

دراسات أفريقية عن

الحركات الاجتماعية

والديمقراطية

في أفريقيا والعالم العربي

الجزء الأول

محمود ممداني - وامبا ديا وامبا

تحرير

صلاح أبونار - عزة عبد المحسن خليل
مصطفى مجدى الجمال - يسرى مصطفى

ترجمة

حلمى شعراوى

مراجعة

1508

**دراسات أفريقية عن
الحركات الاجتماعية والديمقراطية
في أفريقيا والعالم العربي
الجزء الأول**

المركز القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1508
- دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي (الجزء الأول)
- محمود ممداني، وامبا ديا وامبا
- نخبة
- حلمي شعرواي
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

African Studies

In Social Movements and Democracy

Edited By Mahmoud Mamdani and Wamba – dia – Wamba

Copyright © CODESRIA, 1995

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. , Opera House, El Gezira, Cairo
Tel.: 27354524 – 27354526 Fax: 27354554
E- mail:egyptcouncil@yahoo.com

دراسات أفريقية
عن

الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي

(الجزء الأول)

تحرير

محمود ممداني - وامبا ديا وامبا

مراجعة

حلمى شعراوي

ترجمة

صلاح أبو نار - عزة عبد المحسن خليل - مصطفى مجدى الجمال
يسرى مصطفى



2010

بطاقة القهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في
أفريقيا والعالم العربى (ج ١)

تحرير: محمود ممدانى، وامبا ديا وامبا، مراجعة: حلمى
شعراوى، ترجمة: صلاح أبو نار، وآخرون
ط ١- القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠

٥٠٨ ص، ٢٤ سم

١- الحركات الاجتماعية.

٢- الديمقراطية الاجتماعية.

٣- أفريقيا- الأحوال الاجتماعية.

(أ) ممدانى، محمود (محرر).

(ب) وامبا، وامبا ديا (محرر مشارك)

(ج) أبو نار، صلاح (مترجم مشارك)

(د) شعراوى، حلمى (مراجع)

٣٠٣,٤٨٤

(و) العنوان

رقم الإيداع ٤٥٣٧ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: 8 - 912 - 479 - 977 - 978 - I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة
للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم
ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

الجزء الأول

7	تصدير بقلم المراجع.....
11	المقدمة: دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية.....
	الفصل الأول: النوع الاجتماعي والنظم السياسية والحركات الاجتماعية خبرة
67	غرب أفريقية.....
	الفصل الثاني: الحزب الشيوعي السوداني والديمقراطية الليبرالية
125 ١٩٦٩-١٩٤٩
	الفصل الثالث: "اضطرابات الخبز" وأزمة نظام الحزب الواحد في
175	تونس.....
239	الفصل الرابع: جماعات المعارضة السياسية العلمانية في تونس.....
	الفصل الخامس: منظمو المشروعات والخصخصة والبرلة:
359	حركة تنمية الديمقراطية في الجزائر.....
	الفصل السادس الحركات الاجتماعية البرجوازية: والنضال من أجل
445	الديمقراطية في نيجيريا (تحرى حقيقة مافيا "كادونا").....

تصدير بقلم المراجع

لهذا الكتاب عن "الحركات الاجتماعية الأفريقية" أهمية خاصة بين الأدبيات الفكرية الأفريقية. فهو من الكتب القليلة في مجاله، بل ومجالات أخرى عديدة على المستوى "الأفريقي" الذي يجمع دراسات معمقة عن المجتمعات الأفريقية والعربية بصفتها "أفريقية"؛ شاملة هذا العدد الكبير من الدراسات عن دول شمال القارة العربى إلى جانب عدد مساو تقريبًا من نفس الدراسات من بلدان ما يسمى بجنوب الصحراء. ومن ثم تُعبّر الدراسات الأربعة عشر عن المعنى المقصود مباشرة.

وقد وضع المحرران كل ذلك تحت عنوان أصلى واحد هو: "دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية"، دون أية محاولة لفصل شمال أفريقيا عن جنوبها، ولذا فإن عنوان الغلاف الحالى للترجمة العربية، إنما جاء ليجذب القارئ إلى تأمل المنتج بتقدير خاص لاتجاه المحررين، خاصة وأن مؤلفى مختلف الدراسات المذكورة هنا هم من أبناء البلد موضع الدراسة، من شمال القارة وجنوبها.

ولا يحتاج محررا الكتاب إلى تعريف متكرر، فالبروفيسور محمود ممدانى، أستاذ مبرز فى الأنثروبولوجيا والاجتماع السياسى حاليًا بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، وأستاذ سابق فى جامعات ماكاريى بكمبالا (أوغندا- بلاده) وجامعة دار السلام (تنزانيا)، وقد اشتهر بيننا فى مصر بكتابه المترجم حديثًا: "المسلم الصالح والمسلم الطالح، أمريكا وصناعة الحرب الباردة وجذور الإرهاب". وقد شرفتُ بتقديم دراسة موسعة عن المؤلف فى مطلع الترجمة العربية التى نشرها المركز القومى للترجمة ٢٠٠٩، كما شرفتُ بصداقتى مع المؤلف منذ عدة عقود، قرأت له

فيها العديد من الدراسات عن الصراع الطبقي في أوغندا، وعن "المواطن والرعية" في المجتمعات الأفريقية، ومؤخرًا عن دارفور بين "المنقذين والضحايا" ... إلخ، كما عرفت في جمعية العلوم السياسية الأفريقية، وكرئيس للمجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا) في التسعينيات إلخ.

أما البروفيسور "إرنست وامبا ديا وامبا"، فقد جمع بين الأستاذية في فلسفة التاريخ وبين "القيادية" في "التحرير الثاني" للكونغو كينشاسا (بلاده) كما كان يسمى حركة الثورة ضد نظام موبوتو. وهذه الثورة هي واحدة من أكبر معارك التحرير بالتعبئة التي نظمتها أوائل التسعينيات من القرن الماضي ومشاركته في قيادتها وصياغاته لبرامجها الثقافية حتى قاد- وهو أستاذ الفلسفة- بعض قطاعاتها المسلحة في شرق الكونغو. وكان يأتي إلينا في المجلس الأفريقي حاملاً مجلدات أنجزتها فروع الحركة الشعبية عن برامجها المحلية للتحرير!

لعل كل ذلك ما يعطى هذا الكتاب نكهته الخاصة، والتي أفاض في تحليلها المباشر "محمود ممداني" في مقدمته لهذا الكتاب وليستمتع بها القارئ بحق، فضلاً عن الخاتمة التي جاءت مساهمة فكرية أخرى في الرد على من أسماهم "ممداني" المستشرقين، بما يشبه رد إدوارد سعيد في أعماله على المستشرقين!

وقد كان في نيتي ومترجمي هذا العمل العام أن نقسمه إلى جزئين ليشمل أحدهما ما يخص المجتمعات العربية والثاني مجتمعات جنوب الصحراء.. ولكن سرعان ما استبعدنا الفكرة، لأن ذلك سيجور على ما حاول المحرران الأصليون تأكيده من أن مشكلات البلدان العربية، ونظمها السياسية، وحركاتها الاجتماعية والديمقراطية هي في نفس الإطار التحليلي خاصة في التاريخ الحديث الذي شملت وقائعه مجتمعات القارة جميعًا شمالها وجنوبها.. وأن التحركات الاجتماعية

والشعبية فى قرية ما بتونس، لا تتفصل عن تحركات أبناء روينزورورو فى أوغندا، وأن الحزب السياسى وقاعدته الاجتماعية فى السودان، تحتاج لفهم نظرائها فى السنغال، وأن بعض أطراف البرجوازية الجزائرية، يمكن أن تفهم فى ضوء دراسة برجوازية نيجيريا والعكس...

أما عن المفهوم الشامل لعلاقة الحركات الاجتماعية بالتطور الديمقراطى، وأشكال العمل السياسى، فإن الكتاب يقدم بشأنه مساهمة جديدة بتأمل المتقنين العرب تأملًا يليق بجهد باحثى هذا الكتاب، فى ظروف تتشابه فيها المفاهيم حول التنظيمات الاجتماعية والسياسية فى المنطقة العربية، بما يثير اضطراب إيقاع كل منها أحيانًا، وبما يحتاج لفهم صحيح واتفاق معمق حول "الاجتماعى" و"السياسى" عموما فى بلدان العالم الثالث.

بقى أن أعترف هنا بأن هذا الكتاب قد تأخرت ترجمته عن التاريخ الذى تحمس فيه مؤلفا الكتاب أو المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (الناشر) لوضعه أمام القارئ العربى، وهى رغبة جديدة بالتسجيل، قابلتها رغبة مترجمى الكتاب أن يقدموا نصا متميزا واضحا بقدر قيمته العلمية، التى أعتقد أنهم جميعا نجحوا فى نقلها للقارئ العربى.

حلمى شعراوى

القاهرة أكتوبر ٢٠٠٩

دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية(*)

محمود مدانى

مقدمة

تعد الفصول التى يتألف منها هذا المجلد أكثر من مجرد تجميع لكتابات فردية شكلتها الأوضاع فى دول معينة اختارها وجمع بينها محرروها.. إنها أيضا نتاج لحوار على مستوى القارة الأفريقية قامت به جماعة دينامية، بذلت جهدا كبيرا امتد لعقد من الزمان (١٩٨٥-١٩٩٣).

إن مقترح تشكيل شبكة أبحاث على مستوى القارة حول "الحركات الاجتماعية والتحولات الاجتماعية والنضال من أجل الديمقراطية فى أفريقيا" تم أولا ووافقت عليه الجمعية العمومية لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا) بداكار عام ١٩٨٥، وكانت خلفيته ذات شقين، فمن جانب كان هناك تنامى مثير للقلق من هيمنة الأبحاث التى تتمحور حول منظور الدولة، وهذا ما طبع جهود مراكز البحوث الاجتماعية الأفريقية الرئيسية سواء ذات البعد القارى مثل معهد تخطيط التنمية الاقتصادية الدولى (داكار) IDEP، وكوديسريا، وجمعية العلوم السياسية الأفريقية أو تلك المراكز التى تركز على قطر معين مثل جامعة دار السلام. إن جماعة العلوم الاجتماعية من ذوى الوعى الذاتى "الراديكالى" قد توحدوا فى نقدهم لنظرية التحديث Modernization، والتى تزعم أن أجندتها الرئيسية للتنمية الأفريقية يجب أن تكون مشروع "بناء الأمة" مما يقوض "القبليّة".

(*) ترجمة: حلمى شعراوى

وقد رأت هذه الجماعة في مشروع التحديث، مشروعاً غير نقدي لبناء الدول، وهو الذي فشل في النظر إلى طبيعة الدولة الموروثة عند الاستقلال، وحتى في رفضهم هذا فإن الموقف الاعتراضي الذي يشاركون فيه منظور "الاقتصاد السياسي" كما تلخصه بشكل أفضل فكرة "التبعية" ينتهي إلى منظور مساوٍ لمفهوم "التمركز حول الدولة"، لأنهم يرون الدولة كوكالة للتحويل الاجتماعي. وبينما يصور منظرو "التحديث" النضالات الشعبية بشكل كاريكاتوري، فإن النقاد من مدرسة "التبعية" يقفون ببساطة على مرمى حجر منهم.

ومع ذلك، فحتى منتصف السبعينيات تمتعت الأرضية المشتركة بين أنصار هذه النظريات بوضوح محدود، وفي الغالب عند قليل من المتقنين المبعثرين هنا وهناك ممن يجتهدون في مواقعهم المعزولة، أما ما كان واضحاً وضوح الشمس فهو نقطة الخلاف بين المدرستين حول: طبيعة الدولة التي شكلتها الكولونيالية-الإمبريالية.

لقد صارت تصفية الاستعمار في الموضوع المسيطر على السياسات "الراديكالية" على مستوى القارة، وذلك لما يقرب من عقدين في أعقاب استقلال السودان عام ١٩٥٤، بل إن ذلك كان حصاًداً للمكاسب التي حققتها الحركات الوطنية "المحافظة" نسبياً. وقد رسم "بن رمضان" في فصله عن الأحزاب السياسية في تونس الخطوط العامة لحالة مثل هذه الدول، ففي أعقاب الاستقلال عام ١٩٥٤، توحدت المحاكم، وألغيت مؤسسات مثل تعدد الزوجات والملكية والزراعة العشائرية، كما تم إجلاء القواعد الفرنسية عام ١٩٥٨ حيث غادر بنزرت آخر جندي فرنسي يوم ١٥ أكتوبر عام ١٩٦٣، وأنشئ بنك مركزي، وصدرت عملة جديدة وأُمت كل أراضي المستوطنين في مايو ١٩٦٤، وكانت هذه إنجازات مذهشة، رغم أن "النظام كان وثيق الصلة بالولايات المتحدة". ولا عجب أن تُدعى الحكومة التونسية لتلتحق بحركة عدم الانحياز عام ١٩٦١، وكانت هذه الحركة

وزخمها خلال الستينيات والسبعينيات شهادة في حد ذاتها على أن أغلبية الاهتمامات في الأجندة السياسية المعبرة عن كل من الدول حديثة الاستقلال والإنتلجنسيا الصاعدة، اهتمامات وطنية وليست اجتماعية.

كان التغير الحاسم في ذلك المشهد هو الثورة الأثيوبية لعام ١٩٧٥، فقد كان النظام القديم قائما على جهازه العسكرى. وفي أعقاب سلسلة من صراعات الفصائل في الداخل، فإن "الدرج" Dergue (*) لم يكتف برفع رهانه الأيديولوجى معلنا الماركسية - اللينينية كأيديولوجيا رسمية، بل أطلق العنان للرعب الوحشى (الرعب الأحمر عام ٧٦-١٩٧٧) ضد معارضتهم وخاصة الحركة الطلابية، وهى التى كانت تلتزم أيضا بالماركسية اللينينية. لقد صاغ إيديولوجيو "الدرج" الذين كانوا قد تعلموا على أيدى مستشارين سوفيت، صاغوا الماركسية اللينينية كأيديولوجية للدولة، "كعلم اقتصادى" من أجل تنمية القوى الإنتاجية.

كانت الثورة الأثيوبية أكثر من أى حدث آخر شبيهة بتدمير سد أمام الخطاب "الراديكالى" فى القارة، وكان صداها الجارف يتقاطع مع منظور "التبعية"، الذى كان لا يزال متماسكا؛ مثيرا لسلسلة من الأسئلة المقلقة والتى لا يمكن تجنبها، حول قضيتين: على المستوى الدولى: ما هى طبيعة الاتحاد السوفيتى. وعلى المستوى الداخلى: التمييز بين الماركسية كاستراتيجية دولة (الثورة من أعلى) وكحركة للتحرر (الثورة من أسفل).

لقد مهد أحد كتيبات كوديسريا المسمى بالكتاب الأخضر (ليس إشارة بيئية أو للكتب القذافية!!) لشبكة دراسة الحركات الاجتماعية عام ١٩٨٨ (*) . ويبدأ الكتاب بتقديم نقدى لتراثنا الثقافى عن "التحديث" و"التبعية" والدولة "الماركسية اللينينية"

(*) المجلس العسكرى الحاكم للثورة الإثيوبية (المترجم).

(*) تضم سلسلة "الكتيبات الخضراء" إنتاج المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا) - داکار، كأوراق عمل للبحوث المقررة. وقد ترجم مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة عددا كبيرا من هذه الكتيبات ومنها الكتيب المذكور عن الحركات الاجتماعية.

فيكتشف الحاجة للانتقال من الدولة إلى المنطق الاجتماعي، ويزعم أن أزمة أفريقيا هي في الحقيقة أزمة الحركات التي نظمت من أجل التحول الاجتماعي في أفريقيا، ويخلص إلى أنه لكي نفهم هذه الأزمة فنحن بحاجة إلى الانتقال من الاحتفالية إلى التركيز التحليلي والنقدي على تجربة هذه الحركات.

كانت تلك بحق أجندة طموحة، إذ أرسل ٢٦ باحثا بمقترحاتهم على أن يقوم كل من إرنست وامباديا وامبا، ومحمود ممداني بتنسيق جهود هذه المجموعة، وهما يقيمان في كل من دار السلام وكمبالا على التوالي، وتمت مناقشة ونقد كل من "الكتاب الأخضر" والمقترحات الفردية في ورشة عمل عقدت في هراري عام ١٩٨٧، كما عقدت ورشة عمل ثانية في الجزائر عام ١٩٩١ لمناقشة مشاريع الأوراق. وحيث بدأت المناقشة بست وعشرين ورقة في هراري، فقد انتهت إلى خمس عشرة في الجزائر، وفي غضون ذلك أقرت الأجندة التي وضعها "الكتاب الأخضر" وعدلت وضبطت في نفس الوقت، وقد أوضحت المناقشات المنشورة عن وجود أرضية مشتركة كما أثارت العديد من الجدل. وفي ختام كل ذلك: فإن الشيء الذي صار أكثر وضوحا هو أن ما قمنا به كان البداية ليس إلا، أي خطوة باتجاه تقييم الحركات التي نظمت من أجل التحول الاجتماعي في أفريقيا.

فكيف للمرء إذن أن يقدم نتيجة مثل هذا المسعى؟ هل بإعطائه تلاحما داخليا وهو ما لا يتوفر له دائما؟ أم بإلقاء الضوء على خصوصية كل مساهمة؟ ومن ثم الخصم من دينامية المجموعة؟ فبينما تقف كل مساهمة دون شك بذاتها، تجيء أهميتها في المجموع الأكبر من هذا النوع من المساهمات ذات قيمة مقارنة لا يمكن تجنبها. لهذا السبب اخترت أن أقدم مجمل المجموعة طبقا للموضوع، وأن أدع الإسهامات الفردية تتحدث عن نفسها. ويذهب أفق هذه التعليقات إلى أبعد من الأوراق الفردية، حيث يتضمن المناقشات التي جرت في هراري وعلى الأخص في الجزائر، الأمر الذي ساهم في إعداد المنتج النهائي، وكما سيلاحظ القارئ دون شك فإن النتائج ليست مجرد تلخيص للأبحاث، بل هي أيضا "وجهة نظر".

الجدل حول المجتمع المدني:

ما هو المجتمع المدني؟ هل هو قائم بالفعل؟ أم هو فى طور النشوء؟ هل يرتبط "بالفضاء الحديث" والتي تقوم تنظيماته على التمييز بين السياسى والاجتماعى، وبين الاجتماعى والاقتصادى؟ أن يتضمن "الفضاء التقليدى"، حيث يسير تنظيم العمليات الحياتية على أساس من الانتشار Diffusion وليس التمييز بين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى؟ وهل حلت هذه المشكلة باعتماد التمييز بين "المجتمع المدنى الحديث" و"المجتمع المدنى التقليدى" مثلما فعل "الزغل" فى دراسته حول "انتفاضة الخبز فى تونس ١٩٨٤؟ أم أنه تم وضعها ببساطة على الرف؟ ومن ناحية أخرى ألا يقود مصطلح "المجتمع المدنى" -كتركيب جديد- فى أحسن الأحوال لرؤية أحادية للعمليات السياسية والاجتماعية؟ إن هناك أربعة فصول فى هذا المجلد تقوم على هذا التساؤل. وتبرز المشكلة بطريقة لافتة للنظر فى فصل "القدال" حول "الحزب الشيوعى السودانى" ربما بسبب أن لغة "المجتمع المدنى" لا تقدم "مفردات" لما ليس "مجتمعا مدنيا"، حيث يتحدث "القدال" ببساطة عن كل من القطاع الحديث و"القطاع التقليدى" فى السودان. وهو يشير إلى أنه منذ التحرك المبكر للحزب الشيوعى السودانى بين عمال السكك الحديدية والطلاب وهما القاعدة الاجتماعية للحزب فإنه بذلك قد تركز تماما داخل القطاع "الحديث"، ولم تكن "الأحزاب البرجوازية" هى فقط صاحبة الأغلبية فى القطاع التقليدى، لكن الحزب الشيوعى يربط أيضا بين معوقات القطاع التقليدى وبين المشاكل الثلاثة التى قادت إلى الانقلاب العسكرى لعام ١٩٥٨. وهكذا فى كل مرة يمسك فيها الحزب الشيوعى بزمام المبادرة السياسية فإنه كان يبتعد عن نظام الانتخاب على أساس: صوت واحد للرجل الواحد (ليس بعد لكل شخص صوت!) مفضلاً نظاماً آخر حيث يكون التمثيل على أساس تحقق الوزن من خلال "القطاع الحضرى الحديث" حتى لو كان وزنه السكانى أقل. وأقر اتفاق القاهرة لعام ١٩٥٣ إنشاء خمس دوائر خاصة للخريجين من ذوى التعليم الثانوى.

وأفرزت ثورة ١٩٦٤ التى قادتها "جبهة المهنيين" وأيدتها نقابات العمال والأجراء، قانوناً انتخابياً جديداً جمع بين الاقتراع العام والدوائر الانتخابية الخاصة بخريجي المدارس الثانوية، وهنا زادت دوائر الخريجين من خمس دوائر إلى خمس عشرة، وفى النهاية زاد تمثيل الخريجين فى الجمعية الوطنية عام ١٩٨٥ إلى أعلى درجاته أى خمسة وعشرين دائرة. فى الجولة التالية مباشرة شغلت "الجبهة الإسلامية" كل هذه المقاعد كحزب دى تواجد قوى فى القطاع "الحديث" كما كان الحال بالنسبة للحزب الشيوعى، وفى ختام التحليل التاريخى الذى أورده "القدال"، ترك المرء ليتفكر فى المعضلة، فبينما تؤيد "الأحزاب البرجوازية" حكم الأغلبية فى فترات معينة، نجد الحزب الشيوعى فى الغالب يحارب ضد الأغلبية من أجل التوازن بين "التقليدى" و"الحديث". فهل هذه معضلة حتمية ناتجة من متطلبات عملية "التحديث" أم هى نتاج منظور "تحديثى" فهم؛ "التقليدى" كبقعة معتمة بدون توتر أو تحركات داخلية؟ ويتساءل محمود ممدانى فى نقده لمنظور مركزية كل من الدولة والمجتمع المدنى لدى المهتمين بالشئون الأفريقية فى أمريكا الشمالية، عن ادعاءات العالمية universalistic الحاكمة لمنظور المجتمع المدنى. لأنه بدمج مختلف العمليات لتعنى أفريقيا المعاصرة، فإن ذلك لا يصبح هو منظور الخطاب حول المجتمع المدنى، الذى يدور حول نظرية "التحديث" وفكرتها عن "التقليدى" باعتباره المشكلة، و"الحديث" كحل لهذه المشكلة؟ وهو يحتاج بأن المعوق هنا هو "التحديثى" حيث لا يوجد لديه مجال مفهومي "للتقليدى".

إن خطاب المجتمع المدنى ليس مجرد خطاب وصفى بل إنه منظوري، فهو لا يعنى عند أصحابه مجرد القطاع الحضري الحديث، بل يقدمه "ممدانى" كساحة للمنظمات الطوعية التى لا تسيطر عليها الدولة. ويواصل "الزغل" ليضع المعضلة كالتى: هل علينا استبعاد الحركات الإسلامية من المجتمع المدنى؟ وهى التى تحمل من السمات الموروثة ما يصدم هذا المجتمع فعليا؟ ولا يسع المرء هنا ألا أن يتذكر المعضلة التى واجهت المنظرين الليبراليين الديمقراطيين خلال سنوات حرب فيتنام:

فهل كان يمكن وضع الشيوعيين ضمن المستفيدين من الحقوق الديمقراطية، هؤلاء الذين يعمل برنامجهم في النهاية بعيدا عن إطار الديمقراطية الليبرالية؟ قد لا يبدو التوازي بين الجبهة الإسلامية والحزب الشيوعي مصطنعا، كما يبدو للوهلة الأولى.

فمن الناحية الفلسفية لا يقبل كلا الاتجاهين التمييز بين الاجتماعي والسياسي الأمر الذي يشكل أساس تكوين النظرية الديمقراطية من منظور المجتمع المدني، وحتى إذا لم يجب "الزغل" على السؤال الذي وضعه، فإن مساهمته تلقى الضوء على التوتر بين الوصفي والمنظوري بالنسبة لنظرية المجتمع المدني.

وتثير فكرة المجتمع المدني كمسرح للاستقلالية والتنظيم مشكلة أخرى. صاغها "الزغل" نفسه بمزيد من الوضوح خلال ورشة العمل التي عقدت في هراي، ففي نقده لتحيز "كتاب كوديسريا الأخضر" في فهمه للحركات الاجتماعية كحركات منظمة، يحتاج "الزغل" بقوة من أجل منظور يتسع للنشاط التلقائي غير المنظم، لأنه حينما يتم التعبير عن التمرد والنقد خارج مقاييس حياة الجماعة المنظمة، أفلا يكون هذا نقدا لنفس طبيعة الحياة المنظمة تلك؟ أو كما يتساءل "الزغل" بالرجوع "لانتفاضة الخبز" عام ١٩٨٤ في تونس: هل كانت انتفاضة الخبز مجرد تمرد بسبب الخبز؟ فإذا ما تحدثنا عن نقد لمنظمات قائمة، فإننا نتحدث عن نقد لمجتمع مدني قائم، وليس عن أفق موضع ترحيب لأولئك الذين ينظرون إلى المجتمع المدني كمسألة برنامجية. وهذا ما يعطى للسؤال الذي طرحه "الزغل": هل يعود المجتمع المدني للبنية القائمة لكل من الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والاجتماعية؟ أم أن علينا بالأحرى أن نتحدث عن "مجتمع مدني ناهض"؟ ولا نطرح هنا فكرة "المجتمع المدني" من وجهة نظر سوسيولوجية بمعنى الانتقال من "التقليدي" إلى "الحديث"، وإنما تؤكد طرحها من وجهة نظر معيارية Normative مما يلقي الضوء على التوتر بين الوصفي والمنظوري.

ومما يثير السخرية أن منظري المجتمع المدني يجدون أنفسهم وقد وقعوا في شرك نفس المعضلة الخاصة بالتعريف: ما هو المجتمع المدني؟ وذلك مثلما حدث للاشتراكيين فيما بعد الحرب! ولم يمض على كليهما وقت طويل حتى كانت مزاعم منظري المجتمع المدني المبرمجة موضع نقد المجتمع المدني القائم فعلاً! وإذا كان "الزغل" يتساءل حول الحركات غير المنظمة، فإن "أماديوم" Amadiume تميز بين الأنماط المختلفة للحركات المنظمة، فتشير إلى أن معظم الحركات الاجتماعية في المجتمعات الأفريقية المعاصرة ينظر إليها في ضوء الجماعات التي تسعى للسيطرة على الدولة، أو التي تسعى لمواطنة فاعلة في "نظام دولة". وإزاء مفهوم السلطة هذا من خلال "المشاركة" وضعت "أماديوم" مفهوما مضادا عن السلطة تجسد في الحركات المناهضة للسلطة، والتي تسعى لمجرد الدفاع والإبقاء على استقلاليتها الذاتية autonomy. وتزعم "أماديوم" أن ذلك يتمثل في الصفات الأساسية للحركات الأهلية والمرأة في أفريقيا، فهذه الحركات لا تسعى للمشاركة في إطار نظام الدولة، بل أنها تسعى للاستقلالية الذاتية: إن "الحكم الذاتي" هو ما تحتاج المرأة أن تدافع عنه. لذا انطلقت من خلال العمليات التاريخية إلى داخل أفريقيا، فربما اعتبرت هذه الحركات جزءا من النظام الأفريقي التقليدي لكنها بالتأكيد قبل "الحديث". وبالمثل فإذا كانت هذه الحركات مناهضة للدولة، فلن تكون "سابقة على الدولة" ولا "سابقة على المجتمع المدني". ولما كان نظام الدولة أو المجتمع المدني معاصرين مثل الحداثة، فإن الحركات الأهلية للمرأة لا يمكن أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي منظور تطوري خطي واحد.

نقطة البداية: الحركات الاجتماعية:

شكلت فكرة الحركات الاجتماعية وليس المجتمع المدني نقطة البداية للشبكة وجاءت مختلف الدراسات لتتطور حولها، وهذا أيضا ما تم النقاش حوله، فعقدت

مناقشات اتسمت بالحيوية في ورشة العمل في كل من هراري والجزائر حول: ما هي الحركة الاجتماعية؟ فإذا ما سلمنا بأن تنوعاً في المنظور الأيديولوجي والنظري قد دفع بالبحث عن الحركات الاجتماعية في أنحاء مختلفة من العالم، فإن ذلك لم يكن إلا أمراً واقعاً.

وقد بدأنا بمناقشة هذه الاتجاهات على خلفية فهمنا للقوى التي تحاول تشكيل التطور في القارة.

وينتشر حالياً وعلى نطاق واسع في كل من أوروبا والأمريكتين الشمالية واللاتينية اتجاه يسمى "الحركة الاجتماعية الجديدة" والذي يميز بين الحركات القائمة على جماعات "جديدة" وبين الحركات "القديمة" التي تقوم على الطبقة. وقد عارض هذا التوجه باعتباره مقيداً تماماً للشبكة التي يقوم وجودها ذاته على التمسك بالعملية المحددة للتنظيم الذاتي لمختلف الجماعات الاجتماعية بصرف النظر عن شكل تنظيمها. فتحت عنوان "حركات العامل" مثلاً ضمناها ظواهر متنوعة مثل جمعيات دفن الموتى في زيمبابوي التي قام "ماسوكو" بدراساتها كما ضمناها تحليل "شيخي" عن النشاط الذاتي (أو فقدانه) لدى العمال الجزائريين. وتعد جمعيات دفن الموتى في زيمبابوي من ناحية "قديمة" كرد فعل لعملية البرتلة (التحول للطبقة البروليتارية) إبان الفترة الكولونيالية، ومن ناحية أخرى "حديثة" (حيث انتعشت في مواجهة عدم الأمان إزاء مؤشرات السوق إبان فترة ما بعد (الاستقلال) فلم يكن تنظيمها يتحدد فقط بفئة العمال وحدهم بل تواصل طمس الخطوط بين "الجماعة" ومواقع عملية الإنتاج. من ناحية أخرى فإن القضية التي فجرتها أحداث ١٩٨٥-١٩٨٨ في الجزائر كانت شيئاً مختلفاً على نحو ما. إن غياب العلاقة بين النضال الذي يستند على العمل وذلك الذي يستند على "الجماعة" أي بين الفقراء المنتظمين في نقابات وغيرهم ممن لا ينتمون لمثل هذه التنظيمات، يعني أنه حينما يتحول الاحتجاج من المصنع إلى الشارع فسيكون من أثر ذلك تشتيت وتفريق العمال وليس لإعطائهم مساحة أوسع بين فقراء الحضر.

وفى نفس الوقت، تم الانتباه إلى التمييز الواضح بين الحركات الاجتماعية والحركات الشعبية وبينما هذه الأخيرة هي بلا شك حركات اجتماعية أيضاً، فهي ليست وحدها كذلك فقد أثارت كل من دراسة "اليابس" Liabes حول منظمي الأعمال الجزائريين entrepreneurs وأيضاً الفصل الذى أعده أولوكوشى Olukoshi عن "مافيا كادونا" فى نيجيريا، أثارت أسئلة عما إذا كان يمكن اعتبار منظمي الأعمال "حركات اجتماعية؟"، لكن أغلبية الحضور فى ورشة العمل وافقت على أن الديمقراطية ليست مجرد "مشروع شعبى"، فهناك أفكار مختلفة وحتى متعارضة عن الديمقراطية. ولدراسة كلا جانبي هذا السياق المتحرك، يحتاج المشروع إلى توجه نظري يمكن أن يركز على القوى الداخلية التى تسعى لتشكيل المستقبل، أى على حركات كل من الصفوة والحركات الشعبية، طالما قد تشكلتا مستقلتين عن الدولة، ويشير الفصل الذى تناول "مافيا كادونا"، ودراسة ماسوكو عن جمعيات دفن الموتى، وكذا تحليل "كريشان" عن الحركة الإسلامية فى تونس، وأيضاً التحقيق الذى أجراه كل من سياهوكا - موهندو Syahuka- Muhindo عن حركة روينزورورو Ruwenzururu ذات القاعدة الفلاحية كل هذه الدراسات تشير إلى أنه لا يوجد سور الصين بين حركات "الصفوة" و"الحركات الشعبية"، فقد جعل التنظيم الذاتى بمختلف الجماعات، جعل من الحركات الاجتماعية ظاهرة حافلة بالتناقض. فإذا لم نعترف بذلك وساوينا الحركات الاجتماعية بالحركات الشعبية، فإننا بذلك نسمح للتطلعات المبرمجة بإرباك الأجندة.

هل يمكن للمرء بعد هذا أن يساوى الحركات الاجتماعية بالمنظمات غير الحكومية NGO's؟ حذرنا أماديوم فى الفصل الذى أعدته، من الخطر الكامن فى الوقوع فى الخط الأحادى لمنطق الدولة، إذ يمكن للحركات الاجتماعية أن تشمل على المبادرات غير الحكومية وغير السياسية مثل منظمات العمل الأهلى، بل ربما تضم مبادرات مناهضة للحكومة وسياسية أيضاً، لهذا السبب فإن المجموعة لا تميز بين الحركات "الاجتماعية"، والسياسية، ومن ثم فهي لا تنسب إلى المنظور "التحديثى" الذى اعتبر الحركات الاجتماعية سابقة على ما هو "سياسى"، ولا إلى

"النظرة التحديثية الجديدة" التي تعتبر أن النشاط السياسي هو بطريقة ما قرين فساد الحركة الاجتماعية، ولنفس هذا السبب فلن نضع بالتضاد "الحركة" أمام "التنظيم"، معتبرين الأخير "التنظيم" لسوء الحظ "فساد" في الأول. وسيجد القارئ في هذه المجموعة من البحوث تركيزًا على الظواهر التلقائية وغير المنظمة، مثل انتفاضة الخبز في تونس لعام ١٩٨٤ جنبًا إلى جنب. مع دراسة "للحركات" كتنظيمات على أعلى مستوى من التنظيم والسياسة أيضًا مثل دراسة "الحزب الشيوعي السوداني" وحزب "سوابو" في ناميبيا. وليس هذا كي نقول إنه لم يتم التمييز بين "التنظيم" و"الحركة". ويشير تحليل الزغيدى للحركة النقابية في تونس إلى هذا التمييز عن طريق الكشف عن كل من "العلاقة" و"التوتر" بين النقابة كتنظيم وكحركة، فالأولى تنحصر في حدود المصنع، بينما تجسر الأخيرة الانقسام بين "الطبقة" والجماعة الاجتماعية" وهي الركيزة التي يستند عليها منظرو "الحركة الاجتماعية الجديدة".

وفي نهاية كل ذلك ما الذي أصبحنا أمامه؟ كانت سمة مشروع "الحركة الاجتماعية إن المشاركين فيه لم يبدأوا بعملية تعريفية - أي بالسؤال عما هي الحركة الاجتماعية - لكن بالتركيز على هذه المجموعات والأنشطة التي يعتبرونها المفتاح لفهم مسار النضال الديمقراطي في الأوضاع المختلفة للدول. لقد جرت المناقشات التعريفية أساسًا في ورشة العمل التي عقدت في الجزائر، والتي أعقبت العمل البحثي، وسبقت المراجعة النهائية للأوراق.. وكانت النتيجة هي الخروج بمنظور واسع عن الحركات الاجتماعية كبلورة لنشاط الجماعة المستقلة عن الدولة، دون الإغراق في تنوع من تميزات إضافية، بلغت حالة من البدع بين عدد كبير من منظري الحركات الاجتماعية حول المعمورة، سواء فيما بين "الطبقة"

و"الجماعة الاجتماعية"، أو بين "الصفوة" و"الشعب"، أو "السياسي" و"الاجتماعي" أو بين "المبادرات المنظمة" و"غير المنظمة".

وتكمن قوة هذه المحصلة في أن التعريف قائم في فهمنا للعمليات الاجتماعية المنموسة على مستوى القارة وليس العكس. ولو كان الأمر قد سار على هذا النحو

لسيطرت على بحثنا محددات التعريف المستعارة من سياقات مختلفة، لنصل إلى نماذج قبلية *apriori*، وسوف أعود الآن لتلخيص موجز لمثل هذه العملية وممثليها.

الأزمة والحزب الواحد:

يسوق "الزغل" حجة أن السياق التاريخي الحالي يتسم بالفشل السياسى لنظام الحزب الواحد فى كل من الدول الشيوعية ودول العالم الثالث. فبينما تشكل أزمة الحزب الواحد الخلفية التحليلية مباشرة لثلاثة من حالات الدول فى فصول الكتاب، وهى الجزائر وتونس (أنظمة الحزب الواحد قانونا) والسنغال (نظام الأمر الواقع) فقد وفر ذلك أساسا لمناقشة على نطاق واسع لحالة الجزائر، وهى مناقشة أكدت الصلة بين الديمقراطية الاجتماعية والاستبداد السياسى، وأدت إلى خمس مجموعات مختلفة من الأسئلة:

أولا: إلى أى مدى تكون الأزمة ذات قوة انتشار أو تشتعل نتيجة فشل اقتصادى قائم بعمق، وانهيار مزاعم الدولة عن الديمقراطية الاجتماعية، وإعادة التوزيع وتزايد حدتها نتيجة برامج التكيف الهيكلى التى فرضها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى؟ يشير "شيخو" أنه فى حالة الجزائر تعامل الدولة كلا من البنية التحتية "الصناعية" وكذا المجتمع نفسه "كمشروعات مؤمنة": كانت العقيدة المركزية "للشعبوية الجزائرية" تحت حكم بومدين خلال السبعينيات، هى أن المجتمع تنازل عن الحقوق السياسية للدولة التى توقعته أن تؤمن له حقوقه الاجتماعية. حدث هذا فى مقابل تنامي العوائد المالية منذ تأميم قطاع الطاقة عام ١٩٧١، ومنذ ذلك الحين تواصل التصنيع كبرنامج للتنمية وكممارسة للعدالة الاجتماعية، واستجابت الدولة للمطالب الاجتماعية والوطنية بشرط أن يتم التعبير

عنها في معسكر سلطتها هي، وليس خارجه، وألا يكون ضدها أبداً وحرمت المبادرات الاستقلالية تحت اسم أنها عملية تشاركية يعتنقها الجميع" بحيث تكون الدولة نفسها هي منشطها الرئيسى. فلم تكن الستينيات والسبعينيات وقتاً للتصنيع المحموم فحسب بل أيضاً للعقد الاجتماعى، "بالتنازل عن الحرية من أجل الأمن".

ثانياً: إلى أى مدى تكون أزمة المشروعية بوجه خاص انعكاساً لأزمة سياسية وليست مجرد نذيراً بها؟ ألا تعود مشروعية الحزب الواحد بداءة إلى قدرته على ضبط ومحاربة التشظى الداخلى للمجتمع كما شكلته التجربة الكولونىالية؟ بل الأبعد من ذلك، ألا يمكن أن يكون فقدان المشروعية للحزب الواحد مرتبطاً بتطوره الداخلى، من حزب للمناضلين النشطاء من أجل التحرر الوطنى، إلى حزب الموظفين وحاملى الألقاب ممن قرروا أن يحتكروا التاريخ إبان حقبة ما بعد الاستقلال؟

أما المجموعة الثالثة من الأسئلة فترتبط بأزمة التغيرات الاجتماعية الأوسع، هل تنشأ الأزمات نتيجة للتغيرات الاجتماعية التى تجعل الأشكال السياسية القائمة فارغة من المعنى؟ ألا تصدر الأزمات عن تصادم فى عملية مزدوجة: نشوء المجتمع المدنى من ناحية، وعدم ملائمة الإصلاحات السياسية من الناحية الأخرى (مثل ذلك الإصلاحات البلدية التى قامت بها الحكومة فى تونس) وذلك من أجل احتواء معارضيه المتباينين؟ ألا يجب أن يركز المرء على تحليل الجماعات الاجتماعية ذاتها والتى هى مركز الانفجارات السياسية الغاضبة مثلما حدث فى "أكتوبر" فى الجزائر، وانتفاضة الخبز فى تونس، وتمرد "السوبى" Sopi فى السنغال؟ وهناك الجماعات الاجتماعية وأمثلتها: الشباب العاطل المهاجر من المناطق الريفية للحضرية مثلما هو الحال فى الجزائر أو السنغال، والمرأة العاملة التى سكنت الحضر حديثاً والتى تعكس التأنيث الدرامى لقوة العمل فى تونس على مدى العقدين الماضيين والتى لعبت دور العامل المساعد لانتفاضة الخبز؟ فهل

كانت انتفاضات الخبز لمجرد الخبز أم أيضًا من أجل تغييرات اجتماعية أوسع؟ وبينما تركزت الدراسات التي قامت بها المجموعة على عدد قليل من الدول، كان هناك إحساس بأن "أكتوبر" (والإشارة هنا إلى انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر) تكررت تجربته في أعداد متزايدة من الدول الأفريقية، من سويتو إلى السنغال، وتستحق مزيدًا من الاهتمام. ومن ثم شددت نقطة رابعة في البحث على تحليل للأزمة، في دول محددة قدر المستطاع. فمثلا لماذا سعت الشعبوية populism الجزائرية لاحتواء الجماعات الاجتماعية عن طريق تفكيكها صراحة بدلا من التعبئة الموجهة لها كما حدث في تونس؟ ومن ثم لماذا لم تؤدّ الشعبوية الجزائرية إلى تنظيم الجماعات الاجتماعية مثل الطلاب كما حدث في تونس؟

وأخيرًا كانت العلاقة بين الأزمة والديمقراطية موضوعًا آخر للتداول والتفكير. فقد حذر عدد من المشاركين من عملية الافتتان بالأزمة كأداة للتحويل الإيجابي. ذلك أنه يمكن أن تقود الأزمات إلى انفتاح ديمقراطي في بعض الحالات (الجزائر السنغال- تونس) كما قد تؤدي أيضًا للقهر في حالات أخرى (كينيا- نيجيريا). والحق أنها يمكنها أن تؤدي إلى ردود فعل متناقضة بدرجات مختلفة في أوقات مختلفة بنفس البلد (مثلما جرى حديثًا في الجزائر)، بالإضافة إلى ذلك فإن الانفتاح الديمقراطي يمكن أن يكون نتيجة لمبادرات الدولة من أعلى أو لنضالات الشعب من أسفل، وبالمثل فإن هذا الانفتاح ربما يشل المبادرات الشعبية بقدر ما يمكنه أن يحررها.

القوى الاجتماعية والحركات الاجتماعية:

لكي نفهم محصلة التناقض الكامنة في الأزمات، من الضروري أن نبتعد عن التسليم الافتراضي بأن الاتجاهات المثالية متأصلة في الجماعات الاجتماعية، وأن هذه الاتجاهات سوف تأتي بأكلها مع تلاحق الأحداث وحرارة المعركة

وتشترك معظم فصول هذه المجموعة من البحوث فى القناعة بأن التحليل يجب أن يكشف عن الاتجاهات الحقيقية فى حركة القوى الاجتماعية، مما يعنى عدم الافتراض المسبق بأن القوى الاجتماعية أو الحركات الاجتماعية تتوفر لها الصلابة أو الالتحام الداخلى أو أن تكون وسيطاً لتحقيق أجندة عابرة للتاريخ: ففى كل الإسهامات هنا يصل المؤشر إلى غايته عبر مسعى مزدوج: انتقال بؤرة التحليل للأمام أو الخلف بين القوى الاجتماعية (منظمو العمل، العمال، المرأة، الطلبة، الفلاحون) والحركات الاجتماعية (العرقية- الدينية- الشيوعية- والتحرر الوطنى)، وفى نفس الوقت، تتعكس قوة معظم هذه الفصول فى محاولتها أن تكشف التوتر الداخلى لهذه القوى والحركات، ومن ثم فإنها لا تلقى الضوء على الظروف والمواجهات التى تشكل المحصلة فحسب، بل تبرز أيضاً العنصر الكامن فى كل مثال تاريخى. وسأحاول أن أركز على بعض هذه الموضوعات فى هذه المناقشة.

منظمو العمل (المقاولون): Entrepreneurs

يتمثل التاريخ الحديث لتكوين رأس المال الأهلى Indigenous فى أفريقيا فى نزوع الدولة للبقاء فى مركز عملية تراكم رأس المال. والسؤال الذى وجهه دراستين عن منظمى العمل فى كل من الجزائر ونيجيريا هو، ما إذا كانت هذه الجماعة قادرة على تأسيس نفسها سياسياً؟

وتقع دراسة "اليابس" عن منظمى العمل فى الجزائر تقع فى سياق ما بعد التحرير، حيث قام ما يقرب من مليون مستوطن فرنسى بالجلاء عن المستعمرة السابقة. ففى عام ١٩٦٢-١٩٦٣ قامت حركة قوية بالاستيلاء على الممتلكات التى خلفها المستوطنون السابقون، منها ٢٢ ألف مزرعة، ٣٥-٤٠ ألف مشروع، عشرات الآلاف من الوحدات السكنية والوظائف. وكانت السنوات الخمس التالية سنوات التكوين فى تنمية السوق الداخلى، وكان عام ١٩٧١ هو نقطة التحول فى

تاريخ الطبقة الصناعية في الجزائر، عندما استولت الدولة على قطاع الطاقة، وتضخمت عائدات الدولة عقب أزمة البترول عام ١٩٧٣. وتطلبت الوطنية الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٨ شكلا برنامجيا، وهي الفترة التي وصفها "اليابس" مستخدما جملة من أقوال ماركس عن "التكوين المصطنع لجماعة الصناعيين" الذي يتم في حضن الدولة، ولا تعهد الدول بالأنشطة الاقتصادية مثال تقديم عناية الأم لمولود متخلف.

ولا يثير الدهشة، أن ذلك التاريخ شهد نشوء طبقة منظمى العمل اجتماعيا وأيديولوجيا. اجتماعيا، كانت هذه الطبقة شبه طبقة منبوذة Pariah Class لا يمكن الحديث عنها إلا بالازدراء، كانت قطاعا لا يمكن أن تؤدي سياساتها في مجملها لتأكيد وضعيتها. ولكي يتحقق لها القبول الاجتماعي والعائد فقد اتبعت العائلات الصناعية الكبيرة سياسة تزويج بناتهم لضباط الجيش البارزين. كانت هذه الطبقة من منظمى العمل تفتقر من الناحية الأيديولوجية للأصالة والاعتماد على الذات، فعندما يتحدث أعضاؤها على الملأ، فإنهم لا يفعلون ذلك بلغة من عندهم، بل يستعبرون لغة التفويض الخطابية للدولة. وقد ركز رجال الصناعة الجزائريون حتى منتصف الثمانينيات بشكل أساسي على هدف قصير المدى: وهو تسيير مشروعاتهم. أما مسار خضوعهم تجاه الدولة، فقد انفصم فقط مع أحداث أكتوبر ١٩٨٨. ولأنه كان "أكتوبر" ذاك، فقد أعطى الكلمة لمنظمى الأعمال الجزائريين ضمن الجماعات الاجتماعية الأخرى، ومع ذلك، فأنا لم نشهد بعد وعيا ذاتيا مستقلا بعدما تحققوا من ضرورته لهم، وحتى مع التمهيد للصوري للأيديولوجية الخاصة بمنظمى العمل، وحتى عندما طلبوا صراحة من الدولة أن تعترف بقطاع منظمى العمل كقوة سياسية ودينية إيجابية، فقد استعار منظمو العمل من الأيديولوجية الرسمية "نصيبا من شحنتها الشعبوية" عند مخاطبة الرأي العام، كما استعاروا من الأيديولوجيا الدينية بعض العناصر الضرورية لتحقيق تماسكها.

أما "مافيا كادونا" فهو اسم عام أطلق على أهم مجموعة من البيروقراطيين في شمال نيجيريا لتمرّكزهم التاريخي في بنية خلافة سوكونو المعترف بها "كسلطة أهلية وحيدة" طبقا لسياسة لوجارد عن "الحكم غير المباشر". لقد تمرنت هذه المجموعة في المؤسسات التعليمية ذات التوجه الغربي في كلية كاتسينا والتي أطلق عليها مؤخرا اسم زاريا Zaria وكلية كادونا Colleges هؤلاء البيروقراطيون هم أكبر المستفيدين من محلية "السياسة الشمالية" Northernisation التي تطبق منذ العام ١٩٤٥. وبعد الاستقلال أقاموا فروعاً لهم من أجل التصدير والاستيراد والنقل والنقل البري، وبعد الحرب الأهلية اتجهوا مباشرة للتصنيع.

حدثت الأزمة التي أجبرت هذه المجموعة من تكنوقراط الدولة المنظمين للعمل على الدخول في الفضاء السياسي، وتشكلت منهم جماعة متلاحمة، أدخلت "مافيا كادونا" في الخيال الشعبي وذلك مبكراً في أعقاب انقلاب أيرونزي Ironsi في يناير ١٩٦٦.

إن صانعي الانقلاب الذين قتلوا كلا من السيد أحمدو بللو رئيس الوزراء الشمالي والسيد أبو بكر تفاوا باليوا رئيس الوزراء ذي الأصول الشمالية، سرعان ما فككوا أيضاً آلة حزب "مؤتمر الشعب الشمالي" Northern People's Congress.

في هذا الفراغ السياسي تركت الخدمة المدنية تعمل كمؤسسة شمالية وحيدة، وقد تفجرت الأزمة بسبب المرسوم (٣٤) الصادر عن الجنرال أيرونزي، والذي دعا إلى إدماج الخدمات العامة في الأقاليم الأربعة لنيجيريا من أجل إنشاء خدمة موحدة في دولة مركزية، وكان هذا المرسوم بمثابة قذيفة صوبت باتجاه المستفيدين من "الحكم غير المباشر" في الشمال ودفعهم ذلك إلى التحرك.

وقد بدأ العمل بتكوين نادي نييما Niima (الرخاء) في يوليو ١٩٦٦؛ وهي منظمة كرسست للدفاع عن "وحدة" Integrity شمال نيجيريا في مواجهة "السيطرة

الجنوبية، ومن هنا - تشكلت "مافيا كادونا" في سياق أزمة حادة للدولة الفيدرالية، والتي بلغت أوجها- في آخر الأمر - في الحرب الأهلية ١٩٦٧-١٩٧٠، وقد عبأت "مافيا كادونا" مهنيين وموظفين مدنيين ضد "السيطرة الجنوبية" كما عبأت العمال والفلاحين والمستثمرين والتجار ضد "المنافسة غير العادلة" من الجنوب. لم تكن صيحتها المدوية (شمال واحد- شعب واحد- مصير واحد)، مجرد تمويه للحفاظ على المميزات الإقليمية، بل كانت أيضاً مسعى لوقف مياه الإصلاح الاجتماعي والديمقراطي في الشمال نفسه: ضد التحدي الشعبي لكل من حزب "الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية (UEPU) كحزب راديكالي يتخذ قاعدته من الفلاحين، والحركة من أجل الاستقلالية لدى الأقليات القومية في الشمال والتي تبلورت تنظيمياً في حركة شباب بورنو و"مؤتمر الحزام الأوسط المتحد وقد تعقب "أولوكوشي" آثار سياسيات "مافيا كادونا" منذ مرسوم ١٩٦٦، عبر الحرب الأهلية حتى عشية الأمل في الانتقال إلى الجمهورية الثالثة في أوائل التسعينيات، فجمع تسجيلاً لعنف الحرب حيث سارت التنازلات جنباً لجنب مع الإنجازات. وأجبرت "مافيا كادونا" على التسليم بحكم ذاتي فيدرالي لقوميات الأقلية في الإقليم في شكل إنشاء ست ولايات خارج الإقليم الشمالي القديم، بل وكانت قادرة على التقدم بمبادرات دستورية تنادي بمقرطة الإطار الفيدرالي من خلال المجالس الدستورية لعام ١٩٧٨، ١٩٨٩ وجسد نداء التعبئة الذي أطلقته خلال العملية أبعاداً إقليمية وعرقية ودينية أيضاً، وإضافة إلى الاعتماد على النفس في التنظيم أو الأيديولوجيات بأكثر ما كان عند نظرائها الجزائريين. فإن لنا أن نعجب مع أولوكوشي بالمدى الذي عبرت عنه "مافيا كادونا" عن التأثير بتجارب أخرى حول القارة أمثال: جماعة بنزا Binza Group في زائير، والـ جيما GEMA في كينيا، وجماعة الكوت Ekute Group في سيراليون والبرودر بوند Brocderbond في جنوب أفريقيا.

العمال:

اتجه تاريخ العمل أكثر من أى موضوع آخر - للتشكل من خلال التطورية وحيدة الخط. فى مثل هذه المحاولة يُقرأ تاريخ العمل فى ضوء حركة تاريخية تصاعدية من المستويات الأدنى للوعى إلى المستوى الأعلى: من الوعى الشعبوى إلى الوعى الطبقي، من الوعى الاقتصادى إلى الوعى السياسى.

يبدأ تحليل ماسوكو حول جمعيات دفن الموتى فى زيمبابوى بنقد لتأريخ العمل فى إطار التمرکز حول الذات الأوربية والذى يميل إلى الاحتفاء أكثر بنوعية الطبقة باعتبارها الأكثر رسمية والأكثر هيكلية للتنظيم: مثل لجنة العمل أو النقابة العمالية، وأن ما يتصل بها من حساسيات وأحداث مثل الاضرابات والمقاطعة هو الشاهد على وصول الوعى بكونها طبقة عاملة... فى مثل هذه التخطيطة، فإن جمعية دفن الموتى التى تضم عمالاً بأجر وصغار منظمى الأعمال كأعضاء ومنظمين فى المجتمع المحلى بأكثر من كونهم فى محل العمل؛ يتحتم عليها - طبقاً لذلك - أن تكون فى أسفل سلم التطور وترتبط دلالتها بقراءتها كمرحلة تحضيرية لأشكال طبقية أعلى فى التنظيم...

ولم ينكر ماسوكو ذلك، بل يسوق حججه المضادة لذلك باعتبارها قراءة جزئية.. فقد تم تسجيل أول جمعية لدفن الموتى عام ١٩٠٨ وفى سياق العرقلة (تكوين الطبقة العاملة) المبكرة، والذى تعرض خلاله آلاف العمال للزعم بأنهم مرضى بأمراض صدرية، ومرض الإسقربوط وغيرها من الأمراض الخطيرة، وحيث كان العامل الذى يمرض، عادة ما يطرد فى الحال، فقد عملت جمعية دفن الموتى كشبكة للإدخار الجماعى. بل ويشير ماسوكو أيضاً إلى أن هذه الجمعية وضعت أسس تنظيم حركة نقابات العمال فى أواخر الثلاثينيات والأربعينيات.

ومن وجهة نظر الدولة، كانت جمعيات دفن الموتى تحمل خصائص متناقضة: إذ تعترف من ناحية أنها أداة ممكنة لتنشيط وعي العمال بآلية العمل، مقابل التخوف من امكانياتها في توحيد العمال وبينما رحبت بها الحكومة الكولونيالية كآلية للضبط الاجتماعي. وذلك بتحويلها انتباه العمال عن علاقتهم العدائية برأس المال، فقد كان هناك أيضاً، شك متنامي فيما يرجح وجود علاقة عضوية بين جمعيات دفن الموتى ونقابات العمال وخاصة بعد الإضراب العام سنة ١٩٤٨. ومن ثم يرى "ماسوكو" أن دلالة جمعية دفن الموتى ليست في أنها مجرد نشاط سابق للنقابة في الفترة الكولونيالية، بل إنها مبادرة لاحقة للنقابة ذات نمو متسارع في زيمبابوي المستقلة، وفي سياق تتكثف فيه الهجرة الريفية- الحضرية جنبا إلى جنب مع استمرار انخفاض الأجور الحقيقية، والتزايد المطلق في البطالة، جاءت جمعيات دفن الموتى لتقوى مدخرات الأسر التي تتآكل، وتعمل كشبكة أمان في الأوقات الصعبة. فما هي علاقتهم إذن بأشكال أخرى من التنظيمات والأنشطة العمالية بما فيها نقابات العمال، في هذه الفترة؟

منهجياً: تسوق دراسة "ماسوكو" حقيقة تحذيرين: ضد كل من منهج الخط الطولي الواحد ومنهج القراءة السياسية المبالغة لتأريخ العمال. إن مثال جمعيات دفن الموتى كشكل أساسي لتنظيم عمالي في وضع لا يوجد فيه أي شكل آخر من أشكال التنظيم، يشير إلى الحاجة للتركيز على نشاط العمال يوماً بيوم، وليس على مجرد المواجهة الدرامية بين الجماعات الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر فإن دراسة الصدمات اليومية، يجب أن تحذر من الميل للتركيز على ما هو سياسي، في حين تقلل من البعد الثقافي للوعي والتنظيم العمالي.

من ناحية أخرى كان مركز اهتمام "شيخي" في فصله عن الطبقة العاملة الجزائرية هو تناول المسائل على مستوى "الماكرو" بأكثر مما كانت على مستوى

الميكرو" فقد سعى لسبر أغوار السلبية الشديدة. للعمال الجزائريين، - وإن كان بأقل درجة في نشاطهم الخاص- وذلك في مناخ خائق من "الشعبوية". ومن وجهة النظر هذه ينقسم التاريخ العمالي فيما بعد استقلال الجزائر إلى ثلاثة مراحل: في المرحلة الأولى، التي تمتد حتى عام ١٩٧٤، كانت الدولة هي التي تعبئ الطبقة العاملة، "مع عدم التسامح مع أى شيء ما لم تنظمه هي أو تتبناه" في وقت تتعامل فيه مع البنية التحتية للصناعة الوطنية بل والمجتمع نفسه كما لو كانا مشروعين مؤممين.

ومن ثم سعت "لحظر بزوغ تجمعات طبقية عضوية، وذلك بشكل جزئي عن طريق حظر المنافسة الاجتماعية باسم التنمية، تلك العملية التي تقودها الدولة وحدها، ومن ناحية أخرى عن طريق الحرمان من حماية القانون للمبادرات ذات الطابع الطبقي وذلك باسم "توحيد عملية المشاركة التي تقوم الدولة نفسها- مرة أخرى - بالتفرد بتنشيطها.

ويذكر "شيخى"، أنه لشرح نجاح هذه الاستراتيجية، على المرء أن يأخذ في الاعتبار "الوضع الداخلي للطبقة العاملة نفسها". فقد كانت مقسمة إلى نصفين: بينما تعمل الأغلبية في قطاع الدولة وتبدو داخلية في دولة الرفاهية، كانت الأقلية العاملة في القطاع الخاص معرضة لظروف عمل شديدة القسوة. وحيث كانت معظم مصانع الدولة لها تجمعاتها العمالية والنقابية، كان ربع المصانع فقط في القطاع الخاص يتمتع بوجود نقابات وفي سياق الهجرة الريفية - الحضرية الداخلية السريعة في السبعينيات تطلع الكثير من العمال إلى الاندماج الوطني والاجتماعي، وفي نفس الوقت، تغلب وعيهم بالحراك ضد توحيدهم مع جماعتهم الاجتماعية، إلا أن حلم الاندماج الاجتماعي بدأ يتحول إلى سراب بعيد بقدر ما سوء شروط العمل والحياة لمعظم الجزائريين بعد منتصف السبعينيات، لتبدأ من هنا مرحلة ثانية في هذا التاريخ.

ومنذ عام ١٩٧٧ أصبحت الإضرابات سمة طبيعية متزايدة في حياة الطبقة العاملة ورغم ذلك فلأنها لم تكن منظمة أو مستقلة، فإنها لم تتصرف كحركة أكثر منها، مجرد جمهرة متنافرة لجماعات منفصلة. ويحاجج "شيخي" بأن الإضرابات والاحتجاجات منذ أعوام ١٩٧٥-١٩٨٠ لم تعد مجرد إرهابات لحركة طبقة عمالية بل أعراض لتعطل آليات الضبط في بنية السلطة الشعبوية، من هنا فالأزمة التي تفجرت إلى العلن مع وفاة بومدين لم تفصم وحدة الطبقات الحاكمة فحسب. بل أيضاً حررت العديد من فصائلها التي باتت تسلك الآن ليس كمنشط للمثال الاجتماعي الجديد، وإنما الأغلب لتصفية تراث الشعبوية، وراحت الطبقات الحاكمة- باتجاهها لغسل أيديها من مسؤولياتها الاجتماعية - تركز على هدفها الذي حددته لنفسها: وهو وضع الطبقات الدنيا في مكانها، ولوحظ هذا التغيير في عملية الانتقال من أسلوب دولة الرفاهية إلى الأسلوب التسلطي في الإدارة.

وفي هذا الوضع الجديد، الذي أعقب عام ١٩٨٠ تحول جوهر نبض العلاقات الاجتماعية من الصناعة للاقتصاد غير الرسمي وحدث انكماش حاسم في كل من الاقتصاد بل وفي عدد الإضرابات المسجلة، وباضطراد أصبح العمال ضمن هذا النصف من المجتمع الجزائري، الذي نزلت به كارثة البطالة المرتفعة، والذي لم يعد يملك أية وسيلة للتعبير عن نفسه بأي حال، وكانوا بالأساس شبابا داخل حجر اجتماعي Social Quarantine لا يتوفر لهم الاتصال بالسلطة الحكومية إلا أثناء الغارات البوليسية والضرب، وهم الذين شرعوا إذن في خلق بيئاتهم الخاصة بهم، بدءاً بالملاعب الرياضية إلى المساجد والمناطق الحضرية المجاورة إلى الشوارع، ولما "كانت ساحة الاحتجاجات الاجتماعية" قد تغيرت من أرض المصنع إلى الشارع؛ بحث العمال عن ملجأ لهم في الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعي. وهنا يأتي تحليل "شيخي" الذي لا يحمل كثيراً من التفاؤل: أن هؤلاء المهمشين من الناس الذين يعانون من الحرمان من الثقافة، ولم يذوقوا قط طعم

الحريات الأساسية، لم يتوانوا في إدانة القوانين المحملة بالمعايير الاجتماعية، ولا عجب من أن يأتي التصويت بعدم الثقة من قبل هذه الأغلبية المستبعدة في مشهد انفجار الشارع بعنف مثير. حدث ذلك في عام ١٩٨٥ ثم في عام ١٩٨٨، وبطريقة أقل في أشكال من الاضرابات والاعتصامات. ويذكر "شيخي": إن العدوانية التي يحس بها هؤلاء المهمشون تجاه النظام السياسي، تبدو أعمق كثيراً من قدرتهم على تشكيل بديل بنيوي، يمكن أن يحل محله؛ ولذا جاءت الإصلاحات السياسية وديمقراطية التعددية الحزبية التي أعقبت "أكتوبر" كإنجازات مباشرة لانتفاضة "القواعد الشعبية Grass Roots ولم تكن في الواقع إلا تغير في السياسات من القمة للقاعدة بهدف تدعيم البناء المتداعي للنظام الحاكم".

والحق أنه بعد أكتوبر ١٩٨٨ - حدث تفجر درامي في وقوع الاضرابات وتشكيل نقابات مستقلة "موازية"، لكن يظل حكم "شيخي" النهائي متشائماً: "فلا شجاعتها ولا التزامها يمكن أن تبعد الأبصار عن حقيقة أن الطبقة العاملة الجزائرية ضعيفة نسبياً، وأن رؤيتها وإمكاناتها محدودة"، أما حول تساؤل "شيخي" "عما إذا كان فعل الطبقة العاملة في حد ذاته يساهم في مقرطة النظام الاجتماعي، أم أنه انبعاث للقيم الديمقراطية في الجزائر وهو الذي يمهد المسرح لتبلور الحركات الاجتماعية. مثل حركة الطبقة العاملة؟" وقد جاءت إجابات المشاركين عنها في الورشة التي عقدت بالجزائر خليطاً: هل يكون المشروع الاجتماعي سابقاً على المواجهة الاجتماعية نفسها ويكون هو نفسه رد فعل لها؟ ألا تطلق نفس عملية النضال المسار الفعلي للمشروع المضاد وتشكله؟ أفلا يكون من الضروري التساؤل عن كيفية ممارسة الطبقة العاملة (بل حتى الطبقات العاملة) للعملية الفعلية للدولة Statisation والتي يجرى توصيفها؟

وبطرق شتى، تقدم دراسة "الزغيدى" عن الحركة النقابية في تونس (الاتحاد التونسي للشغل UGTT) رؤية مناقضة للتحليل الذي قدمه "شيخي" عن الطبقة

العاملة الجزائرية، بل وطرح أيضاً تساؤلات مشابهة. وتتمثل خصوصية الحركة النقابية التونسية في أنها لم تنشأ من القمة أى من قبل المتقنين (مثل الحال في المغرب "الاتحاد المغربي للشغل" UMT أو من قبل قادة أحزاب سياسية (مثلما حدث في "الجزائر" الاتحاد العام لعمال الجزائر" UGTA)، فقد امتد النضال الحقيقي في حال تونس- من أجل تأسيس الحركة العمالية لمدة تزيد عن ٢٢ عامًا (١٩٢٤-١٩٤٦) ولاقت المحاولة الأولى عام ١٩٢٤ معارضة من النقابات والأحزاب السياسية الفرنسية، أما المحاولة الثانية عام ١٩٣٦ فقد خربها حزب الدستور الجديد الذي أسسه بورقيبة عام ١٩٣٤. وعلى الرغم من أن الاتحاد التونسي للشغل هو أحد المكونات الرئيسية لحركة التحرر الوطني في تونس فإنه خلافاً لنظيره الجزائري لم يكن أبداً من خلق هذه الحركة. ففي أثناء الصراع الداخلي الحرج بين الفصائل داخل حزب الدستور الجديد عشية الاستقلال عام ١٩٥٦، كان الاتحاد التونسي للشغل هو الذي قلب الميزان لصالح بورقيبة ضد بن يوسف لذا ظل التونسي للشغل هو الجماعة الوحيدة المستقلة التي كانت قادرة على الزعم بأنها لعبت دوراً حاسماً في نضال الشعب التونسي للتخلص من الاستعمار الفرنسي، رغم حظر الحزب الشيوعي عند الاستقلال وإعلان حزب الدستور الجديد كحزب وحيد. وكان ذلك أحد العوامل التي تفسر فشل الحزب الحاكم في احتواء تنظيم الطبقة العاملة ضمن أجهزة الدولة والحزب منذ عام ١٩٦٤ وما بعدها.

ولتأكيد ذلك "فقد قطعت رأس" الحركة النقابية فعليا ما بين ١٩٦٥ - ١٩٧٠ لكنها عادت للظهور في ١٩٧٠ - ١٩٧١. ويفسر زغيدى ذلك أنه كان محصلة لتطورين كبيرين:

الأول: التغير الذي طرأ على طبيعة الطبقة العاملة نفسها بإنشاء وحدات صناعية كبيرة في الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٩، ووصول جيل جديد من النقابيين كمناضلين من الجناح اليساري، والذين طردوا من الجامعات والتحقوا بأعداد كبيرة

بالاتحاد التونسي للشغل، فاستفاد كثيرًا من كفاءاتهم وحماسهم. وتواصل هذا الاتجاه في السبعينيات، عقد التحولات العميقة في الحركة النقابية العمالية وانتشرت الصناعات السلعية، وصار عمال الصناعة القوة المسيطرة في صفوف الطبقة العاملة، وباعتبارهم العمال الأكثر مهارة كتفنيين ومهندسين وأطباء من مصالح الصحة العامة وباحثين جامعيين ممن: التحقوا بالاتحاد التونسي وبعثوا الحياة فيه.

ومع تزايد المصانع والمدن الصناعية الجديدة في الريف. اكتسب الاتحاد العام التونسي للشغل حضورًا وطنيًا مكنه من أن ينافس تنظيم الحزب الحاكم، فالعمال الجدد الذين أتوا للسيطرة على الهياكل الوسطية في النقابات كانوا أكثر شبابًا وأفضل تعليمًا مع تزايد النساء بينهم، فبقدم عام ١٩٨٠ كان ما يقرب من ربع العاملين في تونس من النساء. وثانيًا: فإن فشل مشروع ١٩٦٩ - ١٩٧٠ للتجميع الزراعي والتجاري كلاهما قلل من الاحترام العام للحزب الحاكم وفتح الباب للانشقاقات داخل هياكله.

ومنذ عام ١٩٧٣، قدمت السلطة المركزية سلسلة مهمة من التنازلات للحركة العمالية فمن خلال سلسلة الاتفاقات الجماعية القطاعية التي تم التفاوض بشأنها جرى الاعتراف باستقلالية النقابات وأيضًا بمحاولة تقييدها، ولكن السعي لتقييد النقابات من خلال "حلف اجتماعي" لم يقدر له النجاح، بل على العكس ففي الإضراب العام يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، جمعت الحركة النقابية ما بين النضال المتصل من أجل الاعتراف بهويتها (الاستقلالية) والمطلب الوطني الأوسع باعتبارها قطب المعارضة الشرعي الوحيد للحزب الحاكم، هذه إذن هي الخصوصية الثانية للحركة النقابية في تونس خلافا لحالة الحركة العمالية الجزائرية. من هنا حارب الاتحاد على جبهتين في آن معا.

لم تستمر المحاولات الرسمية لتفكيك هياكل الاتحاد عن طريق حبس القياديين المناضلين وفرض "مديرين" متعاونين يستمرون لمدة ثلاث سنوات فقط، حيث أعادت إجراء الانتخابات التي تمت في المؤتمر الوطني الاستثنائي في أبريل ١٩٨١ "الشرعيين" من خلال انتصار ساحق. وأعيد انتخاب الحبيب عاشور رئيسًا

للإتحاد العام التونسي للشغل UTT في نوفمبر من نفس العام رغم معارضة بورقيبة. وأصبح القادة "المتعاونون" أكثر عزلة لأن اللوائح الداخلية الجديدة للإتحاد تحظر على أي شخص الجمع بين العمل النقابي والمسئوليات السياسية. وإلى جانب هذا النضال من أجل الاستقلالية أصدر الإتحاد تقريره الاقتصادي الاجتماعي لعام ١٩٨٤، وهي وثيقة تضمنت "تحليلاً نقدياً" لسياسة الدولة الاقتصادية الاجتماعية مع سلسلة من المقترحات البديلة".

على الرغم من حقيقة وجود ثلاثة أحزاب معارضة فعلا (الحزب الشيوعي منذ يوليو ١٩٨١ والحركة الاشتراكية الديمقراطية، وحزب الوحدة الشعبية منذ نوفمبر ١٩٨٣) فإن زغيدى يرى أن الإتحاد العام التونسي للشغل هو الذي بدأ حقيقة كقطب مركزي مستقر للمطالب الاجتماعية والسياسية، لذا فهو يحلل الإتحاد كتنظيم وحركة، فهو كتنظيم يقوم على أرضية موقع العمل وحركة يعيش بين المجتمعات المحلية. وبينما يبدو أن العلاقة بين المصانع (مواقع العمل) والمجتمعات المحلية في الجزائر انتقلت في الثمانينيات لتصير كفة الميزان في صالح النشاط القائم على هذه المجتمعات، منحية هوية الطبقة العاملة والتضامن في اتجاه التوجه الإسلاموي فإن هذه العلاقة نفسها بدت لصالح تعميق نفوذ الإتحاد العام التونسي للشغل، الذي يعمل كهمزة وصل لينشر الأفكار الديمقراطية في أنحاء البلاد.

شكل عام ١٩٧٨ نقطة تحول في تاريخ النقابية التونسية، ويرى زغيدى أن غياب الجدل السياسي (كان) هو السائد في هياكل الإتحاد العام التونسي للشغل، لكن بعد هذا التاريخ صار الإتحاد سياسيا أكثر. وأرسيت العلاقات مع أحزاب المعارضة وانتشرت- نتيجة لذلك- وبشكل علني مفردات سياسية جديدة في داخل الإتحاد العام التونسي للشغل، وتركز هذا الجدل الجديد حول ما إذا كان على الإتحاد خلق حزب سياسي على النمط العمالي، مع تطويره وذلك إزاء تطوره من تنظيم إلى حركة اجتماعية- سياسية؟ أم أن مثل هذا التطوير قد يحرم الإتحاد العام التونسي للشغل من العمل كمنظمة نقابية شعبية؟ طوّرت إحدى الرؤى الوسطية في

الاتحاد العام التونسي للشغل رؤيتها الرئيسية على أساس أن توضع السياسة والأحزاب السياسية أمام ناظرى الاتحاد وليس أى شىء آخر. وما يثير السخرية أن جماعة من المناضلين المسيسين هم الذين عارضوا التوجه لإقامة حزب على نمط عمالى!

ومما يستحق الاعتبار قراءة النص المتوازن الذى وضعه زغيدى فى نهاية ضد الفصل إذ إن المساهمة الحقيقية للحركة النقابية تمثلت فى أنه من خلال النضال من أجل الاستقلالية حقق الاتحاد التونسى إصلاحات ديمقراطية أوسع: نظام التعددية الحزبية، احترام الحريات، العفو العام عن السجناء السياسيين... الخ، ويرى زغيدى بأن غياب مشروع ديمقراطى متميز كان هو المأزق الحقيقى. ولما كان الاتحاد العام التونسي للشغل يفتقر لأيدولوجية مميزة، فقد كان عليه أن يبتعد عن الأيدولوجية "الشعبوية الوطنية" التى لا يزال يشترك فيها مع الحزب الحاكم. وأنه بدون مشروع متميز وذاتى، فقد بدا الاتحاد العام التونسي للشغل أقل قدرة على الصمود أمام "مشروع المجتمع" الذى طرحه الأصوليون الإسلاميون والذى يعد بدوره التحدى الأخطر أمامه فى سنوات تالية. وهنا يمكن للمرء أن يتساءل: هل يمكن النظر "لمشروع مجتمعى" دون أن يكون مشروعاً للدولة فى نفس الوقت؟ فإن كان ذلك كذلك فهل يعود الجدل مجدداً داخل صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل، حول ما إذا كان عليهم المبادرة بإقامة حزب بنمط عمالى؟ أو على الأقل إثارة الجدل حول مسألة العلاقة بين الحركة العمالية والأحزاب السياسية؟

النوع الاجتماعى

يكشف فصلان من هذا الكتاب تأثير العملية التاريخية على علاقات النوع الاجتماعى بين جماعات اجتماعية معينة. دراسة "أماديوم" فى قرية "نوبى" Nnobi فى شرق نيجيريا، ودراسة الزغل فى مدينة المبروكة Al- Mabrouka الصغيرة التى تقع فى الجزء الجنوبى من الساحل التونسى.

ويجمع استكشاف "أماديوم" بين عرض تاريخي نظري أصيل ودراسة حالة أمبيريقية. وهي تعارض نظرية ديوب Diop "حول النظام الأمومي الذي يستند بدرجة كبيرة على قوانين التتابع والوراثة من خلال الخط الأنثوي". وتضع أماديوم على النقيض من ذلك فكرة حول النظام الأمومي وفق مصطلح "الأبنية الأيديولوجية الأعمق" وجاءت النتيجة مزدوجة:

الأول: أن الجنس البيولوجي والنوع الاجتماعي الأيديولوجي لم ينتهيا إلى مركب واحد غير متعارض، فبينما الجنس البيولوجي هو خاصية فيزيقية غير متغيرة، فإن الجنس الاجتماعي الأيديولوجي يؤسس اجتماعيا على الرجال والنساء، وعلى ذلك "فالرجل يمكن أن يعاد تصنيفه كامرأة وبالعكس"، اعتمادا على نظام الجندر القائم. ونظرا لتصلب نظام الجندر الأوربي الذي يسمح بالتصنيف على أساس ذكر/ أنثى فقط تكشف أماديوم عن تناقض ذلك مع "مرونة" أنظمة الجندر الأفريقية التي تسمح ببنية محايدة تسمح للرجال والنساء بالتشارك في الأدوار والأوضاع (أو المكانة)، لذا فإن إطلاق الإيجبو (Igbo) كلمة Di عن "الزوج" لا تحدد "النوع" فالرجل أو المرأة يمكن أن يسميان كذلك، ونحن لا نعرف متى تم افتراض أن يكون الزوج من نوع الذكر في تاريخ الزواج في أفريقيا". ولكي نتحدث عن "طبقة مصنفة طبقا للنوع" كما يفعل النسويون الاشتراكيون والماركسيون، علينا أن "نميل إلى "النوع"، كتمييز بيولوجي وليس النوع كنظام أيديولوجي يمكن أن يطوعه رجال أو نساء". ثانيا: لم يعد النظام الأمومي والنظام الأبوي يظهران كنظم متتالية بالتبادل بل يمكن أن يتواجدتا بل هما يتواجدتان فعلا في حالة تؤثر داخل نفس الجماعات، وعلى ذلك فالأمومية ليست ملكة في الحكم، ولكن يمكن النظر إليها كنظام مستقل منضبط أنثويا^(*).

(*) مثل تعبير رب الأسرة.

إن النقطة الأساسية عند "أماديوم" تقف ضد أى قراءة طولية لتاريخ النوع الاجتماعي تحاول أن تضع فى أفريقيا، عملية تمرحل منتقاة من قراءة أى تاريخ آخر مسبق.

وترى المؤلفة أنه لم "تحدث فى أفريقيا هزيمة صريحة للأممومية رغم عدم التكافؤ الطبقي الواضح فى النظم السياسية المركزية والإمبراطوريات القديمة". وكان العامل الذى يميز الدولة الأفريقية عن الأوربية هو "المشاركة العامة للنساء". لأن معظم المجتمعات الأفريقية شهدت منظمات نسائية سيطرت ونظمت العمل الزراعى والتجارة والأسواق وثقافة المرأة والأيدولوجية ذات الصلة بها. وفى القسم الثانى من هذا الفصل من دراسة أماديوم تقدم دراسة مفصلة، عن علاقات النوع الاجتماعى فيما قبل الاستعمار فى قرية "نوبى" بشرقى نيجيريا، وفيها تحبى المشهد الغنى للتنظيمات التى تمثلت فيها الهويات المتعددة للنساء فى هذه المنظمات.

ومع التجربة الكولونىالية، وقعت الضربة المزدوجة. فقد قضت قبل كل شىء على استقلالية (مجلس النساء)، وتم فقدان السيطرة على مكانة السوق (قلب الأممومية) مما أدى إلى بنية جديدة لسلطة ذات صبغة ذكورية واحدية فى السياسة بقرية نوبى. أما الضربة الثانية فتمثلت فى نفس الوقت فى تكوين منظمات المرأة ذات الروح المسيحية والتى كان اهتمامها ينحصر فى "قهر النفس، والتضحية بالنفس والنظام والسلام" وهو اهتمام يتناقض مباشرة مع التركيز الأنثوى التقليدى فى "الدفاع عن النفس، حقوق المرأة، حقوق الطفل، تحقيق السلم العام، والدفاع عن الدين الأمموى التقليدى، وهذه المطالب الأخيرة مستقرة فى المدينة أما السابقة فتتمثل ببساطة فى فروع لهياكل أوسع وطنية ودولية: لذا فالإمبريالية الغربية لم تعد فى حاجة لأن تفترض حضوراً كولونىالياً وترى "أماديوم" أن محصلة كل تلك العمليات ليست هى تاريخ علاقات الجنس الاجتماعى فى أفريقيا الذى يعيد إنتاج التاريخ الأوربى المبكر، لكنه تاريخ آخر يبدو أنه يسير فى اتجاه معاكس تماماً:

"فبينما ناضلت النساء الأوربيات للحصول على السلطة فى الهياكل السياسية الرسمية فإن فرض الأنظمة الكولونيالية الأوربية فى أفريقيا قوض هياكل التمكين التقليدية للأنظمة الاجتماعية- الثقافية للمرأة الأفريقية" وبينما فقدت الأخيرة القوة الاستقلالية فإن النساء الأوربيات حققن قوتهن فى النظام الأوربى المهيمن.

وتكشف دراسة الزغل أيضاً عن قضايا أوسع من خلال تحليل حدث محلى معين وهو "انتفاضة الخبز" فى مدينة صغيرة فى الساحل التونسى. إن تطور المبروكة- من قرية إلى مدينة صغيرة - كان نتيجة للتحضر السريع فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وقد أتت عملية التحضر هذه بثلاث قوى اجتماعية جديدة على المسرح: المهاجرين، الشباب العاطلين عن العمل وغالبيتهم من الذكور أو طلاب المدارس العليا، والشابات العاملات فى مصانع النسيج الحديثة المملوكة للأوروبيين فى المدينة. هذا التطور الأخير يعكس اتجاهها على نطاق قومى واسع فى عوالم صغيرة: وهو تأنيث قوة العمل فى السبعينيات وفى صناعات الملابس والنسيج على وجه الخصوص (زغيدى) ويرى الزغل أن بزوغ جماعة من العاملات الإناث الشابات هو دون شك الحدث الأكثر ثورية فى هذه البيئة.

فبينما أثار الاستقلال الاقتصادى الحديث للمرأة أكثر الأحكام والمواقف تناقضا بين الرجال، فإن دخلهن هذا هو الذى غالباً ما كان يشكل المصدر الأساسى للدخل حيث يعين آباءهن على دفع ديونهم، وتوسيع بيوتهم ويوفر لآخوتهم العاطلين شراء السجائر". لكن هذا الاستقلال الاقتصادى الناشئ حديثاً أيضاً كان يعنى توجهها عاماً جديداً: الحصول على الملابس الحديثة، حرية الاتصال خاصة فى المصنع وما حوله. وعلى الجانب الآخر فالتعايش بين شباب من النساء والرجال الذين يعملون أو من تعطلوا عن العمل، أصبح خليطاً مثيراً لنتائج متناقضة حيث اعتبر عمل النساء كأحد أسباب بطالة الرجال، لكن مسئولية هذه الحالة تقع أكثر على كاهل الدولة، منها على النساء أنفسهن. ومع ذلك أدخلت نفس هذه العملية تغييراً

فى معاير القرية وساهمت فى اجتثاث سلطة الوجهاء وقادت لتغير فى المعاير الاجتماعية للزواج، فلم يعد قط منغلقا على علاقات القرابة.

ولناخذ على سبيل المثال، يوم ٣ يناير ١٩٨٤، ذلك اليوم الذى تضاعفت فيه أسعار الخبز، كان كل شىء هادئاً فى مدينة المبروكة حتى الساعة الخامسة مساءً. فحينما أطلق المصنع عماله المائتين ومعظمهم من البنات فى سن ما بين ١٦-٢٥ تقدمن عقب خروجهن فى مسيرة غاضبة، نابضة بالحياة غنية بالألوان بدأت من موقع المصنع الذى يبعد ٣٠٠ متر من القرية، متجهات إلى مركزها عبر الطريق الرئيسى مخترقات إياها إلى "المبروكة" وهن يهتفن بشعارات معادية لقرار مضاعفة سعر الخبز: يا فقراء، يا شعب يا فقير، الخبز الآن بمائة وسبعين مليماً. ومرت المسيرة أمام المحال حيث يتقابل دائماً التجار العجائز والفلاحون العاطلون عن العمل وذلك للعب الورق وتجاذب أطراف الحديث. ولم يستجب الآخرون للهتاف التحريضى للفتيات، وواصلت المتظاهرات إلى مقهى القرية الكائن بالقرب من أول حى فقير كان قد أنشئ فى المبروكة عام ١٩٦٠ فى إطار سياسة الحكومة: تجميع القرويين فى مراكز حضارية جديدة. كان المقهى نقطة التقاء الموظفين المدنيين، مدرسى المدارس العليا والابتدائية، الشباب العاطلين عن العمل، العاملون فى قطاع التشييد والبناء، وأحياناً الصيادين الذين يعملون بشباكهم الكبيرة من أجل المقيمين فى المدينة، والذين يعودون إلى القرية بعد انتهاء العمل، وعند وصولهم للمقهى، حرصتهم الفتيات بهتافهن. عندئذ كف الرجال عن سلبيتهم والتحقوا بالمسيرة وزاد عدد المتظاهرين وساروا باتجاه المدرسة العليا، وعندها غادر الطلاب المدرسة مسرعين للالتحاق بالثانئين".

ليس الحزب الحاكم وحده هو الذى احتفظ بهدوئه أثناء التمرد، وإنما فعل ذلك أيضاً مجموعة من الروابط المستقلة عن الحزب الحاكم وذلك مثل نقابة العمال التى تبلغ عاماً واحداً من عمرها، وتتنسب إليها النساء. لم تدع النقابة إلى التظاهر

وكذا كان موقف رابطة المرأة ورابطة الفلاحين فلم يكن هناك أى تأثير لهؤلاء جميعا سواء على منشأ الأحداث أو مسارها، ولا يهم كثيرا ما إذا كان المشاركون فى التمرد ينتسبون إلى هذه الروابط من عدمه، لقد غزوا الشوارع، مستعدين من خلال المظاهرات العنيفة للانتقام من كل ما يمثل الدولة، بادرت النساء بالتمرد ثم التحق الرجال به، ويرى الزغل "أن مشاركتهم العنيفة كانت وسيلة للتأثر لأنفسهم من الاحتقار، وهذا هو السبب فى أنه عندما تدخل الجيش لإقرار النظام كانت أغلبية الأشخاص الذين قتلوا وجرحوا وسجنوا من الرجال.

لماذا كان أداء كل أشكال التنظيمات فى "المبروكة" سواء المؤيدة للسلطة أو المعارضة لها، سلبيا نسبيا إزاء التمرد؟ فبمجرد أن أعاد الجيش النظام، ردت الدولة بإقالة أعضاء الاتحاد من وظائفهم وأقامت ثلاثة مصانع جديدة بقوة عمل أغلبها من الذكور، ولم يخلق الجمع بين الجزرة والعصا سوى فراغا تنظيميا، مليئا بتطور ملحوظ فى الحركة الإسلامية التى بدت مغرية لجماعات اجتماعية عريضة: المدرسون، طلبة المدارس العليا، الموظفون المدنيون عمال وعاملات وحتى الأسر الريفية. ومن المغربى للمرء هنا أن يتساءل: كيف أصبح المتأسلمون Islamicists قادرين على أن يستوعبوا فى نفس الحركة توترات ظهرت على السطح بفعل عملية التحضر: بين الشباب والبالغين بين الذكور والإناث، بين العاملين والعاطلين، بين الريف والحضر.

الشباب:

احتلت حركة الشباب المعارض، سواء كانت منظمة أم لا، موقع الصدارة فى العديد من الأحداث المتفجرة على مستوى القارة: فى هذه الفصول نقرأ عن: انتفاضة الأرز فى ليبيريا، انتفاضة الخبز فى تونس، وتمرد "أكتوبر" فى الجزائر وانتفاضة "التغيير" (Sopi) فى السنغال وفى الدراسة المنشورة هنا عن الحركة

الطلابية السنغالية والتي قام بها بانيلى Bathily وديوف Diouf، ومبودج Mbodj تبدو انتفاضة سوبى إلى حد كبير هى الباب الخلفى لها حتى لو كان بابا سرىا. أما المسألة موضع البحث فلا تهتم فقط باستقلالية الحركة الطلابية بل أيضا فى علاقتها بمختلف القوى الاجتماعية. ويجرى الكشف عن هذه المسألة من خلال تحليل تاريخى ميزّ مختلف مراحل تطور الحركة الطلابية/ منذ مرحلة الاندماج Assimilation (١٩١٨-١٩٤٧) إلى مرحلة "الوطنية" (١٩٤٦-١٩٦٠) إلى تلك الخاصة بمناهضة الإمبريالية (١٩٦٠-١٩٧٥) وأخيرا إلى مرحلة النكسة النقابية (١٩٧٤-١٩٨٨). يرمز "الاندماج" لفترة عندما "بدا أن الطلبة السنغاليين يسعون للحصول على أوضاع متميزة فى النظام الكولونىالى. وتمركزت مناقشاتهم الهادئة حول مفهوم "التحديث Modernisation"، وكان التنوع فى وجهات النظر مترابطا إما حول مفهوم "التحديث" "كاندماج" Assimilation أو "التحديث" كتأكيد على "القومية الثقافية". Cultural nationalism. ولم يكن الطلاب ينظرون لأنفسهم بعد كمتحدثين باسم الشعب بل كانوا فقط "كنماذج" Models يجب أن يحاكيها الآخرون. ثمة إحساس "بالرسالة" كانت تتميز به فترة "وطنية" ما بعد الحرب، سواء فهمت فى مصطلحات قطرية أو إقليمية أفريقية جامعة. وتحدثت القوى الكولونىالية فكرة تمثيل الطلاب عن طريق التأكيد على "وضعية التميز" للأقلية التى تصل للتعليم العالى.

من ناحية أخرى تفهم الطلاب وضعهم بأنه ذو طابع خاص أكثر منه متميزا، ووقع تحول أكثر فى نفس الاتجاه، مع فهمهم لذواتهم المؤسس حديثا كمراقبين وليسوا "كنماذج". وكان الفارق أن معظمهم لم يعد يجد متعة فى وضعية الأقلية هذه ، بل تحرك من أجل مقرطة التعليم. ويشرح الشاب الشيخ أنتا ديوب الأسباب التى تقف وراء التصادم المتنامى مع السلطة فيقول:

فى نظامنا الحالى، الذى يرتبط فيه التعليم بالأقلية، يصبح متوقعا أن تحدث صدامات الحركة الطلابية مع السلطات حينما تدعو هذه الحركة لمقرطة التعليم،

ومد التعليم إلى كل الفئات الاجتماعية، واجتثاث الأمية بين شعوب المستعمرات، وتوفير الضمانات لتحسين الظروف التعليمية، بينما تفضل الحكومات اعتماد هذه المبالغ للصناعات الحربية والقطاعات غير المنتجة.

فهل يتعين أن تكون تنظيمات الطلاب "بالضرورة غير مُسيسة"، أم يجب أن تكون واجهة لتدريب قيادات المستقبل السياسية؟ ومع أنه ظهرت على السطح تنويع من الاتجاهات السياسية بين الجماعات الطلابية، من الماركسية إلى الإسلامية، فإنهم واجهوا مشكلة مشتركة واحدة ألا وهي: العلاقة مع الأحزاب السياسية، وهي القضية التي فرضت أكثر من غيرها التوتر بين الهدفين البارزين للتنظيم الطلابي ألا وهي: الاستقلالية، والتحالف وبحدة مع رغبة كليهما في السيطرة على تنظيماتهم ليخدموا "الشعب". وبالطبع فإن الأحزاب السياسية تزعم أنها هي الممثلة "للشعب" ومن ثم الحارس الأمين على حق قيادة النشاط الطلابي.

في أعقاب الاستقلال تزايد التحاق الطلاب في الجامعة بشكل "دراماتيكي" في الوقت الذي "تدهورت" الظروف المادية للطلاب. كانت أعوام ١٩٦٤ ثم ١٩٦٨ هي أعلى نقطة في الفاعلية الطلابية. وانفجرت الإضرابات اللا محدودة لطلاب الجامعات عام ١٩٦٤ بسبب الانقلاب الذي أطاح بنكروما وامتد ليشمل مطالب مؤسسية فوجه بالعنف لكن الحكومة لانت أخيراً سبقت أحداث ١٩٦٨ في السنغال أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا، متجاوزة مؤسسات التعليم العالي إلى المدارس العليا، مستمرة في كامل عنفوانها في عامي ١٩٦٩-١٩٧٠، كانت محصلة هذا التحرك المعادي للإمبريالية أن بلغ ذروته في الجبهة (المعادية لسنغور) وامتزج فيها الطلاب مع النقابات العمالية وجماعات المعارضة السرية (اليسارية)، وحقق الطلاب مكاسب نقابية مهمة: شملت الاستقلال التام عن المناهج الجماعية الآتية من الجامعات الفرنسية، وتمثيل الطلاب في هيئات صنع القرار في الجامعة، وعلى الجانب الآخر، فإن المقدمة المنطقية لفاعلية الطلبة والتي كانت حول قادة المستقبل

السياسيين، انعكست في نوع من النخبوية Elitism، لخصها أفضل تلخيص في مقولة واحد من بين صفوفهم: "إننى أعتقد حقا أن الدور الحاسم الذى أسندته النظرية الماركسية تاريخيا للطبقة العاملة والبروليتاريا العالمية هو أيضا واحد من منجزات الانتلجنسيا فى بلدنا. و"هذه الطليعة Vanguardism هى التى سوف تقف فى طريق تشكيل تحالف فعال مع قوى اجتماعية أخرى، لكنها ستمنح النظام الفرصة لتنفيذ برنامج إصلاح يقود إلى العزلة الاجتماعية للطلبة.

وانقذ الإصلاح النظام حين تعاقى النظام، وذلك بمساعدة الإخوان المرابطين (المارابوت) الذين يسودون فى الريف. وانكسرت جبهة الطلبة - العمال، عندما انهزم معظم قادة الاتحاد فجأة عام ١٩٧١، وأكمل الاعتراف الرسمى بأحزاب المعارضة عام ١٩٧٤، عزلة الحركة الطلابية، والتى دخلت عقب ذلك فترة من الشلل والتشظى.

لقد انكفأ الطلاب على أنفسهم لأنهم همشوا من قبل المجتمع المدنى. وتحولوا إلى مجرد قطع شطرنج فى يد الأحزاب السياسية.

إن "حركة" وحدوية للطلبة هى التى أفسحت الطريق للمنظمات التى قامت على "النظام" والمؤسسات أو القوميات"، وحينما عاودت الفاعلية الطلابية الظهور على السطح، فقد فعلت ذلك بطريقة دراماتيكية، وليس كفرق المشاة للأحزاب السياسية، أو بمجرد التحالف مع قوى منظمة أخرى، ولكنها شكلت مخاض حركة شباب حضرى تضم طلابا وغير طلاب، عاملين وعاطلين. ألم تأت هذه الحركة متأنية مع نقد معايير النشاط المنظم واعترافا بأن التمرد العفوى لغير المنظمين والمهمشين لن يذهب لأبعد من أن يكون رفضا دراماتيكيا؟ فكيف للمرء أن يفهم عدم التتابع النسبى للتحرك الطلابى الذى ينجح فى الحصول على مطالب نقابية، لكنه يصبح هامشيا فى العملية الأكبر للتغيير الاجتماعى: وهل يكون ذلك كمحصلة ضرورية للطابع "الانتقالى" للطلبة، أم هو نتيجة لحركتهم النخبوية فى مرحلة تاريخية معينة؟ وبينما لا يقدم الفصل الذى أعده كل من باتيلى وديوف ومبودج

إجابة مباشرة على هذه الأسئلة، فإنه يزود القارئ بخلفية تاريخية يمكن البناء عليها في معالجة هذه المسائل.

وقد نتعرف على حدود ومدى وعود التحرك الطلابي- والشبابي- على نحو أكثر دقة وتعاطفا في دراسة لومومبا كاسونجو Lumumba- Kasongo عن "التحول" في الحركة الليبيرية للعدالة في أفريقيا (MOJA) من حركة اجتماعية إلى حزب سياسي. وكانت حركة "العدالة" "موجا" MOJA قد انتظمت عام ١٩٧٣ "على يد واحد من "الانتلجنسيا" مرتبطة بأصحاب المكانة والامتيازات" وسيطر عليها الطلاب من جامعة ليبيريا إلى مدرسة توبمان العليا Tubman إلى المعهد الفني العالي بباركلي، وبينما وصلت هذه الحركة ذات القاعدة الطلابية المسيطرة إلى الشعب العامل، فقد فعلت ذلك بشكل كبير من منطلق طلابي: ويرثى لومومبا- كاسونجو للغياب التام للتحليل الطبقي عند حركة "موجا". أما النقطة الأهم حقيقة فهي عدم قدرتها على فهم تنوع التجارب الاجتماعية داخل طيات "الاستعمار الداخلي" في ليبيريا. وكانت النتيجة فشلا تحليليا ومن ثم عمليا في فهم العلاقات الخاصة التي شكلت الموقف المحدد لمختلف الجماعات الاجتماعية. كانت مقاربة "موجا" MOJA للشعب العامل ذات توجه رفاهي أكثر منه سياسي. وأقام أحد المنتسبين لها سوسوكو Susukuu تسهيلات تسويقية للفلاحين والمزارعين في ليبيريا، ولذا فقد اتجهت الاستراتيجية- التعاونية ببساطة- بدلا من المواجهة- إلى العمل من خلال هياكل السلطة القائمة، سواء كانوا من المسؤولين الرسميين في الحكومة المركزية أو رؤساء القبائل التقليديين. وظلت قاعدة "موجا" ضعيفة نسبيا حتى بين عمال الحضر بما فيهم قوة العمل الموحدة في عدد كبير من الشركات متعددة الجنسية مثل لامكو LAMKO وفيرستون Firestone، وذلك مقارنة مع وجودها القوي بين الطلاب.

انطلقت "موجا" على المسرح السياسي مع انتفاضة الأرز عام ١٩٧٩، ولم تكن أي من المنظمات السياسية الموجودة على المسرح بما فيها موجا MoJA في موقف يسمح لها بالالتحام المنظم مع المعارضة المنتشرة على نطاق واسع لحكم

الأقلية الأمريكية الليبيرية. أليس شاهدا على ضعف الحركات المنظمة، أن تجيء رصاصات الرحمة لنظام تولبرت عن طريق انقلاب عسكري، وأن النضالات المتناثرة التالية في صفوف الطبقة الوسطى "الليبيرالية" تمت خلال عمليات التطهير في صفوف الجيش، وعن طريق مختلف النضالات المسلحة في المناطق الريفية ضد النظام العسكري؟

الكولونيلية وحركات التحرر الوطني:

يتحدث لومومبا- كاسونجو عن الحالة الليبرالية في الفترة من ١٨٤٧ حتى ١٩٨٠ كحالة "استعمار داخلي" يسميها "أبارتهايد" "صغير" "وكبير". وتأتي عقلانية هذا الأخير من "فلسفة أمريكية - ليبيرية، تكمن في الزعم بأنها "مهمة حضارية" وثقافة أعلى. ويستدعي التشابه مع جنوب أفريقيا ومستعمراتها في جنوب غربي القارة، القيام بمقاربة مع دراسة بويندى Buende حول "زوال كولونيلية تهايد في ناميبيا .

ويقع التناقض بالطبع، في أنه بينما فشلت "موجا" في تنظيم نفسها كحركة تحرر وطني فإن "سوابو" منظمة شعوب جنوب غرب أفريقيا SWAPO لم تفشل.

يتمثل فضل الفصل الذي أعده "بويندى" في أنه يرجع نجاح "سوابو" إلى أنه لم يكن مجرد نتيجة تطوره الداخلي بل الأكثر لأنه محصلة تطور الحركات الاجتماعية القوية نسبيا في هذه الدولة التي يقل عدد سكانها عن مليونين. هذه الحركات التآمت حول الكنيسة والطلبة والعمال. فبينما كان دور الكنيسة أكثر دعما للعمل التعليمي والإعلامي ومشروعات تنمية المجتمع، التي تقدم خدمات لضحايا الأبارتهايد السياسيين، فإن حركة الطلبة والمهاجرين كانت الوقود المباشر للكفاح المسلح الذي بدأه سوابو عام ١٩٦٨.

إن "نقطة التحول" في تاريخ العمل والنضال الوطني هي الإضرابات غير المتساوقة من قبل ٣٠ ألف عامل مهاجر غير منظمين. طال الإضراب فعليا كل قطاعات الاقتصاد، وبلغت خاصة حد توقف عمليات التعدين وأعمال التصدير والاستيراد. والتحق العمال الذين أعيد "توطينهم" في "أوفامبولاند" بالفلاحين وشنوا هجوما جبهويا على سلطات البانتوستان، محولين أوفامبولاند إلى مركز اضطراب عظيم. ولم يوقف إعادة التوطين فيض الإضرابات الحضرية التي استمرت في ١٩٧٢، ١٩٧٦، وتمثلت مكاسب هذه الحركة تنظيميا في شكل "الاتحاد الوطني لعمال ناميبيا" عام ١٩٧٧. (NUNW) وتلت مشروعية نقابات العمل السود، عام ١٩٧٨ ما تبعها من الثمانينيات من انطلاق عدد من النقابات القطاعية.

وبينما سبق الإضراب الناميبى عام ١٩٧١، إضراب ديربان عام ١٩٧٣ في جنوب أفريقيا، فإن حركية الطلبة في ناميبيا تأثرت إلى حد كبير بما جرى حولها حتى كانت أحداث سويتو عام ١٩٧٦ SOWETO والحق أن الطلبة الناميبيين كانوا يطورون عملهم على نطاق واسع في البلاد، وذلك من خلال المؤتمرات السنوية التي تنظمها الكنيسة منذ عام ١٩٧٦. لكن حدث فقط بعد انتفاضة سويتو أن تغير "طابع حركة الطلبة الناميبيين" إذ أصبح ملهمهم هي فكرة "الوعي الأسود" والقوة السوداء". ومن هنا فإن الحركة لم تزود "سوابو" بالكوادر فحسب "بتوسيع قاعدة الانخراط فيه جغرافيا وعرقيا، بل أيضا أثرت على تنظيم حركة المجتمع في أنحاء ناميبيا الحضرية.

لم تكن السلطة الكولونيالية الجنوب أفريقية، ولا مختلف الفصائل في العاصمة الناميبية بجدية على الإصلاح أو القهر، كردود فعل تبادلية للعمل النضالى، ولم يكن رد فعل الدولة "على تسييس كفاح الطبقة العاملة" عام ١٩٧٠ هو مجرد القهر، بل اضعاف المشروعية على نقابات العمال. يصنع "بويندى" جناحى رأس المال التعدينى والزراعى على طرفى نقيض، فالأول له "تاريخ طويل من الإصلاحات" والآخر "معادٍ" له. إن محصلة النضال الشعبى المستدام، ومبادرات

الإصلاح داخل الدولة وقطاعات من رأس المال وكلاهما في سياق موقف دولي موافق، إنما كانت "تمطاً تقنيًا لتصفية الاستعمار" وذلك في إطار الحكومة المستقلة وريثة جهاز مدني معاد وترسانة من التشريعات الكولونيالية، جنباً إلى جنب مع الصيغ الدستورية من أجل عمل إيجابي. وتشكلت سيرورة الإصلاح هذه إلى حد كبير عبر مجموعة من الحركات المناهضة للأبارتهايد بقدر ما تمت أيضاً من خلال العقلية الإصلاحية داخل تحالف الأبارتهايد.

كان هذا الإصلاح بعيد المنال أكثر من أي شيء آخر، وتمثلت نتائجه في إعادة رسم الخط الفاصل بين قوى الأبارتهايد وتلك التي تقاوم ضده، ويضع "بويندي" نفسه في وضع المراقب لعملية ترتيبه الانحياز بين صفوف التحالف المناهض للأبارتهايد. وقد تحالفت الحركة الطلابية - التي ربما كانت أكثر المستفيدين مباشرة من العمل الإيجابي، تحالفت على نحو وثيق مع الحكومة وتمسكت الكنائس ذات التاريخ الطويل في الاستقلال والعلاقات الدولية القوية، تمسكت بالاستقلالية عن الحكومة الجديدة، "بويندي" هو الأكثر ارتباطاً بالحركة النقابية التي شعر "أنها تبدو غير قادرة على وضع أقدامها على أرض صلبة" رغم أنها كانت الحليف التقليدي لمنظمة "سوابو". فهل هذا بسبب أن النقابات تعاني من مشكلة حالة الانتقال من مرحلة المظاهرات والإضرابات إلى مرحلة "تسييد من التفاوض" في فترة الاستقلال؟ أم ترى أن ذلك يشكل دليلاً على الاعتراف المتنامي داخل صفوفهم وبأن التحول الحقيقي في طبيعة النضال النضال نفسها، ذلك النضال الذي يتواصل حيثما تتجه البوصلة.

العرقية وحركات القومية:

بينما تبدو المسألة العرقية كأحد الأبعاد في فصول مختلفة من هذه المجموعة، فإنها تشكل النقطة المحورية في دراسة سياهوكا - موهيندا Muhinda

Syahuka حول نضال شعوب غربى أوغندا من البامبا Baamba والباكونزو Bakonzo باعتبارها قوميات مقهورة تتأصل ضد تهميشها العرقى، والحرمان الاقتصادى والسيطرة السياسية، والسوسيوتقافية، فى إطار مملكة تورو Toro الكولونىالية، وهى فرع من "الدولة الكولونىالية نفسها. وبينما ترجع هذه المشكلة المعروفة باسم المسألة الروينزورورية (Ruwenzururu) بجذورها الأولية إلى التطورات التى حدثت فى القرن التاسع عشر، فإن نضالها بقيادة (الحركة الروينزورورية) قد انتظم استجابة لظروف القرن العشرين. ويحتاج الباحث بأن هذه الحركة يمكن فقط أن تُفهم "ككفاح عرقى" و"نضال فلاحى" فى آن معاً، وأيضاً "كنضال طبقي" سياسى.

إن التقاء الأبعاد الثلاثة هو الذى يمكن فقط أن يفسر التمايزات السياسية الداخلية فى صفوف الحركة والانعطافات والتحويلات فى مسارها خلال تاريخها الممتد لعقود. لم تكن الحركة العرقية وحيدة فى أى وقت أو أنها مضت دون تناقضات أو أن اتجاهها لا تفسره إلا معضلتها، وعلى العكس فإن الحركة كانت طوال تاريخها أيضاً حرباً أهلية. كانت تمايزاتها الداخلية أكثر وضوحاً كتشظى سياسى وأيديولوجى فى صفوف الطبقة الوسطى للبامبا والباكونزو. "ويحتاج سياهوكا- موهندو بقوله "لا يوجد شىء اسمه القبلية من أجل القبلية" لأن "الصراعات العرقية لا تصدر عن مجرد وجود الجماعات العرقية، بل بالأحرى أن تنشعب الصراعات تنشعب على أساس علاقات القوة بين الطبقات المهيمنة فى الجماعات العرقية المتداخلة" ويمكن للمرء أن يضيف إلى ذلك التنازع داخل كل مجموعة حول اتجاه الصراع. ومن هذا الموقف يختتم موهندو دراسته عن الحركة الروينزورورية بقوله "إن النضالات العرقية فى هذه الحالة، هى نضالات حول حقوق الشعب.

سوف نسمع صدى الرأى الذى عرضه سياهوكا- موهيندو من خلال إسهامات أخرى متعددة، فقد زعمت مافيا كادونا Kaduna Mafia فى شمال نيجيريا بأنها بطلّة المصالح "الشمالية" "العرقية" وجندت قوى اجتماعية على نطاق واسع من المهنيين إلى الموظفين العموميين المدنيين، ومن المستثمرين إلى التجار ومن العمال للفلاحين، وذلك ضد "الهيمنة الجنوبية" وكانت هذه "المافيا" تزعم أنها "صوت" لشمال واحد، شعب واحد، ومصير واحد" ولم يحدث أن بقى هذا الزعم دون تحد. والأكثر أهمية أن هذا الزعم كان موضع التحدى من قبل الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية الذى نظم المزارعين ضد الهيراركية التقليدية المتحالفة مع المافيا.

وكان وجهها هذه الحرب الأهلية واضحين أيضا فى السرد الذى قدمه بويندى لتاريخ النضال ضد الكولونىالية فى ناميبيا. فقد انضم العمال المهاجرون الذين أعيد توطينهم فى أراضى أوفامبو بعد الإضراب الخطير لعام ١٩٧١، انضموا للمزارعين لمواجهة السلطات التقليدية فى البانتوستان Bantustan، "محولين أرض أوفامبو إلى "ساحة اضطراب هائل. وبعدها بخمس سنوات انضم المجلس الرئاسى لكل من الناما Nama والماهاريرو Maharero وتجامواها Tjamaha إلى صفوف حزب سوابو. فإلى أى حد أدت الحرب الأهلية داخل العرقيات إلى تمايزات سياسية داخل سوابو؟ ولكى نكمل الموضوع فلننتسأل ألا يمكن أن يرجع فشل موجا Moja الليبيرية لأبعد من قاعدتها الطلابية الحضرية بمعنى ما، مما يمكن متابعته فى فشلها فى مواجهة عملاء "الكولونىالية الداخلية فى الريف أى الزعماء التقليديين الذين اعترف لومومبا - كاسونجو بأنهم كانوا على صلة وثيقة بالدولة من خلال علاقات "السيد- التابع، ويلقبهم هو نفسه بالبىروقراطيين الجدد المحسوبين أساسا على توبمان Tubman وليس على أنصارهم، وذلك لمجرد نقلهم إلى عالم مبادرات دولة الرفاهية؟

الحركات الدينية والأصولية:

يهتم الاتجاه السائد في الأدبيات حول "العرقية" بالقاء الضوء على الإطار المشترك للحركات العرقية من خلال العملية التي تضم كلا من حدود "البدائل" الكامنة في هذا الإطار و"الحرب الأهلية"، وكلاهما يشكل الحركة، ويطلق لها العنان.

ويتضح نفس هذا الاتجاه في الأدبيات المتزايدة حول "الأصولية". وتختبرها هنا بقوة المساهمات الواردة في الكتاب حين تعالج السياسات "الأصولية"، ويكفي نموذجان هنا لإيضاح هذا المعنى:-

الأول يعنى بالصحوة "الإسلامية" Islamicist فيما بعد الحرب في السنغال، وتأسيس الرابطة الإسلامية لطلبة أفريقيا السوداء في داکار (AMEAN) عام ١٩٥٣. تشكل السياق الدولي لهذه الصحوة من خلال عملية بلغت مداها فيما حدده باتيلي وديوف ومبودج Bathily, Diouf and Mbodj "بسياسة التحديث التي أطلقها مصطفى كمال في تركيا فيما بين الحربين، ومحاولة الثورة الوطنية التي قادها مصدق في إيران، وقيام تنظيم الضباط "الأحرار" في مصر للاستيلاء على السلطة، والكفاح المسلح لتحرير الجزائر. أما على المستوى الداخلي فقد نظرت قيادة الرابطة لنفسها باعتبارها رد فعل "لفراغ ثقافي" ناشئ عن تمركز أوروبى إمبريالى مسيحى ولم توجه الرابطة قوة نيرانها فحسب ضد سياسة "فرق تسد" التي طبقتها الحكومة الكولونيلية على الجماعة المسلمة... بل أيضاً ضد "المارابو" (*) "الانتهازيين" الذين اعتبروهم متآمرين مع الإدارة الكولونيلية" وقد شككوا في زعم

(*) قيادات العشائر المحلية التقليدية، ومع الاختلاف عن المرابطين نوى الأصل المغاربى فإنه يقال عنهم "مرابطين" أحياناً بسبب الأصل الصوفى المغاربى.

"الأشراف" Sherifs بكونهم من سلالة النبي، ورأوا في هذا الزعم مناورة مزدوجة: فمن ناحية هي محاولة للدفاع عن امتيازاتهم، عن طريق تبرير انتقال الصفات الوراثية من الآباء للأبناء، كمبدأ مقدس سيطروا به على اتباعهم، ومن ناحية أخرى "بمنع اتباعهم، من اكتساب معرفة أكثر مما لديهم بمعنى الحفاظ على الغموض في أدمغتهم" وكان في تقدير الرابطة أن العقبة في طريق تحرير تجمع المسلمين وممارسة إسلامية حديثة لم تكن مجرد الإدارة الاستعمارية بل كانت أيضاً في "الإخوان" "المارابو".

ولا يثير الدهشة أن موضوعين لا موضوعاً واحداً هو الذي يتكرر عدة مرات في مطبوعات الرابطة وهما "الإمبريالية المسيحية" الأوروبية و"الإسلام والديمقراطية". فأى ديمقراطية تعنى من وجهة نظر حركة ترى نفسها بطل الإسلام والمقاوم الفعال ضد المؤسسة الإسلامية القائمة في آن معاً، قد يتضح ذلك إذا ما أمعنا في القرارات التي صدرت عن مؤتمر الرابطة في يوليو ١٩٥٦. فمن ناحية كان هناك مطلب "لتعزيز الثقافة الإسلامية"، لكن من الناحية الأخرى كان هناك طلب لإصلاح هذه الثقافة بالنسبة "لتقليل" مقدار المهر، والإلغاء التدريجي "لتعدد الزوجات"، من ناحية كان هناك من يطلب إدخال التعليم الديني في المدارس العامة، وعلى الجانب الآخر هناك طلب "مقرطة" محاكم المسلمين بإلغاء التعيين الإجباري للقاضي من قبل السلطات الإدارية، و"التخلص" من مكتب الدولة للشئون الإسلامية. كان هناك مطلب "حل" الطوائف الدينية (الإخوان) لكن على الجانب الآخر فإن ذلك كان شرطاً مسبقاً لبعث "جبهة إسلامية متحدة" ضد الاستعمار. والأكثر من ذلك أن أجنحة في "الرابطة" جعلت من فكرة "الجبهة الإسلامية المتحدة" نسبية خلال دعوتهم من أجل "اشتراكية ذات توجه إنساني تسمح بحرية العقيدة كعامل إيجابي في تنظيم "المدينة":—

"يزعم كل حزب سياسى أنه اشتراكى دون أن يفسر متطلبات مثل تلك السياسة. فإذا كنا نعى بالاشتراكية، التوزيع العادل بين كل الفئات الاجتماعية، أى التوزيع العادل لجميع وسائل الإنتاج، والنتاج النهائى للمنتج، إذا كانت الاشتراكية "تساوى النضال ضد المعازل السياسية والاقتصادية والدينية داخل الدولة، إذن فإننا نحن المسلمين اشتراكيون، وسندعم أى حكومة تقرر الدفاع عن مثل هذا البرنامج. أما إذا كان هدف الاشتراكية هو القضاء على الدين واضطهاد الجماعات الدينية التى تشارك بأمانة فى كل مناحى النضال من أجل التحرير، هنا نحن نرفض مثل هذه الاشتراكية التى يكون هدفها الأساسى هو القهر الروحى".

ومع ذلك فقد بقيت الحركة الإسلامية فى السنغال طويلا شأنا طلابيا وكنتاج للجمع بين عنصرين: تحالف الدولة والمارابو الذين وضعوا الريف فى حالة انضباط، مع تعددية سياسية منحت الحركات الحضرية مساحة للعب دور فى شئون الدولة. ويبدو هنا التناقض مع حالة تونس حادًا، إذ نحن هنا إزاء حركة "إسلامية" قادرة على الخروج عن إطار الطلبة والمتقنين. وفى تحليل كريشان Krichen "للتاريخ واللغة" عند الحركة الأصولية فى تونس، يستطيع المرء أن يميز عنصرين؛ داخلى وخارجى. لقد تُرجم التصميم الجذرى لحكومة بورقيبة فى محاربة الممارسات الثقافية "المتخلفة" - ترجم فى "مجلة الأسرة عام ١٩٥٧، وألغى معه أيضًا تعدد الزوجات ومحاكم الشريعة والمحاكم الشرعية واستند الزواج منذئذ على القبول المتبادل، إضافة للحقوق المتساوية لكل من الزوج والزوجة فى طلب الطلاق. وكانت النتيجة نظام المحاكم الموحد العلمانى (انظر أيضًا الفصل الذى أعده محمود بن رمضان فى هذا المجلد). وحينما أتت المعارضة من هيئة علماء الدين فى جامعة الزيتونة، وهى أول جامعة لاهوتية فى العالم، أغلق بورقيبة أبواب الزيتونة وحرر أملاك الوقف (الحبوس) التى تمول المؤسسات الدينية، ونتيجة لذلك تعالت المعارضة الدينية ضد نظام بورقيبة، لم تأت من هيئة العلماء الذين كانوا

دون قاعدة مؤسساتية، بل جاءت هذه المعارضة من جماعات الشباب الذين وجدوا ضالتهم في جماعة الإخوان المسلمين في مصر وبدأت أفق هذه المعارضة لمدة عقد كامل نتيجة لاحتشاد تطورات داخلية وخارجية. فكارثة الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٦٧ أفقدت القومية العربية مصداقيتها كبديل قابل للتطبيق. وأدت هزيمة ١٩٦٩ لتجربة التعاونيات في تونس إلى إتاحة فرصة لمعارضة حكومة بورقيبة. وكان عام ١٩٧٨ هو نقطة التحول في تاريخ الإسلام السياسي في تونس؛ فقد شهد هذا العام حدثان دراميان : القمع الدموي للإضراب العام من ناحية، ومن الناحية الأخرى "انتصار" الثورة الإيرانية، ذلك الحدث الذي اسقط فيه جماهير المسلمين- بدون سلاح- أكبر خامس جيش في العالم. وبدأت الجماعة في عام ١٩٨٠ تحول نفسها إلى حزب سياسي.

ويعترف كريشان بجاذبية الإسلام الأصولي لشرائح متزايدة في المجتمع، بادئا بالشباب والفقراء وشرائح عريضة من الطبقة الوسطى. لكنه يجد أن هذه الجاذبية أصبحت مصدرا لمعضلة كبيرة. صحيح "أن الإسلام المعارض هو القوة الوحيدة في العالم العربي والمسلم الذي يُخشاه الغرب، وهو القوة الذي يعبئ ضدها كل وسائله المادية بما فيها وسائل الإعلام"، لكنه وبناء على ذلك يجد الكاتب أن الإسلام السياسي خطرا عظيما على الديمقراطية.

لا يمكن خطر الإسلام السياسي في "فكر" قيادته السياسية، ولا في "تعصب" نشاطه. إن خطورته تكمن في استجابته للحقيقة المعقدة للحضارة بنظرة ماضوية تبسيطية تعود إلى ما قبل القيم الحديثة وترتكز على قوة جوانبه لا تاريخية كمصدر للمعرفة والتنظيم والسلطة. وهي قيم ترفض الإنسان كأساس للمعرفة والقانون الاجتماعي. ومنذ اللحظة التي تنتزع فيها الثقافة الكلاسيكية من تاريخيتها ويعاد وضعها في نظام "مغلق" "معاصر" مثلما يفعل الأصوليون، فإنها تستبعد التفكير واختلاف الآراء....".

إن جزءًا كبيرًا من الفصل يخضع لمطلب كشف هذا "الاختلاف في الرأي وهذا التمهيد بين حجب التفكير داخل الإسلام السياسي التونسي، وبين الذهاب لأبعد من اللغة اللاتاريخية للأصولية الإسلامية في تاريخها الحالي: فبعد قفزة ١٩٧٨ بالنسبة للتطور الذي شهد الإسلام السياسي إلى حركة جماهيرية، تزامن ذلك مع "انقسام الحركة" فإزاء اضطرابهم أمام الاتهام بأنهم بالفعل كانوا "عملاء رجعيين في خدمة القاهرين" بدأ بعض الناشطين في البحث عن الأسباب وراء اكتساب الحركة لهذه الصورة السيئة" وغذى الشك والتساؤل الاستياء من التاريخ الرسمي ذي الاتجاه الواحد في الحركة، وأدى الحفر في التاريخ إلى اكتشاف الانشقاق داخل صفوف الأصولية. وبشكل خاص أدت "هذه الموجة الجديدة إلى اكتشاف أعمال أصولية تقدمية مثل مجلة "المسلم المعاصر" التي ظهرت في الكويت عام ١٩٧٥، وفي أول إصدار لها، نادى الأصولي المثقف المحترم عثمان محمد فتحى "بتأسيس يسار أصولي إسلامي". وفي عام ١٩٧٦ - ٧٧ نادت هذه المجموعة - "الصغيرة" تماما - بمراجعة بعض الأفكار والمقاربات"، بما فيها فكرة - "التكفير" أي تكفير كل أولئك الذين لا يشاركون الحركة مدركاتها. كما طالبوا أيضًا بالتخلي عن المبدأ الرجعي الخاص "بحق المسلم غير القابل للتصرف في ملكية خاصة طبقا للقانون، ما دام يقوم بأداء واجباته الدينية في الزكاة" لقد طُرد قادة هذا النهج وفي عام ١٩٨٠، أسسوا "حركة مستقلة للأصوليين التقدميين".

طالب الأصوليون عام ١٩٨١ بالاعتراف القانوني بهم "كحركة الاتجاه الإسلامي" *Movement de la Tendance Islamique* وقد تحرك النظام عندما ووجه بحركة ذات انتشار واسع تذهب بعيدا عن سيطرتها في جامعة تونس إلى الحضور في الساحل مسقط رأس بورقيبة، والإقطاعية التقليدية للحزب الاشتراكي الدستوري الرسمي، "فانتقل النظام من "مجرد القلق إلى العمل"، حيث اعتقل أكثر من ١٠٠ من الناشطين، وكانت هذه هي لحظة تضامن كل القوى الديمقراطية مع "حركة

الاتجاه الإسلامى"، وكانت الضربة عام ١٩٨٥ عندما طالب الأمين العام لحركة الاتجاه الإسلامى بإجراء استفتاء حول "مجلة الأسرة فى مؤتمر صحفى، وهنا وجدت القوى الديمقراطية نفسها واقعة بين الشيطان والبحر كما يقول المثل، فهم لا يستطيعون جميعا إما "إلقاء انفسهم فى أحضان حكومة ديكتاتورية فاشلة" أو أن يقفوا مع حركة معرضة للقهر لكنها تضم بين صفوفها بذور الفاشية الجديدة".

وفى الفترة التى اعقبت ذلك، خاض المجتمع التونسى تجربة معركة سياسية غير مسبقة إطلاقا، حول رؤية الأصولية الإسلامية للمجتمع خاصة فيما يعنيه حول "وضعية المرأة" و"حرية العبادة". وفى مخاض هذه المعركة زعم الأصوليون "عكوفهم على جهد تفسيرى" للشريعة الإسلامية. وكتب نفس الأمين العام عام ١٩٨٨ بقول: "أن حركة الاتجاه الإسلامى لم تسع قط ولن تسعى ولا أتخيل أن تسعى فى المستقبل لتحدى حظر تعدد الزوجات؟ وغيرت حركة الاتجاه اسمها إلى "حزب النهضة"، وأعلن رئيسها "الغنوشى" رئيس برنامجا من خمس نقاط شمل: الاعتراف الفورى غير المشروط بالأحزاب، وديمقراطية حقيقية تقوم على فصل الدولة عن الحزب، وتنحية رئيس الدولة عن رئاسة "الحزب".

ويرى كريشان فى هذه التغيرات دليلا على "ازدواجية الكلام" يكمن فى نقطة التماس بين "هيكل أيديولوجى سلطوى" وبين "برجماتية سياسية" لحركة تستجيب لتوقعات رأى العام. وللخروج من هذا المأزق لن يكون ذلك ممكنا دون الوصول إلى تفاهم مع "التناقض القائم فى التحدى الثقافى الوطنى". أى بالاعتراف "بأن ثقافة العرب والمسلمين كانت لعدة قرون مكبلة بدوجما طبقية لم يمكنها تجاوزها" ومع ذلك، فبينما "ظل العامل الاستعمارى يذكر النخبة بالتخلف المتراكم فى جميع الميادين بما فيها الثقافة، فقد "حال أيضا دون إنجاز هدف" النضال ضد الوجود الاستعمارى الذى يحظى بالأولوية، بينما أقصى عملية التجديد المنهجى الجذرى لثقافة المسلمين إلى المرتبة الثانية. ويتوجب للتركيز على مسألة "التجديد الثقافى

الوطني أن يتم التجاوز بالتالي عن المفهوم الأحادي للمسألة الوطنية باختزالها إلى "قضية سياسية". ومن ثم يصبح المنطق الحتمي هو أن "الغرب يمكن أن يُحارب فقط بأسلحته هو". لكن ذلك يتطلب أيضًا خلع قناع "الذرائعية الأيديولوجية الأصولية" عن الثقافة، والاعتراف بأن الإسلام كأي ثقافة يحمل أنواعا مختلفة من اللغة". ويجب أن تُواجه الذرائعية الأيديولوجية في إطار تاريخها الواقعي والمتعدد. وكذلك باختبار مصداقيتها" فيما تعكسه من هموم معاصرة.

وفي حالة تونس يعرض كريشان بدقة أربعة قضايا يجب أن تكون في قلب هذا الاختبار: "وضعية المرأة والأسرة"، العقوبات القانونية والعقاب البدني، حرية العقيدة ووضعية الأقليات، الحرية الفردية والحق في حياة ذات خصوصية". وبتعبير آخر لابد من وضع الرؤية الأصولية لعدم الفصل بين الدين والدولة" موضع البحث وتحديد أسلوب الدمج والكيفية التي يُعبر بها عن ذلك".

وفي نفس الوقت فوق ما أورده كريشان: "هل بالإمكان أن نتصور ديموقراطية بدون الأصوليين؟ أو إذا قلنا في سياق مختلف: هل يمكن بدون "القبليين"؟ هنا يظهر "تناقض غريب" فكما هو حادث في كل من الجزائر وتونس المعاصرة: هناك أقلية نشطة معنية بحقوق الإنسان وسيادة القانون ترفض قبول الأصوليين في اللعبة الديمقراطية، مما يعني أنها ترفض الاستجابة للتوازن الحقيقي للسلطة السياسية في البلاد. وكما أشرت سابقا، يذكر ذلك بالمعضلة التي واجهها الديمقراطيون الليبراليون حينما ووجهوا بالشيوخيين أو الأحزاب القومية الراديكالية، وبتعبير آخر، مع أولئك الذين كان اشتراكهم في اللعبة لا يعني بالضرورة قبولهم بقواعد اللعبة؟ وفي مثل هذا الموقف أين تكمن المشكلة: هل هي في هؤلاء الذين لم يقبلوا بقواعد اللعبة أم في القواعد نفسها؟ وهل يمكن للمرء أن يأمل في مناقشة القبول العام للقواعد دون الرغبة في مناقشة أية قواعد يمكن أن

تكون ذات صلاحية عامة؟ وبالعودة لمناقشتنا عن "المجتمع المدني" أليست المناقشة المبرمجة عن "المجتمع المدني" أى الجدل عمّن يكون جزءًا من المجتمع المدني ومن ليس كذلك - هى بالفعل نفس المناظرة حول من يجب أن يكون جزءًا من اللعبة الديمقراطية بحق ومن يكون خارجها؟

لقد صار هذا الموضوع فاصلا فى إطار مناقشات واسعة حول الديمقراطية فى ورشة العمل الجزائرية. فقد وافق المشاركون على نطاق واسع على بعض الشروط التى تقود إلى بزوغ إسلام نضالى فى إطار أزمة حادة: فمن ناحية قد تكون السلطة السياسية غير قادرة على الإصلاح الداخلى، أو من ناحية أخرى تكون كل من الانتلجنسيا "العلمانية" و"التقليدية" و"الدينية" مرتبطين فى منطق واحد مع الدولة- وفى الحالة الأخيرة فسواء كانا مرتبطين (السنغال) أو غير مرتبطين مؤسسيا (تونس) فإنهما يكونان غير قادرين على نسج مشاريع اجتماعية مقابلة. ومع ذلك كان هناك اختلاف محدود فى هذا الصدد. وظهرت وجهتا نظر متميزتان حول كيفية ارتباط القوى الديمقراطية بالإسلام النضالى تعودا إلى القول بما إذا كان التمييز بين القوى الدينية والعلمانية أى التقليدية والحديثة مرادفا للتمييز بين القوى الديمقراطية- وغير الديمقراطية أم أن التمييز الأخير متقاطع مع الأمل.

وتسوق إحدى وجهات النظر حجة أن إنبثاق الإسلام السياسى هو قبل كل شىء تعبير عن الصراع بين الحداثة والتقليدى وعن طبيعة التشكك فى الحداثة. وحذرت وجهة النظر هذه من خطر الاستسلام للإسلام النضالى والذى تنتظر إليه كقوة تخلف وأنها قوة ذات طابع فاشستى فعليا أو احتمالا يدفع زخمها الأيديولوجى إلى التفرقة بين المطامح الديمقراطية للشعب وآماله القومية وذلك بإنكار الأولى وتشويه الثانية.

أما وجهة النظر الثانية فتسوق حجة أن التقليدي معاصر كالحديث، وفي هذه الحالة يكون قد أعيد انتاجه بطريقة نقدية في سياق حديث بين الامبريالية والمقهورين على مستوى ثقافي وحضارى. ومن الضروري هنا تجنب الارتباط بهذه الظاهرة دون مخاوف أو التمسك فقط بتناقضاتها. فالإسلام النضالى مركب من لحظات مختلفة: التزاوج بين المصالح الرجعية المتماسكة (داخليا وخارجيا) والمتقنين الجدد، الجاذبية للشرائح غير المنظمة من الفقراء ممن يتم تجاهلهم وخاصة في مجالات الخبرة الاجتماعية التى تملكها الشرائح المنظمة تقليديًا مثل العمال والطلاب والمدرسين. إن أية محاولة لمعاملة الإسلام النضالى كوحدة كلية أو محاولة تهميشه ككل سوف يكون كارثة. والبديل لذلك هو القيام بفهم تحليلي لتوتراته الداخلية لكى نكشف من داخلها عن المكونات الديمقراطية التى تسعى ليس فقط إلى العودة للتراث العقلى فى الإسلام بل أيضًا "للتجديد" الشامل "وبمعنى آخر، للارتباط به وتجاوزه فى آن، لأن هذا التزاوج غير اليسير يتضمن عناصر فاشية وأخرى ديمقراطية يمكنها أن تواجه الفاشية نفسها. إن الفشل فى رؤية ذلك يحدث أزمة حقيقية للانجلنسيا "الحديثة".

إن مفتاح حجية "كريشان" هو الاعتراف بأن "إعادة تجديد الثقافة" يمكن فقط أن يتم من داخلها "أى أن التحرير بتعبير آخر- يمكن فقط أن يكون تحريرًا ذاتيًا. وهذه الملاحظة تنطبق أيضًا بدرجة كبيرة على الحركات العرقية مثلما تنطبق على الحركات الإسلامية. وتكمن قوتها فى إحلال قراءة نصية أو أولية لهذه الظواهر فكان قراءة تاريخية بالأساس.

الدولة والحركات الاجتماعية

بدأ مؤلفو كتاب "كوديسريا الأخضر" ("عن الحركات الاجتماعية"- المترجم) بتسجيل نقطة فهم ليس فقط من نظرية التحديث بل أيضًا من تراثهم المشترك ألا وهو: نظرية التبعية. وجاءت النتيجة فى مناقضة أفكار "الثورة من أعلى" مع

مفاهيم "الثورة من أسفل" وتحديد أجندتهم بالتحرك من الدولة إلى المنطق الاجتماعي. وقد اعترف "الكتاب الأخضر" منذ البداية أنه ليس هناك منطق واحد في عمل الحركات الاجتماعية يمكن اكتشافه واعتناقه، بل هناك منطق اجتماعي متعدد ومتناقض. لقد نادينا بتحليل نقدي للحركات الاجتماعية ومشروعاتها، لا بتصادم رومانتيكي معها، ولم نقر المناقشات في كل من الجزائر وهراري هذا المفهوم فحسب، بل أضفنا إليه بعدًا جديدًا. وكما تكشف في مناقشات ندوة الجزائر فإن جزءًا من منظور الحركات البرجوازية يرتبط بمشروع الدولة أو بتمايز عنها مثلما الحال مع "مافيا كادونا" (نيجيريا) والحركات العرقية التي تستند إلى الفلاحين مثل روينزورورو، أو الحركات الدينية الحضرية المهيمنة كحركة النهضة التونسية؛ فهل مفتاح التمايز هنا إذن بين الحركات الاجتماعية ذات مشروع للدولة وبين أولئك الذين يعبرون عن أنفسهم بدون أي مشروع؟ أو هو بين أولئك الفاسدين وأولئك الذين يحتفظون؟ ليس ذلك حقيقياً... أن حركة شعبية مثل الاتحاد العام للشغل في تونس اكتشفت من خلال التجربة أن مشروعاً للمجتمع، لا يتضمن أيضاً مشروعاً للدولة هو عمل غير مكتمل ولا يكتب له الاستمرار.

وكما أنه ليس هناك مشروع اجتماعي متميز كحركة اجتماعية فليس هناك مشروع دولة واحد يمكن تعريفه بهذه السمة. وكما أن الحركات الاجتماعية متنوعة ومتناقضة، فالأمر كذلك في أشكال الدولة. وبالعودة إلى لغة "الكتاب الأخضر"، ألا نقود كل "ثورة من أسفل" إلى إعادة هيكليّة داخلية لسلطة الدولة؟ ولإعادة ترتيب علاقاتها مع الحركات الاجتماعية بل ولإعادة تحديد أجندة الدولة؟ وبهذا المعنى ألا يتبع كل "ثورة ناجحة من أسفل" على نحو ما "ثورة من أعلى"؟ ألا تكون النقطة المهمة عندئذ ليست في وجود أجندة للدولة بل في محتواها؟ وإذا كان الأمر كذلك أفلا يكون "مؤلفو" "الكتاب الأخضر" الذي وضع في لحظة تاريخية معينة، لحظة استنزاف المشروع الوطني المعادي للكولونيالية، قد فشلوا في فهم نسبية هذه اللحظة؟ لكن هذا التحديد لم يكن مشتركاً بين الحركات الاجتماعية موضوع التحليل

فى هذا المجلد. وكما قلت من قبل إذا تمسكت حركة بمسألة السلطة فإنها تكون بلا ريب قد ابتعدت عن فكرة شيطنة "الدولة" متجهة إلى عملية تفصل بين كيفية تنظيم هذه الدولة مع ارتباطها بالقوى الاجتماعية.

ولكى نضع السؤال بطريقة مختلفة، أليست الحركات الاجتماعية شكل من الحكم الذاتى منعكسا على مطلب الاستقلال عند الجماعة بقدر ما هى شكل مؤسسى تحكم من خلاله الدولة الجماعات المنظمة؟ ألا يكون مفهوما إذن أن تحليل العلاقة التاريخية بين الدولة والمجتمع من خلال تمرل يمك بتناقضاتها وطبيعتها المتغيرة أفضل من أن يكون من خلال موقف لا تاريخى مطلق وواحدى الجانب للمعارضة؟

بهذا المعنى فإن القصور الحقيقى فى الكتاب الأخضر يتمثل فى أنه لم يضع الدولة الأفريقية فيما بعد الاستقلال فى سياقها، بينما ربط أزمة الدولة بسياق متغير. من أجل ذلك علينا أن نعرف أنه لا يمكن النظر إلى الأزمة باعتبارها بارومتر "مشكلة" الدولة الأفريقية. لأن الأزمة كانت أيضا نتاج نجاحها النسبى - بدرجات مختلفة - فى تنفيذ أجندة الحركة من أجل الاستقلال. ألم يساهم هذا النجاح أيضا فى سياق متغير؟

لهذا فإن الاعتراف بأن الحركات الاجتماعية فى أفريقيا ليست لمجرد معارضة الدولة بل أيضا لإعادة تحديد شكل هذه الدولة، هذا الاعتراف يجب أن يعتبر خطوة للأمام.

ملاحظات:

"الكتاب الأخضر" المشار إليه في المقال من تأليف:

١- محمود ممداني، -وامباديا وامبا-، وتانديكا مكاندا ويرى: "الحركات الاجتماعية، التحول الاجتماعي والنضال من أجل الديمقراطية في أفريقيا- كوديسريا- دكار- السنغال، ١٩٨٨ ورقة عمل رقم (١).

٢- أرجو أن أغتنم هذه الفرصة لأقدر مشاركة ثمانية مناقشين في ورشة العمل التي عقدت بالجزائر وهم: جاك ديبلشن من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، إيكيا مبوكولو من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس، ستيفان ليندبرج من جامعة لوند Lund في السويد، بيتر ووترمان من معهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي، عروس الزبير وشنتوف الطيب، من جامعة وهران بالجزائر، وناصر بورينان وسليمان بدراني من مركز البحوث التطبيقية، المؤسسة المضيفة في الجزائر.

الفصل الأول

النوع الاجتماعي^(*) والنظم السياسية والحركات الاجتماعية خبرة غرب أفريقية^(**)

إيفي أماديوم^(***)

مقدمة

يبحث هذا الفصل مفهومًا للحركات الاجتماعية يميز بين مفهومين للسلطة. فهناك المقاربة السائدة التي تنتظر إلى السلطة من منظور سعى أفراد أو جماعات مصالح أو مجموعات اجتماعية للسيطرة على الدولة، أو طلبًا لمواطنة فعالة داخل نظام الدولة؛ وكذلك ساد هذا المنظور حيثما سعت الحركة لتغيير أيديولوجيا الدولة. وفي ضوء ذلك يجرى النظر إلى معظم الحركات الاجتماعية في المجتمعات الأفريقية المعاصرة، سواء كانت حركات برجوازية، أو حركات شباب/ طلاب أو عمالية أو حركات نسائية.

وبواسطة هذه الحركات، فإن أي زمرة أو مجموعة تنجح في الاستيلاء على السلطة، فإنها تشكل حكومة لكي تحكم الآخرين. وبشكل عام، لم تنجح هذه الحركات في تأسيس مفهوم للحكم الذاتي بواسطة الجماهير والفلاحين. فهم غالبًا ما يتحولون، بشكل سريع، إلى طبقة نخبوية أو ما يسمى حزبًا طليعيًا، وهكذا تتشكل سيادة جديدة على المجموعات أو المجتمعات المحلية ذات الحيوية الاجتماعية، التي لا ترغب، بالضرورة، في أن تكون جزءًا من نظام الدولة.

(*) Gender.

(**) ترجمة: يسرى مصطفى

(***) IFI Amadium

ومن منظور المجتمعات المحلية الجماهيرية الأفريقية كثيفة العدد والتي لم ترغب مطلقاً أن تكون جزءاً من منظومة الدولة، ثمة حركة مغايرة لما سبق وهي الأقل حظاً من حيث الكتابة عنها، ويرتبط بها مفهوم آخر للسلطة - ونعني الحركات المضادة للسلطة - التي تنشأ ببساطة، الدفاع عن استقلالية هذه الجماعات والحفاظ عليها، ويبدو لي أن هذا يمثل السمة المركزية لحركات النساء الأهلية في أفريقيا. وهو ما يتضمن، أن النساء الأفريقيات كان لهن، تقليدياً، تنظيماتهن وأبنيتهن وأنظمتهم المستقلة، والتي يحكمن أنفسهن ذاتياً من خلالها، وهي في حاجة للدفاع عنها. وبالتبعية، فإن للأفريقيات توارخ مفعمة بالنضال ضد العمليات المؤدية إلى فقدان التدريجى لهذا التقليد. ومن هنا، سوف أتناول بالبحث خبرة نيجيرية محددة، ولكن بداية أطرح سؤالاً : هل من الممكن إيجاد صيغة أفريقية خاصة للنوع والصراع الاجتماعى؟

النوع الاجتماعى والأنظمة السياسية الأفريقية: جدل نظرى

فى محاولة للتمييز بين النظم السياسية الأفريقية والنظم الغربية، استخدمت أوكونجو Okonjo (1976) مفهوم نظام "ثنائى-الجنس" dual-sex لتمييز النظام الأفريقى، مستخدمة كمثال مجتمع اجبو Igbo. هذا فى حين وصفت النظام الأوروبى بأنه "أحادى الجنس" Single-sex. وفى النظام "ثنائى-الجنس"، حسب أوكونجو، فإن "كل جنس يدير شئونه الخاصة، ويجرى تمثيل مصالح النساء على كل المستويات. وفى المقابل، فى النظام الأوروبى "أحادى-الجنس" فإن "الأدوار ذات الصلة بالمكانة السياسية، هى بشكل أساسى من نصيب الرجال .. أما النساء فبمقدورهن - تحقيق تميز واعتراف بهن فقط فى حالة إذا ما لعبن أدوار الرجال فى الحياة العامة وأدينها بإتقان" (Okonjo 1976:45).

أيضاً، جرى تأكيد الأهمية التاريخية والسياسية للتنظيمات النسائية الأفريقية واستقلاليتها من خلال المسح العام الذي أجرته ليبيوف Lebeuf (١٩٦٣) حول دور النساء في التنظيمات السياسية في المجتمعات الأفريقية، وخاصة مشاركتهن العملية في إدارة الشئون العامة. وشأنها شأن أوكونجو، رأت ليبيوف مشاركة النساء في الشئون العامة بمثابة عامل تمييز بين الأنظمة السياسية الأفريقية، ونظم الدولة الأوروبية، وقد تضمن المسح التاريخي الذي أجرته؛ حكم الملكات وأمهات الملكات بين لوفيدو Lovedu، وسوازي Swazi، ولوندا Lunda في منطقة جنوبي أفريقيا.

وفي غرب أفريقيا، رُصدت أنظمة مماثلة من حيث مشاركة الإناث في الحكم والسلطة من الباميليكي Bamileke في الكامبيرون، والتشامبا في بينو Chamba of Benue في شمال نيجيريا، والشانتي Ashanti في غانا. ووجدت هذه الممارسة ذاتها في نيجيريا المسلمة وفي تشاد بين سكان نيوب Nupe، والبوليووا Bolewa، وشعب الكانوري Kanuri، وكوتوكو Kotoko في دلتا شاري Chari Delta، والباجريمي Bagrimi. والوضع ذاته كان موجوداً في مجتمعات شرق أفريقيا مثل بيمبا Bemba في شمال شرق زيمبابوي، وبوشونجو في الكاساي واللوانجو في Bushongo of the Kasai، وكيثارا Kitarala، وأنكولي Ankole، وباتيكي Bateke. وعلاوة على ذلك، تعود روايات كل من سويت مان Sweetman (١٩٨٤) وفان سيرتيم Sertima Van (١٩٨٤) عن القائدات البارزات ذوات النفوذ، والملكات، وزوجات الإمبراطور في التاريخ الأفريقي إلى أزمنة غابرة شاملة الإمبراطوريات القديمة بما فيها إمبراطوريات النوبة وأثيوبيا ومصر.

لقد كن نساء حاكمات في أنظمة سياسية مركزية ذات علاقات اقتصادية واجتماعية معقدة، في مقابل أنظمة سياسية أفريقية أخرى لا مركزية على مستوى المجتمعات المحلية أو داخل المناطق ذاتها- وقد تكون هذه العلاقات قد اشتملت على بعض التناقضات، ومن ثم الصراع، نتيجة الاعتماد الاقتصادي التاريخي للأنظمة المركزية على المجتمعات المحلية والسكان.

ومع ذلك، لم تقتصر قيادة الأنثى على الأنظمة المركزية، لكنها امتدت على مستوى المجتمع المحلي حيث تمخضت عن مستويات مختلفة من التنظيمات النسائية الرسمية وغير الرسمية. وهكذا فقد وُجدت في معظم المجتمعات الأفريقية تنظيمات نسائية سيطرت على أو نظمت العمل الزراعي والتجارة والأسواق وثقافة النساء والأيدولوجيا المرتبطة بها. ومن بين بعض المجتمعات الأفريقية الشهيرة بتنظيماتها النسائية مجتمعات اجبو Igbo وكيكويو Kikuyu ومجموعة لوندا Lunda Group وإيكوي Ekoï في جنوب نيجيريا وبينى Bini ويوبى Ube وجيرى Gere، ووبى Wobe في ساحل العاج وميندى Mende ويوروبا Yoruba الخ.

إن معرفة ليبيوف بأهمية النساء الأفريقيات في المجال العام، قادتها لأن تعلن هذا الاتهام بحق مجتمعهما وتاريخه وقيمه المعادية للأنثى: "من خلال سلوك فكرى تجذر بعمق في الذهنية الغربية، فقد جرى خفض النساء إلى مرتبة أدنى داخل دائرة المهام المنزلية والحياة الخاصة، واعتبر الرجال وحدهم المؤهلون لحمل أعباء الشئون العامة على كاهلهم، إن هذا الموقف المعادى للنسوية anti-Feminist، الذى حال دون إرساء دعائم المساواة السياسية بين الجنسين في مجتمعاتنا حتى الوقت الراهن لحد كبير .. لا يجب أن يبيح لنا أن نحكم مسبقاً على النمط الذى من خلاله يجرى تقاسم الأنشطة بين الرجال والنساء في الثقافات الأخرى، وبشكل أكثر دقة وبقدر ما يعنينا الأمر، في تلك الأنماط الأفريقية"، (١٩٦٣:٩٣).

وهنا إذن خبرتان تاريخيتان متقابلتان ومتأثرتان بخصائص الحركة النسائية في كلا النظامين السياسيين المختلفين، فبينما ناضلت الأوربيات للحصول على السلطة داخل أبنيتهن السياسية الرسمية، فإن فرض الأنظمة الأوربية في أفريقيا من خلال الاستعمار زرع البنى التقليدية الداعمة للأنظمة الاجتماعية الثقافية الأفريقية. وفي حين حصلت الأوربيات على السلطة في ظل النظام الأوربي المهيمن، أخذت الأفريقيات في فقدان سلطة استقلالهن.

حاول شيخ أنتا ديوب Cheikh Anta Diop (١٩٨٩) تفسير هذه الاختلافات التاريخية في المواقع البنيوية للنساء من خلال نظريته عن أفريقيا الأمومية. فقد جادل بأن المجتمعات الأوروبية تعتبر، تاريخياً، مجتمعات أبوية (حكم ذكوري شمولي وقهر للنساء)، وبالمقابل، تعتبر أفريقيا مهد النظام الأمومي (مجتمع مناصر للأنثى، ومركز حول الأم). وأوضح مدى السلطة التي حظيت بها الأفريقيات منذ القدم، وذلك من خلال مقارنة الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كلا النظامين.

وحسب ديوب، فقد بدأت رياح تغيير هذا النظام الأمومي القديم في الهبوب بدايه من دخول الإسلام الذي أدخل معه النظام الأبوي إلى أفريقيا السوداء في القرن العاشر. ومع ذلك، أكد أن الإسلام لم يؤد إلى تآكل الثقافات الأفريقية الأصلية بشكل كامل. ففي كثير من الحالات، تواجد الإسلام جنباً إلى جنب التقاليد الأفريقية لما يزيد عن ألف عام. أما التغيرات الجذرية التي زعزعت النظام الأمومي بقوة، فقد جاءت مع المسيحية والتعليم الغربي ونظام الدولة الأوربي العلماني، من خلال نظام الحكم المتميز للذكور الذي فرضه الاستعمار. وانعكس التميز الذكوري على مستوى التشريع وحقوق ملكية الأراضي والانتساب للأب والزواج الأحادي والقيم الأخلاقية لطبقات النخبة الحاكمة المنتجة أوربيا. وبالتالي فقد كان دخول النظام الأوربي هو الذي أدى إلى تآكل المكاسب السياسية التي كانت قد حققتها الأفريقيات على مدار قرون من الزمان.

ترتكز نظرية ديوب عن النظام الأمومي، لحد كبير، على قواعد التوريث والميراث عن طريق الأنثى، وحكم الملكات في الممالك الأفريقية. ولكنني، على العكس، أفضل تعريف النظام الأمومي بتعبيرات البنى الأيديولوجية الأكثر عمقاً، بتعبيراتها الاجتماعية السياسية الأكثر اتساعاً في ظل منظومة نسائية حية واضحة المعالم (Amadiume 1987A; 1989; 1991). ومع ذلك، أتفق مع ديوب فيما يتعلق بأهمية المحورية لمفهوم الأمومة Motherhood.

إن السلطة التقليدية للأفريقيات كان لها أساس اقتصادي وأيديولوجي نابع من الأهمية التي أضفيت على الأمومة وقد جادلت بأن هذا الموضوع ذو الوضعية البنيوية يشكل الاختلاف الرئيسى بين الخبرات التاريخية للأفريقيات وتلك الخاصة بالأوربيات (Amadiume 1990A). ويرتبط هذا مباشرة بالأوضاع التاريخية للعائلة فى هذين النظامين المختلفين، وقد جادل فريدريك إنجلز Frederick Engels (١٩٧٢) بأن العائلة الأبوية الأوربية هى أصل وقاعدة قهر النساء. وفى اعتقادى كذلك أن هذا يفسر لماذا لم يكن بمقدور الأوربيات مطلقا تأسيس تنظيمات نسائية وحكما ذاتيًا على غرار ما فعلته الأفريقيات.

أيديولوجيا النوع الاجتماعى

فى هذا الفصل، وحتى الآن، يجرى تقديم النساء ببساطة بوصفهن مجرد مقولة تحليلية أحادية تركز على نوع جنسى بيولوجى. ولكننى أوضحت أن هذا بمثابة ضعف فى صيغتي أوكونجو حول النظام "ثنائى-الجنس" و"أحادى-الجنس"، وفى النظريات المبكرة حول النساء والسلطة، لأنه من منظور التصنيف الاجتماعى فإن الجنس البيولوجى ليس بالضرورة مماثل للنوع الاجتماعى الأيديولوجى (Amadiume 1987B). وإعتمادًا على أنظمة النوع الاجتماعى، يمكن إعادة تصنيف الرجال كإناث والعكس صحيح.

يبدو أن قضية النوع الاجتماعى تعالج بشكل مختلف فى كلا النظامين الأوروبى والأفريقى بسبب الاختلافات اللغوية والتاريخية بينهما. نجد فى أنظمة النوع الاجتماعى الأفريقية مرونة تسمح بتركيب نوعى محايد للرجال والنساء لكى يشارك الطرفين فى الأدوار والأوضاع الاجتماعية. أما صرامة نظام النوع الاجتماعى الأوروبى فتسمح فقط بتعريف للذكر والأنثى يقوم على أساس بيولوجى. وتبعًا لذلك، فإن بنية السلطة التاريخية الموجهة ذكوريا فى النظام الغربى، هى التى

استبعدت النساء من السلطة. فالسلطة في هذا النظام كانت وبشكل صلد ذكورية على مستوى النوع الاجتماعي والقيم. وأثار هذا بدوره سؤالاً حول قيم النوع الاجتماعي عند النسوة اللاتي نجحن في السيطرة على السلطة في ظل هذا النظام. ويبدو أن ذكورية هذا النظام - بفضاءاته ونواديته وحاناته الذكورية - قد فرضت مظهرًا جسديًا رجوليًا على هذه النسوة مثل الأصوات الخفيضة والأزياء الأنثوية. ولنقل ما هو تصنيف رئيسه وزراء انجلترا السابقة، مارجريت تاتشر، من منظور النوع الاجتماعي؟ ومصالح من كانت تخدم؟

أصبحت هذه الأسئلة قضايا أساسية في تمارين تقييم مكاسب وخسارات الحركة النسائية الغربية في السنوات القليلة الماضية. وقد طفا على السطح مجددًا الجدل حول قضية الطبقة والنوع الاجتماعي بفضل النسويات الماركسيات والاشتراكيات المتمرسات اللاتي طالبن بإعطاء الأولوية لقضية النوع الاجتماعي والنظام الأبوي في تحليل الجوانب الخاصة بالقيم الثقافية والسياسية. فقد سلمن بأن التحالف الطبقي وحده لم يصن مصالحهن كنساء فالعديد من حلفائهن الطبقيين من الرجال ظلوا يقمعون النساء (Feminist Review 1986, 1989; Evans *et.al* 1986). وهذه الاتهامات ذاتها وجهتها الأفريقيات لرفقاء السلاح من الرجال في مختلف نضالات التحرر (Jaywrdena 1986; Ramazanoglu 1989).

جدل الطبقة / النوع الاجتماعي

إذا كان النوع الاجتماعي مبدأً أساسيًا في التنظيم الاجتماعي، فهو أيضًا تناقض أساسي سابق على الطبقة، ويجري الإبقاء عليه داخل التكوينات الطبقيّة، ولكن للنسويات الماركسية والاشتراكيات رأى مختلف حيث ينظرن إلى سيطرة النوع الاجتماعي gender domination على أنها أحد أوجه السيطرة الطبقيّة class

dominance فحسب. وتبعًا لذلك، ففي الوقت الذي نبذت فيه مفهوم الأبوية Barrett (1980)، فقد قلل من شأن الأساس أو المنطق الفعلي لامتياز الذكر، وقهر النساء والطبقة والرأسمالية، والذكورية للعنف القائمة.

وربما بسبب أن الأوربيات لم يعرفن مطلقًا تاريخًا أموميًا، فكان من المستحيل بالنسبة لهن أن يرين أنظمة نقيضة للنظام الأبوي، ومن ثم كان تركيزهن الحصري على الطبقة، ولكنهن يعدن مجددًا إلى الطبقة بعد إضفاء عامل النوع الاجتماعي عليها gendered class، الأمر الذي ينحو إلى اختزال النوع الاجتماعي في تمييز بيولوجي، وليس كنظام أيديولوجي يمكن أن يؤثر فيه الرجال والنساء.

وفي الغرب، حيث يكون التمييز النوعي صارمًا ومنقسمًا إلى قسمين، ثمة نوعان اجتماعيان - هو He وهي She. أما في أفريقيا، مع التاريخ الأمومي، هناك ثلاثة أنظمة، ذكر وأنثى، وضمير جماعي غير نوعي يحل محل الضمائر النوعية القائمة على التمييز he/ it/ she/his/ hers/ him/her. وفقًا لهذه الامكانية الخاصة بالدور والوضع الاجتماعي غير النوعي non-gendered، فالنساء لسن في حاجة إلى أن يكن ذكورا حتى يصلن للسلطة.

وتبعًا لمنطق أوديب ونموذجه أو منظومته الفكرية paradigm (حكم ذكوري قدرى: الأب يحكم الأم، والإبن مدفوعًا بحكم القدر لأن يقتل والده، ثم يتزوج من أمه ويحكمها) الكامن وراء الثقافة الأوربية، فقد انشئ النظام الأبوي كنظام أعلى. وعندما تدفع النساء إلى السلطة في ظل هذا النظام، فإنهن بالتبعية، يدرن نظامًا قاممًا لغيرهن من النساء. فالطبقة ليست مجرد تجمع بشري محايد بدون ثقافة أو قيم يجمع مجموعة أخرى من البشر. فمن خلف هذا العنف، يوجد منطق أو عقلانية أو بنية، ويفسر هذا لماذا نتحدث عن رمزيات السلطة، أو عن براهين حقوقية تحكم أنماط الإنتاج.

النظام الأمومي، الماهوية، الأمومة

هل يعنى ذلك أنتى أنظر للنظام الأمومي بوصفه نظامًا نموذجيًا بلا تناقضات خاصة به؟ نعم أفعل. ولكن بدلًا من التناقض داخل هذا النظام، فإننى أقر بالصراع، لأن منطق النظام الأبوى هو الاستيلاء على "الفاكهة البرية للنساء" (Meillassoux 1981:44). فوفقًا لمنظري نمط الإنتاج العائلى، فإن النساء هن منتجات المنتجين، أى الفاكهة التى يستولى عليها النظام الأبوى منهن. وقد يكون "مياسو" Meillassoux على حق بشأن استغلال المركز لنمط الإنتاج العائلى، ولكنه أغفل النوع الاجتماعى بوصفه أيديولوجيا. وهذا هو الخطأ الرئيسى فى الصياغات النظرية الماركسية حول نمط الإنتاج (Rubin 1975; Leacock 1981).

لاشك أن أعمال ماركس وانجلز عبرت عن منظور البروليتاريا الصناعية، تماما مثل أعمال أتباعهما اللاحقين فى مدرسة "مياسو" الانثربولوجية الماركسية الفرنسية وغيرهم - فقد افتر جميعهم إلى المنظور النوعى. كان الذكر المحور الحيوى لتفكيرهم. وقد تم النظر إلى المرأة بوصفها أنثى تابعة أو سلعة قابلة للتبادل. وهكذا أخفقوا فى رؤية مغزى قيادة النساء لوحدات الإنتاج التعاونى corporate، اللاتى استخدمن أيديولوجيا الأمومة فى علاقات الإنتاج، ووسعن من قاعدتهن الاجتماعية إنطلاقًا من هذا المنطق ذاته.

إن ارتكاز جوهر فكرة سلطة النساء على منطق الأمومة أثار استياء العديد من النسويات الغربيات، ولكن من السهل أن يكون الوضع كذلك، حيث كانت الزوجية Wifhood والأمومة Motherhood وسائل لاسترقاق النساء فى النظام الأوروبى. هذا فى حين كانت فى النظام الأفريقى الأمومي وسائل لتمكين النساء. وكتبت ساكس (Sacks 1979:25)، رافضة مفهوم "الفطرية" innatism "إنه لموقف مؤسف أن تتخذ النسويات لأنه من المستحيل عمليًا خلق حالة منطقية من المساواة

فى الحقوق انطلاقاً من مقدمات متعلقة بالفطرة". وقد أوضحت ساكس نفسها كيف أن المعنى قد تم التلاعب به بمرور الوقت فى الفكر الفلسفى الأوروبى لأسباب اقتصادية وسياسية محددة، لكى يعاد تعيين كفاءات وقدرات المرأة باستمرار، من الدونية الفطرية إلى موقع الأمومة والحيز العائلى كحيز منفصل عن الفضاء العام، أى علاقات الإنتاج.

فى البناء الفطرى الأوروبى، ثمة بدعة ابتدعت لتبرير سيطرة الرجل. هذه البدعة خادعة وتفرض صرامة نوعية. أما الحالة الأفريقية فهى مختلفة، ومع ذلك، فإن الغربيات استخدمن فهمهن وخبراتهم ذات النزعة العرقية المتمركزة حول الذات لتأويل الخبرات الأفريقية. إن ما أنشأته الأفريقيات فى النظام الأمومى لم يكن فطرياً وإنما ماهوياً essentialist، منطق يرتكز على حقائق واقعية تولدت بفعل إنتاج وإعادة إنتاج أدوار من صميم وحدة الإنتاج فى نظام القرابة، أى الوحدة المتمركزة حول الأم matri-centric. وهذه الحقيقة الواقعية هى الموضوع. مزاعم أبوية ومزاعم أمومية، أى منهما يقترب أكثر من الحقيقة المادية؟

لم يكن لدى الأفريقيات مشكلة مع الاختلاف النوعى، فقد استطعن أن يساهمن فى البناء الاجتماعى للاختلاف. كان لديهن نوع جماعى محايد استطاع أن يتوسط هذا الاختلاف من أجل الوفاء بالدور والوضع الاجتماعى فى سياق العلاقات الاجتماعية، وهو ما يعنى أن نظامهن الاجتماعى لم يكن قائماً على فصل غير محدد بين الجنسين. إن مشكلة الأوربيات تتمثل فى أنهن لم يستطعن بناء الاختلاف، بل فرض عليهن لأن النظام الأبوى، حسب شيخ أننا ديوب، كان هو القاعدة منذ تاريخهن المبكر.

جادلت النسويات الاشتراكيات، مثل جيرمان German (١٩٨٩) بأن استخدام ماركس للنظام الأبوى ارتبط بسيطرة الأب فى نظام الإنتاج العائلى الغربى فى سياق تاريخى محدد وهو النظام العائلى الأوروبى. وتتمثل وجهة نظرهن فى أن ماركس لم يستخدم النظام الأبوى كتعبير عام عن قهر النساء كما تفعل المنظرات

النسويات، وبذلك يخلصن إلى استمرار القهر حتى بعد الثورة الاشتراكية. فحسب ماركس وانجلز فى الأيديولوجيا الألمانية والبيان الشيوعى، فقد برز قهر النساء موازياً لانقسام المجتمع إلى طبقات وتطور الملكية الخاصة. وبالنسبة لانجلز، كان هذا نتيجة الهزيمة العالمية التاريخية للجنس الأنثوى - أى هزيمة حق الأم mother-right ونشؤ العائلة.

كيف أربط هذا بالسياق الأفريقى؟ إن هذه الرؤية الأوروبية للتاريخ ذات الطبيعة التطورية أحادية المسار لا تلائم الخبرة الأفريقية، فعلى الرغم من عدم المساواة الواضحة فى الأنظمة السياسية المركزية والامبراطوريات، فإن النظام الأمومى لم يهزم تماماً، فقد تجاوز كل من النظام الأمومى والنظام الأبوى داخل نظام يركز على أيديولوجيات نوعية متنافسة. فى هذا السياق، ارتبط النظام الأبوى ببناء العائلة كنقيض لوحدة القرابة المتمركزة حول الأم، أى الأسرة التى تنزعها أنثى داخل السياق الأفريقى. أما مع العائلة، فثمة بنوة وتخصيص، ومن ثم خصصة أو ملكية تتعلق باستقلالية الوحدة الأسرية المتمركزة حول الأم. وبالتالي، فإن هذا الاحتمال لوجود تعارض على مستوى النوع الاجتماعى كان كامناً فى بنية القرابة قبل التكوينات الطبقة بزمان طويل.

الأيديولوجيات والأنظمة المتنافسة

يوجد فى السياق الأفريقى، تبعاً للمادية الماركسية، وحدتاً إنتاج داخل العائلة. ويثور التوتر بسبب علاقات الإنتاج التى تشتمل على هذين المجالين. ويتم فصل هذا التوتر، وفقاً للوظيفيين، مع القواعد القانونية بوصفها معارضة للقواعد الأخلاقية. أما بالنسبة للبنويين، فقد تجلى هذا التوتر رمزياً فى الممارسات الطقوسية والدينية. وتسعى مقاربتى إلى إبراز العلاقات والديناميات الجدلية التى تتضمن كل هذه التفاعلات.

يعتبر هذا، فى جوهره، بمثابة السياسات القائمة بين الجماعات المصنفة على أساس النوع الاجتماعى أو جماعات المصالح أو الطبقات. وتتغير هذه السياسات تبعاً للمواقف. وبالتالي فإن القضية هى تحديد متى وكيف ينتج التغيير أو التحول عن توترات داخل سياسة ما، أو بفعل عوامل خارجية أدخلت على المجال السياسى، وسمة هذا التغير. وما هو الاختلاف بين التغير الاجتماعى، والتحول الاجتماعى، والتغيير الجذرى؟ لا تقود الحركات الاجتماعية، بالضرورة، إلى هذه التغييرات، ولكن يمكنها أن تفعل، وهذا ما يثير اهتمام منظرى الصراع والمعارضة والتحرير والذين يؤكدون على التناقض والانقسام وإمكانية التغيير والتحول.

أعود إلى قضية الأسر التى تتزعّمها أنثى والتى لم تأخذ حقها من التحليل، وأثرها على تاريخ العلاقات الزوجية الأفريقية. ثمة افتراض فى المفهوم الغربى بأن الزواج إجراء يقوم به الرجال، أما النساء فهن طرف سلبى فى هذا الإجراء. ومع ذلك يعنى انتشار الممارسة الاجتماعية الخاصة بزواج امرأة من امرأة فى أفريقيا، والأسر التى ترعاها أنثى أننا نستطيع إعادة تنظيم قضية زواج المرأة فى سياق المادية التاريخية. وتوحى التكوينات الاجتماعية الاقتصادية المتمركزة حول المرأة أو الأم أو المركزية الأمومية أن زواج المرأة ربما كان أول نمط زواجى - وقد يدعم هذه النظرية، الممارسة المبكرة الخاصة بأن طلاب يد المرأة يأتون للعمل لدى الأم مقابل الاتصال الجنىسى بالابنات.

والآن، إذا أعدنا النظر فى الحصيلة العامة لهجرات النساء الجماعية ورحيلهن الجماعى تاركات القرى بعد أخذ أطفالهن فقط خلال فترات ذروة الصراع الاجتماعى فى أفريقيا، يمكننا طرح تساؤلات وثيقة الصلة مثل، هل تم حل هذه الصراعات؟ هل كان فى مقدور النساء العودة؟ هل لم يكن فى مقدورهن إنشاء مستوطنات جديدة؟ هل أنشأن بالفعل مستوطنات أمومية جديدة؟ لماذا تعتبر كل المستوطنات النهرية الأفريقية دائماً ذات نسب أمومية أو تعبد إلهة أنثى؟ إن

الافتقاد إلى منظور النوع الاجتماعي يعنى أن هذه القضايا بالغة الأهمية لم تؤخذ فى الاعتبار عند صياغة النظريات الحديثة، نظريات التكوينات الاجتماعية الاقتصادية أو التحولات الاجتماعية.

نعلم أن المجتمعات المحلية الأفريقية تشكلت وتحالت فى حركة اجتماعية منتظمة. ويبدو أن القيم الأخلاقية للنظام الأموى كانت قد أنتجت ميولاً مضادة للدولة المركزية، هذا فى حين اقترب النظام الأبوى من السيطرة والحكم والإخضاع، ولذا نتحدث عن انحياز ذكورى أو سيادة ذكورية. وثمة تناقض اجتماعى رئيسى يقوم على الشد والجذب بين هذه الميول بسبب تجاورها داخل البنى الاجتماعية للمجتمعات الأفريقية. باختصار، ما الذى كانت عليه سياسات النوع الاجتماعى وكيف يمكن أن ندرس التغير تاريخياً بدون أن نتعرض لخطر العنصرية والإمبريالية المتجسد فى مفهوم التطورية الأحادية؟

شيدت هذه الإمبريالية مركزاً مهيمناً أحادى القطب، تتحنى له كل الرؤوس، وباتجاهه يجب أن يتحول كل نظام. هذا هو مضمون نموذج العنصرية الأوربية (Bernal Mudimbe; 1987) 1988). وفى إطار إعادة تقييم حديثة للأنظمة السياسية الأفريقية (Amadiume 1990)، استخدمت تعبير "أنظمة سياسية لا مركزية مضادة للدولة" لتمييز السياسات الأفريقية التقليدية التى صنف فى الماضى كمجتمعات لا دولة، أو بدون دولة، أو بلا زعامة، وهى تعبيرات تضرر معنى افتقاد هذه المجتمعات لشئ ما والذى هو دولة. وكانت سياسات مئة السنة الماضية هى إمبريالية إخضاع هذه المجتمعات لنظام دولة أوربى.

يفرض إعادة تعريف هذه المجتمعات كمجتمعات ضد-الدولة، تحدياً فى مواجهة المفاهيم الأوربية العنصرية الإمبريالية الخاصة بالنزعة التطورية الأحادية، لأننا قد نكون قادرين على التسليم بحقيقة أن ليس كل المجتمعات والثقافات ترغب فى تطوير دول. ويمكن كذلك الاعتراف بالنضالات التى شهدتها

المجتمعات المحلية في مواجهة المركزية وتدخل الدولة والسيطرة. وبالتالي فسوف نكون مدفوعين إلى إلقاء الضوء على الفلسفات الأخلاقية والوعي السياسي المضادين للسيطرة والسلطة والدولة. هذا سوف يجعلنا قادرين على إزاحة النموذج الإرشادي paradigm للفلسفة السياسية الأوروبية الخاص بالدولة - المجتمع المدني نحو احتمالات أخرى للتنظيم الاجتماعي السياسي. ويتيح لنا هذا إمكانية التسليم بالاختلاف، وبحث وتحليل الأنظمة موضع الخلاف. كيف يمكن، إذن، وضع الحركات الاجتماعية في أفريقيا في سياقها التاريخي.

وضع الحركات الاجتماعية في أفريقيا في سياق: عمليات العسكرية وإضفاء الطابع الذكوري
لسنا في حاجة إلى القول بأن الراحل شيخ أنتاديوب لا يزال أبرز البحاثة الأفارقة في مشروع إعادة البناء الشامل لما أسماه "تاريخ علم الاجتماع الأفريقي". لقد تناولت كتاباته التنظيمات الاجتماعية في حضارة مصر الفرعونية القديمة، والامبراطوريات الأفريقية في العالم القديم مثل امبراطوريات غانا، ومالي، وسونغاي Songhai في العصور الوسطى. وفي رأى ديوب، كانت الحرب المغربية عام ١٥٩٣ وتدمير واحتلال تمبوكتو Timbuktu الذي أدى إلى أفول سونغاي، علامة على بداية العصر الحديث في أفريقيا. وبالتالي جاء التحول نحو العصر الحديث نتيجة الصدام الأفريقي مع العرب ومن ثم التجربة الإسلامية. فلم يأت العصر الحديث في أفريقيا كنتيجة للتجربة الاستعمارية الأوروبية وتأسيس أنظمة الدولة الأوروبية في القرن العشرين، كما يزعم، بشكل عام، البحاثة الأفارقة المناصرين للنزعة المركزية الأوروبية.

هنا لا يعنينا التتابع الزمني للأحداث فهو مهم بقدر ما تؤسس بعض الحقائق بشأن ما حدث، أين ومتى، ولكن ما يعنينا هو الأفكار الكامنة خلف الأحداث وبنى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول الأفريقية من ناحية ومجتمعات الرعايا وغير الرعايا في مناطق محددة.

يبدو تاريخيا، أن هناك خاصية مشتركة بين النظم السياسية المركزية فى أفريقيا، تتمثل فى حقيقة أن هذه النظم كانت نقاط مركزية لتراكم الثروة، ومع ذلك لا يوجد اتفاق حول ما إذا كانت الثروة فى المركز هى دائما بسبب استغلال الرعايا. وكان ديوب الأكثر صخبًا فى زعمه بأن هذا الأمر أصيل، بمعنى أن الإمبراطوريات الأفريقية ما قبل الاستعمار لم تكن تستغل رعاياها. وحتى لو كان الرعايا يدفعون ضرائب معينة، إلا أن هذه الإمبراطوريات لم تكن أنظمة إقطاعية تركز على ملكية الأرض من خلال السادة الإقطاعيين، فى أوربا الذين ملكوا الأرض والأقنان فوقها (1987: 103 Diop)

لقد ضمنت الخاصية الدينية للقرابة الأفريقية ذاتها استقرارا نسبيا. ولم تحدث التحولات الجذرية فى أفريقيا إلا فى ظل ملوك سونغاي العلمانيين، كنتيجة للمرحلة الأخيرة للأسلمة. وقد عانت أفريقيا من قلاقل هائلة بسبب المؤامرات المستمرة على الخلافة (Diop 1987:50). وهكذا نظر ديوب إلى عنف الدولة فى أفريقيا بوصفه نتيجة لتأثير خارجي، وليس بسبب تناقضات داخلية فى نظام الدولة.

وعلى الرغم من إقرار ديوب بالممارسة واسعة النطاق للعبودية حتى فى إمبراطورية القرن الأول فى غانا، فإنه لم يحلل أنماط العلاقة بين أنظمة الدولة والمجتمعات المحلية. فقد رأى أن كل من النظامين قائم بذاته، وأن النظام المركزى هو الأعلى من حيث المرتبة، وترتب على ذلك، النظر إلى التحول الاجتماعى على أنه مسألة "تصفية القبالية" detribalization. وقد كتب ديوب مقتبسا خريطة أفريقيا لروبرت فيجوندى 1795: Rebert Vigondy

"فى مرحلة ما قبل الاستعمار كانت القارة بأكملها محكومة فعليا من قبل ملكيات وإمبراطوريات. فلم تكن هناك رقعة يقطنها الإنسان، حتى فى الغابات البكر، إلا وكانت داخل نطاق سلطة ملكية. ولكن يجب أن نقر بأنه ليس كل من يعيشون فى ظل نفس النظام السياسى، لديهم المستوى الثقافى ذاته، إن بعض

السكان البعيدين عن المركز ما زالوا يعيشون بهدوء فى تنظيم صحى clinic P.44 شبه مستقر أو ليبرالى، بينما تم تصفية القبلية عن أعداد كبيرة من قاطنى المدن. وتعتبر إمبراطوريات غانا ومالى وسونغاى مثال صارخ على ذلك. وفى مقدور المرء، فى واقع الأمر، أن يعارض ذلك بناء على الوثائق المنشورة (البكرى أو خلدون)، فمن ناحية هناك حياة المدن الصاخبة فى تمبوكتو، وجاوGao، وغانا، وجنى Djenne ومالى حيث يعيش الأفراد منعزلين، وفى المقابل هناك الحياة الجماعية التى مازالت تسيطر على العشائر البعيدة عن المركز فى مناطق الذهب gold-bearing باتجاه الجنوب الغربى، فى السنغال العليا، وحتى أقصى الجنوب، حيث بالكاد بدأت عملية نزع القبلية" (Diop 1987:73).

أولاً: نتعلم أن هذه المنطقة من المجتمعات العشائرية، كانت المنطقة التى احتوت على الذهب الذى كان الوسيط الرئيسى للتبادل فى العالم القديم والعتيق. ثم يذهب ديوب بعد ذلك إلى الإشارة إلى أن سكان المدينة الإمبراطورية empire city فى هذه المنطقة كانوا قد قاموا باصطياد العبيد. وإلى هذا، كانت العبودية الوسيلة الرئيسية لجلب العمال فى كل من العالم القديم والعتيق.

ولم يتطرق ديوب إلى قضية العنف فى بنى العلاقات هذه الخاصة بجلب العبيد والعمال للعمل فى مناجم الحكام. وبالتالي لم يركز على التناقضات ونقاط التعارض المحتملة بين هذه الأنظمة.

وعوضاً عن ذلك حاول البرهنة على أن وفرة الثروة فى أفريقيا خلال هذه الأزمنة القديمة، وهو ما أكدته مصادر عربية، كان يعنى عدم وجود حاجة للاحتكار والاستغلال. وبالتبعية، فقد شدد على الإجماع والاستقرار، وبالتالي فإن مقاربته كانت شكلية formalist. هذا فى حين أشار بحاث آخرون معنيون بعلاقات الإنتاج إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمهنية بين المدن القديمة وبين قراها الريفية (Law 1978; Hart 1982).

كانت أفريقيا، تاريخياً، مصدر القدر الأعظم من الذهب لعالم البحر المتوسط قبل أن تظهر أمريكا في الصورة في القرن الخامس عشر. كما كانت أيضاً مصدراً رئيسياً للمنتجات الاستوائية على مر التاريخ مثل العاج والصمغ والعبيد، وهكذا كان لأفريقيا تاريخ دينامي في التجارة العالمية. فقد احتاجت الطبقات الحاكمة إلى التجارة الخارجية من أجل الواجهة الاجتماعية، والحصول على البضائع المترفة لنمط حياتهم المميز. ومن ثم فإن العبيد والتجارة والضرائب كانت ركائز مادية مهمة لسلطتهم في أفريقيا ما قبل الاستعمار. وقد تم توثيق الضرائب المباشرة التي فرضتها هذه الدول بصورة جيدة، حتى في غانا القديمة حيث اقتطعت الضرائب عن عمليات التجويع، كما أن كل كتل الذهب التي تم العثور عليها ذهبت إلى الملك، وفي بعض الحالات، استولى الملك على كتل الذهب بما في ذلك حصة كبيرة من غبار الذهب (Law 1978).

وأكدت مصادر هارت (1982) Hart الثروة الكبيرة للإمبراطوريات السافانا القديمة، وتبعاً لمصادر عربية (Levtzion 1976) يروى كيف شاهد ابن حوقل Ibn Hawqal في عام 1051 إيصال أمانة حرر لتاجر من أوداغست بغانا Awdaghust، ولم تكن قيمة هذا الإيصال وقدرها (42000) دينار diners معروفة في العالم الإسلامي آنذاك. ولكن في الوقت ذاته، أظهرت هذه المدن الحضرية تبايناً كبيراً مع القرى المحيطة، وكان هذا دليل على وجود نخبة حضرية إسلامية، شاملة التجار والجنود المرتزقة، وطبقة حاكمة انشغلت بجمع الضرائب والعبيد. ومن منظور التمييز المهني، كان هناك العبيد منتجو الغذاء والإداريون والجنود، وعلى الرغم من أن العرب في أحيائهم العربية كانوا رعايا لملوك أفارقة سود، فإن الإسلام ذاته أنتج طبقة نخبوية متعلمة من المحامين والأئمة والمدرسين.

لم يكن تاريخ أفريقيا قبل مجيء الأوروبيين ينحو تدريجياً نحو المركزية أو يمثل تحولاً من سياسات حكم محددة النطاق إلى دول مركزية أوسع نطاقاً. فعلى ما

يبدو أن الإمبراطوريات تأتي وتذهب. فعلى سبيل المثال، تستمد بعض الأمم التي نعرفها الآن، مثل مандى Mande، والولوف Wolof، هوسا Hausa، موسى Mossi، فولاني Fulani، تاريخها من إمبراطوريات السافانا القديمة. أيضا احتلت عصابات الطوارق البدوية الطرف الجنوبي من الصحراء وقامت بسلب ونهب مزارعي السافانا الذين تعرضوا لهجوم هذه العصابات من أجل الحصول على الغذاء والعبيد، وعاشت هذه الجيوب الكبيرة من الشعوب غير المركزية والذين قاوموا المركزية 1971 (Horton) بين الغابة والسافانا.

كانت هذه مناطق الحركات الاجتماعية الدينامية على مستوى المجتمعات المحلية والمجتمعات التي كانت نهبا للاستغلال من أجل العبيد. وكان هؤلاء الناس ضد الدولة، فقد رفضوا أن يكون لهم ملوكًا انطلاقًا مما يوصف برؤيتهم "المساواتية" للعالم. وكان الدوجون Dogons الماليين هم الذين أخبروا الأنثروبولوجيين الفرنسيين (Griaule 1948; Griaule and Dieterlen 1965) أنهم أدركوا أن معنى وأسباب الحياة تطلبت الصعود فوق الهضاب لمقاومة الاستعمار والسيادة الإسلامية. أيضًا خاض سكان تيفي Tivi في نيجيريا النضال ذاته لأعوام طويلة. وهكذا نكتشف أن من بين هذه الشعوب مجتمعات أفريقية أصلية انحصرت خبرتهم بالاستعمار المباشر فقط في نظام الدولة الأوروبي لما يقل عن مائة عام .

النوع الاجتماعي والأنظمة السياسية والعنف

أود أن أتناول مجددًا أطروحة ديوب بأن العرب هم من أدخلوا عنف الدولة والنظام الأبوي والتغيير الجذري إلى الأنظمة السياسية الأفريقية، محيلًا إلى الحرب المغربية عام ١٥٩٣ على وجه الخصوص. وهي الأطروحة التي قد يدعمها بحث آخرون (Goody 1971; Law 1976) ممن حاولوا تتبع العلاقة بين التكنولوجيا

العسكرية وأنماط التنظيمات السياسية المختلفة في أفريقيا ما قبل الاستعمار. ومع ذلك، فثمة اختلاف أساسي بين الباحثين الأوروبيين وديوب حيث يتمثل موقف ديوب في أن الدول في أفريقيا امتلكت مسبقاً وسائل الحرب والدمار، ذلك أن الدول الأفريقية ما قبل الاستعمارية تمتعت باستقرار نسبي لمدة قرون.

أما بالنسبة للأوروبيين، فقد أدى دخول أسلحة الحرب الأكثر تطوراً إلى أفريقيا، مثل الخيول والأسلحة النارية، إلى المركزية والإقطاع في الأنظمة السياسية الأفريقية. وقد جادل جودي Goody بأن امتلاك أسلحة العنف ذات "التكنولوجيا المتطورة"، دعمت سلطة الدولة في أفريقيا، باعتبار أن المركزية كانت مستحيلة بواسطة الأسلحة الديمقراطية الممثلة في القوس والسهم عند من يسمون بالشعوب الأفريقية عديمة الزعامة acephalous. وهكذا يبدو وكأنه يؤيد فكرة أن أدوات التدمير والإخضاع جاءت إلى القارة من خارجها. وبينما أصبحت الخيول ركيزة التنظيم العسكري في السافانا، فقد اعتمدت ممالك الغابة على قوة الأسلحة النارية.

تتبع ديوب نشأة النظام الأبوي في الأنظمة الأوربية القديمة والكلاسيكية في اليونان وروما، مشدداً على اتسامها النسبي بالعنف والاستغلال والقهر في علاقتها بالنساء والعبيد والفلاحين. ونظر إلى هذه الأنظمة بوصفها نقبض النظام الأمومي الأفريقي الأكثر رحمة ومساواة.

ويبدو، تاريخياً، كما لو أن أيديولوجيا ووسائل عنف الدولة تجد أصولها في الأنظمة الأوربية. فأول من دجنوا الخيل واستخدموها لبسط سيطرتهم على الشرق الأدنى هم الهنود الأوربيون indo، الحثيين Hittiti. وبالتبعية، حصل المصريون على العجلة العربية من الهكسوس الذين غزوا مصر عام ١٥٠٠ قبل الميلاد. ومن مصر انتشرت العربات التي تجرها الخيول إلى السودان الشرقي في الألفية الأولى قبل الميلاد، ثم إلى الصحراء الغربية (Goody 1971:68). كما أكدت مصادر

لو (1976) Law استخدام الرماية في غرب أفريقيا في القرن الأول بعد الميلاد، ودخول الخيل إلى النوبة في وادي النيل نحو عام ١٦٧٥ قبل الميلاد، ومنها إلى شمال أفريقيا. وحدث تحول في المغرب نحو ٣٠٠ سنة قبل الميلاد من استخدام العجلة الحربية إلى الفروسية.

أكد لو Law أن العجلات الحربية لم تنتشر مطلقاً في غرب أفريقيا. ويختلف عن جودى زاعماً أنه في زمن الخيول في أفريقيا، سبقت الخيول مرحلة الإسلام في غرب أفريقيا، لأن العرب أشاروا إلى وجود الخيول في منطقة كانم Kanem . ومع ذلك كانت القيمة العسكرية للمهر والخيول محدودة، وحيث لم تكن توجد سروج، فقد كانت حروب الفروسية محدودة. ونحو القرن الرابع عشر، حدثت ثورة في حروب غرب أفريقيا مع دخول سلالة أكبر من الخيول ودخول السرج واللجام. وفي عام ١٣٢٤ ذكر أن سلطان مصر وهب إمبراطور مالى الشهير مانسا موسى Mansa Musa خيولاً مسرجة وملجمة أثناء توقيفه بمصر وهو في طريقه للحج بمكة.

وهكذا بدأ تاريخ عسكرى في أفريقيا، وبدأت العسكرة تدريجياً للقارة. إن الفترة من القرن الرابع عشر وحتى القرن التاسع عشر كانت فترة فروسية مكثفة في أفريقيا. وكذلك في القرن السادس عشر تم إدخال الأسلحة النارية بواسطة التجار الأوربيين عن طريق البحر، وعبر الصحراء، وقد تم تمويل استيراد الخيول والأسلحة النارية من خلال تصدير العبيد، فقد ظهرت في هذه المرحلة معظم دول الفروسية والعبيد- فعلى سبيل المثال، اعتمدت دول الفروسية في الجنوب على استيراد الخيول ومن بينها جونجا Gonja وداجومبا Dagomba ونب Nupe وأويو Oyo. كما ارتكزت السلطة العسكرية في داهومى Dahomey وأسانتى Asante في القرن الثامن عشر على الأسلحة النارية، وكانت هذه الفترة هي فترة تمجيد العنف والذكورة. وأصبحت المجتمعات المحلية المضادة للدولة هدفاً للأنظمة الأبوية الجديدة.

القيم المرتكزة على النوع الاجتماعي

يتعلق الاختلاف بين ديوب والأوروبيين حول طبيعة سلطة الدولة في أفريقيا ما قبل الاستعمار بشيء ما ذي صلة بالقيم الأخلاقية المرتكزة على النوع الاجتماعي. فحسب جودي Goody، يبدو أن الأفارقة لم يتعلموا مطلقاً صناعة الأسلحة النارية بنفس الجودة التي كانت للأوروبيين لأنهم "لم يمتلكوا مطلقاً مستوى المهارة الحرفية المطلوب في صناعة الحديد" (Goody 1971:28). وتؤدي تطويرية جودي ذات النزعة المركزية الأوروبية أحادية المسار إلى الاتراض بأن كل الأنظمة الأخلاقية تحبذ اكتساب واستخدام أسلحة الدمار من أجل التطلعات العسكرية ذاتها. ولكن ديوب سعى للبرهنة على أن نظاماً أخلاقياً مختلفاً كان يعنى عدم حاجة الحكام الأفارقة الأصليين إلى الاعتماد على العنف وفي هذه الحالة لم تتولد لديهم الحاجة إلى تطوير أسلحة دمار شامل، فلم يكن تاريخهم تاريخ استعماري إمبريالي.

ومن ناحيتي أسعى للبرهنة على أن النظام الأمومي الأفريقي التقليدي، بوصفه نظاماً نقيضاً من حيث الكوابح والتوازنات، تضمن شيئاً ما له علاقة بالسؤال، لماذا لم يعط الأفارقة قيمة للأسلحة العسكرية المتطورة، ولم يستأنسوا الحيوانات المتوحشة كما يؤكد جودي. لقد فرضت قيم النظام الأمومي قيماً على الذكورية المفرطة والمدمرة بما أنتجته هذه القيم من مفاهيم الحب والتناغم والسلام والتعاون وتحريم إراقة الدماء. ولكن نتيجة لتركيزهم على الأطوار العليا من الدول المركزية الذكورية، مال الأوروبيون لأن يروا أن امتلاك القوة مساوياً لعناصر ذكورية مثل البنادق والخيل. وهم لم يميلوا لأن يأخذوا في الاعتبار حقيقة أن بعض التنظيمات الاجتماعية والأنظمة الأخلاقية يمكنها أن تحدد ما إذا كان ينبغي أن تكون الأولوية لامتلاك الخيول والبنادق أم لا، وما إذا كان يجب النظر إليهما بوصفهما أدوات للعنف أم لا.

عاقبة العنف

ماذا كانت عواقب هذا العنف المكثف والاستيلاء على التحولات الاجتماعية في أفريقيا؟ اقترح الباحثون على تنوعهم نظريات حول ما يسمى بالتخلف الأفريقي، ونظروا إلى هذا التخلف بوصفه نتيجة مباشرة للإمبريالية الأوروبية في أفريقيا، وخاصة العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتاريخ العبودية (1982) (Rodney 1966; Fage 1969; Inikori). فقد سعوا للبرهنة على وجود علاقة بين التخلف الاقتصادي وتجارة العبيد؛ فعلى سبيل المثال، في حين قيل أن مراقبي القرن الخامس عشر لم يلاحظوا وجود اختلافات واضحة بين الأقارعة الذين زاروهم، فإن مراقبي القرن التاسع عشر أشاروا إلى وجود اختلافات واضحة بالمقارنة بروايات من سبقوهم. وعلى خلاف الروايات المبكرة حول الأسواق المزدحمة والتجارة والتبادل، بدا مستوى تطور الأسواق في أفريقيا جنوب الصحراء في القرن التاسع عشر منخفضًا، مع غلبة الإنتاج من أجل البقاء. أما الأوروبيون فلم يؤسسوا تجارة للسلع في أفريقيا، بل فقط تجارة عبيد وأسلحة عنف.

ومع صعود ممالك العبيد بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، تزايدت حدة الصراع الاجتماعي والحرب والعنف، ونتج عن ذلك تأثيرات عديدة على الاقتصاد الأفريقي، شملت سحب العمال وذوى المهارات نحو الإنتاج العسكري، مما أدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية وفقد العمال عن طريق تجارة العبيد والحروب والغارات والجوع والأمراض الوبائية، وتشكل مناخ عام معادٍ للتطور الاقتصادي، وتحرك المجتمعات المحلية نحو مناطق نائية، وبقاء وسائل المواصلات على تخلفها، والاعتماد على السير على الأقدام.

وفيما يتعلق بعسكرة القارة الأفريقية، قدم جودي Goody (1971) نفسه بعض الرؤى الثاقبة لبعض الآثار المدمرة لغارات الاستيلاء على العبيد، وعنف أنظمة الدولة ضد ما يسمى بالشعوب المفتقرة إلى زعامة acephalus peoples. فقد

اختارت هذه الشعوب الرحيل عوضاً عن الخضوع للأنظمة المركزية وبالتالي فإنهم غالباً ما يكونوا في عمق الغابة، أو فوق الهضاب، أو منتشرين بطول النهر (Horton 1971). وظلوا شعب الأرض والقيمين على ديانة الأرض (فالأرض معبودة في الدين الأفريقي). وبدلاً من التوق إلى الخيول، فقد كانت بمثابة (محرم) Taboo واسع الانتشار بين الأفارقة الأصليين.

ويبدو أن ممارسة تقليدية للطبقة الحاكمة كانت موجودة في ممالك غرب السودان تقر بالحكمة السامية لكل ما هو أصيل ويتعلق بالأرض، هذا في حين أعلى المسلمون الفاتحون من شأن الأشياء المتعلقة بالرب، وهذا يعنى السياسة العلمانية. وبالتالي، نشأ نظام أخلاقي مزدوج سمح للسكان الأصليين أن يتمسكوا بدينهم الخاص، ومثل هذه النماذج نجدها بين جونجا Gondja. وموسى Mossi، وتالينسى Tallensi، إلخ. ومع ذلك ثمة برهان آخر يفترض وجود إمبريالية إسلامية متعصبة أسفرت عن هجمات متواصلة، دينياً وعسكرياً، ضد الدين الأفريقي والمؤسسات الاجتماعية الأصلية (1984) (Hiskett 1973). وقد ظهرت مقاومة النساء للقهر الأبوي الإسلامي في صورة الاستحواذ الروحي، حيث ارتدت النساء المستحوذ عليهن ملابس الذكور وتصرفن مثلهم (Boddy 1989; Lewis 1975; Strobel 1976; Onwuejeogwu 1969; Berger 1975).

النوع الاجتماعي والتحول في ظل نظام الدولة الأوربي: خبرة نيجيرية

كانت فترة ما قبل ١٥٠٠ مستقرة نسبياً في التاريخ الأفريقي عندما قام العمال الأفارقة من المستويات القاعدية grass roots وعمال الذهب الأفريقي ببناء وتعزيز بهاء وأبهة الإمبراطوريات والمحاكم والقصور والتماثيل الهائلة في داخل البلاد وفي منطقة البحر المتوسط وفي الشرق حتى الصين والهند. وشهدت الفترة ما بين ١٥٠٠ إلى ١٨٣٠ استغلالاً كثيفاً للموارد الأفريقية باستخدام عنف لا يمكن

تصوره، وهى المرحلة التجارية الأوربية وتجارة العبيد الأطلسية، عندما جرى تسليح الأفارقة، وأصبحوا سلعة يجرى اقتناؤهم وبيعهم مجددًا كعبيد. (Lovejoy 1983; Meillassoux 1971; Inikori 1982; Miers and Kopytoff 1977)

وشهد القرن التاسع عشر تفكك تجارة العبيد الأطلسية بعد أن جعلتها الثورة الصناعية غير مجدية اقتصاديا إلى حد كبير، فما كان مطلوبًا هو الزيت النباتى من أجل تصديره الذى بدأ فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وولدت المصالح الاقتصادية الأوروبية فى أفريقيا حاجة إلى السيطرة والإدارة المباشرة. وهكذا استقرت الإمبريالية الأوربية بالعنف العسكرى. وفى المقابل كان ثمة أحداث شغب وحروب مكثفة ضد الأوربيين، خاصة عام ١٩١٧ عام الثورات فى أفريقيا، وكذلك قمع لا يرحم وعنف وإخضاع الثوار الأفارقة فى الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين.

ومع تبلور الملامح النهائية للدولة صارمة الحدود، تم إخضاع كل أنماط المجتمعات الأفريقية بالقوة للحكم الاستعماري الأوربي المباشر فى الفترة ما بين ١٩٠٠ وحتى ١٩٦٠ حتى ولو أن الأوربيين أرادوا أن يحيلوا حكمهم إلى حكم غير مباشر من خلال الحكام الأفارقة، وبعد ١٩٦٠ تسلم الزمام نخبة أفريقية منتجة أوروبيًا بعد رحيل المستعمرين، ولم يكن مشروع النخبة الأفريقية يمثل تحولاً، وإنما إدارة الدول الموروثة فى سياق اقتصاد سياسى عالمى.

بالتالى شغل {الحكام الأفارقة} الموقع العنصرى الإمبريالى ذاته فى مواجهة الاستقلالية والتعبير الذاتى للمجتمعات المحلية، واستمروا باعتبار أنهم صناع التحضر والمدنية للقرى الأفريقية، كما فعل الأوربيون مستخدمين الأساس ذاته المتمثل فى عنف الدولة الاستعمارية (Fanon 1967).

وفى دراسة الحالة التالية، أدرس التحولات على صعيد علاقات النوع الاجتماعي فى مجتمع ريفى محدد فى سياق نظام الدولة المستعار Pseudo-state فى نيجيريا المعاصرة.

الإدارة المحلية فى نيجيريا

جرت عملية توثيق وتحليل جيدة للنتائج الكارثية لنظام "لوجارد" الشامل فى الإدارة المحلية Lugard's Universal System فى شكل الحكم غير المباشر فى نيجيريا (Afigbo 1972). هذا الحكم غير المباشر الذى اتخذ شكل نظام حكم زعيم مفوض Warrant chief system فى الفترة من ١٨٩١ إلى ١٩٢٩.

يعتبر الإصرار على السيطرة و"النظام" أمراً أساسياً للإمبريالية. ولهذا السبب، حكمت الذهنية التطورية النشوءية developmental evolutionism السياسة البريطانية فى أفريقيا. واخضعت المجتمعات المحلية الأفريقية المضادة للمركزية والدولة لسيطرة الدولة، وجرى فرض الملوك والزعماء عليها. فحيثما لا يوجد أحد، كان البريطانيون ينتقون حلفاءهم ويمنحونهم شهادات اعتراف وسلطة تسمى تفويضات Warrants. رجالاً كانوا، حتى ذلك الحين، "نكرة" فى مجتمعاتهم المحلية تم صنعهم كزعماء وحظوا بالسلطتين التنفيذية والقضائية مع أنهم لا يذكرون فى مجتمعاتهم. صاحبت هذه السياسة كوارث فى الواقع العملى فى كل مكان فى أفريقيا، أصابت النساء الأفريقيات على وجه الخصوص، بعد أن أصبحت مؤسسات السلطة التقليدية الخاصة بهن فى مقدمة المؤسسات التى تعرضت للهجوم، فثرن ضد النظام الجديد القائم على القهر والسيطرة الذكورية. وكشفت كل الروايات الخاصة بثورات النساء هجمات منظمة ضد المستعمرين، كما كشفت عن تأمر أو جبن الرجال الأفارقة المحليين (Ritzenthaler 1960; Ardener 1975; Audrey 1982, O'Barr 1982; Cora 1986).

هذا ما كان عليه جنوب شرق نيجيريا آنذاك، حيث المظاهرات النسائية العديدة ضد الإمبريالية البريطانية، فكان هناك حركة النساء الراقصات عام ١٩٢٥ Dancing Women's Movement، والحركة الروحية عام ١٩٢٧ Spirit Movement، اللتين عبرتا عن رفض حقيقى للحكم الاستعماري والثقافة الغربية. وعقب سلسلة من الاحتجاجات والتمردات والمظاهرات المحلية المحدودة في كل أنحاء المنطقة ضد فرض ضريبة رأس poll tax، قامت النساء بأعمال شغب جماعية وطالبن المستعمرين بالرحيل، وأصبح هذا معروفاً في التاريخ باسم حرب النساء (Mba 1982; Ifeka- 1977; Moller 1977). وشملت أسباب الحرب، الخسائر الاقتصادية التي شعرت بها النساء في ظل النظام الجديد، وتهميش تنظيماتهن الاجتماعية، وحظر دينهن، والمكاسب الاقتصادية والسياسية التي ربحها رجالهن في ظل النظام الجديد. فقد اختل توازن السلطة التقليدية لصالح الرجال.

على أى حال، فإن ماثير الاهتمام هنا هو تنظيم واستراتيجية حرب النساء. كيف استطاعت نسوة شعبيات أميات أن يعبئن وينظمن تجمعات نسائية تتراوح أعدادها ما بين ١٠٠ و ١٠,٠٠٠ امرأة عبر منطقة مساحتها ٦,٠٠٠ ميل مربع بما فيها من قرى ومدن عديدة، بالإضافة إلى نساء غير إيجبويات Non-Igbo مثل نساء إيبيو Ibibio وكالابار Calabar؟. يبدو هذا شيئاً ما ليس في مقدور التنظيمات النسائية الوطنية الحضرية المعاصرة أن تحققه. أما النقطة الثانية التي تثير الاهتمام، فتتمثل في حقيقة أن جنود الاستعمار فتحوا النار على نساء عزل من السلاح فقتلوا العديداً منهن، وهكذا أدخلوا إلى أرض إيجو Igbo ممارسة غير مسبقة - إطلاق النار على النساء - تلك الممارسة التي ورثتها النخب الأفريقية المنتجة أوروبياً من أسيادهم المستعمرين.

كنتيجة مباشرة لحرب النساء، توالى سلسلة من القرارات غير الشعبية الهادفة إلى إدخال إصلاحات على المحكمة الأهلية، وذلك قبل أن تقبل، بصورة نهائية، فكرة الحكومة الديمقراطية من قبل المشرعين الاستعماريين. وفي عام ١٩٤٦ وجه قطاع من النخبة المتعلمة نقدًا شديدًا لمجمل بنية الإدارة المحلية وكانت هذه اللحظة بداية الحركة الوطنية من أجل ما يسمى بالاستقلال.

على هذه الخلفية، أصدر وزير الدولة لشئون المستعمرات آنذاك، آرثر كريتش - جونز Arthur creech-jones عام ١٩٤٧ تعليمات لمستعمري أفريقيا من أجل إعمال ديمقراطية على المستوى القاعدي كشرط مسبق لاستقلال أفريقيا - Kirk (1965:245). وكانت التعليمات من أجل إقامة حكومة محلية على أساس ديمقراطي تكون المشاركة فيها عن طريق مجالس منتخبة على غرار بريطانيا.

وبالتالى فإن النموذج الذى تم تبنيه هو النموذج البريطانى للحكم المحلى. ومع ذلك أصبحت مجالس الاقليم والمقاطعة الناشئة مؤسسات إدارية بيروقراطية غير مؤهلة معزولة، بصورة كبيرة، عن القواعد الشعبية الأمية. وكما أشار بيلو - امام Bello- Imam (١٩٨٣)، لم تصبح الحكومة المحلية القاعدة الأساسية لتدريب السياسيين المحتملين لتولى القيادة الوطنية. فلم تكن تمتلك الموارد التى تجذب المتعلمين الذين رحلوا إلى المراكز الحضرية حيث تتركز الموارد والسلطة. ولأن الحكومات المحلية كانت تشرف على مساحة واسعة فى الوقت الذى تفتقر فيه إلى الموارد، تركت الجهود التنموية، بالتبعية، لمبادرات من داخل مجتمعات محلية محددة.

ظل الحكم المحلى القائم على المشاركة وهما داخل المجتمعات المحلية الريفية، لأن المقار الإدارية للحكومات المحلية كانت بعيدة عن الغالبية العظمى من سكان الريف، لوجودها فى المدن البعيدة، وبالتالي كانت المجتمعات المحلية الريفية تخضع لدولة وهمية، التى كانت فى واقع الأمر عبئاً عليهم، فهى تجنى الضرائب وتصادر الأموال بدون مقابل.

تفسر هذه الخلفية الموجزة نشوء وأهمية تحسين الوضع، ونشوء البلديات town unions وأهميتها في مجتمعات اجبو المحلية، والتي نشأت لتسد فراغاً هائلاً في مجال توفير الخدمات التي كان على الحكومة المحلية أن توفرها. وسوف أدرس أثر عمليات والتغير والتحول في تآكل أساس السلطة التقليدية للنساء، بالتركيز على مجتمع نوبي Nnobi، أحد مجتمعات اجبو المحلية. كما سأتناول بالدراسة السمة المميزة لظهور سياسات نوعية جديدة، واندلاع صراع اجتماعي حول قضيتين، وأعني بهما بنية واستقلالية التنظيمات النسائية التقليدية وسيطرة النساء على ساحة السوق، وكلاهما شكلتا أسس السلطة الأصلية للنظام الأمومي.

دراسة حالة مجتمع نوبي المحلي Nnobi (1)

أثبت بحث غير منشور أعدته مديرية التعبئة العامة والتحسين الاجتماعي الاقتصادي (MAMSER)، وجود ٩٩٤٠٠ مجتمع محلي ريفي في نيجيريا. ويفترض أن تكون نيجيريا أكبر دولة أفريقية من حيث الكثافة السكانية، ومع ذلك ففي إمبراطورية غانا القديمة وصلت الكثافة السكانية إلى حد أن منطقة مثل جيني Djenne وحدها كان بها ٧٠٧٧ قرية قريبة جدًا من بعضها البعض (Diop 1987:141). وفي الوقت الراهن، ليس في مقدور نيجيريا أن تزعم أنها سجلت التاريخ الاجتماعي لعشر المجتمعات المحلية المكونة لها. فما الذي تمثله الدولة فعلياً لهذه المجتمعات؟ وما هي الخدمات التي توفرها لها حتى تجبى الضرائب والأموال؟ كيف ترى هذه المجتمعات المحلية ذاتها في علاقتها بالدولة؟ هل هناك ميول معادية للدولة داخل هذه المجتمعات؟ إلى أي حد تعتمد سلطات أجزاء هذه المجتمعات على عوامل من خارجها؟

تجعل هذه القضايا، وغيرها الكثير، من البديهي ألا تكون الدولة محور تفكيرنا وإنما البشر، بوصفهم الركيزة الحقيقية للدولة. ليست القضية، إذن في أي

من المجتمعات المحلية الذى نختاره ليكون موضع الدراسة، فكل منها له أهمية بنيوية ذات دلالة فى كيفية أداء الدولة النيجيرية، التى نسجتها بريطانيا، تجاه مجتمع محلى واحد أو عدة مجتمعات أو كلها.

البناء الاجتماعى التقليدى لمجتمع نوبى

يعد مجتمع نوبى المحلى أحد قرى إجبو العديدة فى منطقة حكومة إديميلي Idemili المحلية التابعة لدولة أنامبرا Anambra. كان تعداد سكانها فى عام ١٩٨٢ يزيد على ٢٠٠٠٠ نسمة يعيشون فى مساحة تقدر بنحو ١٩ كيلو متر مربعًا. وتعتبر هذه المنطقة الأكثر كثافة من حيث عدد السكان والأقل خصوبة فى أراضى إجبو، أما سكانها فهم، تقليديا، من الفلاحين والتجار، وكان تدهور بيئتهم عاملاً على الهجرة، وكان للتجارة بالغ الأثر على اقتصادهم السياسى.

يزعم أهل إجبو، عامة، أن منشأهم أصيل، ولكن معظم المجتمعات المحلية لها تاريخ فيما يتعلق بالهجرة. ومن الأمور ذات الدلالة، أن كل المجتمعات المحلية على طول نهر اديميلي عبدوا إلهة النهر المسماة إديميلي Idemili فى ديانة سادتها للنساء. وهنا ثمة عوامل عديدة متداخلة تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل حتى نضع نصب أعيننا الأهمية الكاملة لعوامل النوع الاجتماعى فى التكوينات الاجتماعية الاقتصادية وعمليات التحول الاجتماعى. نحن فى حاجة لأن نفهم تواريخ توطن هذه المجتمعات المحلية، هل جرى استيطانها بداية من قبل النساء المتمرديات إبان الرحيل الجماعى، إثر الاستراتيجيات التقليدية للخروج الجماعى للنساء من قراهن عندما كانت الصراعات الخطيرة لا تجد طريقاً للحل؟ هل كان للتوطين علاقة ما بالمناخ العام غير الأمن خلال عصر العبودية؟

على أية حال، نعرف أن هذه المجتمعات كانت من بين المجتمعات الأفريقية للمعادية للدونة والننى كانت عرضة للهجمات من أجل اقتناص العبيد بواسطة دول

العبودية المجاورة. وتعرضوا، في حقيقة الأمر، للسخرية من قبل دولة إيجو العبودية لأنهم أناس بلا ملوك. ونعلم أيضًا أن هذه منطقة شهدت نشوء وزوال دول صغيرة، كما أن المجتمعات المحلية كانت تتمركز ثم تنفك مرة أخرى. ويتبع ذلك تحولات في الاقتصاد وأنماط التراكم وإعادة توزيع الثروة، كما أصبح الإيجويون أنفسهم، كأمة من نحو ١٤ مليون نسمة، من أول الشعوب الأفريقية في الثورة ضد دولة نيجيريا الاستعمارية - الجديدة neo-colonial. وهكذا خاضوا حرب انفصال عنيفة في حرب بيافرا Biafran War التي امتدت من ١٩٦٧-١٩٧٠.

وبقدر ما كان في مقدوري أن أعيد بناء البنية الاجتماعية الأصلية لمجتمع نوبى قبل الاستعمار، أى قبل حكم الاستعمار البريطانى، فقد أظهرت الأنماط الاقتصادية آنذاك أن الانقسام التقليدى للعمل ارتكز على النوع الاجتماعى. فالمجتمع كان مهيكلاً على أساس النسب والقرابة مثل كل المجتمعات الأفريقية حتى فى ظل الدولة المركزية، كان للمجتمعات المحلية دائماً بنية قرابة.

وكانت وحدات نوبى الإنتاجية مرتكزة على أيديولوجيتين متعارضتين بنيويًا على المستوى النظرى، وبالتالي أنتجا نظامًا أخلاقيًا واجتماعيًا مزدوجًا. كانت الوحدة المتمركزة حول الأم هى الوحدة الإنتاجية المتناهية فى الصغر Minutest ، بنية مكبوك mkpuke، والتي هى فئة اجتماعية متمركزة حول الأم تشغل حيزًا متميزًا فى شكل مركب مستقل مكون من الأم والأطفال. وكان لها أساس اقتصادى حيث أنها تنتج من أجل الذات. فقد كانت وحدة إنتاج واستهلاك لمن أكلوا من طبق واحد. ولهذه الوحدة أيضًا أساس أيديولوجى، لأنها كانت مرتبطة بروح الأمومة المشتركة فى إطار معتقدات umunne، بما فيها من قوة أخلاقية وروحانية هائلة تربط الأعضاء برباط الحب والرعاية والرحمة والسلام والإقدام، وتحرم زنا المحارم وإراقة الدماء.

كانت أوبى obi مرتبة فى العلاقة جرى استبعادها من وحدة الإنتاج المتمركزة حول الأم، تصمنت البناء الاجتماعى (وليس بالضرورة البيولوجى)

للأبوة ورب الأسرة، وهو وضع اجتماعي يمكن أن تشغله النساء من خلال الممارسة الخاصة بزواج امرأة من امرأة. إن تعبير di في إجبو والذي يعنى الزوج، ليس له مضمون نوعي حيث يمكن للرجل أو المرأة أن يكون أو تكون زوجًا. ولا نعرف، تاريخيًا، متى اتخذ وضع الزوج الاجتماعي نوعًا ذكوريًا في تاريخ الزواج في أفريقيا. بالتأكيد إن إضفاء الطابع النوعي الذكوري على الزوج هو الحال في الاسلام والمسيحية والثقافة الأوروبية بشكل عام. ولأن هذه كانت المواضيع الأساسية للتحكم في العمل وإدارة الاقتصاد، فقد كان لقدرة المرأة على أن تكون زوجًا أو لا تكون تداعيات بنيوية فيما يتعلق بحصول المرأة على السلطة.

هكذا نرى، في البنية الاجتماعية الأصلية لمجتمع نوبي، نظامًا متوازنًا أو مزدوجًا من التنظيم الاجتماعي يركز على ما يبدو على السطح وكأنه تقسيمًا جنسيًا للعمل، ولكن على المستوى العملي فهو نظام نوع اجتماعي مرن، ونظام ثالث مصنف على أساس غير نوعي يتوسط الازدواجية الظاهرة. وهكذا فإن تعارضًا أو صراعًا غير واضح المعالم على مستوى النوع الاجتماعي تم خفضه من خلال نظام ثالث غير نوعي يسمح بتشارك الرجال والنساء في الأوضاع الاجتماعية ذاتها، ولعب الأدوار ذاتها بدون أي وصمة اجتماعية. إذن، فقد أزال هذا النظام الطابع الذكوري الصارم عن السلطة.

وهكذا فقد يبدو، على مستوى الممارسة في البنية الاجتماعية التقليدية لمجتمع نوبي، أن هناك تعارضًا بين الوحدة الأنثوية المتمركزة حول الأم mkpuke، وما أصبح مركب عائلي يتزعمه ذكر obi. هذا التعارض تم تسويته انطلاقًا من حقيقة أن الإناث في مقدورهن تبوأ موقع الزعامة داخل هذا المركب الأخير obi. وتستطيع الإبنة أيضًا أن تقوم بطقس تصبح بموجبه ذكرًا وابناً وتحل محل الأب في مركب obi. وهكذا تصبح إبنة- ذكر.

وتدريجياً، نجد لدينا مجددًا هذه التنظيمات الاجتماعية مزدوجة الجنس والمتوازنة، على كل مستوى في التنظيم الأوسع للجماعة القائمة على علاقات النسب، كل منها له أدواره الاجتماعية والسياسية المحددة. ويفسر هذا لماذا تم

وصف هذين النظامين بأنهما أنظمة لا مركزية بسبب انتشار النفوذ والسلطة فيهما. فالسلطة لا تتركز في القمة كما هو الحال في الأنظمة المركزية. فقد شكل رجال النسل الأبوي، umunna تنظيمًا رسميًا ذا مهام وسلطات معينة. وشكلت الإبنات من نسل أبوي umuokpu، من جانبهن تنظيمهن الرسمي بمهام وسلطات معينة. هذا بالإضافة إلى أن الزوجات من نسل أبوي inyomdi، شكلن تنظيمًا رسميًا بمهام وسلطات معينة. ونظرًا لأن الإبنات صنفن على أساس النوع الاجتماعي في علاقتهن بالزوجات بوصفهن كذكور وكان لهن سلطة على الزوجات مشابهة تمامًا لسلطة إخوانهن، فإن تنظيمهن الرسمي كان في مرتبة أعلى من تنظيم الزوجات. ولكن ثمة اختلاف كبير بين تنظيم الرجال وتنظيم النساء. ففي حين شكلت نساء نوبى في مجموعهن تنظيمًا رسميًا Inyon Nnobi أو مجلس نساء نوبى، فإن الرجال لم يندرجوا تحت تنظيم شامل مماثل.

وفقًا لهذه البنية التنظيمية المتوحدة مع سلطة اقتصادية وأيديولوجية متمركزة حول الأم، ودين قائم على عبادة إلهة أنثى يحرم إراقة الدماء ويوصى بأن يكون العراقي بالهراوات والحجارة فقط، بدأنا نشهد وجود بناء أمومي، ليس بمعنى حكم ملكة ولكن بمعنى نظام حيوي مستقل تحكمه أنثى. وكان للنساء قاعدة اجتماعية - اقتصادية استطعن من خلالها أن يراكمن. وأصبحت الألقاب الدالة على الهيبة والمكانة الاجتماعية في متناولهن، فعلى سبيل المثال، كان في مقدور النساء الناجحات اقتصاديًا أن تملكهن روح الإلهة إيديميلي ويتخذن لقبها ekwe. ويضعهن هذا اللقب في موقع القيادة في مختلف تنظيماتهن. وكن جميعهن يعتقدن دين الإلهة إيديميلي التي كان لها سلطان على سائر الآلهة والأسلاف. فهي التي وفرت النظام الإداري الشامل واحتضنت الأسواق الدورية وأيام الأسبوع والمهرجانات الموسمية.

ربطت كل هذه الأنشطة مجتمع نوبى المحلى بالمجتمعات المحلية المحيطة مكونة نظاما اقليميا. وخطيت النساء بشبكة اتصال واسعة لم يحظ بها الرجال من خلال الأسواق الدورية المتعاقبة والطقوس المشتركة والزواج والتنظيمات والتجارة

وغير ذلك من الأنشطة الثقافية. فقد كن أكثر حركة من الرجال وتمتعت بهويات متعددة في المجتمعات المحلية المختلفة كإبنات وزوجات وأمهات. وبالتالي، كن في موقع جيد يسمح لهن بتعبئة النساء في مجتمعات محلية عديدة في وقت قصير. ويفسر هذا لماذا جرى تعبئة آلاف النساء خلال حرب النساء.

الحركة النسائية والتعبئة في ظل الاستعمار

يعد الدين الأفريقي الأصلي أحد المؤسسات الأفريقية التي تعرضت لهجوم ضار من قبل الإسلام والمسيحية على السواء. فقد كان أول شيء حظرتة بريطانيا في المناطق التي غزتها في نوبي، حيث جرى حظر عبادة إديميلي. ومارس المتحولون الجدد إلى المسيحية سلطتهم الجديدة من أجل الهجوم على الرموز الدينية القديمة. ومما ينطوى على دلالة، أن النساء العجائز اللاتي رفضن التحول إلى المسيحية هن أول من دافع عن هذه الرموز.

وحدث في أربعينيات القرن العشرين أن نظمت نساء نوبي وعبان مسيرة هائلة، وهي المسيرة التي يتذكرها نساء اليوم بفخر لكونها قد تكون آخر مشاهد المقاومة من قبل الأمهات القائدات. فقد قتل متعصب مسيحي يدعى ناتانيل Nathaniel، أو ناتى Natty على سبيل الاختصار، الرمز المقدس الإلهة إديميلي، وهو الأصله python. وقد فعل ذلك متعمداً وهو ما يعد عملاً مدنساً في الفلسفة الأخلاقية المحلية. على الرغم من علم العقيلات وكبيرات السن بالحماية والسلطة التي منحها الإداريون المستعمرون للنخبة الجديدة، فإنهن عبأن كل نساء نوبي وسرن مجتمعات إلى مقار الإدارة المحلية، أونيتشا Onitsha، والتي تبعد عشرات الأميال وطالبن بإلقاء القبض على الرجل وإعدامه. لكن نظراً لأن مسئول المقاطعة فشل في اتخاذ أى إجراء، عادت النسوة إلى القرية وأزلن منزل الرجل، وحلت عليه لعنتهن فوجد ميتاً في صباح اليوم التالي.

تتمثل دلالة هذه الواقعة في أن زعامة مجلس النساء كانت لا تزال بيد القيادة القديمة على الرغم من الانقسامات الطبقية والدينية الجديدة حيث ظلت هذه القيادة تمارس السلطة على نساء نوبى. كما تحكمت فى استراتيجيات الفعل التلقائى المباشر، واحتفظت النسوة باستقلالية تنظيمهن. وخلال هذه الفترة، وعلى الرغم من العنف الاستعماري ضد الثقافات التقليدية، فقد كانت النخبة الأفريقية المنتجة أوروبيا قيد البزوغ، ولكنها لم تثر بعد الدولة الاستعمارية ولا آلة العنف الخاصة بها، والتي كان أمكنها، فى نهاية الأمر، أن تفصل الأنظمة التقليدية للمحاسبة.

تغيرت طبيعة النضالات الشعبية التقليدية بمجرد أن سيطرت النخب الأفريقية الجديدة على القوات المسلحة التى جرى إدخالها بواسطة الإمبرياليين المستعمرين، وخاصة البوليس والجيش. فعندما كان يجرى تعبئة القوى الشعبية للحرب ضد الإمبرياليين المستعمرين، فإن القليل منهم كان يعلم أنهم يحاربون لى يتوجوا نخبة عنيفة لا ترحم بارعة فى الاعتداء على النساء وانتهاك الحقوق الديمقراطية للقواعد الشعبية فى الريف ببراعة تفوق الاستعماريين.

المسيحية والتغير فى مجلس النساء

يتمثل التناقض الأكبر فى التنظيمات النسائية المعاصرة فى نوبى بين القيم والطموحات المستقاة من أيديولوجيات الأنوثة والزوجية وأمومة المسيحية، وتلك المستقاة من قيم وعادات نوبى التقليدية المرتبطة بالأيديولوجيا الأفريقية للنظام الأمومي.

لقد بشرت القيم الموجهة للجمعيات التابعة للكنيسة، مثل الأمهات الكاثوليكيات المسيحيات Catholic Christian Mothers واتحاد الأمهات الأنجليكاني Anglican Mother's Union بكبت الآات والتضحية بها والاهتمام بالنظام والسلام. كان هذا النوع من الاهتمام مجرد أحد أوجه النظام الأخلاقي المعقد المرتبط

بأيديولوجيا الأمومة في الثقافة الأمومية الأصلية التي حظيت الأمومة فيها بتقدير اجتماعي في نظام أخلاقي متكامل أنتجته النساء. فقد جرى تشجيع القيم المناصرة للأنثى من خلال الأغاني والحكايات الشعبية والأسطورة لحث قيم الحب والرحمة، تلك القيم الرقيقة من ناحية، والتنافسية فيما يتعلق بالسعي الاقتصادي للنساء لإطعام أطفالهن من ناحية أخرى. أيضاً شجعت عدواناً إيجابياً ونزعة قتالية بدون إراقة دماء للدفاع عن أنفسهن وعن حقوق المرأة والطفل وتحقيق السلام العام والدفاع عن دين النظام الأمومي التقليدي ذاته.

تعتبر الأوجه الكابحة في الأيديولوجيات المسيحية عن الأمومة الأكثر بروزاً في التنظيمات النسائية الحديثة النابعة من الكنسية أو تلك التي تعمل تحت قيادتها. وتعتبر قوانين الأسرة الأبوية المنحازة للرجال الواردة في العهد القديم، بما فيها من أفكار معادية للمرأة بشأن الدنس، الأكثر تأثيراً في عملية تآكل الذاكرة التاريخية للنساء الأفريقيات. وتعلم النماذج اليهودية والفكتورية المثالية النساء أن يرتضين في إجلال وعبودية موقعهن تحت قيادة وحكم أزواجهن. وبناء على ذلك يجد المرء أن موقف من استولين على قيادة مجلس النساء يتميز بالتضارب والتناقضات.

وكما أوضحت سابقاً، فقد كانت التنظيمات النسائية الأصلية في النظام السياسي التقليدي معترف بها على مستويات البنية السياسية بأكملها. وعلى خلاف النظام التقليدي الذي ترتبط فيه كل أنثى بالتنظيم النسائي كجزء من البنية الاجتماعية، تزعم التنظيمات النسائية ذات الأساس الكنسي أنها منظمات لا سياسية. كما أن عضويتها غير مفتوحة لكل النساء، ولكن لمن تزوجن داخل الكنيسة فقط، وجرى إعدادهن على الطبيعة المسيحية الجيدة. وهذا على خلاف النظام التقليدي والذي كانت كل أنثى فيه تنتمي لتنظيم نسائي كجزء من البناء الاجتماعي.

لهذه الاتحادات الكنسية لجأاً مختارة تصنع القرارات لسائر العضوات. ويجرى اختيار قائدات المنظمات الكنسية وفق القواعد ذاتها المتبعة في مجلس النساء، حيث تتكون قيادة تنظيمات الكنيسة من ممثلات عن كل قرى نوبى. ومع ذلك، ففي حين تعتبر التنظيمات الأصلية ذات ركيزة سلالية ومدنية، فإن اتحادات الكنيسة تعتبر، ببساطة، فروعاً لهيئات عالمية ووطنية أوسع، مراكزها في لندن وروما والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، لا تحتاج الإمبريالية الغربية كثيراً أن تتخذ وجوداً استعماريًا، فهي تحط من قدر الآخر (الثقافة الإفريقية) وتعيد إنتاج التماثل (الثقافة الأوروبية) في طبقة نخبوية (Mudimbe 1988).

ترتكز القيادة في التنظيمات الأصلية على الألقاب والأقدمية، أما في تنظيمات الكنيسة فإن من يتخذن مواقع القيادة هن من بين زوجات البرجوازيين الصغار أو رجال الدين أو الوعاظ البروتستانت أو التجار الأغنياء أو الرجال البارزين في مجتمع نوبى. ومع اللقاء القبض على قائدات مجلس النساء عام ١٩٧٧ ألقى الضوء على بعض الصراعات مع القيادة الجديدة للمجلس. وكان هذا بمثابة نقطة تحول في التاريخ السياسى لمجتمع نوبى، حيث كانت عملية القبض على قائدات المجلس بمثابة ضربة قوية أصابت الثقة التى كن يحظين بها، وأدى ذلك إلى إضعاف قيادة مجلس النساء الجديدة وفقدان الاستقلالية.

الاستعمار وبناء سلطة ذكورية جديدة فى سياسات مجتمع نوبى

من أجل التمثيل فى مجلس الزعماء House of Chiefs، الذى أنشأته المنطقة الشرقية عام ١٩٥١ تم إحياء عام لألقاب الملكية والزعامة. وسريعاً طالب أباطرة مجتمع الأعمال بالألقاب الزعامة. وجرى فى نوبى استعادة لقب Igwe والذى يعنى حاكم محلى. وهذا اللقب ليس أصلياً فى مجتمع نوبى الذى لم يعرف إجمالاً زعيماً ذكراً. فقد كانت هناك ألقاب أوزو Ozo أو إيزى Eze التى يلقب بها الرجال

المرتبطين بأنساب أو قرى. ومع ذلك، أحياناً ما كان يبرز "رجل عظيم" كان يمكنه لفترة قصيرة أن يحظى باعتراف عام من خلال النفوذ والقوة والثروة.

وبسبب الدين القائم على عبادة إلهة ومجلس النساء، كانت المرأة التي تحظى بسلطة سياسية عامة، بمعنى حق الاعتراض في كل المجالس العامة في نوبى، تلقب Agba Ekwe، الذى يعنى الأعلى مقامًا. لكن مع حظر الممارسات الدينية التقليدية من قبل الإدارة الاستعمارية والكنيسة، جرى حظر لقب Ekwe. ومن ناحية أخرى، أسس الحكم الاستعماري حكمًا زعامته ذكورية، Igwe، كنتيجة لنظام تفويض الزعيم، وجرى تشكيل مجلس Igwe من الزعيم Igwe ومن يعينهم من الرجال من ذوى الألقاب. ويشار لمجلسهم بمجلس أجوى الحاكم Igwe-In-council، ويفترض أنهم يتعاملون بالأساس مع الشئون التقليدية والقوانين والاعراف المحلية.

أدت سياسة الإدارة الاستعمارية التي شجعت نوعًا من الاعتماد على الذات قائم على الجمعيات الإثنية إلى تكوين اتحادات وطنية ومدينية في مدن وقرى إجبو في أربعينيات القرن العشرين. وبدأ هذا الاتجاه في نوبى عام ١٩٤٢ على يد التجار الحضريين. وفي عام ١٩٥١ أصبح اتحاد تحسين مجتمع نوبى Nnobi Improvement Union معروفًا باسم منظمة دعم تنمية مجتمع نوبى Nnobi Welfare Organization. ويتكون الجهاز التنفيذي للمنظمة بكاملة من الذكور سواء من أولئك المقيمين داخل البلاد أو خارجها. وجرى انتخاب هذا الجهاز بموجب جمعيات عمومية لكل شعب نوبى. وكان لمنظمة نوبى فروعًا في كل المدن النيجيرية التي يعيش فيها سكان من نوبى، شأنها في ذلك شأن كل الجمعيات الإثنية، ومع ذلك فإن البؤرة المركزية هي مدينة المقر الرئيسى حيث تتعقد الجمعيات العمومية السنوية والتي يحضرها اثنين من كل فرع كممثلين له. ويتوقع أيضًا أن تمثل كل قرية من قرى نوبى (ثلاثة قرى). وهكذا تبدو منظمة دعم تنمية نوبى ديمقراطية في تكوينها. ولكن من خلال بحث أساليب اختيار الممثلين، فإن وضعهم الاجتماعى وعمليات صناعة القرار داخل المنظمة يكشفان عن تناقضات على مستوى النوع الاجتماعى والبعد الطبقي وغياب ديمقراطية قاعدية.

وكانت منظمة دعم تنمية نوبى، إلى حد كبير، الأكثر قوة بين كل هيئات الحكم النوبى، لأنها تمول ذاتيا، كما تبدو أيضا أنها ذات تمثيل واسع. وتشرف المنظمة على معظم مشاريع المجتمع المحلى المعتمدة على الذات المشاريع التنموية وتبادر بها. كما أن العوائد على هذه المشروعات يجرى فرضها وجبايتها بمعرفتها. ومع ذلك، كانت المنظمة تشرك مجلس إجوى الحاكم وتلتزم موافقته فيما يخص المشروعات والعوائد الرئيسية. وبالتالي، كانت القرارات النهائية تتخذ فى اجتماع مشترك بين المنظمة والمجلس من خلال تشكيل لجان لهذه المشروعات. وكان من المفترض أيضا أن يتشاور أعضاء مجلس الإقليم ومجلس إجوى الحاكم لمناقشة وتنفيذ المشاريع الحكومية المحلية.

وهكذا، نرى أن الاقتراحات والقرارات يجرى اتخاذها على كل مستويات الإدارة المحلية والحكومية لهذه البنية السياسية الجديدة بواسطة مجموعة ذكورية بدون مشاورات أو مشاركة واسعة. ليس مثيرا للدهشة إذن أن يتم تشويه تاريخ الاتحادات المدنية بدعاوى من حالات سوء إدارة وعدم كفاءة واختلاس أموال^(٣) وعكست سياسة الحكومة بشأن الاعتماد على الذات وتحديد الهبات عدم وجود نمط موحد ومتماسك لإعطاء هذه الهبات للمجتمعات المحلية. فتح هذا بشكل واضح الباب أمام سياسات تحزبية وعلاقات التابع - بسيد بين الناخبين والسياسيين حيث تتلقى المجتمعات المحلية المساعدات الحكومية تبعا للحزب الذى تصوت له، أو فى حالة إذا ما كان أحد أبنائهم فى الحكومة.

وعليه فقد أدى عدم كفاءة نظام الدولة النيجيرية إلى نمو سلطة النخب الحضرية على حساب المجتمعات المحلية الريفية بسبب أن هذه النخب الحضرية هى التى مولت المشروعات التنموية. وفى مقابل هذه المساهمات طالبت النخبة الحضرية بالمكافأة فى شكل شهرة وسلطة فى السياسات الانتخابية منذ عام ١٩٦٠. ونشأت بالتالى ثقافة سياسية للثروة وتباه مفرط بالغنى والسلطة السياسية، ونما شعور قوى بالصراع الطبقي والنوع الاجتماعى فى المجتمعات المحلية الريفية حيث تمارس النخب الحاكمة سلطتها بعنف لا يمكن تصديقه، ولا تحترم المحاسبة.

فقدان مجلس النساء لاستقلاليتيه

بحلول عام ١٩٧٧ بلغ الصراع الطبقي والصراع المرتكز على النوع الاجتماعي في مجتمع نوبى مرحلة الأزمة وذلك عندما تم تحدى قيادة منظمة دعم تنمية نوبى المدنية. وبدلاً من مناقشة مشاكلها الداخلية قررت المنظمة كبح سلطة مجلس النساء واستقلاليتيه السياسية من خلال إلقاء القبض على زعيماته.

ونظراً لأن التنظيمات الاجتماعية التقليدية كانت جزءاً لا يتجزأ من أنظمة النسب والقرابة في مجتمعات إجبو، فلم يكن بمستطاع الحكم الاستعماري والإدارة السياسية أن تمحو القرابة التقليدية ولا التنظيمات المرتكزة على علاقات النسب. وحتى مع استيلاء الحكومة والكنيسة على بعض السلطات والأدوار التشريعية والقضائية لهذه التنظيمات الأصلية، إلا أن هذه الأخيرة ظلت تتحكم في الدائرة النمطية لدورة الحياة المتعلقة بالميلاد والزواج والموت وتوزيع الملكية والثروة؛ أى الأشياء ذات الصلة بأسباب وجود المجتمع إزاء أعضائه. وتتم هذه الحقيقة عن أن هذه المجتمعات مازالت حية بدون وجود حكومي، وفي الحقيقة، تعرف مجتمعات إجبو المحلية ذاتها كـ "مجتمعات مستقلة ذاتياً".

كان مجلس النساء، في واقع الأمر، لا يزال مسيطراً على الشؤون اليومية لنساء المجتمع المحلي، وأحياناً ما كانت سيطرته تمتد إلى الرجال. ومع تزايد سيطرة الرجال على الهيئات السياسية الرسمية وتركيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد التنظيمات الحديثة التي يسيطر عليها الذكور مثل منظمة دعم تنمية نوبى ومجلس إجبو الحاكم، كان محتوماً أن ينشب صراع بينها وبين مجلس النساء حول ممارسة الحقوق والمهام.

وفي عام ١٩٧٧ ألقى القبض على قائدات مجلس النساء واعتقلن في أونيتشا Onitsha، وكان هذا بناء على خطاب من مجهول تسلمه بوليس أونيتشا. زعم هذا

الخطاب أن حكومة النساء سوف تسبب اضطرابات في نوبي، بمعنى أن قائدات مجلس النساء لا يعبان بأحد بما في ذلك الحاكم التقليدي، وأن مؤسسة النساء قوية جدًا، وكانت بمثابة دولة داخل الدولة وبالتالي يجب قص ريشهن.

المشكلة الحقيقة تتمثل في أن مجلس النساء كان قد أصدر حكمًا على امرأتين تشاجرتا عند مضخة مياه عامة. وحدث أن بعض الرجال كانوا قد تدخلوا بالفعل لحسم الخلاف، وكانوا مقتنعين بعدم أحقية مجلس النساء في التدخل في هذه الحالة. وبالتالي لجأ الرجال، بدون أن يكشفوا عن أنفسهم، بتنظيم عملية القبض على قيادة مجلس النساء.

وتعرضت النساء، لأول مرة في تاريخهن الجدير بالذكر، لهجوم وصل إلى حد أن النساء وجدن أنفسهن يتكرن لاستراتيجيتهن النضالية التلقائية. فبدلاً من أن يبدن تضامنهن لمواجهة تتمر الرجال وترويعهم لهن، انتقى الرجال بعض النسوة وجرى تعبئتهن وتنظيمهن من أجل السفر إلى أونيتشا للاحتجاج. وفي الوقت ذاته، تعاونت القيادة النسائية مع الرجال لتهدة النزاع بدون استشارة باقي النساء.

كان القبض على العجائز من النساء واعتقالهن يعتبر، في القيم الاجتماعية ما قبل الاستعمارية، تدنيًا للمقدسات، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقائدات مجلس النساء اللاتي يحملن لقب Ekwe، بوصفهن ممثلات الإلهة إديميلي في الأرض، وكذلك الأمهات الحاكمات داخل أسرهن. ولكن القيم تغيرت، حيث أصبح بعض الناس مقتنعين بأن القائدات النسائيات الجديرات قد أفسدن واستخدمن سلطاتهن بصورة غير شريفة، فهن يتآمرن سرًا ويغرمن الناس بصورة غير عادلة لكي يصبحن ثريات. وهكذا كانت عملية القبض عليهن، بالنسبة لهؤلاء الناس، بمثابة عقوبة للتجاوز في استخدام السلطة. وبينما أبدى البعض اهتماماً بالكتاب المقدس والثقافة اليهودية، فقد شوه آخرون الحقائق الخاصة بالثقافة التقليدية في تعريفهم للوضع الاجتماعي المميز للمرأة في مقابل الرجل. أما المسيحيون والنخب المتأثرة بالغرب، فقد أدانوا "صلابة" النساء، باعتبار أن ذلك غير أنثوي، وأن النساء يتعين عليهن أن يحنين رؤوسهن لأزواجهن- فكانوا ينظرون إلى النساء بوصفهن زوجات وخاضعات.

كان اعتقال قائدات المجلس عام ١٩٧٧ مدخلاً لمرحلة جديدة من سياسات كان يمكن من خلالها تعبئة ممثلى المنظمات من قبل آخرين- رجالا ونساء- من أجل التظاهر- وأصبحت الاحتجاجات والمظاهرات أحداثاً طيبة يجرى الترتيب لها وتمثيلها أو تنفيذها مثل الطقوس التى يمكن الإعداد لها. وبزغت المرحلة الجديدة، وفيها بدأت التنظيمات النسائية المستقلة تعمل وفق توجيهات تأتيها من مكان آخر أو من "أعلى"، وليس من سياق النظام النسائى لحد كبير.

وبعد واقعة الاعتقال هذه، تم حظر لقاءات وأنشطة مجلس النساء، ومضى عام كامل قبل أن تعيد منظمة دعم تنمية نوبى تنظيم مجلس النساء تحت ضغط من أفراد نوبى الذين شعروا باستياء إزاء هذا الحادث، ولكن بعد تغيير طريقة تمثيلهن وإخضاعهن لقانون. وبهذا قلصت المنظمة من حجم الازعاجات التى قد تثيرها النساء، وفى الواقع، وضعت مجلس النساء تحت إشرافها وتوجيهها.

فى العام ذاته، كان للرجال مشاكلهم الخاصة داخل منظمة دعم تنمية نوبى بسبب مطلب عام يتمثل فى إعلان حساباته للعامة. فقد هاجم الشباب سيطرة الكهول على المنظمة، مطالبين بتشكيل لجنة خاصة لصياغة قانون لانتخابات المدينة والانتخابات العامة، لقد طالبوا بمنظمة جديدة يكون للنساء والشباب والتنظيمات الاجتماعية فيها مقاعد فى لجناتها التنفيذية. وفى الانتخابات العامة التى جرت فى نهاية ١٩٧٧ لم يتم الالتفات لهذه المطالب التى تعبر عن القاعدة الأوسع من الممثلين. وعند كتابة القانون وإصداره فى صورته النهائية، لم يكن مجلس النساء ممثلاً فى اللجنة المركزية. ومن منظور استقلاليته التنظيمية وأهميته السياسية، فقد تغيرت السلطات التقليدية لمجلس النساء، وبالتالي نساء نوبى. هذه التغيرات ذاتها أصابت القاعدة التاريخية الاقتصادية لسلطتهن، وهى ساحة السوق.

ضربة فى صميم النظام الأمومى: فقدان السيطرة على ساحة السوق

كانت ساحة السوق المركزية بمثابة المركز التجارى الرئيسى فى نوبى وتسمى Afor Nnobi تخضع تقليدياً للنساء. ولا تزال النساء تشغلن مركز أو قلب

السوق، بينما يمارس كل من الرجال والنساء النشاط التجارى فى أطراف السوق. ونتيجة للاستعمار وإدخال اقتصاد السوق، حظى غالبية الرجال بفرص اقتصادية فى إطار شبكة أوسع شملت مراكز حضرية أخرى فى نيجيريا من خلال العمل المدفوع والتجارة والصناعة والزراعة والأعمال الاستشارية إلخ. وكان لهذا تأثيراً مباشراً على التحولات الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية فى مجتمع نوبى المعاصر. عادت هذه الشبكات الواسعة بكثير من النفع للرجال على حساب النساء اللاتى قيدن فى حدود ساحة السوق. علاوة على ذلك أصبحت ساحة السوق، التى تمثل القاعدة التقليدية لسلطة نساء نوبى تحت سيطرة الرجال على نحو متزايد.

من بين المشاكل الأخرى المتعلقة بفقدانه لاستقلاليتيه، وجد مجلس النساء نفسه عام ١٩٨٢ يصارع من أجل الحفاظ على سيطرته على ساحة السوق. فقد عين مجلس إجوى لجنة خاصة للسوق، مهمتها تنظيم ساحة السوق، وتم هذا بدون موافقة مجلس النساء. وواجه مجلس النساء هؤلاء الرجال الذين أرسلوا لإعادة تنظيم وترتيب السوق المركزية. ونتيجة لثائرة النساء تم التوصل إلى حل توفيقى يجرى بموجبه تعيين أرباب السوق بمعرفة منظمة دعم تنمية نوبى ومجلس النساء، وتوزعت المهام بين مجلس النساء وأرباب السوق، فكان على النساء تنظيف الأسواق، بينما يتكفل أرباب السوق بتقسيم الحوانيت وتنظيم السوق.

ويبدو أن النساء ظللن قويات جداً داخل حدود ساحة السوق، حتى فى عام ١٩٧٧ حينما عجزت النساء عن الفعل الجماعى، فقد استهجن وحقرن داخل ساحة السوق أولئك الذين علمن أنهم مسئولون عن اعتقالهن. وبدلاً من استراتيجية نساء نوبى التقليدية الصدامية والمعتمدة على الخروج الجماعى^(٤) Isi nta، لجأن لاستراتيجية الهجاء والغمز - وكان هذا يحدث فى ساحة السوق، حيث يشعرن بأنهن قويات بما يكفى لفعل ذلك.

فى عام ١٩٨٧ طفت على السطح مجدداً المناورات السياسية حول سوق نوبى المركزى نتيجة لسياسة الحكومة الجديدة بشأن التنمية الريفية. فمع التأثير الشديد لبرنامج التكيف الهيكلى المفروض من صندوق النقد الدولى، وجدت الدولة

والحكومات المحلية ضرورة توليد مصادر للدخل الحكومي، علاوة على أنهم اكتشفوا صعوبة تمويل المشاريع الريفية. وعليه فقد كان هناك وضع أرادت الحكومة بموجبه من القرى أن تجتهد في إنشاء أسواق وتسليمها للحكومة، وكانت هذه حالة مشروع السوق المركزي المخطط Afor، حيث قررت منظمة دعم تنمية نوبى من خلال هذا المشروع أن تبنى سوقاً حديثه داخل السوق المركزي القائم. ولهذا الغرض جرى تشكيل لجنة خبراء من مصممين وماسحي أراضي ومعماريين وترأسها مهندس.

كان كل فرد فى نوبى يسلم بحقيقة أن الأسواق كانت مسئولية مجلس النساء منذ أن نشأ مجتمع نوبى، واتفقوا على أن ذلك كان النشاط الأكثر أهمية للمجلس. وزعم رئيس منظمة دعم تنمية نوبى بأن مجلس النساء فوض اتحاد المدينة Town union لتولى مسئولية أية تطورات جديدة فى السوق، ومن ثم عمل الاتحاد فى إطار تعاون وثيق مع النساء. ولكن استقصاءاتى مع بعض عضوات مجلس النساء لم تؤيد هذا الادعاء، وخاصة فيما يتعلق بخطط تحديث السوق المركزي. وفى حقيقة الأمر، لم تكن عملية تكوين رئاسة السوق إلا محاولة لتقليص سلطة مجلس النساء فى السيطرة على ساحة السوق، ولم يستشر مجلس النساء، للمرة الثانية، من أجل الشروع فى جمع الرسوم فى السوق المركزي عام ١٩٨٣. وأعرب نساء نوبى وغيرهن من سكان المدن المجاورة عن اعتراضاتهن (هم) على هذه الرسوم.

وسارعت منظمة دعم تنمية نوبى بالاستعانة بقائدات مجلس النساء، بعد أن حاولت عناصر فى أحد المدن المجاورة استغلال الاستياء الناجم عن فرض الرسوم، وقد لبت قائدات المجلس النداء، وبذلك حمين نوبى من اضطرابات كانت ستحدث. وفى صراع الرسوم، كان دور مجلس النساء، الذى رآته منظمة دعم تنمية نوبى، يتمثل فى اقناع نساء نوبى بأن المال المحصل من الرسوم سوف يذهب إلى الموارد المركزية لنوبى. لقد فكروا فى أنه ما دام النساء يشكلن ٩٠% من جمهور السوق، فإن كسبهن كان يعنى وضع حد للصراع.

ووفقاً لهذه الاستراتيجية الجديدة، عندما أنشأت منظمة دعم تنمية نوبى لجنة لتحسين السوق، رشحت ست ممثلات عن مجلس النساء داخل اللجنة ولكن لم يتم دعوتهن لحضور الاجتماعات. فقد شعر الخبراء الذكور من النخب الحضرية الذين شكّلوا اللجنة بأن ليس لديهم ما يفعلونه مع نساء القرية الأميات!

وفى مقابلة عام ١٩٨٧ اعترف لى رئيس منظمة دعم تنمية نوبى الذى كان واعياً بسلطة مجلس النساء، فى حضور قائدات المجلس، أن النساء سيطرن دائماً على ساحة السوق، وأفاد بأن وراثته الرجال للسوق لم تتم إلا حديثاً، وكان السبب أن التطور يحتاج إلى الكثير من المال. أو من ناحية أخرى، كان للنساء الفضل فى إنشاء حتى الحوانيت داخل السوق، بما فى ذلك تلك الموجودة فى الأطراف التى يشغلها الرجال. فقد أنشأن هياكلها من خلال مجموعات عمل، جمعت كل مجموعة، بطريقة معتادة الأموال اللازمة لإنشاء صف واحد من حوانيت السوق.

وهكذا نجد أن تكلفة التحديث جعلت وراثته الرجال لساحة السوق أمراً محتملاً، بسبب الحكم غير الفعال والافتقار إلى سياسات واضحة لحماية الحقوق التقليدية للمرأة. فقد كان السوق الجديد فى حاجة إلى مبان مصممة ومخططة وأكبر حجماً، وهذا يحتاج إلى خبرة تفتقر إليها نساء القرية.

علاوة على ذلك، ثمة مأساة تتمثل فى حقيقة أن هذه النسوة آنذاك سوف يساهمن بأموال من أجل تحديث سوق يسفر عن تآكل قاعدة سلطتهن التقليدية، القلب الاقتصادى للنظام الأمومى الأفريقى.

فى هذا التاريخ المعاصر وتشكيلاته بدت القوى المعادية لحقوق النساء التقليدية وكأنها تأتى من كل صوب بما فى ذلك السياسات الحكومية. هذه السياسات التى جعلت، على سبيل المثال، التنظيمات المحلية بمثابة الحامل الرئيسى للتنمية الريفية على المستوى القاعدى، هى التى قوت فقط سلطات اتحادات المدن والنوادر الاجتماعية والقطاع الخاص.

ثمة مشكلة فى حقيقة أن الهيئة المناط بها تحقيق التنمية الريفية قد تشكلت
كلجنة تنمية المجتمع المحلى ولكنها منفصلة وليست جزءًا مندمجًا فى بنية مجلس
الحكم المحلى. علاوة على ذلك، كان يتوقع من لجنة تنمية المجتمع المحلى أن
تعمل على تكوين ممثلين لكل المنظمات المحلية فى كل مجتمع محلى فى ولاية
أنامبرا Anambra، ومثال ذلك، اتحادات المدن والنوادر والجمعيات والمراحل
العمرية ومنظمات نسائية وشبابية، ودينية، المسنين والحكام التقليديين. بكلمات
أخرى، توقع منها أن تشكل جبهة شعبية تركز على المصلحة المشتركة، لكننا
نعرف من التحليل التفصيلى لصراع المصالح فى ريف نوبى أن هذا ليس
صحيحًا.

الخلاصة

يمثل هذا الفصل محاولة لإزاحة بؤرة التركيز عن النموذج الفكري المعتمد المعتمد على ثنائية الدولة- المجتمع المدني نحو مفهوم الحركات المضادة للسلطة والدولة، وأعنى بذلك النضالات السياسية التي لا تصارع من أجل اغتصاب السلطة من أي أحد، لكن ببساطة، من أجل الدفاع عن استقلالية هذه الحركات والحفاظ عليها، الأمر الذي يعنى الحق المضاد للسيادة والعنف. وسعيت للبرهنة على أنه بصرف النظر عن المجتمعات الأفريقية اللامركزية التي قاومت تاريخيا الاندماج في أنظمة دولة وحاربت وتمردت على سيادة الدولة، كانت حركات النساء في أفريقيا أيضا مضادة للسلطة، حيث ناضلت الأفريقيات للدفاع عن استقلالية منظماتهن وبنى ونظم الحكم الذاتى الخاصة بهن.

وحاولت البرهنة على أن الدول ليست كينونات مكتفية بذاتها، لكنها تعتمد اقتصاديا على مكونات المجتمعات المحلية الأخرى. ويتمثل التناقض في حقيقة أن المجتمعات المحلية ذاتها، في حالات عديدة تتمتع بحيوية تنظيمية واقتصادية بدون وجود دولة: خاصة تلك المجتمعات اللامركزية تاريخيا، فمن وجهة نظر هذه المجتمعات، تعتبر الدولة في واقع الأمر عبئا عليها. وهى ليست مسألة اندماج لأن هذه المجتمعات المحلية لا ترغب في أن تصبح جزء من نظام الدولة، وليست في حاجة لأن تكون كذلك. وهكذا تبدو سلطة الدولة مرتكزة على الاستيلاء والسيطرة والعنف.

وأشرت إلى الاختلاف بين ديوب والباحث الأوربيين بشأن تاريخ عنف الدولة في أفريقيا، أكد ديوب أن دول مرحلة ما قبل الاستعمار في أفريقيا لم تكن في حاجة لاستخدام العنف، وذلك لأن فلسفتها الأخلاقية الأمومية لم تقتض ذلك. وعلى أية حال، فقد كانت الموارد وفيرة، وكان هذا الموقف نتيجة لتقسيم ديوب

لأنظمة الدولة من ناحية والمجتمع المحلى من ناحية أخرى قسمة ثنائية، وعليه فشل ديوب فى تحليل بنى العلاقات بين هذه الأنظمة. ومع ذلك، تكشف بالدليل أن الثروة المادية للدول كانت قد اعتمدت على استغلال الثروة من المجتمعات المحلية المحيطة داخل المنطقة. كما اعتمدت ممارسة العبودية على العنف بالتأكيد، وقد مارست كل الدول العبودية.

وعلى الرغم من أن بعض الباحث الأوربيين يجادلون بأن تطور الدولة فى أفريقيا اعتمد على اكتساب أسلحة الحرب والعنف والسيطرة عليها، فإن دليلهم يظهر أن أدوات العنف هذه- الخيول والبنادق- قد تم استيرادها فى فترات تاريخية محددة، كما أن نمط الأيديولوجيات الذكورية التى سمحت بالعنف جاءت أيضًا إلى أفريقيا نتيجة لغزوات العنف. ومنذ هذه اللحظة وحتى الآن، اعتمدت سلطة الدولة فى أفريقيا على العنف والسيطرة واستغلال المجتمعات المحلية.

ومن خلال صياغة نموذج أفريقى خاص للنوع والصراع الاجتماعى الذى يؤسس مفهومًا تحليليًا للنوع الاجتماعى، تعقبت عمليات إخضاع النساء فى مجتمع محدد فى إجبو، وهو مجتمع نوبى المحلى، الذى أصبح هو ذاته خاضعًا لنظام الدولة الأوروبى. وأبرزت التباين بين ميزة الاستقلالية التنظيمية للنساء فى ظل النظام الأمومى الأصلى، وبين تشرذمهن التدريجى وفقدن للاستقلال والتضامن تحت قيادة النخب المنتجة أوروبيا. ومع النظام السياسى المنحاز للذكور، فى ظل بنية السلطة الذكورية هذه، فإن من فى السلطة من النساء لا يخدم مصالح النساء لحد كبير.

وبالنظر إلى الصراعات والحركات الاجتماعية، يواجه المرء بالتالى مستويات من التناقضات أو مواقف متغيرة من التناقضات بين الدولة والمجتمع المحلى وداخل المجتمع المحلى ذاته، وقد ركزت هذه الدراسة على التناقض الرئيسى والأكثر ديمومة وهو تناقض النوع الاجتماعى.

الهوامش

(١) تعتمد المعلومات في هذا القسم على عملي الميداني في مجتمع نوبي المحلى خلال الفترات التالية: ١٩٨٠، ١٩٨١-٨٢، ١٩٨٥-٨٧. وبعض هذه البيانات

نشرت بالتفصيل في Amadiume, 1987B

(٢) بخصوص السوق الدورية، وشبكات السوق، والوظائف الاجتماعية لساحة

السوق انظر Hodder, B, W, and U, I, Ukwu, 1969

(٣) هذه هي الخلاصة التي توصل إليها كل من Nwosu, H, N, and G, O,

Nwankwo في دراسة الحالة عن الحكومات المحلية في ولاية أنامبرا. فقد

غطى بحثهم عشر مناطق لحكومات محلية وعشر مجتمعات محلية في الفترة

١٩٨٠-٨٣. وتقريرهم متضمن في ورقة بعنوان: "فعالية الحكومات المحلية

في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية: دراسة حالة الحكومات

المحلية في ولاية أنامبرا"، والتقرير النهائي I.D.S. Research Project No. 9

on Self-Reliance and Development in Nigeria, Institute of Development

Studies, University of Nigeria

(٤) انظر Amadiume, 1987B. ومن أجل وصف هذه الطريقة التقليدية للعائدات

انظر أيضا Van Allen, j, 1972, "Sitting on a Man: Colonialism and the

Lost Political Institutions of Igbo Women", in Canadian Journal of

African Studies, 6 (2).

المراجع

Afigbo, A, E, 1972, The Warrant Chiefs: Indirect Rule in South Eastern Nigeria, 1891-1929, Longman Group Ltd., London.

Amadiume, Ifi, 1987 A, African Matriarchal Foundations: The Igbo Case~ Karnak House, London.

----, 1987B, Male Daughters, Female Husbands: Gender and Sex in an African Society, Zed Books Ltd, London.

----, 1989, 'Cheikh Anta Diop's Theory of Matriarchal Values as the Basis for African Cultural Unity' - Introduction to Cheikh Anta Diop's, The Cultural Unity of Black Africa .

----,1990A, 'Cycles of Euro-Western Imperialism: Feminism, Race, Gender, Class and Power' - (Keynote lecture at the GCLA Women's Studies conference on the theme: Feminism, Ethnocentrism, and the Production of Knowledge: Multi-Cultural Perspectives on Women's Power, held at the Bergamo Centre, Dayton, Ohio, 2-4 November, 1990).

----,1990B, 'African Political Systems and Culture: Transformations and Women's Achievements in the Past 500 years' - (Public lecture delivered at the College of Wooster, USA, 5th November, 1990, sponsored by the Women's Studies Programme).

----, 1991, 'Writing an African Social History and Sociology of History'. Paper prepared for the CODESRIA workshop on

Anthropology in Africa: Past, Present and Emerging Vision~ Dakar, Senegal).

Ardener, S, 1975, 'Sexual Insult and Female Militancy', in Ardener Shirley (ed.) *Perceiving Women*, J, M, Dent and Sons LTD, London.

Audrey, Wipper, 1982, 'Riot and Rebellion Among African Women: Three Examples of Women's Political Clout', in O'Barr F, Jean, (ed.) 1982, *Perspectives on Power*, Duke University Press.

Barrett, Michele, 1980, *Women's Oppression Today: Problems in Marxist Feminist Analysis*, Verso, London.

Bello-Imam, I, B, 1983, *Local Government Structure in Britain and Nigeria - A Study of Structural Evolution*, Nigerian Institute of Social and Economic Research (NISER).

Berger, Iris, 1975, 'Rebels or Status-Seekers? Women as Spirit Mediums in East Africa', in Ardener, Shirley, (ed.) *Perceiving Women*, J, M, Dent, London.

Bernal, Martin, 1987, *Black Athena: The Afroasiatic Roots of Classical Civilisation*, Vol. I: *The Fabrication of Ancient Greece 1785-1985*, Free Association Books, London.

Boddy, Janice, 1989, *Wombs and Alien Spirits*, The University of Wisconsin Press.

Cora, Ann, Presley, 1986, 'Labour Unrest Among Kikuyu Women in Colonial Kenya', in Robertson, Claire and Iris Berger (ed.) 1986, *Women and Class in Africa*, Africana Publishing Company.

Diop, Cheikh, Anta, 1987, *Pre-colonial Black Africa (A Comparative*

Study of the Political and Social Systems of Europe and Black Africa, From Antiquity to the Formation of Modern States), Lawrence Hill & Co, Westport, USA.

----, 1989, The Cultural Unity of Black Africa: The Domains of Matriarchy and of Patriarchy in Classical Antiquity, Karnak House, London.

Engels, Frederick, 1972, The Origin of the Family, Private Property and the State, Lawrence & Wishart, London.

Evans et al., 1986, Feminism and Political Theory, SAGE Publications.

Fage, J, D, 1969, 'Slavery and the Slave-Trade in the Context of West African History', in Journal of African History, 10, 3: 393-404.

Fanon, Frantz, 1967, The Wretched of the Earth, Penguin Books.

Feminist Review, 1986, Socialist-Feminism, Out of the Blue, Special Issue, No. 23, Summer.

Feminist Review, 1989, The Past Before Us, Twenty Years of Feminism, Special Issue, No. 31, Spring.

Gailey, H, 1971, The Road to Aba, University of London Press; Leith-

Ross, S, 1965, African Women, Routledge and Kegan Paul.

German, Linsey, 1989, Sex, Class and Socialism, Bookmarks, London. Goody, Jack, 1971, Technology, Tradition, and the State in Africa, Oxford University Press.

Griaule, M, 1948, Conversations with Ogotemmeli, Oxford University Press, 1965.

Griaule, M, and G, Dieterlen, 1965, *Le Renard Pale* (The Pale Fox), Tome I. Inst. Ethnol., Paris. Hart, Keith, 1982, *The Political Economy of West African Agriculture*, Cambridge University Press.

Hiskett, Mervyn, 1973, *The Sword of Truth: The Life and Times of the Shehu Usman Dan Fodio*, Oxford University Press .

----, 1984, *The Development of Islam in West Africa*, Longman.

Hodder, B, W, and U, I, Ukwu, 1969, *Markets in West Africa*, Ibadan University Press.

Horton, Robin, 1971, 'Stateless Societies in the History of West Africa', in Ajayi, J, F, A, and M, Crowder (ed.), *History of West Africa*, Vol. One (second edition), Longman, London.

Ifeka-Moller, C, 1977, 'Female Militancy and Colonial Revolt: The Women's War of 1929, Eastern Nigeria', in Ardener, Shirley, (ed.) *Perceiving Women*; and Nwabara, S, N, 1977, *Iboland: A Century of Contact with Britain 1860-1960* Hodder and Stroughton.

Inikori, J, F, (ed.), 1982, *Forced Migration: The Impact of the Export Slave Trade in African Societies*, Hutchinson Paperback.

Jaywardena, M, 1986, *Feminism and Nationalism in the Third World*, Zed Books, London.

Kirk-Greene, A, H, M, (ed.), 1965, *The Principle of Native Administration in Nigeria, Selected Documents, 1900-47*, London.

Law, Robin, 1976, 'Horses, Firearms, and Political Power in Pre-Colonial West Africa', in *Past and Present*, 70-73 .

----, 1978, 'Slaves, Trade, and Taxes: The Material Basis of Political

Power in Pre-colonial West Africa', in *Research in Economic Anthropology*, 1 :37-52.

Leacock, Eleanor, 1981, *Myths of Male Dominance*, Monthly Review Press, New York.

Lebeuf, Annie, 1963, 'The Role of Women in the Political Organisation of African Societies', in Paulme, Denise, (ed.), *Women of Tropical Africa*, University of California Press, Berkeley.

Levtzion, N, 1976, 'The Early States of the Western Sudan to 1500', in Ajayi, A, and M, Crowder, (ed.) *History of West Africa*, Vol. 1.

Lewis, I, M, 1971, *Ecstatic Religion*, Penguin Books Ltd.

Lovejoy, Paul, E, 1983, *Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa*, Cambridge University Press.

Marx, Karl, and Fredrich Engels, 1964, *The German Ideology*, Moscow .

-----, 1967, *The Communist Manifesto*, Harmondsworth.

Mba, Nina E, 1982, *Nigerian Women Mobilised: Women's Political Activities in Southern Nigeria, 1900-1965*, University of California, Berkeley.

Meillassoux, C, 1981, *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community*, Cambridge University Press.

Miers, Suzanne, and Igor Kopytoff, (ed.), 1977, *Slavery in Africa: Historical and Anthropological Perspectives*, The University of Wisconsin Press.

Mudimbe, V, Y, 1988, *The Invention of Africa: Gnosis, Philosophy, and the Order of Knowledge*, Indiana University Press and James Currey.

Okonjo, K, 1976, 'The Dual-Sex Political System in Operation: Igbo Women and Community Politics in Midwestern Nigeria', in Hafkin, N, J, and E, G, Bay (eds), *Women in Africa: Studies in Social and Economic Change*, Stanford University Press, Stanford, California.

Onwuejeogwu, M, 1969, 'The Cult of the Bori Spirits Among the Hausa', in Douglas, M, and P, Kaberry (ed.), *Man in Africa*, Tavistock Publications, London.

Perham, M, 1937, *Native Administration in Nigeria*, Oxford University Press.

Ramazangolu, C, 1989, *Feminism and the Contradictions of Oppression*, Routledge, London.

Ritzenthaler, R, E, 1960, 'A Woman's Uprising in the British Cameroons', in *African Studies*, 19 (3).

Rodney, Walter, 1966, 'Slavery and Other Forms of Social Oppression on the Upper Guinea Coast in the Context of the Atlantic Slave Trade', in *Journal of African History*, 7, 4: 431-43.

Rubin, Gayle, 1975, 'The Traffic in Women', in Reiter, R, (ed.), *Towards an Anthropology of Women*, Monthly Review Press.

Sacks, Karen, 1979, *Sisters and Wives: The Past and Future of Sexual Equality*, Greenwood Press.

Strobel, M, 1976, 'From Lelemama to Lobbying: Women's

Associations in Mombasa, Kenya', in Hafkin, N, J, and Edna Bay, (ed.), Women in Africa.

Sweetman, David, 1984, Women Leaders in African History, Heinemann Education Books, London.

Van Sertima, Ivan, (ed.), 1984, Black Women in Antiquity, Journal of African Civilisations, New Jersey.

الفصل الثانى

الحزب الشيوعي السوداني والديمقراطية الليبرالية ١٩٤٩-١٩٦٩

محمد سعيد القدال

خلفية تاريخية

لخص الأستاذ سعد الدين فوزي وضع الطبقة العاملة السودانية في الأربعينيات بالعبارة التالية: "يُغلب على وضع العمال في الاقتصاد السوداني الطابع الزراعي والرعوي، حيث لم يؤثر العمل المأجور سوى في قطاع صغير نسبيا من العاملين. فلا تحتاج الزراعة المعتمدة على الأمطار إلا إلى استئجار عدد قليل جدا من العمال، وعلى نحو مؤقت فقط. في حين تحتاج الزراعة المروية إلى عدد أكبر من العمال وخاصة عند التقاط الأعشاب الضارة والحصاد. ولكن العمل الزراعي كان يُقصد بوجه عام كحدث سار عارض في حياة الفلاحين والرعاة، وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك بروليتاريين زراعيين معدمين... وكانت الصناعة لم تزل في مرحلة بدائية، يمثل غير المهرة أكثر من نصف العاملين بها، وهم أكثر ميلا إلى التنقل بين الاشتغال بالزراعة والصناعة. واقتصرت العمال الثابتون على أقلية من الحرفيين المهرة ونصف المهرة، الذين ينزعون إلى البقاء مع نفس صاحب العمل، الذي كان هو الحكومة عادة (Fawzi 1957:12).

(*) ترجمة: عزة خليل

كيف نشأ إذن حزب شيوعى فى مثل ذلك المجتمع التقليدى ذى الطبقة العاملة الضعيفة؟. يمكن العثور على إجابة هذا التساؤل بالنظر إلى الظروف الدولية والإقليمية والمحلية أثناء وبعد الحرب، وإلى دور العوامل الذاتية أيضا (Lenin 1989:20).

لقد تركت الحرب العالمية الثانية آثارا بارزة فى وعى من وصلوا إلى نهايتها المظفرة. وفى الواقع، مع مرور الزمن، صارت الديمقراطية الليبرالية ذات طابع شعبى. وترك انتصار حزب العمال البريطانى باشتراكيته الفابية، واتجاهه الليبرالى نسبيا تجاه المستعمرات، آثاره أيضا. ومن ناحية أخرى، أدت الانتصارات العسكرية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وظهور المعسكر الاشتراكي، إلى تعزيز وضع الاشتراكية على مستوى العالم. وشملت آثار ذلك أيضا حركات التحرر الوطنى. وخلق إعلان ميثاق الأطلنطى الذى وعد بالحكم الذاتى للمستعمرات، آمالا عريضة لديها. وشعر المثقفون السودانيون والجماعات ذات الوعى السياسى بهذه التأثيرات بدرجات مختلفة.

وكانت الحركة الوطنية المصرية فى أوجها أثناء الحرب وفى أعقابها. ونشطت فى غمارها المنظمات الشيوعية، وخاصة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو)، وكانت منظمة تحت قيادة اليهودى المصرى الثرى هنرى كورييل^(١).

وكان لإسهام هنرى كورييل فى الحركتين الشيوعيتين المصرية والسودانية أهميته من ثلاث زوايا؛ القدرة على اكتشاف الشعار السياسى الأكثر ملائمة فى اللحظة الصحيحة، وتوجيه الحزب نحو الجماهير بعيدا عن المشاحنات النظرية للمثقفين التى أعاقت الحركة الشيوعية فى الماضى، والقدرة على تشكيل الجبهات والتحالفات السياسية مع المجموعات الاجتماعية الأخرى بما يخدم الهدف الوطنى^(٢). ولقد وعى الطلاب السودانيون الذين التحقوا بالحركة الشيوعية المصرية هذه الدروس.

وذهب عدد من الطلاب السودانيين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى مصر للدراسة فى جامعاتها والمعاهد الأخرى. وكان الباعث الذى دفع هؤلاء الطلاب على التوجه إلى مصر هو المناخ غير الصحى الذى ساد نظام التعليم فى السودان كما أوضح عبد الخالق محجوب (السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى من ١٩٥٠ - ١٩٧١)^(٣). فذهبوا إلى مصر بحثا عن تعليم صحى وليبرالى، وللتعلم من خبرة الشعب المصرى فى نضالهم من أجل الحرية والاستقلال. وفى مصر، جعل هنرى كورييل السودانيين النوبيين ضمن عضوية "حدثو" بالفعل، وعمل هؤلاء بدورهم على تنظيم طلاب سودانيين آخرين. وأصدروا مجلة أسبوعية تحت عنوان "أم درمان" كأداة للتحرير السياسى. وحملت "مجموعة أم درمان" هذه على عاتقها مسئوليات حركة كورييل ككل، إلى جانب دورها السياسى الخاص وسط السودانيين فى مصر وفى السودان بصفة عامة.

وكان لدى الحزب الشيوعى المصرى برنامجا فيما يتعلق بالسودان منذ ١٩٤٥، وإن بدأ تفعيله فى ١٩٥٠ فقط. وجاء فى بيان إعلانه:

"نرغب نحن الحزب الشيوعى المصرى فى وحدة مصر والسودان على أسس من المساواة، مع حق تقرير المصير للسودان، بما يتضمنه ذلك من حق الانسحاب من الوحدة. ونريد إنهاء الحكم البريطانى... ونريد حكومة سودانية وطنية منتخبة من الشعب... ونريد الجلاء الفورى للجيش البريطانى... ونريد انسحاب القوات المصرية (Amin 1982: 295) (El).

ولكن لم يبق السودانيون طويلا فى عضوية "حدثو". وزعم د. نورى أن كورييل عجل فى تشكيل حزب شيوعى سودانى مستقل للأسباب الآتية:

(١) معارضة وإجهاض مفاوضات صدقى - بيفن

(٢) إجهاض مناورة ستورى Storey - الضابط البريطانى الشيوعى - لتشكيل حزب شيوعى سودانى تابعا للحزب الشيوعى البريطانى

٣) وتنظيم حزب سودانى مستقل يقف بجانب المصريين عند الحاجة El
(Amin, 1982: 295).

وكانت نواة بروليتاريا حديثة تتشكل فى السودان داخل مراكز السكك الحديدية فى بعض المدن الكبرى، كان النظام الاستعماري قد أدخلها فى مطلع القرن. ورغم قلة عدد هؤلاء العمال نسبيا، فإنهم مثلوا تغييرا كبيرا فى بنية الطبقة العاملة السودانية. كما تزايد عددهم أثناء الحرب (Fawzi: 1957: 3-10).

وترك التنظيم القومى النقابى الذى انتشر وسط العمال والفلاحين وموظفى الحكومة خلال الأربعينيات بصمة قوية على الحياة السياسية السودانية. وجمعت النقابات العمالية بين فكرة الوطنية ومطالب التغيير الاجتماعى، وعملوا على نشر ذلك بين قطاعات مهمة. وتشربت المطالب الاقتصادية التى رفعها العمال والفلاحون خلال الفترة الاستعمارية والانتصارات التى أحرزوها، بالشعارات الوطنية. وهكذا ولدت الحركة الوطنية السودانية ولديها منظور ديمقراطى عريض. وواصلت المجموعات الاجتماعية نشاطها السياسى بالاستقلال عن نفوذ البرجوازية. وخلقت تلك العوامل الوضع الفريد الذى تشكلت فيه الحركة الشيوعية السودانية.

انتقد عبد الخالق محجوب القيادة البرجوازية للحركة الوطنية ما بين ٢٥-١٩٤٥ بسبب انعدام كفاءتها، وعجزها عن مواجهة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية المركبة، وعن حشدها للجماهير تحت لافتة النضال المناهض للإمبريالية. ووجه النقد أيضا للتوجه التدريجى والسياسات الإصلاحية لمؤتمر الخريجين^(٤). وقال ملخصا للموقف لقد صار جليا أن التغيرات فى صفوف الجماهير خلقت حاجة ماسة لقيادة جديدة (Mahjub 1986).

وأتى تشكل الأحزاب السياسية نتيجة هذا الوضع الاجتماعى الاقتصادى المركب ليعبر عن وعى طبقى متعدد. فتأسس الحزب الاتحادى عام ١٩٤٦، وحزب الأمة عام ١٩٤٥. وفى حين دافع الأول عن الوحدة مع مصر، سعى الثانى

إلى التعاون مع بريطانيا. وتأسس أيضًا الحزب الشيوعي السوداني أثناء تلك الحالة للإقبال الشديد على تأسيس الأحزاب. وتشكل قادته من الكادر المدرب نوى الخلفية الماركسية من بين الطلاب والمتقنين.

وفي أغسطس ١٩٤٦، التقت مجموعة صغيرة من المتقنين في الخرطوم وأسست الحركة السودانية من أجل التحرر الوطني (المعروفة عمومًا بالحروف العربية الأولى من كلمات "حستو") باعتبارها حركة سرية تعمل بهمة ضد الحكم الاستعماري. وتفردت "حستو" في عدم تبنيها لأي أسس دينية أو قبلية. وعلى عكس الأحزاب الأخرى، كانت تتطرق فقط من برنامجها.

ويرجع بقاء هذه المجموعة من الماركسيين إلى قدرتها على التوسع باتجاه المجموعات الاجتماعية: العمال والفلاحين والطلاب- أي القطاع الحديث من المجتمع. وعملوا في مناطق تجمع تلك المجموعات؛ عطبرة وبور سودان ومشروع الجزيرة.... إلخ. وقد ذكر جزولي، وهو عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، ذكريات عن الجولات التي قام بها هؤلاء المتقنون الماركسيون إلى عطبرة في الأربعينيات.

وحافظ حزب "حستو" حديث التأسيس على استقلاله التنظيمي والأيدولوجي. ورفع على خلاف شعارات الأحزاب البرجوازية شعار "النضال المتحد بين الشعبين المصري والسوداني". وفتح جبهة للهجوم ضد الاستعمار البريطاني، وحشد الجماهير لتأييدها، وسلحها بأسلحة الاضرابات والمظاهرات والمنشورات الأوسع... إلخ. وفتح النضال سبيلا للمشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية السودانية.

وكان دور "حستو" في التحالف مع الطبقة العاملة باديًا في مجالين للأنشطة السياسية. فشن عمال السكك الحديدية السودانية نضالًا شرسًا ضد الحكومة الاستعمارية، وأثمر ذلك تأسيس "رابطة" الشئون العمالية (Workers Affairs Association- WAA) في عام ١٩٤٧ (Fawzi 1957:34-42). وكانت أول منظمة

نقابية عمالية في تاريخ السودان. كما تشكل اتحاد نقابات عمال السودان (Sudan Workers Trade Union Federation- SWTUF) عام ١٩٥١ وذكر الأستاذ بشير ما يلي:

"صار نفوذ الحزب الشيوعي بين العمال أكبر وأكثر ثباتاً من أى جماعة أخرى... ولم يوفر الحزب الشيوعي القيادات المناضلة التي كانت الحركة في حاجة لها فقط، ولكنه أيضاً قدم التوجه الأيديولوجي والسياسي الذي اتسمت به الحركة العمالية السودانية على مر السنين (Bashir 1974:1994).

وصارت الحركة العمالية رأس رمح في النضال ضد الاستعمار. وبينما برز عدد من الاضرابات، إلا أن إضراب أبريل عام ١٩٥٢ يبقى علامة "في التاريخ باعتباره حركة لطبقة عاملة ثورية موجهة ضد الاستعمار من أجل الحقوق الديمقراطية النقابية" (Mahjub 1986:78).

وتشكلت الجبهة المتحدة لتحرير السودان في عام ١٩٥٢، تحت قيادة اتحاد نقابات عمال السودان (SWTUF)، وحصلت على تأييد معظم الأحزاب السياسية. ولعبت الجبهة دوراً قانداً في تحقيق الاستقلال^(٥).

ورغم ذلك، كان النضال ضد الجمعية التشريعية أكثر روعة وتنوعاً. وعندما اجتمعت الجمعية في ديسمبر ١٩٤٨، شقت المظاهرات جميع المدن الكبرى، تحت قيادة العمال والطلاب والمجموعات الأخرى الواعية سياسياً. وقتلت الشرطة خمسة مواطنين في عطبرة وجرح عديد غيرهم. واعتُقل القادة السياسيون وبعض الطلاب المناضلين^(٦). وطالبت هذه المظاهرات "بالثورة؛ فدعوا القادة السياسيين التقليديين إلى التوجه إلى العمل، وأن يكونوا على استعداد لدخول السجن. وهكذا، كان عنصر نضالي جديد من القوميين الشباب يظهر في المشهد السياسي السوداني (Bashir 1974: 172).

وتولدت عن النضال ضد الاستعمار مشاكل أكثر. فأدرك حزب "حسيتو" والقوميون الشباب صعوبة الحفاظ على النضال ضد الاستعمار دون دعم الأحزاب السياسية الأخرى، ودون تشكيل تحالف مع بعضها. ووضع حزب "حسيتو" يده في يد حزب الأمة لتشكيل جبهة الاستقلال. ولكن هل يمكن لحزب شيوعي أن يجعل من نفسه حليفًا لحزب يقوم على تأييد الإقطاع، ومعروف بتبعيته للحكم البريطاني؟ وجادل حزب "حسيتو" بأنه ربما يتحالف مع الشيطان من أجل الاستقلال. وعلى أية حال، كانت تلك الجبهة قائمة على قصر نظر سياسى. ولم تكن بنية حزب الأمة ولا أهدافه لتسمح بتحقيق هذه الخطوة، إلا أنها بشرت بمفهوم الجبهة السياسية في الحياة السياسية السودانية.

وعقدت في فبراير ١٩٥٣ اتفاقية القاهرة بين مصر وبريطانيا. ولعب الحزب الاتحادى الوطنى (The National unionist Party- NUP) دورا فى المفاوضات، وهو تحالف حديث التشكل بين الحزب الاتحادى وحزب الأمة وأحزاب الأقلية الأخرى. وأسفرت المفاوضات عن تسوية نهائية. وتم تجاهل "حسيتو". ووفقاً للاتفاقية، قبلت كل الأحزاب المعنية بفترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات. وأرجأت خلال تلك الفترة مسألة السيادة حتى يتحقق الحكم الذاتى. ويظل الحاكم العام البريطانى هو السلطة الدستورية العليا. ورحبت كل الأحزاب السياسية بالاتفاقية فيما عدا "حسيتو" (Fadwa 1986).

وأدت معارضة حسيتو إلى وضعه فى موقف حرج، وعلى نفس القدر أصبح فى وضع المنبوذ سياسياً (Gasim Amin). وكانت وجهة نظر الحزب هى أن الاتفاقية وقعت فى الوقت الذى كانت الحركة الجماهيرية تطلب فيه بجلاء القوات الاستعمارية وتلح على الحكم الذاتى فوراً، فى حين أن الاتفاقية أرجأت هذه المطالب لمدة ثلاث سنوات. وكما تعطى الاتفاقية للحاكم العام سلطات "تحفها المخاطر" ربما يساء استخدامها. ولكن الحزب كان مخطئاً وفقاً لما واصل عبد الخالق طرحه. فتقييم الحزب للاتفاقية كان أحادياً. إذ نظر فقط إلى العوائق، ولم

يتمكن من رؤية الاتفاقية كثمرة لنضال الشعب السوداني. ويمكن إضافة أن حسيبتو لم يقدر التغيير في ميزان القوى الإقليمي بعد تولى ضباط الجيش السلطة في مصر في يوليو، ١٩٥٢.

ورغم أن اللجنة المركزية صححت موقفها بعد أسبوع واحد ورجعت عن رفضها ذي الطابع اليساري، إلا أن الأحزاب البرجوازية لم تغتفر له هذا الخطأ (Mahjub 1986).

ودخلت الأحزاب السياسية السودانية مرحلة الحكم الذاتي وتقرير المصير مع وجود عدة اختلافات قطعية واضحة. وتعمق الصراع حيث ظهرت الطبيعة اليمينية لأحزاب الطبقة الوسطى بصورة جلية. فأتهمهم "حسيبتو" بأنهم توفيقيون ويسعون إلى تسوية سلمية متساهلة مع الإدارة الاستعمارية. وانعكس الصراع داخل "حسيبتو" نفسه، وكان لابد من إيجاد حل له. وعقد اجتماع للجنة "حسيبتو" المركزية في فبراير ١٩٥٣^(٧)، وأعلن فيه أن البرجوازية الوطنية تهدف إلى احتكار قيادة الحركة الجماهيرية. وقدم الاجتماع أيضًا تحليلًا عامًا للطبقات الاجتماعية في السودان، وقرر أن البرجوازية كانت معادية للإمبريالية ورجعية. ومن ثم كان الأمر الأساسي بالنسبة لحزب "حسيبتو" هو بذل مزيد من الجهد حتى يتولى قيادة الطبقة العاملة. وتكشف التقارير التي سمح بنشرها مؤخرًا للمخابرات البريطانية في السودان عن التآمر بين الأحزاب البرجوازية والإدارة البريطانية لتشويه "حسيبتو" وإزاحته عن تبوء مثل ذلك الوضع^(٨).

وكان السؤال الحاسم الذي واجه اللجنة المركزية في فبراير ١٩٥٣ حول الجبهة الوطنية الديمقراطية (National Democratic Front- (NDF)، التي كان من المقرر لها أن تقود الطريق إلى الثورة الاشتراكية. وطرح وجود الجبهة الوطنية الديمقراطية التساؤل حول العلاقة مع البرجوازية الوطنية. ونعت قسم من حسيبتو الطبقة بكاملها بالخيانة، بينما رأى لها قطاع آخر وجهًا معاديًا للإمبريالية أيضًا. وتزايدت حدة المناقشة حول المسألة، إلى حد أنها أدت إلى انشقاق داخل حسيبتو،

وظهر جناح الانشقاق المتبنى للرأى الثانى، بقياده محجوب باعتباره منتصرا^(٩). وفى كل الأحوال طرحت التطورات السياسية اللاحقة أيضا مسائل أكثر أهمية.

الحكم الذاتى وتقرير المصير ١٩٥٥-٥٤

أقرت اتفاقية القاهرة فى فبراير ١٩٥٣ تشكيل لجنة انتخابات دولية للتحضير لانتخابات البرلمان السودانى. وبدأت كل الأحزاب السياسية الاستعداد للحدث المقبل فيما عدا حسيتو، الذى واجه اختلافات أيديولوجية خطيرة فى صفوفه، مما أدى إلى وقوفه ساكنا. دعى بعض أعضائه وأعضاء سابقين إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة بسبب تنظيم الإدارة الاستعمارية لها، وبذلك سوف تكفل نتائجها نصرا أكيدا للأحزاب البرجوازية. ولكن غالبية حسيتو رأت فى الانتخابات وسيلة للتعبير عن مطالب الجماهير وسياستها المعادية للإمبريالية. وطرح حسيتو أيضا أن الحملة الانتخابية ينبغى أن تستخدم كأداة لمواصلة رفع المطالب الديمقراطية والاقتصادية، وتوعية الشعب ضد إساءة استخدام سلطة الحاكم العام (Mahjub 1986:97).

وصاغت لجنة الانتخابات الدولية قوانين انتخابية ظنت أنها متوافقة مع الظروف فى السودان. وخصصت لقطاعات الإنتاج الحضرية "الحديثة" دوائر انتخابية أكثر، مع نسبة أصغر نسبيا من الناخبين مقارنة بالقطاعات الريفية "التقليدية". وفرضت اللجنة أيضا خمس دوائر انتخابية خاصة للخريجين الذين أتموا تعليمهم الثانوى (Al- Gaddal 1989).

ورأى حزب الأمة أن هذه الإجراءات تتضمن إنكار كامل لمبادئ الديمقراطية الليبرالية. ورأى فيها الحزب الاتحادى الوطنى (UNP) و حسيتو وبعض أحزاب الأقلية الأخرى أنها تكييف حقيقى للديمقراطية الليبرالية مع المجتمع التقليدى.

ولكن حسيتو انتقد قوانين الانتخابات من ناحية أخرى، لأنها تحرم النساء من حق التصويت، ولأنها تستبعد الذكور أقل من واحد وعشرين عامًا. وأسفرت الانتخابات عن أغلبية كبيرة للحزب الاتحادي الوطني (UNP)، أو ما يعادل خمسين مقعدًا من سبعة وتسعين، وفاز حزب الأمة بأربعة وعشرين مقعدًا مما أشعره بخيبة أمل. وفازت الجبهة المناهضة للإمبريالية (The Anti- Imperialist Front- AIF) بمقعد واحد في دوائر الخريجين، حيث مثلت الجبهة تحالفا يضم الشيوعيين والديمقراطيين. وواصل المقاطعون معارضتهم للمشاركة في نظام ليبرالي. واستمر المقاطعون فعليًا في طرح القضية نفسها في كل الانتخابات البرلمانية اللاحقة.

وطالب الحزب الاشتراكي الإسلامي وجماعة القيادة الثورية عام ١٩٦٨ بمقاطعة الانتخابات المقبلة آنذاك. ورأوها مجرد وسيلة لتدعيم الطبقة الرأسمالية التي تتحكم بالفعل في آليات الدولة، وأنها سوف تستخدم لقمع كل القوى الثورية. وأشار عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني إلى عدم قدرتهم على تقديم بديل موضوعي للانتخابات. ورأى أن الانتخابات توفر منبرًا للقوى الاشتراكية يمكنها من نشر أفكارها وتوسيع المنظور الديمقراطي. واستشهد بلينين الذي قال إن الديمقراطية الليبرالية لا تلغي الاضطهاد الطبقي، ولكنها تساعد على فضحه. وعلى قدر ما يكون النظام أكثر ديمقراطية، سوف يكون العمال قادرين على رؤية الشرور المتجسدة في الرأسمالية. وظهر المقاطعون في صورة من لا يقدم ولا يؤخر، سواء كانت الطبقة العاملة متمنعة بكامل حقوقها، أم كانت محرومة منها (Mahjub 1968).

وصارت مسألة مقاطعة الانتخابات في عام ١٩٨٥ أيضًا قضية أكثر سخونة. فلقد أصدر المجلس العسكري الانتقالي (Transitional Military Council- TMC) الذي تولى السلطة بعد سقوط الجنرال جعفر محمد النميري، الحاكم العسكري السابق، قوانين انتخابات رجعية بالتعاون مع عناصر يمينية في الأحزاب البرجوازية، وواجه الحزب الشيوعي السوداني مرة أخرى الخيار الصعب بين

المقاطعة والمشاركة. وتعتمد المجلس العسكرى الانتقالى تجاهل كل الخبرات والانتقادات السابقة المتعلقة بقوانين الانتخابات فى السودان، ولم يشأ أن يخصص دوائر انتخابية خاصة لقوى القطاع الحديث، الذين أخذوا، على عاتقهم أوزار النضال ضد نظام النميرى، وما زالوا مسئولين عن إدارة آلية الدولة^(١١).

ودعت اللجنة المركزية قوى انتفاضة أبريل ١٩٨٥ للكفاح من أجل تغيير ذلك القانون، وفى الوقت نفسه بداية المشاركة فى الانتخابات المقبلة لإنهاء الفترة الانتقالية غير المستقرة والقضاء على التهديد المتمثل فى استيلاء المجلس العسكرى الانتقالى على السلطة. وأصدر محمد إبراهيم نقد، السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى^(١٢) منذ عام ١٩٧١، بياناً عاماً يوضح أن الحزب سوف يشارك فى الانتخابات بصرف النظر عن كل عيوب القانون^(١٣).

وكما كان متوقعاً، أسفرت الانتخابات عن أغلبية كبيرة لحزب الأمة والحزب الاتحادى الوطنى^(١٤). ولكن ما لم يكن متوقعاً، فوز الجبهة الإسلامية الوطنية بواحد وخمسين مقعداً^(١٥).

ولا تزال المعركة التى بدأت عام ١٩٥٣ حول الانتخابات البرلمانية دائرة. وبصرف النظر عن التعقيدات الأخرى، تكشف هذه المعركة عن حقائق محددة. فإذا لم تكيف قوانين الانتخابات وفقاً لظروف السودان، فسوف تسفر عن نمط مهمش من البرلمانات. ويثير مثل هذا البرلمان غضب الطبقات الوسطى، ومن ثم يخلق المناخ المواتى للانقلابات العسكرية.

وكانت المسألة المهمة الثانية التى واجهت الشيوعيين أثناء تلك الفترة هى تشكيل التحالفات والجبهات. وطرحوا أن المشاكل التى تواجه البلاد تحتاج إلى الوحدة أكثر من السياسة التى تنزع إلى التحزب أو الطائفية. وعلى رغم الخبرة التى امتلكها الشيوعيون فى تشكيل الجبهات منذ ١٩٤٦ أثناء نضالهم ضد الاستعمار، فإنهم أدركوا أن تشكيل تحالفات وجبهات فى السودان المستقلة يجب أن يعالج فى سياق مختلف.

تشكلت أثناء حملة انتخابات عام ١٩٥٣ مجموعة صغيرة من الشيوعيين والديمقراطيين لتنظيم وإدارة المعركة. وبخلاف هذه المجموعة، ظهرت الجبهة المناهضة للإمبريالية ليس كحزب شيوعي، ولكن كجبهة ديمقراطية واسعة. وكانت خطوة باتجاه تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية التي مثلت وتمثل إستراتيجيتها الرئيسية. ويرجع تشكيل الجبهة المناهضة للإمبريالية إلى عدم قدرة الشيوعيين على تشكيل تحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى التي خرجت من معركة الاستقلال معجبة بنصرها.

حددت الجبهة المناهضة للإمبريالية وجهتها في ثلاث قضايا كبرى: الحريات الديمقراطية، والحصول على الحكم الذاتي، وتشكيل جبهة وطنية واسعة. وقد صدرت مجموعة من القوانين المقيدة للحريات الإنسانية والديمقراطية في عهد الاستعمار. وكان أسوأها سمعة هو قانون الأنشطة التخريبية الذي استهدف تقليص الأنشطة الديمقراطية والنقابية، وكان موجهاً بالأساس ضد الحركة الشيوعية واتحاد الشباب السوداني حديثاً التأسيس. وكان الاحتفاظ بهذه القوانين أثناء فترة الحكم الذاتي متناقضاً مع نماذج الديمقراطية الليبرالية. وشنت الجبهة المناهضة للإمبريالية هجوماً جبهوياً ضد هذه القوانين داخل البرلمان وعبر المنظمات الديمقراطية، ووجهت المعركة أيضاً ضد الحزب الاتحادي الوطني المتردد والمتذبذب.

ووصلت المعركة إلى ذروتها بتشكيل الاتحاد الدائم للدفاع عن الحريات (Permanent Association for the Defence of Liberties). وقدم الاتحاد مذكرة إلى رئيس الوزراء المنتمي إلى الحزب الاتحادي الوطني في مارس ١٩٥٤، وكانت موقعه من ست نقابات قوية، وتطالب بإلغاء قانون الأنشطة التخريبية (Al- Gaddal 1990). وفي يناير ١٩٥٥، تابع محررو جميع الصحف اليومية الموضوع بمذكرة ثانية. وقاد حسن زروق عضو البرلمان عن الجبهة المناهضة للإمبريالية الحملة داخل البرلمان (Suliman 1971).

ومثلت الحملة نجاحًا كبيرًا. وأبطل البرلمان قانون الأنشطة التخريبية. ولكن الأحزاب البرجوازية لم تقبل الهزيمة. وبدأ الحزب الاتحادي الوطني سياسة نشيطة طويلة الأمد لاختراق النقابات العمالية بهدف منع الشيوعيين من قيادتها، وخاصة نقابة عمال السكك الحديدية القوية^(١٦). وتلاعبوا أيضًا في تشريعات النقابات العمالية، وأرجأوا تسجيل اتحاد نقابات عمال السودان (SWTUF) حتى عام ١٩٦٦.

ومثل تطوير مسألة الحكم الذاتي اهتماما رئيسيا لجبهة مناهضة الإمبريالية في هذه الفترة. وتوجه الحزب الاتحادي الوطني بثبات نحو تحقيق ذلك باعتباره ضرورة لابد وأن تسبق كل شيء. ورفع شعار البرجماتي "التحرير وليس التعمير" للتأكيد على قضية الاستقلال، وفي الوقت نفسه لإرجاء المطالب الاقتصادية التي يرفعها الشعب والنقابات العمالية. واطبقت الجبهة المناهضة للإمبريالية على العمل من أجل قضية الاستقلال الأساسية. وأصررت على ضرورة تحقيق بعض التغيرات الاقتصادية لتحسين ظروف معيشة الشعب، حتى يمكن للشعب أن يشعر بمعنى الاستقلال. وقالوا إن "التعمير" ليس متناقضًا مع "التحرير". وفي الواقع، يمكن الوصول إلى "التحرير" والحفاظ عليه فقط من خلال "تعمير" إيجابي. غير أن الأحزاب البرجوازية لم تكن راغبة سوى في وراثة الامتيازات الاقتصادية والسياسية للنظام الاستعماري^(١٧).

بدأ تسرب المشاكل السياسية في جنوب السودان إلى السياسات الوطنية السودانية. وأشارت الجبهة المناهضة للإمبريالية إلى خصوصية الجنوب، وحق شعبه في إدارة متناسبة مع الظروف المحلية. ولكن قبل تجسيد أي خط محدد للعمل السياسي، انفجرت مشكلة الجنوب وفرضت نفسها عبر مائرتب عليها من نتائج مأساوية في الساحة السياسية السودانية. وفي أغسطس ١٩٥٥، دخل الفيلق الاستوائي التابع لقوات الدفاع السودانية في تمرد مفتوح. وتم قتل مئات البشر، وسحق التمرد بلا رحمة. وأطلق الحادث العنان لفيض من الحزازات العرقية.

وكان الحزب الشيوعي السوداني الحزب الوحيد الذى رفع صوته فى ذلك الوضع المضطرب، مطالبًا بوضع حد "لحمام الدم"، ومحاكمة عاقلة وعادلة لهؤلاء المسئولين. وقدم مفهوم الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب لأول مرة، وهو الذى صار حجر الزاوية لحل "المسألة الجنوبية" فى المستقبل^(١٨).

ومثلت مشكلة الوحدة الوطنية اهتماما رئيسيا للجبهة المناهضة للإمبريالية. وبات من الواضح أنه بدون وحدة وطنية واسعة، سوف يكون استقلال السودان معرضا لأخطار متعددة. وواجه الحزب الاتحادى الوطنى فى هذا الوضع أزمات سياسية حادة، أسفرت عن انشقاق داخل الحزب، وتأسيس حزب الاستقلال الجمهورى (Independence Party RIP Republican) الجديد فى ديسمبر ١٩٥٤ (Ahmad 1986:5-10). ولاحت أزمات أخرى فى الأفق، كان أكثرها خطورة الانقسام الحاد داخل الحزب الاتحادى الوطنى، وتأسيس حزب الشعب الديمقراطى (People's Democratic Party – PDP) بشكل رئيسى من طائفة دينية هم أتباع الطريقة الخاتمية. وأصدر السيد على الميرغنى الزعيم التاريخى المهيبة للطريقة واحدًا من بياناته السياسية النادرة، ينادى فيه بالحزب الجديد. ولكن المعسكر الوطنى كان قد انقسم بحدّة.

وقفت الجبهة المناهضة للإمبريالية والشيوعيون بقوة ضد هذا الانشقاق، ودعوا بحماس إلى الوحدة الوطنية. وخاطب عبد الخالق فى أول ظهور جماهيرى له حشدًا سياسيًا فى عطبرة، طارحًا تشكيل جبهة وطنية بين الحزب الاتحادى الوطنى والخاتمية والجبهة المناهضة للإمبريالية والشيوعيين والعناصر المستقلة الأخرى، لحماية الاستقلال والقتال ضد المعاهدات الإمبريالية. وأصدر المكتب السياسى للحزب الشيوعي السودانى بيانًا يتأسف فيه لأن "الوضع المأساوى الذى وصلت له البلاد" يتطلب حتما تحالف القوى الوطنية.

وتلى ذلك إعلان آخر للجبهة المناهضة للإمبريالية، تطالب فيه بتشكيل حكومة ائتلاف وطنى. وأدى استبعاد الجبهة المناهضة للإمبريالية على أساس

حجمها السياسى إلى إحباط كل مفهوم الوحدة. وتذمرت الجبهة المناهضة للإمبريالية فى الحال حيث أن القضية ليست هزيمة هذا الحزب أو ذاك، ولكنها هزيمة الاستعمار وعملائه. ودعت مؤيدى كلا الحزبين (الحزب الاتحادى الوطنى وحزب الشعب الديمقراطى) إلى رفع صوته للمطالبة بالوحدة. وحتى رغم اعتبار الجبهة المناهضة للإمبريالية يوم الاحتفال بالاستقلال حدثًا ذا دلالة وطنية، إلا أنها طالبت بتشكيل ميثاق وطنى ينجز الاستقلال ويحميه (Suliman 1971:67).

وتم حظر الجبهة المناهضة للإمبريالية فى نوفمبر ١٩٥٨ من قبل النظام العسكرى، ولم يعاد تنظيمها بعد ذلك. وفى تقييم عبد الخالق عام ١٩٦٠ لانجازاتها وما قصرت فيه، حدد الإنجازات فى توسيع خبرة الحزب الشيوعى السودانى، وتوفير مجالات جديدة للعمل السياسى أمامه، من خلال فهم جيد للمجتمع والأحزاب السودانية. وعلى عكس زعم "الانتهازيين"، لم تمنع الجبهة المناهضة للإمبريالية تحول الحزب الشيوعى السودانى إلى قوة سياسية وطنية. وطرح عبد الخالق أن ما منع الحزب من تحقيق هذا الهدف، كان عدم ملائمة سياساته التنظيمية. وبالفعل، أخفقت جبهة مناهضة الإمبريالية فى إيجاد طرق جديدة ومبتكرة للتعاون مع الشخصيات الديمقراطية، وانحصرت فقط فى حدود دور تمثيل منبر شرعى للحزب الشيوعى، وكان ذلك مخيبًا للغرض الرئيسى من تأسيسها (Mahjub 1986:102-105).

السودان المستقل: الفترة البرلمانية الأولى ١٩٥٦-١٩٥٨

صارت السودان فى ١ يناير ١٩٥٦ بلدًا مستقلة بعد ثمانية وخمسين عام من الحكم الاستعمارى. وعقد فى فبراير المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السودانى^(١٩). وفى ذلك المؤتمر التحقت حركة "حسيتو" بالحزب الشيوعى السودانى مرة أخرى. وأقر المؤتمر برنامج الحزب: طريق السودان للحفاظ على الاستقلال والديمقراطية والسلام^(٢٠).

وكان الاهتمام الرئيسى للمؤتمر الوقوف على أساليب وأدوات لتعزيز نشاط الجماهير السياسى، وتصعيد الطبقة العاملة إلى دور قيادى. وأكد المؤتمر على حقيقة أن الاستقلال لم يكن سوى خطوة باتجاه تحسين حياة الشعب. ولن يتسنى ذلك إلا باتباع الطريق اللارأسمالى للاشتراكية. وانتقد جهاز الدولة بحدة حيث إنه بيروقراطى وغير ديمقراطى، وكان فى الواقع، إرثا من الإدارة الاستعمارية. إذ حل السودانيون وفق سياسات السودنة، التى كان الحزب الاتحادى الوطنى ينفذها، محل الإدارة البريطانية، ولكن لم يحدث أى تغيير أساسى فى القوانين التى حكمت بها بريطانيا السودان^(٢١).

وحازت مشكلة الديمقراطية على الأولوية الأولى فى برنامج الحزب الشيوعى السودانى، ولكن التقدم فى ذلك المجال لم يكن ممكناً بدون حركة جماهيرية نشطة وعريضة. وفى هذا الصدد، كشف البرنامج عزلة الأحزاب السياسية البرجوازية وشبه الإقطاعية المتسمة بالتفكير الفردى المتلفه على السلطة (Mahjub 1986:112). وقد تسبب البرنامج فى مشاكل للحزب الشيوعى السودانى، ليس فقط مع الأحزاب الأخرى التى نظرت إليه على أنه خصم ومعرض على الاضطراب الاجتماعى، ولكن أيضاً داخل الحزب نفسه، ومع المتعاطفين معه. لقد خلق الاستقلال دون شك فرصاً أفضل لبعض الطبقات، وهى بالتحديد متبقى الطبقة الوسطى ومستأجرى الأرض الأثرياء، وبعضهم كان من أعضاء الحزب الشيوعى السودانى. وخلق هذا وفقاً لتعبير عبد الخالق- "ميولاً انتهازية داخل الحزب". فجادلوا بأن الماركسية غير ملائمة للسودان، ومن ثم ينبغى على الحزب أن يتوجه صوب الانتخابات البرلمانية، ويتحول إلى حزب ديمقراطى ليبرالى. وأن المتعاطفين يؤيدون الحزب أو يلتحقوا به فقط لاعتبارات متعلقة بمقاربتة الديمقراطية، وليس بسبب برنامج الوطنى ولا فلسفته الاشتراكية^(٢٢). وقد انتقدت هذه الميول بصورة مفتوحة فى بعض مقالات "الشيوعى"، وفى اجتماع اللجنة المركزية فى أبريل ١٩٥٨.

وفى فبراير ١٩٥٦، وبعد بضعة أسابيع من الاحتفال بالاستقلال، حدثت "أكبر فاجعة فى تاريخ السودان الحديث"^(٢٣). دخل مزارعو القطن فى إضراب بشأن مشروع مضخة "جودة" الخاص (Jouda private pump scheme). وفى أثر إطلاق العنان لعنف الدولة على الجماهير، اختنق ١٨٩ مزارعاً مستأجرًا فى زنازين الاحتجاز المزدحمة وردئة التهوية، فى حين أطلق الرصاص على أكثر من ٢٥ فى الحقول"^(٢٤). ونجد فيما يلى وصفاً للحدث بتعبير دكتور ت.م. على:

"بصرف النظر عن عديد من الدراسات عن الزراعة السودانية وسياساتها.... التى لا يمكن أن تستحق أن تكون سوى ملاحظات، تعود أهمية هذا الحدث أساساً فى أنه يجسد إلى جانب لغة العنف الصريح- رد فعل الطبقة الحاكمة السودانية على حاجات مجتمعاتها الريفية... إن "جوده" أكبر من أن تعد ببساطة مشكلة عارضة، إنها تمثل الإخفاق المستمر لجهة السلطة السائدة فى حل التناقضات مع المزارعين فى أسلوب ديمقراطى (Ali 1983:4-14)".

سببت الحادثة استياء واسعاً وغضباً. ونظمت المظاهرات فى كل المدن الكبرى، حركت أغلبها الجبهة المناهضة للإمبريالية: وانصب على الحكومة نقداً قاسياً من كل المنظمات النقابية فى البلاد. وأعلن اتحاد نقابات عمال السودان بالاشتراك مع الطلبة و نقابة المحامين والصحفيين، إضراباً عاماً. وطالبوا بضرورة استقالة الحكومة. و ردت الحكومة على ذلك بإجراءات عنيفة. واعتقل قادة الجبهة المناهضة للإمبريالية، وبعضهم واجه اتهامات جنائية. وصدرت أحكام تبلغ السجن ١٤١ شهراً ضد بعضهم. وبينما تخطت الحكومة الأزمة، إلا إنها تركت ندبا عميقا فى العلاقات الطبقيّة السودانية^(٢٥).

وتمثلت المشكلة الكبرى التى تواجه السودان منذ الاستقلال، فى بناء قاعدة مستقرة راسخة للديمقراطية البرلمانية الليبرالية من أجل تحسين ظروف معيشة الشعب. وتطلب ذلك تجاوز طرح برنامج من أجل حماية الحريات الديمقراطية

والحفاظ عليها، وصولاً إلى الديمقراطية التي توفر مجالاً أوسع للعمل للمنظمات الديمقراطية، وتعطيها تمثيل أفضل في الشئون الحكومية. وقد أدى الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف إلى انهيار النظام الديمقراطي نهائياً.

اتسم النظام البرلماني الأول بالصراع المتواصل بين الأحزاب الحاكمة حول غنائم الحكومة. وتشكلت الأحلاف والأحلاف المضادة، فقط لمجرد إشباع التلهف على السلطة. وطالت الديمقراطية البرلمانية الليبرالية في هذه العملية أضراراً فادحة. وحتى القطاعات الصاعدة في المجتمع بدأت تنظر إلى التجربة البرلمانية على أنها مجرد فوضى سياسية. وبدأ التفكير في فكرة الانقلاب العسكري ونشرها باعتبارها السبيل إلى الاستقرار. ورغم احتفاظ الحزب الشيوعي السوداني بنفسه بعيداً عن المناورات والمكائد البرلمانية، فإنه كان جزءاً لا يتجزأ من المشهد الوطني. وواصل محاولاته المتكررة حول قضية وحدة القوى الوطنية، والتحذير من الاستعمار الجديد الذي يمثل خطراً رئيسياً وشيكاً (Al- Gaddal 1989).

وفي عام ١٩٥٧، بات تهديد المعاهدات العسكرية واضحاً. وترافق ذلك مع الدفاع القوى عن المعونة الأمريكية. وفي هذا المناخ، زار السودان نائب الرئيس الأمريكي نيكسون في مارس. وشن الحزب الشيوعي السوداني مع جبهة مناهضة الإمبريالية معركة كبيرة ضد كل المشروعات الإمبريالية التي قادتها الولايات المتحدة في عام ١٩٥٧. وأصدر سكرتير الحزب الشيوعي السوداني إعلاناً جاء فيه أن السودان "تواجه خطراً عظيماً يهدد استقلالها وأمنها، وهو تحديداً "مبدأ أيزنهاور" الذي يهدف إلى استعباد شعبنا، وتحويل أرضنا إلى قاعدة عسكرية، مما يعرضها إلى أخطار عظيمة. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً الآن في وحدة كل أعضاء كافة الأحزاب والمنظمات الوطنية ضد المخططات الإمبريالية"^(٢٦) وانتقد زعيم المعارضة أيضاً الحكومة ورغبتها في قبول المعاهدة.

وشن الحلف هجوماً على المعونة الأمريكية أيضاً. وأصدرت جبهة مناهضة الإمبريالية بياناً تدين فيه المعونة باعتبارها سبباً في "تآرث التي ابتليت بها لبنان

والعراق والأردن. ووصف البيان المعونة على أنها الخطر الأعظم الذي يهدد استقلال البلاد، ناصا على أن "المهمة الأسمى صارت كشفها وإسقاطها". وطالبت جبهة مناهضة الإمبريالية الشعب أن يضغط على نوابه في البرلمان للتصويت لصالح إسقاطها^(٢٧). والتحقّت نقابة المحامين بالحملة. كما وقف أعضاء الحزب الاتحادي الوطني بحسم ضدها في البرلمان. ولكن التصويت النهائي كان ١٠٤ صوت لصالح المعونة و ٧٥ ضدها، حيث وقف لجانبها حزب الشعب الديمقراطي مع حزب الأمة (Holt and Daly 1988: 170).

واستقبلت زيارة نائب الرئيس نيكسون بمظاهرات عاصفة تهتف "عد يا نيكسون من حيث أتيت". وقامت جبهة مناهضة الإمبريالية بدور أساسي في التنظيم والمبادرة بتلك التجمعات، وجاء تهديد الحكومة في صورة بيان قوى تتهم فيه "حفنة من الشيوعيين" بتوزيع بعض المنشورات مستهدفين كسر القانون والنظام. وحدثت الزيارة في مناخ معاد إلى أبعد حد، واقتصرت على دائرة صغيرة من الوزراء^(٢٨).

ومع ذلك، مضى نفوذ الولايات المتحدة في السياسة السودانية قدماً، ثم حدث حادث كانت له دلالة خاصة. فقد نظم اتحاد نقابات عمال السودان مظاهرة في أكتوبر عام ١٩٥٨ ضد سياسة الحكومة. واعترضت السيارة الرسمية للسفير الأمريكي المسيرة السلمية، حيث مرت عبرها. وأوشك هذا العمل العدواني أن يدفع بعض العمال لمهاجمة سيارة السفير، ولكن قيادة الاتحاد سيطرت على الموقف. وأرسلت مذكرة قوية إلى حكومة الولايات المتحدة تدين سلوك السفير، وتتهمه بمحاولة خلق وضع مضطرب يفتح الباب لتولى سلطة عسكرية (Al- Midan 1958). وفي الواقع، كان هذا الحادث نذيراً للانقلاب العسكري الذي حدث بعد أسابيع قليلة.

في ذلك الحين، كان لاتحاد نقابات عمال السودان تأثير في السياسة السودانية. وكان شغله الشاغل تحسين الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة، واستقلال المنظمات النقابية، والدفاع عن استقلال السودان ضد المؤامرات الاستعمارية.

وضغطت جبهة مناهضة الإمبريالية مع اتحاد نقابات عمال السودان على الحكومة من أجل تنويع التجارة الخارجية، وتأمين قطاعات الاقتصاد الإستراتيجية الكبرى، واتخاذ إجراءات فعالة من أجل تخفيض الإنفاق الحكومي. واستمرت الحكومة في إصرارها على سياسة "التحرير وليس التعمير". وأدى ذلك إلى مواجهات حادة بين الحكومة والنقابات العمالية، ظهرت في عدد من الإضرابات والمظاهرات، وصلت إلى ذروتها في إضراب ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ الذي دعا إليه اتحاد نقابات عمال السودان.

اشترك في الإضراب ٤٢ نقابة تمثل ٩٨% من الطبقة العاملة السودانية. وطالب العمال في خطابهم إلى الحكومة بحرية العمل واستقلال منظماتهم، والبدء فوراً في مفاوضات من أجل مناقشة مطالبهم. وصاحبت الإضراب مسيرات في كل المدن الكبرى. وساند مستأجرو الأرض والتجار وطلاب الجامعة موقف العمال، ودخلوا في إضراب أيضاً. وأشار اتحاد الطلاب في رسالته إلى اتحاد العمال إلى أن أي هجوم على اتحاد نقابات عمال السودان يمثل خطوة أولى باتجاه تقليص الحريات الديمقراطية. وسارت بعض المظاهرات مطالبة باستقالة الحكومة (AI- Rai Al Aam 1958).

وردت الحكومة بصورة عدوانية. فاعتقلت حوالي ٦٢ عاملاً، وحظرت المسيرات والتجمعات السياسية في الخرطوم. وأدان شفيع الشيخ^(٢٩) السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان هذه الخطوات، وأعلن أن راية الحريات النقابية العمالية لا بد وأن ترتفع إلى أعلى مدى. ووصفت الصحافة الإضراب بأنه نقطة تحول في النشاط السياسي والنقابي^(٣٠).

وأسفر الصراع عن انقسام سياسي، فذهب حزب الأمة في جانب والأحزاب السياسية الأخرى والنقابات العمالية إلى الآخر، بينما تذبذب حزب الشعب الديمقراطي بين الطرفين. وعند هذه النقطة دعا اتحاد طلاب جامعة الخرطوم (KUSU) إلى مؤتمر وطني، تقرر أن يعقد في أكتوبر ١٩٥٨. ودعى إليه كل من

الحزب الاتحادي الوطني والأحزاب السياسية الجنوبية وجبهة مناهضة الإمبريالية واتحاد نقابات عمال السودان ومنظمات أخرى. وشكل المؤتمر جبهة وطنية قامت بصياغة ميثاق وطني للإطاحة بالحكومة. وطالبت جماهير الشعب السوداني بالبدء في تشكيل منظماتهم الإقليمية بموازاة الجبهة الوطنية^(٣١).

ونجحت الجبهة في إقناع حزب الشعب الديمقراطي بالالتحاق بها، وهكذا انتهى ائتلافه مع حزب الأمة. وكان من المقرر أن يستأنف البرلمان جلساته في ١٧ نوفمبر، حيث من المفترض أن تنتخب حكومة جديدة في هذا الاجتماع، من خلال ائتلاف جديد بين حزب الشعب الديمقراطي والحزب الاتحادي الوطني. وكان من شأن هذا الأمر أن يمثل انجازاً عظيماً لليسر الواسع بشكل عام وللحزب الشيوعي السوداني بصورة خاصة، ولكن في ساعة مبكرة من ذاك الصباح، أطاح إنقلاب من قبل الحاكم العسكري الأعلى بالنظام البرلماني^(٣٢).

وقبل وقوع الانقلاب بأسبوعين، كانت جريدة الميدان قد تنبأت به في افتتاحية عدد ٣ نوفمبر. وكان عنوانه "افتح عينيك جيداً: الأمريكيون يدبرون للانقلاب المقبل في السودان". وفرقت الافتتاحية بين ثلاثة أنماط من الانقلابات: انقلاب رجعي ضد الحكومات الوطنية مثل حالة جواتيمالا وإيران، والانقلابات التي تقوم بها الجيوش الوطنية ضد حكومات رجعية مثل ما حدث في العراق وسوريا ومصر، وانقلابات خططت لها الإمبريالية الأمريكية ضد حلفائها غير المرغوب فيهم شعبياً قبل أن تطيح بهم حركة وطنية ثورية كما كان الحال في بورما وباكستان. وتوقع عبد الخالق كاتب الافتتاحية، أن النمط الثالث سوف يحدث في السودان.

وكان الترتيب للانقلاب قد بدأ فعلاً في سبتمبر، عندما دعا خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع إلى اجتماع حضره أربعة من كبار جنرالات الجيش والسيد

الصادق المهدي رئيس حزب الأمة. وطلب رئيس الوزراء من جنرالات الجيش الترتيب لإنقلاب عسكري يستولى على الحكومة^(٣٣) قبل حلول الموسم البرلماني القادم. وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ قام الجيش بالمهمة.

الديكتاتورية العسكرية: من نوفمبر ١٩٥٨ إلى أكتوبر ١٩٦٤

دشن المجلس العسكري نظامه السياسي بعدد من التدابير القمعية. فأعلن الأحكام العرفية؛ وعطل الدستور وحل البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات، وحظر الاجتماعات العامة والمسيرات، وعطل الصحف لحين صدور التشريع الجديد. وصار "قانون الدفاع السوداني ونظامه الأساسي" القانون الحاكم للبلاد. وباختصار دكت مؤسسات الديمقراطية البرلمانية الليبرالية خلال ساعات، وتمت عسكرة المجتمع السوداني (Holt and Daly 1988:171-172).

وفي أول انقلاب عسكري في تاريخ السودان الحديث، أصدر السيد علي الميرغني راعي حزب الشعب الديمقراطي بياناً منمقاً للتأييد. وكان السيد عبد الرحمن المهدي منفتحاً، وحتى غير منطقي، في بيانه المؤيد. وأرسل الحزب الاتحادي الوطني سكرتيه العام لتهنئة المجلس. وعبر الإخوان المسلمون الذين كانوا يعاملون حينئذ كجماعة دينية- عن ثقتهم في السياسات التي أعلنها المجلس. وأضفت هذه الإيماءات للمؤيدة جواً من القبول لنظام الحكم الجديد (Al- Gaddal- 1990).

وعلى عكس الأحزاب السياسية الأخرى، أعلن الحزب الشيوعي السوداني مقاطعة فورية وقاطعة للحكم العسكري. وأصدر مكتبه السياسي بياناً في ١٨ نوفمبر يحمل عنوان "انقلاب ١٧ نوفمبر انقلاب رجعي". ونص على أن الانقلاب جاء نتيجة للسياسات طويلة المدى التي سعى إليها حزب الأمة منذ صعوده إلى السلطة في صيف ١٩٥٦. وأن حزب الأمة والطغمة يجهلان حقيقة أن غالبية ضباط الجيش ينتمون إلى الطبقات الوسطى، وتتملكهم الروح الوطنية. كما أكد

المكتب السياسى على ضرورة تشكيل حكومة وطنية من الضباط الوطنيين، تحل محل المجلس العسكرى^(٣٤). وظهر العدد الأخير من "الميدان" فى ٢٤ نوفمبر، بافتتاحية حادة اللهجة تعلن أن الجريدة سوف تظل سلاحا شريفا فى أيدي كل الوطنيين". وفى اليوم التالى إغلقت الجريدة.

وبعد عقد من الزمان، قدم الحزب الشيوعى السودانى تقييما مدققا للانقلاب العسكرى. أعرب فيه عن وجود عاملين متضافرين، هما عدم قدرة النظام السياسى على مواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال وسوء تنظيم الجماهير الوطنية. وأن ذلك قد أدى بالبلاد إلى أزمة سياسية عميقة. وكانت المبادرة حينها فى يد القوى شديدة الرجعية، التى انتقلت من الأساليب السلمية إلى الأساليب العسكرية فى صراعها ضد القوى الديمقراطية. كما يكشف النجاح السهل للانقلاب بعض الحقائق: الأولى هى حركية اليمين وامتلاكه مراكز قوة فى الحياة السياسية وأجهزة الدولة، والثانية ضعف القاعدة الاجتماعية للنظام البرلمانى الغربى، الذى كان محملا حينها بعوائق القطاع التقليدى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأما الثالثة فضعف القوى الوطنية (SCP 1987: 105- 117).

وطبق المجلس العسكرى دون تردد فور اكتمال توليه للسلطة، سياسة قمعية ضد الحزب الشيوعى السودانى واليسار عموما بالمعنى الواسع. فأغارت شرطة الأمن على مقرات اتحاد نقابات عمال السودان واعتقلت قادته. وأعقب ذلك حملة واسعة النطاق ضد أعضاء الحزب الشيوعى السودانى. وخضع معظمهم لمحاكمات أمام المحاكم العسكرية، وبلغت العقوبات التى صدرت ضد الشيوعيين والعاطفين عليهم نحو ٦٠٠ عام. ووضع أكثر من ٧٠٠ رهن الاحتجاز ونفى ٢٥ إلى معسكر ناء فى أقصى الجنوب (SCP 1987).

وفى عام ١٩٥٩، انتشرت المقاومة المسلحة من داخل المؤسسة العسكرية. وبينما كان مدخل بعضها المنافسة الفصائلية والشخصية على السيطرة، نتج بعضها الآخر عن مشاعر وطنية. وكان الحزب الشيوعى السودانى منخرطاً سواء بشكل

مباشر أم غير مباشر فى كافة الأنشطة التى سادت ذلك العام الملىء بالأحداث. وفشلت كل الانقلابات المضادة. وأعدم خمسة ضباط، وعوقب أكثر من اثنى عشر بالسجن مدى الحياة، وانتهت الخدمة العسكرية لمئات من الجنود.

واستفادت الحركة السياسية دروساً مهمة من الانقلابات المجهضة تجسد الأول فى أن الديكتاتورية العسكرية لا يمكن هزيمتها بعمل عسكرى أحادى. ولا بد من المساهمة الفعالة للأحزاب السياسية والحركة الجماهيرية فى الإطاحة بها. ولكن الأحزاب السياسية لم تتوحد بعد. وكان حزب الشعب الديمقراطى منسجماً تماماً مع النظام، وفى الواقع، انتقل لاحقاً إلى التأييد التام. واعتقد الحزب الاتحادى الوطنى كما قال سكرتيره العام أن المجلس العسكرى يجب أن ينزله عن النقد، ومن هنا لم يلحظوا أخطاءه ولم يعدلوه، وهكذا انتقل النظام من خطأ فادح إلى آخر! وعلى أى حال، فقد تغير هذا الموقف الساذج تحت ضغط المقاومة المدنية المتعاضمة.

وحتى تلك اللحظة، لم يكن حزب الأمة قد اتخذ قراراً بشأن إذا ما كان سيقطع العلاقات مع النظام أم سيستمر فى دعمه الظاهرى له. وفى الواقع، كان لدى الحزب حتى نهاية عام ١٩٦٠ آمالاً فى علاقات ودية مع المجلس العسكرى. ورغم ذلك، ساعد أداء المجلس العسكرى خلال سنتين على توسيع التناقضات داخل الحزب الذى قلده السلطة تحديداً. ومثلت المقاومة المتعاضمة للنظام عاملاً حاسماً فى قرار حزب الأمة النهائى بشأن الالتحاق بمعسكر المعارضة.

وسادت المقاومة المدنية المتسارعة فى عام ١٩٦٠. وجاء فى جريدة "ثورة الشعب" وصفاً مفصلاً لنضالات العمال ومستأجرى الأرض والطلاب والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعة والأطباء والنوبيين فى وادى حلفا والنساء وشعب الجنوب. وبلغت هذه الأنشطة ذروتها بتأسيس "جبهة المقاومة" من حزب الأمة والحزب الاتحادى الوطنى والحزب الشيوعى السودانى (SCP 1987).

وأرسلت "الجبهة" أول مذكراتها إلى المجلس في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ موقعة من زعماء الأحزاب السياسية. وطلبوا من الجيش أن يقصر نفسه على مهمته الأساسية في الدفاع عن البلاد. واقترحوا سلطة انتقالية وطنية ترتب لنظام ديمقراطي جديد. وفي اليوم التالي أصدر الحزب الشيوعي السوداني إعلانا يؤيد المذكرة التي تمثل وحدة الجماهير الثورية.

وكانت رسالة الجبهة الثانية إلى المجلس في بداية عام ١٩٦١. واحتجت فيها ضد سوء المعاملة "الوحشية" للشيوعيين المسجونين، وطالبت بعودة الجيش إلى ثكناته فوراً، وإعمال النظام البرلماني. وفي يوليو، انتقم المجلس لنفسه باعتقال اثني عشر زعيماً سياسياً ونفيهم إلى الجنوب. وجاء رد الفعل الشعبي عفويا. فشقت المظاهرات بعض المدن الكبرى، واعتقل المئات، وحوكموا أمام المحاكم العسكرية. وفي ٢١ أغسطس، نظم أتباع حزب الأمة - الأنصار - مسيرة إلى ضريح المهدي في أم درمان، في تحدٍ لحظر وزير الداخلية. وحدث صدام دموي قتل فيه اثنا عشر من الأنصار بالرصاص.؟ وأصدر الحزب الشيوعي السوداني عددا من البيانات دعا فيها إلى الإطاحة بالدكتاتورية من خلال الإضراب السياسي (MAHJUB 1988).

وانطلق شعار الإضراب السياسي، وبرز من داخل حركة سياسية متأهبة وأخذه في النضج. كانت المقاومة متصاعدة ، ولكنها تفتقد السلاح الفعال الذي يمكنها أن تضرب به للإطاحة بالمجلس. وفي صيف ١٩٦١، حل الحزب الشيوعي السوداني الوضع السياسي بعد ثلاث سنوات من النضال الشرس ضد الدكتاتورية العسكرية. وتضمن التحليل أن النظام كان يعاني من عزلة قاتلة وصراع داخلي، مما تسبب في شل قدرته على العمل. وبين إضراب عمال السكك الحديدية الناجح في يونيو ١٩٦١، أن العمال لم يقاتلوا من أجل مطالب اقتصادية فقط، ولكن لإنهاء الدكتاتورية أيضا. ومن ثم كان من الضروري أن ينسقوا نشاطهم مع أنشطة المؤجرين والطلبة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تؤخذ البرجوازية

الوطنية بحذر. ورغم كونهم ضد النظام، فإنهم لم يبذلوا أدنى جهد لإنهائه. فإذا ما نجح الحزب الشيوعي السوداني في قيادة القوى الثورية نحو الإطاحة بالنظام، فسوف تتحقق الشروط الضرورية لحكومة وطنية ديمقراطية.

أوضح الحزب تحليله في بيان عن مكتبة السياسى. وأعلن أنه من خلال العمل السياسى النشط والدؤوب وسط القطاع الحديث يمكن تحقيق الإضراب السياسى بنجاح، وهذا من شأنه أن يشل النظام تماما. ولن يشبه الأمر الإضرابات الاقتصادية السابقة، فسوف يمثل تغيرا كفيًا فى أنشطة وطريقة تفكير الجماهير الثورية، ولكن الشعار كان فى حاجة لأن يناقش ويفسر وتنتشر الفكرة قبل أن يطبق بنجاح بعد ثلاث سنوات^(٣٥).

قامت جبهة المقاومة بعمل جرىء فى يناير ١٩٦٢. فقرر الزعماء السياسيون المنفيون بالجنوب أن يدخلوا فى إضراب عن الطعام حتى يطلق سراحهم. ووصل ذلك إلى علم المكتب السياسى عن طريق رسالة رتب عبد الخالق تهريبها من المنفى، أكد فيها ضرورة الدعم السياسى النشط والواسع للإضراب. وفى صباح ٢٧ يناير، كانت المدن الكبرى بالسودان مغطاة بمنشورات تعلن عن بداية الإضراب، وتحمل الحكومة المسئولية عن حياة القادة السياسيين. وأعلنت محطات إذاعة وتلفزيون البلدان الاشتراكية هذه الأخبار، حيث كان لديها علم مسبق. ثم انتقلت الأخبار إلى المحطات الكبرى الأخرى. وانطلقت الحملة بمهارة فائقة، إلى درجة أن المجلس ذهل وأخذ بالمفاجأة تماما. وفى اليوم التالى أطلق سراح الزعماء السياسيين، وأعيدوا إلى الخرطوم بالطائرة. وكشفت المعركة عن مدى هشاشة النظام إذا واجه عملا منظما^(٣٦).

احتدمت أزمة النظام العسكرى. وواجه الحركة السياسية بتشكيل لجنة وطنية لصياغة دستور جديد فى محاولة للإفلات. ورحب حزب الأمة بذلك باعتباره يطابق أهداف إمامهم الراحل "الصدى". وحافظ الحزب الاتحادى الوطنى بلباقة

على معارضة صامته. وأدان الحزب الشيوعي السوداني المجلس، ووصف هذه الخطوة بأنها حيلة المراد بها إطالة عمره. وطرح الحزب أنه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن توقع أن تؤسس الديكتاتورية نظاما ديمقراطيا^(٣٧).

وفى ١٩٦٢، أصدر النظام العسكرى مرسوم المجلس المركزى Central Council Act (البرلمان)، وأعلن عن انتخابات وطنية لانتخاب أعضائه. وقرر حزب الأمة والحزب الاتحادى الوطنى المقاطعة. وطرح الحزب الشيوعى السودانى أن المجلس مجبر أن يسلم ويعقد هذه الانتخابات تحت وطأة النضال الجماهيرى. ويمكن استخدام المجلس المركزى كمئبر لكشف عدم كفاءة النظام فى حماية الديمقراطية، ولمخاطبة الجماهير التى يحرم الحزب من وسيلة لمخاطبتها. كما ينبغى التمسك بمستوى العمل السياسى الذى يسمح به المجلس. وفى الوقت نفسه، أكد الحزب على أن الإضراب السياسى لا غنى عنه باعتباره السلاح الوحيد الفعال للإطاحة بالنظام العسكرى. واستمر الحزب الشيوعى السودانى فى طرح أن المقاطعة لا توفر عمل سياسى ثورى بديل بصرف النظر عن النوايا الحسنة. وعلق م. محجوب، رئيس الوزراء الراحل، بأن أعضاء المجلس بإمكانهم توجيه مستوى ما من النقد للنظام (Mahjub 1998: 190).

كشفت المعركة عن مدرستين للتفكير السياسى. فهناك الأحزاب التقليدية المعارضة للنظام العسكرى من ناحية، وهى تفتقر إلى المشاركة النشطة من الشعب، وتخشى فى الواقع من هذه المشاركة. وكان الحزب الشيوعى السودانى من الناحية الأخرى يستغل كل فرصة ممكنة من أجل الارتباط بالشعب فى عمل سياسى. واجتمع هذ الاختلاف مع عوامل أخرى، وأدت فى النهاية إلى الإطاحة بالحزب الشيوعى السودانى من جبهة المعارضة فى يناير ١٩٦٣. وأعلن الحزب الشيوعى السودانى أن الأعضاء الآخرين فى الجبهة متخلفون عن حركة الجماهير الثورية، وفى الحقيقة، كانوا يتراجعون حتى عن موقف المعارضة النشطة. واتضح ذلك فى إذعانهم لإلغاء الحكومة للاحتفال بيوم الاستقلال. كما أذعنوا ثانيا إلى قرار

الحكومة عندما ألغوا حشدا كانت الجبهة قد نظمتة للاحتفال بالإفراج عن الزعماء السياسيين. أما الثالثة، فكانت رفضهم تبني الدعوة إلى شعار الإضراب السياسى التى وجهها الحزب الشيوعى السودانى مرتين (SCP 1965).

و حتى هذه النقطة، كان النضال ضد الدكتاتورية العسكرية مستمرا. وكان النظام يعانى من أزمات متواصلة وخائفة . كما كانت الأوضاع الاقتصادية فى تراجع حاداً وسريع. وصار الفساد ممارسة يومية متغلغلة فى النظام. واستنفدت الحرب فى الجنوب موارد البلاد الآخذة فى التضاؤل، وبدأت كأنها حرباً بلا نهاية. وفى ١٢ أكتوبر ١٩٦٤، أصدر الحزب الشيوعى السودانى إعلاناً يدعو فيه إلى النضال الموحد ضد النظام القائم، وإلى تشكيل الجبهة الديمقراطية. وفى ٢٠ أكتوبر وزع منشورا حلل فيه الأزمة العميقة للنظام وعزلته الشاملة، وأشار إلى المناخ المتوتر السائد فى البلاد. وتنبأ بالتغير الوشيك للنظام، ودعا القوى الثورية إلى العمل من أجل ضمان أن تأتى النهاية لصالحهم (SCP 1965).

وفى اليوم التالى، ٢١ أكتوبر، اقتحم رجال الشرطة المسلحون الحرم الجامعى لمنع اجتماع كان مقررا لمناقشة مسألة الجنوب. وأثناء الدراسة التى كانت قد بدأت، أطلق الرصاص على الطلبة وسقط جرحى. واندلعت عن ذلك شرارة الثورة.

ثورة أكتوبر والفترة البرلمانية الثانية: ١٩٦٩-٦٤:

وأطيح بالنظام العسكرى من خلال الإضراب السياسى الذى تطور إلى عصيان مدنى كامل شل قطاعى الإنتاج والخدمات. ونظمت الأحداث ونفذت من قبل العناصر الواعية سياسيا فى "القطاع الحديث"^(٣٨)، والتى احتل الحزب الشيوعى السودانى موقعا نشطا بداخله.

وتشكّلت جبهة المهنيين (Professional front) التي قادت الثورة في ٢٥ أكتوبر. وكان قاداتها من المدرسين والطلاب والمحامين. وسرعان ما التحقت بها نقابات مهنية أخرى ونقابات عمالية وأجراء الجزيرة. ومثلت الجبهة قيادة جديدة لم يسبق لها مثيل في السياسة السودانية. وسرعان ما تساندت الأحزاب السياسية البرجوازية مع بعضها بعضاً، وشكّلت الجبهة المتحدة (United front). وهدد بعض صغار الضباط من تنظيم "الضباط الأحرار" أن يقوموا بانقلاب ضد قادة الجيش إذا ما حاولوا اتخاذ أى عمل عسكري ضد الثورة. وأجبر تهديدهم الجنرال عبود على إعلان حل المجلس الأعلى والاستقالة من الوزارة (Holt and daly 1988: 182).

وصاغت جبهة المهنيين حينها ميثاق أكتوبر الذي أقر التالي:

(أ) تشكيل حكومة وطنية لحكم البلد وفقاً لصيغة معدلة من دستور ١٩٥٦، والتحضير للانتخابات قبل مارس ١٩٦٥ لانتخاب جمعية تأسيسية لكتابة دستور جديد.

(ب) تصفية النظام العسكري.

(ج) إلغاء القوانين المقيدة للحريات.

(د) حماية استقلال القضاء والجامعة.

(هـ) الإفراج عن كافة المسجونين السياسيين.

(و) سياسة خارجية موجهة ضد الاستعمار والمعاهدات العسكرية (Musa, 1970: 454).

وأدمج الميثاق في الدستور، وصار جزءاً لا يتجزأ من القانون الحاكم للبلاد. وتشكّلت وزارة جديدة يرأسها رئيس وزراء مستقل. ومثلت جبهة المهنيين بسبع وزراء، اختير أحدهم من قبل العمال، كما اختار الفلاحون آخر. وخصص وزيراً

لكل من الأحزاب الخمسة الكبرى (حزب الأمة والحزب الاتحادي الوطني وحزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني والإخوان المسلمون) بالإضافة إلى وزيرين من الجنوب.

واجهت ثورة أكتوبر الأحزاب السياسية التقليدية بالحقائق التالية:

(أ) يمكن أن تنمو في السودان حركة سياسية بالاستقلال عن القطاعين المدني والعسكري اللذين حكما السودان منذ الحرب العالمية الثانية.

(ب) تتكون هذه الحركة من المنظمات الشعبية: النقابات العمالية والمهنيين والجماعات السياسية التي لم تكن فعالة فيما سبق على الإطلاق. والأبرز من بين هؤلاء هو الحزب الشيوعي السوداني.

(ج) بمقدور هذه الحركة الإطاحة بالنظام العسكري دون مشاركة السياسيين البرجوازيين أو قيادتهم لها بصورة فعالة، كما يمكن تأسيس قوى سياسية غير مرتبطة بالبرجوازية أو تابعة لها.

(د) يمكن أن تتفصل أجهزة الدولة عن النخبة الحاكمة عبر الإضراب السياسي، وأن ترتبط بالقوى السياسية حديثة العهد في عمل ثوري مشترك.

(هـ) يمكن دفع مطلب العدالة الاجتماعية إلى صدارة العمل السياسي (Mahjub 1969).

استلزمت المشاركة الفعالة للقطاع الحديث في الثورة صياغة قانون انتخاب جديد لتوسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة. هكذا كفل القانون حق الاقتراع العام، وخفض الحد الأدنى لعمر الناخبين إلى ١٨ عام، وخصص ١٥ دائرة للخريجين الحاصلين على التعليم الثانوي. ومن ناحية أخرى، وضعت حدود الدوائر الانتخابية الجغرافية بصرف النظر عن النقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأقاليم المختلفة. وكانت بعض القوى السياسية تنظر إلى القانون باعتباره خطوة باتجاه

تكييف الديمقراطية الليبرالية لظروف السودان، بينما رآته أخرى غير ديمقراطية. وتعمق هذا الخلاف مع نتائج الانتخابات فاكتمسح الحزب الاتحادي الوطني وحزب الأمة دوائر الانتخاب الإقليمية (قاطع حزب الشعب الديمقراطي الانتخابات)، بينما حصل الحزب الشيوعي السوداني على إحدى عشرة دائرة من دوائر الخريجين، تاركين دائرتين لكل من الحزب الاتحادي الوطني والإخوان المسلمين. كما انتزع الحزب الشيوعي السوداني أيضا تصويت شعبي ضخم.

وأصبح الحزب الشيوعي حزبا شرعيا لأول مرة في تاريخه. وخاض من خلال حضور مؤثر نسبيا في المجلس، مباراة الديمقراطية بفاعلية. واستغل أيضا المنابر الديمقراطية الأخرى، وبالتحديد الصحافة والاجتماعات العامة والمظاهرات والنقابات. ونجح الحزب الشيوعي السوداني في تسجيل اتحاد عمال نقابات السودان الذي كان يتمتع بنفوذ واضح في صفوفه القاعدية. وأدركت الأحزاب البرجوازية أن الديمقراطية الليبرالية لا يسيطر فيها على الرأي العام من خلال أغلبية المجلس فقط، ولكن بواسطة أشكال أخرى من النشاط أيضا. وكانت الأغلبية التي تمتعوا بها في القطاع التقليدي نتيجة انخفاض مستوى الوعي الاجتماعي درعا واقيا ضد المطالبة النشطة بالتغيير الاجتماعي من قبل القطاع الحديث. وأبدى الحزب الشيوعي السوداني نفسه ثقة غير محدودة ولا مشروطة في صحة النظام الديمقراطي، والنية الصادقة للأحزاب البرجوازية واحترامها لذلك النظام. وفي الحقيقة، كانت تلك سذاجة سياسية منه. فطالما أن الديمقراطية تضر بالمصالح الطبقية للبرجوازية، فسوف تسعى إلى التحول إلى أي نظام كان يعمل على حماية مصالحها. والديمقراطية كما حددها لينين لا تلغي القهر الطبقي ولكن تجعله أوضح وأكثر تحديدا. و كلما كان النظام الرأسمالي أكثر ديمقراطية، كلما صارت البروليتاريا أكثر قدرة على تحديد الشرور المتجسدة فيه (Mahjub 1986).

وشكلت المسألة الجنوبية تحد آخر أمام النظام الديمقراطي. فعقد مؤتمر مائدة مستديرة في مارس ١٩٦٥ بالخرطوم. وحضرت كل الأحزاب السياسية المؤتمر،

إلى جانب بعض المراقبين الأفارقة^(٣٩). وألقى عبد الخالق محجوب كلمة باسم الحزب الشيوعي السوداني، مثلت تلك الكلمة قطيعة مع المقاربة التقليدية للمسألة. فقد قرر أن المشكلة من صنع الإمبريالية، وأن الحل الديمقراطي الكامل هو الأسلوب الوحيد لحل المشكلة. وخاطب المندوبين الجنوبيين، معترفا بأن الشماليين كانوا أحفاد تجار العبيد، ولكن هؤلاء الأحفاد قد تغيروا وتطوروا. وذهب إلى التأكيد على الاختلافات العرقية والجغرافية بين الشمال والجنوب، ولكنه قال إن مثل تلك الاختلافات لا تحول دون قدرة كافة الشعوب على العيش في أمة واحدة. وطرح أن الشمال أخفق في حل المشكلة الجنوبية لأن النظام السياسي قام منذ الاستقلال على ديمقراطية مشوهة. كما بقي قادة الجنوب دون أية رؤية أيديولوجية واضحة، مما سلبهم إمكانية أن يكون لهم موقفا أصيلا. فهؤلاء المطالبون سواء بالاتحاد أم بالانفصال هم في الواقع يعقدون المشكلة. وتتحدد وجهة الحزب الشيوعي السوداني في كفالة حكم ذاتي إقليمي لإقليم، بما يأخذ في الاعتبار حقوق الأقليات. وجردت الكلمة الأحزاب البرجوازية من أي مناورات، وصارت حجر الزاوية لأي حل للمشكلة في المستقبل^(٤٠).

وفي مواجهة هذه التحديات، فقدت الأحزاب البرجوازية جدواها أمام فيض الديمقراطية المتنامي الذي ينبغي تثبيته على الأرض. وقام الحزب الشيوعي السوداني من جانبه بعدد من الحسابات الخاطئة. ورغم زعم الحزب امتلاكه تحليلا طبقيًا للسياسة، فإنه لم يستطع إدراك عدم قدرة الديمقراطية الليبرالية على الوقوف في وجه التناقضات الطبقية. وقام الحزب بقفزة كاملة من أجل الحصول على السلطة بصرف النظر عن القاعدة الاجتماعية الضيقة للطبقة التي يمثلها. كما بخس الحزب الشيوعي أيضا دور الإسلام في حياة الشعب السوداني. ورغم احترام الحزب للإسلام، فإنه لم يجر أي دراسة عن أبعاده، ولا جسد روحه في برنامج الحزب أو أنشطته السياسية، ولم يدرك خطورة التعصب للإسلام فيما يتعلق بالتهيج السياسي. واستفاد الإخوان المسلمون من نقاط الضعف هذه، بل قاموا في

الواقع بتضخيمها. وعبر الدكتور الترابي عن ذلك بوضوح في كتاب حديث له، عندما وصف ظهور الإخوان المسلمين على أنه نتيجة للانكشاف الفاضح للشيوعيين الذين تحدوا العقيدة الدينية للشعب السوداني (Al-Turabi 1989: 24).

بدأت مذبحة الديمقراطية الليبرالية في أغسطس ١٩٦٥. حيث هاجم أحد الطلبة في المعهد العالي لتدريب المعلمين النبي محمد، في ندوة نظمها الإخوان المسلمون، وعبر عن عدم اعتقاده في الله. وعرف الطالب نفسه بأنه شيوعي، ولكنه ليس عضواً في الحزب الشيوعي السوداني. التقطت الأحزاب السياسية البرجوازية الحادثة فوراً، واستغلتها إلى أقصى درجة ممكنة. وقاد الحملة إسماعيل العشري رئيس المجلس الأعلى ورئيس الحزب الاتحادي الوطني، وأعلن أنه إذا لم تحل الجمعية التشريعية الحزب الشيوعي السوداني، فسوف يحتكم مباشرة إلى الجماهير. وأطلق حزب الأمة مناصريه "الأنصار" على العاصمة. وقاد الإخوان المسلمون تنسيق الحملة، وهاجمت معظم مساجد الخرطوم الحزب الشيوعي السوداني في صلاة الجمعة. وفي اليوم التالي تظاهر آلاف وحاصروا الجمعية التشريعية، مطالبين بحل الحزب الشيوعي السوداني. ورغم إعلان الحزب أن الطالب ليس من بين أعضائه وأعلن احترامه العميق للإسلام فإن طوفان التعصب ابتلع كل عرائضه وإعلاناته (Al Gadal 1990).

ورغم حماية المادة الخامسة من الدستور للحريات المدنية والسياسية، فإن الأحزاب السياسية لم تتردد في تعديله على رغم عدم توفر أغلبية الثلثين اللازمة لذلك، حيث لم تعقد الانتخابات في الجنوب نظراً للحرب الأهلية. ورغم أهمية هذا الاعتراض فإن الأحزاب السياسية قد تجاهلته. وهكذا دخل تعديل آخر على الدستور يحظر وجود الشيوعيين في الجمعية التشريعية. وفي الوقت نفسه، هاجمت حشود المتظاهرين مقر الحزب الشيوعي السوداني.

وثبت الشيوعيون في مواقعهم، وحاربوا في معركة على أربع جبهات. أولاً سلحوا أعضائهم ودافعوا عن المقر. وثانياً، وجهوا نداءهم للمنظمات الديمقراطية والنقابات والأحزاب السياسية، وبالاساس حزب الشعب الديمقراطى الذى عارض الانقضاى على الديمقراطية. واستجابت ست وثلاثون منظمة من تلك القوى، وخرج أنصارها فى مظاهرة من ٦٠ ألف مشارك. وهكذا تشبث الحزب الشيوعى السودانى بالحركة الشعبية. أما على الجبهة الثالثة، فبادر الحزب بتأسيس أشكال ومنظمات وجبهات، وحث الآخرين على ذلك، وتمثل ذلك تحديدا فى منتدى الدفاع عن الديمقراطية، وجبهة الدفاع عن البلدان العربية، والمنظمات السودانية للسلام، وجبهة الاشتراكيين. ورابعاً، احتكم الحزب الشيوعى السودانى إلى المحكمة العليا ضد الإجراءات غير الدستورية التى اتخذتها الجمعية التشريعية. وأعلنت المحكمة حكمها فى سبتمبر، وأقرت أن كافة التعديلات غير دستورية وكل الإجراءات المتخذة باطلة ولاغية. فغالت الأحزاب السياسية فى رد فعلها، ورفضت الإذعان إلى حكم المحكمة. واستقال وزير العدل على الملأ، معلناً أنه لن يرأس "مذبحة للعدالة"^(٤١).

وتصاعد سؤال مهم فى صفوف الحزب الشيوعى السودانى والحركة السياسية عموماً، حول صلاحية الديمقراطية الليبرالية ومناسبتها للسودان. وتناول المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى الذى عقد فى أكتوبر ١٩٦٧ هذا السؤال^(٤٢). وأقر التقرير أن التكتيك المرن الذى تبناه الحزب كشف أن القوى اليمينية لا تطبق النظام البرلمانى، غير قادرة على حكم البلاد من خلال هذا النظام. فى حين كانت الجماهير تطالب بمزيد من الحقوق الديمقراطية للتعبير عن رغبتها فى التغيير الاجتماعى. كما صارت الحقوق الديمقراطية البرجوازية عنصر يجذب الأقسام النشطة من القطاع التقليدى إلى ميدان العمل الاجتماعى والسياسى. ومن ثم كان للقوى التقليدية مصلحة فى الديمقراطية البرجوازية (Al- Gaddal, forthcoming).

وطرح المؤتمر تساؤلا مهما: هل هناك أية إمكانية للنظام البرلماني الغربي في السودان؟ فنتيجة لعودة المصالح الاستعمارية، يعبر النظام البرلماني عن سيطرة قوى رجعية متطرفة. وقضى بالفعل على أى حقوق ديمقراطية برجوازية. وأيدت قوى الرجعية شكلا برلمانيا خاليا من أى جوهر، قائما فقط على إجبار الجماهير التقدمية، التي تشكل صلب الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة، على الازدعان. فى حين كان الهدف الرئيسى هو تحرير الجماهير وتحرير قواها السياسية والاقتصادية. وقد استطاعت البرجوازية الأوربية تحقيق ذلك لأنها كانت حينها حاملة لراية التقدم، ولديها مصالح ثابتة فى القضاء على النظام الإقطاعى الرجعى. أما فى السودان فهذه المسئولية ملقاه على عاتق الجماهير الكادحة والحزب الشيوعى، الذى عليه أن يعمل بجد لتوسيع قاعدة الديمقراطية.

وكانت إحدى النتائج المهمة للأزمة الدستورية انشقاق أيديولوجى غير معلن داخل الحزب الشيوعى السودانى. قسم أساسى إذ فقد من قاداته وأعضائه إيمانهم بالديمقراطية الليبرالية، ليس فقط نتيجة لمؤامرات البرجوازية، ولكن لأنها تبدو طريقا طويلا للغاية نحو الاشتراكية. وشاركهم فى هذه الآراء أيضا مثقفو الطبقة الوسطى وجزء رئيسى من القطاع الحديث. وهكذا نشرت بذور "الانقلاب العسكرى النقدى" كطريق قصير إلى الاشتراكية فى الحياة السياسية السودانية.

شهدت الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ صراعا أيديولوجيا عنيفا داخل الحزب الشيوعى السودانى. وكانت الديمقراطية الليبرالية إحدى القضايا المهمة داخله. وأقر المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى أن نجاح الثورة المضادة خلق روحا متسمة بالازدعان تقضى بعدم وجود دور للجماهير الثورية. وظهرت تلك اللامبالاة بين قطاعات الطبقة الوسطى. فكان على الشيوعيين شن نضال دعوب لتنقية صفوفهم من مثل هذه المواقف السلبية. وفى نفس الوقت، ظهرت مواقف انتهازية

يسارية، زاعمة إنه لا مجال لأي نضال جماهيري، ولا أمل فيه. وأن الحركة الثورية لم يعد أمامها سوى القيام بعمل عسكري. واختتم التقرير المعبر عن هذا الموقف، بالإشارة إلى خطورة الثورة المضادة، وأكد على أهمية توسيع قاعدة الديمقراطية

وعبر ناشري فكرة الانقلاب العسكري عن أنفسهم بصورة صريحة. فذكر أحمد سليمان- وهو عضو في الحزب الشيوعي السوداني- في سلسلة من المقالات نشرت في جريدة مستقلة أن "المخرج" من الأزمة السياسية لابد وأن يكون ميثاق وطني تطبقه حكومة وحدة وطنية تحميها القوات المسلحة^(٤٣). واعترض عبد الخالق عليه في مقالة نشرت في الجريدة الأسبوعية للحزب. فلم يكن "النظام" ولا التنفيذ الفوري للأوامر هو ما تحتاجه السودان من وجهة نظره. كما رفض أيضا فكرة أن أجهزة الدولة قوة فوق المجتمع، ومعزولة عن الصراع الطبقي. وكانت دعوة سليمان تتمثل من وجهه نظره في تشكيل حكومة رجعية يحميها الجيش^(٤٤).

ونالت القضية مزيدًا من المتابعة في اجتماعات اللجنة المركزية التي عقدت في يناير ١٩٦٨ ومارس ١٩٦٩. وأكدت هذه الاجتماعات على خطورة الانقلاب العسكري. فالدفاع عن تلك التكتيكات كبديل للعمل الدءوب وسط الجماهير إنما يمثل مصالح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. وأكدوا أيضا على أن الطريق إلى الاشتراكية ينبغي أن يكون من خلال وسائل ديمقراطية وبالمشاركة النشطة من الجماهير وليس عبر ما يفترض أنه قرارات ثورية لصالحهم. وصار من الواضح أيضا أن الهجوم على الحزب الشيوعي السوداني سوف يفضي إلى هجوم شامل على الحريات الديمقراطية. كما أوضح أن الدعوة إلى الانقلاب العسكري كمخرج لم تكن سوى الخطوة الأولى باتجاه ديكتاتورية طبقة واحدة، أو بالأحرى حزب واحد، سواء كان الحزب الشيوعي السوداني أم غيره^(٤٥).

واصلت الأحزاب السياسية البرجوازية استخدام الدين لانتهاك الحريات الديمقراطية الأساسية. وبدءا من ١٩٦٦، أيدوا خطأ سياسيًا وحيثًا وهو وضع

دستور إسلامى، بما يعنى فعليا تقليص الحريات الديمقراطية باسم الدين. إذ تعد الدولة الإسلامية النقيض الكامل للدولة الليبرالية الديمقراطية العلمانية. وأوقفت الإجراءات المتتالية التى اتخذت ضد الحزب الشيوعى السودانى عام ١٩٦٥ أنشطته، وشجعت الأحزاب البرجوازية على دفع عنصر الدين عميقا فى السياسة لإخفاء مصالحهم ضد حركات الجماهير الشعبية. وشكلت لجنة عام ١٩٦٧ لصياغة مسودة للدستور تقدم إلى الجمعية التأسيسية. وحلت لجنة أخرى محلها بعد انتخاب جمعية تشريعية جديدة فى سبتمبر ١٩٦٨. وحينما اقترب الدستور الإسلامى من التجسد اعترضه الانقلاب العسكرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ (Al-Gaddal 1991).

وهكذا انتهت تجربة الديمقراطية الليبرالية فى الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٦٩ إلى فرع وفوضى. وضربت الليبرالية الديمقراطية وشوهت فى عنف. وعدل الدستور بلا هوادة رغم صرامته. ففقد القضاء استقلاله، بل وتكامله فى الواقع. وحومت الدولة الإسلامية فى الأفق. وصار معظم القطاع الحديث فى حالة صدمة. فبعد إنجازة ثورة ناجحة، يجد نفسه فى وضع الدفاع عن وجوده السياسى ذاته. ولم يعد الانقلاب العسكرى حدثا مرغوبا فيه وحسب، بل بات الخلاص.

الليبرالية الديمقراطية ما بين ١٩٦٩ إلى ١٩٨٥

الدكتاتورية العسكرية والثورة ونظرة على المستقبل

حجبت الديمقراطية الليبرالية جزئيا فى الفترة من ١٩٦٩ و ١٩٨٥ من خلال توغل الديكتاتورية وحكم النميرى الأوتوقراطى. وانشغلت الحركة السياسية بالكامل بالإطاحة بالنظام. وفى سياق ذلك النضال، سلط إيجاد البديل لنظام النميرى ضوءا جديدا على مسألة الديمقراطية الليبرالية.

وصارت كل الأحزاب فى المعارضة على قناعة بأن الديمقراطية الليبرالية تمثل النظام الوحيد الملائم للسودان. ولكنهم اختلفوا بشأن الشكل الواجب اتباعه ليتلاءم مع الظروف المحلية، حتى يمكن تجنب أخطاء الماضى، ولحماية الديمقراطية فى مواجهة أى انقلاب عسكرى فى المستقبل. فضلت الأحزاب البرجوازية النظام الذى يعكس قوتها الهائلة، ويؤمن لها الأغلبية البرلمانية. وبدا عليها نسيان أن الأغلبية البرلمانية لم تؤمن استقرار النظام، بل النظام المتوازن هو الذى يعطى لكل من القطاع التقليدى والحديث تمثيلاً ونصيباً معتدلاً فى الحكومة. وحاول ممثلو القطاع الحديث من جانبهم تقليص دور الأحزاب البرجوازية إلى أقصى درجة ممكنة. ولكن الأحزاب السياسية كانت عاملاً موضوعياً لا يمكن تجاهله؟ وكان لديها دور تقوم به حيث إنها تتمتع بنفوذ واضح لدى قطاع كبير من السكان (Al- Gaddal- 1989).

وعلى هذا الأساس، أضعف الخلاف المعارضة، وأرجأ تشكيل الجبهة المتحدة. وفى الواقع، لم تكن أحزاب المعارضة قادرة سوى على تشكيل "تحالف القوى الوطنية من أجل الإنقاذ الوطنى" المكون من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى والحزب الشيوعى السودانى والنقابات العمالية. وتم توقيع الميثاق الوطنى فى الصباح الباكر من ٦ إبريل ١٩٨٥، وقبل خمس ساعات فقط من إطاحة القيادة العسكرية العليا بنظام النميرى مستندة إلى المعارضة، وهكذا دشنت ثورة أبريل أو "الانتفاضة".

وبينما تنازعت الأحزاب السياسية فيما بينها، فقد استولى المجلس العسكرى الانتقالى المكون من عشر شخصيات على كل من السلطة التشريعية والتنفيذية. وبدأ المجلس فى تصفية الانتفاضة من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعى السابق الذى كانت القيادة العسكرية العليا جزءاً لا يتجزأ منه. وطالب ممثلى القطاع

الحديث بتخصيص دوائر انتخابية خاصة للخريجين والعمال والفلاحين والنساء. وكان ذلك تطويرا لدوائر الخريجين فى انتخابات عام ١٩٥٣ و ١٩٦٥. وتجاهل المجلس ذلك المطلب، وخرج بصيغة متعلقة بدوائر الخريجين أعطت الخمس وعشرين دائرة جميعها للجبهة الإسلامية الوطنية حديثة التأسيس (وهى تحالف من الإخوان المسلمين وبعض التنظيمات الدينية الأخرى). وهكذا أحبط مشروع دوائر الخريجين إجمالا. ومثلت الجبهة الإسلامية الوطنية مصالح الرأسمالية الطفيلية. وأعطت الدوائر الإقليمية من ناحية أخرى إلى حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى فى الجمعية التشريعية.

وفى مايو ١٩٨٦، سلم المجلس العسكرى الحكومة إلى ائتلاف الأمة/ حزب الشعب الديمقراطى المنتخب حديثا. وانتهت الجمعية التشريعية إلى مؤسسة ضعيفة استنزفت نفسها فى جدالات مطولة ومملة. ومن ناحية أخرى، أثبتت المنابر الأخرى للديمقراطية- وهى النقابات العمالية والصحافة والتجمعات الشعبية بصفة عامة- إنها أكبر فاعلية فى تشكيل الرأى العام، ولكنها كانت دون سلطة فعالة فى صياغة السياسات الحكومية. وشكل هذا الانقسام خطرا يهدد استقرار النظام الديمقراطى. وظلت الأزمات الاقتصادية والحرب الأهلية فى الجنوب تشكل قضايا لا تجد لها حلا. وهكذا كانت الحياة البرلمانية فى فترتها الثالثة محاصرة بالمشاكل ذاتها التى أدت إلى سقوط الحكومتين الديمقراطيتين قصيرتى العمر السابقتين عليها.

لقد كتبت فى ٧ مارس عام ١٩٨٩ أن القاعدة الاجتماعية الضعيفة للبلاد فضلا عن الأزمة الاقتصادية الحادة سوف تؤدى إلى الفشل التام للديمقراطية. فلا يمكن للديمقراطية أن تؤدى وظيفتها بفاعلية مع الجوع أو المجاعة. كما تعتبر سيادة الرأسمالية الطفيلية مسئولة رئيسية عن هذه الكارثة. وفى ٣٠ يونيو، أى بعد أقل من ثلاثة اشهر، قام التنظيم العسكرى للجبهة القومية الإسلامية بانقلاب أطاح

بالحكومة الديمقراطية. وبدأت الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية فوراً في تشكيل تحالف لمعارضة النظام الجديد ووقعوا ميثاق "المنتدى الوطنى الديمقراطى" فى أكتوبر ١٩٨٩. ومن الطريف ملاحظة الفرق بين هذا الميثاق وسابقه. فقد وقع ميثاق ثورة أكتوبر ١٩٦٤ فى ٢٥ أكتوبر، بعد أربع أيام من اندلاع الثورة. فى حين وقع ميثاق أبريل ١٩٨٥ قبل ساعات قليلة من انهيار نظام النميرى. أما هذا الميثاق فوقع حتى قبل أن يلوح أى تغيير للنظام فى الأفق القريب. وكان الميثاق برعاية الثلاث قوى التى شكلت مثلثاً للقوة: الأحزاب السياسية والقطاع الحديث والقوات المسلحة، والتحقّت بهم SPLM فيما بعد. وسمح أيضاً بفترة انتقالية لخمس سنوات وليس خمسة أشهر أو عام كما فى الميثاقين السابقين. كما أشار تحديداً إلى الحاجة إلى قانون انتخابى جديد يرسى التوازن بين القطاعين الحديث والتقليدى^(٤٦).

يمثل الميثاق الجديد اختراقاً فى السياسة السودانية، على قدر انشغاله بتكييف الديمقراطية الليبرالية وفقاً لظروف السودان. ولكن هل يمكن للقوى الثلاث لمثلث القوة أن تنجح فى تطبيقه، أم سيواجهون بالتناقض بين النظرية والتطبيق، بين الحلم والواقع، بين الثورة والدولة؟

الهوامش

(١) كان هنرى كورييل مؤسس "حدثو" ونُشر كتابان بالعربية فى عام ١٩٨٨ عن حياته: هنرى كورييل رجل من طراز خاص، وأوراق هنرى كورييل.

(٢) جمع عن الكتابين المذكورين فى هامش رقم (١).

(٣) عبد الخالق محجوب (٢٧-١٩٧١). كان ثالث سكرتير عام للحزب الشيوعى السودانى فى الفترة من ١٩٧١-٥٠ وقد أعدمه النميرى فى يوليو ١٩٧١ بعد محاكمة عسكرية قصيرة. وكتب بشكل موسع عن قضايا الثورة السودانية. وعلق د. محمد نورى الأمين (El- Amin 1982:295) على دوره فى رسالة الدكتوراه الخاصة به حول "نشأة الشيوعية فى السودان"، وذلك بقوله "كان لعبد الخالق وخطه الجديد عن حق فضل فى جعل الحزب على قدر من القوة، إذ صار له شأن ليس فقط فى السودان، ولكن فى كل من أفريقيا والعالم العربى."

(٤) تشكل مؤتمر الخريجين فى ١٩٣٨ من خلال النخبة المتعلمة. وبدأ كحركة إصلاحية مهمة بتشجيع التعليم. وسلمت عام ١٩٤٢ مذكرة إلى الإدارة الاستعمارية مطالبة بالحكم الذاتى للسودان. وانتهى وجودها فى عام ١٩٤٥ عندما تشكلت الأحزاب السياسية.

(٥) قاسم أمين. Gasim Amin. (١٩٢٥-١٩٨١) هو أحد الآباء المؤسسين لجمعية شئون العمال (WAA) والحزب الشيوعى السودانى (SCP) وعضو فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى ولقد كتب وجهة نظر حول دور العمال فى النضال من أجل الاستقلال. ونشر ذلك فى جريدة الميدان اليومية فى عدد ٣ يوليو ١٩٨٧.

(٦) الوثيقة رقم ٣٧١ المنشورة فى الميدان.

- (٧) كتب عبد الخالق ملخصا لهذا الاجتماع الحاسم فى إشارات خاطفة.
- (٨) نشرت "الميدان" مجموعة من هذه الوثائق عام ١٩٨٨.
- (٩) أسست المجموعة حزبا سياسيا آخر، وهو الجمعية الوطنية (The National Assembly)، الذى سرعان ما انحل وارتبط معظم أعضائه فيما بعد بنظام النميرى.
- (١٠) أسس الحزب الاشتراكى الإسلامى مجموعة من الإخوان المسلمين تركوا المنظمة احتجاجا على خطتها الرجعى، وصاروا مجموعة راديكالية تتمتع بمساندة شعبية محدودة. ثم ربطوا أنفسهم بليبيا بعد ١٩٧١. وأسست "جماعة القيادة الثورية" من قبل بعض أعضاء الحزب الشيوعى السودانى من تركوا الحزب عام ١٩٦٤، وتبنوا خطا ماركسيا مناصرا للصين. وشكلت المجموعة فصيلاً هزلياً ليس له سوى قاعدة شعبية محدودة للغاية.
- (١١) اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٥، فى "الميدان"، رقم ٨٢٧.
- (١٢) أصبح محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى فى ١٩٧١. واستمر يشغل هذا المنصب. وكان قد انتخب فى البرلمان عام ١٩٦٥ (فى دوائر الخريجين)، وانتخب فى عام ١٩٨٦ فى دائرة الخرطوم الإقليمية.
- (١٣) الميدان، ١٩ نوفمبر ١٩٨٥.
- (١٤) تأسس الحزب الاتحادى الديمقراطى من اندماج الحزب الاتحادى الوطنى وحزب الشعب الديمقراطى.
- (١٥) تشكل الجبهة الوطنية الإسلامية تحالفا من الإخوان المسلمين ومنظمات دينية صغيرة أخرى صارت تحت رعايتها.
- (١٦) كشف عن وثيقتين للمخابرات البريطانية فى عام ١٩٥٤، نشرت فى الميدان فى ١٩٨٨. وقد وفرا الوصف الكامل لهذه الأنشطة.

(١٧) طالب حسن زروق- فى جلسة البرلمان رقم ٣٥ فى ١٦ أغسطس- بجلاء القوات العسكرية الأجنبية، وبضرورة التتويج فى نسبة الثمانين بالمائة من الصادرات التى تتجه إلى بريطانيا.

(١٨) انظر الحزب الشيوعى السودانى حول مشكلة جنوب السودان (وثيقة حزبية غير منشورة، أبريل، ١٩٧٧). انظر أيضا البشير، ١٩٦٨ صفحة ٧٠-٧٩.

(١٩) لا يخلو عقد المؤتمر فى مستهل الاستقلال من دلالة. فوضع المؤتمر عهد الاستقلال عنوانا له. وحضره ٣٧ ممثل بينهم خلاف كامن. ثم انفجر فيما بعد. وقد أعطى إبراهيم زكريا عضو اللجنة المركزية ومنظم المؤتمر وصفا سريعا لفاعلياته.

(٢٠) يعتبر البرنامج وثيقة فريدة. وتوجد نسخة منه بحوزة المؤلف. وهى عبارة عن كراسة صغيرة من ٤٩ صفحة.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) نشر حسن سلامة والأمين أبو وهما عضوان فى اللجنة المركزية الجديدة المنتخبة مقالات تعبر عن مثل هذه الرؤى، وقد تركا الحزب حينها. وكانت "الشيوعى" هى النشرة الداخلية للجنة المركزية. وكانت قد بدأت فى عام ١٩٤٨ تحت اسم "الكادر". وحافظت على استمراريتها حتى ١٩٨٩، إذ صدر عنها ١٥٤ عددا. وكرست النشرة للمشاكل الأيديولوجية، وكانت توزع على أعضاء الحزب فقط.

(٢٣) الجملة مأخوذة عن عنوان الصحيفة اليومية "الأيام".

(٢٤) جودا هو مشروع خاص للقطن على النيل الأبيض حوالى ٢٠٠ ميل جنوب الخرطوم.

(٢٥) نشرت الصحافة خلال هذه الأيام، وخاصة "الأيام" و"الميدان"، تغطيه كاملة للكارثة وهاجمت الحكومة بشدة.

(٢٦) انظر محمد سليمان (١٩٥٨). كانت المعركة دائرة على نحو أبعد مدى في مصر، حيث نشر الشاعر السوداني الراحل جيلى عبد الرحمن الذى كان يقيم هناك حينها كتابه "المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان بالأخطار". وقد صدر الكتاب عن "دار الفكر" بالقاهرة.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) بيانات جبهة مناهضة الإمبريالية في ٢٢ و ٢٩ مايو عام ١٩٥٨.

(٢٩) كان "الشافعى الشيخ" (١٩٢٦-١٩٧١) السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى، وهو أحد المؤسسين الأوائل للحركة النقابية العمالية السودانية. وقد أعدمه النميرى فى يوليو ١٩٧١.

(٣٠) ركزت الصحيفة المستقلة الأيام والرأى العام على هذه النقطة.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) عين صالح شبكة قاضى المحكمة العليا بعد ١٩٦٤ ليحقق فى الظروف التى أدت إلى انقلاب ١٩٥٨. وقد نشر تقريره فيما بعد ذلك فى ١٩٦٨.

(٣٣) فى تحقيقات رسمية لقادة الانقلاب، مثبت فى الهامش السابق.

(٣٤) الحزب الشيوعى السودانى، ١٩٥٨، ثورة شعب القاهرة. وهو كتاب يضم الوثائق المرتبطة بالفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤.

(٣٥) النص الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى منشورة فى ثورة شعب، المصدر السابق نفسه.

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) المرجع السابق

(٣٨) يعنى مصطلح "القطاع الحديث" العمال والفلاحين والمهنيين الذين ينتجون القسم الأكبر من الدخل القومى ويتمتعون بمستوى مرتفع من الوعى.

(٣٩) بشير، ١٩٦٨، صفحة ٨٨-٩٧.

(٤٠) النص الكامل للحديث بحوزه المؤلف.

(٤١) موسى، ١٩٧٠، صفحة ٥٠١.

(٤٢) المؤتمر الرابع وفقا لصياغة عبد الخالق: "كان ممثلا لثمرة جهد الحزب فيما يتعلق بالنظرية ومشاكل الثورة... وعلى عكس المؤتمر الثالث الذى مثلت التكتيكات الاتجاه الأساسى به، عالج المؤتمر الرابع كلا من الاستراتيجية والتكتيك، ولكن الأول اشتبك أكثر مع أنشطته... لقد ابتعد بالحزب عن الشعارات المعممة، وشده إلى دراسة ذاتية للطبقات فى السودان". عقد المؤتمر فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ فى الاحتفال بالثورة المهزومة. وحضره ٢٥٠ مندوبا ممثلين مستويات مختلفة من أنشطة الحزب. وقد نشر التقرير الذى أقره المؤتمر تحت عنوان "الماركسية ومشاكل الثورة السودانية".

(٤٣) نشرت المقالات فى "الأيام" ٥، ٦، ٨ ديسمبر عام ١٩٦٨.

(٤٤) نشرت مقالة عبد الخالق فى "أخبار الأسبوع"، ١٢ يناير ١٩٦٩.

(٤٥) يتوفر ملخص للجلستين فى: Al Gaddal, 1990, Ideological struggle.

(٤٦) نص الميثاق غير متاح. وهذه من بعض المقتطفات التى نشرت فى الصحف.

مختصرات

AIF	الجهة المناهضة للإمبريالية
DUP	الحزب الاتحادى الديمقراطى
INF	الجهة القومية الإسلامية
ISP	الحزب الاشتراكى الإسلامى
KUSU	اتحاد طلاب جامعة الخرطوم
NUP	الحزب الاتحادى الوطنى
PDP	حزب الشعب الديمقراطى
R.L.G	جماعة القيادة الثورية
RIP	حزب الاستقلال الجمهورى
SCP	الحزب الشيوعى السودانى
SWTUF	اتحاد نقابات عمال السودان
TMC	المجلس العسكرى الانتقالى
WAA	جمعية الشئون العمالية

المراجع

Ahmad, Osman Hassan, 1986, 'The Intellectual Origins of Sudanese Nationalism', AI-Ayam, January, pp.5-10.

AI-Gaddal, Mohamed Said, Islam and Politics in the Sudan: 652-1985' (forthcoming, Summer 1991), Ch.5, which was devoted to the discussion of this episode.

-----, 'The Ideological Struggle within the SCP: 1964-1970', Landmarks in the History of SCP (forthcoming, mid 1990).

-----, 1985, 'Remarks on the Results of the April Elections', AI-Midan, 28 April (in Arabic).

-----, 1989, 'Land Marks in the Democratic Experiment in the Sudan', AI-Midan, 27 February, 3 March, 7 March.

-----, 1990, 'The Historical Background to the October 1964 Revolution in the Sudan', Integration and Alienation, Beirut, Chapter 8, (in Arabic).

AI-Turabi Hassan, 1989, The Islamic Movement in the Sudan, Khartoum.

Ali, T, A, 1983, 'The Road to Jouda', Review of African Political Economy, No. 26.

Amin Gasim in his pamphlet 'The Agreement on Trial', and later by Abdal Khaliq in 1960.

Bashir, Mohamad Omer, 1968, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, London, Chapter 8.

-----, 1974, *Revolution and Nationalism in the Sudan* London.

El Amin, Mohamed, Nuri, 1982, 'The Origins of Communism in the Sudan', Thesis; Oxford University.

Fadwa Abdal Rahman Ali Taha, 1986, PhD, University of Khartoum.

Fawzi, Sad Ed Deen, 1957, *The Labour Movement in the Sudan: 1946- 1955*, Oxford.

Holt, P, M, and M, W, Daly, 1988, *A History of the Sudan*, Longman.

Lenin, V, I, 1989, (quoted in), Blimack, *The Last Will of Lenin*, in Arabic, Moscow.

Mahjub, Abdal Khaliq, 1968, *Akhbar Al-Ussu' Weekly*, 107, 27 April.

-----, 1969, *Akhbar Al-Ussu'*, No.112.

-----, 1986, *Glimpses of the History of SCP (in Arabic)*, Khartoum.

Mahjub, M, A, 1988, *Democracy on Trial*, Khartoum.

Musa, Ibrahim, M, H, 1970, *The Democratic Experiment in the Sudan*, Lebanon.

Sudanese Communist Party (SCP), 1987, *Marxism and Problems of the Sudanese Revolution*, second edition, Khartoum.

Suliman, Mohamad (ed.), 1971, *The Sudanese Left in a Decade*, Cairo.

Full text is given of the speech of H, A, Zarug in Parliament on basic political liberties.

الفصل الثالث

"اضطرابات الخبز" وأزمة نظام الحزب الواحد في تونس(*)

عبد القادر الزغل

تمهيد

تميزت سنوات عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات بانكشاف الفشل السياسى لنظام الحزب الواحد. وظهر هذا الفشل سواء فى البلدان الشيوعية أو فى بلدان العالم الثالث^(١). وفى أوروبا الشرقية كان الانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية أكثر نجاحا. أما فى بلدان العالم الثالث فقد واجهت عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية قضية كيفية النجاح فى تحقيق التحول المطلوب، فى إطار سياق أزمة اقتصادية تستدعى تطبيق سياسات التكيف الهيكلى. ولكنها عندما تشرع فى ذلك تجد نفسها فى مواجهة خطر انفجار تمردات شعبية. وإذا أخذنا فى اعتبارنا واقع المجتمع المدنى فى بلدان العالم الثالث، بما هو عليه من ضعف فى التنظيم الذاتى، ستصبح تلك الانفجارات قابلة للتحويل إلى تمردات فوضوية لا يمكن السيطرة عليها.

ارتكز منطق نظام الحزب الواحد على مبدأ مسئولية الدولة عن إدارة الحياة الاقتصادية. فالدولة هى صانع القرار فيما يتصل بالاستثمارات والمرئيات والأسعار. واعتمد استقرار نظم الحزب الواحد السياسية على استقرار أسعار بعض

(*) ترجمة: صلاح أبو نار

المنتجات الغذائية عند مستويات منخفضة نسبياً، من أجل احتياجات فئات المستخدمين والفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً داخل المناطق الحضرية على الأخص. و جاءت أزمة الديون في بلدان العالم الثالث معها بنتائج أسفرت عن اختلال نظام استقرار الأسعار السابق. ثم جاء التزام تلك البلدان، بتطبيق مطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما تجسدها برامج التكيف الهيكلي، لكي يضعفها ويجعلها أكثر عرضة للانفجارات الشعبية.

وفي سياق تلك الأزمة الاقتصادية وجدت الأحزاب السياسية في العالم الثالث نفسها، في مواجهة تحدى الشروع في سياسة إفساح المجال السياسى أمام وجود ممثلى الأحزاب والاتجاهات السياسية، الذين سبق لها إدانتهم ووضعهم خارج نطاق المعارضة الشرعية. ومع انتشار وتطور عمليات الانتقال إلى التعددية الحزبية، اهتم الباحثون بتحليل أنماط التطور داخل تلك العمليات. إلا أن هذا الاهتمام اقتصر غالباً على تحليل أشكال التحالفات والمواجهات فيما بين النخب السياسية وأجهزة الدولة والأحزاب والنقابات. ونحن نعتقد في ضرورة مناقشة مواقف القادة القوميين الموجهين لتلك المنظمات السياسية وشبه السياسية، من أجل فهم عمليات الانتقال. إلا أن هذا التوجه التحليلي بمفرده ليس من شأنه أن يمنحنا القدرة على فهم الرهانات الحقيقية والدينامية الفعلية المتضمنة داخل عملية ديمقراطية الحياة السياسية. فالتركيز شبه الحصرى على رصد أدوار النخب السياسية، من شأنه أن يدفعنا صوب أهمال وتجاهل جانبيين أساسيين من جوانب الواقع الاجتماعى. أولهما كتلة الأهالى الذين لم تقم تلك المنظمات بتعبئتهم، وعلى وجه التخصيص الشباب منهم. وثانيهما الرهانات التى تطرحها تحالفات ومواجهات المنظمات السياسية على المستوى المحلى، والتى تختلف عن الرهانات المطروحة على المستوى القومى.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم مساهمة في فهم هذا الظرف التاريخي، المشكل لبيئة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في العالم الثالث، من خلال تناول خاص لحالة تونس. و نعتبر دراستنا مكملة للدراسات العديدة المتوفرة

التي تتناول الأحزاب والنقابات العمالية وحركات الجمعيات والروابط الأهلية وغير ذلك ، لكنها تحصر اهتمامها في أجهزة القيادة المتواجدة على المستوى القومي. وهدف دراستنا هو تحسين وتطوير فهمنا لعملية الانتقال، من خلال التركيز على تحليل الرهانات وديناميات التحالف والمواجهة المتواجدة على المستوى المحلي، آخذين في اعتبارنا كتلة الأهالي الضخمة الذين لم يخضعوا لتعبئة سياسية من قبل الأجهزة الموجهة سواء الرسمية أو شبه الرسمية. ورغم أن القرارات السياسية تصدر عادة عن قيادة تلك الأجهزة، فإن أشكال تطبيقها أو مقاومتها تجرى في ظل شروط تشكلها مصالح النخب المحلية من جهة وردود الفعل العفوية الصادرة عن الجماهير غير المنظمة من جهة أخرى.

ونحن نعتقد في أهمية المساهمة السياسية لتلك الجماهير المقصاه عن العمل الرسمي المنظم. وتتبع تلك الأهمية في تصورنا من سببين: أولهما أمكانية أن يؤدي رد الفعل العفوي أو الفوضوي إلى إعاقة أو تأخير تطبيق قرار سياسي لا يحظى بالتأييد الشعبي. وثانيهما أن تلك المساهمة تجبر المسؤولين على كل المستويات، على أن يكشفوا عن وزنهم الحقيقي ومصالحهم واستراتيجياتهم، ومن ثم ترغمهم على تخطي حدود خطابهم السياسي المعتاد الهادف إضفاء الشرعية على أوضاعهم.

في يناير ١٩٨٤ انفجرت في تونس "اضطرابات الخبز" . وجاءت تلك الواقعة التاريخية لكي تمنحنا لحظة ملائمة لـ "كشف"، ما كانت النخب الحاكمة على المستوى القومي تحاول غالبًا "إخفاءه" بوعي أو دونما وعي، في إطار الحوار حول الانتقال إلى التعددية الحزبية. وليس من ضمن أهداف دراستنا مناقشة "اضطرابات الخبز" كحدث عام استمر أسبوعًا كاملاً اهتزت خلاله البلاد كلها. فسوف نحصر اهتمامنا بوقائع اضطرابات يناير ١٩٨٤ في نطاق منطقة خاصة محددة، سعيًا نحو تحليل متعمق لمواقف وسلوكيات الفاعلين المختلفين الذين شاركوا في وقائع التمرد المحلية سلبيًا أو إيجابيًا. ومن خلال إعادة بناء وقائع الانفجار الشعبي على المستوى المحلي بشكل دقيق متكامل، سيمكننا تتبع عملية

نزع الشرعية عن الحزب الواحد الحاكم، مشددين في ذات الوقت على وضع الحزب على المستوى المحلي وقدرته على العمل كوسيط بين مختلف المصالح المحلية وهيئات الدولة الأعلى. ولا يعنى هذا الاهتمام بوضع الحزب الواحد على المستوى المحلي ، حصر اهتمامنا في دور الحزب محليًا. فسوف نوسع من نطاق التناول ليشمل دراسة عملية ظهور مجموعة من الجمعيات المدنية الجديدة المرشحة للعب دور أساسى فى تحقيق تعددية حزبية حقيقية. تلك التعددية الحقيقية القادرة وحدها ، على تجنب البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية، كما حدث في تركيا والسودان.

يمثل مفهوم المجتمع المدنى المفهوم الرئيسى المستخدم فى البحث. وسوف نبدأ بتعريف هذا المفهوم، عبر منظور يمكننا من تحريره من تقاليد المركزية الأوروبية، وذلك من خلال استخدامه فى تحليل التطورات الأخيرة فى علاقات حزب الدستور الحاكم مع قطاعات مختلفة من المجتمع المدنى التونسى. وفيما نتصور تشكل دراستنا التالية لجماعة محلية صغيرة، خطوة أساسية من أجل إعادة تشكيل علاقة التاريخ المحلى بالسياق العام للتاريخ القومى.

"اضطرابات الخبز": حزب الدستور والمجتمع المدنى

من المعروف أن مفهوم المجتمع المدنى مفهوم قديم تطور فى أوروبا خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فى سياق الجهود الفكرية الرامية لبناء تصور عقلى لعملية الانتقال من الحكم المطلق إلى الديموقراطية البرجوازية فى بلدان أوروبا الغربية. ومنذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر تولى المفكرون عن استخدام المفهوم عمليًا. وبعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الحزب الشيوعى الروسى تبنى جرامشى المفهوم، فى سياق تأمله فى خصوصية وضع الحركات الشيوعية داخل المجتمعات الغربية ذات التقاليد الديموقراطية البرجوازية الراسخة. وإذا وصلنا إلى السنوات الأخيرة وجدنا المفهوم قد أصبح أكثر شيوعًا. ففي بضعة

سنوات قليلة منها، أخذ المثقفون أنصار الاتجاه المحافظ الجديد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومعهم المثقفون الليبراليون في أوروبا الشرقية، يعودون إلى استخدامه من جديد.

في أوائل الثمانينيات شهدت تونس بدايات انتشار استخدام مفهوم المجتمع المدني، ومعه فكرة الحكومة المدنية. وفي أعقاب بدء الحرب الأهلية اللبنانية التي رافقها انهيار الدولة اللبنانية، أدرك بعض المثقفين التونسيين أن تونس أصبحت آخر الحكومات المدنية في العالم العربي. إما الدولة العربية الأخرى فقد كان من الممكن تقسيمها إلى فئتين. نظم ملكية ذات شرعية دينية، ونظم جمهورية تحت حماية العسكريين. وفي أعقاب تدخل الجيش في يناير ١٩٨٤ أثناء "اضطرابات الخبز" من أجل استعادة النظام، بدأ بعض المثقفين التونسيين في التعبير عن شكهم في مدى قدرة النظام السياسي التونسي و حزبه الواحد ، على الحفاظ على الطبيعية المدنية لنظام الحكم وحمايتها. وتشمل فكرة المجتمع المدني مختلف أنواع المنظمات الطوعية غير الخاضعة لتحكم الدولة وتوجيهها. والفكرة الكامنة خلف فكرة المجتمع المدني، تفيد أن الحكومة المدنية عرضة للانقلابات العسكرية، إذا لم يعد في استطاعتها الاعتماد على شبكة من منظمات المجتمع المدني المستقلة.

وإذا أردنا المزيد من التحديد، يمكن القول أن فكرة المجتمع المدني تتطوى على موقف نقدي من نظام الحزب الواحد، الذي من المحتم أن يتحول على المدى الزمني الطويل إلى نظام خاضع لسيطرة بيروقراطية طفيلية تنتهج سياسة "فلننظر ونر". وعمليا يرفض هذا النظام استيعاب الفئات المناضلة الملتزمة فكريا، مفضلا الاحتفاظ داخله بفئات الانتهازيين التي لم تتعود على المبادرة ولا تتحو صوب تعبئة الجماهير إلا عندما تهبط عليها من أعلى تعليمات لا يحتمل تنفيذها مخاطر. وينتهي بنا التحليل السابق إلى افتراض معين، مضمونة إن من مصلحة الحكومة المدنية تأسيس التعددية الحزبية من أجل مساعدة نظام الحزب الواحد على استعادة طبيعته النضالية.

بعد عزل الحبيب بورقيبة حاكم دولة الحزب الواحد في تونس في السابع من نوفمبر ١٩٨٧، انطلقت مناقشات حادة حول مفهوم المجتمع المدني ظهرت في سياقها تساؤلات عديدة. هل ينطبق المفهوم على البنية الراهنة المكونة من الأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية؟ أم إنه يتعين علينا بدلا من ذلك الحديث عن مجتمع مدني أخذ في التكون، كما هو حال المجتمع الجزائري الذي كان يُدعى سابقاً بالأمة الآخذة في التكوين؟ وماذا عن موقع الحركات الإسلامية من المجتمع المدني؟ هل نعزلها عنه؟ أم إنها تشكل جزءاً منه، على الرغم من كونها تحمل داخلها سمة فطرية هي قيامها عملياً بخلق المجتمع المدني نفسه؟

نستخدم مفهوم المجتمع المدني في دراستنا الراهنة بالمعنى الذي تبناه جرامشي في كتاباته. ونجد جوهر تفسير جرامشي للمفهوم في هجرتة لرؤية هيجل وماركس للمجتمع المدني بوصفه مجال التنافس الاقتصادي، ناظرًا إليه بدلا من ذلك بوصفه مجال التنافس الأيديولوجي. وفي سعيه للإمساك بتمايز استراتيجية الطبقة العاملة في الغرب عن استراتيجية الطبقة العاملة في روسيا التي كانت تفتقد التقاليد الديموقراطية، لجأ جرامشي إلى التركيز على ظاهرة الهيمنة الأيديولوجية من خلال التمييز بين فكرتين. فكرة السيطرة Domination التي تعني الإكراه Coercion، وفكرة الهيمنة بمعنى قيام فئة اجتماعية معينة ببنى نسق المعايير الخاصة بفئة أخرى وتحويلها إلى معاييرها الذاتية.

ويتخذ مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي معناه الحقيقي، عندما ننظر إليه عبر علاقته بفكرة المجتمع السياسي. فإذا كان المجتمع المدني هو مجال الهيمنة الأيديولوجية، فإن المجتمع السياسي يمثل مجال السيطرة السياسية القائمة على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. والهيمنة الأيديولوجية هي قيادة و "وظيفة لسلطة رمزية تمارس من خلال مؤسسات مفترض كونها مؤسسات خاصة، وهي مؤسسات الكنيسة والنقابات والمدارس".

ووفقا لتعريف جرامشى لمفهوم المجتمع توجد فئتين لما يسمى "التنظيمات الخاصة". داخل هذا التقسيم الثنائى ، تعبر فئة التنظيمات التى يمثلها لدى جرامشى نموذج الكنيسة الكاثوليكية ، عن تنظيمات المجتمع قبل الصناعى . تنظيمات ذات علاقة تراتبية ممأسسة ، و على درجة كبيرة من الاستقلال المالى عن الدولة. ولأن جرامشى كان إيطاليا نجده فى تناوله لتلك الفئة يحيلنا إلى الكنيسة الكاثوليكية. ولكننا بالطبع ينبغى أن نقر بوجود أشكال أخرى عديدة لتلك "التنظيمات الخاصة" داخل كل مجتمع من المجتمعات قبل الصناعية. فإذا نظرنا إلى تاريخ المجتمعات الإسلامية قبل الصناعية بحثا عن أنماط "التنظيمات الخاصة" السائدة داخلها، سنجدها فى جماعات القرابة والأخويات الدينية وشبكات المساجد.

ولقد أرغمت الدولة الحديثة والحركات السياسية وشبه السياسية الحديثة، على احترام وجود تلك الأشكال التنظيمية قبل الصناعية. إلا أن الحوار الذى دار فى تونس حول مفهوم المجتمع المدنى، لم يتعرض للمفهوم إلا فى علاقته بأشكال التنظيم الترابطى داخل المجتمعات الصناعية. ولكن فيما يتعلق بدراستنا الراهنة للمجتمع المدنى التونسى، سوف نحرص على الاهتمام بفئتي "التنظيمات الخاصة" . أى فئة تنظيمات المجتمع المدنى قبل الصناعية، والتى تمثلها من ضمن ما يمثلها المساجد وجماعات القرابة. و فئة تنظيمات المجتمع المدنى الصناعى، والتى تمثلها من ضمن ما يمثلها النقابات والأحزاب السياسية.

ويواجه هذا الاقتراب الذى سوف ننتهجه فى دراسة المجتمع المدنى التونسى صعوبة خاصة، تتواجد فى معالجته للتفاعلات والتداخلات الجارية بين هاتين الفئتين اللتين تتوزع بينهما منظمات المجتمع المدنى. وسوف نصر فى دراستنا على أن نميز تحليليا بين هاتين الفئتين وعلى أهمية التداخلات المتواجدة فيما بينهما، من واقع إن جرامشى لم يحاول رسم صورة عامة لهاتين الفئتين من المنظمات. ورغم استعارتنا لمفهوم المجتمع المدنى كما صاغه جرامشى، حرصنا حرصا واضحا على أن ننأى بأنفسنا عن فكر جرامشى الذى لا يزال محملا بعبء

فرضية الحتمية الاقتصادية غير القابلة للبرهنة، والتي نجده يطرحها بوصفها نوعًا من البديهيات على الرغم من كل جهوده الهادفة الابتعاد عن دوجماتيقية الأحزاب الشيوعية السائدة في زمنه.

وسوف نستخدم هنا مفهوم المجتمع المدني في تفسيره الذي طرحه جرامشي، من أجل تقصى أسباب وميكانيزمات فقدان الحزب الواحد المسيطر على الدولة التونسية لهيمنته الأيديولوجية، ثم من أجل رصد مدى استعداد مختلف قطاعات المجتمع التونسي لتأمين نجاح عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية . وفيما يتصور كاتب هذه الدراسة، تظهر أكثر علامات فقدان حزب الدستور الحاكم لهيمنته الأيديولوجية في قرار حكومته الأخرق الذي رفع أسعار الخبز بنسبة ١٠٠% في ظرف يوم واحد.

يثير صدور هذا القرار مسألة مهمة تقع داخل بؤرة النقاش الذي تخوضه دراستنا. لماذا قرر أعضاء البرلمان التونسي الممثلون للحزب الاشتراكي الدستوري وكلهم كانوا منتخبين شعبيًا، الموافقة على قرارات السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٣ التي نتج عنها الإلغاء الكامل لإعانات الدولة الموجهة للحفاظ على انخفاض أسعار الحبوب ومنتجاتها انخفاضًا نسبيًا، دونما أن يأخذوا في اعتبارهم النتائج الاجتماعية المترتبة بالضرورة على تطبيقه ؟ . وكيف يمكننا تفسير إحجام ممثلي الشعب عن التفكير في النتائج التي أسفرت عنها قرارات مماثلة، جرى اتخاذها في مصر في يناير ١٩٧٧ والمغرب في يونيو ١٩٨١؟ علما أن كلا البلدين وثيقي الصلة بتونس، وعلمًا بأن تلك القرارات التي اتخذت بدورها بناء على مقتضيات منطق الإصلاح والتكيف الهيكلي قذفت فورًا بال جماهير الساخطة إلى الشوارع معلنة عن غضبها واحتجاجها ومدمرة كل ما تجده في طريقها.

وإذا أردنا تقديم إجابة على تلك التساؤلات، يتعين علينا تقديم إشارة سريعة لتطور العلاقات بين حزب الدستور والدولة التونسية التي ظهرت أعقاب انتصار حركة التحرر الوطني. يمكننا اعتبار حزب الدستور - أو بالتحديد الحزب

الدستورى الليبرالى _ واحداً من أقدم الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، وذلك إذا اخذنا فى اعتبارنا فقط مفهوم الحزب الواحد فى معناه الحديث. يعنى الحزب السياسى شكلاً من أشكال التنظيم السياسى داخل الدولة القومية، يرتكز على مبدأ المواطنة ومساهمة المواطنين فى اختيار ممثليهم فى مؤسساتهم السياسية. ولهذا يمكننا اعتبار حزب الدستور، أول الأحزاب السياسية التى ظهرت فى تونس. يرجع تاريخ هذا الحزب إلى عام ١٩٢٠، عندما قامت مجموعة من الوطنيين التونسيين بتأسيسه. وكان الهدف الرئيسى لمؤسسيه النضال من أجل تحقيق الاستقلال، ويعنى ذلك الاعتراف بحق كل تونسي فى حقوق المواطنة دونما تمييز قائم على أساس الدين. كانت المطالبة بالمواطنة تعنى المطالبة بالاستقلال، وبتأسيس دولة قانونية أى تأسيس دولة يحكمها الدستور، ومن هنا جاء اسم الحزب.

وكما يحدث فى أغلب حالات الثقاف، قام أعضاء الحزب المؤسسون باستعارة الأيديولوجية الليبرالية البرجوازية من أوروبا الغربية، دونما أن يكونوا قد تشربوا تماماً بالقيم والمعتقدات المرتبطة بها. وفى عام تأسيس حزب الدستور لم يكن المجتمع التونسى قطع شوطاً فى مسيرة العلمنة، يجعله مهياً سياسياً لعدم أخذ الاختلافات الدينية بين مواطنيه فى اعتباره، وعلى الأخص الاختلافات بين المسلمين واليهود. ولقد ازدادت أهمية وتأثير هذا العامل من واقع أن مشاعر انتماء الأقلية اليهودية إلى الجماعة التونسية، لم تكن ذات طبيعة خاصة واستثنائية كما كان حال أقباط مصر فى علاقتهم بالجماعة المصرية. ومن هنا نلاحظ تلك الفوارق الدالة بين الخبرتين المصرية والتونسية. ففى الحالة المصرية نجح حزب الوفد المصرى الذى تأسس قبل تأسيس حزب الدستور بعام واحد فقط، فى تعبئة الأقباط والمسلمين دونما أى تمييز بينهما. أما فى الحالة التونسية فسوف يلاحظ أن اللقاء التمهيدى الأول الذى عقد فى تونس العاصمة من أجل مناقشة تنظيم الحزب السياسى التونسى الأول، قد شارك فيها ستون عضواً وزعوا مناصفة بين المسلمين واليهود. وهو ما يعنى أن اللقاء كان لقاء ممثلين لجماعتين دينيتين، على قاعدة

التساوى العددي بين ممثلي كل جماعة دينية، بدلاً من أن يكون اجتماعاً لمواطنين ينتمون لحزب سياسى يضم ، دونما أى تمييز بينهم على أساس الدين.

وبعد هذا اللقاء التمهيدى الأول رفض ممثلو الجماعة اليهودية المشاركة فى تكوين هذا الحزب القومى. ولكن فيما بعد سيتجاوز بعض المناضلين القوميين اليهود هذا الموقف، ويقررون الانضمام إلى عضوية حزب الدستور. إلا أن هؤلاء كانوا قلة قليلة شكلت ظاهرة استثنائية . وإذا تركنا حزب الدستور ذا النزعة القومية والتفتنا إلى الحزب الشيوعى التونسى، سنلاحظ أن نسبة اليهود فى الحزب الشيوعى كانت أعلى منها داخل الحزب القومى، سواء على مستوى القيادة أو على مستوى العضوية.

والأمر الأساسى بالنسبة لنا هنا، هو أن حزب الدستور رغم صراعاته الداخلية والانشقاق الذى حدث داخله عام ١٩٣٤ كنتيجة للصراع على قيادته، تمكن من قيادة النضال من أجل الاستقلال ثم فرض نفسه بوصفه الحزب الوحيد الممثل للحركة الوطنية خلال المفاوضات الأخيرة التى قادت إلى الاستقلال والسيادة الوطنية. وخلال تلك الفترة الممتدة من تأسيس الحزب عام ١٩٢٠ إلى تحقيق الاستقلال عام ١٩٥٦، شهد المجتمع التونسى تحولات عميقة طالت هياكله واتجاهاته. فى سياق تلك التغيرات العميقة فقدت أشكال التنظيم القديمة استقرارها وأخذ دورها الوظيفى فى الانحسار. كما أخذ مجتمع مدنى جديد فى الظهور والنمو المطرد ، يتكون من التنظيمات النقابية وجمعيات الشباب والجمعيات الثقافية والفنية و النسائية. وكان حزب الدستور حريصاً على تشجيع وجود تلك التنظيمات، ولكنه فى نفس الوقت سعى إلى التحكم فيها. و إذا أخذنا فى اعتبارنا أن الحزب خلال تلك الفترة، كان معرضاً لقمع متكرر من جانب قوى الأمن، سنجد أنه كان عاجزاً عن التأثير على تلك المنظمات الأهلية دون رضى أعضائها.

وقبيل أن تصبح تونس دولة مستقلة، كانت قد ترسخت داخلها شبكة متينة من التنظيمات الاجتماعية والثقافية، لعبت علاوة على دورها الداخلي دوراً دولياً مهماً. وكان من أهم وأبرز تلك التنظيمات اتحاد العمل التونسي المسمى "الاتحاد العام للشغالين التونسيين" (UGTT) Union Generale des Travailleurs Tunisiens، و "الاتحاد العام للطلاب" (UGE) Union Generale Des Etudiants، و"جمعية الكشافة المسلمين" Association des Scouts Musulmans. وفي أعقاب الاستقلال أضحت تلك التنظيمات بما فيها حزب الدستور نفسه، تحت سيطرة وتحكم الدولة، سواء برضاها أو من خلال المناورة أو باستخدام العنف. و تحول حزب الدستور إلى جهاز ضخيم، تقف على قمته قيادة بيروقراطية، وتتكون قاعدته من شبكة واسعة من اللجان المحلية. إلا أن التغيرات الكبرى في علاقة المجتمع المدني بالدولة، والتي ترتب عليها فقدان منظماته لاستقلالها الذاتي، جرت في عقد الستينيات مع ظهور مفهوم الدولة المسؤولة عن التخطيط والإدارة الفعلية لكل قطاعات الحياة الاجتماعية. وهنا يتعين علينا الانتباه إلى حقيقة مهمة، كان لها تأثيرها على هذا التطور الذي شهدته الستينيات. كان أغلب قادة منظمات المجتمع المدني الجماهيرية في تلك الفترة من أنصار فكرة الدولة الموجهة Managing State، فلم يكتفوا بتدعيمها بل دعوا إليها وحثوا عليها. وكان الاتحاد العام للطلاب هو آخر منظمات المجتمع المدني التي قاتلت دفاعاً عن استقلاليتها، ولكنه فقدوا دورهم في أواخر الستينيات. وفي سياق الوضع الاقتصادي الجديد شبه الليبرالي، وسعيًا نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، اتجه تفكير رجال الحكومة الجديدة نحو السماح للاتحاد العام للشغالين باستقلال فعلي في نشاطه عن الدولة. ولقد قاد هذا إلى حدوث مواجهة بين الحكومة والاتحاد العام للشغالين عند نهاية السبعينيات. فلقد تحول الإضراب العام الذي نظمه الاتحاد في ٢٦ يناير ١٩٧٨، إلى انفجار شعبي قامت الحكومة بسحقه بطريقة دموية. ومنذ هذا التاريخ أصبح اتحاد الشغالين رمزاً لمقاومة المجتمع المدني للسيطرة النظامية التي تفرضها الدولة على المجتمع المدني من خلال نظام الحزب الواحد.

ولم يمر سوى عامين على أحداث يناير ١٩٧٨ الدامية حتى شهدت البلاد حادث قفصة ، عندما قامت فرقة من الفدائيين التونسيين بالهجوم على مدينة قفصة التونسية انطلاقاً من الأراضى الليبية. فى مواجهة هذا الهجوم فشل نظام الحزب الواحد فى أداء دوره كمدافع عن الدولة فى ظرف الأزمة . فلم يعد فى استطاعة الدولة الاستمرار فى تأمين استقرارها من خلال استخدام سلطة الحزب الحاكم الإشرافية، وفى نفس الوقت لم تكن على استعداد للخروج من الأزمة بإلقاء مصيرها بين يدى الجيش كما فعلت دول أفريقية عديدة. وأصبح من الضروري التفاوض من جديد مع الاتحاد العام للشغالين والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية ، من أجل تعويض خسارة الحزب الواحد لهيمنته الأيديولوجية.

وطالما كان استقرار نظام الحكم هو موضع اهتمامنا، يمكننا اعتبار صعود الحركة الإسلامية فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أكثر المؤشرات خطورة على فقدان النظام لهيمنته. جندت الحركة الإسلامية أعضائها من المدارس الثانوية والجامعات، وأيضاً من داخل المناطق الحضرية الجديدة المأهولة بسكان من ذوى الوظائف الثابتة والتعليم الجامعى العالى. وهنا ينبغى أن نتذكر أن حزب الدستور عندما شرع فى تجنيد أعضائه فى أوائل الثلاثينيات، جندهم من ذات القاعدة الاجتماعية التى جندت الحركة الإسلامية مجاهديها منها. والواقع أن الأهمية السياسية لتلك الشرائح الاجتماعية لا تكمن فى حجمها، بل فى تأثيرها الأيديولوجى وقوتها التعبوية. فتلك الشرائح من جهة أولى على اتصال دائم بالشرائح الاجتماعية المتواجدة فى أدنى السلم الاجتماعى، كما أنها من جهة ثانية على اتصال دائم بالشرائح الأخرى التى استطاعت بفصل قدرتها على تعليم أولادها تحقيق نوع من الصعود الاجتماعى السريع.

فى أوائل الثمانينيات قامت الدولة بإضفاء الشرعية على كل من الحزب الشيوعى التونسى وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، والأخيرة جماعة ليبرالية النزعة انشقت عن حزب الدستور. إلا أن هذا لم ينتج عنه على المدى الزمنى

القصير موازنة قوة الحركة الإسلامية. وبينما كانت قوة الحزب الشيوعي محدودة إلى حد كبير، كان تأثير حركة الديمقراطيين الاشتراكيين حاضراً ملموساً. إلا أن افتقاد البلاد لبيئة ديمقراطية حقيقية، لم يوفر للحركة الظرف الملائم للتجذر والانتشار. وبالتالي لم يعد هناك سوى الاتحاد العام للشغالين، التنظيم القانوني الشرعي للمجتمع المدني الذي تمكن من الابتعاد عن السيطرة المباشرة لحزب الدستور. وهكذا أصبحت إمكانية التأسيس السلمي للديموقراطية في تونس، متوقفة على اتجاه حزب الدستور للتحالف مع اتحاد الشغالين.

وخلال نفس الفترة التي نحلل تطوراتها- أى: أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات- عانى الاقتصاد التونسي من المشاكل والصعوبات. ووجدت الدولة نفسها مجبرة تحت وطأة الوضع الاقتصادي، على تخفيض النفقات العامة ومقاومة مطالب زيادة المرتبات. ووضع هذا الموقف الحكومة في مأزق. إذ كيف يمكن للحزب الحاكم أن يحقق انفتاحاً ديمقراطياً، بينما يرفض في نفس الوقت الاستجابة لمطالب زيادة المرتبات؟ وكان هناك خطر آخر يعرض النظام لعدم الاستقرار، مصدره القيادة الترادفية للدولة والحزب. تبعاً لغياب الديمقراطية داخل الحزب، لم يكن من الممكن التعبير عن الصراعات والوصول إلى حل لها، إلا على مستوى القمة. وكان هؤلاء الذين يعملون مع رئيس الجمهورية، يرون أن الرهان الحقيقي هو منصب رئيس الوزراء، أى خليفة الرئيس الذي لا ينازعه أحد في حقه. وهكذا كان يتم اتخاذ القرارات الحاسمة على أساس هذا الرهان، أى على أساس الرغبة في تأمين الطريق إلى منصب رئيس الوزراء، وليس على أساس مصلحة النظام. وكان هذا التنافس والصراع من حول منصب رئيس الوزراء، الإطار الذي اتخذ فيه القرار الخطير بإلغاء النظم التعويضية Compensatory Systems التي مكنت النظام من الحفاظ على الانخفاض النسبي لأسعار الحبوب لخمسة عشر عاماً متتالية. وفي سياق هذا الصراع عارض رئيس الوزراء علناً الخفض التدريجي لآليات التعويض، ولكنه فيما بعد غير موقفه وقام بالضغط على أعضاء البرلمان الممثلين للحزب من أجل إلغاء النظم التعويضية كلياً.

فى السابع والعشرون من ديسمبر ١٩٨٣ وافق البرلمان التونسى على مشروع قانون النقد الذى تقدم به رئيس الوزراء. وأثناء التصويت عليه صوت ثمانية من النقابيين ضده بالرفض. وفى اليوم التالى مباشرة وقع الرئيس التونسى بورقيبة على قرار القانون القاضى بإلغاء نظم التعويض، وفى اليوم التالى على صدور القرار- أى ٢٩ ديسمبر- انفجرت "اضطرابات الخبز" فى إحدى مدن الجنوب الصغيرة، ومنها انتشرت عبر البلاد كلها. ولقد أوردنا فى ملحق الدراسة رصداً تتبعياً لأحداث "الاضطرابات".

وفى السادس من يناير ١٩٨٤ أقر النظام بتراجعته أمام الانتفاضة، وأعلن رئيس الجمهورية إلغاء قرارات ٢٨ ديسمبر ١٩٨٣. وعلى الرغم من أن القرار أغلق مؤقتاً فصل الاضطرابات، فلم يكن فى مقدورة بالطبع إلغاء الظروف الموضوعية التى أشعلتها.

نتجه الآن الى صميم موضوعنا، ولكن قبل ذلك هناك ملاحظة مهمة يتعين ذكرها. إذا أردنا الانتقال بتساؤلاتنا من المستوى القومى إلى المستوى المحلى بشكل صحيح، وإذا أردنا فهم تجلى شرعية الحزب الواحد على المستوى المحلى، لابد لنا من إعادة بناء تاريخ ظهور تنظيمات المجتمع المدنى الحديثة وعلاقاتها المتبادلة سواء مع البنى الاجتماعية التقليدية أو مع الدولة. وهذا هو ما سوف نشرع فيه الآن.

قرية المبروكة: الخصوصيات المحلية للنموذج القومى

المبروكة بلدة صغيرة تقع فى أقصى جنوب الساحل التونسى، كان عدد سكانها فى عام الاضطرابات يقدر بثلاثة آلاف مواطن.

فى اليوم الذى انفجرت فيه اضطرابات الخبز داخل المبروكة، أى الثالث من يناير ١٩٨٤، كانت البلدة تبدو هادئة من مشرق الشمس حتى الخامسة ظهراً. إلا أن ذلك كان على مستوى السطح فقط، وتحت هذا السطح كانت مقدمات

الاضطرابات آخذة في الاختمار. فقد كانت هناك معلومات مثيرة للقلق آخذة في الانتشار، مصدرها الرئيسى الأهالى الذين يقودون سياراتهم على طريق تونس-سوسة- صفاقس الذى تقع المبروكة عليه. وكانت هذه التقارير حول الوضع فى المدن الكبرى التى بثها المسافرون أثناء عبورهم القرية، علاوة على المادة الإخبارية الصادرة عن الإذاعات العالمية حول الوضع على المستوى القومى عامة، هى التى قامت بتغذية المناقشات والتعليقات داخل جماعات القرويين الصغيرة الذين تجمعوا أمام المحلات والمقاهى والمدارس وغير ذلك من الأماكن. وفى اليوم السابق على يوم انفجار اضطرابات المبروكة، كان طلاب المرحلة الثانوية من أبناء القرية الذين يدرسون فى مدارس مركزين حضريين مجاورين تربطهما بالقرية علاقات يومية كثيفة، قد عادوا إلى البلدة بعد إغلاق مدارسهم أعقاب تفشى الاضطرابات فيهما.

استمر هذا الهدوء الظاهري حتى الخامسة بعد الظهر، وبعد ذلك تغيرت الأمور. يوجد فى المبروكة مصنع نسيج يملكه مستثمر أوروبى، أقيم بها قبل ثلاثة أعوام من الاضطرابات، وفقاً لقانون ١٩٧٢ بشأن تسهيل الاستثمار الأجنبى فى البلاد. بعد نهاية عمل المصنع فى هذا اليوم، خرج منه ما يقرب من مائتى عامل أغلبهم فتيات يتراوح عمرهن بين ١٦ و ٢٥ عامًا، فى موكب مترابط ساخط يتأجج بالحيوية والنشاط. وها هو الموكب يتقدم فى طريقه، منطلقاً من المصنع الذى يبعد ٣٠٠ متر عن البلدة إلى قلبها عبر شارعها الرئيسى. وفى مسيرتهن كانت المتظاهرات يطلقن الشعارات، المنددة بالقرارات التى أسفرت عن مضاعفة سعر الخبز، مثل: "يا فقراء يا مساكين.. الخبز الآن بمائة وسبعين". ومر الموكب فى مسيرته بالمتاجر التى اعتاد أن يجلس فيها التجار المسنون مع الفلاحين العاطلين يثرثرون ويلعبون الورق. ولم يستجب هؤلاء لهتافات فتيات المصنع التحريضية الاستفزازية. وواصل الموكب مسيرته متجها صوب مقهى القرية، ويقع بالقرب من المجاورة الأولى التى ظهرت فى الستينيات فى إطار سياسة تجميع الريفيين فى مراكز حضرية جديدة. كان هذا المقهى ملتقى فئات اجتماعية مختلفة: إداريون فى

أجهزة الخدمة المدنية، ومدرسون في التعليم الأولى والثانوى، وشباب عاطل لا عمل ينتظره، وعمال في قطاع البناء، وأحياناً صيادون يعملون لسكان المدن مستخدمين شبكات الصيد المخروطية الكبيرة ويعودون إلى قريتهم في إجازاتهم. وها هي المظاهرة تقف أمام المقهى، وبدأت الفتيات في إطلاق هتافاتهن المثيرة المحرصة. وفي هذه المرة لم تفشل فتياتنا الجسورات، فلقد حركت هتافاتهن المثيرة الرجال الجالسين على المقهى، فتركوها لينضموا إلى المظاهرة. مضى المتظاهرون في طريقهم، وكلما تقدموا ازداد عددهم، وكانت وجهتهم مدرسة البلدة الثانوية. وما إن أدركوها حتى استجاب الطلاب لهم وهجروا مدرستهم. وكان انضمام الطلاب إيذاناً بتغير مسار الأحداث واتخاذها وجهة عنيفة . فلقد تم تحطيم بضعة نوافذ لفصول المدرسة، وهجم المتظاهرون على المكتب الرئيسى للمدرسة وحطموا تمثال للحبيب بورقيبة، وفي النهاية أحرقوا عربة المدرسة الرسمية. وفي طريق عودتهم من المدرسة الثانوية، انضم اليهم قلة من الأهالى القاطنين في المجاورة الفقيرة. وبعد ذلك هاجم المتظاهرون من الرجال والنساء والأطفال مركز شرطة البلدة، ودمروا جزء من أرشيفه وأدواته المكتبية. أما المركز الرئيسى للمفوضية الحزبية، والذي كان النائب البرلمانى وأحد قيادة الخليتين الحزبيتين التابعتين للحزب الحاكم قد اعتصما به، فقد اقتحمته الجماهير الغاضبة. وتعرض مبنى بلدية البلدة لنفس المصير، وإن كان رئيس البلدية الذى كان فى متناول يد المقتحمين قد ترك لشأنه^(٢).

وتعرض الحرس الوطنى عدة مرات للاعتداءات. وخلال تلك التطورات العنيفة، أطلقت قوات الأمن الرصاص على المتظاهرين ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة: صبى فى العاشرة و شابان صغيران^(٣). وكان مصرع الثلاثة بالقرب من مركز المفوضية والحرس الوطنى. ولم تقتصر خسائر المتظاهرين على القتلى الثلاثة، فلقد أسفرت رصاصات رجال الأمن عن إصابة كثير منهم بجراح، وكان من ضمنهم امرأة بالغة ترتدى الملابس الريفية التقليدية.

وخلال مسيرتهم لم يهاجم المتظاهرن أية ممتلكات خاصة. ولكي يجعلوا تحركاتهم أكثر تأثيراً وبعثاً للرغبة، لجأ الشباب إلى إشعال إطارات سيارات ظلت تحترق طوال الليل^(٤). وبعد بضعة ساعات أرسلت السلطات مزيداً من قوات الأمن إلى القرية، وعندما وصل الدعم الأمني إلى القرية كان المتظاهرون قد حل بهم الإنهاك وأخذوا في التشتت والتفرق، وبالتالي كان في مقدور قوات الأمن استعادة السيطرة على الموقف. وفي اليوم التالي احتل جنود القوات المسلحة القرية وجعلوا من مبنى المدرسة الثانوية مركزاً لهم. وفي أعقاب الاضطرابات، خضع الكثير من مواطني المبروكة للاستجواب، وألقي القبض على خمسة شباب وقدموا للمحاكمة، كان منهم أربعة تحت سن الثامنة عشرة.

وعندما نعيد بناء حوادث اضطرابات المبروكة سوف نصدم إزاء وجود واقعيتين يكتنفهما الغموض، وفي حاجة إلى تفسير. فلننظر في الواقعة الأولى. في مواجهة حوادث التمرد التي شهدتها القرية كان موقف حزب الدستور متخاذلاً. فلو أننا راجعنا موقف خلاياه داخل القرية، سنلاحظ سلبية موقفهم وعجزهم عن انتهاج رد فعل تجاه الأحداث. وسوف نرى فيما بعد كيف أن مؤيدي الحزب أنفسهم كانوا على وعى بهذا العجز. وها هي الواقعة الثانية. كان للنساء دور مهم وحاسم في بدء التمرد. والواقع أن المتظاهرات هن اللاتي فرضن الموقف على الرجال العاملين في الخدمة المدنية والعاطلين وكبار السن وذوى الإعاقات الحكومية. وتعكس تلك الواقعة في حد ذاتها التغيرات الجارية في القيم الثقافية التقليدية التي تحكم العلاقات بين النوعين، والتي قادت إلى تضعضعها. كما ينبغي أيضاً أن نلاحظ أن النقابة التي أسستها العاملات قبل عام فقط من الأحداث، فشلت تماماً في التأثير على مجرى الأحداث وتطوراتها. ولقد كانت قوات الأمن، مدعومة من جانب الجيش، هي التي واجهت معارك الشوارع دفاعاً عن الدولة.

تفسير اضطرابات الخبز

داخل المبروكة تواجدت كتلة من العمال العاطلين وطلاب المدارس الثانوية ورجال الخدمة المدنية، لا تخضع لتوجيه أى منظمة مدنية عامة من منظمات المجتمع المدني. فالمجتمع المدني التونسي عامة جرى إضعافه منذ الاستقلال، ثم أخذ مجتمع المبروكة المدني فى تكوين منظماته المستقلة إلا أنها كانت لا تزال فى طور الميلاد تعاني من هشاشة التكوين. ولقد ظهرت تلك الكتلة كنتيجة للتغيرات والتي جرت داخل الفلاحين، ثم كنتيجة لعملية التحضر السريع التي شهدتها المناطق الريفية. وعندما انفجرت الأزمة العامة من حول مسألة الغذاء، أى من حول أكثر احتياجات تلك الكتلة أهمية وحيوية، دفعت عمليات التحريض بها إلى الشوارع معلنة عن احتجاجها دفاعًا عن مصالحها. وهناك حقيقة فى حاجة إلى تشديد وإبراز فداخل الكتلة الجماهيرية، لم يكن هناك من ينتمى إلى عضوية إحدى المنظمات النقابية سوى النساء العاملات فى مصنع النسيج. وفى اندفاعهم إلى شوارع البلدة كانوا يفعلون ذلك دونما سيطرة أو توجيه من أى جهة سياسية، وحتى النقابة لم تكن هى التى دعت إلى التظاهر. هكذا أدى القمع، وإضعاف النقابة الوليدة التى أسسها عاملات مصنع النسيج، وعجز خلايا حزب الدستور المستمر عن تعبئة الأهالى، إلى دفع جزء من تلك الكتلة صوب البحث عن هياكل وأشكال تنظيمية أخرى تصلح أداة للتعبير المستقل.

كان التنظيم الوحيد الموجود داخل المبروكة حتى منتصف الثمانينيات هو خلية حزب الدستور. ومع أن تلك الخلية كانت تمثل الحزب الحاكم، فقد شكلت على الرغم من ذلك وسيلة كبيرة من وسائل التعبير السياسى والمدنى المتاحة أمام الأهالى، وساحة لتصارع مختلف المصالح، بل وأيضًا وسيط صالح لتنفيذ عدد من المشروعات المحدودة بعيدًا عن أى تحكم من جانب قيادة الحزب أو الدولة. وفى

بعض الأحيان تمكن المجتمع المدني من استخدام خلية حزب الدستور، كوسيط ووسيلة لمعارضة الخطط الرسمية. وتبعًا لذلك سنعتبرها إحدى بنى المجتمع المدني التنظيمية.

يرجع تاريخ ظهور خلية الحزب في المبروكة إلى العهد الاستعماري وعلى وجه التحديد عام ١٩٥١. وظهرت الخلية كأحدى نتائج عملية تحلل البنى القبلية القائمة على القرابة والملكية المشتركة للأرض وأنشطة تربية الماشية وشبه البداوة Semi Nomadism، وهي العملية التي استغرقت زمنًا طويلًا وقادت إلى ظهور مجتمع مستقر جديد يقوم الملكية الخاصة للأرض وزراعة الأشجار. والواقع أن المبروكة كقرية لم تكن موجودة في الفترة السابقة على فترة الاستعمار، فلقد برزت إلى الوجود مع بدايات القرن العشرين من بين قبائل مختلفة تدعى انتمائها إلى إحدى أكبر القبائل التونسية ذات الأصل العربي. وكانت هذه القبائل التي شكلت المحيط الذي انبثقت منه المبروكة تنقسم إلى جماعات تقوم على علاقات القرابة، واحتلت كل جماعة منها مساحة من الأرض يتفاوت حجمها وفقًا لقوتها وعلاقتها مع جيرانها.

وهكذا كان توزيع الأرض يتوافق مع بروز البنى الاجتماعية والقبلية الخاصة في أماكن محددة. وكانت ملكية الجماعة للأرض غير مقسمة، من واقع أن حياتهم اعتمدت أساسًا على تربية الماشية على نطاق واسع، وهو نشاط يتطلب في حده الأدنى تحرك أحد أجزاء الجماعة سعيًا وراء المرعى، علاوة على اعتمادهم على زراعة الحبوب المتنقلة. وداخل كل قسم من أقسام القبيلة، كانت إدارة الشئون العامة يتولاها مجلس قبلي، مكون من أعضاء الجماعة القبلية من الأعيان، والراشدين الذين يحظون باحترام الجماعة. ولكن ماذا بشأن الاحترام نفسه؟ يقوم الاحترام على عدة عوامل، هي السن وقوة العائلة (التي تقاس بعلو المنزلة والحجم) والشجاعة والسلوك الفردي الأخلاقي والديني والثروة^(٥). وعندما تتوافر كل تلك المعايير لأحد الأفراد من ذوى المكانة الرفيعة، سيتسع تأثير مكانته وهيبته

ليتخطى حدود جماعة القرابة التي ينتمى إليها. وإذا أخذنا في اعتبارنا طبيعة المداولات والمناقشات التي تدور في اجتماعاته، يمكننا اعتبار المجلس القبلي إحدى البنى التقليدية للمجتمع المدني.

مرت البنى القبلية بتغيرات في سياق عملية الاستقرار، التي قامت الإدارة الاستعمارية بفرضها في أماكن معينة وفي إطار شروط محددة. وكان لتلك التغيرات تأثيراتها الخاصة على منطقة المبروكة. فلقد استطاعت جماعة عرفاوى وهي إحدى الروابط العائلية المتحالفة مع السلطة الاستعمارية، أن تستفيد من السلطة الإدارية التي حصلت عليها بفضل هذا التحالف (كان أحد أعضائها شيخاً وآخر عضواً في المجلس الأعلى) في الحصول على ثروة ضخمة. وتمكن العرفاوية من أن يصبحوا أغنى عائلات المبروكة والمناطق المحيطة بها، من خلال توظيفهم لاتصالاتهم مع السلطة الاستعمارية، وعلاقاتهم مع مزارعي الأشجار الذين عرفوا منهم القيمة الاقتصادية المضاربة لأشجار الزيتون. وقاد استقرار العرفاوية وتمييزهم للأرض التي نجحوا في النهاية في امتلاكها، إلى ظهور قرية المبروكة التي أسست سوقها الشهري الأول عام ١٩١٠. وبالتوازي مع ذلك تحللت أقسام قبلية أخرى إلى فئات اجتماعية متباينة، تتكون من صغار الملاك ومتوسطى الملاك وقلة قليلة من الأعيان الأثرياء. وجرى هذا التمايز الداخلي تحت تأثير، مدى التعرض لنزع الملكية من جانب السلطة الاستعمارية من جهة، ومدى التوسع الحادث في نطاق الملكية الحضرية من جهة أخرى.

وقادت التحولات السابقة إلى تحلل التنظيم السياسى القبلى السابق، فهذا التنظيم الذى تواجد فى إطار قبائل تعمل أساساً فى رعى الماشية، لم يعد فى إمكانه التعبير عن علاقات العمل الجديدة وارتباطاتها. واستغرقت تلك العملية فى المبروكة ما يقرب من سبعين عاماً امتدت من ١٨٨١ إلى ١٩٥٠. وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت البلدة، ظهور نمط جديد للتنظيم السياسى داخل المجتمع

القبلي، ونقصد به الخلية الحزبية لحزب الدستور. وشكل هذا الظهور انعطافة حاسمة في مسار العلاقة المتواجدة فيما بين الجماعة القبلية القديمة والتي شغلت المكان الذي انبثقت فيه المبروكة من جهة، والقوى الاجتماعية الأخرى ذات القاعدة الحضرية والمنظمة في إطار حزب الدستور من جهة أخرى. وهكذا أصبح في حوزة أهالي قبائل المنطقة إطارًا تنظيميًا حديثًا، يمكنهم من خلاله التعبير عن مشاكلهم الصعبة التي يواجهونها، والاتصال مع الجماعة القومية التي ينتمون إليها ويجمعهم بها مصير مشترك.

وقد أثر في الحدث على المستوى المحلي الصراعات الجديدة بين الوطنيين الشبان والمتعاونون مع السلطة الاستعمارية، والتعارضات القديمة فيما بين البدنات Lineages والعشائر Clan والعائلات. وجاء ظهور خلايا حزب الدستور الأولى أواخر فترة السيطرة الاستعمارية وفي الأيام الأولى للاستقلال. ومنذ البداية كان للخلية قاعدة أوسع من العائلة والحدود الجغرافية للمبروكي (مصدر اسم القرية). وامتدت تلك القاعدة لتتوافق مع قاعدة الجماعات القبلية. وفي أغلب الأحيان انتهت المحاولات الرامية إلى تكوين خلايا تجمعها مصالح مشتركة إلى الفشل. فحتى داخل خلية المبروكي المتواجدة ظهر انقسام وصراع، بين جماعة الوطنيين المتحالفين مع جماعات قبلية أخرى وجماعات المتعاونين مع السلطة الاستعمارية، مع استمرار المتحالفين على استقلالهم التنظيمي. ولقد شكل المتعاونون مع السلطة الاستعمارية جماعة قرابية واحدة هي بدنة عرفاوي. وتأسيسًا على ذلك ظهر المجاهد الدستوري داخل المبروكة، في صورة المجاهد الوطني المعادي للاستعمار وبالتالي للعرفاوية. ولكن هناك سمة أخرى ميزت الوضع داخل المبروكة مضافية عليه مزيدًا من الخصوصية. فأول قائد لخلية حزب الدستور كان ينتمي إلى بدنة من المتعاونين مع السلطة الاستعمارية، بل إن شيخ هذه البدنة الذي دخل الوطنيون معه في تحدي كان العم المباشر لهذا القائد. ومن واقع ثراء أسرته وملكيته والده لمساحة كبيرة من الأرض، تمكن المجاهد الذي سوف ندعوه الهادي

من الالتحاق بكل من التعليم التقليدي والتعليم الحديث (المدرسة الابتدائية)، وكان هو الوحيد في البلدة آنذاك الذي تمكن من ذلك. ورغم تورط عمه في التعاون مع الفرنسيين فإن والده لم يتورط معه، بل إن أهالي البلدة كانوا يرونه مؤيداً أصيلاً للوطنيين. وإذا نظرنا إلى موقف قائد الخلية عبر منظور اقتصادي ضيق سيبدو لنا مثيراً للحيرة، حيث سيظهر أمامنا في صورة الشخص الذي لم يدافع عن مصالحه أو على الأقل مصالحه المباشرة. إلا أننا لو تركنا أنفسنا ننساق إلى مثل تلك النتيجة، فإن هذا سيعنى إغفالنا لأهمية تأثير آليات التوحيد والاندماج مع مجموعة معينة من الأفكار أو الوقائع (هي في حالتنا: الهوية القومية) على السلوك الفردي في إطار هذا النمط من المواقف^(١). وبالتالي يمكننا تحليل سلوك هذا القائد على أساس فهمنا لسلوك والده. كان هذا الوالد الذي اشتهر بين أبناء البلدة بالعدالة، حريصاً على تحقيق تساميه الأخلاقي بين أقرانه من أعيان البلدة، الذين كانوا على عكسه حريصين على إظهار القوة والعنف كوسيلة لإظهار تمايزهم عن الآخرين.

كان الأعضاء المؤسسون لخليه حزب الدستور، ينتمون إلى صغار ومتوسطى الملاك من الفلاحين، كما جاءوا من مختلف بدئات القرية. وبعض هؤلاء الفلاحين كانوا يعملون باعة متجولين، أو يمارسون بعض الأعمال التجارية غير القانونية. ولهذا كان من الشائع أن نجد بين الأعضاء المؤسسين لخليه الحزب أو مؤيديهم، أصحاب محلات تجارية يستضيفون اجتماعات الوحدة في محلاتهم.

وعندما نتأمل بنية الخلية الحزبية، بوصفها الشكل التنظيمي الجديد الوافد على مجتمع مدني اعتاد أن تتخذ تنظيماته شكل المجلس القبلي، سنجدها تتسم بسمتين أساسيتين: أولهما رؤيتها الحديثة. فلقد اتجهت خلية الحزب إلى التعبير عن الصراعات الاجتماعية الجديدة، بين كبار الملاك الذين اعتبرت ثرواتهم غير شرعية وكتلة صغار ومتوسطى الفلاحين الذين شعروا بالاضطهاد بالمقارنة لهم. وكنتيجة لذلك سنجد أن بعض المرجعيات الفكرية المحركة مثل الوطنية - لم تكن

نتائجاً لبيئتها المحدودة، بل جاءت من خارجها وكانت أوسع من حدودها إلى مدى بعيد. وكان هذا ما جعل تلك الخلايا مختلفة عن المجالس القبلية^(٧).

أما السمة الثانية فتتجسد فيما ندعوه بالطبيعة العتيقة Archaic. كان من ضمن السمات الأساسية المميزة لتلك الخلايا، تبنيها للبنى القبلية القديمة التي شكلت علاقات القرابة إحدى قواعدها الأساسية. ففي سياق بحث حزب الدستور الجديد عن قواعد سياسية داخل المناطق الريفية، اتجه الحزب إلى تطوير الخلايا الحزبية الحديثة، ولكنه اكتفى بذلك وحافظ على استمرارية البنى القبلية القديمة. وكنيجة لهذا الوضع المتناقض، بدأت الخلايا الحزبية داخل المناطق الريفية في العمل تحت تأثير منطقيين. المنطق الوطني المعبر عن الصراعات الجارية مع المستعمرين الذين ينظر إليهم كقوة مختلفة غير مسلمة، والمتعاونون مع تلك القوة من الأعيان حديثي الثراء الذين تحالفوا معها من أجل قمع واستغلال أهالي الأرياف. أما المنطق الثاني فهو المنطق القرابي الذي يعكس بطبيعته الصراعات العائلية والعشائرية الدائرة عكسًا مباشرًا. والواقع أن حركة حزب الدستور الجديد كانت القوة السياسية التونسية الوحيدة التي تمكنت من التغلغل في المناطق الريفية، ويرجع هذا النجاح إلى سياستها تجاه المجالس القبلية القديمة. فالخلايا الحزبية التي أسستها تلك الحركة داخل المناطق الريفية، لم تلجأ إلى سياسة قمع المجالس القبلية القديمة بل على العكس وفرت لأعضاء تلك المجالس القبلية القديمة الوسائل الحديثة التي يمكنهم من خلالها التعامل مع القضايا الجديدة التي فرضت عليهم في ظل عمليات الاستقرار والاستعمار.

وتقدم لنا المبروكة نموذجًا عمليًا جيدًا للتطور التاريخي العام السابق. فداخل خلية حزب الدستور، سجد الفلاحين الصغار والمتوسطين المنتمين إلى مختلف البدنات يجتمعون في ظل سلطة رئيس غني، وينتمي هذا الرئيس إلى بدنة معينة اعتاد هؤلاء الفلاحون الصغار الدخول في صراع معها. علاوة على ما سبق ينبغي

التنويه بأن هذا الجهاز السياسى، الذى مكن القرويين من البدء فى ممارسة العمل السياسى الحديث، كان يقع عمليا تحت سيطرة قيادة الحزب القابعة فى المدن.

ومع تأسيس خلية الحزب فى المبروكة شهدت البلدة تطورا آخر مهماً. فلقد رافق هذا الظهور التنظيمى للحزب داخل القرية، ظهور نمط جديد من الأعيان داخلها ميزوا أنفسهم عن الآخرين بجهاديتهم السياسية. تمكن الأعضاء المؤسسون لخلية الحزب تدريجياً من تحقيق مكانة اجتماعية خاصة، اكتسبت شرعيتها من خلال الأيديولوجيا الوطنية التى انتسبوا إليها وعملوا على نشرها، ثم من خلال التزامهم بالنضال ضد الممثلين المحليين للسلطة الاستعمارية. وقادت تلك الظاهرة الجديدة إلى قلب نمط الصراع التقليدى بين الأعيان حول السلطة، كما أدت أيضاً إلى تعديل العلاقات بين المجتمع المدنى والسلطة الاستعمارية.

ومع تحقيق الاستقلال، وتكوين الدولة الوطنية التى تولى رجال حزب الدستور الجديد المسئولية الأساسية فى تحديد سماتها وبنائها، أصبح دور الخلية المحلية أكثر أهمية، واكتسب أبعاداً جديدة ومتباينة. وكانت مقدمة تلك التحولات هى عزل الشيخ الذى كان على رأس المبروكة خلال العهد الاستعمارى. اعتبر الأهالى هذا الشيخ رمزاً للعهد الاستعمارى وما احتواه من قهر، وخططوا لعزله من خلال مجاهدى حزب الدستور ومصادرة مصنع الزيت الذى امتلكه مع أخوته. ومع سقوط الشيخ تدهورت مكانة البدنة المتعاونة مع الفرنسيين سابقاً، وشمل هذا التراجع مكانتهم السياسية وأوضاعهم الاقتصادية. وفى المقابل أخذ نفوذ وهيبة الأعيان الجدد فى الصعود.

أما الشيخ الجديد الذى حل محل الشيخ المعزول، فقد كان من الطبيعى أن يكون أحد مجاهدى حزب الدستور، ومثل بعضهم كانت الإدارة الاستعمارية السابقة قد أودعته السجن لفترة. ولم يكن هذا الشيخ من جماعة المبروكى القبلية، بل جاء من جماعة قبلية أخرى تدعى أولاد صالح. وفيما يتعلق بالهادى رئيس خلية الحزب

فى المبروكة، والابن الضال لبدنة العرفاوية المكروه منهم والذى يحظى أيضا بدعم عائلته القوى، فلقد انضم إلى الشيخ الجديد وأصبحا يمثلان معًا الممثلان المحليان للدولة الوطنية وحركة حزب الدستور الجديد.

وأخيرا فمع نهاية الحكم الاستعماري والاحتكار الاقتصادي والإداري لجماعة العرفاوية على المبروكة، فإن أكثر الدستوريين نشاطا، أى صغار الفلاحين ومتوسطيهم ممن كانوا مجرد بائعين متجولين أو يعملون فى بعض أعمال التجارة الهامشية، حاولوا ملء الفراغ "المتاح" من خلال التحول إلى بقالين وجزارين وغير ذلك من الأنشطة. وفى تلك الفترة كانت المبروكة لا تزال قرية كبيرة، يمتلك العرفاوية أغلب مبانيها، كما كان النشاط الاقتصادي لا يزال يغلب عليه الطابع الزراعى. وتبعًا لذلك استمر أغلب مؤيدى حزب الدستور يعيشون داخل المناطق الريفية، حيث توزعت ديارهم وتحددت مواقعها وفقًا للبدنات. الأمر الذى مكنهم من الاحتفاظ بروابط متينة مع جماهير الفلاحين، وأصبحوا المتحدثين باسمها.

وحتى إعلان الاستقلال، لم تكن الجماعات القبلية المحيطة بالمبروكة، قد ظهرت داخلها وحدات خلايا لحزب الدستور. ثم جاء الاستقلال ليوفر لها الفرصة لتأسيس تلك الخلايا. وداخل تلك المناطق تواجدت فئة من الأعيان التقليديين، الذين تمتعوا بهيبة شخصية وتمايزوا عن الآخرين بما يمتلكونه من ثروة عائلية. خلال العهد الاستعماري انتهج هؤلاء موقفًا محايدًا تجاه قضية الاستقلال، ولكن بعد الاستقلال اتجهت تلك الفئة إلى التعاون مع الحكم الجديد، من خلال المشاركة فى الخلايا الحزبية سواء بأنفسهم أو من خلال أبنائهم. والحاصل أن غالبية أهالى الريف، أضحي لديهم بنية تنظيمية جديدة، مكنتهم من طرح مشاكلهم أمام الدولة والحصول على إجابات بشأنها.

مجتمع المبروكة المدنى وتجربة التعاونيات

ما هو نمط العلاقة الذى تواجد بين المجتمع المدنى المنظم على المستوى المحلى فى إطارخلية حزب الدستور والدولة الوطنية؟ جاءت المواجهة الأولى مع الدولة الوطنية فى فترة الستينيات ومن حول مشروع التعاونيات. ومنذ تلك اللحظة التى طرح فيها المشروع وجدت خلايا الحزب نفسها فى مواجهة منعطف تاريخى حاسم. كان المشروع يستهدف إقامة تعاونيات إنتاجية، من خلال إعادة تجميع أراضى صغار ومتوسطى الفلاحين من حول مزارع حديثة تتشكل على منوال المزارع الخاصة والمزارع الحكومية المميكنة. ولم يقف المشروع عند حدود التعاونيات الزراعية، إذ سعى إلى تجميع كل التجار فى إطار ما دعى بالتعاونيات الاستهلاكية، من أجل تمكينهم من توفير احتياجات سكان الأرياف الاستهلاكية بطريقة أفضل، ثم سعيًا نحو تحسين أوضاع التجار المعيشية. وليس من ضمن أهداف دراستنا تتبع تاريخ المشروع وتطوراتهِ على مدى الستينيات، حيث إننا نعى أنماط المشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى فرضها المشروع على البدو حديثى الاستقرار. وما يهمنى أساسًا هو تأثير تطبيق المشروع على وضع خلية الحزب داخل المبروكة، التى شكلت فى ذلك الوقت وفقًا لرؤيتنا للبنية التنظيمية الوحيدة داخل المجتمع المدنى.

يتعين أولًا أن ننتبه إلى حقيقة مهمة. جاءت محاولة تعميم نظام التعاونيات فى المبروكة، فى توقيت متأخر من تاريخ التجربة فى تونس، وبالتحديد قبل سقوطها العام بوقت قصير. وعلاوة ما سبق اتخذ تطبيق تجربة التعاونيات فى المبروكة شكلًا خاصًا. لم يكن هناك شيئًا خاصًا وغير عادى، فى إجبار الدستوريين على المشاركة فى تعاونيات المبروكة. إذ إن هذا الموقف كان شائعًا عبر امتداد البلاد. أما الأمر الذى لم يكن شائعًا ومعتادًا هو أن الهادى، المالك الكبير وسليل

العرفاوية المتعاونين السابقين مع السلطة الفرنسية ورئيس خلية حزب الدستور في المبروكة، كان هو الشخص الوحيد الذى دافع عن سياسة الحكومة التعاونية التى لم تكن ملائمة لمصالحه الاقتصادية الخاصة. وفى مقابل هذا الموقف الفردى المؤيد، تواجدت داخل خلية الحزب كتلة من التجار والفلاحين تعارض السياسة التعاونية الجديدة، يتقدمها مجاهد دستورى أمى يدعى براهيم. وفى سعيها نحو عرقلة السياسة الجديدة، وجدت تلك الكتلة نفسها مرغمة على التحالف مع العرفاوية أعدائها التاريخيين السابقين، من أجل التخلص من الهادى رئيس الوحدة وابن العرفاوية الضال. والواقع أن كلا الظاهرتين على درجة من الأصالة، ويتعين علينا منحهما اهتمامًا خاصًا. ويمكننا اعتبار هذا الموقف من السياسة التعاونية إحدى المواقف النادرة فى تاريخ القرية، التى وجد فيها كلا الخصمين اللذين ظهرا فى سياق تطورها فى ظل السلطة الاستعمارية نفسيهما مرغمين على العمل ضد المنطق الرئيسى الموجه لتحالفاته وصراعاته، أى المنطق القومى ومنطق علاقات القرابة.

هكذا قادت تجربة التعاونيات إلى اختلاط المواقف وانقلاب التحالفات. ها هم المجاهدون الدستوريون تحت قيادة براهيم، يبحثون عن مساعدة العرفاوية خصمهم التاريخى من أجل معارضة قائد خليتهم الحزبية، الذى أصبح رمزًا لسياسة الدولة المثيرة للخلاف. وهام العرفاوية المتعاونون السابقون مع سلطة الاحتلال الفرنسى، يجدون أنفسهم مرغمين على التحالف مع المجاهدين الدستوريين كما لو كانوا بدنة أو عشيرة عائلية، من أجل معارضة الهادى الذى ينتمى إلى بدنتهم.

ولم يحسم الصراع حول التعاونيات إلا عام ١٩٦٩، مع قرار الحكومة بوضع نهاية لمجمل التجربة على امتداد البلاد. وفى المبروكة أسفر هذا القرار عن عزل الهادى، الذى لم يعد مرة أخرى إلى المسرح السياسى إلا عام ١٩٨١، من خلال المحاولة الأولى التى استهدفت ديمقراطية الحياة السياسية فى البلاد.

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تاريخ المبروكة السياسي، على ضوء هاتين الفترتين الحاسمتين من تاريخها، أي فترة الاستعمار وفترة التجربة التعاونية؟. يمكن إدارة النقاش حول هذا السؤال ارتكازاً على ملاحظتين أساسيتين. تتعلق الملاحظة الأولى بتطور العلاقة بين قيادة حزب الدستور وقواعده من جهة، وتطور العلاقة بين الدولة الوطنية وحزب الدستور من جهة أخرى.

انطلاقاً من موقعه كحزب قومي، سعى حزب الدستور الجديد لتعبئة الأهالي على المستويات القاعدية، والظهور في صورة البنية الأكثر ملائمة وصلاحيّة للفلاحين والتجار في سعيهم للتعبير عن والدفاع عن مصالحهم. كما شكل الحزب في إطار معارضته السابقة النشطة للسلطة الاستعمارية، أحد البنى المستقلة التي قام جزء من المجتمع المدني بتنظيم نفسه في إطارها. إلا أن الأمر اختلف خلال تجربة التعاونيات. هنا لم يسمح الحزب لقواعده بالمعارضة المباشرة والصريحة للسياسة التعاونية التي فرضتها الدولة القومية. وعله ذلك -نحن نشير الآن إلى الملاحظة الأساسية الثانية- فقدان حزب الدستور الجديد، لوضعه السابق كتنظيم سياسي وحزب معارضة مستقل، ليصبح الحزب الوحيد في البلاد الذي يدعم الدولة وبالتالي يوحد نفسه معها.

تميزت أوائل سنوات الستينيات بسقوط حزب الدستور، بوصفه أداة للتعبير المستقل عن المجتمع المدني التونسي. وفي الواقع لم يكن في استطاعة خلايا الحزب خلال عقد الستينيات، سواء عام ١٩٦٢ عندما تقرر البدء في النظام التعاوني أو في ١٩٦٩ عام التخلي عن التجربة كلها، أن تضطلع بأداء أعمال سياسية مستقلة سواء مؤيدة للمشروع أو معارضة له. إلا أن البنى التنظيمية للحزب كانت تتداخل تداخلاً وثيقاً على مستوى القواعد الحزبية مع البنى الاجتماعية، الأمر الذي وفر له إمكانية الاحتفاظ بسيطرة مؤكدة على أعضائه على هذا المستوى وبقدر من السلطة مكنته من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني.

ولدينا ملاحظة أخيرة تتعلق بالدور المستمر للممارسات القبلية، سواء دورها في تحديد استراتيجيات المقاومة المحلية في مواجهة التدخل العنيف للدولة، أو دورها في سياسة الدولة تجاه المبادرات المستقلة التي يطلقها المجتمع المدني. والواقع أن عودة الهادي إلى مسرح المبروكة السياسي بعد عزله في أعقاب التخلي عن مشروع التعاونيات، ساهمت في إلقاء المزيد من الضوء على هذا البعد. إلا أن الهادي في عودته السياسية، عاد مدعماً من جانب العرفاوية أبناء بدنته، الذين تعاونوا فيما مضى مع سلطة الاحتلال الفرنسي.

الدولة والمجتمع المدني في المبروكة خلال عقد السبعينيات

خلال السنوات الممتدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨١ عرفت المبروكة تطوراً سريعاً على مستوى البنى التحتية. وأسفر هذا التطور عن ظهور عدد من المشاكل والقضايا الجديدة، التي حاول المجتمع المدني العمل من أجل مواجهتها، كما سعت قيادة الحزب والدولة إلى التدخل من أجل حلها.

في عام ١٩٦٨ أضحت المبروكة مقراً رئيسياً لمفوضية حزبية. وعلى بُعد عشرة أمتار تقريباً من مقر المفوضية والإدارة أقيم موقع للحرس الوطني، وعلى الجانب الآخر المواجه للمبنى بُنى جامع بمنذنة ترتفع في سماء القرية. وعلاوة على ما سبق بنيت مجاورة شعبية في إطار سياسة إعادة تجميع السكان المتناثرين. وجاء أوائل سكان المجاورة الجديدة من جماعات وبدنات قبلية مختلفة، وكان أغلبهم فقراء يحيون في إطار الجماعات الأوسع التي جاءوا منها حياة غير مستقرة، بل أن بعضهم كان قد أصبح مشرداً بلا مأوى في أعقاب الدمار الذي حاق بمنزلهم الهشة خلال فيضانات ١٩٦٩.

وأدى تطور القرية الإداري ونمو أعداد سكانها، إلى زيادة مهمة في عدد المحلات وتنوع كبير في طبيعة الأنشطة الحرفية، من الحلاقين إلى النجارين إلى

صناع الطوب الأسمنتى وغير ذلك. ورافق ذلك تكاثف حركة النقل البرى فيما بين القرية والمراكز الحضرية الكبيرة، وتطور سوق القرية الأسبوعى، أما تسهيلات الخدمات مثل المدارس والمستوصفات المجانية والكهرباء فقد دُعمت واتسعت. وإذا حاولنا تقسيم تلك التطورات من منظور سكان المناطق المجاورة للمبروكة، سنجد أن القرية قد أضحت فى نظرهم مركز جذب متميز سواء من أجل الإقامة أو الحصول على مزيد من الدخل، أو لآى غرض آخر. ومن هنا ظهرت مسألة تنمية المنطقة والعمل من أجل إيجاد حلول للتناقضات التى تعاني منها.

وكما أشرنا قاذ الوضع الجديد للقرية إلى ظهور مطالب جديدة، كان من الضرورى من أجل مواجهتها تأسيس مجلس بلدى للقرية، وهو ما حصلت عليه بالفعل عام ١٩٧٥. شكل تأسيس بلدية المبروكة أحد أهم الأحداث التى شهدتها خلال عقد السبعينيات كله. وبعد ظهورها تحول المجلس البلدى إلى وسيلة من أهم وسائل تعبير المجتمع عن نفسه. فمع ظهور تلك المؤسسة الجديدة بدأ الأهالى فى المراهنة عليها، وانطلق جزء منهم فى رهانهم من تصور صحيح على المستوى النظرى على الأقل. ومضمون هذا التصور أن المؤسسة الجديدة، التى لا تخضع فى أنشطتها خضوعًا مباشرًا للمصالح السياسية الحزبية، تمتلك قدرة وأبعاد إدارية أعلى وأهم من قدرات خلية الحزب التى لم يعد فى استطاعتها الاستمرار فى احتكار التعامل فى كل مجالات الحياة العامة. والواقع أننا لو بحثنا عن علة هذا الاهتمام الذى أبداه مختلف الفاعلين السياسيين بتلك المؤسسة، سنجد أنه بالتحديد داخل وضعها القانونى وإمكاناتها المالية والقانونية. وهكذا أصبح تركيب المجلس البلدى أحد أهم القضايا التى تثير اهتمام أهالى البلدة. إلا أن أولى القضايا التى أثارها المجلس لم تكن متعلقة بتركيب المجلس، بل بوجود البلدية ذاتها من حيث المبدأ. فعندما تقرر وجودها لم يرحب بها الأهالى بالإجماع، وعارضها كبار ملاك الأرض وأغابيتهم من بدنة العرفاوية.

موقف أبناء البدنة

لكي نفهم موقف بدنة العرفاوية من البلدية، علينا أن نعود مرة أخرى إلى تاريخ خلية حزب الدستور. سبق لنا أن شرحنا كيف قام براهيم، مدعوماً ومؤيداً من جانب كتلة جماهيرية من الفلاحين والتجار ومتحالفاً مع العرفاوية أعدائه السابقين، بمعارضة مشروع الدولة للتعاونيات الذي تولى الهادي مهمة الدفاع عنه. كذلك شرحنا من قبل كيف اختفى الهادي من مسرح المبروكة السياسي، في أعقاب الهزيمة القاسية التي واجهها مع سقوط مشروع التعاونيات. وحل براهيم محل الهادي كرئيس لخلية الحزب، ووجد نفسه تحت تأثير الظروف مضطراً للتحالف مع كبار ملاك الأرض العرفاوية. وإذا أخذنا في اعتبارنا أصوله الاجتماعية كفلاح أمي متوسط الملكية ينتمي إلى بدنة عادية، علاوة على تاريخه السياسي، لم يكن في إمكانه الدخول في علاقة تحالف ناجحة مع تلك البدنة القوية، أي تحالف يقوم على توازن جيد وقادر على البقاء والاستمرار. هكذا يمكننا فهم سبب التنافس الدائم بين طرفي التحالف: العرفاوية وبراهيم. كان براهيم قائد خلية الحزب المحلية عام ١٩٧٥، أي في فترة مطالبة الأهالي بتأسيس بلدية ثم تأسيسها. ولما كان العرفاوية لا يسيطرون على خلية الحزب الواقعة تحت سيطرة براهيم، انتابتهم المخاوف أن تصبح البلدية بعد إنشائها أداة في يد براهيم، يستخدمها لحرمانهم من جزء من أراضيهم تحت ذريعة المصلحة العامة على سبيل المثال، أو لتوجيه نمو المبروكة الحضري في اتجاه لا يأخذ في اعتباره مصالحهم. وهكذا اتخذ العرفاوية بالفعل موقفاً سلبياً تجاه مشروع البلدية. وللوهلة الأولى قد نستنتج أن المخاوف السابقة هي سبب هذا الموقف السلبي. إلا أننا من الضروري أن نترى في فهم الأسباب الحقيقية لموقف العرفاوية من مشروع البلدية. فلو ألقينا نظرة أكثر تدقيقاً على الموقف، سيظهر لنا أن هدف العرفاوية الحقيقي قد يكون مختلفاً تماماً عما ظهر عليه، بل يمكننا القول أن هذا الهدف بالضبط على عكس ما اعتقد الناس بشأنه. كيف ذلك؟ أدرك العرفاوية عجزهم عن معارضة إنشاء البلدية. إذ كانوا يعرفون

إن قرار إنشاء البلدية لم يتخذ من داخل البلدة بل من جانب السلطات الحكومية العليا، كما أدركوا بالتوافق مع ما سبق مدى احتياج البلدة لها من أجل تحضرها. وفي الواقع كان العرفاوية يحاولون العودة إلى الحياة العامة، في أعقاب غياب طويل عن حياة البلدة السياسية، ووجدوا في تأسيس البلدية فرصة تمكن رجالهم من تحقيق العودة المنشودة. وإذا كان الأمر كذلك كيف يمكننا تفسير الموقف السلبي الذي أظهره العرفاوية في البداية تجاه تأسيس البلدية؟ واقع الأمر أن هدفهم الحقيقي لم يكن تأسيس البلدية ذاتها، بل الضغط من أجل الحصول على حق المشاركة في إدارة شئون المبروكة العامة، بوصفهم البدنة المؤسسة لها من جهة وأغنى ملاكها من جهة أخرى. فإذا قبلنا هذا الافتراض سنتمكن من فهم العامل الذي ساهم في تكوين أول مجلس محلي عرفته البلدة. لم يتم انتخاب هذا المجلس بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل تكون من خلال استخدام قائمة محدودة. وكان هناك خمسة من أعضاء القائمة- أي نصفها- من العرفاوية، كما كان رئيس المجلس من ضمن هؤلاء الخمسة. وعلاوة على ذلك حظى العرفاوية الخمسة بتأييد عضوين آخرين من أعضاء المجلس، وبالتالي تمكنوا من وضع براهيم قائد خلية حزب الدستور، في موقف ضعيف داخل مجلس البلدية.

شكل تأسيس المجلس البلدي ظهور بنية تنظيمية جديدة داخل مجتمع المبروكة المدني. ورافق ظهور تلك البنية الجديدة، المرتبطة بالبيئة الحضرية الخاصة والمختلفة عن طبيعة خلية حزب الدستور، ظهور نمطين جديدين من الفاعلين السياسيين. أولهما المهاجرون المهتمون بالمشاركة في شئون القرية العامة، وثانيهما أعضاء الفئة التي يمكن دعوتها "المتقنون المحليون" التي تشارك الانتلجيسيا المركزية رؤيتها بشأن العمل التتموي العام. هذا المتقف المحلي الملتزم سياسيًا حمل رؤية حديثة، واعتبر شبكات التنظيم القديمة عقبة في وجه عمله التتموي ومن ثم حاول تخطيها، ومن هنا اختلف عن ممثلي جماعات القرابة المنظمين في إطار أقسام حزب الدستور. بيد أن هؤلاء المتقنون كانوا في النهاية بحكم أصولهم الاجتماعية محكومين جزئيًا بالأطر الاجتماعية العامة، مثل جماعات

القرابة المحلية وجماعات قرابة المهاجرين، الأمر الذى أرغمهم على التكيف مع حقائق بيئتهم الاجتماعية بالتوافق مع مواقفهم الشخصية ومصالح الجماعات التى يمثلونها.

أدى تصاعد حركة التحضر فى المبروكة إلى ظهور قضايا عديدة. ارتبط أولها برغبة المهاجرين فى شراء قطع من الأرض لبناء منازل عليها ومطالبتهم بالخدمات البلدية، الأمر الذى قاد غالبًا إلى إثارة المناقشات والحوار على الأخص بين ملاك تلك الأراضى الذين كانوا كلهم من المبروكيين. وحملت تلك المناقشات داخلها فى معظم الأحوال نغمة خافتة، احتل فيها منطق القرابة مكانة مهمة مهيمنة. وعلة تلك المكانة المسيطرة نجدها فى انحدار أغلب المهاجرين تبعًا لاعتبارات معقدة ومتداخلة، من جماعة قبلية ليست من ضمن جماعات المبروكة القبلية هى جماعة أولاد صالح. ولقد سبق لنا الإشارة إلى أولاد صالح، وذكرنا أن شيخ المبروكة الجديدة فى أعقاب الاستقلال كان منهم. وأثمر وجود المهاجرين داخل المجلس ثماره، حيث اختير أحدهم لتمثيلهم فى البلدية. ولم يكن هذا الاختيار عشوائيًا، بل جاء نتيجة لعوامل موضوعية. كان هذا الرجل يعمل مدرسًا فى مدرسة البلدة الابتدائية، وتأهل لمهنته عبر الدراسة فى المدارس العامة. ليس هذا فقط، فنفس الرجل كان صهرًا للعرفاوية متزوجًا من إحدى بناتهم. واختار المدرس العمل فى إطار البلدية انطلاقًا من حسابات واقعية. فلم يكن فى استطاعته المشاركة بسهولة فى أنشطة خلية الحزب السياسية، حيث سيطر منطق القرابة على تكوينها. وهكذا قرر تحويل اهتمامه من الخلية الحزبية إلى البلدية، حيث كان فى إمكانه التحالف مع غالبية أعضاء المجلس من أصهاره العرفاوية. وسوف نرى كيف أن مسألة المهاجرين ظلت أكثر المسائل تعقيدًا أمام خلية الحزب، من واقع أن الخلية مثلها فى ذلك مثل المجلس المحلى السابق، كانت فى الأغلب متداخلة مع علاقات المجال القربى.

كان أول رئيس مختار للمجلس المحلى عرفاوى الأصل، ويعمل مدرسًا بإحدى المدارس الثانوية. تلقى هذا الرئيس تعليمه داخل النظام التعليمى التونسى الحديث، الذى استخدمته الدولة كأداة لزرع وترسيخ فكرة الدولة الوطنية التى يتخطى منطقتها التتموى منطق وحدود الإطار القبلى. وانطلق رئيس المجلس فى عمله من تلك الرؤية الحديثة. وتحت تأثيرها، وتبعًا لوعيه بطبيعة الإطار التنظيمى الذى يعمل من خلاله والجامع بين منطق القرابة ومنطق الدولة الوطنية، نراه يحاول الجمع بين ممثلى المنطقين. هكذا قرر أعقاب توليه منصبه، إقامة مأدبة غداء تقليدية ذبح فيها خروفين احتفاء بضيوفه. ودعى إلى المأدبة أنصار خلية الحزب ومعهم أنصار المجلس المحلى، معطيًا الأولوية فى صدارة المأدبة للهادى العجوز رئيس الوحدة السابق المعزول فى أعقاب فشل تجربة التعاونيات، ومن بعده براهيم الذى خلف الهادى فى رئاسة الوحدة.

انعقدت المأدبة فى منزل رئيس المجلس، الواقع فى دوار من دوارات أهالى بدنته العرفاويين^(٨)، وكان من بين ضيوفه ممثلًا للدولة. وقف الرئيس يخطب مرحبًا بضيوفه شارحًا بوضوح سبب الدعوة، أى الرغبة فى التوفيق والتصالح. هكذا نجده يحث مدعويه فى خطابه على أن يعملوا معًا وكأنهم "قيادة صغيرة للدولة"، طارحين خلافاتهم ومناقضاتهم الشخصية والعشائرية جانبًا، متعاونين من أجل نهضة ورخاء مدينتهم الصغيرة. والواقع أن المأدبة احتوت على تناقض ظاهرى، إذ لم يتم دعوة ممثل المهاجرين إليها، رغم انتخابه عضوًا فى المجلس المحلى، ورغم كونه زوج أخت رئيس المجلس المختار وصاحب الدعوة.

إن واقعة عدم دعوة العمدة (أى رئيس المجلس المحلى المنتخب) لزوج شقيقته (المدرس المنتخب عضوًا فى المجلس وممثل المهاجرين)، لا يمكن فهمهما إلا على ضوء منطق نظام القرابة العربى الأبوى القائم على الزواج من الداخل. Endogamy وإحدى الأسس التى يركز عليها هذا النظام القرابى هى التحالف الخارجى المحسوب، فى صورة التزاوج بين النخب المنتمية لمختلف

الزمر والقبائل. وعبر تلك الاستراتيجية تمكنت البدنات القوية من أن تحتفظ من حولها وداخل نفس الزمرة القبلية، بجماعات من المتحالفين معها التابعين لها ولكن ليس دون قيد أو شرط. إلا أن سياسة التحالفات المذكورة لا تمضي إلى نهاية الشوط، بحيث تتحول إلى بوتقة لعملية اندماج بين الكيانات الأساسية تتسم بالطابع الكلي وعدم القابلية للارتداد^(١). واحتوى هذا النظام القرابي داخله عناصر أخرى عديدة تؤثر على سلوك ممثليه السياسى، الذين كانوا يصوغون استجاباتهم للصراعات التى يخوضونها وفقاً لمواقعهم داخل العلاقات القرابية وطبيعة الصراع. وعلى سبيل المثال : إذا حدث ونشب صراع داخلى بين بدنتين تنتميان إلى ذات العشيرة القبلية، لا يجوز لأحد المتصارعين إقحام طرف غريب لا ينتمى إلى أهالى العشيرة الأم فى الصراع. وفرض هذا المنطق القديم نفسه على عمدة المبروكة الجديد. فعندما حدث وواجه المدرس العرفاوى المنتخب كأول رئيس للمجلس المحلى نزاعاً داخلياً طرفاه الأساسيان ينتميان إلى أهالى المبروكة الأصليين، وجد نفسه مرغماً على استبعاد دخول أى عنصر من خارجهم إلى حيزالنزاع، ووصل به الأمر إلى استبعاد زوج أخته من حضور المأدبة لأنه من المهاجرين.

إلا أن المأدبة انتهت بحالة من الفوضى وبأسرع مما تصوره أحد. لماذا؟ كان لبراهيم تفسيراً آخر لنوايا الرئيس الحقيقية. تصور براهيم إن المأدبة نوعاً من المؤامرة دبرها العرفاوية ضده وضد حلفاؤه داخل خلية حزب الدستور. وفى سعيه لإظهار سخطه ونقمته لجأ إلى ترك الاحتفال وهو فى ذروته. والأكثر أهمية فى الموضوع كله أن مندوب الدولة المدعو إلى الوليمة اتخذ موقفاً مؤيداً لبراهيم، وتبعاً لما قيل وتداوله البعض حول الواقعة كان هو الذى حذره من المؤامرة وفضحها أمامه.

وتثير نهاية المأدبة تساؤلاً: كيف يمكننا تفسير اتجاه ممثل الدولة؟ ولماذا شارك فى إفشال مشروع التوفيق بين القوى المتصارعة؟. لكى نصل لإجابة على

هذا السؤال لا بد لنا أن نحلل الوقائع، على أساس العلاقات المتواجدة على المستوى المحلى بين الدولة والمجتمع المدنى. فيما سبق ذكره من بيانات وتحليلات، لاحظنا أن خلية الحزب كانت بشكل ما صيغة حديثة للمجلس القبلى القديم. وخلف هذه الصورة الحديثة للمجلس القبلى القديم تواجد المنطق الوطنى الحديث، الذى مكن أعضاء الوحدة من العمل كوسطاء بين موظفى الدولة الوطنية القادمة وأهالى المنطقة. ومع الاستقلال الذى قاد إلى الاندماج بين موظفى الدولة وحزب الدستور، ومع خبرات التنمية التطوعية التى وجهها الحزب خلال الستينيات، تزايد تركيز خلايا الحزب على المشروعات المحلية داخل القرية.

وانتهى هذا التطور إلى تحويل الحزب إلى هيئة إشرافية تحافظ داخلها على المنطق القرابى. ولقد واجه ممثل الدولة منطق الدستوريين بمنطق الدولة، حتى جاء ظهور البلدية لى يخلخل التوازن المتواجد بين الاتجاهين داخل الحياة المحلية العامة، حيث ظهرت البلدية كبنية تنظيمية جديدة للمجتمع المدنى يندمج فيها المنطقتان فى منطق واحد. ومن هنا جاءت الحرية التى تمتع بها رئيس المجلس فى حركته. ألم يكن الرئيس هو صاحب المبادرة فى محاولة التوفيق بين مختلف الخصوم داخل البلدة؟ ولهذا إذا كان لممثل الدولة رد فعل سلبى تجاه هذا المشروع التوفيقى، فلأن هذا يرجع إلى وعيه بتهديد المشروع لسلطته على أهالى القرية. والحاصل أن الممثل الذى نحلل الآن موقفه، أراد الاحتفاظ بأهالى البلدة على ما هم عليه من انقسام خاضعين لسيطرته، متسقاً فى موقفه هذا مع سياسة الحكومة تجاه المجتمع المدنى بعد الاستقلال.

وعلى ضوء التحليل السابق يمكننا فهم سبب نقل رئيس البلدية، بعد الحادث بقليل وعلى غير رغبة منه، إلى منطقة بعيدة عمل فيها مديراً لمدرسة ثانوية. كما يمكننا أيضاً أن نفهم سبب المصير المشابه الذى انتهى إليه أقرب حلفائه، الذى كان مدرساً فى المدرسة الابتدائية ومن العرفاوية أيضاً. فلقد أصبح هذا الحليف رئيساً لإحدى المدارس الابتدائية، الكائنة فى إحدى القرى الكبيرة القريبة من المبروكة^(١٠).

أزمة المجتمع المدني ومظاهرات الشوارع

دعونا الآن نقرب أكثر من عقد الثمانينيات، وعلى وجه التحديد يناير ١٩٨٤. أول ما سنلاحظه من تطورات داخل منطقة بحثنا، هو التحضر الكثيف الذى شهدته المبروكة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. الآن نجد أن قاطنى المبروكة الجدد، أغلب حرفيها ومقاوليها وعمالها الصغار، قد انحدروا من فئات اجتماعية مختلفة: فلاحون حل بهم الفقر بفعل التجارة الجائرة، وملاك أرض كبار ومتوسطون وتجار ماهرون يمارسون أعمالهم داخل القرية ومهاجرون حملوا معهم رأس مال استثمروه فى إعداد وبيع الطعام وأنشطة أخرى وفى النهاية مدرسون ورجال خدمة مدنية كانوا يعملون فى مناطق أخرى ثم انتقلوا إلى مؤسسات الإدارة المحلية داخل البلدة، أى المفوضية الحزبية والبلدية وقوة الأمن والهندسة المدنية والمدارس.

ومع عملية التحضر ظهر واقع اجتماعى جديد، يحمل معه سمات جديدة وقوى اجتماعية جديدة. وهكذا شهد مجتمع المبروكة ثلاث قوى اجتماعية جديدة، ظهرت حديثاً أو كانت موجودة من قبل ولكن قواعدها تدعمت. يمثل المهاجرون القوة الأولى. تزايد عدد المهاجرين تزايداً مطرداً، وبرز حضورهم على الأخص من خلال استثماراتهم الصغيرة فى مختلف القطاعات، وعلى سبيل المثال شراء قطع الأرض وتقديم الخدمات الحضرية. وبعيداً عن المجال الاقتصادى وداخل الفضاء الاجتماعى العائلى، ظهرت علاقات تزواج بين المهاجرين وأهل البلدة الأصليين.

أما القوة الاجتماعيه الثانية فتتكون من الشباب العاطل أو طلاب المدارس الثانوية، الذين تواجدوا داخل القرية بأعداد آخذة فى التزايد. وهؤلاء أصبحوا زبائن دائمين لمقهى البلدة، ويمكننا دائماً أن نصادفهم أثناء تجوالنا فيها يتسكعون فى الشوارع ويقفون أمام المحلات. وأغلبهم شباب كسول أو طلاب لم يتوفر لهم أى

نشاط ثقافى مثير للاهتمام، سواء من جانب المدرسة الثانوية التى تعاني من نقص الأعداد والتجهيز، أو من جانب ما يدعى بـ "بيت الشعب" الذى كان يستخدم فى عقد لقاءات الخلية الحزبية. انحدر جزء كبير من تلك القوة الاجتماعية من عائلات الفلاحين القدامى أو العاملين باليومية أو العمال الزراعيين، التى كانت تعيش خارج المبروكة فى مساكن متناثرة داخل المناطق الزراعية المحيطة بها فى إطار الدورات الأسرية والتجمعات القبلية. وهكذا سنجدهم كل يوم يغادرون منازلهم خارجها، راجلين أو على دراجاتهم أو راكبين وسائل مواصلات أخرى، متجهين صوب البلدة فى محاولة للبحث عن العمل أو إجراء اتصالات جديدة داخل تلك المنطقة الحضرية الجديدة.

نصل الآن إلى القوة الثالثة وأكثر القوى الثلاثة تأثيراً، وتمثلها النساء العاملات فى مصنع النسيج. كان أغلب عاملات المصنع من النادر أن يتخطى تعليمهن الصف الثالث الثانوى، وجاءت غالبيتهن من أهالى المناطق الريفية المجاورة للمبروكة ذوى الأصول القبلية المختلفة. وشكل دخولهن سوق العمل أحد المؤشرات الرئيسية، الدالة على التحولات العميقة الجارية داخل البنى الريفية.

وفى نطاق اهتمامنا بالقيم قادت التحولات السابقة، إلى قلقلة وهز المعتقدات والتصورات الثقافية التقليدية. إلا أن ظهور عاملات المصنع الشابات داخل المبروكة، رائحات عاديات بين منازلهن خارج البلدة ومقر عملهن داخلها، قد حمل معه نبضاً خاصاً إلى حياة البلدة ومثل بلا شك أكثر تطورات القرية ثورية. ويمكننا رصد ثلاث حقائق ارتبطت بظهور عاملات المصنع، كان لها تأثيرها السلبي على وضع الرجال داخل البلدة.

من جهة أولى شكل ظهور عاملات المصنع حضوراً عاماً جديداً ومغايراً. ها هن يتحركن فى جماعات سعيدة صاخبة عبر شوارع البلدة صباحاً ومساءً، بمحاذاة محلات القرية ومقهاها حيث كان الشباب العاطل والكهول الذين ليس وراءهم ما يفعلونه يلتقون كل يوم، ليخترقن القرية كلها سائرات على امتداد الطرق

المؤدية إلى الدورات المجاورة للقرية. وعبر هذا الحضور اليومي الصاخب، وما رافقه من مطالب نسائية عصرية خاصة بالملابس الجديدة، وما تحقق لهن تلقائيًا من حرية فى الاتصال، شكلت النساء العاملات تحديًا للمعتقدات السائدة حول النساء ومكانتهن داخل المجتمع.

ومن جهة ثانية ترتب على عمل النساء استقلالهن الاقتصادى. ومن المحتمل أن تلك الحقيقة هى التى قادت إلى إثارة أحكام واتجاهات الرجال الأكثر تناقضًا تجاه الظاهرة الجديدة. ففى داخل تلك البيئة التقليدية والتى لا تزال متعلقة ببعض القيم الريفية، نظر المجتمع إلى العائلات التى نرسل بناتها للعمل فى المصنع وخارج نطاق سيطرة ورقابة العائلة والجماعة، كعائلات أقل احترامًا للقيم الأخلاقية وبالتالي أقل استحقاقًا لاحترام المجتمع. إلا أن المنطق الاقتصادى سيدخل فى النقاش، فارضًا بتدخله آراء أخرى مغايرة. فالنساء العاملات يحصلن على رواتب شهرية، وسينعكس ذلك إيجابيًا على أوضاعهن العائلية، خصوصًا عندما نتذكر انتمائهن بصفة عامة إلى أسر فقيرة محتاجة^(١١). ومن هنا ظهر الخلاف والتناقضات داخل موقف الرجال تجاه عمل النساء فى المصنع. فعمل المرأة وراتبها، علاوة على دوره فى تحقيق استقلاليتها المالية، أصبح فى الأغلب المصدر الرئيسى للدخل الذى مكن والدها من تسديد ديون الأسرة وتوسيع منزلها. بل ووفر أيضًا لإخوتها الذكور العاطلين إمكانية شراء السجائر المحرمة عليها. وأدى ذلك إلى قلب المعتقدات التقليدية، وأدخل إلى بعض المجالات الاجتماعية مثل الزواج معايير اجتماعية جديدة فيما يتعلق باختيار الزوجات، مقطوعة الصلة بعلاقات القرابة.

ومن جهة ثالثة انتشرت داخل المجتمع قناعة ترى أن عمل النساء أحد أسباب بطالة الشبان. إلا أن تلك الرؤية لم تستمر طويلًا فى إلقاء اللوم على الفتيات العاملات أنفسهن. وبدلًا من ذلك نرى أصحابها يلقون اللوم على الدولة ورجال إدارتها، لإصرارهم المفترض على تزويد النساء بفرص العمل فى حين كان

الشباب الراغب فى الزواج فى أمس الحاجة للعمل لكى يشرع فى تحقيق حلمه. وخلق هذا الوضع حالة من الضيق الاجتماعى العام، التى توضح لنا الصعوبات التى واجهها المجتمع المحلى فى التكيف مع التحولات الاقتصادية والأخلاقية الجارية من حوله.

وتمثل مسألة تدهور الأسس الثقافية التقليدية لسلطة الأعيان، قضية مهمة جدية بالتناول رغم طابعها العام، من واقع تأثيرها على تطور مجتمع المبروكة. كانت السلطة التقليدية للأعيان والقانون التقليدى الذى يطبقونه، تتركز على قدرات توفرها عناصر السن والبدنة والوراثة. ولقد أخذت تلك السلطة فى الانهيار تحت تأثير عوامل عديدة منها التفكك المتزايد داخل البنى القائمة على القرابة، ومنها ظهور وتطور جيل من المتعلمين الذين أصبحوا مفسرين لا غنى عنهم لمطالب الفلاحين الأميين فى علاقتهم بالإدارة، ومنها ظهور شريحة من الحرفيين والمقاولين الذين تمكنوا من تحسين وضعهم المالى من خلال العمل فى السوق. وفى مقابل ذلك أخذ الاتجاه النقدى المتصاعد تجاه الأغنياء الجدد الباحثين عن الاحترام والشهرة فى التطور. ولقد أثر هذا إلى حد بعيد على التغيرات فى العلاقات الاجتماعية داخل المبروكة فيما بين الفاعلين السياسيين المختلفين.

دعونا الآن نعود مرة أخرى إلى خلية حزب الدستور ومسألة البلدية. رأينا كيف أنه فى عام ١٩٧٦ فشلت خطة، استهدفت التوحيد والدمج بين الأنشطة السياسية وأنشطة البلدية بمعزل عن البنى القائمة على القرابة والصراعات الشخصية ولم يقتصر الأمر على فشل الخطة، فلقد استدارت الدولة صوب الرجل الذى بادر بها وتخلصت منه. وفى عام ١٩٧٩ أصبح الرئيس السابق لبلدية المبروكة عضواً فى الجمعية الوطنية، على الرغم من معارضة وحدة الحزب المحلية برئاسة براهيم. وفى العام التالى: ١٩٨٠ عاد إلى المبروكة مدرس المدرسة الابتدائية، الذى كان قد أبعد عن القرية فى إطار أبعاد رئيس البلدية السابق عنها. وهماص المدرس العائد من الانتخابات البلدية التى أجريت فى نفس

العام، لينجح فيها ويصل إلى موقع رئيس البلدية، كما أصبح ناظرًا لمدرسة القرية الابتدائية. وجاءت تلك العودة والنجاح الانتخابي الذي تلاها في إطار بدء تطبيق السياسات الجديدة التي دافع عنها رئيس الوزراء الجديد محمد مزالي، والذي قرر خلال انتخابات ١٩٨٠ البلدية التخلي عن نظام القوائم المقيدة وقبول مزيدًا من المرشحين أكثر مما كان مقررًا.

وداخل المجلس المحلي الجديد المنتخب حافظ العرفاوية على تأثيرهم كعشيرة عائلية متماسكة متحدة. وجاء ذلك نتيجة لانتخاب عدد كبير منهم كأعضاء في المجلس وصل إلى أربعة من أعضائه العشرة. ثم بفضل حلفائهم المقربين، الذين كان من بينهم طبيبًا من بدنة مبروكية قوية قديمة وممثلًا لأهم جماعات المهاجرين داخل البلدة، وكلاهما متزوج من نساء العرفاوية.

وعلى مستوى خلية الحزب سلاحظ أن براهيم الذي كان قد انتخب عضوًا في المجلس المحلي، أصبح أكثر نزوعًا للشك مما سبق بعد عودة أحد مخططي مشروع المصالحة السابق إلى المسرح السياسي. كان براهيم يعتبر نفسه وطنيًا، لم يخن أبدًا مؤيديه في الصراع ضد الاستعمار الفرنسي أو ضد مشروع التعاونيات وبدأ براهيم ينظر إلى كل تحرك ينتهجه العرفاوية داخل البلدة بعين الشك، متصورًا أنها تستهدف إعادة فريق المتعاونين السابقين مع الاستعمار - أي بدنة العرفاوية - إلى سابق مكانتهم وقوتهم، وبالتالي أعدادهم كجماعة عائلية قوية ذات نفوذ للعودة إلى الحياة السياسية عودة قوية مؤثرة.

وعند هذه النقطة من الضروري أن نضع في اعتبارنا عامل سسيولوجي آخر، من أجل أن نتمكن من فهم هواجس براهيم. في عقد السبعينيات كانت خلية الحزب تحت قيادة براهيم قد شهدت تحولاً تدريجيًا، في إطاره انضمت فئات من رجال الخدمة المدنية المميزين والحرفيين والمقاولين الصغار إلى الحزب. وجاء هذا الانضمام أساسًا في إطار سعيهم لتحقيق مصالحهم، المتناقضة مع مصالح

المجاهدين الدستوريين السابقين الذين كانوا أصلًا من الفلاحين. وأدى هذا التحول إلى إضعاف موقف براهيم، حيث أصبح يرأس بنية حزبية لا يجمع بين أعضائها قاعدة من العلاقات العائلية القوية، أو الرابطة النضالية القائمة على الفكرة الوطنية التي ولى زمانها وانقضت. وفي مقابل ذلك ظهر العرفاوية كعشيرة من ملاك الأرض الكبار تربطهم علاقات قرابة مهيبة.

وفي عام ١٩٨١ اتخذت مخاوف براهيم من طموحات العرفاوية السياسية شكلاً ماديًا واضحًا خلال انتخابات أعضاء خلية حزب الدستور التي أجريت في هذا العام، عاد الهادي الذي كان قد اختفى عن مسرح البلدة السياسي عشر سنوات إلى الظهور مرة أخرى، واستطاع الفوز بموقع قائد الخلية. وسوف تصبح دلالة تلك العودة واضحة تمامًا عندما ندرك أمرين. أولهما أن انتصار الهادي كان من الممكن تحقيقه فقط من خلال دعم العرفاوية أبناء بدنته، الذين كان أقوى عناصرهم وحتى نهاية الستينيات يعتبرونه عدوهم العام الأول. وثانيهما أن بعض الخاسرين فسروا نجاحه المفاجيء بكونه نتيجة لبعض المناورات الفوقية. فلقد كانت القاعدة المتبعة داخل انتخابات الخلية هي بيع كروت التصويت بمقدار يتسق بدقة مع الاحتياجات، ولكن أثناء الانتخابات تدفقت أعداد من المصوتين كان حجمها مفاجأة لبراهيم وحلفائه، الأمر الذي خلق داخلهم نوعًا من الشك تجاه ما جرى.

ولم تقف السلطة ساكنة تجاه المشكلة الخاصة التي أفرزتها الانتخابات، فتحركت في مواجهتها وتمكنت من الوصول لحل سريع لها. فلقد أسفرت الانتخابات عن موقف جعل أعضاء الحزب عاجزين عن التعاون فيما بينهم، وكان الحل الذي انتهى إليه الحزب هو فض الاشتباك وتعويض براهيم بتقويضه تأسيس خلية حزبية ثانية تولى قيادتها. وبينما احتفظت الخلية الأولى باسمها الأصلي "خلية المبروكة الدستورية"، سميت الخلية الجديدة باسم يحمل بُعدًا جهويًا: "خلية المبروكة الغربية". وإذا أخذنا في اعتبارنا طبيعة التوزيع المكاني لأهالي المبروكة، سنلاحظ أن الجزء الشرقي من القرية كان يتميز بحضور عرفاوي قوى مؤثر. وهو ما

يعنى أن الخلية الجديدة الثانية التى أسسها براهيم، قد حافظت على التعارضات العشائرية ذات الأساس القبلى، التى تلاعب بها الحزب بدهاء فى إطار تأمينه ودعمه لمصالحه، وبالتالي وظفها من أجل سيطرة الدولة على المجتمع المدنى.

ومرة أخرى سنلاحظ أن تطور الحياة السياسية فى المبروكة قد تأثر باستمرار بظاهرتين. أولهما المنطق الثنائى الذى شكل المحرك الأول للمجتمع المدنى، وأضفى على تحركاته نوعًا من الاستقلالية. وثانيهما تدخل الدولة المستمر فى شئون المجتمع المدنى من أجل تحييد أعضائه وضبطهم. وكنيجة لذلك فقدت التنظيمات المدنية والسياسية بالتدريج مصداقيتها، ولم يعد يُنظر إليها بوصفها بؤرة للتعبير الجماهيرى المستقل. وعشية بدء اضطرابات الخبز لم يكن أى من تنظيمات المجتمع المدنى، يمارس أى تأثير على القوى الاجتماعية الآخذة فى التطور. وكان هذا ينطبق على الخليتين الحزبيتين اللتين تزايد انعزالهما عن المجتمع، تحت تأثير وعى الأهالى لهما كأحد الأشكال الجديدة لتنظيمات عائلات العشائر وتنظيمات الانتهازيين، الخاضعة لسيطرة الدولة. كما انطبق أيضًا على الجمعيات والروابط المهنية مثل الاتحاد النسائى Union des Femmes واتحاد الفلاحين Union des Agriculitures.

وإذا أخذنا فى اعتبارنا حدودها وتوجهها المهنى، سنجد أن النقابة التى أسستها العاملات النساء لم يكن فى مقدورها بعد عامين فقط من النشاط المهنى، ممارسة أى تأثير على كتلة الشباب العاطل وطلاب المدرسة الثانوية والعاملون فى قطاع البناء ومختلف المهن الأخرى. أما المنظمات السياسية الأخرى التى سمحت الدولة قانونيًا بقيامها أو تعاملت معها بنوع من التسامح العملى خلال أوائل الثمانينات، وهى حركة الديموقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى، فلم يكن لهما وجودها المؤثر داخل المبروكة. وإن كانت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين قد حظيت بعد تأسيسها وعلى الأخص خلال انتخابات ١٩٨١ التشريعية، بشيء من دعم الشباب الراغب فى الاحتفاظ بمسافة بينه وبين حزب الدستور الذى اعتبروه حزب الدولة^(١٢).

فى هذا الوقت لم يكن للإسلاميين تنظيمًا سياسيًا قويًا فى القرية، كما كان عدد مؤيديهم قليلًا. وعلاوة على ذلك كان مسجد القرية تحت السيطرة الكاملة لرجال الدين التابعين للسلطة. إلا أنه لوحظ داخل المبروكة والمناطق المحيطة بها، تحول بعض العائلات إلى التعاطف مع الإسلاميين بعد أن وصلت الرسالة الإسلامية من خلال أبنائهم، الذين كانوا عامة من الطلاب والمدرسين أو الموظفين المدنيين العاملين فى المدينة.

وفى الثالث من يناير ١٩٨٤ قامت هذه المجموعة من الشباب، التى لا يسيطر عليها أى تنظيم سياسى أو مهنى، باحتلال شوارع المبروكة فى مظاهرات عنيفة. وعندما تدفق هؤلاء الشباب إلى شوارع البلدة كانوا مهئين تمامًا للانتقام من أى شىء يمثل الدولة، مثل الحرس الوطنى وقوات الأمن والبلدية والمفوضية الحزبية. . وعلمنا أن نلاحظ أن مساهمة الشباب فى المظاهرات ترجع جزئيًا إلى تحريض عاملات المصنع. فلقد أدرك الرجال الذين لم يشاركوا فى البلدية فى المظاهرات، مبادرة النساء بالتظاهر احتجاجًا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بوصفها المؤشر الأخير على الخل الذى تطور داخل العلاقات التقليدية بين الجنسين. وهكذا يمكننا القول إن مشاركة الرجال العنيفة فى المظاهرات، كانت وسيلة للانتقام للإذلال الذى أصابهم من جراء هذا الخل الذى حل بعلاقاتهم بالنساء ومن هنا نفهم لماذا كان أغلب القتلى والجرحى والمسجونين من الرجال وليس النساء.

وفى أعقاب الاضطرابات تعجب المراقبون القوميون واندعشوا من عجز حزب الدستور فى مواجهة الأحداث، وتساءلوا عن الحلول العملية التى ستنتهى إليها الدولة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والسياسية التى خلفتها الأحداث. أما فى المبروكة فلقد اتخذت القضية الأولى شكًا ماديًا محددًا، طارحة نفسها بلغة الصراعات الشخصية والعشائرية القديمة والمسيطر. وفى سعيهما لمواجهة المشكلة وحلها، وجد الهادى وبراهيم القائدان الدستوريان المتعاديان، نفسيهما فى

خضم مواجهة مباشرة. اتهم كل منهما الآخر، مؤيدًا بأنصاره داخل الخلية الحزبية التي يرأسها، بمسئولية ما عن عجز الحزب عن مواجهة حالة السخط التي عمت الشارع. هكذا وجه اللوم إلى الهادي لغيابه عن البلدة في نفس يوم انفجار المظاهرات، وفشله في تحمل مسئولياته كقائد لحزب الدستور في القرية، وتركه المفوض الحزبي (المقصود هنا ممثل الدولة) وحيداً في مواجهة المتظاهرين . وفي المقابل وجه إلى براهيم الاتهام بقربه الشديد من الدولة، التي قامت قواتها بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. ودلل أصحاب هذا الاتهام على صحته بالإشارة إلى أن براهيم قضى يوم الثالث من يناير مع المفوض الحزبي. ولقد كان من ضمن الموتى أحد العرفاوية. وشملت الاتهامات المتبادلة رئيس البلدية، الذي اتهمه براهيم بانتهاج اتجاه سلبي تجاه المتمردين، يمكن تفسيره على أنه تعاطف معهم.

ونلاحظ في هذا الصدد أن الاتهامين اللذين وجههما براهيم، إلى الهادي قائد الخلية الحزبية الأخرى وإلى رئيس البلدية وكلاهما من العرفاوية، يلمحان إلى غياب الولاء للدولة الوطنية. وعندما نستعيد وقائع التاريخ الاستعماري المحلي للمبروكة، فإن الموقف السابق سيذكرنا بمشكلة المتعاونين السابقين مع السلطة الاستعمارية وغياب الولاء للحركة الوطنية، والتي شكلت التهمة التي وجهت إلى أقوى أعيان العرفاوية. إلا أن الجانب الأكثر لفتاً للأنظار في تلك الاتهامات المتبادلة، هو التشابه الذي نكتشف وجوده بينها وبين الاتهامات التي سادت بين فئات معينة من كبار قادة الجهاز الحكومي حول نفس الموضوع. فبينما نجد رئيس الوزراء آنذاك يتهم وزير الداخلية بالتراخي العمدي في التعامل مع الاضطرابات. سنجد وزير الداخلية بدوره يتهم رئيس الوزراء باتخاذ قرار غير ملائم، كان من شأنه تقليل قدرة الحزب على التحكم في الأهالي، ودفعهم للخروج عن سيطرته.

وإذا أخذنا في اعتبارنا هذا الفراغ الناتج عن ضعف البنى التنظيمية داخل المجتمع المدني، لم يكن في مقدور الدولة مواجهة الموقف إلا باللجوء إلى القمع المسلح. وجاء رد فعل الدولة تجاه عاملات مصنع النسيج المظاهرات، والتي أدت

مبادرتهن إلى تفجير الوضع وانطلاق المظاهرات العامة، مؤشراً على استمرارية سياستها العنيدة التي ترى المجتمع المدني كمجتمع خاضع لخيارات الدولة وقراراتها. هكذا ستلجأ الدولة إلى تحييد نقابة العاملات في المصنع من خلال طرد أعضائها، وهو ما يمثل صورة مصغرة للعدوان الذي سوف تشنه بعد ذلك على "الاتحاد العام للشغالين التونسيين"، أقوى تنظيمات المجتمع المدني المستقلة في تونس.

وفي إطار متابعتها لسياسة التدخل في شئون هذا النمط من التنظيم المدني، وسعيها لإخضاعه لسلطانها، حاولت الدولة من خلال "برنامج الأسر المنتجة"، تأسيس نمط جديد من العلاقات بينها وبين نقابات المصنع السابقات، من خلال منحهن التجهيزات الضرورية لتأسيس ورش منزلية صغيرة لحياكة الملابس تمكنهن من العمل اعتماداً على أنفسهن.

وإذا تركنا فتيات المصنع والتفتنا صوب الشباب، الذي كان واقفاً في ساحة القرية عند ما جاءت مظاهرات الفتيات لتجره إلى الأحداث، سنجد أن المطالب التي عبروا عنها وجدت تقريباً استجابة من الدولة. كيف؟ في أعقاب عام "اضطرابات الخبز" ١٩٨٤ شهدت القرية افتتاح ثلاثة مصانع جديدة، تنتج الأحذية وصناديق التغليف ومنتجات حديدية صغيرة مرتبطة بالصناعة. استوعبت المصانع الثلاثة جزء من الأيدي العاملة، وجاء نصف عدد عمالها من الذكور. ويجب أن ننتبه إلى أن التخطيط لإقامتها يرجع إلى فترة ما قبل الاضطرابات، ولكن الحقيقة المؤكدة إنها لم تبدأ في العمل إلا في أعقاب الثالث من يناير ١٩٨٤، وبعد ثلاثة أعوام من افتتاح مصنع النسيج النسائي. ولقد أدركت القرية مغزى توقيت افتتاح المصانع الجديدة، وفسرته كاستجابة للهم المزدوج الذي سيطر على ذكور القرية العاطلين. وبالفعل تمكن هؤلاء بفضل المصانع، من الحصول على العمل والاحترام.

وعلاوة على ما سبق شهدت البلدة تطورات أخرى مهمة. فأتثناء المظاهرات وبعدها تعرض المتظاهرون لقمع السلطة. وبعد المظاهرات استمرت وتزايدت الصراعات الشخصية والعشائرية داخل خليتي الحزب الحاكم، اللتين أصبحتا تعانيان من عزلة متزايدة عن محيطهما الاجتماعي. كما أن السلطة لم تترك نقابة العلامات وشأنها وتمكنت من تحييدها. وكانت النتيجة التي انتهت إليها تلك التطورات ظهور فراغ أيديولوجي واجتماعي، أصبح من المستحيل في ظل إقامة أى شكل من أشكال التنظيمات الشرعية المستقلة. وفي إطار هذا السياق، الذي تميز بالقيود الصارمة المفروضة على الحريات وحالة التخلخل العميق التي أصابت المعتقدات الثقافية التقليدية ازدادت قابلية بعض أعضاء المجتمع المحلي لتلقى واعتناق الآراء الأخرى المفسرة للتناقضات التي يعيشونها ويعانون منها. وكان هذا السياق ملائم تمامًا لنمو الحركة الإسلامية نموًا قويًا وملحوظًا. وإذا حاولنا تحديد هوية الوافدين الجدد على الحركة الإسلامية سنواجه صعوبات، فهي مهمة تتطوى على قدر من التداخل والتعقيد. فإذا كان من الصحيح إن فئات المدرسين وطلاب المدارس الثانوية وموظفي الدولة والعمال من الرجال والنساء، قد أصبحت أكثر إقبالًا على الرسالة الإسلامية، فإنه من الصحيح كذلك أن هناك عائلات ريفية تأثرت أيضًا بذات الرسالة وتلك الحقيقة تتحدى الفكرة القائلة بأن الحركة الإسلامية ظاهرة حضرية تمامًا.

ملخص وخاتمة

انطلقت دراستنا الراهنة من قضية محددة، سوف نوجزها مرة أخرى فيما يلي. كيف يمكن ضمان تحول ناجح من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب، في سياق أزمة اقتصادية تتطلب تطبيق سياسة تكيف هيكلية، تحمل معها خطر حدوث انفجارات اجتماعية. انفجارات قابلة للجنوح إلى الفوضى ويصعب التحكم فيها، من واقع ضعف القدرة التنظيمية للمجتمع المدني.

والمفهوم الرئيسى الذى نستخدمه فى تناولنا لموضوعنا هو مفهوم المجتمع المدنى. ولقد تبيننا تعريف جرامشى لهذا المفهوم، الذى يصف فضاء الهيمنة الأيديولوجية كفضاء يتكون من شبكة تنظيمات يدعوها بالتنظيمات الخاصة، ويعنى بها تنظيمات المجتمع المدنى المستقلة نسبياً فى مواجهة الدولة.

وفى هذا الإطار حددنا فئتين من تلك المنظمات: المنظمات الموروثة من المجتمع قبل الصناعى، والمنظمات النابعة من عملية التصنيع التاريخية الحديثة. وانطلاقاً من هذا التعريف للمجتمع المدنى حاولنا فهم عملية تآكل الهيمنة الأيديولوجية لحزب الدستور، كما أثبتتها موا فقه نوابه البرلمانين بالإجماع على قانون مضاعفة سعر الخبز، بالإضافة إلى ضعف قدرة المجتمع المدنى التنظيمية الذاتية والتي ظهر مداها فى المسار الذى اتخذته "اضطرابات الخبز". ولقد حددنا خطة وأهداف دراستنا هذه عبر منظور يسعى لاستكمال الدراسات الأخرى المنشورة حول مواقف النخب على المستوى القومى. وقبل كل شىء تمثل دراستنا مسحاً متواضعاً لمجتمع محلى صغير أسهم مساهمة جادة فى اضطرابات يناير. وأثناء تحليلنا لهذا المجتمع المحلى أسقطنا عليه القضايا التى تثيرها عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.

يمثل حزب الدستور التونسى أحد الأحزاب السياسية القليلة فى العالم الثالث، التى يمكنها أن تزعم لنفسها تراثاً طويلاً من التعبئة السياسية يرجع إلى عشرينات القرن العشرين. ولقد ترسخت هيمنة الحزب الأيديولوجية، من خلال تأثير تقاليد العمل النقابى الراسخة، ثم من خلال تأثير مجموعة مترابطة من الحركات الجمعياتية Associational Movements التى تولت تعبئة جماعات متباينة من الشباب الحضرى المتعلم وعدد كبير من التجمعات الحضرية الصغيرة وشبه الحضرية. وجاءت عملية بناء الدولة الوطنية المستقلة الجديدة معها، بتحكم البيروقراطية فى كل أشكال المجتمع المدنى التنظيمية، والإلغاء التدريجى للديموقراطية داخل حزب الدستور نفسه.

. ولقد عمل النظام بطريقة تتسم بالاتساق فى إطار سياسة التخطيط شبه التسلى، ولكن مع الانتقال من سياسة التخطيط إلى السياسة الاقتصادية شبه الليبرالية فى أوائل السبعينيات، أخذ الحزب يفقد هيمنته الأيديولوجية حتى داخل المناضلين داخله. وعلى مدى عقد السبعينيات لم يكن فى مقدور الحزب أن يحافظ على ما تبقى من هيمنته، إلا من خلال التحالف مع النقابات العمالية. ثم جاءت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بانتهاء هذا التحالف، فى سياق تدهور الوضع الاقتصادى .

ولم تكن "اضطرابات الخبز" تعبيراً عن إخفاق هذا التحالف فقط. بل كانت أيضاً إظهاراً لهشاشة المجتمع المدنى، واغتراب الدولة وحزب الدستور بل وحتى النقابات عن كتلة الشباب العريضة غير المنظمة وعلى الأخص الحصريون منهم، التى لم تجد أمامها سوى المقاهى كمكان للتنشئة الاجتماعية العامة. وكان هؤلاء الشباب بالتحديد هم القوة المحركة للتمرد الذى هز البلاد أسبوعاً كاملاً.

كان هؤلاء الشبان، من طلاب المدرسة الثانوية والعمال والعاطلين، هم الذين ثاروا وتمردوا فى مجتمع المبروكة الصغير. بالضبط كما حدث فى كل مكان آخر فى البلاد. أما ما يُدعى بمنظمات المجتمع المدنى الخاصة، وعلى وجه التخصيص حزب الدستور، فقد كانت خلال أسبوع الفوضى هذا سلبية تجاه الأحداث وغائبة عنها. وقمنا بدراسة هذا المجتمع الصغير سعياً وراء فهم أسباب ومعانى الغياب الذى أشرنا إليه، من خلال إعادة بناء تاريخ التفاعل المستمر بين الأشكال التنظيمية التقليدية للمجتمع المدنى وأشكاله الأخرى الحديثة مثل الحزب والنقابة والمجلس البلدى. ومنذ الاستقلال وحتى الآن نلاحظ أن الخلية المحلية لحزب الدستور، والتى لعبت دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المحلى، تخللتها- مثلها فى ذلك مثل أى جماعة أخرى- صراعات المصالح المادية والرمزية. ومن هذا المسح الذى أجريناه داخل مجتمع المبروكة الصغيرة، ومن خلال إعادة صب الظواهر والعلاقات داخل إطارها الوطنى العام، أصبح فى مقدورنا الخروج بعدة نتائج.

مع إن نظام الحزب الواحد بوضعه الراهن فى تونس يعانى من أزمة، فإن أى محاولة تستهدف الحفاظ عليه فى حد ذاته، قد تعرض البلاد لانفجارات شعبية تجنح صوب الفوضى كما حدث فى اضطرابات الخبز، لتدفع بها فى النهاية إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية. بيد أننا إذا انتقلنا إلى المستوى المحلى كما هو حال المبروكة، لا يمكننا إلا ملاحظة قدرة النخبة على تعبئة بنية الحزب بوصفها إطاراً للمواجهة ولحل صراعاتها الداخلية، ثم بوصفها أداة للتوسط بين المصالح المحلية من جهة والمؤسسات السياسية والإدارية للدولة من جهة أخرى. فلم يعد أعضاء الحزب على المستوى المحلى نشطين سياسيين بالمعنى الدقيق للكلمة. ولقد أظهرت سلبيتهم أثناء الاضطرابات حدود التزامهم السياسى كنشطين حزبيين. ولا يمكننا افتراض أن النخب المحلية تتصور الدولة بوصفها الحزب . إلا أن القوة اللاحمة والموحدة للحزب تعتمد قبل كل شىء على رابطة الوثيقة جداً بمؤسسات صنع القرار داخل الدولة. ولهذا من المرجح أن تظل بنى الحزب المحلية، رغبة دائماً فى لعب دور ماكينة التصويت لصالح مرشحي الحزب الرسميين، طالما استمرت تلك الصلة بين الدولة والحزب.

وعلى أى حال نعتقد أنه حتى عام ١٩٩٠، لم يتواجد داخل المبروكة مناضلون سياسيون ملتزمون جديرون بالثقة، ينتمون إلى أحزاب المعارضة الشرعية. ومن المرجح أن نفس الظاهرة تواجدت فى مواقع أخرى مماثلة للمبروكة. وعلى الرغم من غياب المناضلين المنتمين إلى الأحزاب الشرعية فى المبروكة، فمن المحتمل أن يلجأ غالبية أهلها إلى عدم التصويت لصالح مرشحي حزب الدستور، إذا أجريت انتخابات حرة حقيقية.

وعند هذا المستوى يصبح التمييز التحليلى السابق ذكره، بين تنظيمات المجتمع المدنى القديمة وتنظيماته الحديثة، أداة أساسية فى تناول الموضوع. فهذا

التميز هو الذى يُمكننا من فهم نمط اشتغال وحدة حزب الدستور فى المبروكة، وعلى وجه التحديد نمط علاقاتها المتبادلة مع أشكال التجمع الأخرى داخل البلدة. لم يوجد فى المبروكة أشكال تنظيمية مدنية حديثة مستقلة نسبيًا عن الدولة، بخلاف هذين الشكلين: خلية حزب الدستور والنقابة العمالية. ولقد فقدت الخلية الكثير من استقلالها الذاتى، إلا أنها لا تزال تحافظ على ذاكرة جمعية وتقاليد "عمل سياسى". أما اللجنة النقابية فهى ظاهرة جديدة، قدرتها التعبوية محصورة فى نطاق العمال الدائمين محدودى العدد، عندما نقارنهم بعدد السكان المحليين.

ولم تحترم الدولة هذين الشكلين التنظيميين الحديثين بل لجأت إلى التلاعب بهما. وهو نفس ما فعلته شبكات القرابة داخل البلدة بتحالفاتها المركبة والغريبة. ونظريًا يحتل ممثل الدولة موقع المسئول عن الدفاع عن مبادئ العقلانية التكنوبيروقراطية ونشرها داخل المجتمع. ولكن الأمور تسير على أرض الواقع مسارًا مختلفًا. فتحت تأثير سعيه نحو منع أى محاولة للتحالف، بين ممثلى الجماعات العائلية سواء داخل الخلية أو المجلس البلدى، وجد نفسه غالبًا واقعًا تحت سطوة إغراء التدخل غير المباشر من أجل الحفاظ على حالة توتر وصراع بين ممثلى تلك الجماعات. وفى الصفحات السابقة أوضحنا كيف ساهم ممثل الدولة فى إحباط المبادرة، التى قام بها المثقفون المحليون من أجل خلق شكل من أشكال التحالف بين الجماعات العائلية المتصارعة. والحاصل أن الدولة تشارك عمليًا فى تدمير المجتمع المدنى التقليدى، وفى نفس الوقت تقوم بإحياء ذات المجتمع المدنى التقليدى، ولكن وفقًا لمصالحها الظرفية الخاصة.

وإذا وضعنا أنفسنا فى موقع سكان المبروكة، لن يكون فى استطاعتنا تقدير الاختلافات الأساسية بين أحزاب المعارضة الشرعية. وفى سياق انتخابات حقيقية حرة، لم تسبقها عملية تنشئة اجتماعية سياسية وفقًا للقيم الديموقراطية، سوف يتجه

التصويت لصالح حزب الدستور أو ضده. والمصوتون ضد حزب الدستور سيظهرون داخل فئات الأهالي، التي قررت الاستجابة للمرشح الذي يمتلك أفضل فرص الفوز على الحزب الحاكم، وبصرف النظر عن محتوى برنامجه الانتخابي. في عام ١٩٨١ صوت المبروكيون لصالح مرشح الحركة الديموقراطية الاشتراكية لسبب غاية في البساطة، هو كونه الحزب الذي يمتلك أرجح الفرص لهزيمة الدستور. ومنذ هذا التاريخ لم يتغير داخل البلدة شيء يذكر. إلا أن المستقبل يحمل معه إمكانية تغير اتجاهات التصويت. فيستمر الناخبون في تصويتهم ضد مرشحي حزب الدستور، مع تأييد مرشح آخر غير مرشح الحركة الديموقراطية الاشتراكية. وداخل المناطق الريفية وشبه الحضرية لا يزال من الصعب الوصول لتقييم دقيق لقوة الإسلاميين، من واقع أنهم لا يزالون حتى الآن يخضعون لرقابة حكومية يقظة. وسوف تعتمد هيمنتهم الأيديولوجية داخل المناطق المحلية مثل المبروكة، على قدرتهم على التلاعب بالتجمعات القائمة على علاقات القرابة، مع الابتعاد عن أي معارضة للممارسات الدينية الشعبية المتناقضة مع أرثوذكسية الإصلاح الإسلامي النقية الصارمة. ونحن نعلم أن حزب الدستور في المناطق الريفية وشبه الحضرية يتبع تلك الاستراتيجية.

يمكن تفسير "اضطرابات الخبز" كرد فعل جماعي عنيف وغير منظم، في مواجهة قرار اقتصادي له تأثيراته الضارة على مصالح المستهلكين. هذا الانفجار الشعبي الفوضوي شكل حدثاً مهماً تميز بقرارين اقتصاديين: قرار زيادة أسعار الخبز، ثم قرار تالي ألغى القرار الأول بنتائجه. إلا أن اضطرابات الثالث من يناير لم تكن مجرد رد فعل لقرارات اقتصادية. وإذا أعدنا طرحها في سياق تطور تاريخ المبروكة الحديث، سوف تظهر أمامنا بوضوح الطبيعة المركبة للمحركات التي دفعت بالأهالي إلى شوارع البلدة، متظاهرين يحطمون كل ما يخص الدولة ويتصل بها بما في ذلك مدرسة البلدة الثانوية. كما يشعر المرء أن هذا العنف الجماهيري

يعكس حالة توتر جماعى، يرجع تاريخها إلى ما قبل صدور قرارات مضاعفة أسعار الخبز، واستمرت بعيدة عن الحل بعد إلغاء القرار.

كان هذا التوتر الجماعى يعكس معاناة جماعية. و التفسير الذى يمكن طرحه لتلك المعاناة ، يمثل موضوعا لصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية، ويتخطى حدود قرية صغيرة مثل المبروكة. و لكن فى المبروكة كانت المدرسة الثانوية فى تلك الفترة محلًا لاختمار أيديولوجى، تمكن إلى حد بعيد من الابتعاد عن تأثير الأيديولوجية الرسمية. إلا أن المدرسة الثانوية لم تكن ساحة الصراع الوحيدة بين الأيديولوجيات المتعارضة، فلقد تواجدت داخل البلدة أيضًا النقابات وشبكات الاتصالات والعلاقات مع العالم الخارجى. ويصعب علينا الآن أن نحدد طبيعة تطور هذا الصراع الأيديولوجى ونتائجه المستقبلية.

ملحق: تتابع أحداث "اضطرابات الخبز"

٢٧ ديسمبر ١٩٨٣: المجلس النيابي يوافق على مشروع قانون مالي (المادة ٨٧)، يلغى مبدأ الإجراءات التعويضية وأثناء التصويت يعترض عليه ثمانية ممثلون نقابيون.

٢٨ ديسمبر ١٩٨٣: الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يوقع على قرار بإصدار القانون الذي يلغى الإجراءات التعويضية.

٢٩ ديسمبر ١٩٨٣: تضاعف تقريباً سعر السميد المستخدم في طبخ الكسكسي، أما سعر الخبز فبدأ في التزايد من الأول من يناير ١٩٨٤.

٢٩ ديسمبر ١٩٨٣: انفجار شعبي في موقعان: سبيّلا (تقع في المنطقة الوسطى، ويصل عدد سكانها إلى عشرة آلاف)، ودوز (في الجزء الجنوبي من البلاد، ويصل عدد سكانها إلى ٤٢,٠٠٠) ويقع هذين الموقعان في منطقة شبه قاحلة بالقرب من ليبيا، ويتميزان بزراعة محصول واحد كل خمسة أعوام. وتوافق يوم الانفجار في هذين الموقعين الصغيرين مع يوم انعقاد السوق الأسبوعي فيهما، الذي اعتاد الأهالي الريفيون وشبه الريفيين شراء احتياجاتهم من السميد منه بكمية تكفيهم لأسبوع كامل. فلتنظر إلى تتابع الأحداث في كلا الموقعين:

سبيّلا : انطلقت أول صيحات الاحتجاج ضد ارتفاع الأسعار من عضو شاب بارز من أعضاء خلية حزب الدستور. ففي لحظة اكتشافه ارتفاع أسعار السميد في السوق، أخذ في الصياح والتلوّيح بيديه أمام الآخرين. ومن احتجاج هذا الشاب الدستوري، تولدت مظاهرة عفوية من الرواد والزبائن

الحاضرين لحظتها داخل السوق، ولكن الأمن تمكن من تفريقها سريعاً. واعتقل الأمن بعض الشباب ليفرج عنهم مساء نفس اليوم.

دوز: ظهر رد الفعل في صورة أكثر تنظيماً مما حدث في سبييتلا. قام الأهالي بكتابة عريضة احتجاج، وفي الساعة الثانية ظهراً تكون موكب سلمى منهم وتحرك في اتجاه المفوضية الحزبية، لتقديم عريضة الاحتجاج إلى المفوض الحزبي لنقلها إلى الحكومة. ولكن المفوض الحزبي رفض استقبال أعضاء الوفد الشعبي. ومن هذه اللحظة اتخذ الاحتجاج مساراً جديداً، وبدأ الأهالي المحتشدون في قصف مبنى المفوضية بالحجارة. وجاء رد الفعل في صورة قنابل غازية، الأمر الذي دفع الأهالي صوب المزيد من العنف. وفي المقابل تزايدت عنف رجال الأمن، فأطلق الرصاص على المتظاهرين وأسفر العنف الأمني عن مقتل فتاة عمرها ١٢ عاماً، تعتبر أول ضحايا "اضطرابات الخبز" في تونس. كما جرح أربعة أشخاص، من ضمنهم امرأة عجوز عانت من جرح في فخذه، ووالدة شاعر مشهور في الجنوب. وفي المساء اعتقل الأمن الشخص الذي قدم عريضة الاحتجاج ومعه الكثير من النقابيين.

٣٠ ديسمبر ١٩٨٣:

سبييتلا: شهدت البلدة تجمعات شبابية، سرعان ما نجح الأمن في تفريقها .

قبلي: تقع قبلي بالقرب من ليبيا، وهي مدينة ريفية يرأسها محافظ ، ويصل عدد سكانها إلى ٤٥,٠٠٠، سافر منهم إلى فرنسا ٣٠٠ ومثلهم إلى ليبيا المجاورة . قام الشباب بإقامة متاريس في الشوارع، مستخدمين في ذلك سعف النخيل، من أجل إظهار تعاطفهم وتضامنهم مع أهالي دوز. كما قام التجار بإغلاق محلاتهم دعماً وتأييداً لأهالي دوز. وتظاهر الشباب وهاجموا المفازة العامة Magasin General، كذلك شهدت البلدة عمليات سلب ونهب وتدمير للممتلكات العامة. وواجه الأمن الموقف باعتقال الكثير من الشباب.

٣١ ديسمبر ١٩٨٣:

قبلى: استأنف المتظاهرون مظاهراتهم مطالبين بالإفراج عن المعتقلين. ومن إجمالى سكان البلدة الذين يصل عددهم إلى ٤٥٠٠٠، شارك ثلاثة آلاف منهم تقريباً فى المظاهرات. تجمع المتظاهرون أمام مكتب المحافظ، ومن هناك اتجهوا إلى مركز الحرس الوطنى حيث يوجد المتحجزون وحاولوا اقتحامه، وفى هذا السياق أشعل المتظاهرون النار فى منازل بعض عائلات الحرس الوطنى. ولتفريق المتظاهرين أطلق رجال الحرس النار فى الهواء أولاً، وبعد ذلك صوبوا على الحشود مباشرة مما أسفر عن جرح بعضهم. وشهد نفس اليوم نشوب مظاهرات عنيفة فى البلدات الصغيرة المجاورة لقبلى. وفى بلدة سوق الأحد أصيب عشرة أفراد بجراح ضمنهم سيدة عجوز. ومن المهم أن نلاحظ أن أهالى الجزء الجنوبى من البلاد، نددوا بقوة بحالات النساء كبيرات السن اللاتى أصبن بالجراح بين المتظاهرين.

قابس: تعتبر قابس أقرب البلدات التونسية للحدود الليبية . فى هذا اليوم قام شباب من أحياء البلدة الشعبية بنصب متاريس على الطريق السريع لمهاجمة العربات المارة به.

أما بقية أنحاء تونس فكانت هادئة وفيما بين ٢٩ و ٣١ ديسمبر لم يُلاحظ حدوث زيادة فى أسعار الخبز، ولم يُلاحظ أيضاً حدوث اضطرابات داخل المدن.

الأول من يناير ١٩٨٤:

فى هذا اليوم تزايدت أسعار الخبز، أى الطعام الرئيسى للطبقات الشعبية الحضرية وشبه الحضرية، وظهرت الاضطرابات أول ما ظهرت فى المدن الواقعة داخل المناطق الجنوبية والوسطى. وهنا علينا أن نلاحظ، أن مدن قفصة فى الجنوب الغربى وقصرين فى المنطقة الوسطى وقابس فى الجنوب الشرقى، مكتظة بالعمال.

قصة: قامت مظاهرة سلمية بقيادة الممثل المحلى لرابطة حقوق الإنسان، فى أعقاب نجاحه فى الاتفاق المباشر حولها مع المحافظ. واتجهت المسيرة صوب مكتب المحافظ وهناك انتهت نهاية سلمية، وشارك فيها رجال بالغون و صبية وفتيان. ولكن عندما انتهت المظاهرة تجمع الصبية والفتيان، وساروا فى مظاهرة أخرى كانت أكثر عنفاً من المظاهرة الأولى. وهكذا شهدت المظاهرة: إطلاق قذائف، وتحطيم للنوافذ، ونهب للمحلات، وإشعال النيران فى العربات الرسمية.

قصرين: رفض بعض الخبازين بيع الخبز. وقامت مظاهرة جماهيرية لم يتمكن أحد من التحكم فيها. فاقتمح المتظاهرون المباني الإدارية، وهاجموا سجن المدينة فى محاولة لتحرير المساجين مستخدمين عربة لورى مسروقة حملتها ٢٠ طنًا. وفى مواجهة هذا العنف تدخلت قوات الأمن بعنف شديد، أسفر عن مقتل خمسة أفراد. وأصيب العديد من الأفراد، ضمنهم ١٢ من رجال الأمن . ثم تدخل الجيش من أجل استعادة النظام، وهو أول تدخل للجيش التونسى فى الأحداث منذ بداية الاضطرابات. كما شهد نفس اليوم انفجار مظاهرات عنيفة داخل البلدات الصغيرة المجاورة لقصرين، متبعة نفس المسار الذى اتخذته فيها. فاشتعلت النيران فى عربات الأمن، وتعرضت المباني العامة والخاصة للنهب والسلب أو أضرمت فيها النيران. وسقط الكثير من القتلى والجرحى، واعتقل الأمن عشرة أفراد.

تالا: يبلغ عدد سكان البلدة ١١,٠٠٠ شارك منهم خمسة آلاف فى المظاهرات. ولم تتمكن السلطة من استعادة الأمن إلا بعد تدخل الجيش.

الثانى من يناير ١٩٨٤:

طرح الانفجار الشعبى الذى شهدته المدن مشكلة الموقف الذى اتخذه الاتحاد العام للشغالين التونسيين. تبنى السكرتير العام للاتحاد بشكل سافر سياسة

"فلننتظر ونرى"، وجاء ذلك فى سياق محاولة عقد صفقة خاصة مع الحكومة. هكذا رأى السكرتير انتظار نتائج المفاوضات مع السلطة، التى استهدفت زيادة المرتبات بعد مضاعفة سعر الخبز وأثناء ذلك أعلن رفضه لأى شكل من أشكال العنف.

قصة: شنت النقابة الإقليمية التابعة للاتحاد العام للشغالين إضرابًا عن العمل، مع وضع حراس أمام المصنع لمنع الناس من الدخول إليه، وكان الهدف هو منع العمال من المشاركة فى مظاهرات الشوارع. إلا أن تلك الاستراتيجية التى تبناها القادة النقابيون، لم تمنع من تكرار السيناريو التقليدى للأحداث. فاعتدى المتظاهرون على مبانى الإدارات الحكومية، ونصبوا المتاريس فى الشوارع، وحرقوا المبانى ونهبوها. وأسفرت الاضطرابات عن مصرع أحد الأشخاص وإصابة آخرين، ولم تنجح الحكومة فى استعادة النظام إلا بعد تدخل الجيش.

قابس: نظم السكرتير الإقليمى للاتحاد العام للشغالين بعد الاتفاق مع المحافظ، مظاهرة سلمية شارك فيها حوالى تسعمائة عامل. إلا أنها خرجت عن نطاق السيطرة، ليتكرر نفس السيناريو السابق الذى جرت وقائعه فى المدن الأخرى، الأمر الذى أجبر السلطة على استخدام الجيش لاستعادة النظام.

الثالث من يناير ١٩٨٤:

كان الثالث من يناير هو يوم المدن الكبيرة: تونس العاصمة وصفاقس وسوسة والقيروان. وتطورت الأحداث داخل تلك المدن عبر سيناريو واحد. فى اليوم السابق انتشرت حالة من التوتر بين الطلاب وتلاميذ المدارس الثانوية وشباب الأحياء الشعبية. وبادرت النساء بالتعبير عن غضبهن. وكان لذلك دور شديد الأهمية فى تعبئة أهالى المناطق الشعبية. وكان الطلاب هم الجماعة الوحيدة المنظمة، وأول من بادر بنقل احتجاجه إلى شوارع المدن

معبّرين عن المطالب السياسية. إلا أن الكتلة الأساسية من المتظاهرين، جاءت من الشباب والصبية والفتيان سكان الأحياء الشعبية، لتغير من طبيعة مظاهرات الطلاب. وفي هذا اليوم شهدت كل المدن التونسية الكبيرة نفس سيناريو الحرق والنهب، وممارسة العنف ضد أي شيء يخص الدولة أو يشكل علامة خارجية على الثروة وفي غمار مسلسل العنف المتكرر هذا، قتل عدد من الأهالي وأصيب البعض واعتقل آخرون.

الرابع والخامس من يناير ١٩٨٥: لا يزال الوضع متوتراً داخل أنحاء البلاد.

السادس من يناير ١٩٨٤: رئيس الجمهورية يتخذ قراراً بإلغاء قرار ٢٨ ديسمبر ١٩٨٣.

السابع من يناير ١٩٨٧: عزل الرئيس التونسي بورقيبة.

الهوامش

١- يجب أن نلاحظ أن الدول الشيوعية الأكثر ترددًا في تحدى نظام الحزب الواحد، نجدها غالبًا دولًا تدير مجتمعات زراعية أساسًا. ونموذج ذلك الصين وكوبا والبنان.

٢- سوف نرى فيما بعد الدلالة التي أعطيت لتلك الواقعة التافهة.

٣- قامت السلطات بدفن الضحايا في بلدة كبيرة تقع بالقرب من المبروكة.

٤- يبدو هذا مشابهًا للممارسات التي تحدث داخل بيروت، والتي يعرضها التلفزيون على الدوام.

٥- هنا نلاحظ أن الثروة تشير أساسًا إلى الماشية

6- Pizzorno, A, 1986, ref Sur la rationalite du choix democratique sur l'individualisme, theories et methods, texts published under the supervision of Bimbaum, P, and Leca J, Paris, PFNSP.

٧- يشكل المجلس القبلي الهيئة الرئيسية المتولية لإدارة الشؤون القبلية وعلى الأخص الشؤون السياسية، وتنتمي الثقافة التقليدية السائدة داخل المجالس القبلية إلى المثل الإسلامية العليا التي تدين بها الأمة.

٨- مجموعة من المنازل يربط بينها وحدة علاقة القرابة.

٩- إن الانصهار بين القبائل هو أمر ممكن، كما أنها عملية شائعة معتادة في المغرب إلا أن الزواج المتبادل لا يشكل القوة الدافعة لهذا الانصهار، ونعثر على تلك القوة داخل الظروف الاستثنائية مثل الحروب.

١٠- وهو ما يظهر لنا إنه فى السياسة قد يكون الخاسرون فى النهاية هم الكاسبون.

١١- هذا لا ينفى وجود فتيات من أسر ميسورة داخل عاملات المصنع، استهدفن من عملهن تحقيق قدرًا من حرية الحركة والاستقلال المالى.

١٢- أعلنت السلطة أن حزب الدستور الذى أصبح يحمل اسمًا جديدًا هو "الحزب الديموقراطى الاجتماعى" هو الرابع الوحيد فى الانتخابات، وشكل ذلك مساهمة إضافية فى فقدان الحزب لمصداقيته وسط الشباب الذين أعطوا أصواتهم لحزب المعارضة: الحركة الديموقراطية الاشتراكية.

١٣- كان السكرتير العام لتلك النقابة مستخدمًا بالمصنع، والرجل الوحيد العضو فى النقابة العمالية النسائية . وبعد عزله وجد وظيفة أخرى فى بلدة مجاورة.

١٤- نجح الهادى فى انتخابات ١٩٨٥ المحلية وأصبح عضوًا فى المجلس البلدى، ونتج عن ذلك تزايد سيطرة الخلية الحزبية التى يرأسها على البلدية.

الفصل الرابع

جماعات المعارضة السياسية العلمانية في تونس(*)

محمود بن رمضان

تمهيد

يتناول الفصل التالي جماعات المعارضة السياسية العلمانية في تونس. نقصد بالمعارضة العلمانية Secular جماعات المعارضة السياسية غير الدينية. ولقد فضلنا اختيار هذا المصطلح لأنه أكثر حيادية وملائمة من مصطلحي اللائكية Lay أو الديموقراطية Democratic وذلك تبعاً لعاملين. فمن الملاحظ - أولاً - أن الفصل بين الدين والسياسة، في رؤية وسياسة بعض تكوينات المعارضة السياسية التونسية، لم يشكل عنصراً على درجة كافية وواضحة من التبلور والاستقرار. ومن الملاحظ - ثانياً - أن أسس عمل الديموقراطية الليبرالية، مثل السيادة الشعبية والفصل بين السلطات والتعددية الحزبية والتنافسية الانتخابية وتداول المناصب السياسية، لم تجمع عليها حتى الآن كل جماعات المعارضة كمعايير حاكمة للحياة السياسية.

ثم اخترنا مصطلح جماعات Groups لوصف وتصنيف قوى المعارضة التونسية، دون مصطلحي الحركات Movements أو الأحزاب Parties من واقع أن أيّاً منهما - وعلى الأخص الحزب - يشير إلى وجود شروط محددة، يندر تواجدها داخل ما يسمى بالأحزاب السياسية التونسية.

(*) ترجمة: صلاح أبو نار

وقبل البدء فى دراسة جماعات المعارضة التونسية، يتعين طرح بعض الأفكار التمهيدية. علينا فى البداية مراجعة أهم نتائج دراسات العلوم السياسية، فيما يتعلق بمفهوم الأحزاب السياسية بوصفها أحد أشكال التعبير عن المجتمع الحديث. علاوة على ذلك يتعين التمهيد لدراسة الموضوع بإجراء تحليل مقارن للظاهرة الحزبية. فمثل هذا التحليل سيساعدنا على وضع الحالة التونسية فى إطار أكثر اتساعاً، وبالتالي يوسع من نطاق فهمنا للموضوع إلى مدى أوسع من الحدود التى تفرضها دراسة متخصصة بسيطة. ويضاف إلى ما سبق ضرورة فهم طبيعة بنية القوة Power Structure التى تقوم جماعات المعارضة المعنية بمعارضتها مدى الشرعية التى تتمتع بها تلك الجماعات ومجال المناورة المحتمل المتاح أمام حركتها السياسية.

استقرت سلطة الدولة التونسية بين أيدي رجال حزب الدستور منذ إعلان الاستقلال، الأمر الذى يفرض ضرورة دراسة تاريخ الحزب، ابتداءً من أصوله التاريخية مروراً بتقديمه صوب الاستقلال وانتهاء بدوره السياسى بعد الاستقلال. ويبدو المشهد السياسى التونسى فى سماته الأساسية كسوق ، لكنه سوق غير مكتمل. وداخل هذا السوق يستخدم حزب الدولة وسائل الإكراه ضد خصومه من أجل حرمانهم من لعبة التنافس، كما يتواجد فائض متغير يواجه طائفة متباينة من المطالب السياسية.

وهذا يعنى أن جماعات المعارضة لا يمكن تبادلها من خلال تنقيتها من مصدرها الأساسى- الحزب الحاكم- والذى يجب مناقشته لإشباع مساحة من المطالب المتغيرة الى جوار الحزب الحاكم والحركات السياسية بالمعنى المحدد للمصطلح هناك مشاركون آخرون. وهؤلاء ليسوا لاعبين سياسيين، ونقصد بذلك أنهم لا يشكلون قوة تعمل وتسعى من أجل الوصول إلى السلطة. لكنهم قد يلجأون وفقاً لطبيعة الظروف إلى طرح مطالب سياسية. ويمثل الاتحاد العام للشغل

التونسي منذ مطلع السبعينيات حالة نموذجية للمشاركين، كما تمثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان Ligue Tunisienne des Droits de L` Homme حالة أخرى وإن بدرجة أقل. وفي إمكان هؤلاء اللاعبين تقليص الفضاء المتاح أمام الأحزاب السياسية، من خلال احتلالهم لفضاء الصراعات الدائرة حول قضايا الاقتصاد والحريات الفردية والجماعية. بل وفي إمكانهم أحياناً وفي ظل ظروف معينة إزاحتهم من المجال السياسي.

يشكل المشهد السياسي البؤرة المركزية لدراستنا. وهو ما يعنى أننا لن نحاول تناول كل جماعة من جماعات المعارضة العلمانية تناولاً مفصلاً ، بل دراسة التأثير المحدد الذي تمارسه جماعات المعارضة العلمانية على المشهد السياسي في إطار الظروف المتغيرة. وعلى ضوء الإشكالية العامة للدراسة قمنا بتقسيمها إلى الأجزاء الخمسة التالية:

أ- في القسم الأول نمهد لموضوع الدراسة، من خلال تقديم تعريف للأحزاب السياسية، وتحليل تاريخي مقارن لظهورها وتطورها في المجتمعات الرأسمالية ومجتمعات العالم الثالث. وفي سياق التحليل التاريخي العام والمقارن منحنا الحالة التونسية اهتماماً خاصاً.

ب- تتناول الأجزاء من الثاني إلى الخامس الفترة الممتدة من استقلال تونس عام ١٩٥٦ إلى المرحلة الراهنة، من خلال تقسيمها إلى أربع مراحل تاريخية تجسد كل مرحلة منها وضعاً متميزاً في تطور المعارضة التونسية:

١- المرحلة الأولى ١٩٥٦-١٩٥٩: تتميز بهيمنة الحزب الواحد على السلطة، واقتصار وجود المعارضة على الحزب الشيوعي التونسي والحركة الطلابية.

٢- المرحلة الثانية من أواخر الستينيات إلى أواخر السبعينيات: فيها أخذ الحزب الواحد في فقدان هيمنته لصالح حزبين وليدين.

٣- المرحلة الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٧: من بداية مأسسة التعددية الحزبية إلى تقييد الرؤى المعارضة للحزب الحاكم.

٤- المرحلة الرابعة من سقوط بورقية في السابع من نوفمبر ١٩٨٧ حتى وقت كتابة هذه الدراسة: من إعادة التأكيد على التعددية إلى التحرر من الأوهام.

الأحزاب السياسية: أصولها وتعريفها

تبدو الأحزاب السياسية من النظرة الأولى أحد العناصر "الطبيعية" المكونة للحياة السياسية. فهي تتواجد داخل الديمقراطيات الليبرالية والنظم السلطوية. ونجدها داخل البلدان المتقدمة، كما نجدها داخل بلدان العالم الثالث. وفي دائرة المعارف العامة الفرنسية جاء أن الأحزاب السياسية تشكل "مقولة منتشرة على امتداد العالم كله تقريباً".

ولكن هناك استثناءات من تلك القاعدة منذ الستينيات، تتوزع بين الملكيات المطلقة (المملكة السعودية حتى الآن^(١) وإثيوبيا حتى وقت قريب جداً)، وبعض الدول الخاضعة لسيطرة قادة الانقلابات العسكرية^(٢). أما ليبيا فتتمثل حالة خاصة. يقف القذافي من الأحزاب موقفاً عقائدياً رافضاً. ونتعرف على ملامح هذا الموقف داخل كتاباته، حيث نقرأ عبارات مثل: "التمثيل دجل" و"أكثر ديكتاتوريات العالم طغياناً تأسست تحت غطاء المجالس النيابية". و بالتالي يجب أن تعود السلطة للشعب، ليمارسها مباشرة من خلال القنوات المتواجدة على مستوى القواعد الشعبية المتمثلة في اللجان والمؤتمرات الشعبية. ومن ممثلي تلك المؤسسات الشعبية، ومعهم ممثلي الهيئات المهنية، يتكون المؤتمر الشعبي العام.

وتشدد الكثير من كتابات العلوم السياسية على أن عمر الأحزاب السياسية يضارع عمر الحياة السياسية ذاتها. وفي زمن موغل في القدم مثل فترة الجمهورية الأثينية، ميز أرسطو بين حزب السهل وحزب الجبل وحزب الشاطئ، تبعًا لاختلاف مصالحهم الاجتماعية. وفي فترة الثورة الفرنسية الأقرب عهدًا سنجد الحديث عن الأحزاب السياسية لا يزال مستمرًا. كان عدد النواب الحاضرين إلى فرساي ١١٥٥ نائبًا تجمعوا على أساس إقليمي، وعبر انتماءات جغرافية تتوازي مع توجهاتهم السياسية. ومن هنا ظهرت داخلهم أحزاب الفويان Feuvillants واليعاقبة Jacobins والكورديليه Cordeliers، التي استمدت أسماءها من الأديرة التي كان أعضاؤها يجتمعون فيها. كما كان هناك الجيروندي Girondins الذين استمدوا اسمهم من محافظة الجيروندي التي انتخبوا نوابا لها، والجبليون Montagnards الذين استمدوا اسمهم من موقع جلوسهم أعلى قاعة الجمعية الوطنية هلالية الشكل (Chantebout 1988: 207).

إلا أن مشكلة هذا الرأي أنه يجعل من الأحزاب السياسية "مرادفا" للاتجاهات السياسية، ولا يرى الأحزاب كمنظمات سياسية ذات طبيعة مؤسسية. يحذرنا "ديفرجييه" Duverger من الوقوع في خدعة تشابه الكلمات. فيذكر أن كلمة حزب استخدمت في وصف ظواهر عديدة متباينة. استخدمت في وصف الفرق Factions التي قسمت الجمهوريات القديمة، والعشائر Clans التي تجمعت من حول قادة فرق المرتزقة Condottiere في إيطاليا خلال عصر النهضة، والنوادي Clubs التي كان نواب المجالس النيابية الثورية الفرنسية يجتمعون فيها، واللجان Committes التي كانت تتولى الإعداد للانتخابات المقيدة في ظل النظم الملكية الدستورية. كما أن ذات المصطلح يستخدم بلا تمييز في وصف المنظمات الشعبية الضخمة المعبرة عن الرأي العام داخل الديموقراطيات الحديثة. ويمكن تبرير التشابه الاسمي جزئيًا، في كون هذا الاسم المشترك يشير إلى وجود علاقة جوهرية تجمع بين كل تلك المؤسسات على اختلافها، وتتمثل في قيامها بنفس

الدور فى عملية ممارسة واكتساب السلطة السياسية (Duverger 1976:23). ولكن رغم ذلك التشابه الاسمى فإنه يتعين علينا الاعتراف بأن تلك الظواهر لا تمثل شيئاً واحداً. وهنا سيظهر سؤال منطقي: ما الذى يحدد طبيعة الحزب، وبالتالي ما هو تعريفه؟ يتفق المتخصصون فى العلوم السياسية على التعريف الذى قدمه كل من جوزيف لا بالومبارا وميرون فاينر، فى كتابهما الأحزاب السياسية والتنمية الصادر عام ١٩٦٦. وفقاً لهذا التعريف يجب وجود أربعة معايير أساسية تحكم تطبيق مفهوم الحزب على أحد التنظيمات. المعيار الأول هو الاستمرارية فى التنظيم، ويعنى وجود تنظيم لا يعتمد امتداد حياته المتوقع على الامتداد المتوقع لحياة قادته الحاليين. والثانى وجود تنظيم ظاهر ومسلم باستمراريته على المستوى المحلى، ويمتلك اتصالات منظمة وعلاقات أخرى بين الوحدات المحلية والوحدات القومية. والثالث وجود عزم ذاتى واعى لدى القادة الحزبيين، سواء على المستويات المحلية أو على المستويات القومية، على الوصول إلى سلطة صناعة القرار وتوليها. والوجه الآخر لهذا العزم هو عدم اقتصرهم على مجرد التأثير على السلطة. والرابع والأخير هو اهتمام التنظيم بالبحث عن أتباع يؤيدونه فى الانتخابات العامة، أو كفاحه عبر طريقة ما لتعبئة الدعم الشعبى (la Palombara and Weiner 1966: 6).

وتسمح لنا تلك المعايير بالتمييز بين المنظمة الحزبية والأشكال الأخرى من الروابط والتجمعات والمنظمات السياسية. فالمعيار الأول الخاص باستمرارية التنظيم يمكننا من التمييز بين الأحزاب والفرق Factions أو الأتباع Clienteles التى تختفى باختفاء مؤسسيها. ويمكننا المعيار الثانى الخاص بوجود التنظيم على المستوى المحلى من التمييز بين الحزب والجماعة البرلمانية Parliamentary Group التى لا تتواجد إلا على المستوى القومى المركزى. والمعيار الثالث الخاص بالعزم الواعى على الوصول إلى سلطة صنع القرار وتوليها ، يمكننا من التمييز بين الحزب وجماعات الضغط. أما المعيار الرابع والأخير

الخاص بالسعى للحصول على الدعم الشعبى فيمكننا من التمييز بين الحزب والنادى السياسى Club الذى لا يساهم فى الانتخابات أو الحياة البرلمانية. ووفقاً لهذا التعريف تشكل الأحزاب ظاهرة حديثة تماماً، ظهرت حوالى ١٨٣٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية ولم نشهد انتشاراً حقيقياً واسعاً حتى أواخر سنوات القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين.

وهناك حقيقة فى حاجة إلى تشديد. فى تلك الفترة المبكرة من وجود الأحزاب، كانت الأحزاب المتواجدة أحزاب كوادر Cadre Party وليست أحزاباً جماهيرية Mass Party فلقد كان البرلمانيون هم القوة المبادرة بتأسيسها، كما صمموا على أن يظلوا سادتها. ونجد لدى شوارتزنبيرج فى كتابه علم الاجتماع السياسى ملاحظة مفيدة، تشرح لنا علاقة تلك الأحزاب بمستوى التطور الديموقراطى وقت ظهورها: "يقع ميلاد وتطور أحزاب الكادر فى بدايات الديموقراطية، فى فترة حق الاقتراع المقيد أو بدايات حق الاقتراع العام. فى هذا العالم السياسى المغلق، ظهرت أحزاب الكادر كتعبيرات عن الطبقة الحاكمة والبرجوازية خاصة" (Schwartzenberg 1971).

ما الذى كان يميز أحزاب الكادر؟ نجد خصائصها المميزة فى عدم سعيها لتجنيد أكبر عدد ممكن من الأعضاء، واقتصارها على السعى لتجميع وجهاء القوم وأعيانهم؛ إما لما يحوزونه من هيبة تجعلهم محطاً لاهتمام الناخبين، أو لما يمتلكونه من ثروة تمكنهم من المساهمة فى تكاليف الحملات الانتخابية. وبصفة عامة كانت الجماعة القائدة لتلك الأحزاب تندمج فى الجماعة البرلمانية. واعتمد وجهاء أحزاب الكادر على اللجان المحلية، التى كان نشاطها يصل إلى ذروته خلال فترة الانتخابات، ثم يتراجع تراجعاً شديداً خلال الفترة الفاصلة بين الانتخابات.

ظهرت الأحزاب الجماهيرية كرد فعل تجاه استيلاء الفئات الاجتماعية البارزة على حق الأهالى فى الانتخابات. ونجد لدى شانتىبوا رسداً للقوى الدافعة لظهور هذا النمط الحزبى الجديد، فيذكر أن المبادرة بتكوينها جاءت "كنتيجة لنشاط

جماعات المثقفين المرتبطة بالمناضلين العماليين، ونموذج ذلك الحزب الديموقراطي الاجتماعى الألمانى المؤسس عام ١٨٧٥. أو كقرار مباشر صادر عن النقابات العمالية، مثل تأسيس حزب العمال البريطانى عام ١٩٠٠ بقرار صادر عن مؤتمر النقابات العمالية. أو كنتيجة لحوار بين الجماعات التعاونية الزراعية، ونموذج ذلك الأحزاب الزراعية التى ظهرت فى البلدان الاسكندنافية. أو كما حدث فى فرنسا كنتيجة لقرار صادر عن مؤتمر الدولية الثانية ١٩٠٤، يلزم مختلف تيارات الاشتراكية الفرنسية بالاتحاد فى أبريل ١٩٠٥ فى إطار حزب اشتراكى فرنسى يشكل القسم الفرنسى للدولية". (Chantebout 1988:210) وفى كل تلك الحالات سنلاحظ أن القاعدة الجماهيرية للحزب كانت متواجدة قبل ظهور الحزب على المستوى البرلمانى، كما اضطلعت القاعدة بمهمة وضع برنامج الحزب الذى يجب على الممثلين البرلمانين العمل على تأييده.

ومن الواضح من مادة التحليل السابق أن صيغة الحزب الجماهيرى أحد ابتكارات الحركات الاشتراكية. وهو ما يعنى أنها ظاهرة وليدة الصراع الاجتماعى الجديد بين الرأسماليين والاشتراكيين، والمختلف عن الصراع القديم بين الليبراليين والمحافظين الذى شكل أساس ظهور الأحزاب السياسية فى شكلها الأول: أحزاب الكادر. و فى عرضنا السريع هذا لظهور الأحزاب السياسية وتطورها التاريخى يهمنى لفت الانتباه إلى فكرتين أساسيتين. أولاهما أن الأحزاب السياسية فى معناها المصطلح عليه فى علم السياسة، ليست سوى ظاهرة حديثة للغاية، على الرغم من تواجدها الآن فى كل بلدان العالم تقريبا. وثانيهما أن الأحزاب السياسية ولدت داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة، بالتوازي مع تطور حق الانتخاب العام. إذ جاء ظهورها الأول فى صورة أحزاب كوادر الليبراليين وخصومهم المحافظين، ثم جاء ظهورها الثانى والأقرب عهدًا فى صورة أحزاب جماهيرية تعبر عامة عن مصالح الشرائح الاجتماعية الواسعة والمعوزة فى مواجهة الرأسماليين.

والحاصل أن الأحزاب السياسية تظهر كممثل لمصالح اقتصادية واجتماعية بارزة. وهناك فكرة أساسية ثالثة جديدة بالإضافة إلى الفكرتين السابقتين. ولدت الأحزاب السياسية فى مناطق حضرية ذات مؤسسات قومية وروابط جغرافية - سياسية تتوجها الدولة بسلطتها. وداخل هذا السياق تسعى مختلف الجماعات للابتعاد عن اهتماماتها الخاصة والضيقة، صوب تناول قضايا أوسع ذات أهمية قومية، دونما أن يعنى ذلك عدم اهتمامها بتكوين رؤية مكتملة للقضايا المحلية أو الإقليمية.

ونجد لدى لابلومبارا وفاينر ملاحظة موفقة تمامًا. ينبهنا الكاتبان إلى وجود "رابطة وثيقة بين ظهور الأحزاب وعملية التحديث العامة". وفى معرض تحليلهما لتلك الرابطة يذكran إن ظهور الأحزاب يتطلب شروطًا اجتماعية وسياسية وثقافية مسبقة. اقتصاديًا يتطلب ظهورها "التحول من الاقتصاد الاكتفائى إلى الاقتصاد النقدى"، أما متطلبات ظهورها الاجتماعى فهى "زيادة تدفق المعلومات.. والتوسع فى شبكات النقل، ونظام تعليمى علمانى التأثير، والتداعيات التجنيسية Homoenising المصاحبة غالبًا للتحضر". وثقافيًا وسياسيًا يشترط لظهورها "التوسع المتنامى فى سلطة الدولة، وتطور قدرة الأفراد على إقامة الجمعيات والروابط Associational capacity" (La Palombara and Weiner 1966:7).

ميلاد الأحزاب السياسية فى بلدان العالم الثالث

تبدوا الأوضاع السياسية فى العالم الثالث مختلفة تمامًا عن مثيلتها فى العالم المتقدم. فممارسة حق الانتخاب العام، أو عملية التمايز الاجتماعى اللازمة لتكوين الطبقات الكبرى - الطبقة العاملة والبرجوازية - المؤسسة للأحزاب السياسية الحديثة، لم تعرفهما بلدان العالم الثالث حتى وقت قريب للغاية. كما أن تكوين الأمم بالمعنى الحقيقى للكلمة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، لم يكن ظاهرة شائعة فى ذات البلدان. وبالتالي ليس هناك ما يستدعى الدهشة فى كون الأحزاب داخل تلك

البلدان ذات أصول حديثة جدًا، وذات قاعدة أكثر استثنائية. وعند إلقاء نظرة على نشأة وتطور الأحزاب في بلدان العالم الثالث، يمكننا التمييز بين فئتين عريضتين من البلدان لكل منهما خصائصه المميزة. تشمل الأولى بلدان أمريكا اللاتينية التي حققت استقلالها منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، و الثانية بلدان آسيا وأفريقيا المستعمرة.

أمريكا اللاتينية

خلفا لبلدان آسيا وأفريقيا التي حققت استقلالها في منتصف القرن العشرين، اكتسبت بلدان أمريكا اللاتينية استقلالها أوائل القرن التاسع عشر، أي في فترة سقوط إسبانيا والبرتغال تحت الهيمنة النابليونية. ولم يكن استقلال أمريكا اللاتينية حصيلة صراع بين أهالي البلاد الأصليين والمستوطنين الأوروبيين، بل نتيجة صراع المستوطنين الأوروبيين ضد الدولتين الأم المستعمرتين، من أجل استقلالهم بمستوطناتهم. أما في حالة المستعمرات الأوروبية في آسيا وأفريقيا، فقد صممت حركات التحرر الوطني على إزالة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتكونة خلال فترة الاستعمار. أما بلدان أمريكا اللاتينية فقد انتهجت وجهة معاكسة. فهي لم تقرر فقط الحفاظ على تلك الهياكل، بل عملت أيضًا على تقويتها وتوسيع مجالها الجغرافي. وفي هذا الصدد يذكر جاك لامبير أنه منذ بداية الاستقلال، وغالبًا لفترة طويلة بعده وحتى القرن العشرين: "عانى الهنود أبناء البلاد الأصليون من تصاعد أساليب الانتزاع التي كانوا يخضعون لها"، فالاستقلال الذي حققته الفئات الأمريكية اللاتينية ذات الأصول الأوروبية لم يطلق عملية تحرير لأهالي البلاد الأصليين من تراث السيطرة الاستعمارية الأوروبية، بل على العكس تمامًا شكل ذروة العملية الاستعمارية ذاتها" (Lambert 1963: 74).

باستثناء هايتي حيث أعلن الأهالي الأصليون رفضهم السافر للسيطرة الأجنبية في ثورتهم التي قادها العبيد عام ١٨٠٤، ظل أهالي القارة الأصليون

خارج نطاق حركات الاستقلال التي كانت مهمة سادتهم الحاكمين. هكذا لم يكن استقلال أمريكا اللاتينية استقلال أممها الأصلية، بل استقلال فئاتها الاجتماعية النافذة وجماعاتها الصغيرة ذات الأصول الأوروبية. وبكلمات لامبير "كان في المقام الأول استقلال المدن التي أنكر أهلها المحتشون فيها السيادة الإسبانية، ومن بعدهم كبار ملاك الأرض وزعماء العشائر وسادة العصابات" (Lambert 1963).

أسفرت نهاية السلطة الاستعمارية المركزية عن ظهور فراغ مؤسسي، عاشت بسببه كل بلدان القارة مرحلة عدم استقرار وتجزؤ إقليمي إلى كيانات صغيرة ذات سيادة. وحدها تمكنت البرازيل من النجاة من عملية التفكك المركزي، إذ كانت الدولة الوحيدة الواقعة تحت السيطرة البرتغالية، ولهذا تميزت حدودها مع الأقاليم الإسبانية المحيطة بها بالتحديد الدقيق. كما أن استقلالها لم يؤد إلى إزالة إطار الدولة و النظام الملكي، بل جعل الملكية إطاراً يربط البلاد ربطاً وثيقاً عبر تكييفها مع أوضاعها الخاصة.

خارج نطاق مدن أمريكا اللاتينية التي كانت تحوى أقلية ضئيلة تماماً من السكان، استقرت السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل مجموعة من السادة المحليين Lordships، توزعوا بين كبار ملاك الأرض وزعماء العصابات وسادة الحرب وزعماء العشائر. مارس هؤلاء السادة سلطاتهم في إطار بنية سابقة على بنية الدولة، في ظلها تسيطر على القوى السياسية علاقات الولاء الشخصي، التي تفرض على كل شخص أن يطيع زعيمه الوراثي أو رئيسة المؤقت طاعة عمياء^(٣). وفي الخبرة التاريخية لأمريكا اللاتينية يشيع استخدام مصطلح Caciquism لوصف هذا النوع من السلطة، وهو مصطلح ذو أصول قبلية هندية يعنى "الرئاسة السياسية المحلية" وخلال القرن التاسع عشر تميزت حياة القارة السياسية بصراعات الرئاسة السياسية المحلية، التي توزعت أطرافها بين الولايات والعشائر والقرى أو العصابات، واستمدت وقودها من ولاء الأفراد الأعمى لرؤسائهم وزعمائهم.

اعتمد التأسيس التدريجي لأمم أمريكا اللاتينية على دور الزعامة السياسية Caudillism، وتعنى فى الخبرة التاريخية لأمريكا اللاتينية ديكتاتورية أحد الرؤساء السياسيين المحليين على غيره من الرؤساء^(٤). وعندما ننظر إلى مشهد سياسى تسيطر الأوتوقراطية على نظمه السياسية بالصورة السابقة، من السهل أن نستنتج أن الأحزاب السياسية لم تجد فى هذا الواقع وسطاً ملائماً لنموها وانتشارها.

جاء القرن العشرون معه بتحولات جوهرية لعبت دوراً أساسياً فى نشأة الأحزاب. فلقد نتج عن نشأة الجيوش النظامية بقياداتها العسكرية المحترفة، مصحوبة بتأثير التغيرات الاقتصادية المرافقة للتصنيع والتحضر، استحالة أن يتمكن زعيم سياسى من الاستيلاء العنيف على السلطة اعتماداً على جيشه الخاص فقط. هكذا لم تعد قضايا القارة محكومة بالتنافس الدائر بين الرئاسات السياسية والعسكرية المحلية، بل بالصراعات بين الطبقات الاجتماعية والأيدولوجيات والأحزاب السياسية. إلا أن الرئاسة السياسية التى أخذ نجمها فى الأفول كبنية للسلطة، تمكنت من الاستمرار عبر طرق أخرى تركت تأثيرها على مجتمعات أمريكا اللاتينية حتى الماضى القريب. بل ومن المحتمل حتى الآن. ونجد علامات على استمرارية هذا التأثير داخل ظواهر عديدة. منها شدة شخصنة السلطة، ومنها التأثير الانتخابى للأعيان Notables ومنها- وتلك هى الظاهرة الأهم- التحالفات التى أسستها تلك الفئة مع مختلف الأحزاب بما فيها الأحزاب التقدمية، تحصيلاً للأرياف ضد التغيرات. وتظهر لنا تلك الثنائية الملحوظة التى استمرت تميز مجتمعات أمريكا اللاتينية، حيث تمكنت الرئاسات السياسية من تحييد قوى التغير داخل المناطق الريفية. وحتى أوائل القرن العشرين لم يكن بالقارة فعلياً، سوى أحزاب الكادر التى يوجهها الأعيان المحليون. ومنذ هذا الوقت فصاعداً "أضحى المحور الرئيسى للحوار بين الأحزاب هو مشكلة الحرية والتحرر السياسى فى مواجهة تقاليد الحكم المطلق ، وتحت تأثير الضغوط النابعة من تطور اقتصادات السوق". (Manigat 1969:13).

حلت الأحزاب الجماهيرية بمسرح سياسة أمريكا اللاتينية في فترة ما بين الحربين، وأساسًا في أعقاب الانهيار المفاجيء لسوق الأسهم عام ١٩٢٩. وخلف هذا الظهور نكتشف التأثير المتداخل لعدة عوامل. ظهور الطبقة الوسطى والطبقات الشعبية، وصعود موجة التصنيع، والدور الصاعد للدولة، وتداعيات تأثير الثورة المكسيكية وثورة أكتوبر الاشتراكية وصعود الفاشية. هذه الأحزاب الجماهيرية الجديدة التي تصنف داخل القارة كأحزاب شعبية تميزًا لها عن الأحزاب اليسارية من النمط الأوروبي، اضطلعت بمهمة التعبير عن التطلعات المشوشة للجماهير الحضرية غير المتجانسة.

فلننظر الآن إلى السمات الداخلية للنمط الأمريكي اللاتيني للأحزاب الشعبية سواء ديموقراطية أو ديكتاتورية. كانت هذه الأحزاب تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية لكنها أيضًا كانت معادية للماركسية، وتحمل ازدياد للسيطرة الخارجية. وصاغت نفسها بدقة على منوال الأحزاب الفاشية، التي استعارت منها سمات بارزة مثل النزعة الاندماجية Corporatism. كما تميزت بوجود شخصية واحدة بارزة فيها تتمتع بالهيبة والنفوذ^(٥). ودونما أي تظاهر بوجود أيديولوجيا أو برنامج، طالبت تلك الأحزاب الديماجوجية بحماية الضعفاء وأعلنت شعارات راديكالية يشوبها الغموض. ولقد قامت الحكومات التي سيطرت عليها الأحزاب الشعبية بتمرير قوانين عمل أساسية، كما شجعت التوجهات النقابية العمالية، إلا أنها كانت نقابية خاضعة لسلطة الدولة. وكانت قرارات تحديد الأجور تتخذ دونما النظر في عواقبها الاقتصادية. وعبر هذا النمط من القرارات تمكن مانحي تلك الأجور من التعبير عن نواياهم الحسنة، إلا أن فوائدها العملية سرعان ما كانت رياح التضخم تذروها هباء (Lambert 1963: 251).

أما في الأرياف فقد اتجهت الأحزاب الشعبية والحكومات التي شكلتها واتباعهم داخل المناطق الحضرية إلى التحالف مع كبار ملاك الأرض، وفي ظل هذا التحالف عجزت عن انتهاج سياسات إصلاح هيكلية في الريف وأهملت جماهيره الواسعة.

وإلى جوار تلك الأحزاب الشعبوية، شهدت أمريكا اللاتينية ظهور الحزب الوطني الثوري المكسيكي، الذي يعتبر المثال الوحيد لحزب امتلاك سلطة ضخمة على المجتمع منذ لحظة تأسيسه وحتى الآن. تأسس هذا الحزب عام ١٩٢٩، ومنذ عام ١٩٤٦ واصل مسيرته تحت مسمى الحزب الثوري التأسيسي. وانطلاقاً من كونه وريث الثورة المكسيكية، وبالتالي ارتباطه بأسماء قادتها الثوريين الكبار مثل ماديرو وزاباتا وفيللا وشهداؤها المليون، ظهر بوصفه الحزب الذي يمكن من خلاله الوصول إلى سياسة جديدة من أجل تطبيق الأهداف الثورية لدستور ١٩١٧.

ساهمت الثورة المكسيكية في تكوين الوحدة الوطنية، وزودت البلاد ببوقة لدمج الجماعات العرقية في كتلة هجينة واسعة. والواقع أن دستور ١٩١٧ الضامن للحريات العامة لم يكتف بتأسيس التنظيم السياسي للبلاد، بل أسس أيضاً بنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية. وشكل هذا الدستور علامة مرشدة لكل دساتير أمريكا اللاتينية. أقر الدستور المكسيكي الحق في ملكية الأرض وما في جوفها من ثروات والماء، في إطار حق الدولة في فرض شروط على أصحاب الملكيات الخاصة وفقاً للمصلحة العامة. وحسب ماجاء في أحد المصادر : "كان للدولة الحق في مصادرة ملكيات الأرض الكبيرة أو تجزئتها من أجل المصلحة العامة. وتعهدت إحدى فقرات الدستور بإعادة تأسيس "الايغيدوس" أي ملكية القرى المشتركة. كما كان المكسيكيون وحدهم أصحاب الحق في ملكية الأرض أو امتيازات استخراج المعادن. وفي استطاعة الدولة منح حقوق مماثلة للأجانب، ولكن بشرط التزامهم بعدم المطالبة بحماية حكوماتهم في حالة مواجهتهم للمشاكل، وبالتالي إقرارهم بقبول أحكام المحاكم الوطنية". (Wyrna 1969:91).

وإذا انتقلنا إلى قضايا السياق الاجتماعي؛ نص الدستور على عدة أحكام لحماية العمل. يوم عمل لا يزيد عن ثمان ساعات، وعطلة أسبوعية كل ستة أيام، وحد أدنى للأجور، وأجر مضاعف للعمل الإضافي، والحق في تعويضات عن إصابات العمل في الصناعة، وتساوي العائد بين العمال القائمين بنفس العمل،

والمشاركة فى الأرباح، وتسوية المنازعات بين لجان تمثل على قدم المساواة العمال وأصحاب العمل، وحرية تكوين الجمعيات، والحق فى الإضراب، وأحكام أخرى.

وقام الحزب الوطنى الثورى المكسيكى على الأخص منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين، مؤيدًا فى ذلك من جانب الحركة العمالية، بمحاولة جادة للإصلاح الزراعى ، وزع فى سياقها ٢٠ مليون هكتار على الفلاحين. كما قام بتأميم شركات البترول الأجنبية، مع منحها تعويضات عن المنشآت المقامة على سطح الأرض وليس عن الثروة الموجودة فى باطنها من واقع أن الثانية وفقًا للقانون تقع فى نطاق ملكية الدولة^(١).

لم يكن الحزب الثورى التأسيسى حزبًا طبقيًا، بل حزب "بين طبقى" تواجد داخله: عمال وفلاحون ورجال خدمة مدنية ورجال أعمال ومهنيون. كما كان حزبًا إصلاحيا ، ويسيطر على عالم الريف المكسيكى. فداخل هذا العالم أمسك مسئولو الحزب بزمام القيادة، وساعدهم على ذلك أن الحزب كان حزب الدولة منذ نشأته. وكان هذا الوضع يختلف عن وضع الأرياف داخل بلدان أخرى من القارة . ففي تلك البلدان كان كبار ملاك الأرض، أو بكلمات أخرى الأعيان ملاك اللاتيفونديات Latifundia (الضيع الزراعية الكبيرة)، يسيطرون على الريف و كانت أصوات الفلاحين رهن مشيئتهم. ولقد قام الحزب الثورى التأسيسى (والحزب الوطنى الثورى المكسيكى من قبله) عبر احتكاره للسلطة، بتحويل أعضائه كافة المهام الإدارية الأساسية، ليظهر كجهاز بيروقراطى أكثر من كونه حزبًا يقوم على التعبئة الشعبية. وفيما يتعلق بأحزاب المعارضة فقد حظيت بالاعتراف، إلا أن الوسائل المتاحة لها كانت شديدة الضآلة مقارنة بتلك المتاحة للحزب التأسيسى. ولم يتوقف الحزب عن التلاعب بالانتخابات لكى يحتفظ لنفسه بالسلطة.

اقترح لامبير أن الحزب الثورى التأسيسى قد نجح بصفة عامة فى مقاومة إغراء الركون إلى الراحة المرتبط بالحكم الديكتاتورى، ومع ذلك يظل خطر إساءة استخدام السلطة كامناً داخل نظام الحزب الرسمى. و ما نجح الحزب فى تجنبه بصفة عامة، بالمقارنة بغيره من الأحزاب الرسمية فى أمريكا اللاتينية والعالم الثالث، هو الشخصية المتطرفة للسلطة. فلم يكن فى إمكان الرئيس أن يرشح نفسه لفترة ثانية أو يحتفظ برئاسة الحزب. وعندما تنتهى رئاسة رئيس الحزب للدولة، يجب عليه أن ينقل رئاسة الحزب إلى رئيس الدولة الجديد. وهو ما يعنى أن التغيير كان متبعاً كقاعدة نظامية، إلا أن التغيير هنا لم يكن تغيير الأحزاب السياسية بل تغيير الأفراد.

المستعمرات فى آسيا وأفريقيا

ظهرت الأحزاب فى بلدان آسيا وأفريقيا كمعبر عن آمال ومطامح حركة التحرر الوطنى. وبشكل عام احتوت الأحزاب الجماهيرية التى ظهرت فيها على مجموعة من الطبقات والفئات الاجتماعية: جماهير ريفية وعمال وحرفيون ورجال خدمة مدنية ومهنيون ورجال أعمال صناعيون. وكما سبق الإشارة ظهرت الأحزاب الجماهيرية فى أوروبا أساساً كتعبير عن المعارضة الاقتصادية، أما ظهور الأحزاب الجماهيرية فى آسيا وأفريقيا فجاء كتعبير عن تصميم الأمة سواء- المتكونة أو الآخذة فى التكوين- على تحرير نفسها من السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية للسلطة الاستعمارية.

وفيما عدا حالتى إثيوبيا ومدغشقر اللتين كانت سلطة الدولة فيهما مستقرة تماماً، تواجدت السلطة الاستعمارية فى أقاليم أفريقيا ما وراء الصحراء داخل بلدان "تمثل مجموعات من الشعوب وليس ما يدعى بالأمم" (Cornevin 1978: 10). ومن هنا يلاحظ أن القومية لم تصل فى تلك المنطقة إلى أوج ازدهارها كمطلب

للاستقلال حتى نهاية الحرب الثانية. بعد نهاية الحرب أخذ دور الأحزاب في التعبير عن النضال من أجل الاستقلال في التصاعد، وصاحب ظهورها إدخال حق الانتخاب العام. وفي هذا الصدد يذكر لافروف "ظهر أول تلك الأحزاب غداة الحرب العالمية الثانية. والواقع أن هذا الظهور المتأخر والمتزامن للأحزاب في أفريقيا ملفت للانتباه، سواء كان ذلك في الأقاليم الخاضعة للسلطة الفرنسية أو الخاضعة للسلطة البريطانية. وإذا بحثنا عن علة ذلك وجدنا تفسيراً مشتركاً". (Lavroff 1970:9) نتواجد تلك العلة المشتركة في منح حق الانتخاب العام للأفارقة أعقاب الحرب الثانية، مع وجود بعض الاستثناءات النادرة مثل كوميونات(*) السنغال الأربعة التي كانت ممثلة في مجلس النواب الفرنسي منذ عام ١٨٧٠.

وإذا تأملنا عملية ظهور الأحزاب في بلدان أفريقيا ما وراء الصحراء، سنلاحظ وجود اختلافات فيما بينها جديرة بالرصد والتحليل، مصدرها الواضح هو الاختلاف في طبيعة السلطة الاستعمارية الخاضعة لها. ففي المستعمرات الفرنسية ظهرت أغلب الأحزاب السياسية بعد إعلان دستور أكتوبر ١٩٤٦ ، الذي منح مكانة المواطن لبعض الرعايا الأفارقة السابقين^(٧).

مر تطور الأحزاب السياسية في المستعمرات الفرنسية بثلاثة مراحل: (Mahiou 1969) في المرحلة الأولى الممتدة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ كانت الأحزاب في المستعمرات الفرنسية، تمثل إما امتداداً للأحزاب الفرنسية ذاتها أو جماعات ذات روابط وثيقة بتلك الأحزاب. أي حالة اندماج وتكامل حقيقي، في ظلها كانت التجمعات الأفريقية محض قسم محلي للحزب الفرنسي الأم يقوده الأوروبيون أساساً^(٨)، أو حزباً أفريقياً ينتسب إلى حزب آخر أوروبى^(٩). وشهدت المرحلة الثانية الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ تقدماً ملحوظاً. ففيها تمكن الأفارقة

(*) الكوميون: وحدة إدارية صغيرة في فرنسا، وتعتبر أصغر وحدات التنظيم الإداري بها. (المترجم).

من الإفلات من قبضة المركز الفرنسي، لكى يطرحوا قضاياهم المتعلقة بالحكم الذاتى والاستقلال. وتميزت تلك الفترة بتطور "التجمع الديموقراطى الأفريقى" Rassemblement Democratique Africain الذى شمل كل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، كما تميزت بتأسيس "مجموعة المستقلين فى المستعمرات الفرنسية" التى كان ليوبولد سنجور المحرض على تكوينها. وتبدأ المرحلة الثالثة بعد صدور القانون المعروف باسم قانون الكادر "أو الإطار" Loi-Cadre الذى صدر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦. أدى هذا القانون إلى تكوين المجالس النيابية والمجالس الحكومية داخل الأقاليم الخاضعة للسلطة الفرنسية، وأقر بحق الانتخاب العام. وترتب على تلك الأحكام تحويل الأحزاب الأفريقية الموجودة فى المستعمرات، إلى وسائط معبرة عن الحياة السياسية الأفريقية داخل إطار إقليمى محدد.

فى المستعمرات البريطانية كانت كل مستعمرة تمثل وحدة مستقلة. و لم تتواجد داخلها أحزاب عبر إقليمية مكتملة التطور. وفى عام ١٩٤٨ أصدرت حكومة حزب العمال البريطانى كتابًا أزرق، شكل ظهوره بداية تطبيق استراتيجية الانسحاب الاستعماري التى تطورت من خلال الحكم الذاتى Self-government إلى الاستقلال، وبداية تأسيس الأحزاب فى المستعمرات البريطانية. وترجع بدايات أغلب تلك الأحزاب إلى سنوات الخمسينات. ولقد جعلت السلطات الاستعمارية الحكم الذاتى Home rule مشروطاً بتكوين الأحزاب وفقاً للقواعد البريطانية، أى وفقاً لكونها ذات طبيعة تمثيلية وخاضعة لقواعد المباراة السياسية. وكان أكثر الأحزاب التى ظهرت فى المستعمرات الإنجليزية شعبية، حزب المؤتمر الشعبى Convention People's Party الذى أسسه كوامى نكروما فى غانا ، وحزب الاتحاد الوطنى الأفريقى الكينى Kenya African National Union الذى أسسه جومو كينياتا فى كينيا. إلا أن أغلب الأحزاب التى ظهرت فيها كانت ذات أصول إثنية.

فى المستعمرات البلجيكية قامت أغلب الأحزاب السياسية على أساس إثنى. وينطبق هذا على أقدم تلك الأحزاب قاطبة المعروف باسم تحالف باكونجو Alliance

des Ba-Kongo، الذى كان يطالب بتكوين دولة الكونغو الأوسط. كما ينطبق على حزب التجمع الكاتانجى Rass- emblement Katangais المؤسس عام ١٩٥٨ فى مؤتمر الجمعيات القبلية الكاتانجية Confederation des Associations Tribales du Katanga، والذى كان يطالب بتأسيس دولة كاتانجا المستقلة فى إطار اتحاد كونفيدرالى كونغولى. وتمثل الحركة الوطنية الكونغولية Mouvement National Congolais التى كان باتريس لوموميا يقف على رأسها، وتمكنت من تحقيق حضور مميز داخل خمسة أقاليم من الأقاليم بالكونغو، أول حزب كونغولى مهم عابر للجماعات الإثنية .

آسيا والعالم العربى الإسلامى

فى تناولنا لظهور الأحزاب وتطورها فى آسيا والعالم العربى الإسلامى سندع تونس جانباً، لأنها تشكل موضوع بحثنا الذى سنتناوله بالتفصيل فى الصفحات القادمة. خلال الربع الأول من القرن العشرين شهدت المنطقة ظهور ثلاثة أحزاب تاريخية حديثة كبرى تمكنت من تمثيل مجتمعاتها الوطنية تمثيلاً قوياً: حزب المؤتمر الهندى، وحزب الوفد المصرى، وحزب الشعب الجمهورى فى تركيا.

يعتبر حزب المؤتمر الهندى أقدم الأحزاب الجماهيرية فى البلدان المستعمرة والعالم الثالث. تكون الحزب عام ١٨٨٥ بمبادرة من موظف مدنى بريطانى كبير سابق، وبمباركة من نائب الملك القائم على أمر السلطة البريطانية فى الهند. وعمل الحزب على تجميع أعيان الهند المتأجلزين Anglicized، سعياً نحو احتواء النزعة القومية الهندية التى كانت آنذاك لا تزال فى مهدها. وحتى عام ١٩٠٥ انتهج الحزب سياسة تستهدف الإصلاح الاجتماعى والتقدم الاقتصادى داخل الإطار الامبراطورى البريطانى (Dore 1969).

ابتداءً من عام ١٩٠٦ تحول برنامج الحزب من التشديد على الخط السابق، إلى السعى نحو إقامة حكم ذاتى (سواراج) النمط الهندى فى الحكم الذاتى (المترجم) فى إطار الإمبراطورية. ومنذ هذا الوقت فصاعدًا توحد الحزب مع الحركة الوطنية. ولقد ألهم الحزب النضال الجماهيرى على نطاق واسع، بالتنسيق مع حركة نقابية عمالية نشطة، وتمكن من اجتذاب كل الشرائح الاجتماعية التى لا تتوافق مصالحها مع الوجود البريطانى من أول الجماهير الفلاحية إلى البرجوازية العليا. وفى عام ١٩٣٥ اضطرت السلطات البريطانية إلى إصدار قانون حكومة الهند Government of India Act، وأدت انتخابات ١٩٣٧ إلى سيطرة حكومة حزب المؤتمر على أغلب الولايات الهندية. وفى عام ١٩٣٨-١٩٣٩ وصلت عضوية الحزب إلى ٤,٤ مليون عضوًا، وهو رقم ضخم يُعبر عن المكانة التى حققها فى السياسة الهندية.

فى عام ١٩٤٠ عرض الحزب على بريطانيا التعاون مع المجهود الحربى للحلفاء، مشروطًا بالاعتراف بمبدأ استقلال الهند وتكوين حكومة هندية وطنية مؤقتة. إلا أن بريطانيا ترددت فى الاستجابة لعرض حزب المؤتمر. وفى مواجهة هذا التردد قرر الحزب بقيادة المهاتما غاندى فى أغسطس ١٩٤٢، البدء فى نضال جماهيرى سلمى على أوسع نطاق ممكن. وهكذا انطلقت مظاهرات الاحتجاج ضد السلطة البريطانية، التى واجهتها بإطلاق موجة من القمع. فقامت بحل الحزب واعتقال قادته حتى عام ١٩٤٥، علاوة على احتجاز ٦٠,٠٠٠ من الأهالى، ومصرع ٩٤٠ وإصابة ١٦٣٠. وفى الانتخابات النيابية الإقليمية عام ١٩٤٦، تمكن الحزب من تحقيق نجاح ساحق، وهو نفس العام الذى شهد دعوة النقابات العمالية لإضراب عام وعصيانات بحرية. وفى العام التالى وافق البرلمان البريطانى على مشروع قانون استقلال الهند، ليتولى حزب المؤتمر قيادة الحكومة الهندية المستقلة الجديدة.

يذكر "شارل بتلهاييم" بشأن الدور التاريخي الذي لعبه حزب المؤتمر، أن الحزب "باتباعه لقيادة المهاتما غاندي، استفاد من ذكائه السياسي وتقانيه في خدمة القضية الوطنية وفهمه للشعب. أما الشعب فقد رأى نفسه في هذا القائد العظيم، ودعم حزب المؤتمر عندما كان في أشد الحاجة إلى الدعم والتأييد". Bettelheim (1971:146)

وثاني الأحزاب التاريخية الكبيرة في آسيا والعالم العربي الإسلامي، هو حزب الشعب الجمهوري في تركيا. عند نهاية الحرب العالمية الأولى، ومع الاتفاق على هدنة "مودروس" Mudros في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ بين الإمبراطورية العثمانية والحلفاء، سقطت تركيا تحت الاحتلال العسكري الأجنبي لتفقد مؤقتاً استقلالها. في تلك الفترة: "تولى المحتلون (سلطة الحلفاء) جمع الضرائب، وانتقل أمر النظام العام إلى أيدي الحلفاء، وحلت الإدارة الأجنبية محل الإدارة السابقة، أما البرلمان فقد تم فضه إلى أجل غير مسمى في انتظار إعادة بناء الأوضاع العادية في الأقاليم والعاصمة." (Esen 1969: 31). وفي مواجهة هذا الوضع الوطني المتردي، تكونت اللجان والجمعيات الوطنية في كل أنحاء البلاد، ولكن دونما وحدة جامعة بينها أو تنسيق قومي يوجه حركتها. وكان "مصطفى كمال أتاتورك" هو الذي تمكن من جمع شمل تلك الجماعات في إطار حركة وطنية متحدة^(١٠). ففي الثالث والعشرين من يوليو ١٩١٩ قام بتنظيم مؤتمر إقليمي في "إيرزوروم" Erzurum، وخلال فترة نقل عن شهرين انعقد مؤتمر وطني في "سيفاس" Sivas قام بانتخاب وفد تمثيلي أو حكومة أمر واقع.

عندما قام البرلمان العثماني في يناير ١٩٢٠ بالتصويت على حل نفسه، وتواجدت من المنظور القانوني مؤسسة لممارسة السلطة السياسية، أعلن "أتاتورك" انعقاد المجلس النيابي الوطني الكبير في أبريل من نفس العام بمدينة أنقرة، حيث كانت العاصمة استانبول آنذاك تحت احتلال وسيطرة الحلفاء، وأمر المقاطعات

بإجراء انتخابات وإرسال ممثليها إلى المجلس. ولقد عمل المجلس النيابي الوطني الكبير الأول بوصفه مجلسًا تأسيسيًا، وفي العشرين من يناير ١٩٢١ تبنى دستورًا أعلن سيادة الشعب ونقل السلطات من الخليفة السلطان إلى المجلس الوطني الكبير.

لم تقف إنجازات أتاتورك في هذا العام عند هذا الحد. فلقد تمكن من إيقاف تقدم الجيوش اليونانية عبر الأناضول، والذي وصل بها في أغسطس ١٩٢١ إلى أبواب أنقرة ذاتها، ثم ألحق بها هزيمة منكرة في العام التالي. وبقدوم خريف ١٩٢٢ كانت كل القوى الأجنبية قد قامت بإخلاء الإقليم، الذي كان أتاتورك قد تحدث عنه عام ١٩١٩ في برنامجہ السياسي الأصلي "الميثاق الوطني"، بوصفه "الإقليم التركي"^(١١). وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ أعلنت الجمهورية التركية وألغيت الخلافة. وكان الخليفة قد أرسل جيشه مع الجيوش المحتلة في حربها ضد أتاتورك، الذي كانت قواته تسمى آنذاك رسميًا "المتردون".

تأسس حزب الشعب الجمهوري في ٩ سبتمبر ١٩٢٣، أي قبل بضعة أسابيع من إعلان الجمهورية التركية. ولما كان كمال أتاتورك هو قائده ومؤسسه، فقد أصبح الحزب الرسمي للجمهورية الوليدة. ونجد القاعدة التي ارتكزت عليها عملية بناء الحزب، في لجان الدفاع عن الحقوق التي تكونت عند نهاية الحرب الأولى من أجل تنظيم المقاومة التركية للغزو الأجنبي. وكما شكل الحزب حزب الجمهورية الرسمي، أصبح أيضًا أداتها في مسيرتها التحديثية. ومن تاريخ تأسيسه حتى عام ١٩٥٠، حافظ حزب الشعب الجمهوري على موقعه القيادي داخل البلاد. وجاء ذلك بفعل تلك الشرعية التاريخية التي لم يتحداها أحد، والتي اكتسبها بفضل مؤسسة كمال أتاتورك: بطل التحرير ومؤسس الدولة الجديدة. تبنى الحزب أفكارًا وسياسات شديدة التأثير بالغرب، ومن هنا عارض وجود أي شيء من شأنه التذكير

بالخلافة المنحدرة، وشن حملة واسعة لنشر التعليم والعلمنة. ولقد نصت المادة الثانية من الدستور التركي على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، إلا أن هذه المادة جرى إلغاؤها في عام ١٩٢٨. وفي عام ١٩٣٧ أضيفت إلى الدستور مادة جديدة، تقرر بوضوح أن تركيا دولة علمانية وتتص على حظر جمعيات ومؤسسات التعليم الديني.

يمثل حزب الوفد المصري ثالث الأحزاب التاريخية الكبيرة في آسيا والعالم العربي الإسلامي. كانت مصر- مثلها في ذلك مثل أغلب بلدان العالم العربي- ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية. وفي أعقاب رحيل قوات حملة نابليون بونابرت بعد هزيمتها العسكرية عام ١٨٠١، استطاعت مصر أن تحقق لنفسها سيادة سياسية فعلية. ففي عام ١٨٠٥ عين محمد علي حاكمًا لمصر، وبدأ في تنفيذ برنامج واسع لتحديث البلاد تحت رعاية الدولة، مع سياسة ترمي للانفصال عن سلطة الباب العالي بـ الأستانة.

وفي عام ١٩١٤ فقدت مصر السيادة رسميًا، عندما قامت بريطانيا بفرض حمايتها عليها لتحويلها إلى محمية بريطانية. ولكن يجب أن ننتبه إلى أن البلاد على أرض الواقع، كانت قد دخلت منذ منتصف القرن التاسع عشر دائرة النفوذ الأوربي الذي أخذ في النمو والتضخم. ففي إطار إصرارها على المضي في طريق التحديث، وتحت تأثير مشروع قناة السويس بنفقاته الهائلة، اضطرت مصر إلى الانفتاح أمام القروض الأوروبية والمستثمرين الأوروبيين. وهكذا تحولت إلى أرض للطراد والصيد، تجوبها جماعات من المضاربين والوكلاء الدبلوماسيين، لا يحكمهما مبدأ سوى مبدأ المصلحة الذاتية. كتب اللورد ميلنر يصف هذا الوضع الذي انحدرت إليه البلاد: "من الصعب أن نتخيل هذا التننى الأخلاقي الكامل الذي انحدر إليه وكلاء وممثلي القوى الأوروبية الدبلوماسيين، في استخدامهم لنفوذهم من أجل دفع مصر الضعيفة للموافقة على أكثر مطالبهم تطرفاً. ومع مرور

الزمن لم يعد الهدف من الحصول على امتيازات معينة هو تنفيذ مشروع ما، بل اختراع ذريعة ما تسمح بفسخ العقد لكي يستديروا بعد ذلك صوب الحكومة المصرية مطالبين بالتعويض^(١٢).

وكانت الحصيلة هي سقوط مصر فريسة للأزمة المالية، التي جاءت معها بالنتيجة التي كانت فرنسا وبريطانيا تصبوان إليها منذ فترة طويلة. ففي عام ١٨٧٦ تكون صندوق الدين، وتم تعيين وزيرين أوروبيين (بريطاني وفرنسي) في الوزارة المصرية. أما الخديوى إسماعيل الذى حاول كبح الانتهاكات الأوروبية للسيادة المصرية، فقد قام الباب العالى بعزلة عام ١٨٧٩ بتحريض من القوى الغربية. وكانت السنوات السابقة قد شهدت بدايات تطور السخط الوطنى، ومع تصاعد التطورات الأخيرة أخذ هذا السخط يتصاعد ويتخذ أشكالاً محددة. وتصدر أحمد عرابى باشا ورفاقه الضباط طليعة الحركة الوطنية. وتمكنوا فى نفس عام عزل الخديوى إسماعيل من فرض حكومة وطنية على توفيق باشا الخديوى الجديد، برئاسة محمود سامى البارودى مع تولى عرابى نفسه لوزارة الدفاع، ودستور ليبرالى مع الدعوة لتكوين مجلس نيابى وطنى.

ولم تحظ تلك التطورات الأخيرة بالقبول البريطانى، فأرسلت فى عام ١٨٨٢ بوارجها الحربية إلى الإسكندرية لتهبط فيها، ثم يتقدم الجيش البريطانى ملحقاً الهزيمة بالجيش المصرى. لاحظ جان وسيمون لاكوتور: "هذه الثورة المصرية التى انتهى مآلها إلى الهزيمة، شكلت نوعاً من التمهيد أو فلنقل الاستهلال. فلقد جاءت معها بثلاثة تيارات تعبر عن الوطنية المصرية: تيار "الحزب الوطنى" بقيادة عرابى المعارض بقوة للسيطرة الأوروبية، وتيار التحديث والليبرالية الدستورية الذى عبر عنه شريف باشا، وتيار محمد عبده المبشر بالروح الوفدية" (Lacouture and Lacouture 1956:69).

أصبحت مصر بؤرة للتأمل والتجديد الروحي. هذه الحركة أو على حد التعبير المصرى الشائع "النهضة"، كانت ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الأمم الإسلامية. وللمرة الأولى تمكنت حركة النهضة من أن تؤمن لنفسها سيطرة واسعة، واستطاعت أن تهز النخبة الاجتماعية. كانت هذه النخبة تعي مدى تأخر العالم الإسلامى علميًا واقتصاديًا وسياسيًا ومدنيًا بالمقارنة بأوروبا، و ناضلت من أجل نهضة وتحديث الحضارة الإسلامية، عبر روح نقدية تطرح التساؤلات، ومن خلال تحصيل العلوم الغربية، وإعادة التنظيم السياسى. ولقد أراد فريق المصلحين بقيادة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده تحطيم قيود التقاليد والامتنالية الدينية، واستعادة الكرامة من خلال الإصرار على استعادة الذات لدورها التاريخى، والابتعاد عن القدريّة والخرافة.

ولم تكن الحداثة المصرية محض محاكاة للغرب، كما لم تكن أيضًا خضوعًا له. والصحيح أنها كانت رد فعل ضد السيطرة الغربية، وخميرة للنزعة القومية، وتأكيدًا للهوية والأمة المصرية. إلا أن تلك الحركة الفكرية والسياسية لم تتمكن من منع مصر من التقهقر إلى مستوى محمية من المحميات البريطانية، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤.

كان سعد زغلول^(١٣) منارة هادية فى مسار تلك الحركة الفكرية والوطنية. فى مواجهة تطورات أوائل الحرب الأولى، اقتنع سعد زغلول بضرورة الصبر والانتظار حتى تصل الحرب إلى نهايتها^(١٤). وعندما انتهت الحرب لم يظهر البريطانيون تجاوبًا مع المطالب المصرية، فاضطر سعد زغلول إلى تنظيم اجتماعات للاحتجاج ضد الموقف البريطانى. ردت السلطات البريطانية على التحركات المصرية باعتقال سعد زغلول فى ٨ مارس ١٩١٩، ثم نفيه إلى مالطة برفقة ثلاثة من مؤيديه: محمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل. وجاء رد فعل الشعب المصرى فوراً، فانتشرت المظاهرات والإضرابات فى أنحاء البلاد، واستمرت الثورة حتى اضطرت بريطانيا للإفراج عن سعد زغلول ورفاقه

وسمحت لهم بالعودة إلى البلاد. وفي أعقاب ذلك ذهب الزعيم المصري على رأس وفد إلى لندن وباريس، من أجل عرض القضية المصرية والاستفادة من مبادئ ويلسون في مؤتمر السلام.

شهد خريف ١٩٢١ اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات المصرية ضد الاحتلال البريطاني، أسفرت عن إجبار السلطة البريطانية على الاعتراف باستقلال مصر كملكة مستقلة في مارس ١٩٢٢، وفي إبريل ١٩٢٣ أعلن دستور ليبرالي جديد للبلاد. وبدأ الشعب المصري في ممارسة سيادته فعليًا في يناير ١٩٢٤ بانتخاب البرلمان المصري، وأسفرت الانتخابات عن فوز حزب الوفد برئاسة سعد زغلول بأغلبية كبيرة وصلت إلى ١٩١ مقعدًا من ٢١١. هكذا يمكننا القول أن الثورة المصرية كانت أول انتصارات الشعوب المستعمرة على القوى الاستعمارية في القرن العشرين.

تميزت التوجهات العامة لحزب الوفد المصري بعدة سمات أساسية: إصرار على تطبيق المعرفة العامة والخبرات الإدارية التي اكتسبها المصريون حديثًا في إدارته لشئون الدولة المصرية، وانتهاج لسياسات اقتصادية وطنية النزعة، ونزعة دينية متسامحة^(١٥)، وحرص على الوحدة الوطنية، وإيمان عملي بتقدم المرأة^(١٦). وكما لاحظ جان وسيمون لاکوتور، تمكن الوفد تبعًا لتأثير التوجهات التحديثية على سياسته وسعيه نحو إرساء قيم التسامح، من أن يصبح التعبير الكامل عن الشعب المصري، وبالتالي أصبح ممثله بكل معاني الكلمة.

وكان حزب الوفد يبدو في صورة الحزب الذي تمكن من احتواء كافة عناصر المجتمع المصري: من الإقطاعيين إلى الفلاحين، ومن المثقفين إلى المتظاهرين في الشوارع، ومن مؤيدي بريطانيا ومحبيها إلى رافضيها ومبغضيها، ومن أتقياء المسلمين والأقباط المصريين إلى الملحد. ويمكن القول إنه من النادر أن نجد شخصًا لعب دورًا في تاريخ مصر الحديثة، دون أن تكون له صلة

ورابطة ما بحزب الوفد. ويمكن إرجاع تلك النزعة الوفدية التعددية إلى عدة عوامل. منها طبيعة نشأته التاريخية. فلقد ظهر الوفد أصلًا بوصفه وفدًا يسعى لتحقيق مطلب الاستقلال الوطنى المجمع عليه، جامعًا فى صفوفه بين الوطنيين والانتهازيين والباحثين عن المغنم. ومنها تأثير تركيبته الداخلية. فلقد كانت مراكزه القيادية فى يد العناصر البرجوازية والمحامين المنتمين عادة للطبقة الوسطى، بينما كان يعتمد اقتصاديًا على كبار ملاك الأرض، ويمتطى ببراعة أكتاف جماهير الفقراء. وهناك فى النهاية عامل الغياب الكامل للعقيدة أو البرنامج. -Ghali 1969:86 (87)

تكشف لنا النظرة العامة التى ألقيناها على ظهور الأحزاب الجماهيرية الأولى فى العالم الثالث، عن وجود خصائص محددة للبلدان التى ظهرت فيها . فنلاحظ- أولاً- إنها بلدان تتمتع فيها الدولة المركزية بعمق تاريخى طويل المدى، تمكنت فى إطاره من توحيد أهالى البلاد تحت سلطتها. كما نلاحظ- ثانيًا- أنها بلدان عانت فترات من التدهور التاريخى، لكنها كانت فى الماضى موطنًا لحضارات تاريخية قديمة مزدهرة. ثم نلاحظ- ثالثًا- أنها بلدان توفرت لها نخبة متدربة متعلمة، تزايد عددها تزايدًا قويًا من خلال الاتصال مع السلطة الاستعمارية. وهى- رابعًا وأخيرًا- بلدان بدأ نمط جديد من التمايزات الاجتماعية فى الظهور داخلها، دافعًا صوب تشكل مجتمعات مماثلة لمجتمعات العالم الرأسمالى المتقدم، ولكن دون أن يقطع أواصره وصلاته بقواعده الاجتماعية السابقة سواء كانت مشاعية أو إقطاعية. ونجد أبرز تلك التمايزات الاجتماعية الجديدة فى ظهور طبقة برجوازية هشة التكوين، وطبقة عاملة أفرزت حركة عمالية ومعها نخبتها العمالية. وعندما ننظر إلى الأحزاب السياسية التى شهدتها تلك البلدان، وشرعت فى قيادة النضال من أجل التحرر الوطنى، سنلاحظ إما أنها ذات طبيعة عبر طبقية أو تشكل جبهات طبقية . وتبعًا لذلك كانت تجنّب إلى صفوفها شرائح اجتماعية مختلفة، فيما عدا- وذلك فى بعض الحالات وليس كلها -كبار ملاك الأرض والعائلات الأرستقراطية الكبيرة.

الأحزاب التونسية

شهدت تونس حزبا من أقدم الأحزاب الجماهيرية في العالم الثالث. هل نجد تفسيراً لتلك الحقيقة في عمقها الحضاري الممتد لثلاثة آلاف عام، من أول تأسيس قرطاجنة مروراً بالرومان والفانдал والعرب والأتراك، وحتى الغزو الفرنسي؟ ومن جهة ثانية تمتلك تونس تاريخها الطويل في التحضر، و تتمتع بمجتمع راسخ التكوين. ومن جهة ثالثة كانت تونس منذ أوائل القرن العشرين دولة ذات سيادة، و ذات سلطة مركزية تمارس درجة مناسبة من السيطرة على إقليمها وتنهج نهجاً تحديثياً.

من محاولات التحديث الأولى إلى خضوع تونس للحماية

منذ ١٥٧٤ أصبحت تونس نيابة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وخلال فترة خضوعها للسيطرة العثمانية: "شهد التاريخ التونسي الظهور التدريجي لسلطة مستقلة، الذي توج في عام ١٧٠٥ بظهور دولة الأسرة الحسينية التي ترسخت قواعدها بعد ذلك." (Chater 1984:22) وبعد عام ١٨٣٩ لعبت الحامية العسكرية العثمانية دوراً تابعاً، وتحولت إلى محض فرقة عسكرية ضمن فرق أخرى عديدة. وفي هذا الوقت لم تكن تجارة تونس مع تركيا تشكل سوى جزء ضئيل من تجارتها الخارجية. وتظهر لنا إحصائيات ١٨٣١-١٨٣٥ إن تجارة تونس مع تركيا، كانت تشكل حوالي ١٠% من الصادرات والواردات. وابتداء من عقد الثلاثينات في القرن التاسع عشر شهدت تونس انطلاقاً حركة تجديد، سعت إلى بناء دولة مستقلة قادرة على حكم بلادها وشعبها، والسير في طريق التحديث المادي والثقافي. ويشكل هذا السياق التاريخي الإطار الذي ظهر وتكون فيه أول أحزاب تونس السياسية الحديثة، والذي لا يمكننا بدونه أن نفهم أسباب ومغذى ظهور هذا الحزب.

من ثلاثينيات القرن التاسع عشر وعلى امتداد بقية عقودها، كانت حركة التجديد التونسية المتفق على وصفها كحركة إصلاحية، تقودها نخبة من المثقفين متمحورة من حول الدولة. وظهرت تلك الحركة تعبيراً عن الإصرار على التغلب على تخلف تونس، بالمقارنة مع تزايد قوة وهيمنة الغرب الذي كان يسير في طريق التقدم الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بمعدلات مذهلة. وهناك أربعة عوامل يمكنها أن تفسر لنا تلك الحركة التجديدية. أول تلك العوامل قرب أوروبا من تونس، الأمر الذي قاد إلى تزايد الصلات والروابط الدبلوماسية والتجارية الوثيقة، علاوة على تأسيس مستوطنة أوروبية في تونس على امتداد سواحلها. وثانيها أن الجزائر المجاورة لتونس كانت قد سقطت فريسة للاحتلال الفرنسي منذ عام ١٨٣٠، وشكل هذا صدمة نفسية لأهل تونس وتحذيراً لهم. وثالثها كثافة اتصالات القادة التونسيين مع القناصل الأوروبيين، علاوة على رحلات مبعوثي باي تونس إلى أوروبا. ليس هذا فقط، فالعديد من علماء تونس قاموا بزيارة فرنسا، وابتداءً من عام ١٨٢٥ أصبح إرسال البعثات الرسمية إلى الخارج ممارسة شائعة تزايد وتيرتها. والعامل الرابع والأخير عملية التحديث المصرية التي انطلقت بمبادرة من محمد علي. فلقد كانت التجربة المصرية معروفة لدى الكثير من الرحالة التونسيين^(١٧) (Thili 1974: 490, Chater 1984) كما عرف العلماء التوانسة كتاب رفاة الطهطاوي الشهير "تخليص الأبريز"، الذي كتبه في ختام إقامته في باريس .

كانت أولى علامات هذا العزم الإصلاحي والاستقلالي، العمل على تطوير نظام الضرائب وتكوين جيش حديث. تلقى أفراد الجيش التونسي الحديث تعليمهم على أيدي ضباط أتراك تلقوا تدريباً أوروبياً، علاوة على ضباط أوروبيين فرنسيين وإيطاليين جاءوا للخدمة في تونس بناء على اتفاقات شخصية. وفي عام ١٨٣٤ تأسست مدرسة عسكرية شملت الدراسة فيها كافة فروع التعليم العسكري.

وفي سياق هذا التوجه أصبح الجيش التونسي أول المؤسسات، التي وفرت للتوانسة التعليم العلمي الحديث. هكذا سوف يصبح بعض تلاميذ المدرسة العسكرية الحديثة، من كبار مسئولى الدولة التونسية ومناصرين أشداء للنزعة الإصلاحية^(١٨). ولقد شكل نمو الجيش، الذى كان يجرى تمويله مع اتساع نطاق فرض الضرائب وجبايتها، أداة مهمة لبناء سلطة الدولة المركزية التونسية الجديدة الآخذة فى فرض سيطرتها على البلاد كلها، بما فى ذلك المناطق النائية عن العاصمة. وفى هذا الصدد كتب شاتيه: "تمكنت السلطات من تحقيق سيطرة مالية شبه كاملة على البلاد". وفى معرض تفسير هذا النجاح ذكر: "كانت المناطق التى تجرؤ على إعلان العصيان، تجد أمامها الآن سلطة جاهزة ومستعدة لقمع أى عصيان، وبمجرد أن ترصد علامة على وقوعه تتدخل فوراً وتجتاح المنطقة المتمردة" (Chater 1984: 567) ويظهر لنا الجدول رقم ١ تكوين الجيش التونسي فى عام ١٨٥٣.

جدول رقم ١

تكوين الجيش التونسي في ١٨٥٣

الجيش غير النظامي والفرق السابقة		الجيش النظامي	
٣,٠٠٠	أتراك	١٩,٨٠٠	مشاة مقاتلة
١٢,٠٠٠	زواوة	٧٩٤	مشاة خفيفة السلاح
٥,٢٠٥	مخزن	١,٢٦٦	فرسان
٦,٥٠٠	سباهية	٦,٠٨٤	مدفعية
٢٠,٠٠٠	ميزارغية	١,٥٠٠	أسطول
٤٦,٧٥٠	الإجمالي	٢٩,٤٤٤	الإجمالي
الإجمالي العام ٧٦,١٩٤			

Source: Chater 1984, P 516.

لم تقتصر عملية التحديث على القوات المسلحة، بل امتدت لتشمل البنى الاقتصادية التحتية ونظام الحكم والتعليم. وكان تيار التحديث التونسي يؤمن بفكرة مركزية، مضمونها: "العدالة وحسن الإدارة والمؤسسات السياسية الحديثة، تمثل الأسباب المؤدية إلى نمو الثروة". وبالتالي أصبح من الضروري " تبني مبدأ أساسى يتعين تقديمه على كل شيء آخر، يقضى ببناء نظام حكم جيد قادر على اكتساب الثقة، سيؤدى فى المقابل إلى تشجيع المثابرة والالتقان التدريجى لكل شيء، وفى كلمات أخرى ما تفعله أوروبا الآن"^(١٩).

كانت جهود الإصلاح التونسي فى جوهرها عملية تغيير سياسى، استهدفت تسهيل التطور الاقتصادى والمدنى. وجاء إعلان عهد الأمان عام ١٨٥٧، ثم إعلان الدستور التونسى عام ١٨٦١ الذى يعتبر أول دستور فى العالمين العربى والإسلامى، تعبيراً عن تلك الرغبة فى التغيير.

ولم تتقدم جهود التحديث التونسى بيسر، إذ واجهتها عوائق مصدرها عوامل مختلفة. كان من ضمنها تردد القيادة المتزايد فى الاستمرار فى طريق التحديث، ورفض الأهالى للعبء الضريبى المتزايد بمعدلات تفوق قدرتهم على التحمل، وهو ما تجسد فى هبة ١٨٦٤ وما رافقها من قمع وحشى، وفى النهاية هناك تأثير الجشع الأوروبى. وجاء استسلام تونس وتحويلها إلى محمية فرنسية عام ١٨٨١ ليشكل علامة على هذا الفشل.

من مقاومة الاستعمار الفرنسى إلى تحقيق الاستقلال الوطنى

لم يؤد الاحتلال الفرنسى لتونس إلى توقف حركة الإصلاح، بل استمرت ولكن عبر طريق آخر ومختلف.. وبتحليل الفترة الممتدة من فرض الحماية إلى الاستقلال، يمكن التمييز داخلها بين أربعة مراحل تاريخية أساسية. الأولى مرحلة

قبول العامل الاستعماري، واستمرت حتى العقد الأول من القرن العشرين. والثانية مرحلة انطلاق الجيشان الشعبي وتكوين حزب سياسي "ثوري"، والثالثة مرحلة ميلاد حزب الدستور، والرابعة والأخيرة مرحلة ظهور حزب الدستور الجديد.

في أعقاب فرض الحماية الفرنسية على تونس بفترة قصيرة، تكونت نواه من المثقفين المنتمين إلى عائلات الأعيان من حول شخصيتين أساسيتين: البشير صفر وعلى باش حانية، وكلاهما يشكل امتدادًا لثراث خير الدين التونسي الإصلاحى. كان الاثنان من خريجي المدرسة الصادقية، ثم ارتحلا إلى فرنسا للدراسة فيها. وبعد عودتهما من فرنسا شاركا مع آخرين من الزيتونيين فى إصدار صحيفة أسبوعية تدعى الحاضرة، التى صدر أول أعدادها فى ٢٨ أغسطس ١٨٨٨.

وفى عام ١٨٩٦ تأسست الخلدونية، وهى مدرسة ثانوية كان الهدف من تأسيسها إدخال العلم والموضوعات الحديثة إلى التعليم التقليدى. وفى عام ١٩٠٥ قامت مجموعة من خريجي الصادقية، بتكوين جمعية قداماء الصادقية لتشجيع الاهتمام العام بالمسائل العلمية. أما حركة الشبيبة التونسية الفتاة فكانت فى الأساس كيان ثقافى يعمل من أجل تحرير شعبه ، متحمس للعمل من أجل تطوير الكفايات الوطنية وتشجيع الشباب التونسى على الاهتمام بالعلم الحديث.

كانت رؤية حركة الشبيبة التونسية Mouvement Des Jeunes Tunisiens (MJT) ذات طبيعة تدرجية، ترى ضرورة الاستفادة من الدعم الاقتصادى والثقافى الفرنسى. فلم تطالب بالاستقلال، بل طالبت بحق التونسيين فى تعلم المهارات الحديثة، والمساواة بينهم وبين المستوطنين. وانبهر أعضاء الحركة بخطاب فلاسفة التنوير ومبادئ ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، متوقعين قيام السلطة الاستعمارية الفرنسية بتطبيقها فى تونس. والحاصل أنهم كانوا عاجزين عن إدراك النظام الاستعماري فى كليته، ولم يتمكنوا من تخطى هذا القصور إلا فى النصف الثانى من العقد الأول من القرن العشرين.

حتى نهاية عام ١٩٠٥ كانت حركة الشبيبة التونسية مهتمة بالتربية الأخلاقية والنهوض الثقافي. وفي عام ١٩٠٦ بدأت الحركة في الاهتمام بمستويات معيشة الشعب وما يعانيه من بؤس، ورافق ذلك طرح مطالب تتخطى حدود المطالب الثقافية السابقة. وهكذا دافعت الحركة عن قصر حقوق الملكية على أهالي البلاد، في مواجهة توزيع أراضي الأوقاف (الحبوس) على المستوطنين. وفي عام ١٩٠٧ أسست الحركة صحيفة التونسي Le Tunisien الأسبوعية السياسية الصادرة بالفرنسية، التي رأس تحريرها على باش حانبة. ثم أصدر الشيخ الثعالبي صحيفة عربية للحركة تحمل نفس الاسم : التونسي، كصحيفة متممة لصحيفتها الصادرة بالفرنسية، أو ربما كان هدفه إظهار أفضليتها عبر المقابلة بينها وبين الصحيفة الفرنسية. ومن أول أعدادها طرحت الصحيفة التعليم في مقدمة مطالبها، كما طالبت بحق التونسيين في تولي الوظائف الإدارية العليا، وإلغاء ضريبة المجبة المفروضة على التونسيين في الأرياف، وإعادة تنظيم كاملة للمحاكم في ظل الفصل بين السلطات، وتقنين القوانين. ولقد تميزت الأعوام التالية، وعلى الأخص فيما بين ١٩١٠ و ١٩١٢، بتصاعد أعمال التحريض في البلاد. وفي الأغلب لم تكن حركة الشبيبة التونسية هي القوة المبادرة بالتحريض، إلا أنها كانت ضالعة فيها وتحملت الوطأة العظمى من هجمات السلطات. في مارس ١٩١٠ أضرب طلاب الزيتونة عن الدراسة، وخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات طالبت بتحسين نظام التعليم المفروض عليهم، فاعتقلت السلطات منهم ثمانية. وفي مواجهة المظاهرات أعلن حزب الشبيبة التونسية(*) Parti Jeune Tunisien عن تأييده للمتظاهرين، ولعب دورًا بارزًا في التوسط بينهم وبين السلطة.

(*) حولت حركة الشبيبة التونسية إلى حزب رسمي يحمل اسم حزب الشبيبة التونسية، والمؤلف لا يشير إلى ذلك مباشرة ولا يذكر تاريخ التحول، ومن هنا يظهر شيء من الالتباس داخل سياق النص (المترجم).

فى نوفمبر ١٩١١(*) انفجرت اضطرابات مقبرة الجلاز التى يجلفها المسلمون. وجاء الاندلاع العفوى لتلك الاضطرابات الدامية مفاجئة لحزب الشبيبة التونسية، إلا أنه لم يحجم عن إظهار تعاطفه مع غضبة الأهالى، رافضاً فى الوقت نفسه تحميله أية مسئولية عنها. وفى العام التالى حدثت اضطرابات فبراير ١٩١٢، فى أعقاب "حادث الترامواى" الشهير الذى أسفر عن مصرع طفل تونسى تحت عجلات ترام يقوده سائق إيطالى. وفى مواجهه الموقف سعى الحزب لتوجيه حالة السخط الوطنى، وقام بتنظيم مقاطعة عامة لتلك الوسيلة من وسائل المواصلات. وجاءت استجابة المواطنين لدعوة المقاطعة وتنفيذها بانضباط، لتظهر تأثير الحزب العميق عليهم. وردت السلطات الاستعمارية بإغلاق الصحف الوطنية وإبعاد الزعماء الرئيسيين عن البلاد.

من عام ١٩١٢ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فرضت فرنسا على الحركة الوطنية التونسية التزام الصمت. ولكن كانت هناك تطورات على الجانب الآخر. فلقد أقام المنفيون التونسيون والجزائريون اتصالات فيما بينهم فى سويسرا، أسفرت عن تأسيس اللجنة الجزائرية- التونسية، وإصدار مجلة المغرب Revue du Maghreb باللغة الفرنسية.

وعندما مات على باش حانبه عام ١٩١٨، أصبح الشيخ الثعالبى المتحدث باسم الحركة الوطنية التونسية. ونجحت قيادة الحزب القديمة فى تدعيم مواقعها، من خلال تجنيدها للأطباء والمحامين والمزارعين والمدرسين والأمراء. وفى عام ١٩١٩ أدار الحزب حملة دولية من أجل لفت الأنظار إلى القضية التونسية، انطلقت من مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون حول حقوق الشعوب. وفى هذا

(*) فى الأصل يذكر الكاتب ١٩٩١ ودون ذكر الشهر، ومن السهل أن نستدل من السياق أنه خطأ طباعى، وصححنا الخطأ بالرجوع إلى المصدر التالى: شارل أندريه جوليان، أفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجى سليم وآخرون، تونس للدار التونسية للنشر، ١٩٧٦، ص ٩ (المترجم).

السياق أرسل مذكرة إلى الرئيس ويلسون ، كما أرسل مجموعة من المطالب تقوم على مبادئ ويلسون إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، وسافر أحمد السقا والثعالبي إلى باريس لعقد لقاءات مع التجمعات والنوادي السياسية والصحافة اليسارية وغير ذلك من القوى والهيئات.

في نوفمبر ١٩١٩ أصدر الثعالبي كتابه الكبير: "تونس الشهيدة"، من أجل الإعلان عن المطالب التونسية ونشرها. وفي هذا الكتاب رصد الثعالبي مسار حركة الإصلاح التونسية في القرن التاسع عشر وتناول نظام الحماية القمعي الجائر، وطرح مطالب البلاد الوطنية . ولقد أصبح هذا الكتاب الذي كانت صفحاته تتضح بالأفكار الدستورية الليبرالية، مصدراً لإعداد برنامج لحزب جديد خلفا لحزب الشبيبة التونسية، حمل اسم الحزب الدستوري التونسي وإن كان اسمه الأكثر شيوعاً هو حزب الدستور. وكانت أول مطالب الحزب الجديد إعلان دستور للبلاد، يسبغ حرمة على الحريات الجماعية والفردية، ويتبنى نظام الملكية الدستورية، والفصل بين السلطات وسيادة الشعب من خلال حق الانتخاب العام.

من أجل توسيع نطاق المعرفة بالقضية الوطنية، انخرط الدستوريون في حملة استهدفت رفع مستوى وعي القوى الديموقراطية الفرنسية بما يحدث في تونس، وتعبئة الرأي العام التونسي. وفي الرابع عشر من مايو ١٩٢٠ سير الحزب مظاهرة جماهيرية أمام مقر المقيم العام الفرنسي، احتجاجاً على منح الأراضي التونسية للمستوطنين. وبعد ذلك بشهر قام الدستوريون بتكوين وفد وطني تونسي وإرساله إلى باريس، لتقديم الشكاوى التونسية إلى السلطات الفرنسية.

مهدت الرابطة التي أقيمت مع قصر المقيم العام الفرنسي للتقدم ببرنامج من ١٨ نقطة، قام بتقديمه الباي ناصر بنفسه إلى المقيم العام. وكان أكثر تلك المطالب أهمية إحلال العلم التونسي محل العلم الفرنسي، ومصادرة الأراضي التي انتقلت ملكيتها إلى المستوطنين، والحق في تعيين الوزراء وعزلهم، ومنح البلاد دستوراً.

فى مواجهة هذا التحرك الدستورى الجرىء شعرت السلطات الاستعمارية بالانزعاج، فقررت محاصرة الباي عبر تخييره بين التخلّى عن برنامج الحزب أو التخلّى عن عرشه. وفى مواجهة الموقف اضطر الباي للانسحاب، إلا أن فرنسا اضطرت بدورها لتقديم بعض التنازلات. هكذا وافقت على وجود وزارة للعدل يتولاها وزير تونسى، وتأسيس مجلس تونسى كبير. ولكن دور هذا المجلس كان استشاريا تماما، كما كانت نسبة التونسيين فيه منخفضة. إلا أن الشعور بالإخفاق سيطر بعد ذلك على رجال الحركة الوطنية. فالسلطات الاستعمارية شرعت تخطط لقطع صلات حزب الدستور بقصر الباي، كما أن الإصلاحات التى أدخلتها تلك السلطات تمكنت على الرغم من محدوديتها، من اجتذاب جزء من الدستوريين بعيدًا عن الحزب لى يكونوا حزب الإصلاح. وفى عام ١٩٢٣ ترك الشيخ الثعالبى تونس، ولم يعد إليها إلا بعد ١٤ عامًا.

مع تأسيس أول اتحاد تونسى خالص للنقابات العمالية عام ١٩٢٤: جامعة عموم العملة التونسية Confederation General des Travailleurs Tunisiens (CGTT)، وانطلاق موجه من الاضرابات العمالية، انتقلت "عصا القيادة" إلى الحركة العمالية. ولقد تعرضت الاضرابات لقمع شديد، وتعاملت السلطات مع زعمائها كخارجين عن القانون، وانقضت على النقابات فدمرتها. وجاء عام ١٩٢٥ معه بمحرك جديد أثار احتجاجات شعبية قوية، ففى هذا العام أقامت السلطات الفرنسية على مدخل العاصمة العربية تمثالًا للكاردينال لافيجرى حاملاً الصليب فى يده اليمنى، إلا أن الحادث مر دون أن ينجح أحد فى توظيفه. وابتداءً من نفس العام أصدرت السلطات الاستعمارية عدة مراسيم، استهدفت التحكم فى حرية الصحافة وفرض عقوبات شديدة على الجرائم السياسية. وفيما بين ١٩٢٦ و ١٩٣١ اضطرت حزب الدستور للتريث حتى تتغير تلك الظروف الخائفة، التى وجد نفسه تحت وطأتها مضطراً إلى اللجوء تقريبا إلى العمل السرى. وتفسر لنا نفس الظروف لماذا نجد أغلب تظاهرات الحزب السياسية فى ذات الفترة، قد جرت أساساً على المسرح السياسى الدولى: ففى عام ١٩٢٧ جهد الحزب لكسب التأييد لقضيته

الوطنية، داخل اجتماعات وأروقة المؤتمر العالمى للشعوب المقهورة. World Congress of Oppressed Peoples وهو نفس ما حدث فى عام ١٩٣١ أثناء انعقاد مؤتمر القدس الإسلامى العام Pan-Islamic Congress of Jerusalem . أما على المستوى الداخلى فلقد ركز مناضلو حزب الدستور عملهم فى نطاق التأكيد على الشخصية الوطنية، خلال فترة انعقاد المؤتمر التجديدى Eucharistic Congress فى قرطاج عام ١٩٣٠، التى تخللتها مظاهر استعراضية واحتفالات بذكرى مرور نصف قرن على فرض الحماية على تونس وقرن كامل على احتلال الجزائر.

وفى عام ١٩٣٢ بدأ الاحتجاج ضد المتجنسين، أى التونسيين المسلمين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية، ثم أصبح أكثر انتشاراً خلال العام التالى. وانطلق الاحتجاج من الرفض الشعبى لدفن التونسي المسلم المتجنس بالجنسية الفرنسية فى مقابر المسلمين، واتخذ شكل المظاهرات والاضطرابات.

وردت السلطات على تلك الاحتجاجات أول ما ردت بأسلوب قمعى، فمنعت صدور الصحف الوطنية وقامت بحل حزب الدستور وحددت إقامة القادة السياسيين فى منازلهم. وفى مرحلة ثانية حاولت تهدئة الأوضاع واسترضاء الأهالى من خلال عدة إجراءات. فقامت بإعداد جبانات لدفن المتجنسين، ورفعت نسبة تمثيل التوانسة داخل المجلس الكبير، وأعادت المشايخ الذين سبق عزلهم إلى أعمالهم، وأسست لجنة لدراسة الإصلاحات المطلوبة. والحاصل أن السياسة الفرنسية اتجهت إلى التهدئة، وأدى هذا الاتجاه إلى الكشف عن وجود اختلاف عميق بين اتجاهين داخل حركة الدستور. كان الاتجاه الأول يسعى للمساومة مع الفرنسيين، أما الثانى فأتجه وجهه أكثر راديكالية وقاتلية رافضاً الاستسلام. وكان من الطبيعى أن يمتد الاختلاف بينهما إلى ما هو أبعد من الاختلاف فى الرؤى، لينعكس على وسائل النضال وأساليب الاقتراب من الشعب.

وفى معرض تحليل ظهور هذا التناقض طرح المفسرون دور العاملين التاليين. حالة الغضب الشعبى التى أخذت فى الاستشراء داخل فئات العمال والتجار والمزارعين المعدمين فى مناطق عديدة، وغالباً دونما مبادرة من جانب

حزب الدستور. وظهور نخبة سياسية ذات مواصفات جديدة. هذه النخبة جاء أفرادها غالبًا من أصول إقليمية ومتواضعة، لكنهم تمكنوا من الالتحاق بالمدرسة الصادقية أو ليسية كارنو Lycee Carnot حيث حصلوا على التعليم الحديث، والتعليم العالي في فرنسا حيث توفرت لهم فرص التعامل مع الأحزاب اليسارية والهيئات الديموقراطية والعلمانية المعادية للاستعمار. (Hamza 1987) وتواجدت نواة تلك النخبة الجديدة داخل هيئة تحرير مجلة العمل التونسي L'e Action Tunisienne الصادرة بالفرنسية، وهي دورية أسبوعية سياسية تأسست في نوفمبر عام ١٩٣٢. وكان أبرز أفراد تلك النواة هم الحبيب بورقيبة ودكتور محمود الماطري والطاهر صفر والبحري وقيقة. وشكلت تلك النخبة الجديدة القوة المحركة للاتجاه الراديكالي الجديد، الذي أدى ظهوره إلى شق حزب الدستور وتأسيس حزب الدستور الجديد في الثاني من مارس عام ١٩٣٤.

اتسم حزب الدستور الجديد بديناميكية عالية وفعالية قوية في نشاطه العملي، مكنته من حشد الكثير من الشباب التونسي من حوله. كتب رؤوف حمزة يصف حال الشباب التونسي الذي التفت من حول الحزب الجديد، فذكر: "لم يكن هذا الشباب فقط تسيطر عليه رغبة ملحة في العمل، وجاهز وراغب في الاشتباك مع السلطة الاستعمارية، بل كانوا أيضًا يزدادون مع مرور الأيام سخطًا على القيادة الحزبية القديمة التي كشفت على مدى خمسة عشر عامًا من عجزها، والتي كان اهتمامها الرئيسي يتركز في التخفيف من حماسة أعضاء حزبها الأكثر فعالية والتهدئة من روحهم القتالية. ليس فقط بين خلال الرقابة اللصيقة عليهم، بل أيضًا من خلال إعاقة بعض مبادراتهم أو التبرؤ منها". (Hamza 1987).

واستطاع الحزب الجديد تنظيم فورة من الاجتماعات امتدت من العاصمة إلى مدن وقرى الساحل وتونس الوسطى، ورافق ذلك تحريضه على سلسلة من الاضرابات في أسواق العاصمة ودعوته لمقاطعة البضائع الفرنسية والامتناع عن دفع الضرائب. وردت السلطة بحملة قمعية شنتها في سبتمبر ١٩٣٤، اتخذت في سياقها عدة إجراءات ضد الحزب. فاعتقلت قاداته وقامت بإبعادهم إلى أماكن نائية

فى البلاد، وأغلقت صحيفته العربية: الأمل، ومنعته من عقد اجتماعات عامة. ورد القادة الدستوريون الجدد بالتحريض على التمرد ضد السلطات الفرنسية فى "المكنين"، وتسيير مظاهرات حاشدة داخل العاصمة، وإرسال الوفود العاجلة إلى السلطات- وعلى الأخص الباي- للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين. إلا أن الوضع استمر على ما هو عليه، وكان على تونس أن تنتظر حتى مجيء حكم الجبهة الشعبية فى فرنسا، لى يتم إعادة المبعدين عن البلاد واستعادة الصحافة لحريتها وإلغاء المراسيم الجائرة.

وفى ظل المرحلة الجديدة استأنف حزب الدستور الجديد نشاطه، محققاً درجة من الفعالية والانتساع غير مسبوقة. فلقد طرحت دراسة حديثة أن عدد خلايا الحزب الحضرية والريفية ارتفع فى ظل حكم الجبهة الشعبية إلى ٤٨٦ خلية، كما ارتفع عدد أعضاء الحزب إلى ٣٢٠٠٠ عضواً. وإذا التفتنا صوب حزب الدستور القديم سنلاحظ أنه خلال نفس الفترة لم يكن أداؤه السياسى سيئاً تماماً. فلقد سجل أحد التقارير الأمنية الذى يرجع تاريخه إلى ٢٥ أبريل ١٩٣٨، وجود ١٠٧ خلية تابعة للحزب القديم وعدد من النشطين يصل إلى تسعة آلاف (Kraiem 1987).

وابتداءً من عام ١٩٣٨ تعرض الدستور الجديد لقمع حاد. فبعد مظاهرة ٩ أبريل الدامية أعلنت حالة طوارئ فعلية، كما جرى حل الحزب واعتقال قادته الأساسيين. واستمر هؤلاء القادة رهن السجون شهوراً طويلة، ولم يفرج عنهم إلا فى عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٣.

ومع انفجار الحرب العالمية الثانية اضطر الحزب لتخفيض مستوى التعبئة السياسية، من أجل تجنب الظهور بمظهر المنحاز لقوى المحور. وانتهز المنصف باى ظروف الحرب، لتكوين وزارة تونسية شارك فيها حزب الدستور الجديد، ولإدخال بعض الإصلاحات. وبمجرد دخول قوات الحلفاء إلى العاصمة، تم عزل المنصف باى بتهمة التعاون مع دول المحور.

وابتداء من عام ١٩٤٥ استأنف الدستوريون الجدد نشاطهم بقوة. وفي تلك المرحلة التي انتهت بإعلان الحكم الذاتي في عام ١٩٥٤، دخل الحزب في تحالفات وعلاقات كان لها دورها الجوهرى فى تحقيق الاستقلال. فلقد دخل الحزب فى تحالف استراتيجى مع الاتحاد العام التونسى للشغل الذى تكون عام ١٩٤٦، ومع اتحادات زراعية وتجارية وحرفية أخرى، مكنه من تنظيم إضرابات واسعة النطاق. وفى اتجاه آخر دخل الحزب فى تحالف مع قصر الباي، وفر له دعماً للمطالب الوطنية. هذا علاوة على الروابط والصلات التي أقامها الدستوريون الجدد مع العديد من منظمات الشباب التونسى.

ومن جهة أخرى بذل الدستوريون الجدد جهوداً من أجل تسوية القضية التونسية. ففي عام ١٩٥٠ على سبيل المثال قام السكرتير العام للحزب بالعمل فى مؤسسات الحكومة. وفى ١٩٥٢-٥١ نظم الحزب شبكة ضمت ثلاثة آلاف فلاح، وخاطب المنابر الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت القضية التونسية مطروحة على جدول أعمالها ونوقشت فيما بين ٤ و ١٢ ديسمبر ١٩٥٢). كما احتفظ الحزب بعلاقات مع المنظمات الديموقراطية فى فرنسا والسياسيين الفرنسيين، لكنه لم يتوقف عند هذه الحدود فتوسع بعلاقاته صوب الولايات المتحدة ودول الشرق. ومنذ أوائل الخمسينيات أخذ الحزب خطاً أكثر تشدداً. فأعلن رفضه لوضع الحماية، وجعل استقلال تونس كدولة ذات سيادة القضية الأساسية فى برنامجه السياسى. وخلال هذا العقد أصبح الدستور الجديد ممثلاً للشعب التونسى، تبعاً لما تحقق له من قوة ومقدرة استثنائية على التعبئة والتجديد.

وفى كتابه "أربعة رجال وشعوبهم" رسم المراقب الفرنسى المرموق جان لاكوتير (Lacouture 1969: 142-3) الصورة التالية لحزب الدستور الجديد: "وما يمكننا قوله بصدد حزب الدستور الجديد، أنه كان ولا يزال يمثل أرقى نماذج الأحزاب الحديثة فى العالم العربى الإسلامى. فعندما ننظر إلى الأحزاب العربية التي تمثل أقوى أنداده، سنجد أن لا حزب البعث السورى ولا جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ولا اتحاد القوى الوطنية الشعبية المغربى، قد امتلك أى منهم

ذات التماسك المعزز للفاعلية. وبالطبع كان حزب الوفد المصرى قد سبقه تاريخيًا، فى محاولة كسب تأييد الجماهير العربية على اساس من الأفكار والأهداف الديموقراطية وفى إطار مؤسسات من النمط الأوروبى. إلا أننا يجب أن نلاحظ أن تلك الحركة الجماهيرية الواسعة التى قادها سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس، كانت تعتمد على السادة Patrons ولم تتمكن من أن تحرر نفسها تمامًا من سيطرة النبلاء الإقطاعيين الدهاة. ومن عام ١٩٣٤ فصاعدًا تجسدت السمات الأساسية المميزة لحزب الدستور الجديد فيما يلى: تنظيم حزبى يقوم على وحدات تشكلت تقريبًا على غرار خلايا الأحزاب الشيوعية الأوروبية، الأصول الجهورية والريفية وبوجه عام الأصول المتواضعة اجتماعيًا للقادة والكوادر الحزبية. واهتمام القيادات الجديدة بإقامة الصلات والروابط مع الجماهير مستخدمين لغة بسيطة ومركزين نشاطهم فى أكثر المناطق فقرًا وحرمانًا، ورغبتهم فى دعم أدائهم السياسى من خلال ذراع تنظيمى عمالى نقابى (وهو الذراع الذى سيصبح فيما بعد الاتحاد العام التونسى للشغل ذائع الصيت)، وامتلاكهم لأيدولوجية واضحة الحدثة، وميولهم الديموقراطية الصريحة، واستراتيجيتهم الواقعية والمرنة".

١٩٥٦-١٩٦٩: حزب يسيطر على سلطة مهيمنة^(٢٠)

بعد عقود عديدة من النضال تمكنت تونس فى ٣١ يوليو ١٩٥٤ من الحصول على الحكم الذاتى الداخلى، وفى ٢٠ مارس ١٩٥٦ اكتمل استقلالها الداخلى والدولى. وفى أعقاب إعلان الحكم الذاتى الداخلى ضغط حزب الدستور الجديد على الباي من أجل البدء فى بناء هياكل الدولة الوليدة، وهكذا أصدر الباي مرسومًا فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٥ يدعو لانتخاب جمعية وطنية تأسيسية تأسست بالانتخاب العام المباشر السرى.

وكان من الطبيعى تمامًا بعد أن حققت تونس استقلالها، أن يتولى الدستوريون الجدد أمر البلاد ويوجهون مصيرها. فى ٢٥ مارس من نفس العام

أجريت انتخابات عامة. وجاءت نتائج الانتخابات لكي تؤكد هيمنة حزب الدستور الجديد، الذي كان قد أسس جبهة وطنية تمكنت من حصد كل مقاعد المجلس التأسيسي. ومن الاستقلال وحتى نهاية عقد الستينيات، أمسك حزب الدستور الذي تغير اسمه في منتصف الستينيات إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، بمقاليد الحياة السياسية في البلاد. وخلال تلك الفترة مارس الحزب هيمنة حقيقية على المجتمع التونسي، بالمعنى الذي يستخدمه أنطونيو جرامشي لمفهوم الهيمنة. وحتى عام ١٩٦٢ اقتصرت المعارضة المسموح بها قانونيا داخل النظام على الحزب الشيوعي التونسي.

وابتداءً من يناير ١٩٦٣ حظرت السلطة نشاط الحزب الشيوعي التونسي. فاضطر الحزب للتحويل إلى العمل السري، إلا أن نشاطه السري اقتصر على الوسط الطلابي. وداخل المحيط الطلابي وجد الحزب الشيوعي نفسه في تنافس مع تنظيم شيوعي آخر حديث، هو جماعة الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي - آفاق (Groupe d'Etudes et d'Action Socialiste Tunisien- Perspectives (GEAST) التي تمكنت من تحقيق تأييد جماهيري متزايد. ومن ١٩٦٣ حتى نهاية ١٩٦٦ نشط هذان الاتجاهان - الحزب الشيوعي وجماعة آفاق - من خلال كتاباتهما وقراراتهما واجتماعاتهما، وأيضاً من خلال معاركهما الانتخابية في إطار الاتحاد العام للطلاب التونسيين (Union General des Etudiants Tunisiens (UGET)، الذي شكل الهيئة الشرعية الوحيدة للعمل الطلابي. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٦، وابتداءً من ١٩٦٧ غيرت المعارضة الاشتراكية من أساليب عملها وأخذت في استخدام أساليب الإضرابات والمظاهرات الطلابية.

ويمكن أن نميز داخل الفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩ بين فترتين جزئيتين. تبدأ الأولى من ١٩٥٦ وتنتهي في ١٩٦٢، وفيها اقتصرَت المعارضة على الحزب الشيوعي. وتبدأ الثانية من ١٩٦٣ وتنتهي في ١٩٦٩، وتميزت بظهور شكل جديد من أشكال المعارضة تمثله المعارضة الثقافية المحصورة في نطاق الجامعة.

١٩٥٦-١٩٦٢: فترة إقتصار المعارضة المنظمة على الحزب الشيوعي التونسي، المعارضة المنظمة الوحيدة أصول الحزب الشيوعي التونسي

يرتبط ميلاد الحركة الشيوعية في تونس بتاريخ الحركة الشيوعية العالمية. في أعقاب مؤتمر تور Tours الذي شهد انقسام الحركة الاشتراكية الفرنسية وميلاد الحزب الشيوعي الفرنسي، صوتت غالبية منظمة اتحاد تونس الاشتراكي Socialist Federation of Tunisia (تكون عام ١٩١٩) بالموافقة على الانضمام إلى الدولية الثالثة (الكومنترن)، وأسست ما يدعى بالقسم الشيوعي الاتحادي الأممي لتونس Section Federale internationale Communiste de Tunisie (SFIC) وفي أعقاب الاجتماع العام المنعقد في العاشر من فبراير ١٩٢١، تبنت صحيفة المستقبل الاجتماعي L' Avenir Social الصادرة عن اتحاد تونس الاشتراكي، اتجاهًا اشتراكيًا في كتاباتها، ثم ظهر لهذه الصحيفة مثيل باللغة العربية يدعى "حبيب الأمة"، تلاها أربع صحف عربية أخرى هي حبيب الشعب والنصر والمظلوم والبصير.

حمل المسلمون التونسيون الوافدون إلى الحركة الشيوعية معهم سياسة التعريب، وإن كان من الضروري أن نقر بحقيقة تذبذب سياسة الحزب الشيوعي تجاه الحركة الوطنية. فلقد كانت سياسة الحزب تتأرجح، وفقًا لتحولات استراتيجية الدولية الثالثة التي كانت موسكو تقوم بتوجيهها، وتحت تأثير قيادة الحزب ذاتها التي لم يكن التوانسة فيها سوى أقلية. هكذا سنجد أن مطلب استقلال تونس، كان غالبًا مدفوعًا للانزواء في خلفية البرامج.

في العشرينات أيد الحزب الشيوعي التونسي الحركة الوطنية التونسية وضحي في سبيل نصرتها، وعلى الأخص الاتحاد العام الأول للعمال التونسيين المسمى جامعة عموم العملة التونسية الذي أسسه محمد علي الهمني. وفي الثلاثينيات كان الحزب يدعو للاتحاد مع فرنسا، فإذا جاءت الأربعينيات وجدناه

يشدد أكثر على تلك الدعوة. ولم يتم تصحيح الخط السابق إلا في عام ١٩٥٢، عندما حزم الحزب أمره نهائياً وقرر الاضطلاع بمهام العمل من أجل استقلال تونس والشخصية التونسية. وعرضه هذا الموقف فوراً لقمع عنيف، قامت السلطات الاستعمارية في سياقه باعتقال قادة الحزب ونشطاءه.

الحزب الشيوعي التونسي في مواجهة الاستقلال: النقد الذاتي والتجديد

في المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي التونسي المنعقد في مايو ١٩٥٦، وبدرجة أكبر خلال مؤتمره السادس في ديسمبر ١٩٥٧، الذي غير فيه اسمه من الحزب الشيوعي بالقطر التونسي Parti Communiste de Tunisie الى الحزب الشيوعي التونسي Parti Communiste Tunisien، تبنى الحزب تغييرات شجاعة استعداداً لمواجهة مهام مرحلة ما بعد الاستقلال. وجاءت تلك التغييرات من خلال ممارسة الحزب لنقد ذاتي متواصل، رافقه تغيير في هيئاته القيادية انتهت بانتقال القيادة إلى التوانسة. بعد الإعراب عن تقديره لمساهمة الحزب الشيوعي الفرنسي في قضية تونس الوطنية، تناول البيان الصادر عن المؤتمر السادس ما دعاه به: "الأخطاء العميقة في تقييم الموقف وتطبيق المبادئ من أجل سياسة وطنية عادلة"، تلك الأخطاء التي نتج عنها "إضعاف هائل للحزب وتقليص لدوره في حركة التحرر الوطني".

ويستطرد البيان في معرض تناوله لتلك الأخطاء ونتائجها: "كان لتلك الأخطاء تأثيرها الخطير على تطور حزبنا وانتشار نشاطه. وأدت نتائجها، علاوة على تأثير الخلل الذي عانى منه تنظيم قيادة الحزب تحت تأثير إجراءات ١٩٥٢ القمعية، إلى تقليص دور الحزب في تلك المرحلة الحاسمة الممتدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، خاصة في مجال النضال المسلح. وينبغي أن نضيف أن ضعف القيادة في تلك المرحلة، وعلى الأخص عجزها عن التحكم والرقابة على عمليات تنفيذ المهام، قد سمح للأمن بالتسلل إلى قيادة الحزب من أجل تخريب القرارات المتخذة. ولقد

كانت أخطاؤنا ترجع جزئياً إلى تكوين الحزب، لكننا نستطيع أيضاً أن نكتشف بعض أسبابها داخل أنماط تفكيرنا وقيادتنا، التي تدخلت في العملية الديمقراطية الحزبية، وفقدت روح البحث والتساؤل وطبقت المبادئ العامة للماركسية اللينينية بطريقة دوجماطيقية، واتبعت بشكل أعمى المواقف التي اتخذتها الأحزاب الشقيقة دونما اعتبار لخصوصيات ظروف بلادنا. وخلال الحوار الطويل الذي أعقب المؤتمر الخامس، انتهت اللجنة المركزية إلى قرار بشأن أخطاء الحزب في الماضي والمسئوليات الفردية والجماعية عن تلك الأخطاء، وقام كل رفيق في الحزب بنقد تلك الأخطاء ونقد نفسه ذاتياً وخرج بالنتائج الملائمة".

شهد المؤتمر السادس أيضاً إعادة تفكير اتسمت بالعمق في موضوع القومية العربية. عندما تأسست الجامعة العربية عام ١٩٤٥، شن الحزب الشيوعي التونسي حملة شرسة على "جامعة الباشوات والبكوات الرجعيين، ذات اللجنة السياسية المشدودة بين الولايات المتحدة والإمبريالية البريطانية، و التي لا يمكنها حتى أن تجتمع". ولكن في المؤتمر السادس سجد صفحة كاملة مكرسة لنضال الشعب الجزائري، وأكثر من صفحة للاتحاد الأفريقي الشمالي وتحالف الشعوب العربية، تلك الشعوب التي تنعم تونس "بتضامن طبيعي معها يركز على الروابط التاريخية والثقافية، والنضال المشترك ضد الإمبريالية".

علاوة على ما سبق قام الحزب الشيوعي التونسي إرادياً ، بتفكيك الاتحاد العمالي النقابي التابع له والمسمى الاتحاد العام لعملة القطر التونسي (USTT)، من أجل إعادة توحيد الحركة النقابية العمالية. كما قام الحزب بتجديد قيادته مستهدفاً قصر عضويتها على أعضاء الحزب التونسيين وأغلبهم من المسلمين. وبانتهاء مؤتمر ١٩٥٧ بالتوجهات التي انتهجها، بدا أن الحزب الشيوعي التونسي قد تمكن من الوصول إلى قاعدة جماهيرية أوسع. وكما جاء في إحدى الدراسات، تمكن الحزب من "أن يضع أشرعة سفينته في اتجاه الريح"، و "استطاع المؤتمر السادس اجتذاب سيل من النشطين إلى صفوف الحزب، الأمر الذي أحدث قلقاً داخل حزب الدستور". (Toumi 1978:313)

إلا أن الحزب وجد نفسه أمام مجال محدود للمناورة. ذلك أن الحزب الحاكم محاطاً بهالة النضال من أجل الاستقلال، انطلق في برنامج تحديث نشط لم يكن في إمكان الحزب الشيوعي التونسي معارضته، وأطلق برنامج إصلاح اجتماعي طموح يستهدف الاستجابة لآمال القاعدة الشعبية العريضة. وكانت برامج التحديث والإصلاح الاجتماعي نموذجاً للعالم الثالث.

النظام الجديد في التحقّق

ما أن حصلت تونس على الاستقلال حتى انطلق النظام الجديد من ٣١ مايو إلى ١٣ أغسطس ١٩٥٦، في سلسلة من الإصلاحات الراديكالية التي طالت محيطه الاجتماعي الإسلامي، وشملت تلك الإصلاحات ما يلي:

أ- إلغاء الملكيات الموقوفة (الحبوس)، من خلال تأميمها إذا كانت ملكية عامة (الأحباس العامة) أو توزيعها على الأفراد بين الورثة إذا كانت ملكية خاصة (الأحباس الخاصة)، سعياً نحو زيادة الحراك الاجتماعي.

ب- توحيد وعلمنة كل المحاكم التونسية، بعد أن كانت تطبق أحكام الشريعة الإسلامية.

ج- إعلان قانون جديد للأحوال الشخصية تحت مسمى مجلة الأحوال الشخصية، ألغى تعدد الزوجات وجعل أساس الزواج الرضا المتبادل ومنح الزوجات والأزواج نفس الحق الرجال في السعي إلى الطلاق.

وفي ٢٥ يوليو ١٩٥٧ ألغيت الملكية و نظام العشائر، لتحل محلها الجمهورية ونظام الولايات. أما السياسة الاجتماعية فقد بذلت جهداً جديراً تماماً بالاحتفاء. وهامى بعض الأرقام الدالة على ذلك: فيما بين ١٩٥٥-١٩٥٦ و ٦٠-١٩٦١ تضاعف عدد الطلاب المسجلين في المدارس، حيث ارتفع من ٢٠٩٠٠٠

طالب إلى ٤٠٩,٠٠٠ طالب. وشهدت نفس الفترة ارتفاع قدرة المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة من ٦٣٥٥ سريرًا إلى ١٢٠٣٩ سريرًا، والمؤسسات الطبية من ٥٢ إلى ٧٣ مؤسسة، والمستوصفات من ٢٠٥ إلى ٤٠٨ أى الضعف تقريباً. أما برامج العمل فقد خلقت أعمالاً ووظائف، ظلت قاصرة إلى حد بعيد عن استيعاب كل المتعطلين أو البطالة المقنعة، إلا أنها شكلت تقدماً كبيراً. ويقدر أن قوة العمل العاملة بعض الوقت التي كانت ١٥٠,٢٠٠ في ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ارتفعت في عام ١٩٦١ إلى ٣٠٠,٠٠٠، وهو ما يعنى أنها تضاعفت تقريباً في مدى عام واحد.

أورد جان بونسيه ملاحظة لعضو سابق في الحزب الشيوعي التونسي، جاء فيها: " لم يكن الأمر مجرد دفع مقابل مرتفع وغير عادى ، ولكن فى المناطق الأقل تميزاً وبالنسبة لسكان الريف فى مجملهم كان المدخول المالى، مساوٍ لمتوسط أجر الكفاف... ومن هنا كان الأمر مصدراً لتغير حقيقى". (Poncet 1974).

وبالمقارنة بفترة التبعية الاستعمارية اتسم النظام الجديد بالنشاط والفاعلية، دونما أن يظهر فعلياً بمظهر النظام الراديكالى أو المعادى للرأسمالية. وبعد الاستقلال استعادت الدولة الجديدة تحت حكم حزب الدستور الجديد بعض خصائص السيادة. فقامت الحكومة الوطنية بإصلاح الإدارة والجهاز القضائى وتعيين التونسيين فى مؤسساتهما، كما أسست جيش وحرس وطنى، و احتلت تونس مكانها كدولة مستقلة ذات سيادة داخل الهيئات الدولية. ولما كانت الشركات الأوروبية والفرنسية منها على الأخص تمتلك سيطرة قوية على اقتصاد البلاد، لجأت الدولة الجديدة إلى تأمين الخدمات الأساسية مثل السكك الحديدية والمياه والكهرباء والغاز التى كانت تدار قبل ذلك كامتيازات خاصة، كما قامت بإعادة شراء نصف رأس مال شركة صفاقس- قفصة حتى يمكنها فرض سيطرتها على قطاعات المناجم والفوسفات ومعالجة المعادن.

بل إن السلطة الوطنية الجديدة مضت إلى ما هو أبعد من ذلك، واتخذت خطوات أكثر تشددًا ضد السلطة الاستعمارية السابقة. فمنحت دعمها لحرب التحرير الجزائرية، واتخذت خطوات في اتجاه الاستقلال الذاتي في المجال المالي والنقدي، وشنت حملة من أجل الجلاء الكامل للقوات الفرنسية عن التراب التونسي.

دعم حرب التحرير الجزائرية

قبلت الحكومة الجديدة دخول آلاف اللاجئين الجزائريين إلى أراضيها، وسمحت لجبهة التحرير الجزائرية بتأسيس مراكز قيادية لها داخل البلاد وتواجد مجاهديها في المقاطعات التونسية المتاخمة للحدود الجزائرية، كما كانت الإذاعة التونسية تبث يوميًا إرسال إذاعة "الجزائر الحرة". وفي مايو ١٩٥٧ قررت فرنسا عقاب تونس على مواقفها المؤيدة للجزائر، فأوقفت معونة مقدارها ١٥ مليون فرنك فرنسيًا قديمًا كانت قد وعدت بتقديمها في إطار اتفاقيات ١٩٥٥. ثم ردت بعد ذلك ببناء خط موريس Morice Line سيء السمعة، وكان يتكون من حواجز مكهربة ممتدة بمحاذاة خط الحدود الجزائرية التونسية. وفي أغسطس ١٩٥٧ ادعت فرنسا بأن القوات الفرنسية في الجزائر، تمتلك حق المطاردة الساخنة للمقاتلين الجزائريين عبر الأراضي التونسية. وفي الثامن من فبراير ١٩٥٨ مارست القوات الفرنسية هذا الحق فعلاً، عندما قامت بقذف قرية ساقية سيدي يوسف بالقنابل مما أسفر عن مصرع ثمانين (Bessis and Belhassen 1988).

واقترنت بورقيبة الفرصة ليطالب بالجلاء الكامل والفوري للقوات الفرنسية من كل القواعد العسكرية الفرنسية، والتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن. وفي ١٧ يونيو ١٩٥٨ سحبت فرنسا قواتها في تونس فيما عدا قاعدة بنزرت، لكنها قررت في أغسطس ١٩٥٩ التوقف عن تزويد الجيش التونسي الوليد بما يحتاجه من أسلحة.

فى أغسطس ١٩٥٨ قامت السلطات الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسى دون التشاور مع الحكومة التونسية. ولم يتأخر الرد التونسى. فقررت الحكومة فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ تأسيس البنك المركزى التونسى، لكى يحل محل البنك الجزائرى والتونسى الذى كان يشكل حيز زاوية السيطرة الاستعمارية فى المجال النقدى والمالى. وفى ١٨ أكتوبر من نفس العام أصدرت السلطة التونسية عملة جديدة هى الدينار التونسى، ليحل محل الفرنك الفرنسى ودونما أن يكون مرتبطاً به، وبالتالي عدم ارتباط قيمته بقيمة الفرنك. كما أصبح إتمام التحويلات النقدية إلى فرنسا مشروطاً بالحصول على ترخيص بتبادل العملة مع الخارج.

ابتداء من عام ١٩٥٨ لم يعد للقوات الفرنسية وجود إلا داخل قاعدة بنزرت. وكانت الحكومة التونسية ترغب فى استردادها، ولكن فى يوليو ١٩٦٢ بدأت القوات الفرنسية داخل القاعدة فى توسيع الطرق المعدة لصعود وهبوط الطائرات، من أجل استيعاب أنواع جديدة منها. وفى مواجهة السلوك الفرنسى أمر الرئيس بورقيبة بالتحرك من أجل إعاقه العمل، فقام الحزب الحاكم بإرسال الآلاف إلى بنزرت للتظاهر ضد الوجود العسكرى الفرنسى، بأسلوب يحقق للمظاهرات إمكانية الاستمرار. حيث يذهب الآلاف لبنزرت ليتظاهروا لفترة، ثم يرحلون ليحل محلهم آلاف آخرون. وجاء رد الفعل الفرنسى عنيفاً. فعلى مدى يومين هاجمت القوات الفرنسية المتظاهرين بعنف شديد، أسفر عن مذبحة راح ضحيتها ما بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ مواطناً تونسياً.

حلت بالتونسيين صدمة مروعة بعد أحداث بنزرت : " فلم يتوقع أحد منهم ذهاب المتظاهرين إلى بنزرت لمواجهة المدافع الفرنسية دونما أى حماية لهم من جانب السلطة التونسية. أما بورقيبة فقد كان بقراره هذا يريد مواجهة القوات الفرنسية، لكنه لم يتوقع أن رد فعلها سوف يكون على تلك الدرجة من العنف"

(Bessis and Belhassen 1988) وفي ٢١ يوليو ١٩٦١ تقدمت تونس بشكوى إلى مجلس الأمن، الذي اجتمع في اليوم التالي وأمر بوقف إطلاق النار.

وفي ٢٥ أغسطس ١٩٦١ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فرنسا بستين صوتاً، مع امتناع ثلاثين دولة عن التصويت ومعارضة دولة واحدة. وعلقت صحيفة لوموند الفرنسية على التطورات الأخيرة بقولها: "استطاع بورقيبة تحقيق نجاح مؤثر في مجال العمل الدبلوماسي والرأي العام".

وخرجت تونس من معركة بنزرت أكثر قوة ومهابة، وهكذا تمت دعوتها لحضور مؤتمر بلغراد الذي أسفر عن تأسيس حركة عدم الانحياز في ٣ سبتمبر ١٩٦١.

الحزب الشيوعي التونسي: حزب محطم

وجد الحزب الشيوعي التونسي بوصفه المنظمة السياسية المعارضة الوحيدة المسموح بها قانونياً، صعوبة شديدة في مهاجمة الحكومة التونسية التي اكتسبت شرعية قومية ودولية متزايدة بفضل برنامجها الإصلاحى. وجاء النقد الجذرى الوحيد من داخل الدوائر المحافظة والرجعية، ومن الواضح أن الحزب لم تكن لديه رغبة في مسaire موقف تلك القوى من الحكم.

تميزت الانتخابات العامة التونسية في عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٩ باستخدام السلطة لسياسة، تهديد المرشحين الشيوعيين ورفض السماح لهم بعقد الاجتماعات الكبيرة وتجاوزات أخرى عديدة. وفي عام ١٩٥٨ قامت السلطة التونسية بحل نقابة الأطباء، التي كان الوجود الشيوعي داخلها نشطاً مؤثراً . ولقى مجلس المحامين نفس المصير، وحكم على "الخالدي" رئيس المجلس بالسجن لمدة أربعة أشهر. وتصف إحدى الدراسات مصير اتحاد النساء التونسيات Union des Femmes de Tunisie كما يلي: "لم يكن اتحاد النساء التونسيات خاضعاً للسيطرة الشيوعية ولكن

فقط لتأثيرها، ومع ذلك جرى أثباطه وإعاقته، من خلال سياسة الإضعاف التدريجي المنظم والمستمر. هكذا لم تسمح السلطات للوفود وجماعات الشباب التابعة للاتحاد بالسفر للخارج استجابة للدعوات الموجهة إليهم، علاوة على الهجمات الإدارية والأمنية المتكررة التي تعرضت لها الشيوعيات النشطة داخل البلاد، والتي أودت بهن إلى حالة من العزلة المتزايدة" (Cherif- Chammari 1977: 66).

وابتداء من عام ١٩٦٢، وجدت هيئات مثل جمعية الصداقة التونسية-الصينية وجمعية الصداقة التونسية- السوفيتية، نفسها مجبرة على التوقف عن النشاط بحجة رغبتها في عدم الخضوع لقيادة أفراد لا يمثلون أغلبية الشعب التونسي.

سياسة الحزب الشيوعي التونسي: التأييد النقدي

كان الحزب الشيوعي التونسي يعي تماماً أنه يتعامل مع حكومة قوية لا تفتقر إلى الشعبية. هكذا بينما كان يدين كل الانتهاكات التي تعرض لها، كان في الوقت نفسه يوصي عناصره النشطة باتخاذ موقف معتدل من الحكومة. وهو ما يعني تأييدها ولكن ليس دونما تحفظ، بل مع الحرص على نقدها. وهذا ما كان يدعوه الحزب بسياسة التأييد النقدي. وعندما تراجع انتقادات الحزب سنجدها قد تناولت المسائل التالية:

أ- تقييد ديموقراطية النقابات العمالية، بفعل سيطرة الاتحاد العام التونسي للشغل عليها من أوائل ١٩٥٧، الأمر الذي ترتب عليه حرمان العمال من النقابات كأداة للدفاع عن مصالحهم ومطالبهم.

ب- تجميد الأجور ابتداء من عام ١٩٥٥، مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار الطرد التعسفي من الخدمة.

ج- نمو ثروة أقلية ضئيلة من الأهل.

د- التبذير فى إنفاق المال العام، وبناء قصور رئاسية جديدة من المرمم بأسلوب حريص على مظاهر الفخامة، فى الوقت الذى كان النظام يأمر الأهالى بالتقشف والمشاركة فى النضال ضد التخلف.

من سبتمبر ١٩٦١- أى تاريخ انقلاب موقف بورقيبة تجاه مسألة بنزرت- (٢١) شنت مجلة العمل الأفريقى Afrique Action الأسبوعية الصادرة بالفرنسية، حملة ضد السلطة الشخصية للرئيس التونسى. وبعدها بعدة أيام قليلة شاركت صحيفة الطلبة التابعة للحزب الشيوعى التونسى فى الحملة.

وفىما يتعلق بالقضايا الدولية أدار الحزب الشيوعى التونسى حملة تضامن نشطة مع الشعب الجزائرى. وعندما اتجهت الحكومة التونسية صوب الولايات المتحدة بحثاً عن الدعم الدبلوماسى والمالى والعسكرى^(٢٢)، بادر الحزب بانتقاد موقف الحكومة الموالى للغرب مطالباً بالشروع فى إقامة روابط دبلوماسية مع دول العالم الاشتراكى والعمل على تميمتها وتعزيزها.

والواقع أن الحزب الشيوعى قد فعل ما يمكنه فعله على الرغم من القيود المفروضة عليه. فكان له تأثيره داخل مؤسسات خدمات الصحة والتعليم والبنوك والبريد علاوة على الخدمات المدنية، أى كان صاحب تأثير داخل فئات أصحاب المهارات والمستخدمين: وإذا تركنا تلك الفئات واتجهنا صوب العمل والحركة العمالية، وجدناه حاضراً مؤثراً فى مناطق التعدين الجنوبية (الرديف، والمظيلة، وأم العرائس)، علاوة على وجوده فى صناعات الأسمنت فى حمليف وجبل الجلود، وبين عمال أرصفة وأحواض السفن فى سوسة وعمال منزل بورقيبة.

كذلك كان الحزب الشيوعى التونسى نشطاً وفعالاً داخل المحيط الطلابى، وعلى الأخص داخل الطلاب التونسيين فى باريس. وبعد مذبة بنزرت حققت القوى الشيوعية واليسارية الأغلبية، داخل لجان الاتحاد العام لطلبة تونس فى باريس. وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ عقدت تلك اللجان اجتماعاً عاماً، انتهى

المجتمعون فيه إلى ثلاثة قرارات. يطالب أولها بالاستقلال الذاتى للاتحاد العام لطلبة تونس UGET، ويدين ثانيها تراجع موقف الحكومة التونسية من قضية بنزرت، ويشجب ثالثها أوضاع تونس الاقتصادية والاجتماعية.

وفى العام التالى -١٩٦٢- تأكد التقدم الذى حققه الشيوعيون واليساريون. إذ تم انتخاب لجنة القسم التابعة للاتحاد العام لطلبة تونس بكاملها من الطلاب اليساريين، كما نجح اليسار فى السيطرة على جمعية طلاب شمال أفريقيا المسلمين Association des Etudiants Musulmans Nord Africains (AEMNA) التى كان حزب الدستور الجديد يحتكرها قبل ذلك.

مؤامرة ديسمبر ١٩٦٢ وحظر الحزب الشيوعى

فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٦٢ أعلنت السلطات التونسية الكشف عن مؤامرة سياسية. ووفقاً لما أوردته مجلة آفاق Perspectives اليسارية كان منظمى المؤامرة المكتشفة خليط من "نفايات اليوسفيين، والرجعيين الممرورين الحانقين الذين أضيروا من سياسة التخطيط الاقتصادى، ورجال مقاومة وطنية سابقين يريدون الاحتفاظ ببعض منافع عهد ما بعد الاستقلال، وجنود يشعرون بخذلان السلطة لهم فى معركة بنزرت"^(٢٣).

وفى أعقاب اكتشاف المؤامرة تصرفت السلطة بطريقة مثيرة للفرع. فالمحاكمة التى عقدتها للمتآمرين لم تتم بطريقة سريعة فقط، بل أسفرت أيضاً عن عقوبات قاسية. ففى السادس عشر من يناير ١٩٦٣، أى بعد أقل من شهر من اكتشاف المؤامرة المفترضة، أصدرت هيئة المحكمة حكمها بإعدام ١٣ متهماً منهم سبعة جنود، وتم بالفعل تنفيذ الحكم فى عشرة منهم. وأثناء ذلك كان النظام قد سيطرت عليه قناعة، بأن النقد الذى مارسه الحزب الشيوعى التونسى مهد الأرض أمام عمليات المجموعة المتهمه.

وفى لقاء أجراه لاکوتير مع الحبيب بورقيبة نراه يتحدث هكذا: "القمع فقط هو الوسيلة القادرة على ترويض وحش البربر الكامن داخل التونسيين... يحتاج هذا البلد إلى رجل قوى... انتبه لما أقوله: تونس هي تونس. تونس ليست مونبارناس. وهناك من أسمعه يطالبنا بضرورة السماح للانتقادات بالتعبير عن نفسها وأن يوفر لها متنفساً، ولدى على هؤلاء ردى: ليس فى مقدور الكراهية أن تبني شيئاً، والتونسيون فى حاجة للإيمان برجل ونظام، ويجب ألا نسمح لأحد بتلطيخ صورة النظام فى أعينهم".

تصرفت السلطة أثناء المواجهة والمحاكمة وفقاً لتلك القناعة التى أشرنا إليها، حول مسئولية الحزب الشيوعى التونسى عن التمهيد للمؤامرة. فى الأول من يناير ١٩٦٣ أصدرت قراراً بإغلاق صحيفة الحزب "الطليلة"، ومعها صحيفة Tribune du Progres التى كان يصدرها سليمان بن سليمان (Cherif-Chammari) (1977:81) والصحيفة الثانية لم تكن تابعة تنظيمياً للحزب، لكنها كانت فقط مناصرة لتوجهاته. وبعد ذلك بسبعة أيام، أى فى الثامن من يناير ١٩٦٣، صدر قرار بحظر وجود الحزب الشيوعى نفسه. ورافق ذلك اعتقال قائده الرئيسيين، والتوسع فى عمليات المراقبة، لمدة تزيد عن سنة أشهر فى بعض الحالات، كما أغلقت الملفات القانونية دونما إقامة دعوة قضائية. وفى الثامن من فبراير ١٩٦٣ جاء دور لجنة قسم باريس التابعة للاتحاد العام لطلبة تونس، فصدر قرار بحلها. ورغم أن اليساريين أحرزوا نصراً ساحقاً فى انتخابات نفس اللجنة التى أجريت فى ١٧ مارس ١٩٦٣، لم يحجم الاتحاد العام التابع للسلطة التونسية عن حل لجنة باريس مرة أخرى وطرد سبعة من أعضائها من عضويته. وخلال عام ١٩٦٢ ازداد موقف المعارضة الاشتراكية قوة، بانضمام هيئة سياسية جديدة إليها هى جماعة الدراسات والعمل الاشتراكى التونسى GEAST، التى تكونت من حول مجلة آفاق Perspective الصادرة بالفرنسية.

٦٣-١٩٦٩: اتجاهات جديدة داخل المعارضة

لكنها محصورة في المحيط الطلابي

في صيف ١٩٦٣ تكونت جماعة الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي- آفاق. وتذكر علياء شريف شماری بشأن تلك الجماعة الجديدة، إنها كانت بمثابة "بوقة صهر يصعب علينا إدراجها تحت أي صيغة بسيطة". وفي سنواتها الأولى وحتى عامي ٦٦-١٩٦٧ احتوت الجماعة داخلها على تنويع من التيارات والأفراد. هكذا تواجد داخل صفوفها نشطون تقدميون يترددون في الحديث الصريح عن الماركسية، واشتراكيون عرب، وتروتسكيون، ومتعاطفون مع الثورة الكوبية أو الثورة الصينية في إطار اتجاه عالم ثالثي. وعندما نتأمل عناصر تلك التشكيلة سنجد أن ما جمعها داخل كيان واحد، بمعزل عن عامل اتفاقها على معارضة النظام، كان هو اهتمامها بالاشتراكية والتزامها اليساري وشكوكها في طبيعة النموذج السوفيتي. وفي العدد الأول من مجلة "برسبكتيف" لسان حال الجماعة، حددت الجماعة الجديدة طبيعة أهدافها : "في المقام الأول ولكي نكون واضحين مع أنفسنا. خلال العام الماضي ناضلنا داخل الاتحاد العام لطلبة تونس في صفوف ما يدعى عادة باليسار. ويمكننا أن نزعم تحقيق درجة من النجاح، إلا أن هذا ليس كافياً. ونكرر أن ما حققناه ليس كافياً، حيث أننا لن نكون على الدوام طلاباً... هكذا يتعين علينا أن نثبت التزامنا بقضيتنا وقدرتنا وكفاءتنا في النضال من أجلها. ويعني هذا ضرورة أن نضفي إيقاعنا ورؤيتنا على الواقع التونسي، الذي لا يمكننا سوى أن نقر بأوجه ضعفه المتعددة. ونأمل من خلال تلك المجلة أن نشارك في تلك المعركة بعقل مثابر وقدم راسخة في الأرض". ثم تشرح افتتاحية العدد الثاني: "لا تمثل جماعة آفاق نوعاً آخر من الجماعات يضاف إلى المتواجدة. وهي ليست مفوضة بالحديث والتصرف نيابة عن أي حركة سياسية. والأعضاء المكونون لها هم شباب نشط، يريد أن يشعل ويخوض نضالاً قوياً مؤثراً ضد ما يراه في بلاده من بؤس وظلم، ويبحث باستماتة وإصرار عن فهم أفضل لمشكلات بلاده

العديدة... إن مهمة الهجوم على جهاز الدولة ليست مهمة سهلة. كما أن الصيغ الفكرية النمطية الثابتة والشعارات الجوفاء ليست كافية... ونحن نعتقد أن الحجة القائمة على أساس وطييد والتحليل المنطقي هما وحدهما القادران على إثبات جدية معتقداتنا، ووضع نهاية للكثير من الارتباك والغموض، لتحل الحقيقة محل التشوش والادعاء اللذين يسيطران الآن".

وفي عام ١٩٦٤ قامت الجماعة الجديدة بتأسيس أول خلاياها السرية، وفي نوفمبر ١٩٦٤ شكلت قيادة في العاصمة تكونت من طلاب وأساتذة جامعات وإداريين. وحتى ١٩٦٧-٦٦ كانت المعركة التي تخوضها الجماعة والشيوعيون أيضاً، محصورة في نطاق الاتحاد العام لطلبة تونس واتخاذ موقف من الحياة السياسية في البلاد. وبمقارنة مواقف الجماعة بمواقف الحزب الشيوعي التونسي، سنجد أن مواقفها كانت أقوى وأكثر وضوحاً. فالجماعة كانت أكثر نزوعاً للنقد الصريح للنظام، وأقل تلوثاً بالانتهازية، وانشغلت بتحليلات أكثر جدية تخطت الشعارات التقليدية، وكانت تضع حقوق المواطنين الأساسية قبل المنفعة السياسية.

وعندما بدأ حزب الدستور في غرس الخلايا المهنية داخل أماكن العمل، نوهت الجماعة بالأصول التاريخية لتلك الفكرة: "هذه الفكرة ليست جديدة على الإطلاق. فقد سبق للسياسيين الإيطاليين ومن بعدهم الألمان، أن أعدوا منذ عام ١٩٢٥ هذا الجواد في مواجهه البؤس الشديد الذي كانت جماهير بلادهم العاملة تعيشه وتعانيه". ولقد أدى التشابه بين الاقتراب الفاشستي والاقتراب الدستوري إلى وقوع الجماعة في خطأ توصيف النظام كنظام فاشي: "وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التشابه حافل بالنتائج، ويجب أن يحث التقدميين والديموقراطيين على المزيد من اليقظة".

وفي القضية المعروفة باسم "مسألة عاشور"^(٢٤)، احتفظت الجماعة بمسافة بينها وبين الرجل الذي سوف يصبح "أحد أوائل حفاري قبر الاتحاد العام لطلبة

تونس"، لكنها دافعت عنه من واقع أن "القضية السياسية التي جعلته هدفاً لهجوم الحكومة، تمثل اليوم قضية عادلة". ومن هنا نراها تعلن إدانتها لـ "وسائل الحكومة الأمنية المستخدمة في التلفيق الكامل لقانون محاكمة عام من أجل إجبار خصم سياسي على الصمت".

وفيما يتعلق باستقلال القضاء والتعليمات الرئاسية الموجهة إلى القضاة، عبرت الجماعة عن إدانتها لتلك التجاوزات التي يرتكبها "الملك وحاشيته الحاكمة". وجاء هذا الموقف في الوقت الذي شدد فيه الحزب الشيوعي التونسي على ما دعاه بالوجه التربوي لتلك التعليمات الرئاسية. وفي مواجهة ما عرف بمسألة المساكن^(٢٥) شرحت الجماعة رؤيتها لها في ثلاثة عناصر. يشير الأول إلى أن المسألة "ليست صراعاً ضد البرجوازية بوصفها طبقة". ويحدد الثاني: "يختلف موقفنا هنا عن موقف الحزب الشيوعي التونسي، الذي تجاهل كون بساتين الزيتون المصادرة لا تخص فقط كبار ملاك الأرض، كما تجاهل مهمات السخط المنتشرة داخل صغار الفلاحين". ويحذر العنصر الثالث من الوقوع في خطأ "تفسير رد فعل الحكومة كتحول في اتجاه اليسار".

ولقد واصل الحزب الشيوعي التونسي المنحل عمله، وإن كان في إطار نوع من الطاعة الظاهرية للقرار القاضي بحله. هكذا نجد الكراسات والبيانات الصادرة عن الحزب، توقع باستخدام أسماء مثل "الطلاب الشيوعيون" أو "الشيوعيون التونسيون"، وليس بالتوقيع المعتاد: "الحزب الشيوعي التونسي". وخلال تلك الفترة حافظ الحزب الشيوعي على خط "التأييد النقدي" السابق، إلا أن عنصر "التأييد" كان عملياً يتقدم كثيراً على عنصر "النقد". ويتضح هذا الخط في ثلاث وثائق أساسية صدرت فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥. حملت الوثيقة الأولى الصادرة في مارس ١٩٦٤، عنوان: "تونس تقطع عاماً في طريقها الصاعد - نحو حوار حقيقي ومثمر". وخرجت الثانية الصادرة في نوفمبر من نفس العام، تحت عنوان "حول اختيار طريق صاعد للتنمية في تونس". أما الثالثة الصادرة في سبتمبر ١٩٦٤ ،

فكان عنوانها "إلى أين تقودنا سياسة التنمية التونسية". نقرأ في الوثيقة الأولى الطرح التالي: "أن الشيوعيين التونسيين آخذين في اعتبارهم الجوانب التقدمية لسياسة قادة حزب الدستور الجديد، قد حرصوا فيما يتعلق بالرئيس بورقيبة وحكومته على انتهاز معارضة منظمة، لكنها في نفس الوقت وطنية وديموقراطية وبناءة. معارضة تدعم الإنجازات الإيجابية، لكنها لا تخفي رؤيتها لجوانب الضعف والسلبية في السياسات الداخلية أو الخارجية. وحتى عندما اضطروا للدخول في مجادلات مع قادة الحزب الدستوري الجديد، حرصوا على أن يضيفوا عليها نغمة راقية وأن يوجهوها وجهة إيجابية، طارحين الحلول للمشاكل التي تواجه الشعب التونسي وحكومته، وهي مشاكل غالبا من النمط الصعب. الأمر الذي يعنى أن أى شخص يتمتع بما يكفى من الوعي، سيدرك مدى الجور الذى انطوت عليه محاولة السلطة تشويه موقف الشيوعيين التونسيين، من أجل تبرير قمعها لصحافتهم وحظرها لنشاط حزبهم واعتقالهم وسجنهم".

وإذا نظرنا إلى الوثائق الأخرى سنجد داخلها ذات النغمة، وسنلاحظ سعيها إلى تحقيق نوع من التوازن بين "التأييد" و"النقد البناء".

حتى عام ١٩٦٦ كان دور الحزب الشيوعى التونسى وجماعة آفاق محصوراً في نطاق التحليل واتخاذ المواقف. ومن ١٩٦٧ تغير الوضع، إذ انتقلت المنظمتان إلى مجال التحريض السياسى، وإن انحصر هذا الدور الجديد في ساحة العمل الطلابى. شهدت "أيام ديسمبر" ١٩٦٦ أول المواجهات بين النظام والمعارضة اليسارية الطلابية. ففي ديسمبر ١٩٦٦ حدثت مشاجرة عادية بين أحد موظفى النقل العام ومجموعة من الطلاب عالجها الأمن معالجة سيئة، فرد الطلبة بعقد سلسلة اجتماعات داخل كلياتهم قادت إلى إضراب عن الدراسة. ورد الأمن التونسى باقتحام مبانى الجامعة بأسلوب شديد القسوة . واستمر تصاعد الأحداث متخطيا سياقها الأصلى، فطرح الطلاب مسألة التمثيل الطلابى، وأعلنوا إدانتهم العامة لقيادة الاتحاد العام لطلبة تونس التابعة لحزب الدستور، وشددوا على مبدأ عدم جواز اقتحام الحرم الجامعى. وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٦ حكم على تسعة طلاب

بالسجن مع وقف التنفيذ، لفترات تتراوح بين ستة أشهر وثمانية عشر شهراً. كان منهم سبعة ينتمون إلى المعارضة اليسارية، أربعة منهم من جماعة آفاق وثلاثة من الحزب الشيوعي. أما الاثنان المتبقيان فكانا مستقلين. وفور صدور الحكم تم استدعاؤهم إلى الجيش، بعد أن قررت السلطات سحب إعفائهم من الخدمة العسكرية.

شكلت حوادث ديسمبر ١٩٦٦ نقطة تحول في مسار تطور النظام التونسي، وسوف تأتي تطورات الشهور والأعوام التالية لكي تثبت ذلك. فقبلها كان حزب الدستور الجديد يمارس هيمنة حصينة على الحركة الطلابية، فجاءت إضرابات ديسمبر تحدياً صريحاً لها داخل المحيط الجامعي. واتخذ هذا التحدي أشكالاً مختلفة، كان أكثرها إثارة ولفناً للأنظار مظاهرات الشوارع. في الخامس من يونيو ١٩٦٧ خرجت مسيرة احتجاج على العدوان الإسرائيلي، توجهت إلى السفارتين الأمريكية والبريطانية. وعلى هامش المسيرة تعرضت بعض متاجر اليهود التونسيين للنهب، من جانب بعض المتظاهرين من غير الطلاب. وفي اليوم التالي على المسيرة أعلنت جماعة آفاق إدانتها لحوادث النهب، إلا أن الحكومة كانت قد قررت انتهاز الفرصة لتجعل منها ذريعة لاعتقال أعضاء الحلقات اليسارية، ثم صدر حكم بالسجن على الطالب محمد بن جينيت عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة.

وبعد ذلك بعدة شهور شهدت باريس اجتماعاً للتضامن، أسفر عن تكوين لجنة حملت اسم "لجنة الحرية لبن جينيت". وفي الخامس عشر من مارس ومع دخول قضية بن جينيت مرحلة الاستئناف، أمرت اللجنة بإحياء يوم للتضامن معه في جامعة تونس. ونجحت الحركة في تحقيق تأييد عام داخل الجامعة، ومنها انتشر داخل المدارس الثانوية في العاصمة والمدن الأخرى. وردت الحكومة بحملة قمعية غير مسبوقة أسفرت عن تحطيم المعارضة اليسارية تحطيماً كاملاً. في التاسع من سبتمبر ١٩٦٨ قدمت السلطة إلى محكمة أمن الدولة ١٣٤ متهماً، أعقبهم تقديم ٢٧ متهماً ينتمون إلى الاتجاه البعثي في الثالث عشر من فبراير. وانتهت المحاكمات

بالحكم على بعض المتهمين بعقوبات قاسية وصلت إلى أربعة عشر عامًا، أما محمد بن جينيت فلقد حكم عليه بأربع سنوات أخرى من السجن.

من ربيع ١٩٦٨ وحتى أواخر ١٩٦٩ عاشت المعارضة اليسارية بلا قيادة، أو على حد تعبير علياء شريف شماری كانت تعيش في "العراء". وقبل تلك الموجة القمعية وبدء مظاهرات الشوارع بفترة طويلة، كانت جماعة آفاق قد شهدت تغيرات أيديولوجية تحولت في سياقها من حركة مفتوحة وبوتقة للحوار التقدمي، إلى تكوين ماركسي لينني ستاليني مناصر للتوجهات الصينية. بدأ هذا التحول في أبريل ١٩٦٧ وأضحى نهائيًا في خريف ١٩٦٧، أي عندما قررت الجماعة إعادة بناء نفسها من أجل استبعاد من دعتهم "اليمنيين" و"البورجوازيين الصغار" وأنصار "الديموقراطية المفرطة"، واصطفاء "قيادة ماركسية لينينية". وفي فبراير ١٩٦٨ أعلنت الجماعة أنها قد تحولت من مجرد جماعة للدراسات، حيث كنا قادرين بصفة عامة على تحليل المواقف بعد حدوثها، إلى مرحلة من النضج السياسي لم نعد في ظلها مجرد جماعة ثقافية ديموقراطية، بل تكوين ماركسي لينيني يطمح في أن يكون نواة لحزب الطبقة العاملة".

لم تسفر موجة القمع التي شنها النظام ضد الحلقات اليسارية إلا عن تقوية الاتجاه الأيديولوجي المتعصب. هكذا سنجد هيئة تحرير مجلة آفاق في عددها العشرين، وفي سياق روايتها للإضراب عن الطعام الذي قام به ١٤ من ضمن ٣٤ مسجونًا في زنازين سجن برج الرومي، تشوه العشرين غير المضربين بنعتهم بالخونة. وفي ربيع ١٩٦٨ عاودت المجلة هجومًا على خصومها من الشيوعيين، لتصفهم كـ "مراجعين" وبعد ذلك كـ "إمبرياليين اجتماعيين". واعتبرت المجلة القمع الذي يشنه النظام "محفزًا على الكفاح"، وأضافت "يظهر لنا هذا القمع أننا لم ننجح فقط في تأسيس خط واضح يفصل بيننا وبين العدو، بل نجحنا أيضًا في تحقيق نجاح هائل في عملنا، على نحو ما يطالب به ماوتسي تونج".

هكذا لم تقتصر هجمات الجماعة على الحكومة، بل امتدت لتشمل كل جماعات المعارضة، التي صنفت كـ "مراجعين" و"عاملين في خدمة الحكومة" وبعثيين يبرهن وجودهم على أن "حزبهم بلا قيمة". ورد الحزب الشيوعي التحية بأفضل منها، فأخذ بدوره يهاجم ويحذر من "اليساريين المتطرفين" و"الماويين" و"الثروتسكيين". وفي مارس ١٩٦٨ تصاعدت الفرقة - بل القطيعة- داخل المعارضة اليسارية لتصل لدرجة الانفجار، عندما اعتبرت جماعة آفاق الحركة الطلابية قد أصبحت ناضجة ومستعدة بما يكفي للدخول في مواجهة مع النظام، محذرة أن الحركة إذا أرادت مواجهة مخاطر الاضمحلال بتعين عليها "العمل من أجل هجر عرشها ومعتزلها الجامعي لكي تواجه مسألة السلطة". ويمكننا القول أن هذا الافتراق الذي ظهر داخل المعارضة اليسارية، لم يكن فقط نتيجة لوجود اختلافات في الرؤية السياسية لأعضائها، بل أيضاً انعكاساً للاستقطاب الذي أسفر عنه النزاع الصيني- السوفييتي وانقسام الماركسيين إلى كتلتين كبيرتين أو ثلاثة. وهكذا لم يتمكن اليسار التونسي من الوقوف بمعزل عن تلك الانقسامات، بل على العكس انتقلت إليه لتفعل فعلها فيه.

ابتداء من عام ١٩٦٣ وحظر نشاط الحزب الشيوعي التونسي حظيت المعارضة التونسية بعنصر جديد، هو تلك الحالة من الحوار المفتوح التعددي المثمر فكرياً والقدرة على التأثير في الدوائر الطلابية والمثقفة. ولقد طبع نشاطها- بالتوازي مع نشاط العناصر الشيوعية- المسرح الطلابي بطابعه، إلى درجة تسمح بالقول بفقدان الحزب الحاكم لهيمنته على المحيط الطلابي.

ولكن يجب أن نتريث ولا نمضي في تحليلنا للوضع الطلابي إلى أبعد مما تحتمله الأمور. فجماعة آفاق التي كانت فيما مضى بوتقة للمناقشة والعمل، كانت تتحول مع مرور الأعوام إلى جماعة متعصبة مغلقة، لا تعمل على استمداد الحلول عبر التغلغل الفكري في واقعها الاجتماعي الخاص، بل من "أفكار" صبت في أماكن أخرى وقدمت بوصفها وصفات عامة شافية. أما الحزب الشيوعي التونسي

فقد عانى من محدودية شديدة في نطاق نشاطه، وكان المحيط الطلابي يكاد يكون منفذه الحركي الوحيد. والواقع أن المعارضة التونسية- إذا كنا حريصين على دقة التناول- فقدت في ظل التطورات الجديدة طابعها السابق كوحدة واحدة متميزة داخليًا، لتدخل صيرورة انقسام متزايد يحمل معه اختلافات تستوعب المزيد والمزيد من طاقاتها. ولكن إذا كان الحزب الحاكم أصبح الآن يواجه الصعوبات داخل المحيط الجامعي وفي مواجهة الحركة الطلابية، فإن هذا لايعنى تراجع سيطرته على المجتمع ككل.

١٩٦٣-١٩٦٩: حزب حاكم قوى ومنتصر

في الفترة الممتدة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩ هيمن الحزب الدستوري هيمنة حقيقية على المجتمع التونسي. هكذا نجد علياء شريف شماری وهي أحد نقاد النظام التونسي، تستخدم في حديثها عن تلك الفترة عبارات مثل "زروة الاشتراكية الدستورية"، و"حزب محتكر لكل قطاعات الحياة ويعيش في أوج قوته " (Cherif-Chammari 1977:87). وهناك آخرون كتبوا عن حياة الحبيب بورقيبة استخدموا تعبير مثل "القوة والمجد". (Bessis and Belhassen 1988:83) وإذا راجعنا رؤية الشيوعيين التونسيين للنظام، سنلاحظ أن تقييمهم له كان ينزع صوب التأييد أكثر من النقد، سعيًا نحو الدخول في "حوار منمّر" معه. وفيما يتعلق بجماعة آفاق سنلاحظ وجود قسم مهم من نشطائها، تصور في عام ١٩٦٦ إمكانية التحالف التكتيكي مع الحزب الحاكم. وظهرت تلك الفكرة في صورة اقتراح يستهدف التسلل إلى الحزب الحاكم والعمل من داخله. وقامت اللجنة الأيديولوجية بدراسة هذا "الاقتراح الاختراقي"، ولم يعارضه من أعضائها سوى صوتين، وفقًا لما أورده علياء شريف شماری. وتضمنت حيثيات الموافقة على هذا الاقتراح ما يلي: يتواجد القسم الأكثر نسبيًا من الجماهير- إذا تركنا المتقنين جانبًا- داخل الحزب الحاكم،

في تنظيمات هو الذي يتحكم فيها، أو هياكل (مثل التعاونيات) يمارس عليها رقابة وإشرافاً وثيقاً، كما إن سياسة الحزب تجاه مسألة الأرض تفضل النظام التعاوني.

ولم يكن وضع حزب الدستور هذا نابغاً من فراغ، فلقد استمد الحزب قوته وهيمته على المجتمع من تاريخه وتأثيره على الجماهير. وفي وضعه هذا أظهر الحزب نزعة تسلطية ورفضاً للسماح للأصوات المختلفة معه في الرأي بالتعبير عن نفسها. وتمكن فعلياً من إخماد تلك الأصوات والاحتفاظ بقيادته للبلاد، لأنه كان حامل راية خطة وطنيه طموحة، حقق في إطارها إنجازات واضحة. كانت تلك الإنجازات في الأساس إنجازات اجتماعية، وتجسدت في التقدم السريع والنموذجي في مجالي الصحة والتعليم. وفي الستينيات كان في إمكان الحزب أن يتباهى بإنجازات، لم يحقق أحد تقريباً مثلها في العالم الثالث. كما ارتبطت إنجازات الحزب أيضاً بتحقيق السيادة القومية. في الخامس عشر من أكتوبر ١٩٦٣ غادر آخر جندي فرنسي قاعدة بنزرت، ليصبح من حق المعلقين المؤيدين للنظام التباهي قائلين: " لم يعد الآن في تونس جندي فرنسي واحد تطأ أقدامه ترابنا الوطني" (Bessis and Bellhassen 1988:57). وفي ١٢ مايو ١٩٦٤ قام النظام بتأميم كل الأراضي الزراعية الداخلة في نطاق ملكية المستوطنين، وكانت مساحتها تصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ هكتار تقريباً من أخصب الأراضي الزراعية. كذلك حقق الحزب إنجازات أخرى في مجال الدبلوماسية الدولية، وأخيراً- ولعله الإنجاز الأكثر أهمية- حمل الحزب راية "خطة اجتماعية" و"مشروع تحديث وطني"، وهو هدف بروميثيوسي الطابع بالتأكيد.

ونجد وصفاً لخطة التحديث الاجتماعية في وثيقة حول توقعات عقد النمو ١٩٧١-٦٢. يلاحظ على الخطة تأثيرها القوي بالتقرير الاقتصادي الذي أعده الاتحاد العام للشغل التونسي في سبتمبر ١٩٥٦، وهو تقرير يقودنا إلى أحمد بن صالح الذي طرد من الاتحاد و فترة من التاريخ جرى تهيمشها. أصبح التخطيط

الآن محورًا للاشتركية بوصفها الأيديولوجيا الرسمية الجديدة. في ظل تلك الأيديولوجيا "كان على الحزب أن يأخذ الاشتراكية في اعتباره ليس فقط في سياسته بل أيضا في اسمه نفسه. هكذا سنجد في قرار تغيير اسم الحزب دلالة واضحة. كان الحزب بالتأكيد هو حزب بورقراطية، الذي سعى من خلاله إلى توحيد مجمل قوى النضال الوطني التحرري. ولكن بلجونه إلى تغيير هذا الاسم المجيد الذي شكل جزء من ملحمة الشخصية، أعطى علامة واضحة تفيد أن صفحة من التاريخ قد طويت، وبانتهائها تغير الهدف وظهرت أهداف جديدة. كان الحزب الدستوري الجديد هو مهندس الاستقلال، والآن بعد أن أصبح اسمه الحزب الاشتراكي الدستوري سيصبح باني تونس الحديثة." (Bessis and Belhassen 1988:49)

استطاع الحزب الاشتراكي الدستوري الجديد احتواء وتهميش المعارضة السياسية وعلى وجه الحصر معارضة اليسار، لأنه قام بالسطو على ملابسها المميزة. أي: التخطيط، والتنمية الإرادية، والتقدم الاقتصادي من خلال التصنيع وتأسيس البنية التحتية، وتحديث الزراعة عبر سياسة التعاونيات، والحرب على المضاربة من خلال احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتجارة الجملة، والتنمية الاجتماعية عبر الاستثمار المكثف في الصحة والتعليم.

إلا أن حزمة السياسات التقدمية السابقة افتقدت بعدًا بارزًا، أدى غيابه إلى إزعاج عناصر حزب الدستور النشطة، ونقصه به إهمال الحزب لسياسة التضامن ضد الإمبريالية. فلقد كان الحزب الحاكم وثيق الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تمنحه المساعدة المالية والحماية الاستراتيجية، وقادته تلك العلاقة القوية إلى الجنوح بعيدًا عن آمال الشباب التي تصدرتها قضايا العالم الثالث. هكذا نجد النظام على سبيل المثال يتخذ موقفًا تجاه قضية فيتنام مواليًا للسياسة الأمريكية، في الوقت الذي احتلت فيه مكانة مركزية في حركة التحرر الوطني على امتداد عقد الستينيات. ولم تحظ تلك السياسة بالتسامح، وحتى الاتحاد العام لطلبة تونس اضطر لرفضها تحت تأثير ممثليه اليساريين. هكذا أعلن الاتحاد في مؤتمر ١٩٦٥ عن

إدانتّه "لأى تدخّل أجنبيّ فى فيتنام"، وفى مؤتمر ١٩٦٦ أدان بشكل أكثر صراحة التدخّل الأمريكى فى فيتنام. فإذا وصلنا لعام ١٩٦٧ وجدنا المعارضة الطلابية للخط الحكومى قد تطورت، بمبادرة الطلاب اليساريين والمستقلين بتأسيس اللجنة التونسية لدعم الشعب الفيتنامى.

السبعينيات: حزب حاكم يفقد هيمنته

رغم إنجازات الحزب الحاكم الضخمة وقوة خطابه الأيديولوجى، واجهت الخطة "الاشتراكية الدستورية" عند نهاية عقد الستينيات معارضة صريحة متزايدة. ليس فقط من جانب الحركات السياسية، بل أيضاً من جانب بعض اللاعبين الاقتصاديين، وبالتحديد الفلاحين والبرجوازية الزراعية وكبار وصغار التجار والحركة النقابية.

جاءت المقاومة الأولى للحزب الحاكم من جانب الحركة النقابية عبر شكلين أساسيين. معارضة تأسيس الخلايا المهنية داخل المشاريع الاقتصادية، والعمل من أجل حماية القوة الشرائية لأصحاب الأجور. أزعجت تلك المقاومة المبكرة الحزب، إلا أنها لم تسفر عن تغيير جذرى فى سياسته^(٢٦). ثم جاءت المقاومة الساحقة، التى تمكنت من إجبار الحزب على الركوع ودفعته للتخلى عن خطة الاشتراكية الدستورية، حيث جاءت من الريف ودوائر المشاريع الاقتصادية الخاصة.

والواقع أن المقاومة الموجهة للحزب وسياسته لم تقدم بديلاً سياسياً له، فلم يتعد ما قدمته تحدى بعض جوانب السياسات الحزبية. إلا أن هذا التحدى أسفر عن تدمير ترابط الحزب وتماسكه الأيديولوجى، وأزال الغراء الذى كان يوحده كحامل لراية الخطة الاشتراكية. ولقد بدأ التعبير عن المقاومة فى عام ١٩٦٤ من خلال

قضية المساكن، عندما ثار الفلاحون ضد سياسة التجميع الاقتصادى الإجبارى لأرضهم (التعاقد حسب المصطلحات التونسية وكانت الوحدة الاقتصادية المجمعة تسمى تعاقدية- المترجم). وكانت المقاومة الفلاحية قوية، ثم تحولت إلى حرب ضد الحزب فى ٦٨-١٩٦٩، عندما بدأت الدولة فى توسيع نظام التعاقدات ليشمل مجمل القطاع التجارى فى ١٩٦٨ والقطاع الزراعى فى ١٩٦٩.

القطاع التجارى

حتى عام ١٩٦٨ كان التجار قادرين على ممارسة عملهم وتنظيمه بشكل مستقل، وإن خضعوا لشيء من التدخل من جانب الدولة. ابتداء من عام ١٩٦٢ أصبحت عمليات التحكم فى أسعار السلع صارمة الى حد بعيد، وفى عام ١٩٦٤ شجعت الدولة تعاونيات المستهلك وأسست متاجر نموذجية دخلت فى منافسة متصاعدة مع صغار التجار. وجاء عام ١٩٦٦ معه بتغير نوعى فى سياسة الدولة تجاه القطاع التجارى، إذ تخلت عن استخدام أدوات السوق لتحل محلها سياسة التجميع الإكراهى لتجار الموقع المحلى، فى إطار تعاقدات تجارية لا تقل عضوية الواحدة منها عن ثلاثة تجار. وفى معرض تبريرها لهذا التحول الجذرى فى السياسة التجارية، ذكرت السلطات أنه يستهدف تطوير التحكم المالى وتحديث المتاجر تقنياً.

وعلى الرغم من تلك الإجراءات ظل الطابع الخاص لقطاع تجارة التجزئة مستمراً، أما المجموعات التى دخلت فى نطاق سياسة التعاقد التجارى فكانت إلى حد بعيد تتركز على قاعدة من الروابط الشخصية أو العائلية، بينما حافظ التجار الصغار على استقلالهم. ومن ربيع ١٩٦٨ أخذ النظام التعاقدى فى التوسع. وبينما كان فى إمكان بعض التجار الاستمرار فى العمل داخل القطاع التجارى

مقابل أجر، اضطر كثيرون منهم إلى ترك العمل في القطاع أو جرى إبعادهم عنه. وفي الواقع أسفرت سياسة التعاضديات التجارية وتوسعها، عن إفقار الغالبية العظمى من صغار التجار، وأفقدت جميع هؤلاء التجار الصغار وضعهم المستقل. كان العاملون في التعاضديات التجارية الجديدة يحصلون على أجر يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ دينار شهريًا، كما تعرضت أعداد ضخمة منهم للإبعاد عن العمل في القطاع. إن الإحصاءات الخاصة بتلك التحولات غير متوفرة لدينا لأنها أصلاً لم تسجل، ولكن من المعروف أن هناك ٧٠٠ بقالا من ضمن ٢٠٠٠ داخل العاصمة قد عجزوا عن إيجاد مكان لهم داخل الوحدات التجارية الجديدة، كما أنه من المتفق عليه على نطاق واسع أن القطاع التعاضدى الجديد لم يستوعب سوى نسبة ضئيلة من التجار السابقين. هكذا نجد أنه ابتداء من عام ١٩٦٨ كان وضع صغار التجار قد انقلب، من حالة كانوا ينعمون فيها بالاستقلال ومستوى معيشة جيد بصفة عامة، إلى حالة أخرى تحولوا في ظلها إلى عمال ويتعرضون للصرف من الخدمة والإفقار.

القطاع الزراعى

بينما كان تأثير الإصلاحات الزراعية في البداية محصوراً في نطاق الفلاحين، أخذ تأثيرها ابتداء من ١٩٦٩ فى الامتداد إلى كبار ملاك الأرض. وكان من المفترض أن يؤدي التوسع فى نظام التعاضديات ليشمل الفلاحين، إلى تحديث الزراعة ورفع مستوى معيشة الفلاحين. ولكن من بداية التجربة أدى تطبيقها إلى الإقصاء الكامل لنسبة كبيرة من الفلاحين والعمال الزراعيين عن شروط حياتهم السابقة، ونعنى بذلك تراجع وضعهم من وضع المنتجين المستقلين إلى وضع العمال الذين لا يتحكمون فى وسائل إنتاجهم ويخضعون لنظام عمل يقع خارج نطاق سيطرتهم، أو باختصار: اضطرارهم لبيع قوة عملهم وما يصاحب ذلك من إفقار (Ramdhane 1981).

وبالاتساق مع رؤيتها لملكيّات كبار ملاك الأرض كوحّدات قادرة على توفير واستيعاب وسائل وتقنيّات الإنتاج الزراعيّ الحديث، استبّعدت الدولة فكرة إعادة تجميع كبار ملاك الأرض. ولكن من يناير ١٩٦٩ شهدت تونس حركة إعادة تجميع زراعيّ محمومة، ارتفعت في سياقها مساحة التعاضديّات الإنتاجية من ٤٧٦٠٠٠ هكتار في نهاية يناير ١٩٦٩ إلى ٤,١ مليون هكتار عند نهاية أغسطس من نفس العام، أي ما يساوي أكثر من ٨٠% من أراضي البلاد محتملة الخصوبة. واستثارت تلك السياسة معارضة عنيدة بين الفلاحين في مناطق عديدة، و بكلمات ديه ساينجر: "استشرى الأسى وأحياناً الغضب عبر البلاد، التي أخذت تتحول تدريجياً صوب مناخ العصيان". (Saenger (de)1969:37)

وكان لرد الفعل العام هذا أثره المباشر. ففي نوفمبر ١٩٦٩ تم عزل أحمد بن صالح، المهندس الرئيسي للخطّة "الاشتراكية الدستورية" الذي كان يشغل خمس وزارات، كما جرى طرده من الحزب. وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٦٩ قام المجلس النيابي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في أسلوب إدارته، وانتهى الأمر في ربيع ١٩٧٠ إلى اعتقاله وتقديمه للمحاكمة. ووفقاً لبياتريس ديه ساينجر "مهما كان الرأي في أعمال أحمد بن صالح، فالذي حدث أنه قد وجد نفسه وقد أصبح كبشاً للفداء". (Saenger (de) 1969) وبالتوازي مع سقوط مهندس التخطيط الاشتراكي، تخلى النظام عن مجمل الخطّة "الاشتراكية الدستورية" ذاتها. ومن بداية عام ١٩٧٠ جرى إنهاء كافة التعاضديّات الزراعية وأعيدت الأرض إلى ملاكها. ومن أبريل إلى مايو من نفس العام أعيدت خصخصة قطاع توزيع السلع.

إلا أن أهم التغيرات التي شهدتها تلك الفترة، كانت التغيرات في دور الدولة الاقتصادي نفسه. في ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ صدر بيان حكومي يحدد أن الدولة يجب أن تحصر دورها بصرامة في إطار المهام الاقتصادية الضرورية فقط. وجاءت خطة التنمية الرابعة ٧٣-١٩٧٦ لكي تعلن أن سيطرة القطاع العام "كانت أمراً

قابلاً للفهم في فترة الاستعداد واكتساب المهارات، حينما كانت البلاد تعاني نقصاً في الكوادر والمنظمين الاقتصاديين داخل القطاع الخاص"، ولما كانت تلك الفترة قد انقضت فإن تلك السيطرة "لم يعد من الممكن تبريرها". ثم أشار إعلان الخطة إلى وجود ضرورة استراتيجية لـ "جذب أكبر عدد ممكن من المنظمين الاقتصاديين، لكي يعملوا في اقتصادنا الحيوي والنشط"، و أضاف أن النمو الصناعي "ينبغي السعي إليه من خلال تحسين الإنتاجية، وتوسيع القاعدة الصناعية، والتغلغل في الأسواق الخارجية.. والنتيجة المستهدفة لتلك السياسة الصناعية الرامية لتوسيع الأسواق الخارجية هي تخفيف مشكلات العمالة". ومن أبريل ١٩٧٢ صدر قانون جديد لتشجيع استثمارات رأس المال الأجنبي وإنتاج السلع المصنعة من أجل التصدير.

من نهاية ١٩٦٩ تخلى الحزب الدستوري عن لغته ذات النزوع الاشتراكي، وأضحت الليبرالية الاقتصادية في المرحلة الجديدة هي كلمة سر ومفتاح المرور. والواقع أن الحزب قد وجد نفسه في مواجهة لحظة عصبية، فالجمع الذي نجح في تحقيقه بين التيارين السياسيين الكبيرين: الليبرالية والماركسية، اللذين طبعاً بطابعهما تاريخ تونس على امتداد القرن العشرين، قد أضحي الآن حطاماً تذروه الرياح. وهكذا لم يعد الجناح الدستوري اليساري يجد في الحزب موطناً ومأوى. ولكن من الضروري أن نسلم بأن هذا التحول الليبرالي، كان متسقاً مع رغبة الأغلبية الواسعة من اللاعبين الاقتصاديين . فلقد كان هناك عشرات الألوف من أسر الفلاحين التي جردت من أراضيها، وعشرات الألوف من العائلات المرتزقة من عائد العمل في التجارة الصغيرة التي تحولت أكشاكها قسراً إلى تعااضديات تجارية، وهم الذين رحبوا بتلك التغيرات باعتبارها تحريراً. والأمر المؤكد إن دمج تلك العائلات في نطاق التعااضديات الزراعية والتجارية كعمال مأجورين وما رافق ذلك من طرد وإفقار عام، شكل بالنسبة لهم تجربة مأساوية جعلت الكثير من رؤساء تلك العائلات يعيشون حياة بائسة. وكان استرداد تلك العائلات

لأراضيها ومتاجرها الصغيرة يعنى عودتها إلى سابق وضعها، وبالتالي استعادتها لقدرتها على تنظيم عملها بما يرافق ذلك من تحسن فى توقعات الحياة. والحاصل إن وصول الكابوس البيروقراطى إلى نهايته، وانقضاء زمن الدولة كلية الحضور والقوة التى حكمت حياتهم اليومية والمهنية، شكل بالنسبة لهم انفراج المحنة.

ويمكننا القول أن المجتمع التونسى فى تلك الفترة كان يعيش حالة اختمار. انقسم الحزب الدستورى انقسامًا عميقًا وقام ببتّر جناحه اليسارى. إلا أن الحزب فى استجابته لحالة السخط العام، رأى وجود فرصة لأن يتحول إلى قناة للتغيير الذى طال انتظاره. وهذا هو ما حدث بعد مايو ١٩٧٠. كان أحمد المستيرى قد اكتسب شهرة وصيتًا لرفضه الاستمرار فى المشاركة فى الحكم مع غياب الديموقراطية، بعد تقديمه فى ٢٩ يناير ١٩٦٨ لاستقالته من منصبه كوزير للدفاع وعضوية المكتب السياسى للحزب^(٢٧). وفى العاشر من مايو ١٩٧٠ استقبل بورقيبة المستيرى، وفى ٢٣ مايو أعيد قبوله فى الحزب، وفى ١٢ يونيو ١٩٧٠ تقرر تعيينه وزيرًا للداخلية. وفى ٨ يونيو عين المستيرى كمفوض للجنة العليا للحزب، وهى الهيئة السياسية التى حلت محل المكتب السياسى للحزب الذى جرى حله فى نفس اليوم، وفوضت للمستيرى مسئولية إعادة تنظيم الحزب والإعداد لعقد مؤتمر والشروع فى مراجعة الدستور وفقًا للمقترحات المقدمة.

وأدار الحزب عملية تشاور شعبى خلال صيف ١٩٧٠، من أجل الاستعداد للمراجعة الدستورية. إلا أن عناصر المقاومة فى قمة الحزب كانت قوية، وهكذا تأجل انعقاد مؤتمر الحزب مرة بعد أخرى. وفى ١٧ يونيو ١٩٧١ انفجر الانشقاق داخل الحزب باستقالة الحبيب بو العريس وزير الشؤون الثقافية والإعلام، ثم باستقالة أحمد المستيرى فى ٢١ من نفس الشهر فى نهاية مقابلة طويلة مع بورقيبة. ولم يقبل الرئيس استقالة المستيرى، ونجحت الجهود فى إقناعه بالترجع عن قراره (Saenger (de) 1971: 339).

لم يكن المستيرى ورفاقه يسعون الى تعددية حزبية، بل الى مقرطة الحزب من الداخل من خلال عدة إصلاحات ديموقراطية. إجراء انتخابات حزبية على كل المستويات (بدلاً من الاعتماد على تعيينات الرئيس)، والقيادة الجماعية على رأس الحزب، وملء الفراغ المؤقت فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بواسطة رئيس المجلس النيابى وليس رئيس الوزراء، وزيادة السلطة التشريعية الممنوحة للمجلس النيابى من خلال منحة حق التصويت على سحب الثقة من الحكومة.

بعد عدة شهور من التردد تحدد موعد افتتاح المؤتمر المنتظر فى ١١ أكتوبر ١٩٧١. ورغم أن المستيرى قد عزل من منصبه كوزير داخلية فى ٤ سبتمبر ١٩٧١، تمكن ومعه رفاقه من تحقيق نصر صاخب داخل المؤتمر. إذ أوصى القرار الخاص بالسياسة العامة الذى تبناه المؤتمر، بضرورة ملء منصب الرئيس فى حالة خلوه برئيس المجلس النيابى وليس رئيس الوزراء، وإلغاء حق رئيس الوزراء فى الترشيح للرئاسة، وضرورة تبنى القيادة الجماعية على قمة الحزب. كما أسفرت نتائج انتخابات اللجنة المركزية عن تحقيق الليبراليين لأغلبية كبيرة.

وكان لا يزال على المؤتمر أن ينتخب المكتب السياسى للحزب، على أن يصوت قبل ذلك على أسلوب انتخابه وفقاً لأحد اقتراحين . إما من جانب كل المندوبين الحزبيين الحاضرين فى المؤتمر، أو من جانب أعضاء اللجنة المركزية فقط . وجاء موقف رئيس الوزراء معارضاً لتوقيت التصويت على أسلوب الانتخاب ، مطالباً بتأجيله إلى اليوم التالى، ووافقه على ذلك اللجنة المركزية. ولم يكن الرئيس قد قال بعد كلمته الأخيرة، وسوف لن يقبل التوجه الجديد الذى فرضه المؤتمر، أو الطريق الذى اتبعه أنصاره. فكان أن أصدر المستيرى تصريحاً صحفياً جاء فيه: "لن نتراجع عن مبادئنا المعلنة، وعلى الأخص مبدأ انتخاب كل الهيئات الحزبية". وفور صدور تصريحه وجد المستيرى نفسه معزولاً من كل أنشطته الحزبية، وخلال بضعة أيام أجريت الانتخابات فى ٢٢ أكتوبر لتسفر عن

اختيار ١٤ عضوًا للمكتب السياسي، من ضمن قائمة أعدها بورقية شملت ٢٠ اسمًا. وكان أسلوب انتخاب المكتب السياسي يتناقض بوضوح مع القرار الذي اتخذته المؤتمر، وإن لم يمنع هذا بورقية الذي انتخبه الحاضرون من جديد رئيسًا للحزب مصنفين هاتفين، من أن يصرح "سوف نطبق قرارات المؤتمر".

بعد ذلك بثلاثة أشهر قام اجتماع المكتب السياسي الجديد، المنعقد في ٢٢ يناير ١٩٧٢ برئاسة "المجاهد الأكبر"، باتخاذ قرار يفضي بفصل أحمد المستيري من الحزب. قبل ذلك بأيام قليلة وفي ختام مؤتمر للمحافظين، هاجم بورقية المستيري بوصفه: "قريسة لعقده الاستعلاء على المناطق الريفية المتخلفة". ثم أعلن "أن تلك البطانة التي تكونت داخل الحزب، والعصبة التي تزعم تمثيلها لاتجاه حزبي مستقل، لها أفكارها الخاصة وأيديولوجيتها الخاصة ورؤيتها السياسية والاقتصادية ووسائل عملها... ومع أنه قد يبدو أمرا مثيرا للدهشة، تحولت تلك العصبة إلى حزب داخل الحزب. و كل ما كان ناقصًا أن تبادر إلى هجر حزب الدستور الجديد و تؤسس حركة أخرى". وهكذا خلال عامين فقط فقد الحزب عنصرية الأيديولوجيين، بعزل أحمد بن صالح الاشتراكي ومن بعده أحمد المستيري الليبرالي. وإذا كان الحزب قد طرد رجال المبادئ من صفوفه، فمن حقنا أن نتساءل: ما الذي تبقى له بعد ذلك؟

يبدو أن عام ١٩٧٢ هو العام الذي سجل نهاية حزب الدستور، بوصفه حزبًا يعتنق أيديولوجيا محددة ويمتلك قوة تعبوية. لم يعد الحزب في مرحلته الجديدة يمثل الحزب الذي يرمز للنضال من أجل الاستقلال، وارتد إلى مجرد كونه جهازًا للتعبئة من أجل الحفاظ على المناصب السياسية ولتوزيع المنافع والامتيازات. كذلك لم يعد حزبًا للحوار، إذ تولى رئيسه تكميمه وإخماد أصوات معارضيه، بينما كان الرئيس نفسه يزداد انغلاقًا على ذاته. وفيما بين ١٢ و١٤ سبتمبر ١٩٧٤ انعقد مؤتمر الحزب التاسع، المعروف باسم مؤتمر المنستير الثاني

أو مؤتمر الوضع. وجاء هذا المؤتمر لكي يزيل ويمحي كل القواعد الموجهة التي صاغها المؤتمر السابق، ويؤسس حالة من الانصهار بين الحزب والدولة، ويثبت بشكل نهائي استسلام الحزب لإرادة رئيسه. وعلى الرغم أن ٥١% من المندوبين الموفدين إلى المؤتمر قد شاركوا في المؤتمر الحزبي السابق، فقد سيطر الإجماع على مسار أعماله وفي تناقض كامل مع توجيهات المؤتمر الثامن السابق.

وهكذا أقر المؤتمر فيما يتعلق بإجراءات خلافة الرئيس، استمرار مبدأ السماح لرئيس الوزراء بشغل منصب الرئيس الحالي لمدة أربعين يوماً، مع احتفاظه بحقه في الترشيح لمنصب الرئاسة. كما أقر المؤتمر عدم جواز تدوين الاقتراح باللوم في جدول أعمال المجلس النيابي للتصويت عليه، إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على تبني المجلس لتوصية مقنعة من رئيس الدولة، مع ضرورة حصول الاقتراح باللوم عند طرحة للتصويت على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس. كما ابتعدت اللوائح الداخلية للحزب عن مبدأ الانتخاب على جميع المستويات. كذلك أرسى المؤتمر انصهار الحزب بالدولة. هكذا تكدست وظائف رئيس الحزب على وظائف رئيس الجمهورية، ووظائف سكرتيه العام على وظائف رئيس الحكومة. وأصبح رئيس الحزب هو مرشحه لرئاسة الجمهورية. أما الوزراء والمحافظون والسكرتيرون العموميون للجنة التنسيق، فقد أصبحوا يقومون بإلحاق أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين بالمؤسسات التابعة لهم، بحكم منصب هؤلاء الأعضاء الرسمي في اللجنة المركزية. وخولت عملية اختيار أعضاء المكتب السياسي لرئيس الحزب.

وعلاوة على ما سبق قام المؤتمر التاسع "مستجيباً لآمال أهالي تونس كلهم والرغبات العميقة للقاعدة الشعبية للحزب"، بانتخاب "المجاهد الأكبر" رئيساً للحزب مدى الحياة، وبالاتساق مع ذلك اقترح إعلانه أيضاً رئيساً للجمهورية مدى الحياة. وشكلت التطورات السابقة السياق الذي أخذت المعارضة السياسية التونسية في

التوسع في إطاره. كانت المعارضة من قبل وكما سبقت الإشارة تتكون من الحزب الشيوعي وجماعة آفاق، وجاء السياق الجديد ليدفع لظهور عنصرين جديدين انبثقا من داخل الحزب الدستوري نفسه. أولهما حركة الوحدة الشعبية Mouvement de l'Unité Populaire (MUP) ذات المنحى الاشتراكي بقيادة أحمد بن صالح، وثانيهما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين Mouvement des Démocrates Socialistes ذات التوجه الليبرالي بقيادة أحمد المستيري.

توسيع المعارضة السياسية

في أواخر ١٩٦٨ أودعت السلطة عددا كبيرا من أعضاء جماعة آفاق السجن وأنهار تنظيم الجماعة. وعندما نراجع العدد الأول من مجلة العامل التونسي الصادر في يناير ١٩٦٩، يمكننا ملاحظة خضوعها لتوجيه النشطين الراديكاليين من أعضاء آفاق . وفي أعقاب ذلك، بعامين اتخذت الجماعة لنفسها اسما جديدا هو العامل التونسي، وأصبحت تنظيما ماركسيا لينينيا. ووجهت المنظمة نشاطها التجنيدى إلى المحيط الطلابي، كما حاولت بناء قاعدة لها داخل العمال ، إلا أن النجاح الذى حققته فى المجال الثانى كان محدودا. وعندما قامت المنظمة فى مرحلتها الجديدة بتوزيع كراسة تهاجم فيها النظام فى عام ١٩٧٣، انقضت عليها السلطة مرة أخرى وقوضتها . وأسفرت الهجمة عن تقديم ٢٠٢ من أعضائها إلى محكمة أمن الدولة فى أغسطس ١٩٧٤. وعلى عكس العناصر البعثية التى أعلنت أثناء محاكمتها فى عام ١٩٦٩ استنكارها وتخليها عن معتقداتها، حافظ المتهمون فى قضية ١٩٧٤ بصفة عامة على ثباتهم وأقروا أمام القضاة بمعتقداتهم مكررين ذلك مرارا.

وإلى جوار منظمة العامل التونسي ذات الشعارات المأخوذة من الكتب الماوية بمصيرها الذى انتهت إليه، والحزب الشيوعي الذى أضحي مجال نشاطه

أكثر محدودية من أى وقت مضى، كانت الظاهرة السياسية الأساسية لعقد السبعينيات هي حركة الوحدة الشعبية وحركة الديموقراطيين الليبراليين اللتين انبثقتا من داخل الحزب الحاكم.

حركة الديموقراطيين الاشتراكيين

كان أحمد المستيري كما سبق التوضيح هو القيادة الرئيسية داخل الحركة. وكان المستيري يعارض عبادة الشخصية، والأعمال البيروقراطية التعسفية، وسياسية التجميع الزراعى الإكراهى المسماة بالتعاضديات. ولم يكن المستيري بمفرده، إذ تجمع من حوله داخل الحزب الدستوري فريق من الشخصيات ذات الموقف الوطنى، تكون من الحبيب بولعراس وحسيب بن عمار وراضية الحداد والصادق بن جمعة.

عندما تعرض المستيري للعزل من كل أنشطته الحزبية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٧١ رفض التوقيع على وثيقة نقد ذاتى. وفى ١٣ يناير ١٩٧٢ صدر عنه تصريح صحفى أعاد فيه التأكيد على تصريحاته السابقة، مضيفاً: "وفيما يتعلق بعودتى النهائية إلى الحزب وهو ما يبدو أن الرئيس يحبذه، فاعتقد أنها خطوة لا يمكن لى اتخاذها فى ظل الظروف الراهنة، التى أرى أنها لا تتسق مع كرامتى ومعتقداتى وتناقض المبادئ التى تبناها مؤتمر المنستير الحزبى". ثم أضاف: "أن جوهر الموقف الذى تبنيته معروف للكافة تماماً، ومضمونه السماح للشعب التونسى، الذى ناضل نضالاً طويلاً وشاقاً من أجل الاستقلال، بالحصول على حقه الكامل فى الاختيار الحر لحكامه وإدارة شئونه بأسلوب ديموقراطى". ولم يمض أسبوع على هذا التصريح إلا ووجد المستيري نفسه، ليس فقط مجرداً من مناصبه الحزبية بل أيضاً مطروداً من الحزب نفسه. وهو نفس المصير الذى انتهت إليه مجموعته فى مؤتمر ١٩٧٤. وفى ٢٠ مارس ١٩٧٦ أصدرت مجموعة المستيري

بياناً بمناسبة الذكرى العشرين لتحقيق الاستقلال، طالبت فيه بـ "معارضة منظمة خارج نطاق الحزب الاشتراكي الدستوري، وهو ما يسمح به الدستور والقانون"، معربين عن قناعتهم بأن الحزب الحاكم "أثبت عدم قابليته للإصلاح". وبعد صدور البيان بعدة أيام بادرت المجموعة بتأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme (LTDH)، التي حصلت في شهر مايو من العام التالي ١٩٧٧ على موافقة الحكومة على تأسيسها.

في عام ١٩٧٧ اتخذت مجموعة المستيري خطوة أخرى إلى الأمام. ففي الثاني عشر من أبريل اتفقت المجموعة -ومعها عدد من الشخصيات التونسية المستقلة - على ميثاق لاحترام الحريات العامة في تونس، وقعه عدد من المثقفين الرافضين للقيود المفروضة على الحريات، وما تتعرض له حقوق الإنسان الأساسية من انتهاكات. ولقد طالبوا بعفو عام، والإفراج عن المسجونين السياسيين، والبدء في عملية مقررطة حقيقية. كما طالب الميثاق بانهقاد مؤتمر حول الحريات العامة، يضع على جدول أعماله هدف تأسيس مجلس قومي لحماية الحريات العامة. وحظيت المبادرة الأخيرة بتأييد مئات المثقفين وتيارات المعارضة الأخرى. وتحدد موعد المؤتمر بالفعل في العاشر من يونيو ١٩٧٧. إلا أن السلطة منعت انعقاده على الرغم من وصول مراقبين أجانب ذوي سمعة دولية إلى البلاد من أجل حضوره^(٢٨).

في نهاية ديسمبر ١٩٧٧ تمكن حسيب بن عمار أحد أعضاء جماعة الليبراليين، من إصدار أول أعداد مجلة باللغة العربية تدعى: الرأي، بعد انتظار يزيد عن العام للحصول على الموافقة الرسمية. كما تولى حسيب بن عمار أيضاً رئاسة تحرير مجلة الديمقراطية Democratie الأسبوعية الصادرة بالفرنسية، التي صدر عددها الأول في أول يوليو ١٩٧٨.

وفي ختام لقاء رسمي جرى في الثالث من أكتوبر ١٩٧٧، قدم المستيري باسم جماعة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى بورقيبة اقتراحًا أوليًا خاصًا بإعلان ميثاق قومي، تراجعت السلطة عن موقفها السابق من الحركة وأجازت تكوينها. كان اقتراح المستيري يتضمن تمهيدًا يدين نظام الحزب الواحد وي طرح مبدأ المنافسة السياسية الدستورية، من أجل انقاذ الوطن من براثن "خطر حقيقي" يواجه البلاد هو خطر الاتجاه صوب الفاشية، و"اللجوء إلى العنف والتقلبات الحادة والتدخل الأجنبي وروح المغامرة". وجاء الرد الحكومي على المطالبة بميثاق وطني في صورة بيان رسمي، يعلن تأجيل اتخاذ القرار النهائي بشأن الاقتراح إلى حين انعقاد المؤتمر الحزبي القادم في ١٩٧٩. وفي فبراير ومارس ١٩٧٨ سافر المستيري إلى الولايات المتحدة وبريطانيا والجزائر، وهناك استقبل من جانب كبار ممثلي الدولة والأحزاب والجامعات. وفي ١٤ يونيو ١٩٧٨ صدر عن المستيري تصريحًا، يعلن عن تكوين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين كحزب، والتقدم بلوائحه المنظمة إلى وزارة الداخلية^(٢٩). وبعد ذلك بأسبوعين نشرت صحيفة "الحركة" العربية "الرأي" ومجلتها الديمقراطية الصادرة بالفرنسية الصيغة الأولية لبرنامج الحزب الجديد.

استدعى البرنامج في مقدمته تاريخ تونس والتضحيات التي قدمها التونسيون في سعيهم لتحقيق الكرامة والاستقلال والحرية، وأعلن "لم تعد الهياكل السياسية المحيطة بنا والمتأصلة داخل نظام الحزب الواحد، ملائمة للمرحلة الراهنة من التطور التي وصل إليها الشعب التونسي، وبالتالي أضحت عاجزة عن الاستجابة لآماله وطموحاته العميقة. الآن لم يعد في مقدور الحزب تمثيل أغلبية شعبنا، وأن يوجه ويعبئ موارد الأمة من أجل تحقيق أهدافنا القومية... ولقد ازدادت خطورة هذا الفشل مع ظهور حالة الخلط التي عانى منها الحزب، فمع مرور السنوات أصبح الحزب مرتبكًا مع أجهزته، كما أخذت الأجهزة الحزبية في الاختلاط مع أجهزة الدولة. وفيما يتعلق بالمجال الأيديولوجي اضطر الحزب من خلال ذات الهيئة المسئولة عنه وتحت ضغط الظروف، إلى إدخال تغيرات حادة وفجائية في

استراتيجية وبرنامجه في مدى زمني لا يتجاوز بضعة أسابيع. هذا التحول في الاتجاه المضاد الذي أعقب فشل تجربة الستينيات الاشتراكية، أدى إلى تدمير مصداقية قادة الحزب ونشطيه. وانتهى الأمر إلى ظهور فراغ تنظيمي وأيديولوجي، تفاقمت حدته تحت تأثير فشل المحاولات الرامية إلى مقرطة الحزب داخليًا. هكذا لم يعد أمام بلادنا أي خيار سوى الخيار الديمقراطي، الديمقراطية بمعنى التعددية السياسية والتعددية الحزبية".

مع اقتراب الستينيات من نهايتها أصبح المستيري وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، يرمزون للتطلع صوب التغير السياسي والتعددية الحزبية . إلا أنهم لم يقفوا وحدهم في ساحة الدفاع عن التغيير السياسي، فلقد كانت الحركة الإسلامية الأصولية تتقدم صوب مقدمة المسرح السياسي. وعلى الرغم من أهميتها فقد كانت الحركة الأصولية لا تزال جديدة على الساحة ، لدرجة لا تجعلها قادرة على إزاحة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من موقع قوة المعارضة الأساسية. وظهر ذلك في انتخابات نوفمبر ١٩٨١ العامة، التي أسفرت عن تحقيق مرشحي حركة الديمقراطيين انتصارًا ساحقًا.

حركة الوحدة الشعبية

كان أحمد بن صالح هو المهندس الرئيسي لخطة الستينيات التنموية، وحتى ما قبل سقوط رئيسها كانت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الاتجاه السائد داخل الحزب الدستوري. جاء تيار أحمد بن صالح من داخل تقاليد الطبقة العاملة الاشتراكية غير الشيوعية، وارتبط بالنضالات التاريخية لقادة الطبقة العاملة النقابيين مثل محمد علي الحامي والطاهر الحداد وفرحات حشاد (Taieb 1983-84: 44- 62).

سنجد المصدر الوثائقي الأساسي لحركة الوحدة الشعبية داخل البرنامج الاقتصادي والاجتماعي، الذي أقره الاتحاد العام التونسي للشغل في مؤتمر ١٩٥٦.

ولم يكن هذا المصدر بعيداً عن تأثير أحمد بن صالح، ففي هذه الفترة كان يشغل منصب السكرتير العام للاتحاد، ومن موقعه هذا لعب دوراً مهماً في إقرار المؤتمر للبرنامج. في ١٩٥٧ نشب صراع قوة داخل الاتحاد، انتهى بعزل أحمد بن صالح عن منصبه^(٣٠)، ليعين في العام التالي في الحكومة. ومن أوائل الستينيات أصبح بن صالح أحد كبار رجال النظام، ومن موقعه لعب دور المهندس الرئيسي لخطة ٦٢ - ١٩٧١ التنموية، التي أضحت قاعدة ومنطلق سياسة الحزب الحاكم ومعه الدولة. ولقد كان من الطبيعي أن تتأثر الخطة ببرنامج الاتحاد العام التونسي للشغل لعام ١٩٥٦ تأثيراً قوياً. وفي سياق تأثير خطة التنمية على الحزب، اتخذ قراره في مؤتمر نوفمبر ١٩٦٣ المعروف باسم "مؤتمر المصير"، بتغيير اسمه إلى الحزب الاشتراكي الدستوري. وإذا كان أحمد بن صالح قد برز إلى مقدمة المسرح السياسي التونسي عبر ارتباطه بخطة التنمية الاشتراكية، فإن الحركة السياسية المعارضة الجديدة - الوحدة الشعبية - التي سوف يقودها، ستظهر كنتيجة للانقلاب على طريق التنمية الاشتراكية وتبني الطريق الديمقراطي للتنمية.

تكونت حركة الوحدة الشعبية كحركة معارضة سياسية في عام ١٩٧٥، أي نفس عام صدور بيان الوحدة الشعبية، إلا أن بداية ظهورها ترجع إلى عام ١٩٧٣. فبعد أن تمكن بن صالح من الهروب من سجن العاصمة المدني، حيث كان يقضى عقوبة بالسجن مدتها عشر سنوات، نشر بتاريخ ١٦ مايو ١٩٧٣ في صحيفة لومانتييه الفرنسية مقالاً انطوى على هجوم مباشر على بورقيبة. وفي هذا المقال كتب بن صالح: "الواقع أن ما حدث هو قطيعة كاملة مع شخص ما، بعد أن كان يقف منى موقف التأييد لفترة طويلة من الزمان. هذا الرجل جعل من مرضه عذراً للخروج من المأزق الذي انتهى إليه، وأساء استخدام سلطته المطلقة من أجل إذلال شعب بأسره، بالادعاء أنه قد تعرض لخداع وغش المحيطين به بينما لم يكن هناك من مخادع يخدع الجميع سواه. وهو ما أظهرته بوضوح طريقة استخدامه للسلطة وأوامره، بل وخطبه ذاتها". وفي سياق حديثه عن ما دعاه "أزمة البلاد الدائمة

والواسعة ومنتزادة الحدة" منذ عام ١٩٧٠، أرجع أسباب محاكمته إلى "الاستحالة الكاملة لأي تسوية مع الرجعية... فمن الواضح تمامًا أن رئيس الدولة والرجعية قد نزعوا تمامًا الأقنعة من على وجوههم فيما يتعلق بالتيار الاشتراكي الذي كانت تجرى محاكمته".

في نفس المقالة أظهر بن صالح معارضته للسلطة الشخصية "لأنها بحكم تعريفها نفسه من الحتمي أن تصبح ديكتاتورية وتتوغل في ديكتاتوريتها"، وانجذابه صوب الاشتراكية، وطالب بتكوين حركة للوحدة الشعبية. وفي معرض حديثه عن الحركة المطلوبة، كتب "يتعين على تلك الحركة أن تسعى لتوجيه مجمل الجماهير في إطار حركة نضالية واحدة، من أجل مقاومة الرجعية وإعادة سلطة القرار الاقتصادي والسياسي إلى القاعدة الشعبية. فالطريق إلى التنمية لن نجده داخل تيار الدفع الإمبريالي، ويتعين على عملية البناء الاشتراكي أن تكون سياسة يومية ذات طابع ديناميكي". وإذا نظرنا إلى البيان المؤسس لحركة الوحدة الشعبية سنجدّه يوسع من الطرح الوارد في المقالة السابقة، ليشمل ما يفيد الأهمية القصوى للديموقراطية والشرعية، أو حسب ما جاء في نص البيان: "لا يمكن للاشتراكية سوى أن تكون ديموقراطية، كما لا يمكن للديموقراطية سوى أن تكون اشتراكية".

وعلى عكس حركة الديموقراطيين الاشتراكيين التي لقيت تسامحًا من جانب السلطة قبل وبعد قرارها بتكوين حزب، عانت حركة الوحدة الشعبية من اضطهاد السلطة. وكان نظام الحكم في موقفه هذا يتحرك بقوة دفع مصدرها عاملين: الضعف النسبي للدعم الدولي الذي حظيت به الحركة الشعبية، ورؤية الحركة لبورقوية نفسه بوصفه المصدر والسبب الرئيسي لمشاكل تونس السياسية. وهكذا نجد أن الأعضاء الذين شكلوا نواه الحركة، تعرضوا ابتداءً من ١٩٧٧ وفقاً لما أدلوا به أمام المحاكم للاعتقال والتعذيب، وحلت بهم عقوبات محكمة أمن الدولة. وفي سياق تلك الملاحقة الأمنية والقضائية تعرض ثلثي أعضاء الحركة للمحاكمة،

يتهم التعدى على كرامة رئيس الجمهورية ونشر الأخبار الكاذبة وتداول مطبوعات سرية وعضوية تنظيم سرى.

كانت قوى المعارضة الجديدة غير الشيوعية الآخذة فى التشكل لا تزال فى مراحلها الأولى، حيث كان الاتحاد العام التونسى للشغل فى تلك الفترة يتولى توجيه مسار حركة التجديد الهائلة النابعة من أزمة الحزب الحاكم، وبالتالى عبر الحركات المرتبطة به. واجه الاتحاد مجتمعا يعانى من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، التى لم يكن فى مقدور الحركات السياسية أن تقدم حلوًا أولية لها، وهكذا أصبح الاتحاد الأمل الأساسى للجماهير. كانت الجماهير تأمل فى شىء أفضل، تأمل فى الكرامة والديموقراطية التى يطالب بها الاتحاد فى صراعه من أجل الاستقلال عن الحكومة، والتعددية الحزبية والعفو العام والحريات الفردية والجماعية.

أضحت توقعات التغيير الراديكالى والكامل، وعلى الأخص داخل الشباب المتعطش للعدالة والحقيقة، تتواجد على نحو متزايد داخل دوائر الحركة الأصولية الإسلامية. طرحت تلك الحركة رؤية تدمج وتوحد بين الدين والسياسة، فى إطار مثل أعلى أسطورى يعادى التحلل الأخلاقى والنزعة المادية والسيطرة الغربية، ويقدم للجميع وعدًا بحلول لكل المشاكل التى تواجههم. وعند نهاية عقد السبعينيات، عندما كانت كل الأيديولوجيات تعيش حالة أزمة وأضحت الحقيقة عملة نادرة، ظهرت الأصولية الإسلامية لتطرح نفسها بوصفها القوة القادرة على إتاحة الحقيقة للجميع.

وجاء انتصار الثورة الإسلامية فى إيران ليقدم الدليل الحى، على ما يمكن للجماهير الإسلامية المجردة من السلاح أن تفعله. فها هم الإيرانيون العزل يسقطون خامس جيوش العالم، ويحررون وطنهم من سطوة حاکمة الطاغية. ولقد تضافرت مجموعة من العوامل ساهمت فى سيطرة الحركة الإسلامية. منها قمع

السلطة الدموى للجماهير يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨ فى مواجهة الإضراب ليوم واحد، ومنها تحطيم الاتحاد العام التونسى للشغل ، ومنها افتقاد المعارضة العلمانية لشبكات الاتصال المؤسسية اللازمة للتعبير عن مطالبها. ولقد تميزت الحركة الإسلامية بابتعادها عن المعايير والقيم الأساسية التى سادت داخل الحركات السياسية والنقابية الأخرى. واعتبرت فشل الحزب الحاكم، وعجز المعارضة السياسية، وفشل الاتحاد العام التونسى للشغل، وقائع مختلفة تدل على حقيقة واحدة هى فشل النموذج السياسى والمؤسسى الغربى.

وفى الثانى من يوليو ١٩٧٩ تحدث بورقيبة فى الجلسة الختامية لاجتماع اللجنة المركزية للحزب الحاكم، وأثناء حديثه وردت تلك الكلمات التى كان لابد أن تثير انتباه الأصوليين الإسلاميين: "لم يصل إلى سمعى صوت واحد من أصوات مندوبى المؤتمر، يطالب بتأسيس أى حزب ديموقراطى أو أى حركة للوحدة الشعبية. أن هؤلاء الذين يدعون كونهم ديموقراطيين اجتماعيين وغيرهم من المحتالين يصرخون فى البرية".

٨٠-١٩٨٧: من التعددية الحزبية إلى قمع مختلف الاتجاهات

فى مساء ٢٦-٢٧ يناير ١٩٨٠، أى بعد عامين من أحداث يناير ١٩٧٨ الدامية، عبرت قوة من الفدائيين التونسيين المسلحين إلى الأراضى التونسية عبر جنوب الجزائر. كانت القوة قادمة أصلاً من ليبيا حيث تلقت تدريبها العسكرى، وهاجمت بعض السكنات العسكرية ومواقع للشرطة والحرس الوطنى، ثم سيطرت على مدينة قفصة معلنة انطلاق ثورة شعبية ضد النظام الحاكم. وجاء هذا الحادث غير المتوقع تماماً ، الذى أصبح يُدعى بعملية قفصة، ليفضح بشدة الطبقة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة، ويشدد على خطر استمرار الوضع الراهن.

وأثناء الحادث سيطر الخوف على الحكومة، لدرجة دفعتها إلى طلب مساعدة فرنسا والمغرب. وبالفعل قدمت فرنسا مساعدات مختلفة، من الدعم اللوجيستي والنقل التكتيكي بأشكال مختلفة ، إلى إرسال ثلاث طرادات بحرية إلى خليج قابس. كما زودتها المغرب بالدعم اللوجيستي في مجال النقل الجوي. وكما لاحظ بن ضياف: "إذا كان الأهالي لم يتضامنوا بأعداد كبيرة مع المتمردين، فإنه من الصحيح أيضاً أن الجيش احتاج إلى اثنتي عشرة ساعة لكي يتدخل ويستعيد تدريجياً سيطرته على المدينة. وعلاوة على ذلك ظل أحمد الميرغني قائد قوة المتمردين حراً طليقاً لعدة أيام، قبل أن تتمكن السلطات من اعتقاله في الخامس من فبراير. ووصل عدد ضحايا العملية وفقاً لما أوردته المصادر الرسمية، إلى ٤٨ قتيلاً و ١١١ جريحاً". (Dhiaf 1980:878).

وفي مواجهة أحداث قفصة أعلنت كل أحزاب المعارضة بلا استثناء^(٣١)، وأيضاً القيادة الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل ، استنكارها للعملية وإدانتها للتدخل الليبي. إلا أنها من موقعها الرفض هذا، أعلنت أيضاً عن انتقاداتها للوضع السياسي والاجتماعي التونسي. كما عبرت كل أحزاب المعارضة عن قناعتها، بأن إقدام فريق من المواطنين التونسيين على تلك المخاطرة وتحدي الحكومة بمثل هذا العنف، ما كان له أن يحدث لو أن الحكومة أصاحت السمع للنصائح والمناشدات التي أبداهها الجميع من أجل إصلاح وضع سياسي واجتماعي، أضحي على درجة عميقة من الخطورة.

ومثل بداية السبعينيات شكلت بداية الثمانينيات فترة مقدمات سياسية. وكما حدث في السبعينيات ، بمجرد أن انقضت العاصفة انقلبت الحكومة على هامش الحرية الذي أجبرت على التنازل عنه. وكما حدث أيضاً في العقد السابق، و بمعدل أسرع مما شهده هذا العقد، سوف تشهد تونس تقلبات حادة وأزمة جديدة.

٨٠-١٩٨٤: من طلفة قفصة التحذيرية إلى التمهيدات السياسية

كان من الطبيعي أن تحل بالمسؤولين عن عملية قفصة عقوبات ثقيلة الوطأة، و هكذا أعدم منهم ١٣ في ١٧ أغسطس ١٩٨٠. ويبدو أن بورقية قد انتبه إلى خطورة الموقف. ففي أعقاب إصابة رئيس الوزراء الهادي نويرة بنزيف في المخ أدى إلى عجزه عن أداء مهام منصبه، عين محمد مزالي "منسقا" للعمل الحكومي، ليصبح بعد بضعة أسابيع رئيسا رسميا لوزراء تونس. وأعقب ذلك عامين أو ثلاثة من التمهيدات السياسية.

في مارس ١٩٨٠ أعلن الرئيس من جانب واحد إعادة عضوية أعضاء حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المطرودين من حزب الدستور. وفي مواجهة القرار أعلن المستيري أنه يمثل بادرة نوايا حسنة، إلا أنه لا يشكل "تغيرا أساسيا" في العوامل الجوهرية الصانعة للمشاكل التي تواجهها البلاد ". وبعد ذلك شهد حزب الدستور عملية تطهير، قادت إلى طرد بعض رجال الحزب المعروفين بمعارضتهم للتعددية ودفعهم لمليشيات الحزب للهجوم على الاتحاد العام التونسي للشغل. وفي الأول من مايو ١٩٨٠ اتخذت السلطة إجراءات ذات طبيعة خيرية لصالح فئات ذوى الأجور. فقررت زيادة الحدود الدنيا والعليا للأجر بنسبة ١٠%، ووسعت مساعدات الخدمات الاجتماعية، ومدت نطاق معاشات كبار السن والعجزة والعلاج الطبي ليشمل العمال الزراعيين. وفيما بين أغسطس ١٩٨٠ أفرجت عن القادة النقابيين المودعين في السجون وغيرهم من المساجين السياسيين، أما الطلاب الذين قدموا قبل ذلك للمحاكمة وفرضت عليهم عقوبات بالسجن فقد سُمح لهم باستئناف الدراسة.

كذلك اتخذت خطوة كبيرة في طريق حل الصعوبة التي كان الاتحاد العام التونسي للشغل يواجهها، بتكوين لجنة قومية نقابية توزعت عضويتها مناصفة بين قيادات الاتحاد الشرعية وقياداته الجالسة على أكتاف السلطة، من أجل التجهيز

لانعقاد مؤتمر نقابي. ليس هذا فقط فالحكومة أيضا غيرت من نغمة حديثها، وأضحى الحوار الآن موضوعة سياسية، إلا أن الحوار الذي راج في تلك الفترة كان حوارًا انتقائيًا. فلقد استبعد الحزب الحاكم منه كلاً من الحزب الشيوعي وحركة الوحدة الشعبية، وكانت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين هي الحركة الوحيدة التي اعترف بها كممثل فعلى للمعارضة، وإن لم يصل الأمر لدرجة الاعتراف بها كممثل شرعي لها. وهكذا استقبل بورقيبة أحمد المستيري كعضو في المعارضة، ثم مُنح تصريحًا لإصدار صحيفتين أسبوعيتين: المستقبل العربية و L'Avenir الفرنسية.

ومن جهة أخرى شرعت السلطة في عملية إعادة تنظيم حكومية عميقة، استهدفت إعادة دمج العناصر التي استقالت أعقاب حوادث ٢٦ يناير ١٩٧٨، وأيضًا أحد عناصر حركة الديموقراطيين الاشتراكيين الذي لم يساير المستيري في تحركه لتكوين حزب جديد. كان المجتمع المدني قد ولد، وأخذت الآمال في التبرعم والازدهار. وشاع في البلاد في تلك الآونة شعور بالتفاؤل والبهجة، وإن شابهته لحظات من التوتر والغيوم. منها على سبيل المثال قرار إيقاف الصحيفة Le Phare المستقلة مؤقتًا لمدة ثلاثة أشهر في ٢٣ أغسطس ١٩٨٠. ومنها قرار جعل إبراهيم حيدر - أحد قادة حركة الوحدة الشعبية - رهن الإقامة الجبرية المنزلية، عقابًا له على إقامة مؤتمر وطني في منزله. وبصرف النظر عن تلك القضايا المتأججة التي كانت تقوض المجتمع التونسي، أي: قضايا تنظيم العمل والتعددية السياسية، كان من الواضح أن عملية التحول الليبرالي قد انطلقت من عقالها.

الأمر المؤكد أن أبرز حوادث عقد الثمانينيات كان الاعتراف بالتعددية السياسية. جاء هذا الاعتراف في العاشر من أبريل ١٩٨١، عندما أعلن بورقيبة في خطاب افتتاح المؤتمر الثاني: "لقد حقق شعبنا درجة من النضج لا يمكن إنكارها، كما أن شبابنا الآن تغزوهم الآمال والمطامح . ونحن نتفق على ضرورة

ضمان مشاركة كل التونسيين في صنع القرار، وبغض النظر عن اختلافهم في الآراء و سواء كانوا داخل الحزب أو خارجه. كل تلك العوامل وغيرها تدفعنا للقول أنه لا يوجد لدينا أدنى رفض لظهور تكوينات سياسية وطنية أو اجتماعية، شريطة احترامها للشرعية الدستورية، وحرصها على حماية منجزات الأمة الكبرى، ورفضها للعنف والتعصب، وعدم ارتباطها أيديولوجيا أو ماديا بأي حزب خارجي»^(٣٢).

ولقد استفادت كل الحركات السياسية -الموجودة أو التي في سبيلها للتكون- من تلك الخطوة التمهيدية، فيما عدا الأصوليين الإسلاميين. إذ أعلن قرار السياسة الذي أقره المؤتمر اعتراضه على: "الاتجاهات المتطرفة التي تزعم عصمتها في مسائل الدين، والتي تبشر بالتعصب والممارسات المتعصبة البعيدة عن روح العصر". وجاء رد الحزب الشيوعي على تصريح بورقيبة إيجابيا، مطالبًا برفع الحظر المفروض عليه منذ عام ١٩٦٣. أما حركة الوحدة الشعبية فقد تقدمت بطلب لتكوين حزب سياسي^(٣٣)، وبالنسبة لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين فقد كانت تقدمت من قبل بمثل هذا الطلب.

وكخطوة تالية على الخطوة التمهيدية السابقة التي أعلنها بورقيبة، بادرت الحكومة في ١٨ يونيو ١٩٨١ بإعلان إجراء انتخابات عامة في أول نوفمبر ١٩٨١، ورفع الحظر عن الحزب الشيوعي. ودعت السلطة تكوينات سياسية أخرى للمشاركة في الانتخابات، ومنحت وعدًا بالاعتراف بها إذا حصلت على ٥% من إجمالي التصويت^(٣٤). ومن بين كل التكوينات السياسية غير الإسلامية التي تواجدت في الساحة التونسية في تلك الفترة، لم يتعرض للتهميش سوى حركة الوحدة الشعبية الأولى، وتم ذلك من خلال عدم الرد رسميًا على الطلب المقدم منها لتأسيس صحيفة خاصة بها. حدث هذا في الوقت الذي تسلم الحزب الشيوعي تصريحًا بإصدار مطبوعة أسبوعية جديدة هي الطريق الجديد، كما تسلمت حركة

الديموقراطيين الاشتراكيين تصريحًا بإصدار صحيفتي المستقبل و Le Avenir ، وتسلمت حركة الوحدة الشعبية الثانية (حيث كانت حركة الوحدة الشعبية قد انقسمت إلى حركتين) تصريحًا بإصدار صحيفة الوحدة الشعبية.

وعندما حل موعد الانتخابات العامة كانت المعارضة القانونية تتكون من الحزب الشيوعي التونسي، أما المعارضة الفعلية (التي لم يُحسم بعد أمر تمثيلها السياسي) فتكونت من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية الثانية. فإذا التفتنا إلى المعارضة غير القانونية المعرضة للقمع ، فسوف نجدها في حركة الوحدة الشعبية الأولى وحركة الاتجاه الاسلامي وجماعات اليسار المتطرف المختلف. (Dhaiaf 1980 :603) ودارت المنافسة الانتخابية بين الجبهة الوطنية التي تكونت من حزب الاشتراكي الدستوري الحاكم والاتحاد العام التونسي للشغل ، في مواجهة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعي التونسي وحركة الوحدة الشعبية الثانية و اللجنة المؤقتة للمستقلين. (٣٥) دارت المعركة حول ١٣٦ مقعدًا توزعت بين ٢٣ دائرة انتخابية، رشحت الجبهة الوطنية ممثلها فيها جميعًا، ورشحت حركة الديمقراطيين ممثلها في ١٨ منها، وحركة الوحدة الشعبية الثانية في ٩ دوائر منها، والحزب الشيوعي التونسي في ٦ دوائر منها، أما المستقلون فقد اقتصر ترشيحهم على ثلاث دوائر فقط.

ونظرًا لطبيعة أسلوب الانتخابات المصمم من أجل تحقيق الأغلبية من جولة واحدة، ونظرًا لمخاطر انقسام الأصوات بين المرشحين، اقترح الحزب الشيوعي على التكوينات السياسية الأخرى تكوين جبهة انتخابية. وجاء موقف حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بالرفض لعدة أسباب، من ضمنها رغبتها في إثبات تفردا وجوهرها واحتياجها للحصول على ٥% من الأصوات من أجل حصولها على الشرعية. ولقد وضعت الحملة الانتخابية القوائم المتنافسة في موقف متساو تمامًا، فيما يتعلق بحرية الرأي والاجتماع . (Dhiaf 1980:617)

خصصت السلطة لكل قائمة رشحت في إحدى الدوائر وقتاً للإرسال الدعائي، مقداره ثلاث دقائق في الإذاعة ودقيقتان في التلفزيون. كما مكنت المعارضة من عقد المؤتمرات والاجتماعات الانتخابية. إلا أن المعارضة اشتكت من حدوث انتهاكات عديدة، منها شكوى الحزب الشيوعي من منعه من استخدام الإعلام والبوسترات والعربات ذات المكبرات الصوتية، على الرغم من أن جدران العاصمة غمرتها بوسترات الدستوريين. كذلك حظى خطاب رئيس الوزراء الذي افتتح الحملة الانتخابية ودعا فيه للتصويت للجبهة الوطنية، ببث كامل في كل من الإذاعة والتلفزيون. وكانت هناك شكاوى أخرى للمعارضة. فلقد اشتكت، وعلى الأخص حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، من قيام الميليشيات التابعة للحزب الحاكم بإفساد اجتماعاتها. ووصلت تلك الاعتداءات إلى درجة دفعت الديمقراطيين الاشتراكيين ، لإيقاف اجتماعاتهم خلال الأيام الثلاثة السابقة على نهاية الحملة. كما منع المراقبون من القيام برقابة سليمة على العملية الانتخابية، ووصل هذا التعويق العمدى لدرجة دفعت حركة الديمقراطيين والحزب الشيوعي وحركة الوحدة الشعبية، لسحب مراقبيهم من مراكز التصويت بدءاً من ظهر يوم الانتخابات.

ويتفق كل المراقبين الذين تابعوا مسار الانتخابات التونسية على أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين قد حققت نصراً ساحقاً، وأن رئيسها أحمد المستيري كان له تأثيراً هائل على جماهير الناخبين. وفي بعض مراكز التصويت، التي أمكن القيام فيها بإحصاء سليم للأصوات ولم يحدث فيها تجاوزات انتخابية، لوحظ أن الصناديق كانت تطفح بالأوراق الخضراء التي تخص حركة الديمقراطيين، وإن أوراق التصويت الحمراء الخاصة بالجبهة الوطنية يمكن إحصائها على أصابع اليد الواحدة. إلا أن النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية جاءت بنتائج مغايرة. وفقاً لتلك النتائج الرسمية حصل الديمقراطيون الاشتراكيون على ٣,٢٨% من الأصوات، أما بقية القوى فحصلت على نسب تتراوح بين ٣٥% للمستقلين، و ٧٨% للحزب الشيوعي، و ٨١% لحركة الوحدة الشعبية.

وفى أعقاب إعلان النتائج عقدت أحزاب المعارضة مؤتمراً صحفياً مشتركاً، أدانت فيه تزييف الانتخابات وتجاوزات أخرى عديدة ارتكبتها السلطة (٣٦). ثم لجأت الأحزاب إلى القضاء لنقص النتائج المعلنة ولكن دون جدوى. ولقد وجه تزييف الانتخابات ضربة قاصمة لمصادقية الحكومة القادمة، وشكل بكلمات أحمد المستيري "إهانة للشعب". ولكن الأكثر أهمية أن التزييف قد كشف مدى هشاشة طرق النضال السلمى والقانونى، فى مواجهة سلطة تحمل ازدراء للناخبين ومستعدة للهزم بالإرادة الشعبية.

كان من شأن إجراء الانتخابات بأسلوب أمين، أن يعيد للبلاد القيم الديمقراطية والمنافسة والحوار السياسيين ، كما كان سوف يمنح المعارضة الديمقراطية موطئ قدم، ويخلق مشاركة حقيقية فى توجيه مصير البلاد. ولم يسفر هذا الاستخفاف بإرادة الناخبين عن احتقار المواطنين للحزب الحاكم فقط، بل أيضاً عن ازدرائهم لأحزاب المعارضة وقواعد اللعبة الديمقراطية ذاتها. وهكذا شكل عام ١٩٨١ نقطة البداية لتحول سياسى شديد الأهمية. فالرغبة فى التغيير والإحباط والأمل الجديد، لم يعد يجرى التعبير عنهم من خلال أحزاب المعارضة السياسية الرسمية، التى أثبتت الانتخابات عجزها عن الاستفادة من الانتخابات رغم انتصارها الفعلى فيها. وتحول الشعب صوب الأصولية الإسلامية ذات الجذور الراسخة، والمستعدة لمواجهة النتائج إلى درجة إراقة الدماء. ووفقاً للنتائج الرسمية للانتخابات لم ينجح أى حزب من أحزاب المعارضة فى عبور حاجز الـ ٥% المطلوب، وبالتالي لم يكن فى مقدور أى منهم أن يدعى لنفسه وضعاً قانونياً.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، ففي ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ منحت السلطة الشرعية القانونية لكل من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية الثانية.

جاءت الإجازة القانونية لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بعد أن حل الضعف بها. إذ كانت الحركة قد حققت في الانتخابات نصراً سياسياً ولكنها لم تتمكن من جنى ثماره، ووجدت نفسها تمر بفترة عصيبة إذ كانت تلزم نفسها بالشرعية لكنها كانت في الوقت نفسه محرومة من الشرعية. أما حركة الوحدة الشعبية الثانية فقد كشفت الانتخابات العامة عن ضعف قاعدتها النشطة، يجعلها أقرب كثيراً إلى التجمع منها إلى حزب سياسى مكتمل التطور.

يرتبط ضعف حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ارتباطاً وثيقاً باستعادة الاتحاد العام التونسي للشغل، لمكانته كقطب جاذب للجماهير وقوة بديلة داخل المجتمع. كان الاتحاد نشطاً فعالاً على الجبهة الاجتماعية، محققاً مكاسب مهمة في مجال رفع الأجور، ومدعماً للإضرابات العمالية في بعض القطاعات الصناعية. وعلى المستوى السياسى كان رئيس الاتحاد وقائده التاريخى الحبيب عاشور مصدراً خاصاً لإزعاج وإغضاب الحبيب بورقيبة، كما لم يحجم الاتحاد عن تحدى الحكومة في مناسبات عديدة. ولقد وصلت ضغوط الاتحاد إلى درجة جعلت من النقابات في بداية الثمانينيات، قادرة على تحديد التوجة العام داخل شركات عامة عديدة. وما أن تحققت الشرعية لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حتى تمكنت من استعادة أرضها الجماهيرية المفقودة استناداً إلى وضعها الجديد. ولكن مرة أخرى دخلت السياسة التونسية مرحلة جذر، ففي العام التالى مباشرة ١٩٨٤ عاد النظام إلى انتهاج سياسة التشدد، مضيفاً تضيقاً شديداً لمجال المناورة المتاح أمام مجمل المعارضة العلمانية.

٨٤-١٩٨٧: حكومة قمعية تقوم بتضييق مجال المعارضة

لم يكن قد مر سوى ستة أسابيع على منح الشرعية لحركتى الديمقراطيين الاشتراكيين والوحدة الشعبية، عندما انفجرت في تونس اضطرابات جديدة انتشرت

في أغلب مدنها الكبيرة. أنها "اضطرابات الخبز" الشهيرة التي شهدتها البلاد في الثالث من يناير ١٩٨٤، في أعقاب رفع سعر الدقيق والسميد والحبوب بنسبة ٧٠% وتضاعف سعر الخبز^(٣٧). ولم تتمكن الدولة من قمع الاضطرابات إلا من خلال إعلان حالة الطوارئ، وفرض حظر التجول، وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه.

والواقع أن تلك الاضطرابات التي تأخرت كثيرًا شكلت علامة، على التراجع الشديد في مجال المناورة الاقتصادية المتاح للدولة. كانت ديون الدولة تتصاعد بعد استنزاف احتياطات العملة الصعبة، كما أدت الارتفاعات الكبيرة في الأجور إلى عجز في الميزانية بنسب تتذر بالخطر، بينما كانت الدولة عاجزة عن فرض ضرائب جديدة خوفًا من استثارة غضب بعض الشرائح الاجتماعية. كما أن السباق على خلافة بورقيبة الذي أخذت حالته ومكانته في التدهور والسقوط كان قد بدأ، وفي انطلاقته هذه شكل هاجسًا سيطر على الطبقة الحاكمة وعلى الأخص رئيس الوزراء.

لا يمكن لسياسة تأجيل دفع الاستحقاقات والديماجوجية السياسية أن تستمر إلى الأبد كسياسة للحكم. ولكن الذي حدث أنه بينما أصبح الواقع مظلمًا، وأخذت النقابات العمالية في طرح مطالب قوية، انتهجت الحكومة منذ ١٩٨٤ طريق المواجهة والصدام مع اللاعبين السياسيين والاجتماعيين الأساسيين.

كان خط المواجهة الأول يقف على طرفه الآخر الاتحاد العام التونسي للشغل . في مواجهتها مع الاتحاد لجأت الحكومة إلى سياسة تدعيم خصم منافس له هو الاتحاد الوطني التونسي للشغل Union Nationale Tunisienne du Travail(UNTT)، من خلال إغراء بعض الأعضاء السابقين في الاتحاد العام الذين طردوا من مكتبه السياسي بالانضمام إلى الاتحاد الوطني. كما اتخذت الحكومة إجراءات لكبح ضغوط مطالب الاتحاد، وإضعاف بنيته التنظيمية، وخنق موارده المالية. هكذا صدر في ٢١ يونيو ١٩٨٤ منشور تعميمي ينص على حظر

جمع اشتراكات النقابات من خلال الخصم من المرتبات، ثم لحق به منشور تعميمي آخر في ١٠ سبتمبر ١٩٨٤ ينص على منع انعقاد الاجتماعات النقابية داخل مباني الشركات. وأضحت المصادرة أكثر انتشاراً، والإضرابات العمالية تقمع بقسوة شديدة من خلال الطرد الواسع للعمال من العمل، وأعاد الحزب الحاكم إحياء الخلايا المهنية في أماكن العمل.

ولكى تتجنب التعرض للنيران على كل الجبهات، لجأت الحكومة في الأول من أغسطس ١٩٨٤ إلى إعلان العفو الرئاسي عن اثنين من قادة الأصولية الإسلامية، هما راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو. كان الهدف الأساسي لهذا القرار ممارسة المزيد من الضغوط على الاتحاد العام التونسي للشغل ، الذي كان يزداد تمزقاً بفعل صراعاته الداخلية والمنافسات الشخصية بين قياداته (٣٨).

لجأت السلطة إلى قمع الإضرابات بطريقة أكثر حدة، وفيما بين يونيو ويوليو ١٩٨٥ اعتقلت العشرات من العمال وزجت بهم في السجون. كما أوقفت صحيفة الشعب في يوليو ١٩٨٥ لمدة ستة أشهر، وصدر حكم بتغريم الحبيب عاشور ٣٠,٠٠٠ دينار لصالح وكلاء جمعية العمل التعاونية للبيع بالجملة.

انتهزت الحكومة فرصة تأجج العداء لليبيين ، بعد طردها لآلاف العمال التونسيين من أراضيها. وهكذا أطلقت جهاز دعائها بالكامل في حملة، استهدفت الهجوم من جديد على الاتحاد العام ،من خلال إشاعة فكرة وجود تواطؤ بين الحبيب عاشور والقذافي . وفي ٢١ يونيو ١٩٨٤ صدر عن السلطة منشور تعميمي أنهى جمع ١% من المنبع من أجور العاملين في الخدمة المدنية والقطاع العام، كما أنهى انتداب ما يزيد عن مائة من النقابيين العماليين من وظائفهم إلى الاتحاد العام. وأعقب ذلك تجميد حساب الاتحاد في البنوك. وفي أكتوبر من نفس العام وجه الحزب جماعات الميليشيا التابعة له، فهاجمت المكاتب الإقليمية للاتحاد واستولت عليها وطردت منها المسؤولين عنها. وعندما حاول العمال تنظيم مقاومة

ذاتية للرد على تلك الاعتداءات، كما حدث على سبيل المثال فى صفاقس وتونس العاصمة، بادرت قوات الأمن بالتدخل وأجّلت العمال عن مقراتهم النقابية وإعادتها من جديد إلى مقتصبيها من ميليشيات حزب الدستور. وبعد أن نجحت تلك الفرق التابعة للحزب فى السيطرة على مقرات الاتحاد الإقليمية، قامت بإعلان تكوين مكتب تنسيق كممثل مزعوم للقواعد النقابية، وأعقب ذلك مطالبتها بعقد مؤتمر استثنائي للاتحاد. ولما كانت المسألة برمتها من تخطيط السلطة، فقد أتاحت لهم استخدام وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون.

رد الحبيب عاشور على هجمات السلطة على الاتحاد، بعقد مؤتمر صحفى قارن فيه بين وضع العمال التونسيين ووضع المحتجين فى جنوب أفريقيا، معلنا إدانته لاعتداءات ٢٧ أكتوبر ١٩٨٤ على الاتحاد العام. وبعد ذلك بأسبوعين فقط وجد الحبيب عاشور نفسه خاضعا لتحديد إقامة إجبارى داخل جدران منزلة. وفى نفس الوقت قامت السلطة باعتقال ابنه تيمور بتهمة "ارتكاب تجاوزات فى إدارة ممتلكات الاتحاد". واستمرت الحملة فى هذا الاتجاه، حتى تمكنت السلطة من توصيل فريق جديد يعمل فى خدمة الحكومة، إلى قمة الاتحاد العام.

أعلنت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إدانتها للاعتداءات التى تعرض لها الاتحاد العام، كما عقدت أحزاب المعارضة السياسية مؤتمرا سياسيا لإعلان تأييدها للحبيب عاشور، على الرغم من أنه لم يظهر اهتماما بهم قبل ذلك. و بعد ذلك بعدة أشهر واصلت أحزاب المعارضة العمل ، من أجل تكوين لجنة للتضامن مع الاتحاد العام. إلا أن الأحزاب ذاتها كان قد حل بها الضعف

أو أرغمت على الصمت. وكانت سياسة الإرغام على الصمت هى نفس مافعلته السلطة مع الصحافة المستقلة. فعلى مدار ١٩٨٤ تتابعت قرارات مصادرة الصحف وإيقاقها المؤقت تتابعا سريعا. هكذا صودرت "المغرب" مرات عديدة فى يناير وفبراير، وفى مارس أوقفت "المستقبل" لمدة ثلاثة أشهر، وفى مارس أيضا صودرت الوحدة و Realites، وفى أكتوبر تعرضت Jeune Afrique

وRealites (مرة ثانية) للإيقاف المؤقت لمدة ستة أشهر، وفي ١٥ نوفمبر تعرضت الطريق الجديد للإيقاف المؤقت لمدة ثلاثة أشهر، وفي ديسمبر تعرضت المستقبل مرة ثانية للإيقاف المؤقت لمدة ستة أشهر.

واستمر الاتجاه السابق خلال عام ١٩٨٥. ففي ٢١ يونيو صدرت الأوامر، ومن ١٨ يوليو أوقفت الشعب لمدة ستة أشهر. وفي ١٦ أغسطس صدرت الموقوف، وهو نفس ما حدث في ١١ أكتوبر لمجلة Realites، وفي ١٥ نوفمبر أوقفت الطريق الجديد لمدة ثلاثة أشهر.

وعلاوة على مصادرات الصحف وإيقافها، قامت الميليشيات التابعة للحزب الحاكم بتعطيل اجتماعات الحزب الشيوعي التونسي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وأشعلت النيران في بعض مقراتها حتى دمرتها. وعلى سبيل المثال منعت تلك الميليشيات اجتماعًا للحزب الشيوعي كان من المقرر عقده في فبراير ١٩٨٣ في مدينة أم العرائس، وأشعلت النيران في مقر الاجتماع.

وخلال العامين التاليين ١٩٨٦-١٩٨٧ استمرت عمليات مصادرة وإيقاف الصحف، وأضيف إليها اعتقال وسجن قادة المعارضة العلمانية. فاعتقل أحمد المستيري في ١٦ أبريل ١٩٨٦، أثناء مشاركته في مظاهرة للاحتجاج على الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا، وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة شهور. ولم يكن المستيري وحده الذي اعتقل في هذه المظاهرة، فقد اعتقل معه آخرون من قيادات حزبه ومن الشيوعيين^(٣٩).

وفي ١٩٨٦ اعتقلت السلطات ١٣ شخصًا كانوا يريدون تأسيس تجمع لليسار الاشتراكي، وتقدموا للسلطات طلبًا لموافقتها كما ينص القانون. وبعد اعتقالهم تصور البعض أن السلطة قد صرفت النظر عن القضية، لكن على عكس تلك التوقعات قدموا للمحاكمة التي انتهت بالحكم عليهم بالسجن لمدة ١٦ شهرًا. ومرة أخرى استدعى المستيري للمثول أمام القضاء في ١٧ أبريل ١٩٨٧، وكانت التهمة هذه المرة هي استضافة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في مقرها لاجتماع

جماعة معارضة غير معترف بها قانونيًا. أما خميس شماري السكرتير العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فقد استدعى للمثول أمام القضاء في ١٨ أبريل ١٩٨٧ ووضع رهن الاعتقال في ١١ مايو، ثم أفرجت السلطات عنه في ٢٠ مايو ١٩٨٧ إفرجًا مشروطًا.

في تلك الفترة العصيبة لعبت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان دورًا حاسمًا. ولم تكن الحكومة قادرة على القضاء عليها، ومن ثم سعت إلى تهميشها من خلال تأسيس جمعية حقوق إنسان جديدة موالية لها. وخلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، أي عندما كان بورقيبة قد أصابه بالفعل عجز الشيخوخة، ظهرت الحكومة في صورة سلطة لا عقلانية مخادعة متآمرة. وفي تلك الآونة كان "المجاهد الأعظم" يعيش في عزلة عن أقرب معاونيه. إذ كان قد عزل ابنه، وسكرتيه الخاص الذي عمل معه لما يزيد عن أربعين عامًا، و تخلص من زوجته، وعزل رئيس وزرائه.

وشهد خريف ١٩٨٧ تعيينات وزارية جديدة، اتسم أسلوب تنفيذها بالهرجلة، ومن ذلك أن بعض الوزراء عينوا في مناصبهم ثم عزلوا منها قبل استلامهم للمنصب. وأخذت الفضائح المالية في التزايد حاملة معها نتيجتها الطبيعية: تلوث صورة الطبقة السياسية الحاكمة. أما المجال السياسي فلم يعد فيه، سوى هذا العراك الدائر بين الأصوليين والحزب الاشتراكي الدستوري. ورغم اعتقال السلطة للمئات من النشطين الإسلاميين، حافظ الأصوليون على وجود فرقهم في الشوارع بشكل يومي تقريبًا.

من سقوط بورقيبة إلى عام ١٩٩٠

انتهى عهد الحبيب بورقيبة مساء ٦-٧ نوفمبر عام ١٩٨٧. فلقد جمع رئيس الوزراء زين بن علي فريق الأطباء المعالج له، وجعلهم يوقعون على شهادة طبية

تفيد أن حالة الرئيس الصحية وصلت لدرجة، تجعله عاجزاً تماماً عن أداء واجباته السياسية^(٤٠). وبعد صدور الشهادة وتبعاً لنص المادة ٥٧ من الدستور التونسي، تولى رئيس الوزراء منصب رئيس الجمهورية، وأعلن: "أن الشعب التونسي يستحق حياة سياسية متطورة ومؤسسية، تقوم على التعددية الحزبية وتعددية المنظمات الجماهيرية". وكان من الطبيعي أن تؤيد كل الأحزاب السياسية التغيرات الجديدة، فأعلنت ترحيبها بالعهد الجديد. وكان بالفعل عهداً جديداً وواعداً، بدأ مسيرته بتخفيف التوتر وتجديد الآمال.

ديموقراطية توافقية

سعى بن علي من لحظة توليه الحكم إلى التخفيف من حدة التوتر. هكذا أمر بالإفراج عن عدة مئات من المسجونين السياسيين، ورتب مع البرلمان لتمرير قانون ينظم المراقبة والحجز الوقائي، وفي أعقابه رتب لتمرير قانون آخر يقضي بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا ودور مدعي الدولة. ثم تحرك في اتجاه آخر داعياً كل المنفيين السياسيين للعودة إلى الوطن. ووفقاً لتعليق يتسم بالذكاء " جاء علاج بن علي بإيقاع سريع ، وأحياناً في أعقاب قرارات المحكمة مباشرة" . (Laarif- Beatrix 1987:664)

وباختصار خلال بضعة شهور لم يعد في تونس سجين سياسي واحد، أما الوضع النقابي فقد انتظمت أموره، وحظيت كل المنظمات السياسية والمهنية والإنسانية في البلاد بالدعم والتأييد. وفي السابع من نوفمبر أعلن عن ثلاثة إصلاحات أساسية، وهي مراجعة الدستور وإصلاح القوانين المنظمة للجمعيات والصحافة وإصلاح قانون الانتخابات، وشرع في العمل فيها. ثم دعت السلطة الجديدة كل المنظمات السياسية^(٤١)، والاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والكثير من الجمعيات والروابط والأخرى، للمساهمة في وضع ميثاق وطني. وأضحى من المعتاد أن يستقبل رئيس الجمهورية

قادة أحزاب المعارضة. وإذا أخذنا في اعتبارنا الميثاق الوطني الذي دخل مرحلة الإعداد، كانت تونس تبدو كبلد ينعم بديموقراطية توافقية Consensual Democracy.

وانتهز الحزب الحاكم الفرصة التي وفرها له الوضع الجديد لكي يغير وجهه القديم بوجه آخر جديد ، وفي سياق هذا التغيير غير أيضًا اسمه ليصبح: حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. وأظهر الحزب في مرحلته الجديدة خطابًا من نمط جديد، تمكن من خلاله من اجتذاب المزيد من الأعضاء. وفي المقابل توقفت أحزاب المعارضة عن معارضتها له لفترة امتدت إلى عام ونصف.

ومنذ بدء تلك الإصلاحات أعرب الحزب الشيوعي عن تحفظاته تجاهها. وتعرض من جراء موقفه المتحفظ هذا للهجوم، ليس فقط من جانب الحكومة بل أيضًا من جانب قوى المعارضة السياسية. وهكذا وضعت كل من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية في القائمة السوداء بعد السابع من نوفمبر، عندما جاء في تعليقه على سقوط بورقيبة عبارة نصها "أيًا كانت أشكال التغيير"، في حين أن مسألتى الشرعية والدستورية كان من الضروري أن تكونا على جدول الأعمال. ولم يحقق الحزب الشيوعي التونسي أي استفادة من الفرص، التي أتاحها سعى النظام لاستعادة شرعيته الدولية والوطنية واضطراره للدخول في مساومات وتسويات، أو انشغال الاتحاد العام التونسي للشغل بمشاكله الداخلية. وبعيدًا عن التفاصيل حظيت الحكومة الجديدة بدعم أحزاب المعارضة غير المتحفظ، دونما أن تضطلع بمسئوليتها في إنهاض الوعي العام. و تجاهلت الأحزاب اندماجها في عملية موجهة من أعلى النظام السياسي بدلًا من سعيها لكسب الرأي العام، لينتهي بها الأمر إلى التوحد مع طبقة سياسية تقف بعيدًا عن اهتمامات الجماهير وهمومها.

وفي إطار أربعة مجالات أساسية على الأقل، وهي قانون الصحافة وقانون الجمعيات والقانون الدستوري وقانون الانتخابات، كان أمام أحزاب المعارضة

فرصة- بل وأيضًا واجب- شن حملة من أجل إرساء قواعد الديمقراطية، إلا أنها امتنعت عن ذلك. ولم تكن تلك هي المجالات الوحيدة التي ظلت بمنأى عن الديمقراطية، فلقد ظل التلفزيون والإذاعة في نطاق الاحتكار الخاص للحزب الحاكم، كما استمر الخلط القديم بين الحزب والدولة. وباختصار استمر نظام الحزب الواحد على ما هو عليه وبلا تغيير. ولقد انتقد الحزب الشيوعي قانون الانتخابات، إلا أن الخوف من العزلة أجبره على العودة إلى الصفوف، لينتهي به الأمر لقبول خط الديمقراطية التوافقية.

وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية والعامة التي كان موعدها قد تحدد في الثاني من أبريل ١٩٨٩، شرعت كل الأحزاب المعترف بها وحركة الاتجاه الإسلامي في إعداد قائمة مشتركة مع الحزب الحاكم. ولقد طالبت أحزاب مثل حزب الوحدة الشعبية والحزب الاجتماعي للتقدم Parti Social Pour Le Progres والاتحاد الودودي الديمقراطي Union Democratique Unioniste بتأسيس "أغلبية رئاسية". ودارت المساومة حول عدد المقاعد التي يجب أن يحصل عليها كل منهم. ومن المحتمل أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين قد اعتبرت أن نسبة المقاعد المخصصة لها هزيلة لدرجة مثيرة للسخرية، أو ربما كانت على قناعة حقيقية بضرورة التنافس الانتخابي كأساس للديموقراطية وحرية الاختيار، لكنها على أي حال من الأحوال أعلنت رفضها لمشروع القائمة المشتركة. وهكذا أعلنت الحركة قبل الانتخابات بفترة قصيرة، أنها سوف تقدم قوائم مرشحيها الخاصة.

وما إن أظهرت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بوصفها حزب المعارضة الشرعية الرئيسي رفضها لفكرة القائمة المشتركة، حتى شعر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم أنه لم يعد له أية مصلحة في التحالف مع الأحزاب الأخرى الصغيرة جدًا. وفي المقابل سنجد أن ذات الأحزاب لم يكن لديها أية رغبة

فى التحالف مع التجمع الدستورى الديمقراطى ضد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين. وبتخليها عن الديمقراطىة التوافقىة كانت الحركة تأمل أن تظهر مرة أخرى فى صورة ممثل المعارضة. ومن سوء حظ الاشتراكيين الديمقراطيين، وربما من سوء حظ البلاد أيضا، أن الوقت كان قد أصبح متأخرا للغاية.

من انتخابات الثانى من أبريل ١٩٨٩ إلى الفترة الراهنة: خيبة الأمل

عندما جاءت انتخابات الثانى من أبريل تقدمت كل الأحزاب بقوائم منفصلة، أما حركة الاتجاه الإسلامى فتقدمت بقوائم "مستقلة" يجمعها اللون الأرجوانى. كانت الانتخابات بالفعل ذات طبيعة تعددية. فخاض حزب التجمع الدستورى الديمقراطى الانتخابات فى ٢٥ دائرة، بينما خاضتها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين فى ٢٠ دائرة انتخابية، وحزب الوحدة الشعبىة فى ست دوائر، أما التجمع الاشتراكى التقدمى Rassemblement Socialiste Progressif فخاضها فى أربع دوائر. وكان نصيب بقية الأحزاب على النحو التالى: ترشح الاتحاد الودوى الديمقراطى فى أربع دوائر انتخابية، والحزب الاجتماعى للتقدم فى ثلاث دوائر، أما اليساريون المستقلون فلقد خاضوا الانتخابات فى ثلاث دوائر.

الحزب الشيوعى التونسى، من واقع وضعه التنظيمى المفكك واعتماده على تحالف انهار فى آخر لحظة إقامة مع الحزب الاجتماعى للتقدم واليساريون المستقلون ، لم يتقدم بأى قائمة من المرشحين. ولقد واجه حزب التجمع الدستورى الديمقراطى قائمة منافسة أو أكثر فى كل الدوائر فيما عدا دائرة سليانة.

بدأت الحملة الانتخابية بحملة التشويه السياسى المنظم التى قادها حزب التجمع الدستورى الديمقراطى، ضد المستيرى وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين. وعلى عكس ما حدث فى انتخابات ١٩٨١ التى سمح فيها للمستيرى

باستخدام التلفزيون والإذاعة، خلال الوقت الذي خصصته السلطة لمرشحي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، قامت السلطة في هذه الانتخابات بحرمانه من استخدام هاتين الوسيلتين. وردًا على هذا الموقف أعلنت الحركة مقاطعتها للتلفزيون والإذاعة. سرعان ما اتضح أن الحركة عاجزة عن اجتذاب الجماهير، في الوقت الذي تحول فيه مرشحو حركة الاتجاه الإسلامي إلى مواقع الهجوم، ومن خلفهم تنظيم لم يأخذ أحد عليه حتى تلك اللحظة خطأ أو جريرة، ويمتلك جاذبية كبيرة في أوساط الشباب.

أعاد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم توجيه حملة الانتخابية ليصبح الأصوليين هدف الهجوم. وعلى الرغم من الاستثناءات القليلة التي نجدها هنا وهناك، فقد أظهرت النتائج الرسمية اتجاهات قوية وأصيلة للتصويت، حتى فيما يتعلق بالخاسرين. كسب حزب التجمع الدستوري الديمقراطي كل المقاعد بنسبة ٨٠% من إجمالي الأصوات التي أدلى بها في الانتخابات. أما المعارضة التي سيطر عليها المستقلون بدعم من حركة الاتجاه الإسلامي، فلقد أحرزت نسبة ١٨% أو أكثر من إجمالي الأصوات المدلى بها على المستوى القومي، وفيما بين ٢٥ و ٣٠% من الأصوات في أغلب الدوائر الانتخابية الحضرية.

وجرى تهميش بقية الأحزاب العلمانية بالكامل، فحققت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ١١,٦% فقط في دائرة توزر، وكان متوسط نتائجها حوالي ٥%. ولقد حملت الانتخابات معها دليلاً واضحاً على وجود نزوع استقطابي أضحي بعمل في صلب الحياة السياسية، طرفيه الحزب الحاكم ومعارضة أصولية إسلامية. وبصفة عامة شكلت نتائج الانتخابات كارثة بالنسبة للمعارضة العلمانية.

في أعقاب ذلك تتصل كل من الحكومة وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين من المسؤولية. فألقت الحكومة بالمسؤولية على عاتق حركة الديمقراطيين

الاشتراكيين لرفضها اللائحة الانتخابية المتفق عليها، ومن جانبها اتهمت الحركة الحكومة بتفضيل مرشحي قوائم الاتجاه الإسلامي سعيًا نحو إزاحة مرشحيها. استمرت الاتهامات المتبادلة وأضحت أكثر حدة، وفي النهاية قرر المستيري أن يترك منصب السكرتير العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين ويهجر المسرح السياسي. وفي حوار شخصي أجراه المؤلف معه، قال في معرض شرحه لقراره هذا: "لقد أفرطت في الثقة في بن علي وكان هذا خطأ. للمنافسة السياسية قواعدها الحاكمة، ولم يكن في إمكاني الاستمرار في اللعب مع مجموعة من المخادعين الغشاشين".

جاءت الحركة بخليفة للمستيري هو السيد محمد موعدة، في سياق منافسة ديمقراطية طرفها الآخر مصطفى بن جعفر. والواقع أن انتخابات الثاني من أبريل ١٩٨٩ شكلت صدمة مزعجة للحركة، كان من الصعب عليها أن تتخلص من آثارها. واكتمل انفصال الحركة عن الحكومة وأصبحت نغمة صحيفتها المستقبل عدوانية، أما الحكومة فسيطر عليها الغل والازدراء.

وعندما دعا رئيس الوزراء الأحزاب للاجتماع، في المجلس الأعلى للميثاق الوطني في يونيو ١٩٩٠ لمراجعة قانون الانتخابات المحلية، طالبت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ومعهما الحزب الشيوعي التونسي بضرورة الموافقة الجماعية على برنامج الاجتماع وليس أن يكون مفروضًا من قبل الحكومة، وطرحا وجود مسائل أكثر أهمية يتعين مناقشتها في هذا المنتدى. وعندما رفض النظام هذا المطلب انقسم المشهد السياسي إلى ثلاث مجموعات:

* مجموعة أولى أعلنت مقاطعتها للمجلس الأعلى للميثاق الوطني، وتكونت من: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والحزب الشيوعي التونسي،

وحركة الوحدة الشعبية، وحركة الاتجاه الإسلامى التى أضحت الآن تسمى حزب النهضة .

* مجموعة ثانية قررت المشاركة فى المجلس الأعلى، وتتكون من حركة الوحدة الشعبية والاتحاد الودوى الديموقراطى والحزب الاجتماعى للتقدم والتجمع الاشتراكى التقدمى.

* مجموعة ثالثة متميزة تتكون من حزب العمال الشيوعى التونسى Parti Ouvrier Communiste Tunisien، والتجمع القومى العربى Rassemblement National Arabe، والبعثيون، وأعضاء حركة الوحدة الشعبية المختلفين مع قيادتهم. هذه المجموعة المتميزة كان يوجد بينها قديراً من التنسيق، وعلاوة على سعيها للاعتراف الرسمى بالقوى المشكلة لها، كانت تشدد على المطالبة بالإفراج عن بشير الصيد سكرتير عام التجمع القومى العربى.

لم تتبع مجموعة المشاركين فى المجلس الأعلى للميثاق الوطنى أشكالاً أخرى للتنسيق فيما بينها. أما أعضاء المجموعة الأولى التى قررت المقاطعة، أى حركة الديموقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى التونسى وحركة الوحدة الشعبية، فلقد مضوا خطوات فى بناء وتطوير برنامج سياسى مشترك وصياغة مبادرات مشتركة. ولقد اعتقدت كل الأحزاب بلا استثناء، بما فيهم المشاركون فى المجلس الأعلى، أن الظروف ليست مهيئة لإجراء انتخابات محلية ديموقراطية، وقرروا مقاطعتها. (٤٢) ومن ثم وجد حزب التجمع الدستورى الديموقراطى نفسه الحزب الوحيد الذى يخوض الانتخابات، فيما عدا بضعة مرشحين مستقلين رشحوا أنفسهم هنا وهناك. فما الذى كان قد حل بنظام التعددية الحزبية بعد عامين ونصف من قيامه فى السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧؟

نتائج

يتضح في ختام العرض التاريخي السابق مدى ضعف المعارضة العلمانية. وعندما نتأمل الظاهرة يمكننا رصد مجموعة من العوامل المترابطة قادت إلى تلك النتيجة.

سنجد العامل الأساسي الصانع لهذا الضعف في الحداثة النسبية لتكوين تلك الأحزاب. فيما عدا الحزب الشيوعي التونسي، الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى العشرينيات، تظلها ١٨ عامًا من حظر النشاط امتدت من ١٩٦٣ إلى ١٩٨١ انحصر فيها نشاطه داخل الأوساط الطلابية، سنجد أن كل التكوينات الحزبية الأخرى يرجع تاريخ تأسيسها إلى الثمانينيات. ولقد تأسست حركة الوحدة الشعبية فعليًا عام ١٩٧٥، إلا أنها كانت أقرب إلى كونها جماعة كوادر سياسية أكثر من حزب سياسي مكتمل التكوين. وكان ذلك نتيجة لما تعرضت له من قمع من بدايات تكوينها، ورفض السلطة الدائم منحها شرعية الوجود السياسي، وتبنيها لموقف رفض المشاركة في أي انتخابات. والواقع أننا لو نظرنا إلى كل تلك التنظيمات السياسية العلمانية، فسوف نجد أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحدها امتلكت خصائص الحزب الحديث. ونعني بذلك الخصائص:

أ- استمرارية التنظيم.

ب- وجود تنظيم على المستوى المحلي، يمتلك اتصالات منظمة وعلاقات أخرى تربط بين الوحدات المحلية والوحدات على المستوى الوطني .

ج- قادة لديهم تصميم واع على الإمساك بسلطة صنع القرار، سواء بمفردهم أو عبر التحالف مع آخرين، وليس مجرد التأثير على ممارسات السلطة.

د- البحث عن قواعد جماهيرية مؤيدة في الانتخابات، أو قدرة على تقديم التأييد الشعبي بأشكاله المختلفة.

وكانت حركة الديموقراطيين الاشتراكيين هي الحزب الذى اضطلع بمهمة تحديد نغمة المعارضة فى المواقف الأساسية والقوة الملهمه دائماً بالمعارضة.

وهناك عامل أساسى ثان يتمثل فى الكوابح والقيود ، التى وضعتها السلطة على واجبات الأحزاب، التى ينص عليها قانون التكوينات السياسية. يجب أن نقر أنه منذ الإقرار الرسمى بالتعددية الحزبية فى عام ١٩٨١، أجبرت المعارضة السياسية على التزام الصمت والسكينة . فلقد جرى قمعها لمدة أربعة أعوام تقريباً امتدت من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧، وابتداء من انتخابات الثانى من أبريل ١٩٨٩ حتى الآن أصبحت فريسة لأزمة داخلية، تصاعدت حدتها بفعل تأثيرات العزلة التى فرضتها عليها الحكومة.

عانت قوى المعارضة عامة من حرمانها من استخدام الإذاعة والتلفزيون. فيما عدا تلك الدقائق المحدودة التى كانت السلطة تمنحها لها أثناء الحملات الانتخابية، بافتراض موافقة المعارضة على المشاركة فى الانتخابات . وفيما عدا هذا العدد الصغير جداً من الحوارات، الذى من المحتمل أنه لم يتعد اثنتى عشرة مناسبة على امتداد الثمانينيات. ليس هذا فقط. فهى أيضاً محرومة من حق التظاهر^(٤٣)، ويندر أن تتمكن من الوصول إلى قاعات الاجتماعات الضرورية لعقد اجتماعاتها، وتتعرض صحفها للمصادرة والمنع أحياناً لفترة طويلة، ويجرى إرهاب نشطيتها وعلى الأخص فى الولايات، وتجد نشطيتها العاملين فى الخدمة المدنية أو القطاع العام يشغلون مناصب صغيرة أو فقط معزولين عن أداء واجبات وظائفهم.

كانت التحرشات الصغيرة والاستفزازات والعقبات التى تواجهها المعارضة كثيرة جداً. وكانت تلك التكوينات السياسية، الخاضعة للقانون لكن العاجزة عن ممارسة تعبئة قادرة على وضع الحكومة أمام اختيار حقيقى، تبدو مستباحة أمام السلطة وبلا قوة تمكنها من فرض التغيير والضغط من أجل تحقيق مطالبها. ولهذا

ليس هناك ما يدعو للدهشة تجاه فقدان المعارضة العلمانية للمصداقية، ونجاح التيار الأصولي في الاضطلاع بمهمة التعبير عن الإحباط الاجتماعى المتزايد والرغبة فى التغيير، بلغته البسيطة والراديكالية وحركته الحاسمة، بما تحتويه من وسائل وأساليب غير شرعية وعنيفة، والميل الواضح المثير للإعجاب بالتضحية الذاتية.

وهناك عامل آخر هو غياب هوية وصورة واضحة للمعارضة العلمانية. قامت تلك المعارضة عامة بتحدى القوانين والممارسات التعسفية والقمعية، مظهرة تضامناً فعالاً مع العمال ونقاباتهم فى اللحظات الصعبة، ودعمت النضالات الديمقراطية. وفعلت كل ذلك بلا صورة واضحة. وسواء كان الأمر يتعلق بالبرنامج الاقتصادى والاجتماعى أو العلاقة مع الأصوليين وغير ذلك من الرؤى السياسية، فإن موقف المعارضة الليبرالية كان مضطرباً وعابراً.

كان للعزلة التى فرضتها الحكومة على المعارضة دورها، فلم توفر لها الظروف المساعدة على تحقيق نضج التفكير. وهكذا لى تثبت وجودها اتخذت أحياناً مواقف متطرفة، فتحالفت مع الأصوليين فيما هو أبعد من معارضة ما يتعرضون له من قمع، وارتكبت جريمة الصمت أحياناً فى سياق محاولتها تحدى الحكومة. لكنها فى مناسبات أخرى، وعندما كانت الحكومة تقدم لها عرضاً بالتعاون ملوحيه بإمكانية حصولها على مناصب سياسية مرموقة، كانت لغتها تتغير وتصبح توفيقية الطابع.

وأدى التحول فى مواقف وتحالفات المعارضة العلمانية، والانطباع الناجم عنه بافتقادها للمبادئ الأساسية، إلى تشويه صورتها وبالتبعية صورة الطبقة السياسية فى مجملها.

ولا تمثل العوامل السابقة التفسير الوحيد لضعف المعارضة العلمانية. لم يكن الحزب الحاكم، من أول تكوينه تحت اسم الحزب الحر الدستورى الجديد مروراً بتحويله إلى الحزب الاشتراكى الدستورى عام ١٩٦٤ حتى أصبح حزب

التجمع الدستوري الديمقراطي عام ١٩٨٨، كيانا فارغا. ولا يمكن أن نوحّد بينه وبين الأحزاب التي شكّلت ظاهرة الحزب الواحد أو الحزب الحاكم في بلدان العالم الثالث. فكما اقترحنا في الصفحات السابقة كان حزب الدستور أحد أقدم الأحزاب الجماهيرية في العالم العربي والإسلامي، وفي الوقت نفسه كان أحد أكثر تلك الأحزاب حداثة. كان الحزب الذي رأى الشعب التونسي من خلاله تاريخه المناهض للاستعمار، ونضاله من أجل بناء دولته القومية الأولى.

وعلاوة على الاستقرار والأمن الذي منحه الحزب لتونس على مدى عقود عديدة، مكن البلاد من تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كبير، كما استطاع أن يحتوى تناقضات المجتمع في إطار حدود يمكن احتمالها.

كان الحزب حديثاً في فلسفته، لكنه كان عتيقاً في توزيعه الأحادي والسلطي والشخصي للسلطة. ولقد أثبت قدرته على التجديد وجذب العضوية الجماهيرية عشية السابع من نوفمبر ١٩٨٧. واستفاد من شهر العسل الذي أعقب ذلك وكسب انتخابات الثاني من أبريل ١٩٨٩، ليثبت أنه استطاع أن يظل حزبا حاكماً، على الرغم من اهتمامه الضئيل بهوموم المجتمع، وإحجائه عن المضى قدما في طريق التوافق الوطني.

لا تعتمد قوة الحزب الحاكم على صفاته وقدراته الخاصة. فهو لا يخوض منافسة عادلة مع التجمعات السياسية الأخرى، إذ يحتكر الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الواسعة النطاق، وهو القناة التي تمر عبرها كل برامج المساعدات والإغاثة الموجهة إلى الريف والمناطق المحرومة، وهو الوسيط في عملية توفير وإنهاء وظائف الخدمة المدنية والقطاع العام، وهو الوحيد المحتكر لفرص وضع الخلايا المؤيدة في الوحدات الإدارية للحكومة والشركات، والوحيد القادر على المطالبة بالموارد الإنسانية والمادية والمالية من الشركات العامة بل وحتى الشركات الخاصة الكبرى. والأخيرة تحجم - عن صواب أو عن خطأ - عن الرفض، خوفاً من انتقام الحكومة منها في صورة عقوبات ضريبية أو حرمان من الأسواق العامة وغير ذلك.

ويفيد كل ما سبق أنه ليس من الملائم الحديث عن وجود منافسة بين حزب الدستور وغيره من التشكيلات السياسية، وإن تلك التشكيلات مجبرة على أن تعيش في خمول أو تلعب دورًا رمزيًا. وعلى المدى الزمني الطويل يؤدي مثل هذا الوضع إلى فقدان الثقة في قواعد اللعبة الديمقراطية وبالتالي الصراع الديمقراطي.

تواجه البلاد مأزقًا في سعيها من أجل بناء واقع سياسي جديد يقوم على التعايش بين الرؤى السياسية المختلفة والتعددية الحزبية. فهي إما أن تنجح في تحقيق هذا الهدف من خلال إرساء مجموعة من القواعد السياسية التي يخضع الجميع لها بما في ذلك الحزب الحاكم، في إطار قبول قواعد الديمقراطية وتغيير شاغلي المناصب السياسية. أو أن تفشل في إرساء تلك القواعد السياسية، الأمر الذي يعنى انفتاح الطريق أمام مستقبل غير مؤسسي. مسار سيؤدي بالضرورة إلى تهميش القوى المعتمدة على الأساليب المؤسسية والديموقراطية، مع سلسلة من التداعيات المفزعة: عنف وقمع وقفز إلى المجهول واستيلاء الفاعلين المجردين من المبادئ الأخلاقية على مسرح الأحداث.

لم يفقد حزب الدستور بالتأكيد حضوره السياسي تمامًا، لكنه مثل أي حزب احتكر السلطة لفترة طويلة يمكن أن يكون قد حل به العجز. وتمنحنا بلدان أوروبا الشرقية نموذجًا على ذلك. وبدرجة أقل ولكن على نحو واضح تمامًا، تمنحنا انتخابات ١٩٨١ العامة إشارة تحذير، حتى في تونس.

الهوامش

- ١- فى المملكة العربية السعودية منع المرسوم الملكى الصادر عام ١٩٦١ إنشاء الأحزاب السياسية، ونص على عقوبة الموت لأى شخص "يمارس عملاً عنيفاً ضد الدولة أو الأسرة المالكة".
- ٢- حالما يصبحون فى السلطة وبعد فترة من حظر الأحزاب، سجد العسكريين عامة مجبرين على خلق حزب جديد أو أكثر، من أجل "تنظيم وتعبئة الجماهير".
- ٣- "Cacique" تعنى: الرئيس أو الزعيم السياسى المحلى، كان اللقب الذى دعا به الأسبانيون رؤساء الجماعات الهندية.
- ٤- " لم تتجح عملية إعادة تشكيل أواصر السيادة فى أى مكان فى أمريكا اللاتينية الأسبانية، دونما تدخل ديكتاتورية زعيم سياسى Caudillo فى تلك الدولة أو الأخرى... الزعامة السياسية Caudillism كانت الأداة القاسية والبدائية ولكن الفعالة والضرورية لإخضاع الرئاسة المحلية للنظام القومى." (Lambert, 1963:192).
- ٥- هيبوليتو إيريجين فى الأرجنتين، وفارجاس فى البرازيل، وراؤول هيا دى لاتورا فى بيرو، وبيرون فى الأرجنتين، وباس إيسيتيسور فى بوليفيا، وغيرهم.
- ٦- "تأسست مجموعات ضمت عضويتها مواطنين من كل أرجاء البلاد، من أجل دفع تعويضات الشركات الأجنبية. إن المكسيك التى اتحدت كما لم تتحد من قبل دفاعاً عن حقوقها، شهدت فى تلك الفترة مشاهد مؤثرة: نساء فقيرات لا

يملكن نقودا يقدمن خواتمهن وعقودهن ، وفلاحون يقدمون خنازيرهم ودواجنهم. كانت المكسيك وقتها على حافة الحرب مع الولايات المتحدة. ونجحت الأمة المكسيكية في اكتساب الحق في امتلاك مواردها البترولية". (Wyma, 1969:116)

٧- لمدغشقر تاريخ مختلف من واقع أن حزبها الأول: الحزب الوطني المالاجاشي ظهر عام ١٩٤٢.

٨- نجد الأمثلة الأكثر تعبيراً عن هذا النمط في : الحزب الاشتراكي السنغالي Sengalese Socialst Party الذي أسسه لاميني جي Lamine Gueye عام ١٩٣٥ و أصبح عام ١٩٣٨ الاتحاد السنغالي Sengalese Federation لـ SOFIO ، أو الاتحاد الداومي Dahomeyan Federation لـ SOFIO (ماهو)، أو القسم الداومي لتجمع الشعب الفرنسي Dahomian Section of the Rassemblement du Peuple Francais

٩- وهذا هو حال التجمع الديموقراطي الأفريقي Rassemblement Democratique، الحزب العابر للأقاليم الذي أسسه أفارقة وكانت عضويته بالكامل أفريقية، كان منتسباً إلى الحزب الشيوعي الفرنسي.

١٠- كان أتاتورك عسكرياً شجاعاً ذا رؤية. في عام ١٩١٥ قاد فرقة عسكرية دافعت عن الدردنيل ضد غزو الحلفاء، وتمكن بعد ذلك من تحويل الهزيمة العثمانية على الجبهة السورية إلى انسحاب منظم. وفي ربيع ١٩١٩ جرى تعيينه مفتشاً على القوات العسكرية العثمانية.

١١- حدد الميثاق الوطني الإقليم التركي في إطار الخطوط التي حددتها معاهدة سلام ١٩١٣ وهدنة ١٩١٨. وهذا التخلي عن الطموحات الإمبراطورية وحالة الحرب شبه الدائمة الناجمة عن سعي الإمبراطورية العثمانية صوب الهيمنة، كان أحد أصعب إنجازات أتاتورك وبالتأكيد أكثرها مصداقية.

12- Lord Milner Cited by Lacoutre and Lacouter, 1956, P 69.

١٣- فى عام ١٨٨٢ كان سعد زغلول قاضياً شاباً، وشارك فى الثورة العرابية مع أستاذه محمد عبده، وبعد ذلك بعدة أعوام أصبح وزيراً للتربية.

١٤- من أجل معرفة النقاش بين الوفد والمعتمد السامى البريطانى، انظر: Ghali (1969:162-164).

١٥- شكل ذلك أحد القواعد الموجهة للتنظيم الوفدى. فلقد احتوت وزارة سعد زغلول على قبطيين ويهودى، وبعد سعد زغلول أصبح وپصا واصف- وهو قبطى- رئيساً لمجلس النواب.

١٦- لعبت هدى شعراوى وهى قرينة أحد قادة الوفد، دوراً فعالاً فى الحياة العامة وأدانت دونية وضع المرأة. ولقد شهد عامى ١٩١٩-١٩٢٠ مظاهرات نسائية عديدة، كانت هدى شعراوى هى الموجه لها.

١٧- تابع بعض التونسيين أحداث حملة نابليون بونابرتة على مصر وشاركوا فى المقاومة. والبعض الآخر منهم خدم فى جيش محمد على. وهناك عالم تونسى يدعى عمر التونسى، شارك فى فريق من المتخصصين الأوروبيين والمصريين قام محمد على بتكوينه، من أجل ترجمة الأعمال العلمية.

١٨- كان محمود بن محمد قبادو المدرس فى كلية باردو التقنية العسكرية، مصلحاً حديثاً و متمكناً ، والعقل الموجه لهذا الجيل من الطلاب، واحد أوائل المنظرين الإصلاحيين فى العالم الإسلامى.

١٩- نشر كتاب خير الدين باشا "أقوم المسالك فى معرفة الممالك" لأول مرة عام ١٨٦٧.

٢٠- يعتمد هذا الجزء بشكل أساسى على دراسة علياء شريف شمارى اللافتة، التى قدمتها للحصول على الدبلوم العالى.

٢١- استمر وجود القوات الفرنسية على الرغم من معركة بنزرت ١٩٦١. في الخامس من سبتمبر ١٩٦١ عقد الجنرال ديغول مؤتمرا صحفيا، وأعلن فيه "أن السيادة التونسية على بنزرت لم تتعرض أبداً للتحدي، وسوف يأتي اليوم الذي يجرى فيه التفاوض من أجل انسحاب القوات الفرنسية" ثم أضاف: "الوضع العام لا يسمح حالياً بالبداية في تلك المفاوضات". ومع أن كل المراقبين قد قرأوا هذا التصريح بوصفه رفضاً للجلاء عن القاعدة، فإن بورقيبة نظر إليه بوصفه مؤشراً إيجابياً، وصرح لوكالة الأنباء الفرنسية AFP: "الجنرال ديغول للمرة الأولى يتصور رحيل القوات الفرنسية من تونس".

٢٢- قامت واشنطن بتوفير مساعدات غذائية ومالية أساسية لتونس، وزودتها بالأسلحة منذ عام ١٩٥٩، وبينما كان النظام يقطع علاقاته مع فرنسا استدار صوب الولايات المتحدة من أجل مقاومة وإحباط انتقام فرنسا.

23- Perspectives, 3, April 1964, cited by Cherif- Chammari (1977).

٢٤- انظر الفصل الذي كتبه زغيدى حول الحركة النقابية في هذا الكتاب.

٢٥- هبة فلاحية ضد سياسية تجميع الأراضي التي تعرضت لها أراضيهم.

٢٦- انظر الفصل المشار إليه أعلاه حول الحركة النقابية.

٢٧- تنسب صوفى بيسيس و سهير بلحسن استقالة أحمد المستيري المثيرة إلى عاملين: عبادة الشخصية والتطرف في سياسة التعاضد الاقتصادي (المصطلح المستخدم في تونس للتعبير عن سياسة التجميع الاقتصادي- المترجم). بورقيبة جرد الحزب من آخر مظاهر السلطة، من خلال تعيين العديد من الأعضاء في المكتب السياسي واللجنة المركزية، بعيداً عن أي مؤتمر حزبي. ويظل الأكثر خطورة في رأي المستيري أن بورقيبة بعد مرضه عين فعلياً الباهي الأدغم خليفة له، رغم أن تأسيس مجلس الجمهورية المكون من أعضاء من الحكومة والمكتب السياسي للحزب الحاكم في عام ١٩٦٦، يفرض اتباع إجراء أقل في نزعة الملكية من هذا الذي اتبعه بورقيبة، حيث يمنح المجلس

اختصاص اختيار الرئيس الجديد من ضمن أعضائه". وأصبح المستيري في المجلس الأعلى للتخطيط المعبر عن نقد متزايد لسياسة تعاضدية ذات معدلات متصاعدة. وأصدر تصريحًا صحفيًا يقول "دواليب الدولة لا تدور بسلاسة"، وألقى المسؤولية على عاتق شخصنة السلطة والبيروقراطية المتعسفة التي ترى نفسها فوق القانون. انظر حول ذلك:

.Bessiss and Belhassen, 1988 and Saenger (de), 1969, P. 79-80

٢٨- من المفيد ملاحظة أنه كان من بين هؤلاء المراقبين الذين وصلوا إلى تونس، وفد أمريكي قوى كان على رأسه مدعى عام أمريكي سابق.

٢٩- يجب أن نلاحظ أن شخصيات مثل: حسيب بن عمار و بجى سعد إيسيسى والحبيب بو العريس، لم يكونوا جزءًا من تلك المبادرة.

٣٠- انظر الفصل الذى كتبه زغيدى عن الحركة النقابية فى هذا الكتاب.

٣١- وعلى النقيض من ذلك رحبت جماعات الطلاب بالعملية.

٣٢- الصادق بن جمعة عين وزيرًا للنقل والاتصالات.

٣٣- انقسمت حركة الوحدة الشعبية إلى: حركة الوحدة الشعبية الأولى - المكتب السياسى بقيادة أحمد بن صالح، وحركة الوحدة الشعبية الثانية-اللجنة المؤقتة ، وتقدمت حركة الوحدة الشعبية الثانية بطلب تأسيس حزب سياسى.

٣٤- اقترح رفضته التشكيلات السياسية.

٣٥- عقد الاتحاد العام التونسى للشغل مؤتمرًا استثنائيًا فى قفصة فى ٢٩-٣٠ أبريل ١٩٨١، وانتخب قيادة شرعية وتمثيلية جديدة. ولقد شوهت أحداث المؤتمر بفصل حبيب عاشور الذى قاد إلى انسحاب ١٢٧ مندوبًا من ٥٤٤ مندوبًا كانوا فى المؤتمر. فى ١٤-١٥ سبتمبر قام الاتحاد بأقرار المبادئ الحاكمة لمشاركة فى جبهة انتخابية مع الحزب الاشتراكي الدستورى الحاكم ، بواسطة اللجنة الإدارية للاتحاد و بأغلبية ضئيلة هى ٥٣%. وفى مقابل

مساهمته في الجبهة حصل الاتحاد على إصدار عفو، ينص على إعادة الحقوق المدنية والسياسية لبعض الأعضاء الذين صدر في حقهم عقوبات قضائية، والغاء المادة ١٠٩ التي تنص على حرمان أى عضو يطرد من الحزب الاشتراكي الدستوري من مقعده البرلماني، وضم ٢٧ عضواً من أعضائه إلى قائمة مرشحي الجبهة المكونة من ١٣٦ مرشحاً، وموقعين من قبل القمة. وعلاوة على ما سبق احتوى بيان الجبهة على مقترحات الاتحاد، وهي: استقلالية الحركة النقابية، حرية الصحافة والرأى والإعلام، تطهير المناخ السياسى والاجتماعى، حماية أقوى ضد الفصل التعسفى وغير العادل للعاملين فى المجال الصناعى، تحسين الأوضاع الصحية فى الصناعة والبيئة الاجتماعية، تعديل السياسة الضريبية من أجل الحاجات الاجتماعية، وحماية القوة الشرائية. ولقد جرى التخطيط للجبهة بمبادرة من جانب الحزب الاشتراكي الدستوري والاتحاد العام للعمال أملاً فى أن تبادر التنظيمات الأخرى فى المشاركة، مثل: UTICA-UNAT-UNFT.

٣٦- لم يقر المسئولون عن تزيف الانتخابات بحدوث ذلك إلا بعد عزلهم. فى عام ١٩٨٤ وعندما أصبح مبعداً خارج البلاد، أقر ادريس قيقة الذى كان وزيراً للداخلية عام ١٩٨١، أن الانتخابات قد جرى تزيفها وهو نفس ما أقر به مزالى عام ١٩٨٦. والاثنان ألقيا باللوم كله على الرئيس بورقيبة.

٣٧- انظر الفصل الذى كتبه عبد القادر الزغل حول أحداث ٣ يناير.

٣٨- فى عام ١٩٨٣ أصدر الحبيب عاشور قراراً بعزل سبعة من أعضاء المكتب التنفيذى، الذين كانوا مشاركين فى الجبهة الانتخابية مع الحزب الاشتراكي الدستوري. وبعد ذلك قرر عزل الطيب بكوش، الذى كان يشغل موقعاً رئيسياً فى الإعلام والدعاية، ومديراً لصحيفة الشعب التابعة للاتحاد التى كان من المفروض أن تصبح أسبوعية فى يونيو ١٩٨٥. فى ١٠ مايو ١٩٨٥ قرر عاشور انسحاب الاتحاد من بيع العدد الصادر من الشعب، بدعوى احتواءه على مقالة تجاوزت فى نقد سياسات رئيس الوزراء. فى ١٣ مايو جرى عزل

الطيب بكوش من موقعه الإعلامي ورئاسة تحرير الصحيفة، وجرى طرد مختار بو بكر. وفي رأى عاشور أن الصحيفة كانت قد أصبحت "ملتقى اليساريين المتطرفين". وفي صراعه المعلن هذا حظى عاشور بتأييد الأصوليين. فلقد دعمته حركة الاتجاه الإسلامى فى مناسبات عديدة، وفى بيان صادر عنها فى السادس من يونيو أدانت " تحيز رئيس الوزراء للطيب بكوش وبو الراوى السكرتير العام للاتحاد الوطنى التونسى للشغل UNIT، من أجل الإضرار بالحبيب عاشور".

٣٩- أفرج عنه فى السابع عشر من أبريل ووضع رهن الإقامة الجبرية بمنزله.
٤٠- ينص الدستور التونسى على أنه فى حالة خلو منصب رئاسة الجمهورية، بفعل الموت أو الاستقالة أو العجز الدائم، يخول رئيس الوزراء فوراً واجبات رئيس الجمهورية.

٤١- لم تحصل حركة الاتجاه الإسلامى وحركة الوحدة الشعبية على اعتراف قانونى، وجرى دعوتهما- ولكن ليس بحكم كونهما جماعات رسمية- للمشاركة فى وضع الميثاق. و فوضت حركة الاتجاه الإسلامى (النهضة) نور الدين بحيرى، ورفضت حركة الوحدة الشعبية.

٤٢- كانت شكاوى المعارضة تشمل: القوائم الانتخابية (إعدادها من جانب الجهات الإدارية تحت إشراف الحزب الحاكم دونما وجود دور رقابى من جانب المعارضة)، وتوزيع الأصوات (إعادة توزيعها لصالح الحزب الأقوى على نحو مبالغ فيه)، وتعيين مراقبين لصحة العملية الانتخابية، والحق فى استخدام الإذاعة والتلفزيون.

٤٣- دعت المعارضة العلمانية للتظاهر فى مناسبتين: العدوان الأمريكى على ليبيا وحرب الخليج. ومنعت السلطات الأمنية تلك المظاهرات، كما قضى قادة الأحزاب فترات مطولة لدى الأمن، والبعض منهم جرت محاكمته وصدرت ضده أحكام بالسجن.

المراجع:

- Atatiirk, 1984, Fondateur de la Turquie moderne, Masson, Paris.
- Avril, Pierre, 1986, Essais sur les partis, LGDJ, Paris.
- Bessis, Sophie and Belhassen, Souhayr, 1988, Bourguiba Vol.2: Un si long règne (1957-1989), Groupe Jeune Afrique, Paris.
- Bettelheim, Charles, 1971, L 'Inde indépendante, Petite collection Maspéro, Paris. Chantebout, Bernard, 1988, Droit constitutionnel et science politique, 8th edition, Annand Colin, Paris.
- Chater, Kalifa, 1984, Dépendance et mutations précoloniales: la Régence de Tunis de 1815 à 1857, Université de Tunis, Tunis.
- Cornevin, Marianne, 1978, Histoire de l 'Afrique contemporaine, Petite bibliothèque Payot, Paris.
- Dhiaf, I, Ben, 1980, in Annuaire de l'Afrique du Nord 1980, CRESM-CNRS.
- Doré, Francis, 1969, La République indienne, LGDJ, Paris.
- Duverger, Maurice, 1976, Les partis politiques, first published 1951, 9th edition, Armand Colin, Paris.
- Esen, BulentNuri, 1969, La Turquie, LGDJ, Paris, 1969.
- Ghali, Ibrahim, Amin, 1969, L 'Egypte nationaliste et libérale: de Moustapha Kamel à Saad Zaghloul (1892-1927) Nijhoff, Hague.
- Hamza, Raouf, 1987, Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des

années 1930, proceedings of the 3rd Seminar on the history of the national movement, 17-19 May 1985, MEERST, Tunis.

Kraiem, Mustapha, 1987, (MEERST 1987).

La Palombara, Joseph and Myron Weiner, 1966, (ed.), Political Parties and Political Development, Princeton University Press, Princeton.

Laârif-Béatrix, Asma, 1987, in *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1987, CRESM-CNRS.

Lacouture, Jean and Simonne Lacouture, 1956, *L'Egypte en mouvement*~ Seuil, Paris.

-----, 1969, *Quatre hommes et leurs peuples*, Seuil, Paris.

Lambert, Jacques, 1963, *Amérique latine*, PUF, Paris.

Lavroff, Dimitri, 1970, *Les partis politiques en Afrique noire*, PUF, Paris.

Mahiou, Ahmed, 1969, *L'avènement du parti unique en Afrique noire*
L'expérience des Etats d'expression française, LGDJ, Paris.

Manigat, Leslie, F, 1969, 'Introduction' in Jean-Pierre Bernard et al., *Tableau des partis politiques en Amérique du sud*, Armand Colin, Paris.

Poncet, Jean, 1974, *Tunisie à la recherche de son avenir*, Sociales, Pajls.

Roger-Gérard Schwartzberg, 1971, *Sociologie politique*, Montchrestien, Paris.

Romdhane, Mahmoud, Ben, 1981, Tunis.

Rostow, Dankwart, 1981, 'Ataturk as an institution-builder' in Kazancigil Ali and Ergun Ozbudun, editors, *Ataturk: founder of a modern state*, Hurst, C, London.

Saenger (de), Béatrice, 1969, in *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1969, CRESEM-CNRS.

-----, 1971, in *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1971, CRESEM-CNRS.

Taieb, Samir, 1983-84, Tunis, public law higher diploma treatise.

Tlili, Béchir, 1974, *Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident en Tunisie au XIXème siècle (1830-1880)*, Tunis, Université de Tunis.

Toumi, Mohsen, 1978, *Tunisie, pouvoirs et luttes*, Sycomore, Paris.

Wyma, Tadeusz, 1969, *Le Mexique*, LGDJ, Paris.

الفصل الخامس

منظمو المشروعات والخصخصة والبرلة: حركة تنمية الديمقراطية في الجزائر(*)

جيلالى ليايس

مر عالم منظمي المشروعات (أرباب الأعمال) في الجزائر بحالة اضطراب غير عادية منذ أوائل التسعينيات. وبدأ ذلك بقرار الجمعية الوطنية الشعبية تكوين لجنة برلمانية لتقصي حقيقة مخالفات منسوبة لغرفة التجارة الوطنية بتوزيع "حصص" من النقد الأجنبي على بعض منظمي المشروعات المميزين الذين يتمتعون بصلات خاصة بالسلطة، وذلك على حساب عدد هائل من المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم التي جرى التضحية بها عند توزيع الموارد بطريقة غير عادلة لأنه لم يكن لأصحابها "رعاة" في أروقة السلطة.

وخلال الفترة نفسها أعلنت وزارة الاقتصاد إنهاء احتكار الدولة رسميًا للتجارة الخارجية، والذي بدأ بمقتضى القانون الصادر عام ١٩٧٨. وقضى هذا القرار بالتحريم الكامل للاستيراد والتصدير، والاعتراف بأصحاب التوكيلات وتجار الجملة الذين يفترض قدرتهم على تدبير الموارد المطلوبة بأنفسهم.

وأدت هاتان الواقعتان إلى حدوث سلسلة من ردود الفعل وسط جماعات منظمي المشروعات، حيث تباينت ردود الفعل هذه باختلاف تلك الجماعات. وما زالت هذه الانقسامات قائمة بشأن الاستراتيجيات الصناعية التي ينبغي تبنيها. بيد

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

أن وسائل الإعلام قد اجتهدت في تفسير مواقف الصناعيين، ليس فحسب من زاوية علاقتها بالإدارة الاقتصادية والإجراءات الجديدة، وإنما أيضاً من حيث علاقتها بالجدل الديمقراطي ومحتواه الاقتصادي والاجتماعي. وبعيداً عن الانتهازية الشديدة أو القناعة تجاوبت جماعات كبيرة من منظمى المشروعات (خاصة ACE, COGEA) مع رغبة الحكومة في الاضطلاع بإصلاحات بعيدة المدى في جهاز الدولة، غير أنهم ركزوا على تحقيق إدارة أفضل للنظم الإنتاجية. كما أخذوا يعارضون بصورة متزايدة محاولات إضفاء الطابع الكومبرادورى على الاقتصاد، أى جعله "بازاراً" كبيراً مبنياً على المضاربات التجارية بدلاً من قيمة العمل.

وخلال سنوات خمس عانت المشروعات الخاصة من تقلصات كبيرة فى استيراد المدخلات الضرورية وقطع الغيار. ومع الرقم القياسى للركود الكبير إلى جانب زيادة الرسوم الثابتة والتكاليف المتغيرة (بسبب الانخفاض الكبير فى قيمة الدينار الجزائرى) ازداد الموقف تعقيداً بفعل الضرائب الباهظة وارتفاع مستويات الإنفاق الفردى.

ونتيجة لهذا يمكن للمرء ملاحظة ازدياد المواقف هشاشة، ويرتبط بذلك أيضاً اللجوء إلى نوع من "النزعة الاقتصادية" الدفاعية، أى بالأحرى تضخم المطالب الاقتصادية دون ربطها بالبنية الفرعية السياسية والاجتماعية المتغيرة. وكان من النتائج الرئيسية لهذا تلك الصعوبة الكبيرة فى اقتراح مقترح بديل، وهو الأمر الذى يجب دراسته ملياً. ويمكن تصور ذلك فى ضوء الملاحظات التى ذكرها لنا بعض منظمى المشروعات لدى قيامنا بمسح ميدانى خلال عامى ٨٨-١٩٨٩. ورغم رغبتنا فى تحديد "المشكلات" بشكل نظامى فإن ذلك لم يتجاوز الافتراضات غير المدققة والمظهر الرسمى.

من الواضح أن إعادة التشكيل الشاملة للمنظور السياسى بعد انتخابات يونيو ١٩٩٠ (التي فاز بها الإسلاميون) قد كان لها وقع ثقيل على منظمى المشروعات

الخاصة الذين طور قسم كبير منهم خطابًا إنتاجيًا- قوميًا من عناصره: وجود قدرات إنتاجية معطلة، ومهارات غير مستغلة، وطاقات مهدرة بفعل عدم كفاءة وفساد البيروقراطية. وقد تضجروا بشكل خاص من الانفتاح على الأسواق الأجنبية، حيث رأوا أن أزمة ٨٥-١٩٨٦ قد أذرت بحدوث تدمير كبير للبنية الصناعية الوطنية. ولما كان القطاع الصناعي الضعيف يعمل (في أحسن الأحوال) بأقل من ٤٠% من قدراته فإنه لن يستطيع الصمود في المنافسة الدولية. وإذا وضعنا هذه الملاحظات في سياق أوسع فإنها تشير- على نحو خاص- إلى أزمة الشعبوية الجزائرية. ومن قسّمات هذه الشعبوية ارتكان الشعب المتواصل على الدولة، وعلى خطاب ينكر- بطبيعته- صراعات المصالح. وقد وجدت الدولة الجزائرية الشعبوية نفسها في أزمة بسبب عدم تحصلها على نفس الموارد التي كانت لها في الماضي. إذ إن انخفاض أسعار النفط وضخامة الدين الخارجي قد أديا إلى زعزعة آليات وقنوات توزيع الدخل.

وكانت جماعات منظمى المشروعات قد رتبت أوضاعها في مجرى هذه القنوات وأصبحت معتمدة عليها. ومن ثم وجد منظمو المشروعات أنفسهم في علاقة خضوع وتبعية للدولة من حيث الأساس. فقد كانوا ينتجون منذ الثمانينيات السلع المتوسطة وأحيانًا منخفضة الجودة في ظل أسعار احتكارية وإجبارية، وسوق محمية، وقيمة مبالغ فيها كثيرًا للدينار (الرسمي). تلك كانت خصائص صناعة نشأت تحت مظلة الدولة وتتمشى مع خططها التنموية وسياساتها لتوجيه الموارد. هذا وقد تبددت التجربة الصناعية في أوائل السبعينيات نتيجة التغير المهني الكبير والتكنولوجيات التي أضحت أكثر تعقيدًا. وقد كانت معظم الاستثمارات في صناعة النسيج والصناعات المرتبطة بالزراعة، أما صناعة البلاستيك فجاءت في المرتبة الثالثة. كما تم إهمال الصناعات المعدنية والهندسية الدقيقة والمقاولات الصناعية لصالح إنتاج سلع أكثر ربحية، وإن كان أثرها التصنيعي منخفضًا.

كما أن انحراف المنطق الإنتاجي نحو الاتجاه المضاربي لأمر جدير بالبحث، حيث إن الانقسامات الملحوظة، وكذلك الاستراتيجيات التي بادرت بها الجماعات المختلفة من "التجار" أو منظمى المشروعات قد بنيت على هذه التصنيفة. وبعبارة أخرى، لا شك أن هناك إشكالية جديدة فى التراكم الذى يتم تحت مسمى الإصلاح الاقتصادى، مع اتجاه قانونى صوب إنهاء التضبيب. وفى ظل خطاب أقل تشددًا ومواقف أكثر ليبرالية، لم تستطع جماعات منظمى المشروعات رؤية إلى أى أرض وصلت الأمور.

فمع عملية إعادة ترتيب الأوضاع التى بدأت، يمكن للمرء تصور الصعوبة التى أخذت تعانيها هذه الجماعات. ويكمن السبب الأساسى فى هذه الصعوبة فى: تناقص الموارد المادية والرمزية للدولة الشعبوية، وقد سبق لنا التنبؤ بما يمكن أن تفضى إليه هذه الموارد المتناقصة على علاقات الزبائنية السياسية والخضوع والاعتماد على الدولة. ومن ثم فإن أحداث أكتوبر ١٩٨٨، والتغيرات التى حدثت فى القيادات السياسية، وانهيار الأجهزة الحمائية، وانخفاض الإنتاج، وبروز أيديولوجية السوق.. تفسر لنا جميعًا البلبلة التى وجدت نفسها فيها اتحادات المشغلين، وكذلك مواقفها الغامضة، نصف النقدية لمواقف الحكومة نصف المتحيزة.

غير أن هناك مُعطى مهمًا جديدًا يجب أخذه فى الاعتبار هنا، ألا وهو التقارب المتوازى بين المشروعات العامة والخاصة وممثلى النقابات. وفى الحقيقة أنه، حسب الخطاب القائم، لم تعد الانقسامات مبنية على أسس "أيديولوجية" (القطاع الخاص فى مواجهة القطاع العام) وإنما على أسس وظيفية (المنتجون فى مواجهة المضاربين واقتصاد الوساطة). وبعبارة أخرى، بدأت إعادة تشكيل للحركة الاجتماعية، حيث إن "إضفاء الطابع العابر للقومى" على ما هو اقتصادى - باعتباره ضرورة للإصلاح الجارى - يعمل على تغيير التناقضات التقليدية المعتادة. وهكذا وجدت النقابات نفسها - فى خريف ١٩٩٠ - تدافع عن الأداء والتوظيف الإنتاجى من خارج الأشكال القانونية.

أيضاً سوف نلاحظ إنتاج خطاب أكثر تماسكاً يقوم على التمهيد بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. كما يمكن للمرء استشعار تبلور استراتيجيات وزيادة عدد الأحزاب "الليبرالية" و"الديمقراطية الاجتماعية"، كمؤشر على الوعي بحاجة إلى اقتحام مجال التعبير السياسى وصياغة مشروعات (مجتمعية). وفى سياق هذه الحملة قبل الانتخابات- ووسط فوران اجتماعى وسياسى- تضاعفت مطالبات وتحذيرات كل من اتحادات أرباب الأعمال والنقابات على السواء. ومن المؤكد أن هذا كان موقفاً دفاعياً- على الأقل على المستوى العام- بسبب تدهور الشروط (الإنتاجية) بالنسبة إلى كل جماعات منظمى المشروعات، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة.

ويمكن من خلال نظرة مقربة على الاستراتيجيات الكشف عن الاختلافات بينها. وقد سبق لنا التشديد على أهمية الشبكة الزبونية وعلاقات الخضوع للموارد التى لا يمكن تعبئتها إلا بواسطة الدولة. واختلفت المواقف، حتى لا يمكن للمرء مقارنة الشبكات الصغيرة التى تشكلت فى أوائل الثمانينيات بالقوى الكبرى الجديدة، مثل جماعة "تلمسان" فى "وهران- مستغانم" والتى نشأت بعد التغير فى النظام والقيادات السياسية. فبالنسبة لجماعة "وهران" التى أخذ وجودها يظهر على مستوى وطنى، نجدها تبلور استراتيجية التداخل والتحالف مع البرجوازية الصناعية المغربية، على أمل أن تكون أول المستفيدين من فتح الأسواق.

ومع عمليات إعادة التشكيل الجارية أخذت جماعات منظمى المشروعات توحّد مواقفها مع الحركات الاجتماعية أكثر مما كانت تفعل فى الماضى، بل وتطالب أقسام كبيرة منهم بتحقيق مشروع ديمقراطى، قاعدته الاقتصادية هى حرية المبادرة (فى حدود القانون ومصلحة المجموع). كما تتبع أهمية المطالبة باستعادة حرية التعبير من خطر استغلال الأصولية الدينية لحالة لاقتنار إلى وجود مشروع اقتصادى وطنى بعد انهيار تجربة التنمية الجزائرية، وكذلك من إجراء تدويل أوليجاركى للاقتصاد (يستند إلى مشروعية دينية).

الإطار التحليلي

نؤكد بداية على ضرورة التمييز النقدي- المبنى على أسس واضحة- للأوضاع الاقتصادية في المجتمعات التابعة. إذ إن مثل تلك المقاربة هي التي نعصمنا من الاستمرار في افتراض أن العلاقات الاجتماعية التي نحللها ثابتة بشكل محدد أو حتى مستقرة نسبيًا، وهو ذلك الافتراض الذي شكل في الماضي أساس الخطاب عن الطبقات الاجتماعية.

كانت الجزائر مستعمرة في الماضي. وبعد الاستقلال مر هذا البلد الناشئ بالدورة الكلاسيكية لتحولات الدولة. فبدءًا من عام ١٩٦٣ كان هناك تأمين الأراضي مع إنشاء مشروعات "التسيير الذاتي". ثم جاء اعتبار الملكيات التي تركها المستوطنون والملوك الأوروبيون الغائبون ملكية شاغرة، ومن ثم أعيد إدماج النظام الجديد للتسيير الذاتي في الزراعة مع الدورات التجارية المتروبوليتانية القديمة، وهو التطور الذي بدا طبيعيًا تمامًا آنذاك. ويبين لنا هذا التطور إلى أي مدى أصبحت التبعية من حقائق الحياة، مثل الاحتفاظ بالممارسات التجارية المضاربة، وتبنى أسس متطابقة لاستغلال الأرض، وتصدير المنتجات الزراعية والاستخراجية إلى ذات المشروعات القديمة في "مرسيليا" و"سيت" و"بورديو".

وبحثًا عن المزايا المقارنة، توافقت التبعية مع الرفض المطلق لتطوير جميع الموارد خارج حلقات التبادل. وفي عام ١٩٧١ قامت الدولة بفرض سيطرتها على جل موارد الطاقة، ثم اندلعت أزمة البترول عام ١٩٧٣. وقد أدى هذان التطوران- أكثر من تطورات أخرى سبقت في نفس الاتجاه- إلى الإسراع بصياغة منظومة لتوجيه الموارد تستهدف تمويل عملية التنمية.

وفي رأينا أنه قد أصبح واضحًا اليوم وبما فيه الكفاية أن هذه المقاربة كانت متناقضة في منطقها ذاته. فالقوى التي قيض لها التصدي لتطوير الاقتصاد

والمجتمع قد اعتمدت كلية- أو بشكل وثيق جدًا- على الاستثمار الكثيف لعوائد لم تتولد من الإنتاج وإنما إيرادات ريعية. وباختصار، كان المأمول بالاعتماد على هذه العوائد أن يتعلم الاقتصاد الجزائري كيف يقف على قدميه معتمدًا على عوائد البترول كدعامة له.

وفى رأينا أن تبني هذه المقاربة التنموية كان انعكاسًا- فى حد ذاته- للتبعية. وهو المنظور الذى تتبنى عليه أطروحتنا هنا. ويحسن بنا هنا أن نعرض الفروض الرئيسية فى هذا الطرح.

إن التراكم الرأسمالى يحدث دومًا فى سياق خاص بكل بلد. وفى الحالة الجزائرية كان هناك السياق الاستعماري الذى خلف وراءه قاعدة مادية متينة. ثم جاء سياق الدولة- الوطنية، وهى الفترة التى شهدت انبثاق عملية متناقضة: فمن ناحية كان يتم طرد رأس المال الخاص من مجالات نشاط مختارة، ومن ناحية أخرى استعاد رأس المال الخاص نفسه السيطرة على الدورات التجارية وإنتاج السلع الاستهلاكية وقطاع الخدمات والعقارات. وفى هذا الصدد سوف نقدم لمحة عن الشروط التاريخية العامة التى حكمت نمو هذه الجماعات الاجتماعية التى احتكرت الثروة- فى لحظة تاريخية ما- ثم حولتها فيما بعد إلى وسائل إنتاج.

ونطرح هنا الفرضية القائلة بأن علاقات الإنتاج- فى صورتها "المتحولة، غير الأصلية"، ومع الأخذ فى الاعتبار الهيمنة المفرطة من قبل استقلالية متسارعة جدًا للدولة- قد أدت إلى إنتاج جملة من الجماعات الاجتماعية التى اعتمد توسعها بشكل أساسى على اندماجها فى شبكات السلطة ذات الصلاحية لصنع القرار فيما يتعلق بتوجيه الدخل المتولد عن العوائد المنجمية، أو القدرة على منح الامتيازات الحكومية، أو الاثنين معًا. ولا ترجع بداية هذا الموقف إلى ٧٤-١٩٧٥ حيث ذروة العوائد النفطية، وإنما إلى ما قبل ذلك بزمان طويل.

ففى بدايات عام ١٩٦٢ مثلاً كان أعضاء هذه الجماعات مستفيدين بالفعل من الترتيبات الحمائية فى السوق، ومن الدورات التجارية ذاتها التى صاغها

المستعمرون، ومن استراتيجية ساعدتهم في الانتقال إلى المجالات الأكثر ربحية. وفي الحقيقة أن عددًا قليلًا جدًا منهم استطاع أن يحقق ثروته في غمار حرب التحرير الوطنى، من خلال عملهم في قطاع البناء والأشغال العامة، وتوريد السلع والخدمات إلى الجيشين المتحاربين، وشراء الورش وغيرها من المنشآت بأسعار مجزية.

جملة القول إن هذه المجموعات (التي تشكلت أساسًا من أشخاص غير منتجين) قد استمدت قوتها في الماضى من موقعها الاستراتيجى فى فراغات وتقاطعات شبكات السلطة، ومراكز توجيه الموارد، والدورات التجارية، والأسواق السلعية الموجودة تحت سيطرتها. وهو السلوك الذى استمرت عليه حتى الآن.

ولعله من قبيل تكرار فرضيتنا فيما يتعلق بتصور بيئة الأعمال - وهى البيئة التى سوف تبدو على نحو أولى كبيئة متخصصة فى إنتاج السلع المادية - القول بأن قطاع منظمى المشروعات فى الجزائر يعتمد كلية على أنظمة خارج المجال الاقتصادى. ومعنى هذا أنه مدين بكل شيء، بدءًا من الدعم الذى يتلقاه وانتهاء بوجوده ذاته، إلى عوامل "خارجة" توجد على الأرجح فى الهيكل الحكومى المركزى أو المحلى، وفى الحزب أو الجيش، فضلًا عن عمل هذا القطاع عبر آليات متعددة معروفة مثل الوساطة والحماية والصلات الشخصية... إلخ. ففى الواقع أن نجاح أو فشل مشروع ما - بصرف النظر عن حجمه - يتوقف كلية على شخصية مالكه.

ونحن هنا نقوم بإعادة التصور المألوف للبطانة الماركسية المبتذلة إلى وضعه الطبيعى، حيث نرى فى منظمى المشروعات التكريس أو التبلور المادى للتاريخ الاجتماعى لكيانات ذاتية تقوم بإدماج نفسها فى شبكة معقدة للغاية من علاقات الولاء والزيونية السياسية، ومن ثم تقوم بحماية وإعادة إنتاج نفسها. فقبل الوصول إلى وضع المنظم - منظورًا إليه كالمحور الرئيسى فى عصرنا الحديث - ينبغى على عضو هذه الجماعة أن يجد لنفسه مكانًا فى شبكة للرعاة والمحمين.

وهذا هو شرط النجاح. ولا يكون المنظم فى موضع يسمح له، على سبيل المثال، بممارسة سلطة قاهرة على عماله ما لم يصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومة سلطة قهر أخرى، هى منظومة سلطة الدولة. ومن ثم تظل الأولوية الأولى فى مثل هذه الظروف هى الإدارة الحاذقة لهذا الأصل بالغ الأهمية من أصول الإنتاج، ونعنى به العلاقات الشخصية. ويعبر حجم وانتشار هذه الصلات عن مدى الكفاءة التنظيمية.

ونود هنا أن نوجه انتباهنا خاصاً إلى نقطتين مهمتين. أولهما أن الآليات الاقتصادية مع آليات السوق الجارية على المستوى التحتى والتي نبحثها هنا تخضع لمجموعة من المؤثرات التى نصفها مؤقتاً بالمؤثرات "السياسية". والنقطة الثانية أن إمكانية الحصول على الدخل المكتسب (عن غير إنتاج أو جهد) بصوره المختلفة يبدو كالشرط المادى لمولد وبقاء هذا النوع من المشروعات التى نحن بصدددها. وسوف تسهل لنا هاتان الفكرتان فهم مرتكزات أو رهانات واستراتيجيات القوى الاجتماعية المختلفة الساعية إلى الحصول على هذه المداخل، أو أن يكون لها كلمة فى توزيعها، أو ببساطة استغلال منظومة الإنتاج بما يحقق أغراضها الخاصة.

وبعد قرابة عشرين عاماً من دراستنا عن كثب لهذا الموضوع، توصلنا إلى أن القطاع الخاص الجزائرى - مثل نظائره - يكاد يكون معتمداً على ذلك النوع من الدخل حتى يتمكن من التواجد والبقاء. وهو الاعتماد الذى لا ينعكس فحسب فى أساليب عمله، وإنما ينعكس أيضاً وبشكل جوهري فى طابعه الاجتماعى، فى طريقة دخوله السوق، فى علاقته بالنقود والربح، وأخيراً فى علاقته - إن لم تكن هذه الكلمة شديدة العمومية أو الميوعة - بالدولة. وينبغى ربط رأس المال من الصلات الشخصية - كما سبق أن أوضحنا - بالقنوات التى يتم من خلالها توزيع الدخول المختلفة. ومن مؤشرات طرق استخدام "رأس المال الشخصى" هنا تلك الطرق المتنوعة التى تلجأ إليها الصناعات التحويلية صغيرة الحجم وتجارة الجملة والتى تتحدد بشكل ملموس - أو قل بدرجة كبيرة جداً - حسب إمكانية أو عدم إمكانية تحقيق السيطرة على أقسام من البيروقراطية المركزية أو المحلية، أو على

الأقل تكوين تحالفات معها. ومن ثم فإن البيئة الناشئة عن ذلك هي بيئة المنافسة المتوقع لها عادة أن تسم المشروع الحر، ولكنها إما تجرى في توازٍ مع نوع من المنافسة "السياسية"، أو تتكيف- حتى نكون أكثر دقة- مع السياق الأوسع للصراعات السياسية.

إن الحديث عن المنافسة السياسية يقودنا إلى تأكيد أن مسألة اختيار نمط النظام السياسي ومسألة كيف تتم هيكلته وبناءه، قد استقرتا منذ وقت الاستقلال. وفوق هذا فإننا بمضاهاة وتحديد نمطين من المنافسة (أحدهما سياسي والآخر اقتصادي) نصل إلى تفهم صلة دينامية بين "حقلين" تُرج على الفصل بينهما في النظرية كفرعين معرفيين مستقلين، وهما الاقتصاد والسياسة. كما سنقوم فيما بعد بإثارة عدد من المسائل المتصلة بجماعات اجتماعية معينة وجدنا من الضروري التعرض للطرق التي تتبلور بها، ولخطابها، ونوع المجتمع الذي تحلم بإقامته.

ومثلما اكتشفنا أنه لم تكن لدى هذه الجماعات فرصة للظهور على المسرح الاجتماعي، أي للبروز كمنظمي مشروعات، بدون الدخول في علاقات شبه خفية يتم بمقتضاها شراء حرية عملهم بالولاء لحمايتهم، فإننا بالمثل سنكتشف أن هذه الجماعات ليس لديها وجود خارج خطاب الهيمنة السياسية.

وسوف نلقى الآن نظرة على الأبعاد الثلاثة المتضمنة في هذه العملية (الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية) تحت عنوانين كبيرين: الاقتصاد والسياسة، ثم القوة المادية والتعبير الأيدولوجي عنها.

الاقتصاد والسياسة:

بيئة الشعبوية الجزائرية

ركزت أعمال تحليلية كثيرة جدًا، منذ منتصف السبعينيات، على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وكذلك على المنظومات الاقتصادية والاجتماعية

والأيديولوجية سواء التي شكلت أسس قيامها أم كانت نتيجة لممارساتها. وفي رأينا أن التحليلات الأكثر إقناعاً هي تلك التي أمعنت في تحليل هذا النمط من الشعبوية ذي التوجه التنموي، حتى لو أخفقت في رؤية بعض الجوانب على النحو الصحيح، أو اتسمت بعض تصنيفاتها العملية بعدم الدقة. ففي مجتمع يحاول "إعادة تنشئة" نفسه تميل العلاقات الاجتماعية إلى أن تكون متنوعة ومركبة ومرنة، بل وحتى تتصف بالسيولة، وإن كانت في بعض الأوقات شديدة اللزوجة والهلامية. وفي ظننا أن التصورات التي تراعى الإمكانات الجدلية هي التصورات الواعدة أكثر من غيرها بفهم تلك المجتمعات، بسبب ملاءمتها واستعدادها لتحديد التناقضات. فمثلاً نحن نفضل وصف الدولة في هذه الحالة بالدولة "الشعبوية"، بدلاً من القيود أو الحدود التي تفرضها تصورات تدعى لنفسها الدقة مثل البرجوازية المتمتعة برعاية الدولة أو الدولة الرأسمالية، حتى ولو في إطار التبعية.

وبعد ذلك، فهناك مقاربات مختلفة للشعبوية، حيث يشدد كل منها على هذا الجانب أو ذاك في الممارسة الاجتماعية. وسوف نعتمد في الجزء التالي من هذا الفصل تعريف الشعبوية على أنها "مركبات من الممارسات الاجتماعية-الاقتصادية" الهادفة في الظاهر إلى إجراء التنمية وفق نماذج تقنية تقنيها (مثل التصنيع الثقيل وإحلال الواردات). ولا نجد غضاضة هنا من اقتباس الفقرة المطولة التالية من "كاردوسو" و"فالييتو"، والتي نرى أنها تعبر خير تعبير عن الحقائق الاجتماعية في الجزائر:

"انتصرت الجماعات الحاكمة الجديدة لتوسيع الاقتصاد الوطني بالتركيز على السوق الوطنية. وقد أدت ميولها "الوطنية" إلى تسهيل إدماج الجماهير في المنظومة الإنتاجية، وبدرجات مختلفة في المنظومة السياسية. وبهذه الطريقة تأسست سلسلة من العلاقات التي كان لابد أن تعطى معنى لمقولة "الشعبوية التنموية". ومن ثم فإن الظاهرة التي نشير إليها كانت مثل حقيقة أيديولوجية حافلة بالأغراض المتناقضة. فزاد الاستهلاك، ولكن في نفس الوقت زاد الاستثمار في الصناعة الثقيلة. وشاركت الدولة في التنمية، ولكن تمت تغذية القطاع الخاص في الآن نفسه.

"وهكذا كانت "الشعبوية التتموية" - كخليط من المصالح المتناقضة- فى حقيقة الأمر هى الشكل الذى اتخذته اللفة على تحقيق إجماع اجتماعى معقول، ورغبة السلطة الجديدة فى اكتساب المشروعية على أساس برنامج للتصنيع ينطوى على فائدة للجميع". (Cardoso and Faletto 1978: 140-141).

ولدى مناقشة "كاردوسو" و"فاليتو" لشروط نجاح برنامج كهذا، أوضحا ضرورة وجود ما يكفى من "النقد الأجنبى لتمويل عملية التصنيع، إلى جانب بناء منظومة لتوزيع عوائد النفط تسمح بزيادة إدماج الجماهير فى النظام". وإذا اتفقنا على أن الفترة ١٩٦٦-٦٢ كانت- من هذا المنظور- هى الفترة التى بلورت فيها الجماعات الاجتماعية المهيمنة فى الجزائر إجماعًا وطنيًا (بغض النظر عن الصراعات التى جاءت بها إلى هذا الوضع، أو الصراعات التى ولدت من جراء ممارساتها فى المقابل)، فإن التجربة التتموية التى جرت فى الجزائر منذ عام ١٩٦٧ قد أخذت تتشابه مع الإطار الموصوف فى الاقتباس السابق.

وعلى أى حال فلا ريب أن الظروف المواتية التى جعلت من الممكن الوصول إلى إجماع اجتماعى معقول (بمعنى توحيد وتكثيف جملة من الدوافع والأفكار المرتبطة بالحصول على الخدمات من النظام السياسى مقابل الولاء له) قد تمثلت فى العوائد المتحصلة من موارد الطاقة. وفى الحقيقة أن هذه الثروة لم تعمل فحسب كمصدر للتراكم فى كل من القطاعين العام والخاص (وإن بطرق مختلفة بين القطاعين)، وإنما كانت أيضًا بمثابة كعكة وطنية مطلوب اقتسامها.

ونود هنا أن نلقى الضوء على الصراع الجنينى بين الضواغط "الطبيعية" لهاتين المقاربتين المتلازمتين. فمن ناحية استخدمت الدخول الربعية كمصدر للمدخرات، وهى مقاربة كان من نتائجها المنطقية القضاء على الشروط العملية التى جعلتها ممكنة فى المقام الأول. ومن ناحية أخرى فإن هذا الدخل كان بمثابة كعكة يجب اقتسامها بين مطالبين مختلفين، وذلك فى موقف أصبحت إدارة المجتمع

مقترنة بالعمليات والاحتفالات المحيطة بإعادة توزيع الثروة. وهكذا فإن عددًا من الحقائق الاجتماعية السائدة (بما فيها توازن القوى بين القوى الاجتماعية المتنافسة، والحظر العمدى لنشوء مجتمع مدنى قوى باستخدام تكتيكات القبضة القوية الهادفة إلى إقامة منظومة إنتاج مبنية أفقيًا) قد شجع الجماعة الحاكمة على الاعتماد بقوة على استخدام عوائد البترول كأداة للاندماج الاجتماعى. ومن ثم فإن الممارسة المبنية على استغلال هبة الثروة النفطية الهائلة لتحقيق اللّحمة الاجتماعية، بدلًا من تنمية قيمة العمل والثقافة فى التنشئة الاجتماعية، ظلت هى المقاربة المفضلة عند الجماعة الحاكمة حتى اليوم. وفى ظل هذه الظروف يتم الضغط بقوة لاستغلال هذا المورد السحري (عوائد الطاقة) حينما تلوح ضرورة إخماد الصراعات الناجمة عن هذا النمط فى الإدارة، أو العمل على تأجيل انفجارها.

ولقد كان القطاع الخاص مشاركًا نشطًا فى هذه اللعبة المزدوجة، إلى جانب الجماعات الاجتماعية المختلفة التى اعتمدت عليه بوصفه قاعدتها المادية. فالاستثمار فى الإنتاج (والمستخلص أساسًا من التجارة) يرتبط ارتباطًا ثابتًا بتوسيع السوق. وفى المقابل فإن اتساع السوق يأتى نتيجة للنمو المتسارع فى قطاع الأجور مصحوبًا بزيادة الاستهلاك. ويبدو واضحًا بما فيه الكفاية أن مبادرة الدولة بتطبيق سلسلة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية قد سهل كلاً من نمو قطاع الأجور وزيادة الاستهلاك. وتضمنت هذه السياسات: المضى قدمًا فى عملية التصنيع، والتوسع فى برامج التعليم والتدريب، وتقديم الدعم لمقاتلى حرب التحرير وغيرهم من الجماعات موضع التكريم... الخ.

ولما كان القطاع الخاص يقع استراتيجيًا عند نقطة التقاء الباعثين المذكورين، فقد استطاع أن يستولى على المكاسب التجارية التى تولدت. واستطاع القطاع الخاص تحقيق ذلك من خلال طرق عدة مثل الاستفادة من التأسيس السريع جدًا لاقتصاد البائعين فى ظل خلفية من السياسات الحمائية الواسعة، واستحلاب سوق تعاني من نقص مزمن، وممارسة سلطات أقرب إلى أن تكون احتكارية-

على المستوى الوطنى - لإنتاج السلع الاستهلاكية. وتمكن القطاع الخاص من القيام بذلك من خلال التحكم فى عمليات الصناعة التحويلية، أو من خلال سيطرته على شبكتى تجارة الجملة والتجزئة.

إن ملاحظتنا الأساسية هنا هى تلك الطبيعة المتناقضة للدينامية الاقتصادية والاجتماعية السائدة. فقد كان هناك قطاع عام ضخم ومسيطر، ولكن قوته الحقيقية اختزلت إلى مجرد مظاهر خارجية شكلية. أما بالنسبة للحصول على ما درج الاقتصاديون على تسميته بـ "ثمار النمو" فهناك ما يكفى من الدلائل على أنها كانت تُصنَّح إلى جيوب القطاع الخاص وبكميات من الثروة غير مسبوقة، ولكن مع ملاحظة أن هذه الثروة لم تذهب إلى القطاع الخاص من خلال مشروعات إنتاجية، وإنما من خلال التجارة والتوزيع أساسًا.

ولكن فى الوقت نفسه فإن الشعبوية التنموية التى وصلت إلى ذروتها فى عهد الرئيس "هوارى بومدين" قد سهلت إدماج الجماهير كمستهلكين، وقد كان لذلك أثره - فى المقابل - بزيادة حجم جماعة منظمى المشروعات. وأرسيت أنماط من السلوك الاستهلاكى امتدت من الأدوات التكنولوجية إلى ممارسات الرعاية الصحية والتفضيلات الغذائية. وبإيجاز نقول إن الشعبوية الجزائرية قد تغذت على عوائد تصدير موارد الطاقة. وهى من الناحية السوسيولوجية عملت كموزع لأدوار متميزة داخل منظومة مشتركة ("جرامشى")، ومن ثم ساعدت على خلق نسيج من العلاقات الاجتماعية يودى دور الحاضن للجماعات الاجتماعية الناشئة.

ولا يحتاج الأمر إلى المزيد من التشديد على أن الجماعة الاجتماعية الرئيسة - ممثلة فى الدولة - قد لعبت دورًا نشيطًا فى تشكيل وتطبيق السياسات الاستهلاكية، لأنها هى نفسها كانت مستهلكا للمعدات التكنولوجية، والمسيطرة على رأس المال ومقاليد التنمية ومختلف الأشكال التنظيمية؛ ولأنها - ثانيًا - قد دشنت أنماطًا جديدة من السلوك الاستهلاكى عن طريق توزيع حصص الأجور وأشكال

التوظيف الأخرى، والاضطلاع بدور مركزي في توليد هذا الدخل في القطاعات التجارية والعقارية والصناعية والزراعية. وأصبحت عملية توزيع الأدوار المتميزة في إطار منظومة واحدة معممة إلى حد أنها أصبحت تعنى في المدى الطويل إنتاج وإعادة إنتاج ما عرف بسياق نمط الحياة الغربي.

وتأثرت كل الفئات الاجتماعية- بما في ذلك في المناطق الريفية- بعملية الهندسة الاجتماعية متعددة الأشكال التي أشرفت الدولة على تنظيمها. حيث ساعدت الدولة الشعبوية في تحديد شكل المجتمع عن طريق توزيع الأجور، ولعب دور القابلة والحاضنة للسوق الوطنية الناشئة، وفرض ونشر أنماط استهلاكية جديدة، بل وكذلك تعزيز أوجه اللامساواة اقتصاديًا واجتماعيًا. ولم يشارك القطاع الخاص مباشرة في مجمل هذه العمليات الكبرى ولكنه حصل منها على الطاقات اللازمة له، وبطرق عميقة وممتدة. وهنا نؤكد- مستثنين إلى جملة من الأسباب- أن القطاع الخاص قد تغذى في أساسه على عملية توسيع السوق الوطنية التي بدأتها وأدارتها الدولة.

فمن خلال التوسيع السريع والهائل لقطاع الأجور، اضطلعت الدولة بتحويل مجمل فئات المجتمع إلى مستهلكين قادرين على الدفع. وهكذا حُلّت مشكلة المنافذ والعوائد التسويقية الضرورية لمنظومة إنتاج القطاع الخاص. كما عملت الدولة على الاحتفاظ بمستوى الأجور المدفوعة من خلال دعم بعض السلع الضرورية المختارة. وكذلك من خلال امتصاص زيادات الأسعار العالمية في هذه السلع بما يمكن قطاع منظمى المشروعات من تعويض خسائره. وقدمت الدولة الخدمة الطبية المجانية لجميع العاملين بأجر ولأسرهم، وكذلك مجانية جميع خدمات التعليم والتدريب. وهكذا بدت الدولة الشعبوية- من وجهة نظر الشركات الخاصة الكبرى- كدولة شديدة الأرثوذكسية.

وعند هذه النقطة من تحليلنا للعلاقات بين الاقتصاد والسياسة، نستطيع تحقيق فهم أكبر لنقطتين هامتين فى طرحنا. النقطة الأولى أن المشروعات التجارية والصناعية والزراعة والعقارية الخاصة قد تغذت- بالمعنى الحرفى للكلمة- على سوق داخلية متنامية لعبت الدولة الدور الأول فى توسيعها، فضلاً عن تمتعها بأسوار حمائية قوية. وفى الوقت نفسه حقق المشروع الخاص استفادة كبيرة من الانتشار الواسع للدورة النقدية. ومن ثم فقد عاش كالكائن الطفيل الذى يمتص عوائد النمو الناتج عن التوسع الذى اضطلعت به الدولة، ولكنه كان حريصاً دوماً على أن يترك الخسائر ليتحملها آخرون.

النقطة الثانية أن ضخ كميات هائلة من النقود فى الاقتصاد قد أدى- على المدى الطويل- إلى تقويض قيمة أو خلق الإنتاج، والسعى المحموم وراء الربح بكل السبل. فأصبح الإنتاج خاضعاً للتجارة، بسبب وجود هذا الكم الهائل من النقود الحائمة فى السوق. أى أن التوزيع تحرك ليحتل مقدمة المسرح، ودفع الإنتاج إلى الأطراف. وقد ساعدت المشروعات الخاصة فى تفاقم هذا الإخضاع، وذلك بسبب عاداتها المتأصلة فى استغلال كل الفرص الممكنة للعمل بشكل غير رسمى. فمع نهاية الوفرة النفطية كانت قد استشرت حتى فى تلك المجالات التى اكتسبت فيها فى أواخر الستينيات سمعة التنظيم الكفاء لعملية العمل وتطوير ثقافة "صناعية" يعتد بها.

وبصرف النظر عن مدى النجاح الذى حققه منظمو المشروعات فى أعمالهم، فقد تطلعوا إلى فرض طابعهم على المجتمع. وقد يتطلب هذا منهم المبالاة بمكانتهم الاجتماعية، وتشجيع الأندية الرياضية أو دعم الجماعات الدينية، والحفاظ على نمط حياة باهظ التكاليف ومشبع برموز الثراء، وعدم ترك أى فرصة لاكتساب الشهرة والالتصاق بالشخصيات المهمة. إنهم يبحثون عن المكانة الاجتماعية بسبب شعورهم بأن الأرضية التى يقفون عليها مشكوك فيها، ومن هنا يأتى إلحاحهم على تضخيم دورهم الذى لا يبدو أن أحداً يؤمن به.

يوضح لنا المخطط الأولى الذى قدمناه آنفاً أن "منظمى المشروعات" فى المجتمع الجزائرى يعايشون وضعاً قلقاً بعض الشيء. فى الواقع لا يلوح أنهم قد حققوا القبول العام فى هذا المجتمع. وتعتبر كلمة "منظم" من تلك المصطلحات التى تطلق بطريقة خاصة جداً لملاءمة معنى ما أولاً، ثم بعد ذلك تكتسب مصداقية.

وهو مصطلح، حسب "باشيلار" Bachelard، يثير إشكالية مفهومية حيث يختلف من تصور نظرى لآخر. فوفقاً لتعريف "شومبيتر" Schumpeter يعتبر المنظم هو ذلك الشخص المجدد الذى يدهش المجتمع بقدرته على خلق وقائع جديدة. وإن هذا النوع من منظمى المشروعات المجددين، القادرين على إحداث تغييرات فى التنظيم الإنتاجى وعملية العمل، والموهوبين فيما يتعلق بابتكار تجهيزات عملية وقابلة للاستخدام، كان فى الحقيقة نادراً ندرة العنقاء، حسب معرفتنا بالجزائر. وقد كان هناك بالطبع القليل من التجديد، إذا كنا نعى بالتجديد إجراء بعض التصليحات البسيطة. ولكننا لا نجد ذلك النوع من التجديد الهام الذى يضطلع- فى أماكن أخرى- بتغيير طريقة عمل الأشياء، وبما يجبر المنافسين على مجاراته أو الخروج من المنافسة، بالإضافة إلى ما يحدثه من زيادات مهمة فى إنتاجية العمل.

أما الطرف الآخر فى الإشكالية المفهومية فيتمثل فى التعريف الذى يفضلته الماركسيون. إذ وفقاً لرؤيتهم يعتبر "المنظم" نوعاً من البيروقراط فى خدمة رأس المال، ذلك الذى قد يصنع حذاء "البوت" مثلاً، ليس لأنه يحب صناعة الأحذية ولكن لأنها سلع محملة بالقيمة. وهى رؤية تشوش التصور السليم، فهى فى الجزائر تروج لتصور مشوه للحقائق الاجتماعية الفعلية، بمعنى أنها تجعل الناس يظنون أنه قد وجدت فعلياً برجوازية صناعية يعتد بها وقوية بما يكفى لجعل المجتمع يدور حول قيمها وطريقتها فى تنظيم الواقع. بل وأكثر من هذا، فمن خلال النظر إلى

المنظم "كتجسيد لعلاقات الإنتاج" لم يعتبر من الضروري النظر إمبيريقياً إلى الطريقة التي تتكون بها علاقته بالمجتمع أو الثروة أو الدولة. فقد اعتبر من الكافي الحكم عليه من خلال الأسلوب التنظيمي الذي يفرضه على المشروع، وعلى الأرض التي كان هو نفسه أحد منتجاتها.

وتشير هنا إلى أن رؤية ماركس قد تعرضت لسوء فهم من جانبيين. جاء سوء الفهم الأول نتيجة الانحراف الاقتصادي الذي ساد أدبيات التنمية التي شجعت تصور الحقائق الاجتماعية (المحددة برحابة لتشمل كل شيء. خارج المجال الاقتصادي المحض، من التقاليد مروراً بالسياسة والدين والثقافة، إلى الحياة الأسرية... إلخ) على أساس أنه لم يوجد شيء مهم إلا وكان ملتحقاً وظيفياً بمنظومة الإنتاج. وجرى التعامل مع البعد الاجتماعي لشخصية منظم المشروعات- أى حتى حياته الخاصة جداً- كشئ خاضع كلية وبصورة إطلاقية لطموحاته الاقتصادية. أما سوء الفهم الثاني فقد قدم لنا المنظم الجزائري في ضوء حصار الخصائص التاريخية كمجرد مُشغّل يعمل في خدمة علاقة اجتماعية استقرت بالفعل، بينما السياق الاجتماعي اللازم لإعطاء المنظم دوره لم يكن قد تشكل بعد في الجزائر. وشاع افتراض أننا نعاين منظومة رأسمالية تعمل بالفعل، ومن ثم استخدام تعبير رأس المال بصورة المتخصصة المختلفة (صناعي، تجاري، ومصرفي)، والدعوة إلى تطبيق واعتماد التصورات الماركسية. وقد مال المؤمنون بهذه المقاربة إلى اعتبار أية محاولة لاختبار صحة هذه التصورات نوعاً من مضيعة الوقت، أو التشتت، وبالأحرى الضلال.

ولهذا فإنهم لم يعطوا اهتماماً يذكر إلى جانبيين مهمين في حياة المنظم في الجزائر، كان من الواجب أن يحصلوا على عناية كافية. أولهما يتعلق بالدور البارز للوحدة الأسرية. والثاني يتصل بنزوع المنظم الجزائري لأن يكون جامعاً بين كل أوجه النشاط: أى تاجراً، وصناعياً، ومتعاملاً في العقارات، ومرابياً.. أى ما يمكن أن تطلق عليه "الكل في واحد".

الدور البارز للوحدة الأسرية

سبق أن أوضحنا أن منظم المشروعات ليس فردًا معزولاً على الإطلاق. ربما تكون لديه شخصية ابتكارية، أو أن يكون عبقرياً في التطوير، بل قد يكون فرداً قادراً على العمل الشاق. ولكننا جميعاً نعلم ونشعر أنه مدعوم بسلسلة من الجماعات المتمركزة حوله، أقربها هي الأسرة، وتقف وراءه شبكات من الزبونية ودائرة أوسع من الولاءات في هذا النظام.

وتتباين صور المشروع بين الشركات ذات المسؤولية المحدودة، مروراً بالحيازات الجماعية والمشروعات الفردية، وانتهاءً بالشركات المساهمة الصغيرة والضخمة. وفي كل هذه الحالات نجد الأسرة تلعب دوراً مؤسساً رئيسياً. وقد لا تحمل الشركات أسماء منظمى المشروعات، بينما تحمل اسم الأسرة، كما أن قوة الأسرة- إلى جانب شبكة المعارف والصلات التي تستطيع تعبئتها- هي التي توفر للمشروع قواعده الحالية وآفاقه المستقبلية.

ولتوضيح الدور الذي تلعبه وحدة الأسرة نقتبس هنا التعريف الذي أورده "شوليه" حيث قالت: "الأسرة هي الجماعة الاجتماعية التي تتكون من أولئك الذين يشتركون باسم روابط القرابة في الملكية والأطفال، وكذا في "شخصية معنوية" تجمعهم، في إرث واحد ومجموعة من التطلعات؛ وبما يمكنهم من العمل في إطار كيان ملموس وجماعي يطور استراتيجياته الخاصة. ومن ثم تعمل كبنية لتوزيع ليس الموارد المادية فحسب وإنما أيضاً شبكات العلاقات" (Chaulet 1987: 207-31).

ومن المستحيل- كما نعرف- الحصول على رأس مال مالى بدون دور فعال للأسرة في ذلك. إذ إن وحدة الأسرة تعمل في كل الأوقات كمستودع ادخارى وكقاعدة مادية، كما تعمل على توفير التماسك الفكرى و"الأفق السياسى" الضروريين لمراكمة الثروة، وهي العملية التي تتطوى في حد ذاتها على استخدام

استراتيجيات وطرائق مختلفة. إذن البداية تكون دائماً من خلال الأسرة. ففي سنوات ١٩٦٦، ١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٨ وجد أن جميع المشروعات الجديدة التي دخلت حيز العمل في الجزائر قد استندت إلى الأسرة في وجودها.

لقد بدأت الشركات أولاً في صورة اتحادات أسرية لتجميع رأس المال، وذلك قبل الاندماج مع مدخلات أخرى ذات طابع غير شخصي. فعلى سبيل المثال نمت شركات المسؤولية المحدودة- بطرق مختلفة- من أنوية أسرية أساساً، بغض النظر عن عدد الشركاء من خارج الأسرة، ثم تتوسع المشروعات عبر قنوات غير أسرية، ومن خلال سلسلة من التحالفات مع أسر أخرى بطريق المصاهرة أو تقسيم العمل أو اتفاقات تحديد الأسعار أو اقتسام السوق. ونادراً ما يكون المشروع هو الكيان الفعلي القائم بالتفاوض من مثل هذه المعاملات، إذ إنه يظل مجرد بلورة مادية لجماعة، أو لاسم.

كذلك تعمل وحدة الأسرة كأداة لإدارة قوة العمل. ويقود هذا الاتجاه- عرضاً- إلى أسلوب خاص في إدارة العمل. فحينما يتم استيعاب الأقارب كمديرين مساعدين برواتب مرتفعة تصبح الأسرة هنا بمثابة منظومة لتوزيع الدخل. كما يجب أيضاً أن نتذكر ما أوضحه "سمير أمين" مبكراً عام ١٩٧٠ لدى مناقشته للمشهد الاجتماعي في الجزائر فور الحصول على الاستقلال-وهو ما أكدته أيضاً "مصطفى الأشرف" مؤخراً- عن أن عائلات بعينها من التي كانت أسماؤها بارزة دائماً في الذاكرة الجماعية والسجل الاجتماعي (قبل وبعد ١٨٣٠، أو في ١٨٨٠، أو ١٩٣٠، أو ١٩٦٠) كانت لها استراتيجية معروفة جيداً، فإلى جانب السعي وراء الثروة حرصت أيضاً على إقامة تحالفات أساسها مصاهرة العائلات الموجودة في السلطة في كل فترة تاريخية.

ففي عام ١٩٦٢ على سبيل المثال قامت بعض الأسر ذات الأصول العريقة- في تلمسان وعنابة وقسنطينة.. الخ- بتزويج بناتها من ضباط في جيش

التحرير الوطنى. وتواصلت هذه الممارسة من خلال تزويج جيل جديد من بناتها لأبناء نفس هؤلاء الضباط أو غيرهم ممن يمثلون مواقع متنفذة، وهو الأمر الذى برز أثره فيما بعد بالنسبة لتبلور الطبقة السياسية الجديدة.

إنها بإيجاز استراتيجيات طبقية للتكيف مع أوضاع تتسم بالحراك الاجتماعى المتسارع، وتهدف إلى إعادة توطيد أو حماية أو حتى دعم لُحمة الجماعة مع أصحاب اليد الطولى، على المستويين المادى والرمزى. وهى لعبة تدخل فيها "المشروعات" بشكل كامل. وفى الحقيقة أننا نفترض أن المشروعات توضع فى خدمة اللعبة العامة، إلى جانب سبل وطرائق أخرى تنتج من اختلاط الثروة بالسلطة.

بل إن المشروعات، والأعمال عامة، كانت طوال سنوات خلت بمثابة نوع من المهر، أى هدية العائلتين إلى الزوجين الجديدين. فبدلاً من الهبة التقليدية التى سادت فى القرن التاسع عشر وتمثلت فى صورة قطعة من الأرض كهدية للعروسين، اتخذت الهدايا صورة أسهم أو أنصبه فى المصالح التجارية للأسرة، وهى ممارسة ما زالت شائعة جدًا.

لاحظنا كيف أن الأسرة متواجدة على الدوام فى المشروع، وبوصفها مصدر رأس المال. كما تضطلع العائلة أيضاً بتوفير السبل اللازمة للحصول على موارد أخرى كفيلة بتحقيق الاستقرار المادى والمعنوى. فمن خلال دعم الجماعة الأسرية يمكن الحصول على مقعد فى الجمعية الوطنية أو المجلس البلدى مثلاً، وكذلك عضوية الغرف التجارية المحلية، والتعيين فى اللجان المشتركة المؤسسة حديثاً لغرفة التجارة الوطنية. وينظم هذا الدعم الجماعى فى الوقت الحاضر من خلال شبكات الحماية- الولاء التى يتزامل فيها الحماية مع الأنصار، وتتوثق علاقات الأثرياء بالسياسيين.

إذن من الواضح أننا لا نتعامل هنا مع مجموعة متميزة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يطبقون ما يطلق عليه استراتيجيات دفاعية، مثلما هو الحال

بالنسبة لجماعات الطبقة العاملة مثلاً، وإنما نحن بصدد جماعات اجتماعية لديها استراتيجية مشتركة- رغم ما بينها من نزاعات وتناقضات- تباشر تطبيقها وتعمل على تطويرها باستمرار.

رأس مال متقلب

تشير الشواهد الإمبريقية إلى أن رأس مال البيزنس هو المجال السائد لتحقيق التراكم. وحتى حينما نعود إلى الجيل الثاني من منظمى المشروعات- وهم أجداد الجيل الحالي- سنجد أن التجارة هي الطاغية. ومن الممكن أن يتسبب مفهوم التراكم في إحداث قدر من التشوش إذا تم تناوله بمعنى التراكم الأولى. ونحن هنا نعى به "التراكم في أيدي طبقة تكون قادرة- في ضوء وضعها الخاص في المجتمع المعنى- على تحويل حقوق ملكيتها إلى ثروة، أى إلى وسائل إنتاج" (Dobb 1971: 190).

ومن ثم فحتى نفهم الفورة الاستثمارية التي أعقبت صدور قانون الاستثمار عام ١٩٦٦ يجب أن نولى اهتمامنا إلى جماعات التجار والبيزنس- أى رأس المال التجارى بمعناه الواسع. وهى طبقة التجار التى استطاعت من خلال استثماراتها بعد الكساد فى الفترة ١٩٢٠-١٩٣٠، وبعد الحرب العالمية الثانية، وعلى نحو أكثر كثافة إبان حرب التحرير (١٩٥٥-١٩٦٢).. استطاعت اختراق الدورات التجارية فى أوقات كانت تمر بعمليات بناء وتوسع بعيدة المدى، وذلك بفضل سياسة مبيعات بنيت على منافذ وامتيازات تجارة الجملة. إن هذه الطبقة من رجال البيزنس الجزائريين التى كانت تعيد إنتاج نمونها التاريخى كطبقة وسطاء، قد استطاعت احتلال الفضاءات الواصلة بين سلسلة من الأسواق المختلفة: متروبوليتانية ومحلية، تقليدية وحديثة، حضرية وريفية. وحينما جاء عهد الاستقلال ورثت هذه الطبقة سوقاً كبيرة واعدة.

ولقد لعبت الظروف السياسية دورًا بارزًا في هذه العملية. كما كان لسياسة تدخل الدولة أثر حاسم فيما يختص بالانتقال من البرنس إلى الصناعة. بيد أنه وبسبب الظاهرة التي أطلق عليها "برودل" Braudel "عدم إمكانية انقسام الوظائف السائدة" نجح أصحاب البرنس في الإمساك بجميع أوراق اللعبة. إذ كانوا التجار والمصرفيين والمؤمنين والشاحنين والصناعيين (Hirsch 1975). إن استمرار الأوضاع على هذا النحو في اقتصاد تهيمن عليه العلاقات النقدية، وحيث تُستخلص الأرباح بمختلف الطرق من خلال تعاملات الوساطة، لهو السبب الذي يفسر لنا لماذا كان رأس مال البرنس دائم التحول إلى صور أخرى من رأس المال.

ولكل هذه الأسباب فمن الأرجح أن كل من يرغب في تتبع جذور رأس المال المستثمر في موارد الإنتاج لابد له من الانزلاق إلى إجراء دراسة تاريخية لرأس المال التجاري. بيد أن هذا الرأس مال ليس محددًا في هذا القطاع الأصلي، إذ إنه واصل الإثمار ويُعد استثمار النقود في "المصانع" مجرد إحدى الطرق التي من خلالها لا يكف هذا الرأسمال عن تحويل نفسه. وهنا لابد من الاعتداد بقاعدة حاكمة تتمثل في استحالة الفصل بين الوظائف، ذلك لأن هذه الوظائف على كثرتها قد اتخذت طابعًا مضاربًا، أي أن أصحاب البرنس لا يضطلعون بمبادرات أو يستثمرون في إمكانيات طويلة الأمد، وإنما يتخذون مواقع لهم عند تلك الفراغات الاستراتيجية التي يتواجد فيها الزبائن الراغبون في إنفاق نقودهم على مطاردة سلع متناقصة العرض.

وهكذا فإن رأس مال البرنس هو بمثابة الأب لرأس المال الصناعي، ولا يزال الرباط بينهما وثيقًا. وهكذا من خلال هذه العلاقة مع رأس المال الصناعي يتحول رأس مال البرنس إلى "مصرف خاص" عبر سلسلة من التحولات الموجهة جيدًا بين مختلف الفروع والقطاعات، والاحتلال الاستراتيجي لمواقع حاكمة في السوق بالاستفادة من سياسات تثبيت الأسعار، وانتزاع مواقع وعقد اتفاقات تسويقية مع التخصص السلعي.

وإذا كان المنظم يجازف فإن صاحب البرنس هو الذى يخطط لإقامة مشروع مصنع بعد اكتساب السيطرة على دوائر تسويقية. وبصرف النظر عما يحدث بالفعل فإن وظيفة الوساطة هى التى تغطى لأنها الوظيفة التى تولد ربحاً أكبر. وتعتبر هذه العملية متعددة الوظائف ملمحاً لنمط خاص من الرأسمالية يتطور فى أوضاع التبعية، وينتظم حول "علاقات ذات أساس نقدي" أكثر من كونه ينبئ على مستويات متميزة من الإنتاجية.

القوة المادية والاتصال الأيديولوجي:

تاريخ منظومة الهيمنة

دعونا ننطلق من مفارقة. فلا شك أن كل فرد تستحوذ عليه الرغبة فى تحقيق النجاح المادى. وتكون النتيجة هى تصاعد الممارسات الاقتصادية المحتدة أكثر فأكثر. فتقوم الأسواق الموازية بدور كبير، وينتشر الفساد حتى ليفضل كل فرد تغيير العملة الصعبة التى يملكها بطرق غير قانونية، ويتزايد دور المهربين فى توفير السلع الضرورية ولدى التراجع للحصول على الموارد النادرة. كما أن المبادرة الخلاقة المتوقعة لمنظمى المشروعات أصبحت متطابقة مع المزاحمة و"البرنس" الملتويين. ورغم أن الجمهور يدين هذه الممارسات فى الظاهر، إلا أن الناس يضربون صفحاً عنها فى حياتهم الخاصة. فهم وقبل أى شئ آخر يجب أن يعيشوا.

ومن ثم فإن أنماط السلوك التى تقترب من الجريمة قد باتت شائعة وسط جميع الطبقات الاجتماعية، ولم تعد قاصرة على الجماعات المنحرفة كما كان الحال فى الماضى. والآن أصبح الناس يستمرئون هذه الممارسات علناً، بل وينظرون إليها كنوع من النجاح. فبالنسبة للمواطن العادى لم تعد الدولة قادرة على تلبية احتياجات البسطاء، وهى فى الوقت نفسه عاجزة عن ملاحقة مختلف الانتهازيين

والمنحرفين. بل إن هناك ريبة قوية فى أن عناصر الأجهزة الأمنية قد كونت مصالح مشتركة مع الانحرافات المنتظر منهم توقيفها، بل وأنهم أنفسهم تحولوا إلى لصوص.

وقد عبر جميع من قابلناهم من منظمى المشروعات- وبلا استثناء- عن إدانتهم لأولئك المنخرطين فى هذه الأنشطة، ودافعوا عن المبادرة الخاصة بوصفها عملاً إبداعياً مفيداً للمجتمع ومربحاً للفرد القائم به. والأمر المهم وفق هذا المنظور هو ضرورة المكافأة على العمل الشاق. وتحدثوا بشكل ضمنى بما يشى باعتقادهم بأن أيديولوجية الرأسمالية الليبرالية قد حققت نصراً معنوياً على "اشتراكية" الأيام الماضية. وفوق هذا وفى الوقت الذى نكتب فيه هذه الدراسة (أوائل التسعينيات) أخذت تتشكل الأحزاب السياسية التى تعلن جميعها فى برامجها عزمها على دعم روح المبادرة الفردية الحرة والطيقة. ويمثل دستور ١٩٨٩ الليبرالى قطيعة واضحة مع دستور ١٩٧٦ الذى صدر فى عهد الرئيس بومدين. غير أننا نلحظ مع ذلك قدراً من التردد فى الإسقاط الكامل للبطانة القديمة بصياغاتها التقليدية. وقد يرجع هذا- ببساطة- إلى صعوبة تحطيم هيمنة قديمة. فالمشكلة إذن ذات صلة بطبيعة التبلور المؤسسى فى الجزائر، وبالطريقة التى تتمفصل بها المصالح، وطريقة إنتاج الفكر السياسى والتنظيمى.

ومن بين سبل التغلب على المشكلة الخاصة بالطرق التى تلجأ إليها الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع الجزائرى للتعبير عن مصالحها وتمفصلها.. القول بحدوث تحولات وإعادة صياغة للانحيازات، ولكن الخطاب السياسى المصاحب لها ما زال أسير البطانة الشعبوية المهيمنة لجهة التحرير الوطنى والمستخدم منذ عام ١٩٦٢. فالصدام بين الأجنحة والجماعات والعشائر ما زال يوصف بنفس الكلمات، وكذلك لا تزال نفس مسوغات الشرعية التاريخية تستخدم لدعم الادعاءات والحركات المتنافسة كما كان فى الماضى.

ولما كان هدفنا ينحصر هنا في جماعة منظمى المشروعات فإن مقاربتنا لها سوف تبرز شروط معادلة رئيسية يمكن طرحها كالتالى: نحن هنا بصدد "طبقة اجتماعية" لا تعاني من معوق واحد وإنما من اثنين.

أولهما الصورة السلبية التى يقدمها الإعلام الرسمى عنها. وثانيهما- والأكثر أهمية- ذلك النوع من التحريم الذى تتسم به الرطانة السائدة للخطاب العام، حيث يُحظر الاعتراف بوجود هذه الطبقة. وكانت النتيجة هى عدم التطرق قط إلى مناقشة أمور هذه الطبقة اللهم إلا بصيغ معماة. والإشكالية هنا هى إذا كنا نعرف الرطانة- على الأقل- كتعبير عن الموقف يتسم بحد أدنى من التماسك والتنظيم، فكيف يتسنى لنا إذن استيضاح وفهم الرطانة السياسية لهذه الطبقة؟

ويمكن جوهر هذه الإشكالية فى أنه يتوجب علينا توصيف وتحليل الموقف السياسى لفئة لا توجب سياستها الكلية تحديد موقفها. ومن ثم يكون من غير المفيد البحث عن وثائق مكتوبة لها، ففى الحقيقة لا توجد تقريباً أى وثيقة تمثل برنامجاً للجماعة موضع البحث أو حتى للأيديولوجيا التى تقف وراء هذا البرنامج. كما أن مكونات البرنامج والأيديولوجية المصاحبة له يجب على الأرجح استيضاحها ودعمها من خلال بحث السلوك اليومى الفعلى للجماعة موضع البحث، وكذلك الاعتبارات الإستراتيجية بعيدة المدى التى تحكم هذا السلوك. وذلك عن طريق بعض التعليقات الضرورية على هذا السلوك، والتقييم النقدى للسياسة الاقتصادية للدولة سواء فى عموميتها أو فى تفاصيل معينة. تلك هى المقاربة التى تبدو أكثر فائدة لأن العناصر المنفردة فى هذا الخطاب الخاص بمنظمى المشروعات تتدثر- كقاعدة عامة- بإطناب هائل من العبارات النمطية للرطانة الشعبوية والقومية الزائفة للدولة، وهى الرطانة التى تتكرر حق مختلف الطبقات فى التعبير المستقل عن نفسها، ولا تشير إلى الطبقات الاجتماعية إلا وفق تصور لها الخاص للنظام العام، بل إنها حتى تزعم عملياً ألا وجود لهذه الطبقات على الإطلاق، مكررة ذلك بشكل دائم.

هذا هو نوع الرطانة التي سادت في المشهد الجزائري منذ الطلقات الأولى في حروب التحرير، وبالذات النصوص التي خرجت من مؤتمر "صمام" عام ١٩٥٦ وبرنامج طرابلس عام ١٩٦٢. وقد شاعت هذه الرطانة وسط قادة التحرير، وهي العملية نفسها التي تسببت في كبت وسحق الخطابات المنافسة، بما فيها خطابات الحزب الشيوعي الجزائري والعلماء المسلمين والليبراليين والإصلاحيين. والنقطة هذا الخطاب نتفا من أشلاء خطابات الخصوم المهزومين متضمنة شعاراتها ومفاهيمها لتدخلها في الأيديولوجية الشعبوية- القومية لجهة التحرير الوطني FLN. وقد كانت أيديولوجية معادية لليبرالية والرأسمالية، وإن لم يتأسس هذا العداء على أرضية نظرية مبدئية أكثر من كونه رد فعل على النظام الاستعماري. وأصبحت هذه الأيديولوجية الخطاب الرسمي للدولة الجزائرية منذ اللحظات الأولى للاستقلال.

لقد كان خطاباً للهيمنة، أو على الأقل كمنظومة رمزية تطمح إلى الهيمنة. ولهذا فقد أصبح منصة رمزية استعارت منها كل القوى الاجتماعية خطابها الشرعي. وقد اتصفت بمفرداتها الفضاضة التي كانت ملائمة للتماشى مع جميع التفسيرات وبث كل أنواع الرسائل.

وفي الواقع أننا حينما سألنا منظمي المشروعات في عينتنا البحثية عن مواقفهم إزاء "السياسة" والدولة والملكية الخاصة المستغلة والعلاقة مع رأس المال الأجنبي، أجابوا جميعاً باستخدام مفاهيم وكلمات مستقاة من الأيديولوجية الرسمية التي كانت بالأساس شعبوية وقومية وانتقائية في مقاربتها النظامية للطبقات. بل وحتى حينما أجرينا المقابلات معهم في أكثر الأجواء لا رسمية، مثل الوسط الأسرى أو جماعة الأصدقاء الشخصيين، حافظ المستجوبون على استخدام مفردات خطاب الدولة.

وهو ما يبرهن على صحة فرضيتنا المتعلقة بـ "الاقتصاد الباطنى" للخطاب الشعبوى، وهو خطاب يتسم بنمط فى الاتصال شديد الالتباس يسمح لمن يملكون رؤى متصارعة بأن يستخدموا ذات الكلمات والادعاءات. وفى الحقيقة أن إصرار منظمى المشروعات فى كل الفترات على الالتزام بالإشارة إلى مرجعية خطاب الدولة أمر يثير الدهشة. فسواء أجريت المقابلات معهم فى ١٩٧١-١٩٧٢ أو فى ١٩٨٢ أو حتى فى ١٩٨٨-١٩٨٩، ردد منظمو المشروعات- مهما كانت خصوصية أو سرية المقابلة- الخطاب الرسمى لسلطات الدولة. وكانت الجملة الأساسية رائجة الاستعمال عام ١٩٧١ هى "قواعد اللعبة"، ولم تتغير مثقال ذرة منذئذ. وكما أن هناك أمثلة أخرى عديدة، إلا أن الخطاب العام لهذا الجدلبقى يتسم بالنمطية نفسها.

وهكذا نصل إلى مشكلة الهيمنة بوصفها "اتجاهًا فكريًا وأخلاقيًا" فقد حفل التاريخ بأمثلة للمطامح الاجتماعية التى عبرت عن نفسها بأقنعة لم تصمم خصيصًا لها.

ويبدو أن منظمى المشروعات فى الجزائر يضربون مثلًا واضحًا فى هذا الصدد، حيث أبدوا التماهى مع الخطاب الشعبوى لجبهة التحرير الوطنى. وهو ما كان بمثابة آلية رئيسية فى عملية الوعى المعيارى لجماعة ما بنفسها وبمن هم خارجها. ويبدو فى حالة الجزائر أن هذه الآلية قد اضطلعت بتوفير نمط محلى للنشأة لإعطاء شكل مستقل لتحول الجماعات الاجتماعية إلى "طبقات" ولتعبيرها عن ذاتها. وبعبارة أخرى، فإن طبقة منظمى المشروعات الناشئة تبدو مضطرة- تاريخيًا وفى مسار عملية اكتساب الخيار الرأسمالى- إلى استخدام خطاب الدولة (وإن بصورة مشوشة).

وقد سبق أن وصفنا خطاب الدولة بالشعبوى، حيث ينحو إلى تحقيق التفاعل بين طبقات متعددة وتهمين عليه المنظورات البرجوازية الصغيرة، ولكن أسباب هذا

تکمن فی تاریخ تطور الرأسمالية الاستعمارية. فقد جاءت هذه الهيمنة نتيجة لتاريخ اتسم بالفشل فی المزاوجة الثورية بين البرجوازية الوطنية والبروليتاريا الوطنية، ويقصد بها أن تتم على نمط التفاعلات التي جرت بين البرجوازية والبروليتاريا فی تاريخ المجتمعات الرأسمالية، ذلك التفاعل الذي كان له أثره الهائل على بنية الديناميات الاجتماعية فی تلك البلدان.

وبالمثل كان لهذا الغموض أو الالتباس صلة قوية بالأصول البرجوازية الصغيرة المحبطة وطروحاتها الملتبسة والغامضة. وهناك حاجة ماسة لتعميق البحث هنا بهدف القيام بدراسة تحليلية منضبطة لعملية الإنتاج. ويجب الانتباه هنا إلى طبيعة دور هذا الخطاب سياسيًا، ومحتواه، وشروط إعادة إنتاجه، وتحوله من حيث المصالح التي يعبر عنها وتعبر عنه فی شكله المركز.

ومن خلال استرجاع تاريخ شعبية من النمط الخاص بجهة التحرير الوطني، يدرك المرء أن هناك نواة صلبة للمطالب التي وضعتها أولاً، جماعة المهاجرين المعروفة باسم نجمة الشمال الأفريقي Etoile Nord- Africaine فی الفترة ١٩٢٣-١٩٣٦. وتمثلت فی المناداة بالاستقلال، وبناء دولة- وطنية، وتأميم مزارع كل من المستوطنين والإقطاعيين. وإلى جانب هذه النواة المركزية من المطالب الوطنية، كانت هناك أيضاً طائفة من الطموحات الإضافية بدأت تظهر فی مدارات فرعية حول تلك النواة خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٦٢. وقد انبثق هذا من مقولة حزب الشعب الجزائري- لدى تأسيسه فی الجزائر- عن مسئولية الاضطلاع بتلبية مجموعات من المطالب المتناقضة. فقد كانت الظروف توفر الجوهر الاقتصادي والتنظيمي لدولة وطنية جديدة ذات طابع متفرد، بمعنى أن هذه الدولة ذات توجهات مفتوحة أمام أي عدد من التفسيرات.

وقد كان هذا واضحاً فی الفرق بين مواقف "النهوض الوطني" ENA المقررة فی بروكسيل وباريس فی خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٤، والموقف السياسي المعتمد

فى الفترة ١٩٣٧-١٩٣٨ حين مرت الحركة الوطنية بأزمة سببها التشكك فى قدرتها على تعبئة المجتمع، حيث لوحظ تراجع واضح، وخاصة فيما يتعلق بالمطالب الاقتصادية. فالمطالب التى رفعت فى باريس ١٩٣٠ بإيحاء من الحزب الشيوعى الفرنسى والدولية الثالثة كانت ديمقراطية ومعادية للإقطاع والاستعمار، وعلى العكس من هذا جاءت المطالب التى اعتمدت فى الجزائر ١٩٣٨ برجوازية صغيرة، إن لم تكن برجوازية تمامًا. ومن هنا يتولد الانطباع بأن حزب الشعب الجزائرى المضطر للتواءم مع موازين القوى الفعلية فى الواقع، ومتأثرًا بالطابع التوفيقى السائد فى هذا الوقت، والراغب فى عدم الانعزال عن الطغم العاطفة عليه، قد قرر التنصل من ماضيه هو ذاته. وكان من التحولات البارزة لىّ عنق المعنى المعطى للمطلب الذى كان يعتبر جوهريًا فيما سبق، ألا وهو النضال ضد القوى الإقطاعية الداخلية، و"تأميم" Nationalisation جميع الأراضى التى تم الحصول عليها من خلال السلب والحرب الاستعمارية. فقد تم تعديل شعار التأميم بمهارة عن معناه الأصلى الذى أزيح جانبًا، وهو الاستيلاء الصريح على الأراضى من جانب الدولة. وبدلًا من هذا اختار ميثاق الحزب عام ١٩٣٨ تعبير "التطبيع" Naturalisation الذى عنى به امتلاك الوطنيين لوسائل الإنتاج. وهكذا فإن المطلب الذى كان ثوريًا وقتها، قد تم تحريفه بطريقة تجعله متطابقًا مع المطلب الإصلاحى البرجوازى الذى رفعه الحزب المنافس UDMA.

وفى رأى الكاتب أن النظام الذى حلّ فى السلطة بعد وفاة بومدين قد قام بالكثير من أمثال تلك التحولات. فقد أصبح اعتماد المنظورات "الإصلاحية" واضحًا فى النمط الجديد من الخطاب العام. ومنذ العام ١٩٨٠ استبعدت من الخطاب الرسمى كل البنود الراديكالية، مثل رفض بناء قاعدة اقتصادية للبرجوازية الوطنية، باعتبار الأخيرة من فروع الإمبريالية، وأن نموها يعنى تعميق الاستغلال. وبالمثل لم يعد هناك المزيد من الحديث عن صراع على السلطة بين المعدمين والأثرياء.

وعند هذه النقطة نود أن نلفت الانتباه إلى أوجه تماثل معينة بين خطابى الدولة ومنظمى المشروعات، حيث نضيف هنا اعتباراً أكثر أهمية وهو الإلحاح على إعادة توجيه الاقتصاد بطريقة تمثل مخرجاً من انهيار القطاع العام ومنظومة التخطيط. فهل معنى هذا أن الخطاب السياسى للجماعات القيادية لمنظمى المشروعات- حتى فى زمن حرية التعبير- متماسك نسبياً أو يتمتع بصلاية داخلية محددة؟ وهل تصل الآراء المعبر عنها إلى ما هو أبعد من الاهتمام بالمشروع فى حد ذاته لاعتناق رؤية تشمل المجتمع والسياسة والدولة والشركات متعددة القوميات؟

وبإيجاز نتساءل: هل تعد أيديولوجية منظمى المشروعات قادرة على صياغة رؤية اجتماعية فى الشروط الراهنة للتعبير الرسمى؟ وإذا نظرنا بتمعن فى الجوانب المختلفة لخطاب منظمى المشروعات، والمقترحات البرنامجية من جانب الجماعة، والمطالب التى ترفعها، فإن الإجابة ستكون "إن الأمور تمضى ببطء، ولكن بشكل مؤكد" حسب التعبير الدقيق لأحد منظمى المشروعات. ويحتاج الأمر هنا لكلمة إيضاح: يستمد هذا القول فكرته من تفسير معين للإنسان فى الإسلام يقول إنه وكيل الله على الأرض. ومن ثم فمن واجبه ممارسة وكرالته هذه لتتميز الأرض، وإذا كان ثمة فروق وطبقات اجتماعية على الأرض فإن تلك هى إرادة الله.

هذا وتعتبر ممارسة البرّ الدينى من الجوانب المألوفة فى حياة كل المجتمعات الإسلامية. فمثلاً قد تشترك مجموعة من المشروعات فى بناء مسجد، أو يحصل العمال على أضحية العيد الكبير، وفى أماكن أخرى يفوز العمال المثاليون برحلات حج إلى مكة. وكل هذا يمثل جزءاً من طقوس الحياة الدينية. بيد أن هذه الممارسات فى الجزائر بعيدة عن التعبيرات الدينية البسيطة، حيث تتطوى على أبعاد اجتماعية وسياسية محددة. فمن الواضح هنا وجود شغف بشأن تأكيد مشروعية الثروة. وقد تبين لنا عند نقطة معينة لدى إجراء المقابلات أن جميع

منظمى المشروعات أوردوا ملاحظات تتعلق بالتبرير القانونى لثرواتهم، حتى ولم تكن استمارة الاستبيان تتطلب هذا. وتحدثوا بعبارات دقيقة فى بعض الحالات عن "الحلال" فى الثراء الدنيوى. فقال أحدهم "ليس ذنبًا أن يكون المرء غنيًا". وقال آخر "منذ قديم الزمن كان البعض أغنياء والبعض الآخر فقراء". وأحيانًا ترد إشارات إلى القرآن "وجعلنا بعضكم فوق بعض درجات". وهكذا تتمظهر درجة من استخدام التوفيقية كغذاء للفكر.

وقد كان من الجوانب الأصيلة فى الخطاب الشعبوى إدانته للاستغلال. وكرد فعل لهذا استخدمت الأفكار الدينية كمرجعية فى خطاب طبقة منظمى المشروعات. ومن الواضح أن وظيفة الإشارة للدين كانت لكبح جماح العنصر الراديكالى فى الخطاب الشعبوى القديم، وذلك من خلال اعتبار الراديكالية إطارًا إنسانيًا ونسبيًا وقابلًا للتغيير، ومن ثم تناقضها مع النظام الإسلامى، المطلق والإلهى وغير القابل للتغيير.

وفى الحقيقة أن أعضاء طبقة منظمى المشروعات قد قبعوا فى مواقعهم حتى منتصف الثمانينيات، وحيث مالوا إلى تركيز طاقاتهم على إدارة مشروعاتهم. وكان هدفهم من هذا قصير الأمد، ألا وهو مراكمة الثروة. ولكن هذا الموقف تغير الآن حيث يتجلى هدف بعيد الأمد، وهو دفع مؤسسة الدولة إلى التخلي عن راديكاليته والاعتراف العلنى بقطاع منظمى المشروعات الخاصة كقوة سياسية ودينية إيجابية.

ولقد كان الغرض من مناقشتنا السابقة هو التأسيس لفرضيتنا عن تفصل أيديولوجية منظمى المشروعات مع الخطاب الرسمى، والتي دخلت فى مراحل تدريجية جديدة. فهى فى سياق هذه العملية تقتبس من خطاب سلطة الدولة- الذى يتخلص الآن من حمولته الشعبوية- العناصر التى تحتاجها كي تضمن إيصال صوتها إلى الفضاء العام. وفى الوقت نفسه تقتبس هذه الأيديولوجية من الطرح الدينى العناصر المطلوبة والتى تضمن لها مبرر الثراء.

روابط منظّمى المشروعات: الجذور التاريخية والاستراتيجيات

أولاً: إستراتيجية الاستيلاء ١٩٦٢-١٩٦٥

كانت الحياة موارّة بالاضطراب فى الشهور التالية مباشرة لاستقلال الجزائر عام ١٩٦٢. حتى أن الصراعات بين الأجنحة المختلفة قد انزلت فى بعض الأحيان إلى معارك مريرة. ولكن الشعب الذى شبع من عدم الاستقرار جعل شعوره ذلك محسوسًا. وظل التوتر على أشده حتى سبتمبر- أكتوبر ١٩٦٢. وقد انصبت الصراعات حينئذ على الحق فى السيطرة على مؤسسات الدولة. وكان الجيش فى صدر هذه المؤسسات المتنازع عليها، وذلك لأهميته من زاوية صنع القرار، ومن زاوية الانتشار الواسع لعدم تنظيم الحياة المجتمعية. وهناك العديد من الشهادات والوثائق الخاصة بهذه الفترة، حيث يقدم كل طرف من الأطراف المتصارعة رؤيته الجزئية لتطوراتها. ولا حاجة بنا هنا إلى الإيغال فى هذه التفاصيل الكثيرة.

ورغم هذا فقد نالت دراسة تراكم الثروة اهتمامًا ضئيلاً للغاية. وفى هذا الصدد لم يعد النصارى يتخذون صورة العشائر على الرغم من حقيقة ما حدث فى بعض المواقع، وخاصة فى البلدات الصغيرة والمتوسطة، من تعاون واصطفاف ضباط جيش التحرير المسرحين مع الأعيان القدامى والمتسلقين الاجتماعيين من كل نوع من أجل تكوين طغم جديدة. وبشكل أساسى كان الأفراد هم الفاعلين، وأحياناً العائلات. وقد تمتع بعض هؤلاء بصلات نسب قديمة، بينما كان آخرون قد برزوا للوجود منذ وقت قليل. أما العامل المشترك الذى جمع بين هؤلاء جميعاً فهو السعى من أجل الاستيلاء على كل شىء.

وقد نزعَت السياسة الاستعمارية على مدى حرب التحرير نحو تشجيع بروز قوة ثالثة تكون بمثابة جماعة حازمة تؤمن فعليًا بالمشروع الحر، ومتعلمة فى

المدارس الفرنسية، ومستعدة للمعاونة في الحفاظ على المكاسب الرئيسية للنظام الاستعماري. وهكذا فخلال فترة امتداد الحرب لكل أنحاء البلد من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ تضاعف عدد المشروعات التي يملكها مسلمون.

وكانت صحافة ذلك الوقت قد بدأت للتو تتعافى من قرارات مؤتمر طرابلس. ومبالغة منها في التعبير اليساري كانت تنشر تقارير يومية عن تلك المشروعات وتقدمها كأمثلة على الجهود المبذولة للحصول على "ثمار الحرية". ولم يكن يمر يوم واحد دون أن تتحدث إحدى الصحف اليومية عن فضيحة ما لاستيلاء القطاع الخاص على أراض أو مصالح تجارية أو ورش أو حتى مشروعات أكبر، ويقوم بها "هؤلاء المستوطنون الجدد الراغبين في الحلول محل أولئك الذين فروا من البلاد". وبالفعل فقد كانت الفترة من يوليو ١٩٦٢ إلى مارس ١٩٦٣ هي الذروة لنشر التقارير من هذا النوع.

وعادة ما نسب هذا المسلك إلى أفراد، إلا أن محصلة تصرفاتهم هذه كانت أكبر من مجرد تراكم بسيط لتفاصيل شخصية. فقد كانت هذه الأعمال كبيرة بما يكفي لتكوين نمط يبين في رأينا طبيعة "العملية الاجتماعية" التي كانت تجري. وهي العملية التي جلبت إلى مقدمة المسرح مشاركين مختلفين لديهم هدف أساسي هو السيطرة على القوة الاقتصادية في مجتمع على شفا الانهيار.

ويزودنا التاريخ بحالات أخرى كثيرة لتطورات من هذا القبيل في أوقات الثورات والاضطرابات الكبرى. وهي كقاعدة عامة تقوم على آليات موجودة مسبقاً ونمت بشكل مألوف وبما يكفي لأن نعتبرها كلاسيكية. وهو ما يحدث نمطياً في أوقات الاضطراب، أوقات انعدام الأمن، حيث يتبلور إدراك عام بأن النظام القائم على وشك الانهيار. وبالنسبة للجزائر فإن الاستعداد للسيطرة يعود إلى فترة مبكرة من الخمسينيات. وليس هناك من ينازع في هذا. فقد كان لدى الأعيان بنات يمكن استخدامهن في مصاهرة الحكام الجدد، أو أن يكونوا هم أنفسهم مستعدين للدخول في شراكات وتحالفات مع الحكام الجدد، ولكل هذا جنور قديمة نسبياً. فأسماؤهم معروفة جيداً وعائلاتهم لها تاريخ.

وعلى الجانب الآخر فإن أولئك الذين كانوا يجرون وراء الثروة فى صيف وخريف ١٩٦٢ قد جاءوا من روافد مختلفة. كان منهم لاجئون سابقون بالمغرب عادوا ليستقروا فى وهران وتلمسان وسيدى بلعباس ومستغانم. وآخرون أقل عددًا عادوا من تونس إلى عنابة وقسنطينة وسطيف. ومنهم أيضًا ضباط سابقون فى جيش التحرير الوطنى، ومستخدمون سابقون فى المشروعات الاستعمارية، إلى جانب شركاء "من نوع جديد" لرجال أعمال أوروبيين استقروا فى الجزائر.

وقد أتىح لنا فى سياق دراستنا الالتقاء بنفر قليل منهم. فحتى فى عامى ٧١-١٩٧٢ كانت القصص التى يسردونها قليلة الصلة بالواقع، على الأقل فيما يتعلق بالطريقة التى يمكننا إعادة بناء هذه الروايات استنادًا إلى شهادات وذكريات المعاصرين. فلا شك أنهم قد حاولوا تنقيح ماضيهم بوضعه فى منظور معدل يرمى إلى جعل الحقائق أكثر انسجامًا مع الصورة التى يرسمونها لأنفسهم.

وهذا ما جعلنا نتقدم بافتراض أن التجارة تقدم "تفسيرًا سهلاً للغاية"، حتى لو لم تكن الإحصاءات المتاحة- من مصادرها المختلفة- تشير إلى رأس المال التجارى باعتباره المجال الأهم للتراكم فى فترة التكوين بالنسبة لأرباب العمل الخواص. وقد اخترنا تطوير وجهة نظر لا تزال- وإن كانت بالأساس قائمة على معلومات إحصائية وكمية وليست معلومات نوعية- تعطى الاعتبار المستحق لهذه العملية الاجتماعية- التاريخية المزدوجة التى تتوج بتحول المجتمع بأكمله.

وعند هذا المنعطف من التحليل تنشأ مشكلة تتعلق بمدى الملاءمة النظرية والمنهجية للبيانات المرسله إزاء المواقف وأنماط السلوك المنفردة. وقد ضمنا بحث هذه المشكلة فى البيليوغرافيا الشارحة. أضف إلى هذا مدى دقة وجودة الأدوات الإحصائية عند التعامل مع المعلومات التفصيلية، ومن ثم حقيقة أن الإحصائيات تفرض معيارًا للتوحيد القياسى دون تمييز، الأمر الذى يمكن أن يفضى إلى طمس عامل قد نعتبره مهمًا فى بلورة أى مقارنة سوسولوجية. والنقطة المهمة هنا هى أن "رأس المال التجارى" (وهو مصطلح تحليلى سوف نستخدمه ونتعامل معه

بشكل غالب مثله مثل مصطلحي "المدخرات" أو "حواجز الاستثمار" وكلاهما من المصطلحات الأثرية عند الاقتصاديين حتى لو اختلف أثرهما الفكري) عادة ما يؤدي إلى التعمية على العملية الأصلية التي خلقتها.

ونحن نخطط لإجراء بحث تاريخي، يتضمن التدقيق في نسب منظمى المشروعات من الابن للأب للجد، على أساس الافتراض- الذي نعترف بأنه موضع شك - بأن التواصل البيولوجي يتوازي تمامًا مع انتقال الإرث من جيل لجيل. وبالطبع فإن الواقع لا يعكس هذا بحذافيره. ومن ثم هناك مجازفة كبيرة في إعادة إنتاج وهم الدورات التاريخية، والذي بمقتضاه تبدأ دورة حياة رأس المال الصناعي برأس المال التجاري. ولما كنا مهتمين بهذا الموضوع- وسوف نقدم هنا تصورًا مأخوذًا من ماركس بشكل مباشر- فإن أي دراسة لأصول رأس المال يجب أن تتقبل واقع السلب والمضاربة، ليس كأشكال سلوك مدانة أخلاقيًا، وإنما كآليات رئيسية للتراكم الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر فقد استغرقت الفترة الخاصة بفترة اقتصاد الدولارات النفطية عقدًا بأكمله تقريبًا من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤، وكانت المضاربة في هذه الفترة بمثابة الدينامو الذي يعطي الطاقة لعربة الإثراء السريع.

يقدم "موريس دوب" Maurice Dobb أفكارًا عميقة في هذه المشكلة، وسوف نستخدم عددًا منها في تحليلنا هنا. يقول "دوب": "هناك وسيلة أخرى يمكن من خلالها للطبقة حديثة الثراء زيادة وديمومة ثروتها. وهو في الحقيقة هذا الأسلوب الأهم بين الاثنين. فيمكن للبرجوازية أن تكتسب نوعًا محددًا من الملكية عندما تكون تكلفة الحصول على هذا النوع منخفضة بشكل استثنائي. ويمكن أن يعنى هذا: الاستيلاء بالقوة، في بعض الحالات المتطرفة. ومن الممكن للبرجوازية أن تختار إرجاء الحصول على العائد، بمعنى بيعها عندما تزيد قيمتها السوقية. ومن ثم يمكن مبادلتها بسلع أخرى أقل نسبيًا من حيث التكلفة (مثل قوة العمل أو معدات صناعية). وتتمكن البرجوازية عبر هذه المبادلات من تملك حصة أكثر من ثروة كل المجتمع" (Dobb 1971:191-192).

وقد أدانت تقارير الصحف المعاصرة بلا هوادة "منظّمى المشروعات الجدد - هؤلاء الذين يريدون اقتفاء خطى المستوطنين سيئى السمعة". بل إن الخطاب اتخذ فى الغالب طابعًا مباشرًا وقاسيًا، كالقول بأن "الحكومة لم تترك حجرًا على حجر فى مساعيها لإتخام الإقطاعيين الجزائريين والمحاربة من أجل نمط جديد من الاستعمار يرغب الحكام فى أن يحلوه محل الاستعمار الفرنسى القديم"، والقول: "إننا لا نريد أن توضع الضياع الزراعية فى أيدي الخواص، لأن هذا سوف يخلق طبقة برجوازية يمكن أن تحتل سريعًا المكان الشاغر الآن والذي كانت تملأه برجوازية الحقبة الاستعمارية"، و"هكذا تم غرس بذور طائفة جديدة من المستغلين، وهى خليط من الخونة السابقين وأناس كانوا أبطالًا حقيقيين فى الحرب الثورية. وهى طبقة بارعة بالفعل فى المتاجرة والفساد والاحتيال..."، "وإننا نريد ملاحقة أولئك الناس دون شفقة. ربما كان بعضهم من المقاتلين من أجل التحرير فى الماضى، ولكنهم تحولوا الآن إلى برجوازيين ومتربحين من كل صنف".

ومع هذا فإن هؤلاء "البرجوازيين" و"الإقطاعيين"، قد حازوا - كما أوضحنا سابقًا - على قدر من الإعجاب بهم، بل نظر إليهم فى بعض الأحوال كنماذج تحتذى. ويقدر "بن حورية" أن ما يتراوح بين مائة ألف ونصف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين قد تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانونى خلال العامين الأولين من الاستقلال (Benhouria 1980:142). ومن جانبه يلاحظ عالم الجغرافيا "أندريه برينان" وجود زيادة ظاهرة فى الحيازات الخاصة للأراضى الزراعية لمواطنين فى تلمسان وسيدى بلعباس (Prenant 1967:62). وأخيرًا كان هناك وقت أمكن فيه لمستول سياسى معين - وإن لم يعد هذا ممكنًا الآن - أن يسمح أو يقبل نشر موضوع فى الصحافة المحلية عن احتفالات زواجه، مطعمًا بأسماء كبار ملاك الأراضى فى قسنطينة. ويرجع تاريخ هذا الموضوع إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٢ ونشر فى صحيفة "لادبيش دى كونستنتين"، وهى صحيفة كانت ناطقة بلسان السلطات الاستعمارية ولكنها استمرت فى عالم الأعمال.

وهناك حالة أخرى أخبر عنها واحد من أقدم العاملين في مصنع لإنتاج الأدوات الميكانيكية تخصص في أشغال المعادن وتصنيع قطع الغيار للمكينات الصناعية. وحسب القانون كان المصنع ملحقاً بولاية الجزائر، ولكنه في واقع الحال كان "مسيراً ذاتياً" بواسطة عماله حتى ديسمبر ١٩٨٤، تاريخ المقابلة التي أجريناها هناك. وحسب ما يقول مخبرنا نجحت محاولة ملتوية في يوليو- أغسطس ١٩٦٢ لنقل ملكية المصنع إلى رئيس العمال الجزائري استناداً إلى سند ملكية موقع حسب الأصول. ولكن هذا النقل للملكية تم إحباطه بفعل يقظة (بل قد نقول نكاية) جمعية الشغيلة، تحت قيادة ثلاثة أو أربعة من النشطاء الذين سحبوا دعمهم القانوني من مرسوم حماية وإدارة الملكية المهجورة، الصادر عن السلطة الانتقالية في ٢٤ أغسطس ١٩٦٢، والذي تعزز فيما بعد بسلسلة من المراسيم خلال الفترة من نوفمبر ١٩٦٢ إلى مارس ١٩٦٣.

ومن الجلي أن ٢٢ ألف مزرعة (تغطي مليونين ونصف مليون هكتار) وما بين ٣٥ إلى ٤٠ ألف مشروع تجارى وحرفى وصناعى، إلى جانب عشرات الألوف من الوحدات السكنية التى كانت مملوكة للمستوطنين، كانت بمثابة غنائم يجرى التسابق إليها.

وقد لاحظ كل الباحثين الذين درسوا الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣ العنفوان الاستثنائى لحركة الاستيلاء العارمة هذه. فالمجتمع الجزائرى، المكبل منذ وقت طويل فى وضعية دونية، قد بدأ الآن يستعيد أملاكه. وبدأت مختلف الفئات الاجتماعية مرحلة من إعادة التراتب الاجتماعى امتدت لسنوات تالية. وبالطبع كان رجال أعمالنا ومنظمو المشروعات فى قلب هذه العملية. وهم لم يستثمروا شيئاً فى الصناعة، حتى وإن كان عدد قليل منهم قد اشترى ورشاً كاملة التجهيز واستولى على مصانع بكاملها. حدث هذا فى وقت كان كل شىء مستورد لا يزال يأتى من فرنسا، كما نصت عليه اتفاقيات "إفيان"، كما لم يكن أى منهم متلهفاً للانقلاب على

عادات وممارسات مستقرة تعود إلى أكثر من قرن خلا. ببساطة كان استيراد المدخلات الصناعية أصعب من استيراد المنتجات تامة الصنع التى تحتاجها السوق المحلية.

ويكمن هنا السبب الرئيسى فى الصراع الشرس الذى استمر لأكثر من عشر سنوات (من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢-٧٣) حول السيطرة على السوق المحلية وسوق الاستيراد والتصدير. وهو الصراع الذى استمر حتى ١٩٦٨-٦٩ بالنسبة للجان المشترىات- التى تمثل فيها مستوردو وشركات القطاع الخاص- التى استمرت فى القيام بعملها على ذات الأسس التى كان معمولًا بها فى الحقبة الاستعمارية. وكانت الدولة قادرة فيما يبدو على تحقيق السيطرة على التجارة الخارجية، ولكنها لم تهتد أبدًا إلى طريقة للتعامل مع تجار الجملة الذين حلوا محل جماعة الأعمال اليهودية القديمة، واستولوا على المحال فى شارع "رو دو لالير" أو "باب عزون" فى الجزائر، وشارع "فيليب" فى وهران، و"داريمون" فى قسنطينة. وقد بين المسح الوطنى الذى أجرى عام ١٩٦٩ على القطاع الخاص فى تجارة الجملة أن ٩٥% من التعاملات الخاصة بالمنسوجات فى البلاد كانت تتم فى شارع "رو دو لالير" فى العاصمة.

وهكذا مع أواخر الستينيات كان تقسيم السوق قد اكتمل تمامًا بنوع من تقسيم العمل الضمنى ينظم العلاقات بين القطاعين العام والخاص. فالقطاع العام يسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية، بما فيها الأراضى والمناجم والنفط والغاز والبنوك والتأمين إلى جانب العلاقات مع السوق العالمية. أما السوق المحلية، بشبكاتها التوزيعية المعقدة وجحافل الوسطاء الذين ينحتون الهوامش الربحية بلا توقف، فيجب أن تترك تحت رحمة القطاع الخاص.

ومن الممكن اعتبار الفترة الانتقالية من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ بمثابة العصر التكوينى للسوق المحلية، حيث تم تنظيمها وهيكلتها وتقسيمها على أسس اقتصادية

وجهوية وعرقية... الخ. وانطلق رجال الأعمال فى كل اتجاه حيث وجدت فرص لا حصر لها لتحقيق مكاسب مالية سريعة. وانتهزت المصارف الفرصة لفرض شروط أكثر ربحية لها على القروض الممنوحة لشراء المعدات والآلات. وحقق ملاك الجرارات وماكينات الحصاد زيادة فى أرباحهم عن طريق تأجيرها "للفلاحين" الذين تقل ملكيتهم عن خمسين هكتاراً.

وحسب "جين جيرنيجون" Gernigon فإن "مقاولى الأشغال الزراعية" هؤلاء قد استخلصوا نصيبهم من الفائض، مثلهم فى هذا مثل كبار الملاك فى الحضر وملاك قطعان الماشية الكبيرة وأيضاً المتدافعين فى حركة الاستيلاء على الفوائض.

وبنفس الطريقة تم تنظيم وتقسيم التجارة فى المناطق الحضرية. فعن طريق عمليات الشراء بالجملة وزيادة القدرة الشرائية تمكن تجار المنسوجات والمواد الغذائية والآلات وقطع الغيار والقائمين على منافذ الصيانة من تحقيق أرباح كبيرة من خلال المضاربة على الخلل الهيكلى بين مستوى الطلب المرتفع والعرض المنخفض، وحيث كانت السوق المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق الخارجية لتوفير العرض.

وخلال العامين الأولين بعد الاستقلال اهتز المجتمع الجزائرى بسلسلة من الاضطرابات، ولكن هذا لم يؤثر على أنماط السلوك الرئيسية، حيث ظل اقتصاد البلد متوجهاً نحو الصادرات الزراعية، واستمر اتباع نفس الممارسات الزراعية القديمة، إلى جانب أنماط العمل الاستعمارية، وتردى أحوال قوة العمل. "وفى نوع من المفارقة التاريخية فإن قرار الاعتراف بالمبادرات المؤسسية التى اتخذها العمال فى المزارع المملوكة سابقاً للمستوطنين، قد تزامن مع قرار بالحفاظ على نمط رأس المال الكثيف الذى انتهجه المستوطنون فى منظومة الإنتاج الزراعى. وقد أزال هذا الخيار خطر نشأة "تمط فلاحى" فى الزراعة كان من الممكن أن يخلف تخصيص قطع صغيرة من مزارع المستوطنين للعديد من صغار الفلاحين

الأفراد. كما كان هناك تخوف أيضًا من خطر إضافي يتمثل في أن يؤدي تسليم أصول المستوطنين السابقين لرأس المال الخاص الجزائري إلى نقص الكفاءة، أو ربما جرعة زائدة من الكفاءة" (Chaulet 1987:353).

وما انطبق على الإنتاج الزراعي انطبق أيضًا على الاقتصاد غير الزراعي، بل وحتى بقوة أكبر. وعلى وجه الإجمال فقد مرت هياكل الإنتاج الداخلية بتغيرات مهمة حتى أواخر الستينيات. فبالنسبة لمنظومة توزيع الأجور، كان التدافع قويًا للحصول على فرص العمل والمناصب التي أخلاها المستوطنون إلى حد أنه في عام ١٩٦٣ كان قد تحقق الوصول بالفعل إلى مستويات الذروة لعام ١٩٥٥. وبدأ الأمر كما لو كان المجتمع بأكمله قد زحف - منذ بدء الاستقلال - باذلاً أقصى جهده لإحياء المنظومة الاستعمارية القديمة، كاملة من حيث اللامساواة الاجتماعية، وهياكلها المكرسة للتفرقة القطاعية والجهوية، وانقسامها إلى قطاعات إنتاج متخصصة.

العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص:

قوانين الاستثمار كبيئة للمساومة

إن الفترة الانتقالية، التي يمكن تعريفها بالزمن التكويني لعمليات الاستيلاء بعد الاستقلال، بدت كما لو كانت قد انتهت مع الانقلاب الذي قام به هواري بومدين. وكان النظام الجديد أكثر اهتمامًا بالمؤسسات السياسية عن الاقتصادية. ومن ثم فإنه قد منى نفسه بفترة لالتقاط الأنفاس عن طريق الوصول إلى حل وسط مع الجماعات القوية اقتصاديًا. وجاء قانون الاستثمار عام ١٩٦٦ كتعبير واضح عما وصلت إليه تلك المساومة. وكانت الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٨ هي الفترة التي اكتسبت فيها الوطنية الاقتصادية طابعًا برنامجيًا. وبدت الدولة في رعايتها لطائفة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية، كما لو كانت تلعب دور الأم الهرمة التي ترعى ذرية متأخرة النمو.

ويبدو واضحًا - من منظورنا الخاص - أن قوانين الاستثمار كانت الميدان الذى التقى فيه المشرعون مع من تصدر القوانين لهم، لإرساء الأساس التشريعى لممارسات الحماية. ومضت الأنشطة فى هذا المضمار إلى ما هو أبعد من الإطار البسيط للمزايا المباشرة الممنوحة لرجال الأعمال الأفراد وفق قواعد مؤسسة قانوناً. إن ما حدث هو نوع من برنامج للتدليل الجمعى منحت الدولة بمقتضاه رعايتها التفضيلية لمجموعة بأكملها عبر طائفة من السياسات الاقتصادية، من بينها: دعم الأسعار، والاحتفاظ بمعدلات صرف العملة عند مستويات مرتفعة بشكل مصطنع، والامتيازات الحماية فى قطاع التجارة الخارجية والتخفيضات الضريبية وترويض النقابات، والممارسات التأمينية وإعادة التفاوض فى يوليو ١٩٦٥ بشأن اتفاقيات "إفيان". ومن الأمثلة التى يمكننا ضربها على هذا التدليل الحماى أنه خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٤ كان إرسال خطاب بسيط إلى وزارة التجارة كافياً للحصول على رخصة استيراد لمنتج بعينه، ومن ثم تصبح المسألة متعلقة بحصة الاستيراد الرسمية.

وبالنسبة لإجراءات التأمين فقد اتخذ عدد كبير منها فى الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١، والتى كانت فى واقع الأمر الفترة الى تشكلت فيها سياسة اقتصادية جديدة. فقد أصبح الدور الرئيسى للدولة هو بناء قاعدة اقتصادية أوسع للقطاع العام. غير أن التناقضات بين القطاعين الخاص والعام سرعان ما تبلورت بعد هذا.

وقد غيرت وسائل الإعلام الجماهيرية موقفها بمجرد صدور مرسوم نوفمبر بشأن دخول العلاقات الجماعية فى القطاع الخاص حيز التنفيذ، إلى جانب وثيقة الثورة الزراعية التى شددت بشكل متكرر على الحاجة إلى الحد من الملكية الخاصة للأراضى الزراعية.

غير أن منظمى المشروعات قد وضعوا آمالاً كبيرة على قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٦٦ لأنه قد وضع نهاية لفترة من الغموض وعدم اليقين. فعلى

مدى الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٧ مرت الجزائر بسلسلة من التغيرات الحاسمة، غير أن استجابات منظمي المشروعات ظلت على حالها طوال هذين العامين المحوريين. فوعيهم بدورهم قد تحقق من خلال التناقض النمطي الذي رأوه بين فترة "ما قبل" وفترة "ما بعد". وكان إدراكهم لواجبات الدولة واضحًا تمامًا. وكى نوضح هذه النقطة أقدم هنا اقتباسين دالين عن هذه الفترة. والاقتباس الأول هو من بيان ألقاه "هاشمي العربي" في عام ١٩٦٨:-

"فقط بعد التصحيح الذي تم في ١٩ يونيو ١٩٦٥ أصبح ممكنًا تصحيح أخطاء الماضي، وخاصة في مجال الاستثمارات، وهو قطاع حيوي لمستقبل بلدنا. وكانت الخطوة الأولى هي قرار مجلس الثورة بإنشاء إطار قانوني مصمم في نهاية المطاف لتمكين رأس المال الوطني من الاضطلاع بدور ديناميكي.

ومنذ هذا الوقت بُنى سلوك مستثمرى البلد على توقع الديناميكية هذا على الرغم من القرارات التي اتخذت عام ١٩٦٨. وقد كانت هذه القرارات - في واقع الأمر - مسوغة تمامًا، حيث مكنت بلدنا من التحكم في عدد معين من الموارد الإنتاجية...".

أما المقتبس الثانى فهو من بيان "لابراهيم هجس"، وهو ممثل لصناع النسيج فى غرفة التجارة الوطنية، يعبر فيه عن آرائه فى التغيرات الرئيسية التى حدثت فى سياسة الدولة. وقد صدر حديثه هذا عام ١٩٨٨، أى بعد عشرين عامًا تقريبًا من البيان السابق، ومن الملاحظ أن وجهتى النظر هاتين كانتا متقاربتين جدًا فى روحهما. ونهدف من عرض هذا المقتبس إلقاء الضوء على التماثل فى وجهات نظر منظمي المشروعات فى أواخر الستينيات وأواخر الثمانينيات:

"لقد عدت إلى الجزائر (بعد أن أقيمت مشروعًا فى موريتانيا) عام ١٩٨٠، بعد قرارات الدورة السادسة للجنة المركزية، المتعلقة بالقطاع الخاص. وقد جاءت

هذه القرارات لتمنح هذا القطاع إطاراً قانونياً يستطيع أن يلعب من خلاله دوراً صحياً في بناء اقتصاد متين، ويحدد كل الحقوق والواجبات والمسؤوليات المتعلقة بهذا الدور. ومن الأرجح أن يؤدي هذا الإطار (من قوانين ولوائح تنظيمية) إلى الارتقاء بالتطور الصحي لهذا القطاع. غير أنه لا يجوز أن ننسى أن هذا القطاع قد ترك - لأكثر من عقد من السنين - ليدبر حاله بنفسه ودون أن تساعد أي هياكل رسمية.

وعلى أساس من القراءة السريعة بالطبع لهاتين المقابلتين، يمكن التوصل إلى عدد من الحقائق ذات المغزى الكبير من وجهة نظرنا. فأولاً يتمتع كلا المتحدثين بأهمية كبيرة، حيث ظل "العربي" لوقت طويل المتحدث الأيديولوجي بلسان المشروع الحر في الجزائر، وقد عمل مستشاراً اقتصادياً لفرحات عباس الرئيس الأول للجمعية الوطنية، كما أصبح فيما بعد أحد المستشارين الاقتصاديين للرئيس أحمد بن بيللا. وفي عام ١٩٦٤ قاد تأسيس المشروعين المختلطين الوحيدين في تلك الفترة. وحينما تولى رئاسة غرفة التجارة بذل جهوداً كبيرة - بعد صدور قانون ١٩٦٦ - من أجل تحويل هذه المؤسسة العريقة إلى ذات كفاءة لتقديم الاستشارات الإدارية والمعونة الفنية. كما تولى رئاسة الكثير من المشروعات المختلطة بين الدولة والقطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧١.

وبالنسبة لـ "إبراهيم هجس"، فعلى الرغم من أنه أنشأ أولى شركاته عام ١٩٦٧، فمن الأفضل اعتباره ممثلاً للجيل الجديد من منظمي المشروعات الذي صعد إلى السلطة بعد الثمانينيات. وقد ترأس مشروعاً لتصنيع المنسوجات الراقية على الطراز الاسكندنافي، والحجاب وأغطية الرأس، بحجم أعمال بلغ عشرة ملايين دينار جزائري عام ١٩٨٦، وعمالة ٥٠ مواطناً. ولكنه انتخب أيضاً ممثلاً لصناع النسيج في غرفة التجارة. ومن ثم فهو عضو أيضاً في اللجان المشتركة المسؤولة عن تيسير النظم والإجراءات للمشروعات الخاصة. وقد كان "هجس" من

بين أولئك الذين يضغطون من أجل استعادة الامتيازات القديمة لغرف التجارة- وخاصة في الحقبة الاستعمارية- والتي جعلت من هذه المؤسسات جماعات ضغط قوية.

ومن الجلى أن "العربي" و"هجس" رجلان لهما طموحات في المستقبل، ويعبران عنها علناً. وحسبما يقول مدير غرفة التجارة المعين من قبل الدولة فإن "هجس هو أفضل نموذج لمنظم المشروعات الخاصة "العام". فهو يحمل بطاقة الحزب ويقر صراحة بهذه الصلة. وباختصار فإنه يمكن أن يكون مثاليًا في منصب وزير مسئول عن القطاع الخاص.

وهناك نقطة مهمة أخرى، وهى أن هذين القائدين البارزين للأعمال الخاصة، يؤكدان في خطابهما أن معادلة السلطة السائدة ليست مواتية لهما بشكل عام. وإذا كانت هناك اختلافات بين الرجلين في التعبير عن هذا التصور فإن هذا يعد مسألة تفصيلية. ويعتبر تفسيرهما لهذا الواقع جزئيًا بالضرورة، وإن كانا يميلان في تسبيب هذا الواقع إلى استخدام القوالب الرسمية المستخدمة في تحليل الموقف، وهو ما يشير إلى مساحة الأرضية المشتركة بين الجانبين- منظمي المشروعات والدولة- فيما يتعلق تحديدًا بالمسائل التي يُلام عليها ويُدان بسببها "النظام السابق". فبالنسبة لفترة بومدين كان التقرير ينصب على "أولئك الذين ارتكبوا الأخطاء" فى نظام بن بيللا، وحالوا دون خروج شىء إلى العلن. وبالنسبة لعهد الشاذلى بن جديد فقد جرى إلقاء اللوم على نظام بومدين.

وكما سنوضح فيما بعد، فإن خط التسبب للمشكلات الرئيسية- والقائم على أساس إعادة تنظيم المكونات القائمة- يتبع منطقاً قليلاً ما يتطابق مع ما حدث فعلياً فى التاريخ. فعلى سبيل المثال، هناك تباين واضح بين التطورات المادية التى وقعت فى الفترة ١٩٦٢-١٩٧١ وبين صورة هذه التطورات كما تقدم فى تصريح "العربي". فقد كان هناك بالتأكيد جوانب للغموض والقلق، ولكن من الصحيح أيضاً

أن قانون الاستثمار الجديد قد بددها. ولكننا نلاحظ استنتاج "عربي" بأن القطاع الخاص هو الذى عانى الأمرين من عدم اليقين والغموض. وقد أعلن القطاع الخاص بصراحة تامة أنه على أتم الاستعداد للاضطلاع بالمسئولية. ولكن الجماعات السياسية الحاكمة - وقتذاك - هي التى اتسمت بالقلق وعدم الحسم، وإن كانت درجة الغموض فى الفترة ١٩٦٦-١٩٧١ أقل بكثير من الفترة ١٩٦٢-١٩٦٥.

كما يقدم "هجس" قراءة مراجعة لتطور القطاع الخاص. وفى الواقع أن قانون الاستثمار ظل ساريًا واستمر منح الرخص بمقتضاه حتى ١٩٨٢ حيث حل محله القانون رقم ١١ لسنة ٨٢. غير أنه كان قد أصبح واضحًا - وخاصة بعد ١٩٧١ - أن الغالبية الساحقة من الاستثمارات، إن لم يكن كلها فى الواقع، تتم خارج إطار قانون ١٩٦٦، وحيث لم يعد المستثمرون يتقدمون لطلبات للحصول على رخص بمقتضى هذا القانون. واستمر إنشاء المشروعات الجديدة فى إطار قانون الشركات الموروث من الحقبة الاستعمارية، والذي أدخلت عليه تعديلات طفيفة بعد عام ١٩٧٦.

وحسبما توضح عينة الصناعيين التى قمنا بدارستها، فإن الموقف السابق يرجع إلى حقيقة ضالة المزايا التحفيزية الفعلية التى وفرها قانون الاستثمار للمستثمرين الأفراد. فعلى مدى الخمس عشرة سنة التى طبق فيها هذا القانون حصل حوالى ٤٠ مشروعًا على مزايا ملموسة مثل الاعتمادات المصرفية والتخفيضات الضريبية والإعفاء من الرسوم الجمركية. ولكن عدد المشروعات التى حصلت على رخص خلال تلك الفترة قد بلغ ٩٠٠ مشروع، ولا شك أن نسبة ٤٠ مشروعًا من إجمالى ٩٠٠ تعتبر سجلًا سيئًا بشكل واضح. وهو ما يبرر الانطباع الناجم عن هذا بأنه بقدر ما كانت الدولة معنية فإن الأمر المهم بالنسبة لها كان إصدار قانونى ١٩٦٦ و ١٩٨٢ على الورق، كما لو كان الهدف الأساسى ليس تقديم الدعم الفعلى وإنما مجرد وجود النصوص القانونية.

لهذا السبب ارتفعت الأصوات فى كل من عامى ١٩٦٨ و ١٩٨٧ مطالبة بتقديم مزايا ملموسة بدرجة أكبر. وكان المطلب الرئيسى فى هذا السياق هو أن تحدد وتفتح الدولة مجالات أعمال محددة للقطاع الخاص ويجب أن تخرج من أيدي القطاع العام.

سبق أن تعرضنا لقانون الاستثمار، ولوائحه التنظيمية، كمثال أساسى على تشريع الحل الوسط. والسبب هو أنه بينما يضع القانون "نهاية" لفترة بعينها، مبلورًا علاقة ما للقوى، فإنه لن يمنع العمليات والآليات التى ولدت معادلة القوة من الاستمرار فى تشغيل أو إنتاج الأثر. وكى ندعم هذه الفرضية دعونا نقارن بين "مطالبة" العربى عام ١٩٦٨ وبين "التنازل" الذى تم الحصول عليه فى النهاية. فعند نهاية هذه الدورة من المطالبة والتنازل، قدمت مطالبات جديدة كان للدولة استجابات جديدة أيضًا إزاءها.

ومن المهم عند هذه النقطة تقديم توضيح أولى. فنحن عندما نشير إلى الدولة- كما فعلنا سابقًا- فإنما نفعل هذا بمعنى غير نقدى، أى أننا نتعامل مع الدولة- حسب المصطلحات القانونية المعيارية- من حيث قدرتها كـ "مصدر للقانون". وهذا لا يمنع القانون- بعد صياغته والتصديق عليه- من أن يتم التحايل عليه واستغلاله من جانب جماعات اجتماعية محددة أو أجنحة بعينها داخل المؤسسات المختلفة. وعندما يحدث هذا يواجه القانون طائفة من أنماط السلوك المختلفة، متضمنة لقيم ومعايير مختلفة عن تلك التى يفترض تشكيلها للقانون نفسه، فضلًا عن احتمالات للتفسيرات غير المسبوقة والأحكام السياسية الخاصة. وتلك هى أعراض لمجتمع (وهانحن نعود إلى سلسلة المفاهيم التى قدمناها آنفًا) لا يزال يتشكل بحثًا عن مركز ثقله، مجتمع لا تزال علاقاته الاجتماعية والاقتصادية- ومن ثم القانونية- فى حالة سيولة. وفى مجتمع كهذا، بمجرد أن تمرر القوانين

والتنظيمات لتصبح جزءًا من الحياة الواقعية، تبدأ مسيرة غريبة ومغامرة يرجح معها أن توضع في خدمة الأغراض الخاصة للاعبين الرئيسيين على المسرح الاجتماعي الراغبين والقادرين على جعلها في خدمتهم.

وفي هذا الصدد ينزع سلوك بيروقراطيات الدولة والأجنحة السياسية- في تعاملاتها مع المجال "الخاص"- إلى اتباع معايير ذات علاقة واهية بالقواعد القانونية. فمثلاً، وعلى المستوى المحلي، يتم تفسير الاشتراطات القانونية لتمويل المناطق الصناعية (الهادفة إلى المساعدة في إنشاء المشروعات المرخصة الجديدة) بشكل مختلف في المواقع المختلفة. ففي بعض الأماكن نجد الرؤساء المحليين للهيئات القانونية ذات الصلة يحصلون من الدولة على تمويل التطوير الإجمالي لتلك المناطق، بينما في أماكن أخرى يكون تمويل الدولة محدودًا في الخدمات الأساسية ويجب على أصحاب المشروعات الدفع مقابل أى شيء آخر. وهناك أمثلة عديدة على صحة ما نقول.

بايجاز، فإن الدولة لا تعمل ككيان عقلاني ومثالي يصدر القوانين، ويتعامل بشكل متساوٍ مع الجميع.

استراتيجيات منظمى المشروعات: رعاية الدولة والتوسع

دور الدولة في تشكيل المشروع الجزائى

يعد حضور الدولة شرطاً رئيسياً لقيام قطاع الأعمال بوظائفه بشكل ناجح. والدولة هنا لا تلعب دوراً ثانوياً. فالقطاع التجارى الذى يحقق أرباحاً ضخمة يدين فى نجاحه الكبير إلى الدولة، ذلك أنها هى التى تمكن هذا القطاع من توزيع سلعه، والتهرب من التسعير الإجبارى، ودفع نصف أو ثلث الضرائب التى ينبغى أن يدفعها، وفرض سلع متدنية الجودة على المستهلكين. وباختصار فإن الدولة هى

التي تمكن قطاع الأعمال من المضى في اندفاعه، سواء بالرغبة في تنظيم كل شيء أم بإغماض العين عن خرق هذه التنظيمات، فضلاً عن الحفاظ على تقسيم العمل الذي يشكل أساس سلطتها. إن الدولة تبنى الأسوار الحمائية حول السوق الوطنية، وتحمي سعر الصرف، وتدعم سلعةً مختارة. وتكون نتيجة هذا كله هي "التشكيل المصطنع لجماعة الصناعيين" حسب عبارة ماركس التهامية.

من ثم يعد تدخل الدولة ضروريًا لتحويل رأس المال السائل إلى رأسمال إنتاجي. ويتخذ هذا التدخل أشكالًا مختلفة: ترتيبات للاحتكار، آليات سعر الصرف، الرخص، تنظيم السوق المحلية... إلخ. وفوق هذا تلعب الدولة دورًا وسيطًا في تشكيل سوق استهلاكية. وكما سنوضح فيما بعد باختصار فإن سياسة التشغيل التي بدأتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال - وخاصة بعد سنة ١٩٧٠ - يجب النظر إليها وفق هذا المنظور كـ "صناعة مصطنعة" للمستهلكين، وهي سياسة تلاءمت مع فكرة التنمية والتقدم الاجتماعي كوسيلة لخلق المواطنين المستهلكين لكل أنواع السلع التي افتقروا إليها إبان الفترة الاستعمارية.

وقد أصبحت هذه العملية أكثر وضوحًا بعد ١٩٧٤، تاريخ الأزمة النفطية الأولى التي أسرعت من إيقاع تلك العملية، حيث تم ضخ النقود المتولدة من عوائد الطاقة إلى مجتمع قادر بالكاد على إنتاج نصف احتياجاته الغذائية. وقد كان الزمن كافيًا بأن يجعلنا نرى عواقب هذا على أوضح وجه. وقد ساعدت هذه العملية بوجه عام على تقوية القبضة الأبوية للدولة على المجتمع، وعمقت اعتماد البلد على القوى الخارجية، ودفعت بالمنتجين والممارسات الإنتاجية إلى هوامش الوعي الوطني، وسلبت العمل من كل معانيه كجزء من طريقة الحياة المتحضرة.

وقد ألقى الاقتصاديون الضوء - حيل هذا الموقف - على آثار أخرى لمجىء الفورة النفطية: التضخم، الزيادة المتواصلة في المديونية، استدامة واتساع التبعية التكنولوجية، دخول لعبة المساعدات الأجنبية، وقصر النظر المزمّن عند واضعي السياسات.

ونقدم في نهاية هذا الفصل - من خلال سلسلة من الجداول - تقييماً للتوسع القوى للمجتمع الاستهلاكي، والسوق الداخلية وقطاع العاملين بأجر، على خلفية من منظومة للاستيلاء على الغنائم تغذيها عائدات تصدير الطاقة. ويلخص التعليق التالي الاستخلاصات المستقاة من دراسة تلك الجداول.

إن المعلومات المتحصل عليها من كل "قطاع" تشير إلى ملمح بارز لا مراء فيه، وهو النمو المستمر والمستدام. ولأسباب مفهومه سنبدأ بالإشارة إلى الصعود الكبير في مؤشرات الاستهلاك النهائي لكل من قطاعي الحكومة والقطاع العائلي، إلى جانب الزيادة في التشغيل. وقد تضاعف المؤشر الأول في أقل من عقد، من ٢٦ مليار دينار جزائري عام ١٩٧٠ (بداية خطة السنوات الأربع الأولى) إلى ٥٣ مليار دينار عام ١٩٧٨ الذي توفي فيه بومدين. بل إن المؤشر بلغ عام ١٩٨٤ ثلاثة أضعاف مستواه عام ١٩٧٠.

وعندما نبحث عن ارتباط هذه المعلومات ببيانات الجدول رقم (١٠) الخاص بأنماط التشغيل في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥، يتضح لنا أن ما حدث فعلياً لم يتعد خلق سوق استهلاكية هائلة لا تتوقف شهيتها عن الزيادة. وارتفع مستوى التوظيف بشكل مدهش في تلك القطاعات المزعمون أنها "حديثّة"، أو بعبارة أخرى المبتعدة عن أنماط الاستهلاك القائمة على الإشباع الذاتي. هنا لحق الجمود بالزراعة، وحدثت فورة في قطاع أعمال التشييد والأشغال العامة - وهو القطاع الانتقالي بامتياز. ففي عام ١٩٦٧ نمت قوة العمل في هذا القطاع عشرة أضعاف تقريباً. كما زادت قوة العمل المستغلة في قطاعات أخرى بنسب مختلفة، وإن لم يكن بالمستوى الكبير السابق الذكر. والنقطة الرئيسية الجديرة بالملاحظة هنا هي أن ٥٠% تقريباً من الوظائف الجديدة كانت في قطاعات غير مرتبطة بالإنتاج بشكل مباشر، وفي هذا الصدد حصلت الخدمة المدنية على حصة الأسد. فأياً كانت الفترة موضع الاعتبار اضطلعت الخدمة المدنية بتشغيل ما بين ٢٠% و ٢٥% من إجمالي قوة العمل، أما إذا تحدثنا عن حصة الخدمة المدنية من إجمالي قوة العمل خارج الأنشطة الإنتاجية المباشرة فقد بلغت النصف تقريباً.

وهكذا فقد تكونت لدينا بالفعل فكرة عن العلاقة السائدة بين الاستهلاك والإنتاج، وكذلك عن وضعية المنظومة الإنتاجية داخل الاقتصاد ككل.

وهذا بالضبط هو أفضل مجال لتقييم أثر تدخل الدولة في الاقتصاد. فالدولة تخلق الوظائف الجديدة - كما أوضحنا من قبل - كما أنها تبادر أيضاً بتحديد السياسات الاستهلاكية. وهو ما يمثل في الواقع خيط التحريك الذي تمارس الدولة من خلاله سلطتها السياسية على المجتمع. وكى تستمر الدولة في الاحتفاظ بتحكمها هذا فإنها تحتاج إلى استمرار تدفق عوائد التصدير. وتبين الجداول رقم ٦ (البنية الناتج المحلي الإجمالي) ورقم ٩ (لتغير أنماط الموازنة العامة) ورقم ١١ (للتغير في مستويات الأجور بالساعة) ورقم ١٢ (للواردات والصادرات) .. تبين جميعاً الدور الرئيسى الذى يلعبه دخل تصدير الطاقة فى إدارة كل من الاقتصاد والمجتمع.

هذا وقد كان العام ١٩٧٤ نقطة تحول حاسمة بالنسبة لكل المجالات. فقد ارتفعت مستويات الاستهلاك العائلى بنسبة ٢٠% مقارنة بعام ١٩٧٣، وازداد تكوين إجمالى رأس المال الثابت من ٢٤ إلى ٣٤ مليار دينار أى بنسبة ٤٢% من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٤. وهناك مؤشر آخر له أهمية كبيرة، ففي عام ١٩٧٤ انقلب الميزان التجارى للصادرات والواردات، إذ غطت الصادرات ٧٨% فقط من الواردات. واستمر الاتجاه العام للعجز التجارى فى السبعينيات، كما تسارع إيقاع العملية المزدوجة لكل من المديونية والاستثمارات المولدة للتضخم.

ويستحق الجدول رقم (٩) التأمل عن كثب. وقد سطرنا فيه خطاً أفقياً لتمييز فترة ما قبل ١٩٧٤ عما بعدها. وفى الجدول عدة نقاط تسترعى الانتباه. فقد ارتفعت الميزانية العامة للدولة بأكثر من الضعف، وتحديداً ١١١%، مقارنة بمستويات ١٩٧٣. وازدادت الحصيلة الضريبية المباشرة من البترول من ٤ مليار دينار إلى ١٣ مليار دينار. وفى هذه الأثناء ارتفع الإنفاق على المعدات والسلع الرأسمالية ٨% فقط، بينما ازداد الإنفاق الجارى بنسبة ٥٠% ليبلغ ٩ مليارات دينار.

ويساعدنا الجدولان (١١) و(١٢) فى الإمام بما نسميه شروط تنظيم المشروعات. حيث تبين بيانات الجدولين صورة الدولة كحاضنة وراعية، وكموزعة للمداخل، وبخاصة الأجور وقد شهد العام ١٩٧٤ "ثورة" فى سياسة الاستهلاك، حيث أضحت الدولة "أما فوق العادة"، واستمرت تلعب هذا الدور طوال السنوات التالية.

فخلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٤ حدثت زيادة ثلاثة أضعاف تقريبًا. فى واردات الغذاء والمشروبات وبلغ استهلاكية أخرى، حيث ارتفعت من أقل من مليارى دينار إلى خمسة مليارات دينار تقريبًا.

ثم بلغت هذه الواردات سبعة مليارات دينار فى العام ١٩٧٨. وإذا أضفنا المركبات إلى القائمة (ونعنى أساسًا السيارات الخاصة إلخ، وقد صنفت المركبات الصناعية ضمن "الآلات والسلع الرأسمالية الأخرى") فإن رقم واردات السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة يرتفع إلى سبعة مليارات دينار عام ١٩٧٤.

هذا وقد صدرت فى يناير ١٩٧٤ مجموعتان من المراسيم الجديدة، أولاهما دشنت الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين، مما جعل طوابير طويلة من المرضى الخارجيين تتدفق على أبواب المستشفيات والعيادات، الأمر الذى برهن بشكل كافٍ على أن الفقر قد شكل فى الماضى حاجزًا منيعًا أمام حاجة اجتماعية حقيقية. والآن أصبحت هناك مجانية كاملة لكافة أنشطة الصحة العامة، شاملة الفحص الطبى والإدخال للمستشفى وتوفير الدواء. وكان من نتائج هذا أن تحررت الموارد المالية التى كانت الأسر توجهها للرعاية الصحية، الأمر الذى زاد من ضغط الطلب على السلع، وخاصة السلع المصنعة.

ولم تتوقف الدولة عند هذا الحد، حيث أصدرت مجموعة مراسيم أخرى دشنت "سياسة وطنية للأجور". فقد انتقلت الدولة من وضع جداول الأجور بالساعة إلى تثبيت الحد الأدنى للأجور، لتضمن حدًا أدنى للأجور، وإن كانت قد حافظت على التمييز بين القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى. وهكذا أضفت الدولة الطابع

المؤسسى على دورها كموزع للمنح، كما أصبح العاملون بأجر ينظرون إلى الأجور كحق. أما فكرة أن هذا الحق يتضمن واجب العمل كشق مقابل فقد دفنت باطراد فى الوعى الثانوى للمواطنين.

وفى سياق هذه الظروف كان لابد لأداء منظمى المشروعات أن يتخذ معانى غير اعتيادية. فعلى أساس البيانات المتاحة يمكن تخمين سبب ذلك التناقص الكبير فى عدد المشروعات المرخصة. وكما رأينا فقد كان هذا زمن توسع، وحيث يرجح أن تكون الاستثمارات خارج جداول الترخيص الرسمية قد نمت بهدف تلبية الطلب المتصاعد بشكل حاد. وهناك تفسير ممكن آخر يرتبط بالمرحلة الثانية للثورة الزراعية التى تضمنت تأميم حيازات زراعية خاصة، مثلما يرتبط بتأكيد الدولة فى مارس وأكتوبر ١٩٧٤ لسيطرتها على حلقات توزيع وبيع المنتجات الزراعية والصناعية.

وفى رأينا الشخصى أن انتزاع السيطرة هذا كان سيصبح مستحيلاً لولا الأثر الناجم عن إتاحة الثروة النفطية. وبعد كل شىء فقد كان ١٩٧٤ هو العام الذى استوردت فيه الجزائر اللحوم والبطاطس والبصل والزبد والبيض والحليب- باختصار كل شىء لم تستطع الزراعة الجزائرية إنتاجه بكميات كافية، أو لم يشأ الزراع إنتاجه. وكان لابد لهذا التيار أن يستمر فى السنوات اللاحقة، وقد ساعدت عليه العوائد النفطية الكبيرة، وهو ما جعل الدولة، وبالأحرى الجماعة المتحكمة فى الفئة المسيطرة اجتماعياً، تشعر بما يكفى من القوة لشن هجمات واسعة ضد المعارضين والخصوم.

تركز الثروة: حقيقة لا جدال فيها

من الطبيعى أن كان من غير الممكن المضى فى التدليل الجماعى الذى يمارسه وجود دور الدولة الزراعية. ذلك لأن العطاء يسقط بكثافة على البعض دون البعض الآخر. وعلى أية حال فقد حدث توسع هائل للسوق المحلية، وزيادة

متواصلة في مستويات الاستهلاك، وتحسن ملحوظ في مستويات المعيشة مقارنة بالماضي. وكان هناك تطور موازٍ تمثل في تركيز الموارد والدخل والثروة في قطاع أرباب العمل. وقد أصبح هذا التركيز أكثر وضوحاً بمرور السنين، حتى تسبب السخط الذي أحدثه في إثارة الاستنكار القوي الذي أدى إلى انفجار عام ١٩٨٨.

ويمكن للمرء الحصول على فكرة جيدة تماماً عن مدى تركيز الثروة، من خلال إلقاء نظرة على البيانات الكمية. وهي بيانات ثمينة للغاية ولا يمكن الاستغناء عنها في هذا الصدد. ومع ذلك فإنها لا تسمح لنا بنظرة متعمقة للدوافع المحددة ومنطق هذه العملية. ونبدأ هنا بجانب نادراً ما يتم التركيز عليه في مناقشتنا للحقبة الاستعمارية، ألا وهو الميل إلى تكوين الاتحادات والشركات من النوع الذي حددته غرفة التجارة. وقد أوضحنا أن مسلمي الجزائر ظلوا حتى العام ١٩٦٠ ميايين إلى تكوين مشروعاتهم الفردية، فقد كان بالجزائر ١٠,٤٥٠ اتحاد وشركة، ولكن لم تتعد حصة المسلمين منها رقم ٥٠، أي قطرة في المحيط.

غير أنه في فترة الاستحواذ نجد أنه قد تم على الفور ملء الفراغ الذي تركه المستوطنون الاستعماريون الفارون في كل مناحي التجارة والخدمات والتجارة الخارجية والحرف الحديثة والقطاع الصناعي. ولم يكن في هذا شيء جديد. ففي ظروف أخرى، وأوقات أخرى، حدثت أيضاً عمليات استحواذ مماثلة. أما التطور غير المعتاد فقد تمثل في الرغبة الجديدة في تجميع رأس المال وتكوين الشركات. وكما أوضح مسح القطاع التجاري فقد كان هناك اندفاع كبير نحو تجميع رأس المال والموارد الشخصية. فشكّلت المشروعات المشتركة ٣٣% من إجمالي المشروعات التجارية، وبلغت النسبة ٦٠% في قطاع تجارة الآلات، والرقم نفسه في تجارة الأدوات المنزلية، وفي قطاع الترفيه وبيع الرفاهية. وكان تواجد الجزائريين ضعيفاً إبان الحقبة الاستعمارية في هذه القطاعات الحديثة بالتأكيد. وإلى جانب موجة الاستيلاء على الأعمال التي تركها المستوطنون الفارون، والإلزام

بإعادة تسجيل الشركات منذ ١٩٦٣، وحركة "التجزير" العامة، حدث تغير أيضًا في الموقف من القوانين والتنظيمات "الفرنسية" الموروثة. وحلت الشركات محل المنشآت الفردية، وإن تشكل بعضها من أفراد الأسرة الواحدة. وقد شهد العام ١٩٧١ اتجاهًا نحو تجميع رأس المال، والشئ نفسه حدث عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٦.

يضاف إلى هذا أنه بدءًا من ١٩٧٤-١٩٧٥ أخذ شئ جديد في الظهور، حيث بدأت الشركات القائمة على أساس عائلي تتفتح على مساهمين من خارجها، أي على أناس من خارج الدائرة الأسرية المباشرة. ومع ذلك لا يمكن القول إن تلك العملية قد فتحت أبواب المشروعات العائلية على مصراعيها، وإنما جاء هذا الانفتاح حذرًا ومحدودًا في العادة. ونعني بهذا، ومن خلال الفحص عن كُتب، أن "الأفراد" الذين يتم إدماجهم في المشروع العائلي لم يكن ينظر إليهم كقاعدة على أنهم مجرد شركاء، وإنما باعتبارهم "ممثلين" لعائلات أخرى يراد التحالف معها. وهناك اعتبار آخر مهم في حد ذاته، ويرجح أن تزداد أهميته في المستقبل، حيث يعمل أولئك الأفراد- في العملية الموصوفة سابقًا- كروابط بين البيروقراطيات المحلية والإقليمية أيًا كانت مجالات عملها، وبين طبقة منظمى المشروعات.

ولقد أصبح من الشائع القول بأن منح الرخص يمثل "امتيازًا" ينزع إلى أخذ مظهر الروتين. ونحن نعرف مدى أهمية هذا. فبالنسبة لكثير من مطوري المشروعات ضمنت عملية الترخيص لهم قوة احتكارية فعالة. وعلى الأقل كانت أرباحهم تأتي على الأرجح عن طريق الوضع المميز الذي حصلوا عليه، أكثر من أن تأتي من عمل منتج أو خدمة قيمة. وقد ارتبطت التطورات منذ ١٩٧٤-١٩٧٥ فصاعدًا بإجراءات إعادة الهيكلة الإدارية التي زادت عدد الولايات من ١٥ إلى ٣١ ولاية.

وقد اتسمت هذه الفترة التي شهدت فورة في عائدات تصدير النفط، بتكاثر البيروقراطيات الإدارية الجديدة في جميع البرامج الطموحة لتشييد البنية التحتية،

وبالتوسع فى التسهيلات الائتمانية للمقاولين النشيطين فى قطاع التشييد والأشغال العامة. باختصار كان هذا وقت تأمنت فيه الثروة العامة للمجتمع ككل مع الإثراء الشخصى لمئات من أعضاء هذا المجتمع. فقد حصلت المؤسسة البيروقراطية المحلية على حصص فى المشروعات المختلفة ومن ثم ضمنت حصتها فى ثمار النمو. كما تخفى البيروقراطيون الأفراد وراء "الشركاء" الأجانب الذين تم فصلت معهم مصالحهم. كذلك فإن أصحاب النفوذ المحليين وأولئك فى مواقع اتخاذ القرار- خاصة فيما يتعلق بعقود القطاع العام والتسهيلات الائتمانية وتراخيص الاستيراد- قد تصارعوا فيما بينهم وراقب كل منهم نشاط الآخر بقلق لفترة قصيرة، ولكنهم انتهوا إلى عقد التحالفات والمشاركات فيما بينهم. وفى مجال الأعمال الحرة فإن القدرة على تركيز رأس المال تعتمد على السلطة. وقد تكون قاعدة السلطة هذه محلية أو مركزية، ولكن المهم هو الحصول على دعمها. بيد أن السلطة الرسمية لا يمكن أن تصبح مقبولة من مشكلى رأى العام أو أن تكتسب المشروعية ما لم تفرز بتأييد الأرستقراطية التقليدية.

فلا يمكن لأى فرد على السواء أن يحصل مثلاً على عشرة أو نحو ذلك من عقود الأشغال العامة المربحة جداً، كما لا يمكن لكل رب عمل أو صانع أن يحصل بسهولة على عقد مثل توريد الزى الموحد والمفروشات وغيرها من السلع الضرورية للمستشفيات فى ولاية بأكملها. ويمكن لمنظمى المشروعات القادرين على الحصول على تعاقدات مع القطاع العام أن يضمنوا المعاملة التفضيلية فى تخصيص المستلزمات. كما أن الفوز بعقد مشتريات حكومية يخول الموردين المحظوظين الحصول على معاملة سريعة استثنائية إذا تطلب الأمر استيراد مدخلات لا غنى عنها- نظرياً على الأقل- لتوفير الأصناف موضع التعاقد. ونعرف جميعاً مدى أهمية عقود المشتريات الحكومية، وكيف تساعد فى تحويل الأسماك الصغيرة إلى أسماك كبيرة داخل بنية القطاع الخاص.

إن تلك المشروعات التي تستفيد من السلطة السياسية والمكانة الاجتماعية لملاكها في بناء نفوذ كبير، هي فقط التي تستطيع مثلًا تدبير مخزون من المدخلات المادية الخام يكفي لعام أو اثنين. ولكن مع انكماش موارد الجزائر من العملات الأجنبية، أصبح واضحًا أن عملية التصنيع المأمولة للبلاد كانت وهماً ولا حاجة بنا للقول بأن أحدث مخصصات الموازنة العامة من النقد الأجنبي لمشروعات القطاع الخاص (يوليو ١٩٨٩) تعد بمثابة جائزة كبيرة. ولا يحتاج المرء أن يكون نبياً كي يرى أن الاعتبارات الصارمة للجدارة الاقتصادية تلعب دوراً صغيراً في اتخاذ القرار.

إن نجاح أو فشل منظمي المشروعات يعتمد كلية على نفوذهم للحصول على عقود المشتريات الحكومية. فهي تضمن لهم قوة احتكارية وقدرة على مواصلة العمل في السوق، وهما شرطان في المقابل لتجميع منافع ذات أهمية استراتيجية. كما تعمل هذه الأرباح على تعزيز الميزة الأولية نفسها. ولا يمكن تحقيق المطلب الجديد بالبرلة ما لم ينته احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتحكمها في سوق النقد الأجنبي، وكذلك إدارتها لحزمة الأجور الوطنية. ومع تحقق هذا أصبحت السلطة أقل أحادية ومتعددة المراكز بشكل مطرد. هذا وقد تزامن انفجار أكتوبر مع انهيار قاعدة موارد الدولة، ليؤدي إلى المزيد من تقليص الحيز المتروك للعمل.

جدول قم (١)

المشروعات المنشأة والمستولى عليها

(العدد الصافي)

بيان		١٩٥٥-١٩٦٢		١٩٦٣-١٩٦٥		١٩٨٥-١٩٦٥	
		جديد	مستولى عليه	جديد	مستولى عليه	جديد	مستولى عليه
ملكية فردية		٤٧	١٩	٥٦	٦٣	١٠٣	٨٢
شركات وشركات ذات مسؤولية محدودة		٥٠	٢٥	٤٢	٩٧	٩٢	١٢٢
الإجمالي		٩٧	٤٤	٩٨	١٦٠	١٩٥	٢٠٤

المصدر: عمليات الاستيلاء أو الاستحواذ على الحصص قبل الاستيلاء.

مبنى على: 1971 AARDES Industrial file, volume 2.

جدول رقم (٢)

تركز تجارة الجملة الخاصة

حجم الأعمال (دينار جزائري)					بيان
متوسط وإجمالي	٥ ملايين فأكثر	من مليون إلى ٥ ملايين	من ٥٠٠ ألف إلى مليون	أقل من ٥٠ ألف	
٢٥٣٦	١١٨	٧٢٣	٤٨٣	١٢١٢	عدد المشروعات
١٠٠	٤,٧	٢٨,٥	١٩	٤٧,٨	النسبة المئوية من الإجمالي
٣٦٩٨٦٣٣	١٦٠٦٧١١	١٤٩٦٠٣٦	٣٤٤٠١٢	٢٥١,٨٧٠	إجمالي حجم الأعمال (بالألف دينار)
١٠٠	٤٣,٤	١٠,٤	٩,٣	٦,٨	النسبة المئوية من إجمالي حجم الأعمال
١٤٥٨	١٣٦١٩	٢٠٦٩	٧١٢	٢٠٨	متوسط حجم الأعمال للمشروع الواحد (بالألف دينار)

Source: Data on the Private wholesale Trade (1969) SEP/DS, December 1970.

جدول رقم (٣)

حصة CSP في إنشاء المشروعات الجديدة (%)

بيان	قبل ١٩٦٢		١٩٦٥-١٩٦٤		١٩٦٩-١٩٦٦		١٩٧٣-١٩٧٠		١٩٧٧-١٩٧٤		١٩٨١-١٩٧٨	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مديرو مبيعات	١١	١١,٧	٧٠	٨١,٦	٢٤٨	٥٩,٢	١٦٣	٥١,٤	٥٩	٤٧,٢	١٣	٨١,٢
تقنيون	٥٢	٥٥,٢	١٥	١٧,٢	٢٠٢	٤٠,٩	١٣٣	٤١,٩	٢١	١٧,١	٣	١٨,٨
حزبون	٢٢	٢٣,٤	-	-	١٣	٢,٦	٢	٠,٦	٢٦	٢١,١	-	-
إجمالي	٩٤	١٠٠	٨٧	١٠٠	٤٩٤	١٠٠	٣١٧	١٠٠	١٢٣	١٠٠	١٦	١٠٠

المصدر: جمع بمعرفة الكاتب.

جدول رقم (٤)

بدايات CSP لصانعي المنسوجات (١٩٨٥-١٩٨٤)

تجار		رجال مبيعات		عاطلون		كبار ملاك		محاسبون		آخرون		إجمالي	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
٧٧	٧٠	٤	٣,٦	١١	١٠	٤	٣,٦	٤	٣,٦	١٠	٩	١١٠	١٠٠

المصدر: Sehata- zatla 1986, P. 31.

جدول رقم (٥)

التطور الإجمالي للقطاع الخاص في الصناعة والتشييد وقطاع الأشغال العامة

الوظائف	١٩٨٠		١٩٧٧		١٩٧٤		١٩٧٠			
	المشروعات	الوظائف	المشروعات	الوظائف	المشروعات	الوظائف	المشروعات	الوظائف		
٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١١٤٠٦	٧٥٠٦	٦٦٧٨	٣٣٣٩	٦٤٠٢	٣٢٠١	٤٤٠٢	٢٢٠١	٤ عاملين
١٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	٨٧٨٨٢	٤٢٨٤	٦٠٠٨٢	٢٧٢١	٦٦٢١٩	٢٦١٨	٥١٣٩٢	١٨٤٥	فاقل
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٩٩٢٨٨	١١٧٩٠	٦٦٧٦٠	٦٠٠٧٠	٧٢٦٢١	٥٨١٩	٥٥٧٤٩	٤٠٤٦	٥ فاكتر
										المجموع
										الصناعة

(*) مقدرة من التقرير التنفيذي لخطة للسنوات الخمس ١٩٨٠-١٩٨٤.

(*) المصدر: ملفات وزارة التخطيط.

تابع جدول رقم (٥)

٩٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٦٢٤	٢٦٥٨	٤١٣٨	٢٢٩٩	٣٦٨١	٢٠٤٥	٢٣١٥	١٠١٤	٤ عاملين	التشغيل
١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٦٠٢١	٢٥٩٩	٥٣٧٤	١٧٣٤	٩٠٣٧٩	١٥٤٢	٥٠٠٠٠	١٣١٧	فائق	والاشتغال
١٥٩٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٢٩٦٤٧	٥٢٥٧	١٠٥٥١٢	٤٠٣٣	٩٤٠٦٠	٣٦٨٧	٥٣٣٣١٥	٢٣٣١	المجموع	العامة
٣٠٩٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢٢٨٩٣٣	١٧٠٤٧	١٧٢٢٧٢	١٠١٠٣	١٦٦٦٨١	٩٤٠٦	١٠٩٠٦٤	٦٣٧٧	الإجمالي	

جدول رقم (٦)

النتائج المعلى الإجمالى من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٨ (بأسعار ١٩٧٨)

	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
الاستهلاك النهائى	٥٣,٨,٤٧,٧	٤٩,٥,٢١,٣	٤٥,٤,٤٥,٩	٤٢,٥,٨٥,٧	٣٨,٦,٣٢,٥	٣١,٧,٨١,١	٣٠,١,٣٨,٤	٢٨,٥,٧٠,٨	٢٦,٤,٤٩٧,٧	٢٤,٩٧٢,٢	٢٣,٢,٢٨,٨	٢١,٥,١٦,٧	الاستهلاك المعلى
الاستهلاك المعلى	٤٩,٩,٠٢,٥	٤٥,٩,١٠,٠	٤٢,٢,٤٩,٦	٣٩,٦,٢٢٢,٦	٣٦,١,٢٥,٣	٣٠,٥,٩٠,٠	٢٤,٤,١١,٨	٢٦,٠,٥٥,٨	(٢٥,٠,١٩,٧)	٢٣,٥,٧٨,٧	٢١,٠,٦٧٢,٢	٢٠,٠,٤٣,١	الاستهلاك للخدمات الإدارية
الاستهلاك للمؤسسات الحكومية	٣,٨٦,٦,٢	٣,٥٣,٧,٩	٣,١٣,٤,٩	٢,٣٩٧,٢	٢,٤٤٢,٨	١,٥٧٠,٣,٣	١,٥٧٤,٩,٠	١,٩١٥,٤	(١,٣٥٦,٤)	١,٥٢٣,٧,٢	١,٤٩٦,٩	١,٤١٠,٧	الاستهلاك للمؤسسات الحكومية
			٦٤,٤	٦٥,٩	٦٤,٤	٦٨,٨	٧٧,٦	٩٩,٦	(١٣١,٦)	١١١,٣	٦٠,١,٠	٦٢,٩	

تابع جدول رقم (٦)

٥٤,٧٨٠,٤	٤٦,٩,٥٢,٧	٣٧,٠,٧١,٩	٣٨١١٩,١	٣٤,٣٥٧,٨	٢٣,٨٧٢,٧	١٩,٩٨٤,٧	١٨,١٦٨,١	١٩,٧٧٥,٩	١٥,٨١٠,٤	١٢,٧٤٧,١	١٠,٦١٠,٠	لتر رقم الإجمالي
٥٠,٩,٤٨,٤	٤٣,٧,٤٠,٤	٣٦,٣,٢٤,١	٣٢,٣٧٢,٣	٢٥,٩٩٤,٦	٢١,٠,٧٢,٤	١٨,٩٣٩,٩	١٧,٢١٧,٤	١٨,٧٠٠,٨	١٤,٧٩٧,٣	١١,٧١٦,٢	٩,٦٣٤,٦	ABHF لتر رقم للتقنين
٣,٨٣,٢,٠	٣,١١,٢,٣	٧٤٧,٨	٥,٧٤٦,٨	٨,٣٦٣,٣	٢,٢٩٩,٨	١٥٣,٨	٩٥٠,٧	١,٠٧٥,١	١,٠١٢,٩	١,٠٣٠,٩	٦,٨٤,٤	ملرك للتقنين
٣٦,٢,١,٦,٠	٢٤,٧,٧١,٩	٢٣,٦,٦,٥	٢٣,٢٩٠,٧	٢٠,٧٤٩,٦	٢٤,٦٣٣,٣	٢٣,٨٠٥,٨	١٦,٤٣٠,٩	٢٢,٦١٣,٤	٢١,٢١٢,٣	١٩,٤٥٨,٢	١٧,٢١٩,٩	ملرك للتقنين
٤١,٨,٧٥,١	٣٨,٧,٢٣,٧	٣١,٤,٢٨,٢	٣٣,٢٥٩,٨	٢٦,٦٦٣,٤	١٨,١٧٠,٤	١٤,٣٦٧,٠	١٣,١٢٣,٨	١٤,٦٧٥,٦	١٣,٢٨٢,٥	١١,٠٦٥,٦	٩,٣٠٩,٥	ولرك للتقنين
-	١٤٦,٧-	٧٦٢,٣+	٦٧٨,٧+	١,٠٢٣,٧-	٨٧٢,٦+	٨٧٢,٨+	٣٧٢,٥+	٦٢٤,٤+	٨٧٩,٧+	٩٣٤,٤+	٤٥٣,٥+	للتقنين الإجمالي
٩٢,٩,٦٩,٠	٨٢,٣,٧٥,٥	٧٥,٥,١٣,٤	٧٠,٩١٤,٤	٦٦,٠٤٩,٦	٦٢,٣٧٩,٨	٦٠,٤٣٤,٧	٤٩,٩١٩,٥	٥٤,٥٣٥,٥	٤٩,٥٤٦,٩	١٥,٣٣٢,٩	٤٠,٤٩٩,٨	للتقنين الإجمالي

المصدر : O.N.S. No. 16, 1987, p. 65

جدول رقم (٧)

موازنة التوظيف والموارد بالأسعار الثابتة

(بالمليون دينار)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
١٣٩,٨٠٦,٥	١٣٢,٤٤٨١,٥	١٢٥,٨٥٩,٩	١١٨,٣٢٧,٢	١١٥,٤٠٩,٣	١١٣,٢٠٧,٢	النتائج المحلي الإجمالي
٥٥,٠٦١,٨	٥٣,٧١٨,٩	٥٠,٥٨٠,٧	٥١,٤٥٣,٦	٤٤,٢٥٤,٨	٤١,٩٨١,٦	واردات السلع والخدمات
١٩٤,٨٦٨,٣	١٨٦,٢٠٠,٤	١٧٦,٤٤٤,٩	١٦٩,٧٨٠,٨	١٩٩,٢٦٤,١	١٥٥,١٥٨,٣	إجمالي الموارد
٨٢,٣٤٨,١	٧٨,٢١٨,٤	٧٥,٧٢٣,١	٧٢,٥٩٤,٣	٦٦,٧٠٣,٦	٦٠,٥٤٦,٤	الاستهلاك النهائي
٧٦,٤٣٩,٥	٧٢,٥٥٧,٩	٧٠,٢١٤,٢	٦٧,١٨٩,٧	٦١,٢٧٠,٠	٥٦,٢١٦,٦	الاستهلاك الحالي
٥,٩٠٨,٦	٥,٦٦٠,٥	٥,٥٠٨,٩	٥,٤٠٤,٦	٥,٠٣٣,٦	٤,٣٢٩,٨	استهلاك الخدمات الإدارية... الخ
٦٥,٦٥٤,٦	٦٤,٣٣٨,٢	٦٠,٥٨٥,٦	٦٠,٢٩٧,٢	٥٨,٢٢٧,٩	٥٤,٤٠٦,٨	إجمالي التراكم

تابع جدول رقم (٧)

ABFF	٥٤,٠٥٥,٥	٥٠,٣٢٣,٩	٥٠,١٧٤,٦	
فرق المخزون	٦,٣٤١,٧	٧,٩٠٤,٠	٤,٠٣٢,٢	
صادرات السلع والخدمات	٣٦,٣٣٣,٤	٣٦,٢٢٣,٤	٤,٠٢١٥,٦	
إجمالي الوظائف	١٦٩,٣٢٤,٩	١٦١,١٥٤,٩	١٥٥,١٨٨,٨	
التعديل الإحصائي	٤٥٥,٩	١,٤٤٦٠,٨-		
	١١٩,٤			
	١٧٦,٣٢١,٢			
	١٨٥,٠٨٩,١			
	٤٢,٥٣٢,٦			
	٤,٩١٢,٥			
	٤,١٠٤,٧			
	٥٩,٤٢٥,٧			
	٦١,٥٤٩,٩			

المصدر : O.N.S., No. 15, 1987, p. 66

جدول رقم (٨)

موازنة التوظيف والموارد بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٢٢٧,٨٢٠,٠	٢٠٤,١٢٨,٢	١٨١,٥٢٩,٥	١٦٩,٤١٣,٧	١٤٣,٧٠٣,٩	١١٣,٢٠٧,٢	النتائج المحلي الإجمالي
٦١,٦٠٥,٠	٦٠,١٧٥,٠	٦٠,١٧٧,٩	٥٩,١٦٦,٠	٤٩,٣٦٤,١	٤١,٩٨١,٦	واردات السلع والخدمات
٢٨٩,٤٢٥,٠	٢٦٤,٣٠٣,٢	٢٤,٧٠٧,٤	٢٢٨,٥٧٩,٧	١٩٣,٠٦٧,٧	١٥٥,١٨٨,٨	إجمالي الموارد
١٢٤,٣٩٠,٠	١٢٠,٧٦٩,٢	٩٩,٧٥٩,٩	٩٩,٧٩٤,٧	٧٣,٠٠٤,٥	٦٠,٥٤٦,٤	الاستهلاك النهائي
١١٥,٨٩٠,٠	١٠٣,١٩٤,٢	٩٢,٧١٢,٠	٨٤,٣١٤,٤	٦٧,٥٢٨,٧	٥٦,٢١٦,٦	الاستهلاك العائلي
٨,٥٠٠,٠	٧,٥٧٥,٨	٧,٠٤٧,٩	٦,٤٤٣,٣	٥,٥١١,٨	٤,٣٢٩,٨	استهلاك الخدمات الإدارية..الخ

تابع جدول رقم (٨)

٩٥,٢٢٥,٩	٨٧,٣١٩,٩	٧٧,٣٤٢,٤	٧٠,٣٣٥,٧	٦٣,٥١٢,٠	٥٤,٤٠٥,٣	إجمالي التراكم
٨٩,٥٢٥,٠	٨٠,٣١٩,٠	٧١,٤٤٨٧,٦	٦٣,٠٤٤,٦	٥٤,٨٨٠,٨	٥٠,٣٧٤,٦	ABFF
٦,٧٠٠,٠	٧,٥٠٠,٠	٥,٨٥٤,٨	٧,٧٩٠,٨	٨,٦٣١,٢	٤,٠٣٢,٢	فرق المخزون
٦٨,٨١٠,٠	٦٥,٧١٥,٠	٦٤,٦٠٥,١	٦٦,٩٤٩,٣	٥٦,٥١٥,٢	٤٠,٢٣٥,٦	صلاحيات السلع والخدمات
٢٠٩,٤٤٢٥,٠	٢٦٤,٣٠٣,٢	٢٤١,٢٠٧,٤	٢٢٧,٥٧٩,٧	١٩٣,٠٦٧,٧	١٥٥,١٨٨,٨	إجمالي الوظائف

جدول رقم (٩)

الموازنة العامة للدولة ١٩٦٣-١٩٨٥ (بالمليون دينار)

النفقات				الإيرادات			
الإجمالي	إنفاق إسمائي (*)	إنفاق جاري	الإجمالي	غير أئب الضريبة	النفط	الضريبة	السنة
		٢,٢٣٧	٤,١١٠		٢٥٧	٢,١٦٣	١٩٦٣
		٢,٠٧٠	٤,٢٠٠		٢٩٥	٢,٥٨١	١٩٦٤
٣,٤٥٦	٣٣٢	٢,٧٥٧	٢,٨٦٢	١١٠	٣٧٧	٢,٧٥٢	١٩٦٥
٣,٧٩٨	٩٥٢	٢,٥٤٦	٢,٥١٧	٤٩٣	٦٣٢	٣,٠٢٤	١٩٦٦
٤,٢٣٤	٨٣٦	٢,٣٩٨	٤,٠١٩	٦٥٢	٨٨٠	٣,٣٧٧	١٩٦٧
٤,٧٠١	١,٢٩٦	٢,٤٦٥	٤,٥٦٨	٦١٥	١,١٣٤	٣,٩٥٣	١٩٦٨
٥,٤٥٣	١,٨٧٥	٢,٥٧٨	٢,٦٨٣	٩٥٤	١,٤٣٢٠	٤,٧٣٤	١٩٦٩

(*) مخصصات نهائية

٥٨٧٦	١٠٦٢٢٣	٤٠٢٥٣	٦٠٣٠٦	٨٥٠	١٠٣٥٠	٥٠٤٥٦	١٩٧٠
٦٠٩٤١	٢٠٢٥٤	٤٠٦٨٧	٦٠٩١٩	٩٣٧	١٠٦٤٨	٥٠٩٨٢	١٩٧١
٨٠١٩٧	١٠٨١٢	٥٠٣٦٥	٩٠١٧٨	٧٤٤	٢٠٢٧٨	٨٠٤٣٤	١٩٧٢

٩٠٩٨٩	٢٠٧١٩	٦٠٢٧٠	١١٠٠٥٧	١٠١١١	٤٠١١٤	٩٠٩٥٦	١٩٧٣
١٢٠٤٠٨	٤٠٠٠٢	٩٠٦٠٦	٢٢٠٤٣٨	٢٠٠٣٩	١٢٠٣٢٩	٢١٠٣٣٩	١٩٧٤
١٩٠٠٦٨	٢٠٤١٢	١٢٠٦٥٦	٢٢٠٠٥٢	١٠٣٥٨	١٢٠٤٦٢	١٩٥	١٩٧٥
٢٥٠٤٧٣	٥٠٤١٢	١٢٠١٢٠	٢٦٠٢١٥	١٠٢٣٩	١٤٠٢٣٧	٢٤٠٩٧٦	١٩٧٦
	١٠٠١٩١	١٥٠٢٨٢	٢٢٠٤٧٩	٢٠٢٠٠	١٢٠٠١٩	٢١٠٢٧٩	١٩٧٧
٢٠٠١٠٦	١٠٥٠٢١	١٧٠٥٧٥	٢٦٠٧٨٢	١٠٤٠٣	١٢٠٤٦٣	٢٥٠٣٧٩	١٩٧٨
٢٢٠٥١٥	١٢٠٤٢٥	٢٠٠٠٩٠	٤٦٠٤٢٩	١٠٥٨٥	٢٦٠٥١٦	٤٤٠٨٤٤	١٩٧٩
٤٤٠٠١٦	١٧٠٢٧٧	٢٦٠٢٨٩	٥٩٠٥٩٤	٣٥٧٤	٢٧٠٦٣٨	٥٨٠٠٢٩	١٩٨٠
٥٧٠٦٥٥	٢٢٠٤٥٠	٢٤٠٢٠٥	٧٩٠٣٨٤	٢٠٦٧٠	٥٠٠٩٥٤	٧٦٠٧١٤	١٩٨١
٧٢٠٤٤٥	٢٤٠٤٤٩	٢٧٠٩٩٦	٧٤٠٢٤٦	٧٥٧٩٨	٤١٠٤٥٨	٦٩٠٤٤٨	١٩٨٢
٨٧٠٣٢٥	٣٨٠٩٣٤	٤٠٣٣٣	٨٠٠٦٤٤	٥٠٧٩٨	٢٧٠٧١١	٧٤٠٨٥٢	١٩٨٣
٩٤٠٩٧٦	٥٠٨٠٧٠٥	١٠٠٠٢٧٧٠	١٠٠٠٢٧٧٠	٦٥٧٠٠٦	٤٢٠٣٨٤١٠	٨٩٠٣٩١٠	١٩٨٤
١٠٢٠٤٧١	٤٨٠٨٧٠	٥٤٠٦٠١٠	١٠٠٠٩٦٧٠	١٢٠٢٨٣	٤٦٠٧٨٦٠	٩٢٠٦٨٤٠	١٩٨٥

المصدر : جمع بواسطة الكاتب

جدول رقم (١٠)

تغير أنماط التشغيل ١٩٦٧-١٩٨٧

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٦٩	١٩٥٧	القطاع
٩٩٠	٩٦٠	٩٦٠	٩٦٠	٩٥٣	٩٦٩	٩٥٩	٩٧٠	٨٧٣	٩٣٤	٨٧٤	الزراعة
٥١٠	٤٩٥	٤٧٥	٤٦٨	٤٥٨	٤٣١	٤٠١	٣٧٥	٢٤٥	١٦١	١٢٣	الصناعة
٦٥٨	٤٥٣	٦١٧	٥٥٢	٥٠٤	٤٦٩	٤٣٧	٣٢٩	١٩٠	٨٢	٧١	التشييد والأشغال العامة
١٧٠	١٦٦	١٦٠	١٥٢	١٤٨	١٤٢	١٣٠	١٢٠	٨٥	٦٤	٥٣	النقل

التجارة والخدمات	٣٢١	٣٣٤	٥٥٥	٤٣٠	٤٧٠	٤٨٧	٣٠٤	١٣٥	٧٦٥	٥٩٤	٧١٢
الخدمات الإدارية	٢٠٦	٧١٨	٤٣٤	٥٦٥	٥١٦	٧٦٠	٥٠٨	٨٥٢	٧٩٧	٥٣٥	٩٠٠
إجمالي القطاعات	٧٤٨٨	١٠٨٩٣	١٨٧٨٢	٦٥٨٥٩	١١٠٢٢	٢٥١٥٦	٣٦٢٩٤	٥٨٣٢٥	٨٥٥٧٧	٢٠٧١٥	٢٠٣٧٢٦

جدول رقم (١١)

تغير مستويات الأجر في الساعة حسب مستويات التأهيل ١٩٦٩-١٩٨٠ (دينار جزائري)

مستوى التأهيل	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المتوسط العام	٢,٠٧	٢,٨٠	٢,٦٣	٢,٨٨	٢,٩٤	٣,٢٧	٣,٥٦	٣,٧٩	٤,١٢	٤,٥١	٥,٤٣	٦,٤٦	٦,٨٤
العمالة عالية المهارة	٣,٥١	٤,١٠	٣,٩٥	٣,٨٦	٤,٣٩	٤,٤٣	٤,٧١	٤,٩٣	٥,٥٥	٦,٧٦	٦,٨٧	٨,٩٧	٩,٣٠
العمالة الماهرة	٢,٠٦	٣,٢٠	٣,٢٥	٣,٥٨	٣,٤٩	٣,٨٨	٤,٣٠	٤,٤١	٤,٧١	٥,١٠	٥,٩٤	٧,٤٧	٧,٩٥

جدول رقم (١١)

العمال المتخصصة	٢,٣٣	٢,٥٥	٢,٦٤	٣,١٨	٢,٣٧	٣,٣٥	٣,٤٥	٣,٧٧	٤,٢٣	٤,٧٣	٥,٢٤	٦,٦٤	٦,٧٩
العمال العادية	١,٨٢	١,٨٥	١,٨١	١,٨٩	٢,١٢	٢,٣٥	٢,٦٢	٢,٨٧	٣,٠٧	٣,٣٩	٤,٥٠	٥,٣٧	٥,٨٠

المصدر: جمع بواسطة الكاتب

جدول رقم (١٢)

الواردات والصادرات: الفئات الرئيسية (مليون دينار)

	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
الواردات:														
منتجات														
غذائية	٥,٣٧٤	٥,٠٣٩	٤,٤٨٨	٤,٦٢٥	٤,٢٣٣	٢,٢٢٤	١,٢١٨	١,٢٣٨	١,٣٤٨	٦٨٠	٤٣٢	٧١٦	-	
ومشروبات														
مواد														
صناعية	١٠,٨٣٥	١١,١٩٦	٩,١٣٩	٦,١٢٧	٧,٣٢٤	٧,٣٢٩	٤,٥٤٦	٢,٤٤٢٩	٢,٢٣٥	٢,٤٤٣٢	٢,٥٠٠	١,٤٣٠٠	١,٨٨٤٧	
وقود	٥٢٣	٤٢٢	٥٣٥	٣٨١	٣٤٧	١٨٥	١١٨	١٢٥	١٨٩	١١٢	٥٦	٥٣	٤٠	
نفط														
آلات														
وسيل	١٠,٤٦٠.٩	٢١,٤٥٠.١	٩,٤٢١.٦	٥,٦٧٠.	٦,٤٢٤.٢	١٠,٠٠.٦	٢,٤٤٤.٧	١,٤٢٢.٧	١,٤٣٤.٩	١,٤٢٢.٣	١,٤١٨.٠	١,٤٠٢.٦	٥٢٥	
صناعية														
أخرى														

تابع جدول رقم (١٢)

٣٠٢٧١	٥٠٦٠٦	٤٤٤٣٤	٢٠٥٠٠	٢٠٨٣١	١٠٧٣٠	١٠١٢٥	٨٥٠	٩٠١	٦٩١	٤٩٠	٣٦٢	٢٦٨	وسائط نقل وقطع غيار
١٠٧٣٦	١٠٧٩٨	١٠١٦٨١	١٠١١٤	١٠٤٧١	١٠٢٤٧	٦٧٨	٤٠٩	٣٤١	٤٨٤	٥٢١	٤٤٦	٤٢٨	مواد بناء
١٠	٣	٣	٢١	١٧	١١	٥	٤	٣	٣	٢	١	-	سلع غير مستفورة في بند آخر
٣٢٠٢٥٨	٤٥٠٥٦٦	٢٩٠٤٩٧	٢٠٠٤٣٨	٢٢٠٤٦٥	١٣٠٧٣٢	١٠٠١٣٧	٦٠٢٨٣	٦٠٣٦٦	٥٠٦٢٥	٤٠٦٨١	٣٠٩٠٤	٣٠١٠٨	الإجمالي
													الصادرات:
١٢٤	٥٦٢	٥٢٦	٦٦٢	٥٠٩	٤٢٨	٧٧٢	٥٣٦	٤٣٥	٩٥٧	٣٤١	٦٢٥	٥٤٨	منتجات غذائية ومشروبات

تابع جدول رقم (١٢)

٤٢٧	٣٧٠	٤٥٥	٤٧٣	٤٣٦	١٣٨	٢٧٧	٣٨٩	٣٢٨	٤٣٧	٤٦٧	٤٣٠	١٢٦	مواد صناعية
٣٥٨٣٩	٢٣,٣٠٠	٢١,٤٨٥	٢٤,٩٩٧	١٧,٢٧١	١٦,٢٦١	٦,٢٦٦	٤,٢١٦	٣,٧٨٩	٣,٤٢٥	٣,١١٨	٢,٩٦٠	٢,٦٢٥	وقود نفطي
٢	٤	٢	١	١١٨	٩٨	٤٢	٩٥	١٢٠	٢٥	٣٤	٢٤	٢٩	آلات وسلع رأسمالية أخرى
-	٤	١٧	١٢	٢١	٢٥	٣٦	٣٤	٢٩	٧٢	٤٦	٥٨	٩٢	وسائط نقل وقطع غيار
٥٤	١٤	٧٥	٢١	٢٥	٤٢	٤١	٤٣	٤٤	٤٢	٤٤	٣١	٢٧	سلع استهلاكية
-		-	-	-	-	٥	١	١	١	-	-	-	سلع غير مذكورة في بند آخر
٣٦,٧٤٧	٢٤,٢٥٤	٢٢,٥٦٠	٢٦,١٦٦	١٨,٣٨٠	١٧,٥٠٢	٧,٤٣٩	٥,٣١٤	٤,٧٤٦	٤,٩٥٩	٤,٠٥٠	٤,١٢٨	٣,٤٤٧	إجمالي المصادر

جدول رقم (١٣)

بنية القطاع الخاص الصناعي وقت مسح ١٩٧١-١٩٧٢

بيان	الحجم ١	الحجم ٢	الحجم ٣	الإجمالي والمتوسطات
عدد المشروعات	٨٩١	٣٣٤	١٦٨	١,٣٩٤
عدد المشغلين بأجر	١٢,٨٠٨	١٤,٥٤٢	١٩,٤٦٩	٤٦,٨١٩
متوسط المشغلين بأجر للمشروع الواحد	١٤,٣٧	٤٣,٥٣	١١٥,٨٨	٣٣,٥٨

المصدر: مسح الصناعات الخاصة ١٩٧١-١٩٧٢، جزء ٤، ص ص ٧١ و ١٠٣

جدول رقم (١٤)

توزيع الأصول الثابتة من حيث الكمية (١٩٧١)

بيان	الحجم ١	الحجم ٢	الحجم ٣	الإجمالي والمتوسطات
إجمالي الأصول الثابتة	١٨٩,٤٣٥	٢٤٩,٤٦٨	٤٥٢,٥٣٨	٨٩١,٤٤٣
الأصول الثابتة/ المشروع	٢١٢,٦١١	٧٤٦,٩١٠	٢,٦٩٣,٦٧٨	٦٣٩,٤٨٥
الأصول الثابتة/ قطاع الأجور	١٤,٧٩٠	١٧,١٦٧	٢٣,٢٤٤	١٩,٠٤٠

المصدر: مسح الصناعات الخاصة ١٩٧١-١٩٧٢، الجزء الرابع، ص ٧١ و ١٠٣

جدول رقم (١٥)

التوزيع الإجمالي للأصول الثابتة (١٩٨٢-١٩٨٣)

عدد المشتغلين					
الإجمالي	أكثر من ٥٠	٤٩-٣٠	٢٩-٢٠	١٩-١٠	
٢٦٨,٩	١٦٨,٨	٤٦,٣	٢١,٠	٣٢,٨	ISMNE
١٠٥,٣	٢٨,٨	٢٦,٦	٣٠,٢	١٩,٧	مواد البناء
٢٤٥,٨	٩٩,٩	٢٧,٢	-	١١٨,٧	كيمياوية وبلاستيك
٧٢٣,٠	٣٠٦,٣	١٦,٧	٧٧,٢	٣٢٢,٨	مواد غذائية
١,٥٤٩,٢	٣٣٣,٤	٥٧٤,٨	٣٨٣,١	٢٥٧,٩	منسوجات
٢٧٥,٨	١٤٤,٣	٤٧,١	٧٦,١	٨,٣	جلود

تابع جدول رقم (١٥)

٢٠٠,٢	٥٢,٦	٤٤,٩	١٠,٠	٩٢,٧	أخشاب
٥,٢	—	—	٥,٢	—	أخرى
٢٤٣٧٣,٤	١٠١٣٤,١	٧٨٥,٦	٦٠٢,٠	٨٥٢,٩	إجمالي

المصدر : CENEAP, op. cit., p.105

جدول رقم (١٦)

توزيع العائدات ١٩٨٣-١٩٨٢ حسب الحجم و BAE (ألف دينار جزائري)

إجمالي العائدات	٤٤٨٠.٠٧	٤٩٢,٤٩٨	١,١٢٤,٨٧٠	٢٠٠٦٥,٣٨١
العائدات / المشروعات	٥٠٢,٨١٣	١,٤٤٧٤,٥٤٤	٦,٦٩٥,٦٩٠	١,٤٤٨١,٦٢١
العائدات / قطاع الأجور	٣٤,٩٧٨	٣٣,٨٦٧	٥٧,٢٤٨	٤٤,١١٤

المصدر : CENEAP, op. cit., p.105

جدول رقم (١٧)

التغير في وريديات العمل ١٩٧١-١٩٨٦(*)

%	إجمالي	%	ثلاث وريديات	%	ورديتان	%	ورديّة واحدة	
١٠٠	١,٤٤٩٢	١٣,٥	٢٢٨	١٥,١	٢٢٥	٦٩,٦	١,٤٠٣٨	-١٩٧١ مسح ١٩٧٢
١٠٠	١,٤١٢٧	٩,٤	١٠٦	١٦,٢	١٨٣	٧٤,٤	٨٣٨	-١٩٨٢ مسح ١٩٨٣
١٠٠	٤٨١	٤,٣	٢١	٧,٠	٣٤	٨٨,٧	٤٢٧	١٩٨٦ استطلاع

المصدر: مسح ١٩٧١-١٩٧٢، الجزء الثالث، ص ٤٣؛ مسح ١٩٨٢-١٩٨٣، CENEAP، ص ١٥٦؛

استطلاع ١٩٨٦، غرفة التجارة الوطنية

(*) أعلن هذا في نوفمبر ١٩٦٥، وقدم رسميًا باعتباره قانون الاستعمال في سبتمبر ١٩٦٦.

المراجع:

- Benhouria, Tahar, 1980, L'Economie de l'Algerie, Maspero, Paris.
- Cardoso, F, H, and E, Faletto, 1978, Dependance et développement en Amérique Latine, PUF, Paris.
- Chaulet, Claudine, 1987, La terre, lesfreres et L'argent, OPU, Algérs.
- Dobb, Maurice, 1971, Etudes sur le diveloppement du capitalisme, Maspero, Paris.
- Hirsch, J, P, 1975, Les milieux du commerce, L'esprit de système et le pouvoir á la veille de la révolution, Annales E.S.c. No.6.
- Prenant, André, 1967, «La propriété foncière des citadins», in Annales Algeriennes de Géographie, No.3.
- Révolution Africaine, 1987, Algiers, Special issue, July.
- Sehaba-Zatla, 1986, «Le procès de valorisation du capital privé national», masters thesis, Gran.

الفصل السادس

الحركات الاجتماعية البرجوازية والنضال من أجل الديمقراطية فى نيجيريا (تحرى حقيقة مافيا "كادونا"*)

أديبايو أولوكوشى(**)

مقدمة :

سجل "تاكايا" و"تيودن" فى تصديرهما للكتاب الذى حرراه بعنوان "مافيا كادونا: دراسة فى صعود وتطور وتوطد النخبة الحاكمة فى نيجيريا" أنه من "القضايا القليلة التى أثارت خيال محلى السياسة النيجيرية فى الأزمنة الحديثة: الدور الذى تضطلع به مافيا "كادونا" فى الاقتصاد السياسى النيجيرى" (Takaya and Tyoden 1987: vi) ولعل هذا يمثل التعليق الأقل إثارة للجدل فى ذلك الكتاب الحافل بوجهات النظر المتضاربة بشأن جماعة النخب النيجيرية الشمالية المعروفة فى الأوساط الشعبية باسم "مافيا كادونا".

وقد انزلق كثيرون فى مسار الجدل العام بشأن "مافيا كادونا" إلى تعريف هذه الجماعة- على نحو غير نقدى بعض الشيء وبدون حتى أن يكلفوا أنفسهم جهدًا لإثبات حقيقة وجودها- على أنها القوة المحركة التى لا تتوقف عند تشكيل جميع الأحداث السياسية فى نيجيريا، بل إنها تضطلع أيضًا بتقليد القادة مناصبهم وإزاحتهم منها وفق مصالحها^(١).

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Adebayo Olukoshi

وأكثر من هذا تمضى بعض هذه المزاعم الفجة والخرقاء بشأن "مافيا كادونا" شوطاً أبعد، دون أن تكون على معرفة مناسبة، حيث تضيف على هذه الجماعة طابعاً خيالياً وتعتقد بوجود أصابعها فى كل شيء يحدث فى البلاد تقريباً. ويجرى تصويرها على أنها جماعة شديدة اللحمة، بل متجانسة تماماً، وتتكون من فاعلين ذوى مواهب وقدرات خارقة، وخاصة فيما يتعلق بتمرسهم الفائق على التعبير عن مصالح الجماعة وتمفصلها فى خضم الصراع على السلطة فى نيجيريا.^(٢) كما يزعم كثرة من العلماء الاجتماعيين ذوى المعرفة الأكبر بالشئون النيجيرية- دون تبصر كافٍ- أن "مافيا كادونا" تعمل بدورها فى بيئة تنفرد هى بتشكيلها ودون اضطرار إلى مراعاة قوى اجتماعية أخرى متواجدة فى نفس هذه البيئة، ومن ثم يعطوننا انطباعاً بأن هذه الجماعة تصنع التاريخ، وتحقق كل ما تريده بالضبط. وعلى النقيض من ذلك سوف نبين فى هذا الفصل كيف أن أنشطة "المافيا" لم تكن تتم دائماً فى مناخ غير صراعى مع جماعات اجتماعية أخرى فى نيجيريا، شعبية كانت أم برجوازية.

ولدى اضطلاعنا بإثبات أن "مافيا كادونا" ليست "القوة المحركة" بالمعنى الذى يشير إليه معظم المتحمسين لهذه الفكرة، سوف نعتمد مسمى "مافيا" المعروفة به على المستوى الشعبى، ليس بسبب وجود أى تماثل رئيسى بينها والمافيا التقليدية فى إيطاليا أو أمريكا، وإنما لأن هذا التعبير قد ترسخ بشكل عميق فى الاستعمال الشعبى فى نيجيريا.

وبعبارة أخرى نقول إننا نستخدم مصطلح "مافيا كادونا" فى هذه الدراسة بالمعنى الشعبى لا العلمى، ونأمل أن يضع القارئ هذا فى ذهنه وهو يطلع على الدراسة. وتعد السرية واحدة من أهم الخصائص التى تتشابه فيها "مافيا كادونا" مع المافيا الكلاسيكية فى إيطاليا وأمريكا، ولكن التشابه فى هذا الجانب يقف عند هذا الحد. إذ إن جماعة النخب النيجيرية الشمالية لا تتورط بنفسها فى عمليات واسعة الاستخدام غير قانونى للسلطة، أو تصفية جسدية للخصوم السياسيين، أو انغماس

واسع النطاق فى الاقتصاد غير الرسمي. فهي- كجماعة سلطة- تتشابه أكثر مع "جماعة بينزا" فى زائير، و"إكيوتي" فى سيراليون، و"جيمبا" فى كينيا، وإلى حد ما مع "برودر بوند" فى جنوب أفريقيا، وغيرها من الجماعات التى تسعى إلى تعبئة الرأى العام على أسس عرقية أو دينية أو جهوية أو بوسائل أخرى مشابهة، كوسيلة للمعارضة أو الدفع بالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأعضائها. وهى المسألة التى سوف نعود إليها لاحقاً. ويكفى أن نذكر هنا أن "مافيا كادونا"- مثلها كمثّل الجماعات الأفريقية الأخرى سابقة الذكر- هى بالأساس جماعة طبقية برجوازية سعت إلى تحقيق وتقديم نفسها، خلال عملية تشكيلها، بوصفها المدافع القوي، الموحد والمعتز به، عن مصالح خاصة فى شمال نيجيريا فى أوقات كانت الفيدرالية تتعرض لأزمة بالغة الحدة.

وقد ذكرنا آنفاً أن الكثير من الدراسات السابقة التى تناولت هذه الجماعة قد انطلق من افتراض لا يقبل النقد بوجود جماعة كهذه. ولكن هل هى موجودة حقاً؟ وإن وجدت، فما هى أصولها؟ وما طبيعتها؟ وفى أى أنشطة سياسية تشترك؟ وبم يستدل على الممارسة السياسية للجماعة وكيف عملت على تعبئة أنصار لها فى المجتمعين المدنى والسياسي؟ وبالإضافة إلى ذلك، كيف تعمل للتأثير فى الحكومات النيجيرية؟ وما هى نتائج هذه الأنشطة بالنسبة للنضال الديمقراطى فى البلاد، خاصة فى شمال نيجيريا؟ هل أظهرت الجماعة أية إمكانية أو قدرة لبناء مجتمع ديمقراطى؟ هل تملك أية بنية تنظيمية، وإن وجدت هذه البنية فهل تنعم بطابع ديمقراطى؟ أما إذا لم تكن تملك هذه البنية التنظيمية، فهل انعكست الرؤية الديمقراطية فى نمط عملها؟ وهل توظف الجماعة أساليب ديمقراطية للإسهام بمدخلاتها الخاصة فى العملية السياسية النيجيرية أم أنها معادية للديمقراطية بمحض طبيعتها والأساليب التى تلجأ إليها؟

ذلك غيض من فيض من أسئلة كبرى نحاول تناولها فى هذا الحيز. وترتكز دراستنا على افتراض أن الحركات الاجتماعية البرجوازية يمكن أن تكون إما قوة

دافعة للعملية الديمقراطية وإما معيقة لها، ويتوقف ذلك على السياق الاجتماعي القائم، أى على المرحلة أو المنعطف التاريخي، وعلى مدى حدة الصراع الطبقي.

وليس معنى هذا أن الديمقراطية مشروع تتفرد به البرجوازية، وإنما نرى أن الحركات الاجتماعية البرجوازية يمكن أن تشترك وتلتحق بجماعات اجتماعية أخرى من أجل إنجاز عملية الديمقراطية، وذلك إذا لم ترض - مثلاً - ببرامج خاصة تتبناها الدولة أو بالسجل التاريخي لحكومة ما. ويمكن القول إن المثال الديمقراطي هو جزء من الوعي الاجتماعي العريض للطبقات، وهو الوعي الذي يتردى أو يزدهر في كل مرحلة تاريخية حسب موازين القوى ونمط التطور الاجتماعي.

ونحن نفهم الديمقراطية - لأغراض هذه الدراسة - ليس فحسب من زاوية القواعد والمؤسسات التي تسمح بالمنافسة المفتوحة والمشاركة في الحكم وفق التقاليد الليبرالية الراسخة، وإنما ننظر إليها بشكل أكثر حسماً كعملية وفعل يجعلان الحكم أكثر مراعاة لمصالح وطموحات القوى الشعبية في المجتمع، أى العمال والفلاحين والحرفيين والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية المهضومة (Bangura 1989:3-7). إن نظاماً اجتماعياً لا يمكن أن يكون مكتمل الديمقراطية إذا قصر اهتمامه على الآليات التي تسمح بتحقيق التنافس والانتخاب الحرين دون أن يضع في قلب اهتماماته المصالح المادية للشعب العامل والفئات المحرومة من السكان.

ومن الضروري هنا، في هذه المرحلة من دراستنا، أن نلقى بكلمة بشأن الحركات الاجتماعية بشكل عام. هناك نزوع نحو افتراض أن الحركات الاجتماعية هي - من حيث طبيعتها ذاتها - حركات شعبية، وفي الحقيقة أن بعض المحللين ينطلقون من رؤية أن الحركات الاجتماعية مرادفة بدرجة أو أخرى للحركات الشعبية^(٢). ولكن هذا لا يمكن أن يكون سوى فهم شديد الضيق؛ ذلك لأن القوى الاجتماعية الشعبية ليست وحدها القادرة على الاضطلاع بتنظيم مستقل ذاتياً على

مستوى المجتمع المدني للوصول إلى أهداف اجتماعية محددة أو عريضة ترتبط عضوياً بمصالحها. فمثلاً توجد حركات اجتماعية تتشكل عضويتها من القوى الاجتماعية الشعبية وحدها، هناك أيضاً حركات اجتماعية أخرى تتكون عضويتها أساساً من عناصر في الطبقة الحاكمة ومكرسة لتحقيق مصالح جماعة أو جناح في هذه الطبقة. وفي بعض الحالات قد تنشأ حركات اجتماعية تمثل اتحاداً بين قوى اجتماعية مختلفة تتصوى معاً في حركة تاريخية معينة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، مع احتفاظ كل قوة اجتماعية داخل الحركة ببرنامجهما العمل الخاص بها. ولاشك أن برنامج عمل الحركات الاجتماعية لا يكون بالضرورة ديمقراطياً دائماً، فرغم أن المثال الديمقراطي يعتبر جزءاً من الوعي الاجتماعي للطبقات إلا أنه قد يتعرض للطمس أو التقييد حينما يكون ذلك ضرورياً لمصلحة الجماعات الاجتماعية والحركات الاجتماعية. ومن ثم فإن الاتجاه الذي يساوي بين الحركة الاجتماعية والحركة الديمقراطية هو خاطئ يجب التخلي عنه لتجنب الوقوع في رؤية أحادية الجانب وغير واقعية للحركات الاجتماعية. وفي الواقع قد تنشأ أزمات أو أوضاع معينة تتصاعد بسببها في المجتمع المدني حركات اجتماعية ذات طابع مناهض للديمقراطية. وسوف نحاول في هذه الدراسة إثبات أن "مافيا كادونا" تمثل نموذجاً بامتياز لحركة اجتماعية معادية للشعب ومعادية للديمقراطية في آن.

تري ما الفائدة من دراسة "مافيا كادونا" طالما كانت تمثل نموذجاً لحركة اجتماعية مناهضة للديمقراطية؟ ويلوح لي أن أهمية هذه الدراسة تنبثق من ثلاثة اعتبارات مهمة. أولها: استحالة تدوين تاريخ مكتمل للنضال الديمقراطي في أفريقيا دون بناء فهم دقيق لأنشطة الحركات الاجتماعية المعادية للديمقراطية، والتي تسهم في تشكيل السياق العام لأنشطة القوى الديمقراطية في القارة. والاعتبار الثاني أن وجود وأنشطة الحركات المناهضة للديمقراطية، ومن ثم الاضطلاع بدراسة نقدية لها، سوف يمكننا من التقييم السليم لكثير من الإمكانيات المتناقضة التي قد تنبثق على مستوى المجتمع المدني وتؤثر في مسار النضال من أجل الديمقراطية.

والتحول الاجتماعي. إذ من خلال أنشطة تلك الحركات المناهضة للديمقراطية نتمكن من فهم المشكلات الماثلة في النظرة الرومانسية غير السليمة للمجتمع المدني وتصويره كمجال "طبيعي" ينطوي على كل ما هو "حر" و"ديمقراطي" (Olukoshi 1989, Mamdani 1989).

وأخيرًا، فإنه من الصعب التعرض للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ما لم نكن مؤهلين بما فيه الكفاية لتحليل التناقضات الماثلة في ممارسة الحركات الاجتماعية الشعبية التي درجنا على الافتتان بها، وكذا القدرة على تفهم معنى ومغزى أنشطة الحركات الاجتماعية المناهضة للديمقراطية التي غالبًا ما نشيح الوجه عنها بوصفها حركات لا تتناسب والمجال الذي نتحدث عنه. ويكاد يستحيل إنجاز أى مشروع لتحويل أفريقيا إذا تجاهلنا الإمكانيات المعادية للديمقراطية والمتجسدة في المجتمع المدني ولا تكف عن أن تعبر عن نفسها في عديد من الحركات الاجتماعية، ومن بينها بالطبع "مافيا كادونا".

أصول "مافيا كادونا" :

قبل وصول قوات الاستعمار البريطاني إلى المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم "نيجيريا"، كان يوجد بالفعل عدد من الدول ما قبل الرأسمالية متطورة بما فيه الكفاية وذات أجهزة حكومية متكاملة. ومن بينها كانت "خلافة سوكوتو" التي ربما جسدت أرقى صور دولة ما قبل الرأسمالية في هذه المنطقة والتي جاءت عام ١٨٠٤ ثمرة "للجهاد" الذي قاده "عثمان دان فوديو". وتكونت دولة الخلافة هذه من عدد من الإمارات وقف على قمة بنيتها الطبقية أرستقراطية إقطاعية تتبعها أعداد هائلة من المستفيدين^(٤) (Last 1967, Crowther 1965, Isichei 1983). وبعد فرض الاستعمار البريطاني على "خلافة سوكوتو" في أوائل القرن العشرين، حدثت تغيرات هائلة في اقتصاد وسياسة مختلف الإمارات.

لقد استهدف الاستعمار البريطاني تسهيل مصالح رأس المال الاحتكاري البريطاني، وهو ما اقتضى التخطيم وإعادة التوجيه الانتقائيين لجوانب مختلفة من اقتصاد "الخلافة" بما يخدم الحاجات الماسة لأرباب الأعمال البريطانيين. فتم هدم الأساس الاقتصادي ذي الجوهر الإقطاعي "للخلافة" وأرسيت محله أسس تحقيق التراكم الرأسمالي^(٥). ولكن المفارقة كانت أن الإطار السياسي الذي أنجز البريطانيون من خلاله هدفهم الاقتصادي قد قوى موقف "الأمير" في مواجهة الرؤساء التقليديين الخاضعين له داخل مؤسسة "السلطة المحلية الوحيدة"، وهي صيغة تمثل جوهر سياسة "لوجارد" Lugard في "الحكم غير المباشر". وبهذه الطريقة أرسيت الممارسات السياسية والإدارية البريطانية في إمارة الشمال الأساس لنشأة نظام حكم محلي يتسم بالتسلط والجمود والمحافظة. ورغم خضوع أرستقراطية الإمارة- بطبيعة الحال- لممثلي الاستعمار البريطاني، فقد تمثلت في الأمير صلاحيات السيطرة على الأرض والمحاكم والشرطة والضرائب، وذلك في سياق يتسم بالأهمية الفائقة للوزن الأيديولوجي الخاص بالتقاليد والإسلام. وذلك هو الأساس الاجتماعي الذي قامت عليه الأرستقراطية الأميرية في شمال نيجيريا (Mustapha 1985).

وإلى جانب الأرستقراطيين العديدين الذين تعاونوا مع المنظومة الإدارية للاستعمار البريطاني في شمال نيجيريا، اضطلعت السياسة البريطانية عمداً بخلق فيلق جديد من البيروقراطيين الذين تم تدريبهم على الأساليب العامة للإدارة البريطانية، ومن ثم تم زرعهم في مواقع مهمة بالمستويات الوسطى من الإدارة الاستعمارية، وفي "السلطات المحلية" بشكل خاص، لأداء وظائف تكنوقراطية معينة. وقد جاء معظم هؤلاء أساساً- في العقود الأولى من الاستعمار البريطاني- من أبناء وعشيرة الأرستقراطية الأميرية، حيث ألحقوا بالمدارس الوسطى وكلليات المعلمين التي أنشأها البريطانيون في شمال نيجيريا.

وكانت الفكرة وراء ذلك هي تدريب شباب وفتيان الفئة الحاكمة في شمال نيجيريا على المهارات الضرورية للقيام بمهام الإدارة المحلية في سياق "الحكم غير المباشر". (Smith 1964:186)

وبعد إكمال هؤلاء من أصحاب الدماء الزرقاء لبرامج إعدادهم المهني، كانوا يوظفون في أقسام مختلفة من السلطة المحلية مثل: الأشغال العامة، استغلال الغابات، التعليم، الصحة، المالية، الشرطة والقضاء. وكان جوهر تفكير البريطانيين هو إعداد جيل جديد من الأرستقراطية الشمالية وإكسابه مهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وذلك كوسيلة مؤكدة لتحديث الإدارة الأميرية. وفيما يتعلق بسياق حديثنا عن نشأة "مافيا كادونا"، فربما كان أهم معاهد إعداد هذه الصفوف الجديدة من البيروقراطيين هي "كلية كاتسينا" التي سميت فيما بعد "كلية زاريا وكادونا"، وتعرف حاليًا باسم "كلية باريوا"^(٦). وليس معنى ذلك أن المدارس والمعاهد الأخرى التي أقامها البريطانيون أيضًا في مقاطعات مختلفة من شمال نيجيريا، لم تمثل هي الأخرى مواقع إعداد مهمة لهذا الجيل الجديد، وإنما - حسبما يشير "جون بادن" - فإن "معظم الجيل الأول من الموظفين الحكوميين النيجيريين قد تعلموا في كلية كاتسينا .. وكانت لهم صلات كثيرة مع الجيل الأول من الزعماء السياسيين الشماليين" (John Paden 1986:255).

إلا أنه بمرور الوقت، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فتحت المدارس المتوسطة وكليات إعداد المعلمين أبوابها أمام أبناء غير الأرستقراطيين. وقد حصل كثير من هؤلاء أيضًا بعد إتمام دراستهم على وظائف في البيروقراطية الشمالية الناشئة^(٧). ومع انبثاق ونمو الدعوة الوطنية لاستقلال نيجيريا، وقرار البريطانيين إقامة حكم مشترك يتم بمقتضاه تقاسم السلطة بين السياسيين الوطنيين والمستولين الاستعماريين البريطانيين، فإن الكثيرين من البيروقراطيين الذين تلقوا إعدادهم على أيدي البريطانيين تم انتدابهم من مختلف السلطات المحلية ليشكلوا عماد الخدمة المدنية الوليدة في شمال نيجيريا، في "كادونا".

بيد أن إتجاز الاستقلال الوطنى لنيجيريا عام ١٩٦٠ خلق فرصًا أوسع بكثير لتولى الوظائف الرئيسية التى كان يشغلها البريطانيون (Tyoden 1987: 61-62). فأصبح بإمكانهم الأمل فى تقلد، بل والتولى الفعلى لمناصب السكرتارية الدائمة فى الخدمة المدنية الإقليمية، ويرجع الفضل فى ذلك جزئيا للسياسة ذات الطابع الشمالى "لمؤتمر شعوب الشمال" NPC الذى هيمن على السلطة السياسية فى شمال نيجيريا.

فبمقتضى هذه السياسة تعهدت حكومة "مؤتمر شعوب الشمال" التى شكلها "أحمدو بللو" A. Bello بأن "يحصل الشماليون، وبأسرع وقت ممكن، على نصيب معقول من المناصب فى الخدمات العامة الفيدرالية.. ومجالس الشركات.. والأعمال التجارية والصناعية والمصرفية فى الأقاليم..". (Paden 1986: 255).

وبسبب الالتزام الدعوب من جانب "مؤتمر شعوب الشمال" بهذا البرنامج لإضفاء الطابع الشمالى، اتسعت فرص التوظيف للشماليين فى الخدمة المدنية، وحصل الكثيرون منهم على وظائف فى الهيكل الرئيسى للخدمة المدنية الإقليمية (أى الوزارات والمصالح الإقليمية)، ومكتب رئيس الوزراء فى "كادونا"، والخدمة المدنية فى "لاجوس"، ومختلف الشركات العامة فى الإقليم الشمالى مثل "هيئة التسويق فى نيجيريا الشمالية" و"شركة تنمية الإقليم الشمالى" وخليفتهما "شركة تنمية نيجيريا الشمالية"، ومجموعة صحف "نيو نيجيريان"، واتحاد إذاعة نيجيريا الشمالية (أسميت فيما بعد "راديو كادونا"، ثم "اتحاد الإذاعة الفيدرالية لنيجيريا من كادونا")، وبنك الشمال، وغيرها من المؤسسات والشركات الفيدرالية العامة والموازية. وحينما قررت حكومة "سير أحمدو بللو" إنشاء جامعة فى الشمال باسم رئيس وزراء الإقليم تم نقل بعض البيروقراطيين فى "كادونا" للعمل فى الهيئة الإدارية لهذه المؤسسة الجديدة.

وهكذا فمنذ استقلال نيجيريا فى عام ١٩٦٠ كان للشمال - مثلما للأقاليم الأخرى - بنية كبيرة من الموظفين المدنيين المحليين. ويمكن أن نعدد من الأجيال الأول والثانى والثالث من المسؤولين المدنيين الشماليين: الراحل على أكيلو، إبراهيم

دسوقى، سولى كاتاجوم، عيسى أبو بكار، إبراهيم أرجونجو، شيهو شجارى، سنداي أونى، بوبا أردو، محمود عطا، أدامو سيروما، محمود توكور، يحيى جوساو، مامان داورا، أحمد جوده، موسى بللو، شتينما مونجونو، مايكل أودو بوبا، سيلاس بانديلي دانيان، أبو بكار كوكو، ليما سيروما، جيدادو إدريس، وتوكور عثمان. ومن بين من اشتغلوا فى المؤسسات والشركات العامة على المستويين الإقليمى والفيدرالى نذكر: أحمد طالب، إبراهيم إمام، حسن ليمو، إبراهيم طاهر، بوكار شعيب، محمودو لوان، لاوال كايئا، أبا حبيب، الحاجى أرمياو، إبراهيم دامسيديا، إبراهيم كوماسى، عبدو أبو بكار، عبد الرحمن هويدي، أحمدو كورفى، أدامو فيكا، تانكو كوتا .. والكثيرين غيرهم، ومن بين هؤلاء البيروقراط والتكنوقراط تشكلت ما يطلق عليها الآن "مافيا كادونا"^(٨).

وكما ذكرنا سابقاً كانت سياسة حكومة "مؤتمر شعوب الشمال" بقيادة سير أحمدو بللو ذات أثر حاسم فى توسيع دائرة الموظفين الشماليين. وقد صعد حزب "مؤتمر شعوب الشمال" إلى الصدارة إبان عملية تصفية الاستعمار فى نيجيريا، حتى أصبح الحزب المهيمن فى شمال نيجيريا وفى النظام الفيدرالى. فلم يقف نفوذه عند تشكيل الحكومة المحلية، وإنما كان أيضاً الشريك الأساسى فى مختلف التحالفات التى تشكلت على المستوى الفيدرالى سواء فى سنوات ما قبل الاستقلال أو بعده حتى عام ١٩٦٦. وقد كان هذا الحزب - أساساً - بمثابة الأداة السياسية الأوتوقراطية "الأميرية".

ولكن مما كان له مغزى خاص نشأة مجموعة من التجار الأثرياء الذين استطاعوا العمل بشكل مستقل عن أوتوقراطية الأمراء تلك، بل إنهم حتى قاوموا بعض محاولاتهم للتحكم فيهم.

وبالمثل برز فى الشمال أيضاً عناصر من خارج الأرسنقراطية والذين تلقوا تعليمًا غريبًا، حيث احتلوا مناصب قيادية فى المنظومة الإدارية.

وكان من مهام "حزب مؤتمر شعوب الشمال" التوفيق بين مصالح هذه القوى التجارية والبيروقراطية من جانب، ومصالح الأرستقراطية الأميرية من جانب آخر؛ وارتهن بهذا الدور إمكانية أن يصبح للحزب الأداة السياسية المهيمنة في شمال نيجيريا.

تلك كانت مساهمة قيادة الحزب بزعامة "سير أحمدو بللو"، وقد كان هو نفسه أرستقراطيًا متع إلى ذاق طعم الحكم المطلق اللصيق بنظام "السلطة المحلية". وقد اضطر - في إطار جهوده للتوفيق بين المصالح المتعارضة - إلى قص أجنحة بعض الأمراء، وهو ما وصل إلى ذروة مهمة من خلال تنحية "سنوسي" أمير "كانو"، وكذا التمرکز الممنهج للمواقع السياسية الفعالة في "كادونا". وقد جاء هؤلاء السياسيون من خلفية أرستقراطية وغير أرستقراطية، مثلهم في ذلك مثل الموظفين المدنيين الذين كانوا يقدمون لهم المشورة ويساعدون في تطبيق سياسات أدت بشكل مطرد إلى تقليص النفوذ السياسي للأمراء. وحينما نالت نيجيريا استقلالها عام ١٩٦٠ كان السياسيون الشماليون قادرين على توظيف سيطرتهم على جهاز الدولة لإخضاع الأرستقراطية الأميرية (Mustapha 1985:32 - 37).

هذا وقد اتسمت الحياة السياسية النيجيرية فيما بعد الاستقلال بصراع أدى في النهاية إلى سقوط "الجمهورية الأولى" (١٩٦٠ - ١٩٦٦) حينما قامت مجموعة من الضباط الشبان بمحاولة انقلاب اغتيال فيها "سير أحمدو بللو" رئيس وزراء إقليم الشمال وقائد "حزب مؤتمر شعوب الشمال"، و"لادوكي أكينتولا" رئيس وزراء الإقليم الغربي، وعدد من كبار قادة الجيش معظمهم من أصول شمالية (Takaya and Tyoden 1987). وكان من النتائج المباشرة لاغتيال "بللو" حدوث تفكك تنظيمي لحزبه، إذ حرص على تركيز كل الفعاليات السياسية في يديه شخصيًا حتى أصبح يرمز لكل ما يمثل الحزب، كما طمس بتعال كل أدوار القادة الآخرين في الحزب. ومن ثم فقد أدى مصرعه إلى حدوث فراغ مؤقت في النظام السياسي في الشمال. ومما زاد فجوة القيادة هذه عمقًا ملاحقة انقلاب يناير ١٩٦٦ لمن تبقى على قيد الحياة من قادة "حزب مؤتمر شعوب الشمال" وتفكك أوصال الحزب. غير أن

الأمر لم تسر على هوى وخطط الضباط الذين أطاحوا "بالجمهورية الأولى" حيث عجزوا عن تثبيت أنفسهم في مواقع السلطة، ومن ثم تحولت المبادرة إلى قائد الجيش الجنرال "أجويبي إرونسي" Ironsi الذي كلفه المجلس الاتحادي بتشكيل حكومة جديدة على المستويين الاتحادي والإقليمي.

واستلزم هذا الأمر عدة أيام، وخلال هذه الفترة قام الميجور "كادونا نزيوجويو" - المحرك الأول لقادة الانقلاب في الشمال - بإعلان التمرد قبل أن يستسلم الليفتنانت كولونيل "حسن كاتسينا" الذي عينه "إرونسي" حاكمًا عسكريًا للإقليم الشمالي (Yahaya 1980).

وفي نهاية الأمر تم سد الفراغ السياسي الذي أحدثه انقلاب يناير ١٩٦٦ بالاستعانة بمجموعة من البيروقراط والتكنوقراط الشماليين. وقد ترك الانقلاب الخدمة المدنية للإقليم الشمالي على حالها، ومن ثم فقد شكل موظفو هذه الخدمة عنصر الاستمرار الإداري المطلوب لأداء العمل الحكومي. كما أنه بعد تفكك الآلة الحزبية "لمؤتمر شعوب الشمال" وكذلك الحظر المفروض على جميع الجماعات والاتحادات السياسية - بما فيها "الاتحاد التقدمي لقوى الشمال" و"المؤتمر الموحد للحزام الأوسط" - التي كانت فعالة في الحياة السياسية بشمال البلاد، أصبحت القوة السياسية المتماسكة الوحيدة التي لم يصبها الشلل هي الخدمة المدنية، إذ إن الجيش نفسه كان منقسمًا على نفسه لأسباب مختلفة. ومن ثم فإن مسئولى الخدمة المدنية في الإقليم الشمالي قد اضطلّعوا على الفور بدور سياسي صريح، وقد كان هذا تطورًا ذا مغزى كبير إذا وضعنا في الاعتبار ما كان قبل انقلاب يناير من تبعية البيروقراط للسياسيين الذين تولوا المناصب الرئيسية في الحكومة والمؤسسات والشركات العامة. حيث كان البيروقراط - كما يقول "مصطفى" - موجودين ولكن لا يُستمع إليهم (Mustapha 1985).

وهكذا فإن صلب "مافيا كادونا" قد تشكل من جماعة البيروقراط الشماليين الذين اضطلّعوا بملء الفراغ السياسي الذي حدث في شمال نيجيريا بعد الانقلاب.

وقد رحب البيروقراط بما أدى إلى الانقلاب من تخليصهم من السياسيين المتسلطين الذين أدانهم البيروقراط بالتلاعب العمدى بالخدمة المدنية لتحقيق أغراضهم الخاصة. بيد أن القرار المعيب الذى أصدره الجنرال "إيرونسي" بالمرسوم رقم ٣٤ قد أثار حنقهم، إذ جعل الخدمة المدنية فى أقاليم نيجيريا الأربعة جزءًا من الخدمة الفيدرالية الموحدة فى إطار جهاز الدولة الواحد.

فقد رأوا أن هذا المرسوم يمثل خطرًا مباشرًا على أحوالهم المعيشية ومستقبلهم الوظيفي. وكما يقول "موفيت" فقد كان البيروقراط الشماليون على اقتناع تام بأنهم "سوف يفقدون الكثير فى إطار الخدمة المدنية الموحدة، وأنهم لن يحصلوا على أعلى المكاسب إلا فى إطار سياسة شمالي صرف" (Muffet 1982:14).

وهكذا، فبعد أن رحب أولئك البيروقراط أول الأمر باستيلاء العسكر على السلطة فى يناير ١٩٦٦، بدعوا يشعرون بما تمثله إدارة "إيرونسي" من تهديد لمصالحهم. وكما يقول "على أكيلو" - وهو واحد من أبرز الموظفين الشماليين وتولى رئاسة الخدمة المدنية وسكرتارية الحكومة العسكرية فى الشمال - "قائنا، نحن البيروقراط الشماليين، كنا نشعر بأن الأحداث تسير فى صالحنا تمامًا، ولكن مع مقدم مايو ١٩٦٦ أدركنا أننا قد خدعنا"^(٩)

ومن ثم فإن المرسوم رقم ٣٤ سابق الذكر قد دفع البيروقراط الشماليين إلى البحث عن دور سياسى أكبر. وفى يوليو ١٩٦٦ قامت مجموعة منهم بتأسيس نادى "تيما" - أى الرفاهية - فى كادونا، كمنتدى غير رسمى يستخدمونه كنقطة حشد وتجميع لأنشطتهم التى تضمنت تنظيم احتجاجات سياسية سافرة فى شمال نيجيريا ضد مراسيم التوحيد التى أصدرها "إيرونسي".

وهكذا ولدت المجموعة التى عرفت فيما بعد باسم "مافيا كادونا" (Yahaya 1980, Mustapha 1985, Othman 1984:441- 461, Takaya and Tyoden 1987). وقد نشأت فى وقت أزمة حادة للفيدرالية النيجيرية وهى الأزمة التى وصلت إلى ذروتها فى الحرب الأهلية التى استمرت من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠.

وفى هذا السياق تبلور الوعي الذاتى لدى "المافيا" كجماعة إقليمية مكرسة للدفاع عن "كيان" شمال نيجيريا فى مواجهة الأخطار المتصورة من هيمنة الجنوب^(١٠). وقد تدعمت هذه التصورات بفعل التطور اللامتكافىء للرأسمالية فى نيجيريا، حيث كان للجنوب الأسبقية فى عملية التحديث على الأسس الغربية. وهو ما غذى المخاوف فى الشمال من نوايا الهيمنة لدى الجنوبيين، وجاء المرسوم رقم ٣٤ ليشعل هذه المخاوف بدلاً من تهدئتها. وهكذا فإن "مافيا كادونا" حينما أعلنت عن نفسها حاملة لرسالة حماية وحدة وتكامل الشمال قد اكتسبت القدرة على اجتذاب قطاعات عريضة من مجتمع شمال نيجيريا، مستغلة فى ذلك مشاعر الخوف وعدم الأمان التى انتابت العديد من الجماعات الاجتماعية فى الإقليم. فعلى سبيل المثال تم استغلال خوف عمال وطلاب الشمال من المنافسة "غير العادلة" من جانب نظرائهم الجنوبيين فى الحصول على الوظائف وغيرها من الفرص فى الاقتصاد السياسى، كما تم العزف على الوتر الحساس المتمثل فى الانزعاج الذى استولى على المستثمرين والتجار فى الإقليم من إمكانية حصول رجال الأعمال الجنوبيين على مزايا اقتصادية أكثر منهم، وكذلك المبالغة فى تصوير شبح هيمنة الجنوبيين على فرص العمل المهنية وفى الوظائف العامة بقصد الحصول على تأييد طبقة المهنيين الشماليين المتزايدة عددًا. وحاولت "مافيا كادونا" تعبئة رأى العام حول تلك الموضوعات وسط الجماعات الحضرية كوسيلة لتوسيع نفوذها فى إدارة شئون البلاد.

ومن هنا كان سعيها للفت انتباه الدولة وانتزاع مكاسب منها من خلال تقديم نفسها فى صورة ممثل المصالح "الشمالية". وسوف نناقش هذا تفصيلاً فيما بعد.

نمو "مافيا كادونا":

من الواضح لنا الآن أن "مافيا كادونا" موجودة بالفعل، رغم أنها لا تتسمى طبعاً بهذا الاسم. ويمكن إرجاع نشأة هذه التسمية إلى مصادر صحفية، وخاصة

"مفينداجا جيبو" Mvendela Jibo المراسل السياسى لصحيفة "نيو نيجيريان" والذي ادعى وجود "مافيا" داخل الصحيفة نفسها تدافع عن مصالحها الخاصة وتترصد مصالح الآخرين، واعتبر ذلك من ضمن العوائق المهنية التى تواجهه فى عمله. وأسرع معلقون آخرون إلى النقاط تعبير "المافيا"، وانضم إليهم فى ذلك صحفيون وباحثون وغيرهم، وسرعان ما تطور استخدام هذه الفكرة بدأب وإصاق صفات وأدوار سياسية خيالية بهذه الجماعة^(١١).

وبعد إنشاء "نادى نيمما" فى يوليو ١٩٦٦ بدأ أعضاء "مافيا كادونا" يقدمون أنفسهم كصوت ممثل فى شئون شمال نيجيريا وجميع أنحاء البلاد. وأخذت قوة الجماعة تتزايد بدرجة كبيرة بعد الإطاحة بالجنرال "إيرونسي" فى انقلاب عسكرى دموى فى يوليو ١٩٦٦ تولى رئاسة الدولة على إثره الليفتنانت كولونيل (الجنرال فيما بعد) "يعقوب جيون"^(١٢).

وقد كانت الفترة من يوليو ١٩٦٦ حتى أوائل السبعينيات فترة بالغة الصعوبة فى تاريخ نيجيريا، وحيث وضع على المحك العديد من القضايا الدستورية والوطنية، مما هدد بالخطر بقاء الدولة ذاتها كوحدة فيدرالية ذات سيادة. وفى نفس هذه الفترة ازدادت قوة "مافيا كادونا" بفعل تطور البيروقراطية الشمالية لتصبح أحد المراكز القوية للسلطة السياسية فى البلاد. ونود التأكيد أنه رغم أن "المافيا" لم تكن المركز السياسى المنتفد أو المهيمن الوحيد فى البلاد حينئذ، إلا أن مدخلاتها فى بعض القرارات التى اتخذتها الدولة لا يمكن أن تخطئها عين سواء على مستوى الولاية أم المستوى الفيدرالى.

ولم يتقلص هذا النفوذ بالقرار الذى أصدرته إدارة "جيون" عام ١٩٦٧ بإنشاء ١٢ ولاية بدلاً من الأقاليم الأربعة التى شكلت الاتحاد الفيدرالى النيجيرى. فقد أدى إنشاء هذه الولايات إلى إتاحة فرص للتوظيف والترقى السريع لأنصار "المافيا" والمتعاونين معها. إذ بالإضافة إلى احتلال المواقع الاستراتيجية فى

الهياكل البيروقراطية لبعض الولايات الست التي نشأت في المناطق التي تكون منها الإقليم الشمالي سابقاً، اضطلع أعضاء "المافيا" أيضاً بتعظيم أدوارهم في إدارة المؤسسات العامة بالشمال مثل "شركة تنمية شمال نيجيريا"، و"بنك الشمال" وشركات التسويق وصحيفة "نيونيجيريان" وغيرها. واستمر هذا النفوذ الشمالي لوقت طويل حتى بعد أن وضع بعض هذه المؤسسات تحت الملكية الفيدرالية المباشرة، مثل صحيفة "نيونيجيريان" وهيئات التسويق و"اتحاد الإذاعة الفيدرالية لنيجيريا من كادونا". بل إن بعض الهيئات المستحدثة مثل "الوكالة الانتقالية للخدمات المشتركة" التي أقيمت لتنسيق الخدمات المشتركة التي ورثتها الولايات الست من إقليم الشمال السابق، خضعت للسيطرة الإدارية لأفراد من "مافيا كادونا" (Yahaya 1980, Mustapha 1985).

كان هذا النفوذ من الاتساع والتغلغل في جميع شئون الولايات الشمالية الست، إلى درجة أن قدم أفراد الجماعة أنفسهم في صورة "حراس" الإقليم والمدخل الطبيعي" له، رغم حقيقة أن الشمال قد توقف عن أن يشكل وحدة إدارية وسياسية واحدة. وهكذا استطاعت الجماعة من خلال الادعاء بالدفاع عن "المصالح الشمالية" أن تقيم صلات على أعلى مستوى مع الحكومات العسكرية المتعاقبة حتى أكتوبر ١٩٧٩ حين دخل إلى قصر الرئاسة رئيس مدني هو "شيهو شاجاري" ليدشن بذلك عهد "الجمهورية الثانية". كما كانت "المافيا" على صلة وثيقة بجماعات بيروقراطية أخرى في البلاد أخذت على عاتقها حماية "المصالح الشمالية" في المنظومة الفيدرالية من خلال إيداء الرأي فيما تتصوره مقبولاً أو مرفوضاً من زاوية مصالح الإقليم.

ولم تكن "مافيا كادونا" هي مركز القوة الوحيد في شمال نيجيريا. فخارج البيروقراطية التي هيمنت عليها الجماعة، وجدت مراكز قوة أخرى تعاونت مع

البرجوازية المحلية الناشئة في الشمال، وهي طبقة من رجال الأعمال المشرقيين* المتنفذين ومديرى الشركات الأجنبية، فضلاً عن التنظيمات الشبابية والطلابية والعمالية. وبوجه عام، فقد كان دأب "المافيا" خلال الستينيات والسبعينيات هو إدخال مصالح مراكز القوى الشمالية في الاعتبار لدى اقتسام "الكعكة الفيدرالية" للحصول على "نصيب" ملائم للشمال معبراً عنه في صورة "المصلحة الشمالية". وبهذه الطريقة طورت "المافيا" وعيها بالذات كوعى شمالي عام، وتقديم نفسها بوصفها الصوت الأصيل الوحيد في شمال البلاد. وهو الوعى بالذات، كحامية المصالح الدينية والعرقية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للشمال، والذي تم إعماله في الإطار الفلسفى للشعار السياسى "شمال واحد، مصير واحد" الذى رفعه من قبل "حزب مؤتمر شعوب الشمال" وبعثه من جديد أعضاء "المافيا" بعد يوليو ١٩٦٦ ضمن مسعاهم لتقديم أنفسهم في صورة الزعماء السياسيين للشمال.

وقد سعوا من خلال هذا الإطار الفلسفى أيضاً إلى إضفاء المشروعية على أنفسهم وتعبئة القوى الاجتماعية الأخرى في الشمال من أجل ما حرصوا على صياغته في صورة النضال من أجل نصيب عادل للإقليم من الموارد الفيدرالية. وتوسلوا في تحقيق هذا الغرض باستخدام سيطرتهم على الهيكل البيروقراطى في شمال نيجيريا، وكذا الاستفادة من نفوذهم في وسائل الاتصال الجماهيرية لتحقيق أكبر تأثير ممكن. ويلخص "يحيى" استراتيجية "مافيا كادونا" في هذا الصدد، قائلاً: "وكان معنى هذا عملياً بالنسبة لتوزيع السلطة في الولايات الشمالية: نشأة طبقة من التكنوقراط يرجع نفوذهم وقوتهم إلى سيطرتهم على الآلة البيروقراطية ونفاذهم إلى الموارد في ظل الحكم العسكرى الذى استمر من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٩. وفى الحقيقة أن جماعة السلطة هذه لم تكن تضم جميع أفراد البيروقراطية، إذ من خلال منظومة من استبعاد لا شعورى برزت مجموعة محدودة من الشخصيات الرئيسية ... رأوا في أنفسهم المدافعين عن المصالح "الشمالية"، وبالأحرى الناطقين باسم الشمال حتى في الحياة السياسية الفيدرالية" (Yahaya 1980).

(*) يقصد بهم ذوى الأصول السورية واللبنانية (Leventine).

هذا وعقد أعضاء "مافيا كادونا" صلات قوية مع بعض المثقفين الشماليين في "جامعة أحمدو بللو" - "زاريا"، والذين كانوا على استعداد للتعاون مع "المافيا" اقتفاءً للهدف السياسى الغامض بالدفاع عن "تكامل" و"وحدة" الإقليم الشمالى القديم . كذلك كان "المافيا" علاقات ببعض ضباط القوات المسلحة، وذلك كجزء من استراتيجيتها لتحقيق موقف شمالى واحد فى المجادلات حول طبيعة واتجاه النظام الفيدرالى النيجيرى، بما فيها قضايا حاسمة مثل توزيع الفرص الاقتصادية وإنشاء إطار دستورى دائم فى البلاد.

وفى هذا الصدد يقول "يحيى" : "لقد كان من أهم الأسباب الكامنة وراء قوتهم ونفوذهم فى الولايات الشمالية حقيقة تغلغلهم الاستراتيجى هم وأنصارهم فى الخدمة العامة. ومن هنا جاءت سيطرتهم على الخدمة المدنية ووسائل الإعلام الجماهيرى والمؤسسات والشركات العامة والجامعات. كما ارتبطوا مع القيادة العليا للجيش من خلال بعض أنصارهم فى القوات المسلحة". ويضيف : "أن الشبكة السياسية التى نسجتها الجماعة امتدت لتشمل المستوى الفيدرالى. حيث حصل أعوانهم وأنصارهم على مواقع مهمة فى المؤسسات الفيدرالية، فكان منهم سكرتيرون دائمون، وأعضاء فى إدارة مؤسسات شديدة الأهمية، وخاصة بالنسبة للقدرة على كسب الأنصار" (Yahaya 1980).

وحتى بعد أن اضطر الأعضاء الرئيسيون فى "مافيا كادونا" إلى ترك مناصبهم فى الخدمة العامة فإن هذا لم يؤثر على قدرتهم - فى الفترة حتى ١٩٧٩ - فى ممارسة نفوذ مباشر على الأقسام الرئيسية فى البيروقراطية على مستوى الولاية والاتحاد الفيدرالى، وذلك بسبب تمكنهم من وضع أنصارهم فى مواقع استراتيجية، ومن ثم ضمنوا النفاذ المباشر إلى مؤسسات الولاية والاستفادة من تدفق منتظم للمعلومات بشأن ما تتنوى الحكومة اتخاذه من قرارات، أو على الأقل تفهم المنطق الذى يحكم عمل الحكومة.

وقد تجلى هذا بشكل خاص خلال حكم الجنرال "أولوسيجون أوباسانجو" (١٩٧٦ - ١٩٧٩) حيث كان لهم - حسب رواية "أومارو شنكافي" رئيس منظمة الأمن الوطني المنحلة الآن - ضابط اتصال مهم ممثلاً في الجنرال "موسى يار أدوا" النائب المتنفذ لـ "أوباسانجو". وقد كان مكتب "يار أدوا" بمثابة منفذ مهم حاولت من خلاله "المافيا" التأثير في سياسات "أوباسانجو"، وقد كان "يارا أدوا" - حسب تعبير "شنكافي" - "يخبرهم مقدماً بقرارات وتحركات الحكومة. كما كان القناة التي مارسوا من خلالها نفوذاً هائلاً على الحكم طوال عهد أوباسانجو"^(١٣). ويصوغ "يحيي" هذه العلاقة على نحو أدق بقوله "إن النفوذ والسلطة اللذين تمتعت بهما "المافيا" خلال فترة الحكم العسكري (١٩٦٦ - ١٩٧٩) قد تحققتا بفعل سيطرتها على الجهاز البيروقراطي" (Yahaya 1980)، وقد استمر هذا النفوذ بدرجات متفاوتة حتى بعد أن سلم الجيش السلطة للسياسيين المدنيين عام ١٩٧٩ وأيضاً بعد سقوط "الجمهورية الثانية" عام ١٩٨٣.

بيد أنه من المهم التشديد على حقيقة أن "مافيا كادونا" لم تكن الجماعة الوحيدة في نيجيريا التي كانت لها صلات بالحكومة، وأن استراتيجيات الجماعة لم تكن بالضرورة متفوقة أو حتى أكثر نجاحاً على الدوام من جماعات أخرى في النخبة النيجيرية.

ومن المؤكد أنها لم تتمكن على طول الخط من تحقيق مصالحها ومصالح أفرادها، إذ كان على الدولة النيجيرية أن تراعى مساعي جماعات مصالح أخرى لتحقيق أهدافها الخاصة هي الأخرى. ويتضح هذا مثلاً من أن إنشاء الولايات في شمال نيجيريا - والذي كان مطلباً رئيسياً للأقليات القومية في الإقليم - قد تم رغم مقاومة واعتراض حزب "مؤتمر شعوب الشمال" والمستشارين الذين يمثلونه في الخدمة المدنية.

ففي سياق الأزمة السياسية التي أشعلها انقلاب يناير ١٩٦٦ لم تجد "المافيا" خياراً آخر سوى الرضوخ لمطالبات الأقليات القومية في الشمال بأن تكون لها

ولاياتها الخاصة، ثم تحاول- أى "المافيا"- بعد ذلك استعادة نفوذها فى هذه الولايات من خلال "الوكالة الانتقالية للخدمات المشتركة" ICOSA التى يفترض أن تضطلع بتنسيق مصالح الولايات الست التى استحدثت فى الشمال عام ١٩٦٧.

طبيعة "مافيا كادونا":

يعتبر من أشهر وأدق وجهات النظر بشأن طبيعة "مافيا كادونا" القول بأنها تمثل "أرقى أجنحة المؤسسة البرجوازية الشمالية" أى الأوليغاركية الشمالية^(١٤) وحسبما يقول "عثمان"- وهو أحد المؤيدين الرئيسيين لهذا الرأي- فإن رقى "المافيا" يكمن فى حقيقة أن الكثير من "أعضائها وشركائها الرئيسيين كانوا إما مديرين أو ملاكاً لكبرى المزارع أو الصناعات أو البنوك الخاصة والعامة أو الشركات التجارية؛ وهم- على عكس عناصر الرأسمالية التجارية "الشاجارية"- أقل اهتماماً بالتجارة" (Othman 1984: 448, Ibrahim 1983).

ويتضح من التعريف الذى قدمه "عثمان" أنه يبنى وجهة نظره بشأن رقى "مافيا كادونا" على أساس مقارنتها بالأجنحة الأخرى فى البرجوازية النيجيرية الشمالية، وانطلاقاً من الادعاء بعدم اهتمام أعضاء "المافيا" بالأنشطة الرأسمالية الكمبرادورية/ التجارية. وهو- فى رأينا- أساس أوهى من أن يُبنى عليه توصيف أى من أجنحة الطبقة البرجوازية فى نيجيريا، وذلك بسبب أن الرأسمالى النيجيرى النموذجى يجمع فى وقت واحد- لأسباب مفهومه تاريخياً من بينها الحدائة التاريخية نسبياً لتكون طبقة برجوازية فى البلاد- بين الصناعى والتاجر والمقاول والمصرفي/ المقرض والمالك العقارى بل وحتى المضارب. ولاشك أن محاولة تحديد أو تمييز جناح فى هذه الطبقة على أساس أنشطته سوف يفضى إلى إشكالية مصطنعة. وعلى أية حال ليس من الواضح لنا كيف ولماذا يُعتبر عدم الاشتراك فى الأنشطة التجارية موقفاً راقياً ضمناً، خاصة حينما لا يقال لنا ما الذى يجعل الرأسمالية التجارية غير راقية.

بل يصل الأمر ببعض الدارسين إلى الجزم بأن التصنيع والزراعة الآلية الحديثة في نيجيريا- حيث تنسم بالأنشطة التجميعية وضالة القيمة المحلية المضافة- هي مجرد امتداد للتجارة بوسائل أخرى (Gavin 1980). وفوق هذا، فإن بعضًا ممن يصفهم "عثمان" بالرأسماليين التجاريين- والذين تعاونوا مع إدارة "شاجارى" خلال فترة الجمهورية الثانية- قد عملوا أيضًا كمديرين أو ملاك لمزارع ومصانع ومصارف خاصة وعامة وشركات تجارية^(١٥).

وفي محاولة للتغلب على الصعوبات الناشئة من جراء تعريف "مافيا كادونا" كأرقى أجنحة البرجوازية النيجيرية الشمالية، حاول بعض الباحثين صياغة مفهومهم للجماعة بوصفها الجناح التحديثي التقدمي في "الأوليغاركية الشمالية"، وذلك بتمييزها عن الجناح الأرستقراطي المحافظ "الإقطاعي"، وحسبما يقول "سنى تيودن" فإن "المافيا" هي أكثر فئات "الأوليغاركية" تقدمية؛ "وهي تقدمية بفعل نظرتها للعالم والتي لا تتقيد بالرواسب الإقطاعية، وحيث تستلهم النظرة العالمية الرأسمالية البرجوازية الغربية" (Tyoden 1985, Ibrahim 1987:64).

وبالإضافة إلى ذلك يقال إن الرؤية التقدمية عند "مافيا كادونا" تكمن- جزئيًا على الأقل- في حقيقة أن هذه الجماعة تعتبر من منتجات البنى والمؤسسات الحكومية الحديثة، بينما ترجع أصول القسم الأرستقراطي الإقطاعي من "الأوليغاركية" إلى البنية التقليدية "لخلافة سوكوتو" وإلى المؤسسات الحكومية شبه الحديثة مثل "السلطة المحلية" (Tyoden 1985). وفيما يبدو يغفل "تيودن" أن بين أعضاء "مافيا كادونا- ومنهم بعض قادة الجماعة- يوجد أفراد ذوو خلفية أرستقراطية أوهم أرستقراطيون فعلاً (Othman 1984). كما أن بعض الشخصيات الرئيسية في الجماعة سبق لهم أن تولوا مناصب قيادية في "السلطة المحلية". وعلى أية حال، فإن كثيرين ممن يصفهم "تيودن" بالعناصر الإقطاعية في "الأوليغاركية الشمالية" لا يملكون أو يديروا- فحسب- مؤسسات صناعية أو مصرفية أو تجارية، بل حتى يتولون مناصب في إدارة فروع الشركات متعددة الجنسيات في نيجيريا،

وهي الأنشطة التي تعتبر - جزئيًا - أساس التوصيف الذي سبق ذكره "للمافيا" كالجناح التقدمي في الطبقة البرجوازية، ولا يمكن إلا بالكاد تلمس الإقطاعي في ذلك "الأمير" الذي يحتل مقعده في مجالس الشركات المختلفة ويوظف العمال الأجراء ويستغل الفلاحين. كما أن تبني رؤية البرجوازية الغربية للعالم لا تمثل أساسًا كافيًا للتحويل إلى جناح طبقي تقدمي، خاصة في عصر الاحتكار الرأسمالي، وفي ظل أوضاع تتسم بأشكال "بدائية" للتراكم من أبرز صورها استنزاف الموارد العامة. أما بالنسبة للأرستقراط الذين انضموا لطبقة البرجوازيين النيجيريين بهدف تعظيم فائض القيمة، فإنه من غير الواضح أو المفهوم القول بأنهم "مقيدون بالرواسب الإقطاعية"، بينما هم - مثلهم مثل الآخرين من البرجوازيين - يقتفون حافز الربح وتراكم رأس المال في ظل سياق يحكمه أساسًا منطق الرأسمالية.

وفي الحقيقة أن أعضاء "مافيا كادونا" ينظرون إلى أنفسهم - باعتبار تميزهم من حيث تلقى التعلم - الغربي - كالوجه المستدير المتفوق مهنيًا والضليع تقنيًا في شمال نيجيريا، ويرون في ذلك ما يكفي لتأهيلهم لقيادة الإقليم، غير أن هذا لا يعنى بالضرورة تمثيلهم الجناح ذا الرؤية المتقدمة في البرجوازية النيجيرية الشمالية. فقبل سنوات من شروع أفراد "المافيا" في استثمارات - أسميت تقدمية - في الصناعة في الشمال، كان عدد كبير من التجار المحليين في "كانو" - ومعظمهم تلقى تعليمًا عربيًا وقرآنيًا فحسب - قد وطفوا بالفعل أنشطتهم في مجال التصنيع، وهو الأمر الذي سنلقى عليه الضوء فيما بعد.

وبعد، إذا لم تكن "مافيا كادونا" تمثل الجناح التقدمي من الطبقة البرجوازية حسبما رأى "تيودن" وآخرون، فهل يمكن إذن القول إنها برجوازية بيروقراطية؟ من الواضح أن بعض الباحثين يبنون رؤيتهم لهذه القضية على أساس حقيقة أصول الجماعة الكامنة في الخدمة المدنية في شمال نيجيريا، ومن ثم يزعمون أن "المافيا" تمثل الجناح البيروقراطي من البرجوازية في الجزء الشمالي من البلاد (Mustapha 1985).

غير أن صياغة مفهوم كهذا لا تكفي، وإن كانت تمثل محاولة أكثر جدية، لتحديد طبيعة "المافيا". وفي البداية نقول إنه وإن كان لهذه الجماعة أصولها البيروقراطية، إلا أن أعضائها قد وسعوا- منذ أواسط الستينيات- أنشطتهم في مجالات أخرى، مثل التجارة والتصنيع والبنوك وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وبديهي أنه من الصعب وصف رجال أعمال كهؤلاء بأنهم رأسماليون بيروقراطيون، وبعبارة أخرى، لم تكن "مافيا كادونا" طبقة ساكنة ومرتبطة بالبيروقراطية وحدها، وإنما شهدنا حدوث تحولات جوهرية في أنشطة أعضائها. وحتى إذا قبلنا القول بأن هذه الجماعة مازالت مرتبطة أساساً بالقطاع الإداري في الدولة، فإن مفهوم البرجوازية البيروقراطية يتسم بقيمة استدلالية محدودة لما يتضمنه من خلط أو تماهٍ بين الدولة والطبقة الحاكمة. فهو مفهوم مضلل لكونه يعطى الانطباع بأن الطبقة الحاكمة توجد داخل جهاز الدولة، وأن الأخيرة لا تتمتع بدرجة من الاستقلال عن الأولى . ترى ما هي إذن وبالضبط طبيعة "مافيا كادونا"؟ إن أول شيء نحتاجه في هذا الصدد هو ضرورة إدراك أن الجماعة قد طرأ عليها تغيرات كبيرة عبر السنوات الطوال التي مضت منذ إنشاء "نادي نبيما". وأنه- بالمثل- لا يوجد تجانس كامل في تكوين الجماعة، إذ يختلف أفرادها من حيث الانخراط في مختلف قطاعات الاقتصاد النيجيري. فعند البداية كان أفراد "مافيا كادونا" أقرب ما يكونون إلى طبقة برجوازية صغيرة من المهنيين تكونت في المستويات الوسطى من البيروقراطية النيجيرية الشمالية وفي مؤسسات عامة أخرى.

ولم يكونوا الرأسماليين الرائدين "الحقيقيين" أو "الفعليين" لبرجوازية شمال نيجيريا. فعندما بدأ البريطانيون يوظفون الشباب من خريجي المدارس في الخدمة المدنية في الشمال، كانت توجد بالفعل وقتها طبقة لا بأس بها من الرأسماليين المحليين الناشئين في الإقليم، معظمهم في "كانو"، وقد اشتركوا في الأنشطة التجارية والنقل والإقراض .. وقد كان كثير من هؤلاء الرأسماليين ينشطون في

صفوف مناهضة الاستعمار انطلاقاً من مصالحهم المادية، ثم تحولوا إلى وسطاء لرأس المال التجارى الاستعماري في مجال تجارة السلع الأولية التي تطورت وقتذاك في شمال نيجيريا (Olukoshi 1986). هذا وقد استفادوا كثيراً من سياسة إضفاء الطابع الشمالى التي دشنت منذ عام ١٩٤٥ والتي ساعد في تطبيقها البيروقراطيون الرواد. فبفضل هذه السياسة تمكن هؤلاء الرأسماليون المحليون الناشئون من أن يصبحوا أكبر الموردين والمستوردين. كما تمكنوا أيضاً من الحصول على دور مهم في مجال المواصلات وعقود النقل، وهو المجال الذي كانت تهيمن عليه تقريباً الطبقة الرأسمالية من العرب المشرقيين.

وفي فترة ما بعد الاستقلال - وخلال السبعينيات على وجه الخصوص - كانت البرجوازية المحلية في شمال نيجيريا قد ثبتت موضع أقدامها في الاقتصاد السياسى للإقليم، مثلما فعلت نظيراتها في أقاليم نيجيريا الأخرى، بل إنها لم تقف عند ذلك وبدأت في التحول إلى أنشطة صناعية خالصة من خلال تحالف ثلاثى ضمها مع الدولة ورأس المال الأجنبي، مشرقياً كان أم عالمياً (Olukoshi 1986).

ولتحاشي أى فهم خاطئ نقول: رغم أن الصفوف الأولى من الرأسماليين الناشئين قد هيمن عليها جماعات أرباب الأعمال في "كانو" وذات الأصول المركانتيالية من عهد ما قبل الاستعمار، إلا أنه سرعان ما التحق بها قوى طبقية برجوازية محلية أخرى ليست لها جذور واضحة في حقبة ما قبل الاستعمار، وإنما كانت مخلوقات مباشرة لديناميات الاقتصاد الرأسمالى للمستعمر. كما شكلوا أيضاً جزءاً مهماً من الطبقة الحاكمة البرجوازية المحلية في نيجيريا، وبالأخص قسمها في شمال البلاد. ومن الواضح إذن أنه في نفس الوقت الذي كانت تعزز "مافيا كادونا" نفسها في الهياكل البيروقراطية الشمالية والوطنية عامة، كانت أيضاً تتوطد عملية تشكيلها كجناح محلى في الطبقة البرجوازية الحاكمة في شمال نيجيريا.

وانطلاقاً من مواقعهم في الخدمة المدنية ومختلف المؤسسات العامة بدأ أفراد "مافيا كادونا" يضطلعون بتحويلات في أنشطتهم للالتحاق بصفوف الطبقة

البرجوازية الشمالية الحاكمة. وبدأت هذه التحولات منذ أواسط السبعينيات وتضمنت بشكل أساسي إنشاء شركات أعمال في مختلف فروع الاقتصاد، أو شراء أسهم في الشركات القائمة بالفعل. كما تولى بعض أعضاء "مافيا كادونا" مناصب قيادية في فروع الشركات متعددة الجنسيات في نيجيريا. ولاشك أنهم قد استفادوا في هذا التحول- أى ليصبحوا رأسماليين محليين مكتملين- من الروابط الواسعة التى أقاموها مع مختلف أقسام رأس المال المحلى والأجنبى من خلال مواقعهم البيروقراطية. كما تبين الشواهد المستقاة من تقارير عديدة تناولت حقبة السبعينيات أن الكثيرين منهم استخدموا مناصبهم فى الدولة لبناء قاعدة مادية تساعدهم على ترك الخدمة العامة أو الانطلاق منها، بما يتضمنه ذلك من قبول العمولات نقدًا وعينًا من جماعات أرباب الأعمال المحليين والأجانب مقابل منحهم العقود الحكومية. وقد كان تضخم قيمة هذه العقود، وكذا سوء استخدام الأموال العامة أو حتى اختلاسها، من بين كثير من صور التراكم "البدائي" الأخرى التى شاعت وسط البيروقراطية البرجوازية الصغيرة فى نيجيريا خلال عقدي الستينيات والسبعينيات^(١٧).

وهكذا أصبح الأعضاء القياديون فى "المافيا" قادرين على تحويل أنفسهم إلى موردين ومصدرين؛ أو مُصنِّعين للسلع الاستهلاكية الخفيفة مثل المشروبات والمنسوجات والحلوى وأجهزة الراديو والتلفزيون ومنتجات البلاستيك والخزف .. إلخ؛ أو كمساهمين أو شركاء أو مديرين فى مؤسسات بنكية خاصة وبيوت الاستثمار وشركات التأمين والمكاتب الاستشارية؛ أو حاملي أسهم فى شركات الخطوط الملاحية، أو تجارة الجملة والتجزئة، فضلاً عن تعاقدات النقل وتنمية الملكيات (Ayu 1987:134-9).

ومن خلال الانغماس المتزايد لعناصر "المافيا" فى أنشطة الأعمال الخاصة هذه، أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البرجوازية المحلية النيجيرية. ولم يكونوا بالضرورة أكثر نجاحًا من نظرائهم الذين سبقوهم فى إقامة مشروعات خاصة، كما

لم يبدووا بالضرورة مهارات إدارية أو حسًا مهنيًا أفضل. وبعبارة أخرى، لم يكن هناك شيء خاص يتعلق بأعضاء "المافيا" في هذا الشأن، وقد كان لنظرائهم في الشمال وغيره من أقاليم نيجيريا نفس ما كان لهم من صلات بالدولة، وهي صلات بالغة الأهمية بالنسبة لإعادة إنتاج أنفسهم وإعادة إنتاج كافة الأقسام الأخرى من الطبقة البرجوازية في نيجيريا.

ودعونا نوضح المصالح الواسعة التي نجح بعض أفراد "المافيا" في تطويرها لأنفسهم، من خلال ضرب ثلاثة أمثلة: ليمان سيروما، محمود توكور، ومامان دورا.

بدأ "ليمان سيروما" عمله بالخدمة العامة في إقليم الشمال قبل انتدابه إلى الخدمة المدنية الفيدرالية حيث ترقى سريعًا إلى منصب السكرتير الدائم لوزارة الصناعة الفيدرالية، ثم سكرتير الحكومة الفيدرالية العسكرية ورئيس الخدمة المدنية الفيدرالية في نظام "أوباسانجو". وبمجرد تقاعده عن الخدمة أصبح رئيس أو مدير شركات "تاتى ولىلى" (نيجيريا) و"يو.تى.سى" (نيجيريا) و"جى.تى.إى" (نيجيريا) "فيرست سيتى ميرشانت بنك" فى لاجوس. كما قام أيضًا باستثمارات صناعية وتجارية كبيرة فى كادونا حيث يتحكم فى بعض الأنشطة المحلية (Ayu 1987).

وينطبق الأمر ذاته على "محمود توكور" الذى بدأ نشاطه العملى فى الخدمة العامة فى إقليم الشمال، حيث كان أحد المسئولين الذين أداروا مكتب رئيس وزراء الإقليم الراحل "سير أحمدو بللو". وقد أمضى فترة قصيرة فى معهد الإدارة التابع لجامعة "أحمدوبللو" حيث ألقى محاضرات هناك، ثم أصبح فيما بعد نائب رئيس جامعة "باييرو" فى كانو. وفى عام ١٩٨٣- أى قبل أن يعينه الجنرال "محمد بوهارى" وزيرًا للتجارة والصناعة- كان رئيس أو مدير الشركات الآتية: "كادبورى" (نيجيريا)، "فوكارابى اندستريز"، "كادونا ألومنيوم"، "لوديجانى نيجيريا"، "آلكان (نيجيريا)، "أريوا ستورز"، "أريوا أسوشيتس"، شركة المنتجات الالكترونية

المتحدة والتمويل"، "يونيفرسال للتغليف"، "بيلز للإدارة والتمويل"، "قان لير للحاويات"، "قارو لصناعة الأواني"، و"إيكون ميرشانت بانكيرز". (Ayu 1987).

أما "مامان دورا" فكان أحد الموظفين الشبان الذين عملوا في مكتب رئيس وزراء إقليم الشمال. وبعد ذلك التحق بمجموعة صحف "نيونيجيريان" حيث تمت ترقيته بسرعة إلى منصب مديرها الإداري. وحسبما يقال، امتلك "دورا" مصنع أثاث "كادونا" الذي يعتبر أحد أكبر الشركات في مجاله في نيجيريا. كما عمل في وقت واحد أو أوقات متباعدة مديرًا لـ "دانلوب" (نيجيريا)، والأحذية (نيجيريا) وبلاك وود هودج (نيجيريا) و"هاجمير" (نيجيريا) و"بنك الاعتماد والتجارة الدولي" (Ayu 1987).

وهكذا أصبح من الممكن اليوم الحديث عن "مافيا كادونا" بوصفها أحد أجنحة البرجوازية النيجيرية. وهي ليست الجناح الوحيد المتمركز في الشمال، كما ليست - بالضرورة - الجناح الأقوى سياسيًا واقتصاديًا. كذلك هي ترتبط بالأجنحة الأخرى من البرجوازية النيجيرية وبرأس المال الأجنبي، مشرقًا كان أم في صورة شركات متعددة القوميات؛ وهو الارتباط الذي يتحقق من خلال آلاف المصالح المادية المشتركة.

ومع ذلك فإن انتقال الكثير من عناصر "مافيا كادونا" من قاعدتهم الأولى في الخدمة المدنية بالشمال إلى صفوف البرجوازية النيجيرية، لم يؤد في الواقع إلى حدوث تبدل جوهري في وعيهم بشأن الدور الذي حدده لأنفسهم كحماة "للمصالح الشمالية". بل في الحقيقة أنهم ارتكزوا على شعار "المصالح الشمالية" لشق طريقهم نحو المستويات العليا للخدمة المدنية الفيدرالية، وحتى الاندماج في المجرى الرئيسي لقطاع الأعمال الخاص، ولدى كل انتقال كان يمر به الواحد منهم، تجلى الحرص على التأكد من أن مواقع النفوذ التي يتركونها سواء على المستوى المحلي أم الفيدرالي سيقوم بشغلها أفراد موالون لهم ولرؤيتهم للعالم.

وعلى المستوى الأوسع ممثلًا في المجتمع النيجيري الشمالي واصلوا مسعاهم لتعبئة التأييد لقضيتهم من خلال العزف المباشر على أوتار المشاعر

العرقية والدينية والثقافية للسكان في الشمال، واستثمار خوفهم من هيمنة جنوبية، بل إنه - وفي ظرف محدد أثناء الأزمة الدستورية التي تفاقمت في الستينيات - قام البعض منهم بتكريس الرأي القائل بأن أفضل وسيلة لصيانة "مصلحة الشمال" أن تعالج خارج الدولة النيجيرية^(١٨)، إلا أنهم عادوا فيما بعد وقبلوا الوحدة والاندماج الإقليمي في الدولة بشروط من بينها حصول الشمال على ضمان بحماية طريقته في الحياة ورعاية مصالحه. وبمجرد تقديم هذه التأكيدات قبل أعضاء "السايفيا" بالوحدة في إطار الدولة النيجيرية كولاية ذات سيادة في الاتحاد الفيدرالي، وانطلقوا من هذا الأساس لإعطاء دفعات قوية "للمصالح الشمالية". ومما أعطى "المافيا" القوة السياسية اللازمة للقيام بهذا: هزيمة الحركة الانفصالية في "بياقرا"، تلك الهزيمة التي فسرت في الحال في بعض الدوائر باعتبارها "تصراً للشمال" على خصومه الألداء المزعومين في شرق البلاد.

ولا يُعرف عن "مافيا كادونا" امتلاكها لأية بنية تنظيمية، أو عقد أية اجتماعات منتظمة. ومع ذلك فمن المعلوم أن القرارات الأساسية بشأن استراتيجية الجماعة يتم اتخاذها في دائرة محدودة من الأفراد الذين اشتهروا بكونهم مؤسسين لها ومسؤولين عن ضم الأعضاء الجدد إليها باستخدام أساليب غير رسمية. ويحافظ هؤلاء الأعضاء القياديون على إقامتهم في "كادونا" - عاصمة الإقليم الشمالي السابق - ومن هناك يسعون إلى ممارسة نفوذهم على الأحداث سواء في شمال نيجيريا أم في العاصمة الفيدرالية "لاجوس". وخلال الفترة التي كانوا فيها يعملون في الحكومة زودتهم الإدارة المدنية بمنبر مشترك يجتمعون في إطاره لمناقشة القضايا الخاصة بالشمال ودعم الموقع المشترك للشمال الذي قاموا بالدعاية له من خلال طبعة صحيفة "نيونيجيريان" بلغة "الهوسا"، واتحاد الإذاعة الفيدرالية في "كادونا". وخلال فترة "تادي نبيما" بدا أنهم يجتمعون بانتظام، كما عملوا كمستشارين "لقادة الفكر الشماليين" NLT وهي جمعية شُكلت من أمراء وسياسيين مختارين كانوا يجتمعون في قاعة "لوجارد" في "كادونا" لصياغة الموقف "الشمالي".

من المشكلات الدستورية العديدة التي عانت منها البلاد خلال الفترة من يناير ١٩٦٦ حتى نهاية ١٩٦٧. كما كانوا يجتمعون أيضًا في منتديات أخرى مثل معهد الإدارة العامة بجامعة "أحمدو بللو" الذي قام بتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات حول قضايا الحكم والسياسة (Ayu 1987).

وبعد أن ترك قادة "المافيا" وظائفهم الحكومية والعامة استمرت اجتماعاتهم عبر قنوات غير رسمية مختلفة، ويُذكر من هذه القنوات - حسب "حسن كاستينا" أول حاكم عسكري للإقليم الشمالي - حفلات الزواج والميلاد. وقد ظلوا - كما ذكرنا سابقًا - منشغلين أساسًا بالدفاع عن تصورهم لمصلحة الشمال إزاء تطورات الأمور في نيجيريا (Kastina 1988:19).

غير أنه على عكس مزاعمهم بأنهم يمثلون "البوابة" الطبيعية للشمال، نادرًا ما عكست عضوية "مافيا كادونا" بصدق أي تحالف ديمقراطي للقوى الاجتماعية هناك. فبالكاد لا نجد في مجموعة "مافيا كادونا" أي تمثيل للعمال ونقاباتهم، أو المنظمات الطلابية، أو الحركات الشبابية، أو الأقليات القومية، أو النساء؛ حيث كانت مجرد قوى تتم تعبئتها - أو ربما التلاعب بها - ليس على أساس صيغة أو برنامج ديمقراطي، وإنما من خلال إثارة مشاعر دينية أو إقليمية من أجل أهداف يصعب اعتبارها ديمقراطية في أحسن الأحوال، بل ويمكن اعتبارها مناهضة للديمقراطية في أسوأ الأحوال^(١٩). غير أنه يجب تذكر أن "مافيا كادونا" لم تكن القوة الوحيدة التي تملك تاريخًا من التلاعب بالعوامل الدينية والعرقية لتحقيق أهداف خاصة. فقد اضطلعت جميع أقسام البرجوازية المحلية النيجيرية - وبدرجات متفاوتة - بتوظيف الأيديولوجيات والمشاعر الإقليمية لتوطيد مصالحها في النظام الاجتماعي النيجيري. ومع ذلك فإن "مافيا كادونا" قد اتسمت بتطوير أكثر صور السياسة الانتهازية تلاعبًا بهدف الطعن في خصومها تحت زعم عدم التزامهم "بخير" الإقليم، أو ارتباطهم بغير المؤمنين بالدين الإسلامي.

أنشطة "مافيا كادونا":

يمكن إرجاع بدايات الأنشطة السياسية "لمافيا كادونا" إلى عقد الخمسينيات، حيث كانت عملية مقاومة وتصفية الاستعمار تتقدم بقوة، وبالأخص بروز حزب "مؤتمر شعوب الشمال" كالقوة السياسية الرئيسية في الإقليم الشمالي. وقد أدى سياسيو الحزب- الذين كانوا على قمة وزارات ومصالح حكومية مختلفة- هذا الدور بدعم ومساعدة بعض الموظفين المدنيين الذين شكلوا فيما بعد قلب "مافيا كادونا". وعلى الرغم من ادعاء البعض بأن هؤلاء الآخرين كان يغالبهم الشعور بأن أولئك السياسيين يتسمون بقصر النظر ويشكلون عبئاً عليهم، فإنه لا يوجد دليل جدى على مقاومتهم أو مراجعتهم بعض التجاوزات الأشد عداء للديمقراطية من جانب حكومة "سير أحمدو بللو". فلاشك أن الأخير- مثله كمثل الآخرين من رؤساء وزراء الأقاليم والسياسيين الذين اضطلوا بمناصب فيدرالية- لم يظهر هو وزملاؤه أية صدقية قوية يعتد بها فيما يتعلق بالديمقراطية. بل كان الأمر على العكس من ذلك تمامًا. فبالإضافة إلى انتهاج "السلطة المحلية" لنمط الحكم المطلق الذى دأب على قهر الفلاحين وفقراء الحضر فى الإقليم الشمالي، ذهبت حكومة "مؤتمر شعوب الشمال" إلى أبعد مدى فى قمع "الاتحاد التقدمى لقوى الشمال" الذى كان يمثل تحدياً ديمقراطياً وشعبياً- ذا طابع فلاحى بالأساس- فى وجه هيمنة الحكم المطلق الأميرى والآلة السياسية "لمؤتمر شعوب الشمال". وقد بذل "المؤتمر" جهودًا محمومة لقمع حركات الأقليات القومية فى الشمال وفى مقدمتها "حركة شباب بورنو" BYM و"المؤتمر الموحد للحزام الأوسط" UMBC، إلى حد أن المسؤولين الكبار فى الخدمة المدنية الذين استعان بهم "سير أحمدو بللو" و"مؤتمر شعوب الشمال" قد رفعوا شعار "شمال واحد، شعب واحد، ومصير واحد"، ومن ثم أصبحوا- بقصد أو بغير قصد- جزءًا مهما من المساعى لخلق التعددية وحرية التعبير وحقوق الأقليات الموجودة فى الإقليم.

هذا وقد بذل حزب "مؤتمر شعوب الشمال" وموظفو الخدمة المدنية الذين تعاونوا معه، كل ما فى وسعهم للحيلولة دون علمانية الحياة فى الإقليم الشمالى أو فصل الدين عن الدولة ومؤسساتها، على الرغم من حقيقة تعدد الديانات فى الإقليم. فقد كان الدين بالنسبة لهم - وهو الإسلام تحديدًا - الأساس الذى يجب أن تُبنى عليه جميع مؤسسات الدولة، وسعوا إلى دفع هذا الموقف قدمًا حتى على المستوى الفيدرالى بالإصرار على إضافة نص عن الحكم بالشريعة الإسلامية فى جميع دساتير ما بعد الاستقلال. ولعب أعضاء "المافيا" دورًا كبيرًا فى "مسيرة الشريعة" الشهيرة عام ١٩٧٨ والتي أوقفت أعمال الجمعية التأسيسية المخولة بإصدار دستور ١٩٧٩ (Takaya and Tyoden 1980). وقد كانت هذه الهجمات على الطبيعة العلمانية للدولة النيجيرية تعبيرًا جليًا عن أيديولوجية "المافيا"، وهو ما يعزز فرضيتنا القائلة بصعوبة اعتبار الجماعة معبرة عن طبقة ليبرالية وتحديثية، وهى الصورة التى حاول البعض منحها لها. فرغم وجود بعض الخلافات الثانوية بين "المافيا" والاستبداد الأميرى القديم، فإن الطرفين تشاركا فى بعض القيم المحافظة لتلك الطبقة. ولذا لم يكن غريبًا بالمرّة أن ينضم بعض أعضاء "المافيا" مرة أخرى إلى الحكم المطلق الأميرى القديم فى إعادة إثارة قضية الشريعة أثناء مناقشات الجمعية التأسيسية التى شكلها نظام الجنرال "بابا نجيدا" عام ١٩٨٩ لوضع دستور جديد يكون أساس الجمهورية الثالثة.

فكما حدث عام ١٩٧٨ طرح أعضاء "المافيا" وحلفاؤهم مرة أخرى إدخال مادة فى الدستور بإنشاء محكمة استئناف شرعية على المستوى الفيدرالى. ومرة أخرى كان تدخل العسكر هو ما أوقف هذا الجدل الحامى حول هذه المسألة.

غير أنه جدير بالذكر أن محاكم الشريعة الاستئنافية ظلت تعمل لسنوات عدة فى بعض ولايات الاتحاد الفيدرالى التى جاء منها أو انتشر فيها أعضاء "المافيا"، وذلك بدعم من الأرستقراطية القديمة.

وكما ذكرنا قبلاً، فإن أول صراع سياسى رئيسى اشتركت فيه "المافيا" بعد انقلاب يناير ١٩٦٦ قد تركز حول المرسوم رقم (٣٤) الذى أعلن نيجيريا دولة موحدة. فرغم أن هذا المرسوم كان معيّنًا وتم فرضه على النيجيريين بأسلوب غير ديمقراطى، فإن الطريقة التى عبّأت بها "المافيا" للرأى العام الشمالى ضد المرسوم لم تكن ذات صلة من قريب أو بعيد بالمبادئ أو القواعد الديمقراطية.

حيث سعى أعضاؤها إلى إثارة المشاعر الإقليمية الشمالية مستثمرين كوامن خوف موضوعى انتشر فى الإقليم من هيمنة جنوبية وشيكة أن تتحقق بفعل ذلك المرسوم. وما يجعل وصم هجوم "المافيا" على المرسوم رقم (٣٤) بالشوفينية الإقليمية وعدم المبدئية لا يتأتى فحسب مما أدى إليه فى النهاية من المذبحة التى وقعت لبعض النيجيريين الشرقيين المقيمين فى الإقليم، وإنما ينبع هذا الحكم أيضاً من أن المصالح التى ادعت "المافيا" الدفاع عنها لم تكن فى الواقع متماثلة مع مصالح عمال وفلاحى وفقراء الحضر والنساء المقهورات والأقليات القومية فى الشمال، وإنما كانت المصالح الخاصة بأعمالهم. وبهذا المعنى الجوهرى يمكن الجزم بأن حملة "المافيا" ضد نظام حكم "إيرونسي" لم تكن ذات مضمون ديمقراطى. وإنما كان تعزيز والمصالح "الشمالية" المزعومة والدفاع عنها هو ما شكل صلب نشاط "المافيا" حتى بعد الإطاحة بحكم "إيرونسي".

وفى الحقيقة أن الحملة الأيديولوجية تحت شعار "شمال واحد" قد تصاعدت على أيدي "المافيا" بعد الاحتمال القوى لانفصال شرق نيجيريا وازدياد نضال الأقليات القومية من أجل الحكم الذاتى، وهو ما أجبر المؤسسة الشمالية على التماشى مع إقامة ست ولايات. ومن ثم وجدت "المافيا" نفسها - بفعل عوامل متعددة - منساقة لتكون جزءاً من الحركة الشعبية لإقامة الولايات (Takaya and Tyoden 1980).

عمومًا، لقد مارست "المافيا" أعظم صور نفوذها على الحكم إبان النظم العسكرية المتعاقبة خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٩. وهى الحقيقة التى تلقى بمزيد من الضوء على الطبيعة غير الديمقراطية للجماعة وأسلوب عملها. فلاشك أن جميع

النظم العسكرية النيجيرية لم تكن نظامًا ديمقراطية لأنها جاءت بالقوة وليس إعمالاً لإرادة الشعب. وقد أظهرت هذه النظم كافة علامات التسلط، واضطلعت بالقمع المنظم لكل عناصر الديمقراطية في المجتمع المدني، وأصمت آذانها عن كل المطالبات بإعمال قواعد المساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما ساهمت جميع النظم العسكرية النيجيرية - بلا استثناء - في عسكرة المجتمع النيجيري، وتحويل عملية اتخاذ القرار إلى مجرد مراسيم تتفرد السلطة بحق إصدارها.

ولاشك أن الظروف كانت مواتية لاطراد أنشطة "المافيا" طوال عهود الحكم العسكى من يوليو ١٩٦٦ حتى أكتوبر ١٩٦٦ وكذلك بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٣ حتى الآن، مستفيدة في ذلك من غياب المنابر الديمقراطية، ومن ثم إسداء النصح للسلطات بالخيارات السياسية الملائمة "للمافيا" دونما تحمل المسؤولية عن ذلك أو الانشغال بمبدأ المساواة. وكما صرح أحد أعضاء "المافيا" لتبرير الحكم العسكى في نيجيريا:

"فإنه من الأسهل والأسرع والأكثر فعالية إنجاز الأشياء على أيدي الحكومات العسكرية. أنتم تعرفون أن نيجيريا بلد معقد، وأن هناك الكثير من الأشياء التى يتعذر تركها للنقاش المفتوح أو استمزازج الرأى، اللهم إلا إذا كنا لا نكثرث بصالح الوطن.

"وإن الجيش قد ملأ ثغرة كبيرة فى هذا الصدد.

"ومن خلال خبرتى الخاصة أقول إن النظم العسكرية قد خدمتنا بشكل أفضل من النظم المدنية. فخلال الستينيات والسبعينيات حيث كانت قرارات مهمة تتخذ فيما يتعلق بمصير البلاد، كان الأسهل هو إنجاز الأشياء من خلال القيادة الهرمية العسكرية، أما من خلال النظم المدنية فإن الأمر يتخذ منحى آخر" (٢٠)

إن هذه الأفضلية التى أعطاها بعض قادة "المافيا" للحكم العسكى قد تزاوجت مع الطبيعة السرية/ التأميرية لنمط عملهم، وهو ما عزز طابعهم غير الديمقراطى فضلاً عن كراهيتهم للخطاب الديمقراطى المفتوح.

ومن المؤكد أنه لم يكن من قبيل المصادفة قيام علاقات وثيقة بين "مافيا كادونا" وأولئك الذين حكموا نيجيريا بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٦.

لقد كانت هناك تقليديا روابط قوية بين العسكر وقمة النخبة البيروقراطية فى البلاد. وهناك ما يبرر قول البعض بأن أعضاء "المافيا" قد كشفوا عن كثير من المواقف اللاديمقراطية فى ممارستهم للنفوذ الذى تحصلوا عليه إبان الحكم العسكرى. فيتحدث "يحيى" عن المدى الذى ذهبوا إليه فى عدم التسامح مع الآراء ووجهات النظر المعارضة قائلاً: "لقد كان من غير المتصور أن يحصل امرؤ فى الشمال أياً كان على موقع أو وظيفة فى الحكومة إذا كان من غير المحبذين للوضع البارزة لهم فى البيروقراطية الشمالية" (Yahaya 1980).

أما الموقف الذى جعل خصومهم وذوى التفكير المستقل عنهم ينظرون إلى ممارساتهم على أنها غير ديمقراطية فهو مقاومة "المافيا" للاشتراك فى أى نقاش على حول ماهية المقصود "بالمصالح الشمالية" أو كيف ينبغي أن تكون. وحينما يحدث مثل هذا النقاش فسوف يتم رغم أنف الجماعة أو يفرض عليها عملياً بضغط القوى الشعبية والديمقراطية فى مجتمع نيجيريا الشمالية أو حتى أجنحة أخرى من البرجوازية الشمالية ذاتها.

ومع ذلك فإن مقاربتها لطرح "المصلحة الشمالية" قد استندت على التوجه نحو عقد اتفاق ذى "طابع فيدرالى" مع البيروقراطيين والسياسيين والعناصر البرجوازية فى جنوب نيجيريا. ونادراً ما تطرقت إلى الدعوة لتعميم حصول أغلبية شعوب الشمال ذاته على نصيب عادل من التعليم والموارد. على الرغم من صحة القول بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين شمال وجنوب نيجيريا، فإن أعضاء "المافيا" قد نزعوا نحو رأى القائل بأن زيادة حظوظ البرجوازيين والبرجوازيين الصغار الشماليين فى المؤسسات الوطنية هى الخطوة الكافية لحل مشكلة الفوارق الإقليمية، ومن ثم أطاحوا جانباً بمصالح الطبقة العاملة والفلاحين وفقراء الحضر فى الشمال. لقد اختزلوا مصالح الجماهير الشعبية الشمالية فى

أهدافهم ومشروعاتهم الطبقية، وذلك بطريق غير ديمقراطي اتسم بعدم التسامح مع أية بدائل أو خيارات ديمقراطية. فمن الواضح من سلوكهم في التعبير عن "المصلحة الشمالية" وسبل تحقيقها أنهم في واقع الأمر لم يكونوا مهتمين سوى بأنفسهم، وليس بآمال العمال والفلاحين في الإقليم، بل إنهم تعمدوا ممارسة الخداع والتلاعب بمشاعر هذه القوى الاجتماعية كي يظهروا لمنافسيهم في المنظومة الفيدرالية حجم القوى التي يستطيعون تعبئتها، وذلك من أجل انتزاع أكبر مكاسب ممكنة لأنفسهم.

حتى أنهم اعتادوا أيضاً على إطلاق الاحتجاجات العنيفة في الإقليم كلما اتبع النظام الفيدرالي سياسة يرونها مناوئة لمصالحهم. ومن خلال تقديم أنفسهم في صورة القوة السياسية القادرة على خلق المتاعب بمثل قدرتها على حفظ السلم في الإقليم الشمالي، استطاعوا الحصول على بعض المكاسب ولقوا الأذان الصاغية من الحكومات المختلفة، وفي الوقت نفسه كانوا يطلقون بذلك إشارات دالة على قوتهم لمنافسيهم الجنوبيين لكسب تعاطف الحكومات الفيدرالية.

وحيثما بدأت عملية الانتقال إلى الجمهورية الثانية التحق كثير من أعضاء "مافيا كادونا" بصفوف "الحزب الوطني النيجيري" NPN والذي جمع الكثيرين من أعضاء "حزب مؤتمر الشمال" في عهد الجمهورية الأولى وحلفائهم في "التحالف الوطني النيجيري" NNA. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها أعضاء "مافيا كادونا" في تجربة ديمقراطية من نوع ما. وقد ساندوا "آدامو سيروما" في الانتخابات الداخلية في "الحزب الوطني" لاختيار مرشح الحزب في انتخابات رئاسة نيجيريا. ولكن "سيروما" جاء ترتيبه الثالث بين ستة مرشحين وبعد "مايتاماسولي" و"شيهو شاجاري" على التوالي. وكان على المرشحين الثلاث الأوائل أن يمروا باقتراع ثانٍ لاختيار مرشح الحزب للرئاسة، وقد جاء ذلك من نصيب "شاجاري". وتحقق النصر الأخير بفعل تحالف بعض السياسيين الجنوبيين مع الحرس القديم في حزب "مؤتمر الشمال" بمساندة الأرستقراطية.

وقد جاء هذا التحالف مناوئاً "للمافيا"، حيث ساعد على عقدة الغطرسة والشوفينية الإقليمية "للمافيا" ذاتها، وهو ما أثار البغض لها في جنوب نيجيريا. هذا وقد عمل "سيروما" فيما بعد وزيراً في إدارة "شاجاري"، كما حصل عدد آخر من أعضاء "المافيا" على مواقع مهمة كأعضاء أو رؤساء مجالس إدارة الكثير من الشركات والمؤسسات العامة (Othman 1984).

ولم يكن "الحزب الوطني" هو الأكثر عداء للديمقراطية بين الأحزاب، إذ إن الحكام كانوا من الرعونة الكافية لجعل الممارسات الديمقراطية الليبرالية من قبيل المستحيل. ومن المؤكد أن "مافيا كادونا" تتحمل نصيبها من السجل اللاديمقراطي "للحزب الوطني النيجيري"، وذلك رغم حقيقة أن الجماعة سرعان ما اختلفت مع قيادة هذا الحزب وشكلت "لجنة المواطنين أصحاب المصلحة" التي سعت للتحالف مع "حزب الإنقاذ الشعبى" PRP وهو حزب شعبوى كان يمر بحالة انقسام شديد رغم أنه ورث عباءة "الاتحاد التقدمى لقوى الشمال". ولكن رئيس "حزب الإنقاذ" "أمينو كانو" رفض هذه المبادرة، وهو القرار الذى شكل صدمة ونكسة "للمافيا" نظراً لأن "كانو" كان بمثابة رمز للشعبوية الشمالية. وفي ظل أجواء الإحباط من هذا القرار اتجهت الجماعة إلى عقد صفقة مع "حزب الوحدة النيجيري" UPN بقيادة "أوبافيمي أولوو". وقد اتسم "حزب الوحدة" بنفس صفات "حزب الإنقاذ" من غياب أية ممارسة جادة داخله، حيث إن إرادة "أولوو" كانت هي المتحكمة في كافة أمور الحزب. واستهدفت "المافيا" من التحالف مع "أولوو" - مثلما كان سلوكها إبان الحملة المعادية لمرسوم "إيرونسي" رقم (٣٤) - تحقيق أهداف ودوافع أبعد من أن توصف بالديمقراطية. وقد انصب الاتفاق الموقع بين الطرفين على توزيع المناصب مقابل موافقة الحزب على السماح "للمافيا" بالانفراد بتوزيع المغام في الشمال طالما تكون قادرة على مساعدة "أولوو" في تحقيق الطموح الذى تملكه في أن يصبح رئيساً للجمهورية الاتحادية.

وهو بكل تأكيد اتفاق انتهازى انزلت إليه "المافيا" (٢١)

إذ إن افتراقها عن جناح "شاجارى" فى "الحزب الوطنى النيجيرى" لم يكن بسبب الامتناع من غياب الديمقراطية داخل الحزب، وإنما بسبب تركيز معظم المقاليد الحزبية فى أيدي آخرين من غير أعضاء "المافيا". وحينما قامت الجماعة بتكوين "لجنة المواطنين أصحاب المصلحة" فقد حاولت تقديم نفسها كبديل شمالي قوى وذى مصداقية فى مواجهة الجماعة غير الكفوة وذات السلوك المالى الطائش من السياسيين الشماليين الذين هيمنوا على الحزب الوطنى النيجيرى، والكثيرون منهم جاءوا من صفوف حزب "مؤتمر شعوب الشمال" وتولوا مناصب قيادية فى "الجمهورية الثانية" التى أقامها "شيهو شاجارى". وقد رددت "المافيا" كثيرًا الحديث عن أن رسالتها الأولى هى إيقاف الانهيار الذى تمر به البلاد فى ظل إدارة "شاجارى".

ورغم التحالف المعقود بين "المافيا" و"حزب الوحدة النيجيرى" فقد استطاع الحزب أن يحصل لنفسه - من خلال ألعيب انتخابية - على فرص أخرى. هذا وقد رأى البعض أن عجز "المافيا" عن إزاحة "شاجارى" وحلفائه من السلطة قد دفعها إلى توثيق علاقاتها بالحلفاء فى الجيش حتى تمت الإطاحة بـ "شاجارى" فى ديسمبر ١٩٨٣ (Othman 1984). ورغم جاذبية هذا القول إلا أنه يعكس إخفاقاً فى فهم السياق الاجتماعى - الاقتصادى الذى تمت فيه الإطاحة بحكم "الحزب الوطنى النيجيرى"، وكذا إغفال العديد من القوى الاجتماعية المعارضة والتى توجد خارج "المافيا".

وأيًا كان الأمر، فقد انضمت بعض العناصر ذات الصلة "بالمافيا" إلى صفوف الحكم العسكرى الذى أقامه الجنرال "محمد بوهارى". فنجد مثلاً الدكتور "محمد توكور" - وهو الشخصية البارزة فى أنشطة "لجنة المواطنين أصحاب المصلحة" - يحتل منصبًا استراتيجيًا وهو وزارة التجارة والصناعة فى حكومة "بوهارى"، عدا العديد من الآخرين الذين تولوا مناصب رسمية أو استشارية.

ولاشك أن نظام "بوهارى" كان مُفرطاً فى التسلط حتى بالمعايير العسكرية ذاتها. فقد داس بالأقدام الحقوق الإنسانية والديمقراطية للشعب النيجيرى، ووضع الكثير من التنظيمات الشعبية تحت حصار صارم أو حتى قام بحلها، وذلك فى سياق برنامج سياسى تسلطى أدى أيضاً إلى المزيد من تعمق الأزمة الاقتصادية (Takaya and Tyoden 1980).

ولهذا فإن إزاحة "بوهارى" عن السلطة بانقلاب داخلى قادة الجنرال "ابراهيم بابانجيذا" قد لاقت الترحاب من الكثيرين الذين رأوا فى ذلك إزاحة "للمافيا" أيضاً. ومع ذلك فإنه لم يكن الأمر واضحاً بصورة إطلاقية أن نظام "بوهارى" هو صنو حكم "المافيا" على الرغم من أن قاعدته الاجتماعية تمثلت أساساً فى المصالح البرجوازية الشمالية، ومن خلال احتلال أعضاء بارزين فى "المافيا" لمناصب رسمية واستشارية عديدة فى ظل هذا النظام. فبالإضافة إلى جماعات القوة الأخرى فى البلاد التى تعين على النظام الاعتداد بها، فكان عليه أيضاً أن يراعى القوى المؤيدة له فى الجيش. وأقصى ما يمكن أن يقال أنه بعد فترة قصيرة من البرود السياسى بفعل الاختلاف مع نظام "شاجارى" استطاعت "المافيا" أن تستعيد عافيتها مرة أخرى لتمارس نفوذاً مباشراً على (وفى) الحكومة المركزية فى "لاجوس" فى وقت كان خصومها الشماليون الآخرون- "الحزب الوطنى النيجيرى"- وكذلك أغلب قيادات الأحزاب السياسية فى "الجمهورية الثانية" بين معتقل أو منفى. ومن ثم يبدو من الصعب جداً تصوير الإطاحة بنظام "بوهارى" على أنها انقلاب دُبر خصيصاً لنلثم نفوذ "المافيا".

ففى الوقت الذى قاد الجنرال "بابا نجيدا" انقلاب القصر ضد الجنرال "بوهارى" كانت قد توافرت كل الشروط اللازمة لنجاح مثل هذا الانقلاب، إذا أن اليد الثقيلة لنظام "بوهارى" كانت قد طالت عملياً كل قطاعات المجتمع المدنى وهو ما عزله عن كل القوى الاجتماعية فى نيجيريا.

كما أن ازدياد الأزمة الاقتصادية سوءًا قد جعل جمهرة المواطنين العاديين تُلَفِّظ تسلط وعجرفة هذا النظام. وبصرف النظر عما إذا كان الانقلاب قد استهدف "المافيا" أم لا، فقد توجب على نظام "بابانجيديا" أن يجتذب أجنحة طبقية أخرى في إطار مشروع أوسع لتأمين المصالح البرجوازية في البلاد، خاصة في ظل إقدام النظام على تنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي ينفذها صندوق النقد والبنك الدوليين. ورغم ما ألحقه هذا البرنامج من آثار ضارة بمشروعات ومصالح العديد من الرأسماليين النيجيريين - وخاصة في مجال التصنيع - فإن "مافيا كادونا" لم تشترك قط في التحالف الديمقراطي الذي تكون للنضال ضد السياسات الاقتصادية والسياسية القمعية لواحد من أكثر النظم تسلطًا في تاريخ نيجيريا.

وفي الحقيقة أن الأداة السياسية الرئيسية "للمافيا" وهي "جبهة شعوب نيجيريا" PFN التي أقيمت لتتنافس مع ١٢ جماعة أخرى على التسجيل كأحد الحزبين اللذين خطط الجيش لتسجيلهما فقط وفق رقابة صارمة (وهو برنامج الانتقال السياسي الهزلي الذي قيل إنه يَدشن قيام "الجمهورية الثالثة") قد أظهر هذا الحزب تعاطفًا ضئيلاً مع الحركة الشعبية المتنامية في البلاد من أجل الديمقراطية. فلم يبذل حزب "جبهة شعوب نيجيريا" أي مسعى للتحالف مع القوى الشعبية دفاعًا عن حقوق الإنسان والديمقراطية في نيجيريا، وهي الحقوق التي نكلت بها الدولة سريعًا حينما ووجهت بمعارضة داخلية قوية لبرنامجها في التكيف الهيكلي، فكان رد فعل الدولة هو المزيد من القمع وعدم التسامح.

ورغم أي شيء فقد امتنع حزب "جبهة شعوب نيجيريا" عن التطرق لأية مناقشة للتسلط المفرط الذي اتسم به برنامج الانتقال وقصر المجال السياسي على حزبين فقط، بل تمادى وأعلن بحماس تأييده لبرنامج التكيف الهيكلي. ولم ينبع الموقفان السابقان من مجرد رغبة "المافيا" في الحصول على اعتراف الحكم بحزب "جبهة شعوب نيجيريا" كأحد الحزبين المسموح لهما فقط بالتنافس الانتخابي كجزء من عملية الانتقال إلى "الجمهورية الثالثة".

وعلى أية حال فإن هذه الرغبة قد أحبطها قرار الحكم العسكرى بعدم الاعتراف بأى من الأحزاب الثلاثة عشر التى استوفت شروط التسجيل.

ولاشك أن نفور "المافيا" من الأساليب الديمقراطية تكمن جذوره فى اعتمادها المستمر على صور "بدائية" معينة للتراكم الرأسمالى، أى نزوعها نحو الاستفادة من الدولة بطرق فجة لتحقيق التراكم المطرد، وكذا اعتمادها على الأيديولوجيات العرقية والدينية والإقليمية والاستعلائية لإضفاء المشروعية على نشاطها وقتها.

وبعد أن رفض نظام "بابانجيذا" تسجيل الأحزاب السياسية الثلاث عشر اضطلع بتأسيس ودعم حزبين جديدين؛ أولهما أسمى "الحزب الديمقراطى الاجتماعى" SDP، والثانى هو "حزب الوفاق الجمهورى الوطنى" NRC؛ وبحيث يكون الحزب الأول "يميل قليلاً نحو اليسار" والثانى "يميل قليلاً نحو اليمين". بل واضطلع النظام بنفسه بصياغة البرنامج واللائحة التنظيمية الخاصين بكل حزب، وأسس مقرات لهما فى كل مقل الحكومات المحلية وعواصم الولايات وفى العاصمة الاتحادية "أبوجا". وبعد ذلك دعا النظام السياسيين إلى اختيار عضوية أحد الحزبين فالتحق معظم أعضاء حزب "جبهة شعوب نيجيريا" المنحل "بالحزب الديمقراطى الاجتماعى" نظراً لما تبدى على الفور من هيمنة زعماء "مؤتمر شعوب الشمال" و/ أو "الحزب الوطنى النيجيرى" وحلفائهم على "حزب الوفاق الجمهورى الوطنى". وكان من الأمور الجلية أمام مجمل المجتمع السياسى النيجيرى عدم إبداء أعضاء حزب "جبهة شعوب نيجيريا" المنحل لأى اعتراض على النزعة التحكيمية الزائدة لبرنامج الانتقال المطروح من قبل النظام العسكرى، حيث اختاروا بدلاً من ذلك أن يلعبوا دور المطيع والخاضع على أمل تحسين فرصهم فى النفاذ إلى السلطة. وهكذا فإن "المافيا" - مثلها مثل الجماعات والمراكز البرجوازية الأخرى التى هيمنت على العملية السياسية فى نيجيريا بعد انتهاء الاستعمار - قد تعرضت

لخطر الخنق من جانب نظام عسكري سعى بخطوات محسوبة وحقق نجاحًا لا بأس به في تحييد أو استمالة أو حتى تدمير القوى السياسية الحية في البلاد.

وقد تطلبت استراتيجية النظام في تحقيق هذه المهمة المزج بين ممارسة القوة السافرة بحق الجماعات التي ترفض- بشكل مبدئي- أن تخضع للتدجين، وبين إغداق المكافآت على أولئك الذين ينحنون أمام رغبات النظام ويباركون خطاه. وعند هذا الحد قام أعضاء "المافيا" بتسليم قيادهم تمامًا للنظام، ودأبوا على مساندة موجة التسلط العالية. وسوف يكشف لنا المستقبل عما إذا كانت "المافيا" ستتمكن من البقاء- كجماعة- بعد إنجاز البرنامج السياسي للنظام العسكري، أم أنها سوف تستهلك نفسها.

ملاحظات ختامية:

تعقبت هذه الدراسة أصول ونمو وطبيعة وأنشطة "مافيا كادونا"، وبينت كيف أنها تحولت من طبقة بيروقراط البرجوازية الصغيرة إلى برجوازية مكتملة التحقت بالصفوف المتنامية سريعًا للقوى الرأسمالية في شمال نيجيريا وبقية البلاد بشكل عام، وذلك في سياق نظرتها لنفسها كحامية "المصالح الشمالية". ورغم أن "المافيا" وضعت بصمتها على العديد من القرارات السياسية والأحداث المهمة في البلاد فإنها أبعد عن أن تكون المحرك الخفي للسياسة النيجيرية. ومن ثم فإذا كانت "مافيا كادونا" قد مارست درجة ما من النفوذ على الحكومات النيجيرية المختلفة منذ عام ١٩٦٦ فإنه يعد من قبيل المبالغة الادعاء بأنها "القوة التي توجه الطلقات الصادرة عن ذلك الجالس على رأس الحكومة"^(٢٢). ولعل من بين المهارات القليلة التي أظهرها نظام "بابانجيда" تلاعبه واستخدامه لجماعات مثل "المافيا" في بناء سياسته والترويج لها، فقد سعى النظام- بقدر ما أبداه من ميول بونابرتيّة- إلى فرض برنامج للتكيف الهيكلي استهدف أساسًا إخضاع البرجوازية النيجيرية لقواعد السوق

فى وقت كانت لا تزال هذه البرجوازية سادرة فى تحببذ أشكال التراكم "البدائى" التى اعتمدت عليها لإعادة إنتاج نفسها على مر السنين.

ومند أن تشكلت "المافيا" فإنها لم تظهر أيا من علائم السلوك الديمقراطى — ولو على النحو الليبرالى وهى السمة التى تشترك فيها مع قوى كثيرة غيرها فى الطبقة الرأسمالية النيجيرية.

وإذا كان النضال الشعبى من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان يتطور الآن بقوة فى نيجيريا ويحتل مقدمة الأجندة السياسية، فلاشك أن هذا يتم على الرغم من "مافيا كادونا" والطبقة البرجوازية الحاكمة فى نيجيريا. ولعل أبرز ما يؤكد الموقف الراهن من تلك الصلة الوثيقة بين استمرار الاعتماد على أشكال التراكم الأولى من ناحية، والنزعة التسلطية الزائدة لبرامج الانتقال السياسى المطروحة من قبل النظام من ناحية أخرى. ومن المنطقى تمامًا الوصول إلى استنتاج أن أعضاء الجماعة، وكذلك سائر الطبقة الحاكمة فى نيجيريا، يفتقرون كلية تقريبًا إلى أى برنامج لتحويل نيجيريا. فمثل هذا البرنامج، فى المنعطف الراهن من تاريخ نيجيريا، لا يمكن أن يُطرح ويُنفذ إلا عبر النضال المنظم للقوى الاجتماعية الشعبية والديمقراطية فى البلاد.

الهوامش

(١) لا يبنى مراقبون كثيرون افتتاعهم بوجود "مافيا كادونا" على أى أساس علمي، وإنما ينطلقون ببساطة من وجودها كحقيقة مفروغ منها، أو يشيرون إلى تقارير وإفادات كثيرة- معظمها ذات طابع صحفي- عن أنشطة منسوبة إلى الجماعة باعتبارها دليلاً كافياً في حد ذاته للبرهنة على وجودها. انظر على سبيل المثال (Ibrahim 1985:3)، وكذلك "على تشيروما" A. Chiroma مقتطفاً في (1986, P.11). (The African Guardian, 30 Jan). وبالمثل راجع (Tyoden 1987:60). ولكنه سيكون من قبيل الخطأ الشروع في تحليل منظمة ذات طابع سرى مثل "مافيا كادونا" انطلاقاً من فرضية وجودها فعلاً، إذا من الضروري بذل جهد أولاً لإثبات حقيقة وجودها. وهي مهمة عسيرة نظراً لأنه لم يعرف عن الجماعة أنها امتلكت بنية تنظيمية رسمية، وأن الكثيرين ممن قيل بعضويتهم لها ينكرون عادة علمهم بوجود مثل هذه المنظمة. ومع ذلك فمازال بالإمكان القيام بمحاولة جادة- وهو ما تطمح إليه هذه الدراسة- لإثبات واقعة وجود الجماعة من خلال دراسة أصولها التاريخية.

(٢) انظر المساهمات المختلفة في (Takaya and Tyoden 1987).

(٣) ذهب إلى هذا الرأي "بيتر واترمان" P.Waterman في المؤتمر الذي عقده "المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية CODESRIA في الجزائر (١٨٢٠- يوليو) عام ١٩٩٠ تحت عنوان "الحركات الاجتماعية، التحول الاجتماعي والنضال من أجل الديمقراطية".

(٤) هناك الكثير من المؤلفات المنشورة عن "خلافة سوكوتو" Sokoto Caliphate تطرقت إلى سياستها واقتصادها ومجتمعها. انظر على سبيل المثال (Last 1983, Crowther 1965, Isichei 1967).

(٥) لمناقشة الآلية التي تحقق بها هذا التراكم في "كانو" أكثر إمارات "خلافة سوكوتو" ثراء، انظر (Olukoshi, 1986, Bello, 1983).

(٦) انظر بشكل خاص الفصول من الثالث حتى السادس في (Takaya and Tyoden 1987).

(٧) سبقت أسباب مختلفة لتفسير لماذا سمح لأبناء غير الأرستقراط بدخول المدارس التي أقيمت أصلاً كمؤسسات لإعداد سلالة الأمراء. فالبعض يرجعه إلى تراجع فكرة الحكم غير المباشر وزيادة نفوذ "الجمعية الاشتراكية الفابية" في العملية الإدارية الاستعمارية بعد عام ١٩٤٥. انظر (Takaya, B, Socio-Political Forces in the Evolution and Consolidation of the Kaduna Mafaiain: Takaya and Tyoden, 1987) وراجع أيضاً (Yahaya 1980). بيد أنه من الضروري أن نضيف أنه قبل التحول إلى الإداريين الاستعماريين الفابيين قد وحدث في شمال نيجيريا – بل وحتى قبل فرض الاستعمار البريطاني على "خلافة سوكوتو" – طبقة من التجار الأقوياء أسهمت ضغوطهم بالاتحاد مع سخط بقية الطبقات في المنطقة – في إجبار البريطانيين على فتح أبواب المدارس أمام أطفال من خارج الأرستقراطية.

(٨) حصلنا على الأسماء المذكورة من عدة مراجع (Paden 1986, Takaya and Tyoden 1987, The African Guardian, 30 Jan. 1986).

(٩) هذه العبارة "لعللى أكيلو" A.Akilu مقتطفة في (Muffet 1982:71).

(١٠) مقابلة أجريت في كادونا (١٦ أغسطس ١٩٩٠) في منتد للموظفين والسياسيين الشماليين المتقاعدين الذين اشتهروا بأنهم يمثلون الأعضاء الأساسيين في "مافيا كادونا". انظر أيضًا (Paden, 1986).

(١١) حقيقة قبولنا بوجود "مافيا كادونا" ينبغي ألا تقود لافتراض أننا نقبل بصحة هذه التسمية. ولا شك أن الأمر كان سيصبح أكثر استقامة لو أن الجماعة هي التي أطلقت على نفسها هذه التسمية. ولما كانت هذه التسمية ذات أصل صحفى يجب علينا أن نكرر ثانية أنها لا تتطوى إلا على قيمة علمية محدودة جدًا. وكما ذكرنا سابقًا فإنه لا يوجد أى وجه للمقارنة بين هذه الجماعة وبين "المافيا" الإيطالية أو الأمريكية، وهذا مثال ناطق للتسميات المضللة، بل إن هذه التسمية تسهم في إضفاء المزيد من الغموض على الجماعة وبما ليس له أساس في الواقع، حيث إنها لا تعدو أن تكون جزءًا عضويًا من البرجوازية المحلية النيجيرية ولا يختلف كثيرًا عن بقية أقسامها.

أضف إلى هذا أن الاستخدام السخيف لمفهوم "المافيا" قد انتشر في مجمل الخطاب السياسى الشعبى والصحفى فى البلاد ليطال كل جماعة قوة، واقعية كانت أم متخيلة. فأطلق على الراحل "أوبفيمى أولوو" ومؤيديه القريبين تسمية "مافيا إيكينى". أما جماعة خريجى "معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية" فى "كورو" الذين يتولون مناصب مرموقة ويتمتعون بصلات قوية فيما بينهم فقد منحوا لقب "مافيا كورو". وحينما تولى ثلاثة عسكريون من أبناء "لانتجانج" حقائب وزارات الدفاع والداخلية والنقل فى حكومة "بابانجيда" دأبت بعض الدوائر على الحديث عن "مافيا لانتجانج" التى زعموا أنها السلطة الفعلية الخفية وراء "بابانجيда".

ولعل أسوأ ما يمثله هذا الاستخدام المضلل لتسمية "المافيا" أنه يحيل إلى تصور خاطئ للسلطة واستخداماتها فى نيجيريا ما بعد انتهاء الاستعمار. ولهذه

الأسباب فإننا نستخدم تسمية "المافيا" بتحفظ كبير. ففي تقديرنا أنه من المفيد أكثر مقارنة "مافيا كادونا" بمنظمات مثل "جماعة بنزا" في زائير و"جيما" في كينيا و"إيكوتي" في سيراليون و"برودر بوند" في جنوب أفريقيا، والتي حافظت على قدر مماثل من السرية في عملها. وبينما تم الاعتراف علنا بوجود "جيما" كاتحاد بين "الجيكيويو" و"الإمبو" و"الميرو" حتى تم حظرها عام ١٩٨٠ فإن الجماعات الأخرى حافظت على طابعها السري / التأمري. وهي جميعًا جماعات نخبوية تهتم- بدرجات مختلفة- بتطوير النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي لأعضائها.

وسواء أكان لها هيكل تنظيمي - مثلما جماعة "برودر بوند" - أم لم يكن هذا الهيكل مثل "مافيا كادونا"، فإن القرارات المهمة بشأن مسار العمل الواجب أن تنتهجه الجماعة في مواقف معينة تخول إلى مجموعة قيادية تعقد اجتماعات رسمية (مثل "برودر بوند" و"إيكوتي") أو غير رسمية (مثل "المافيا"). ومفتاح قوة الجماعة في أية لحظة تاريخية معينة يتمثل في امتيازاتها بل وعدم وجود أي منافسة في بعض الحالات فيما يتعلق بالنفوذ إلى الدولة وقمة الحكم. وفي حالة "برودر بوند" كان من الصعب في مراحل مختلفة من التاريخ السياسي لجنوب أفريقيا التمييز بين نفوذها وبين نفوذ كبار المسؤولين في الدولة مثل رؤساء الوزراء، كما كان الوزراء الأساسيون جميعًا أعضاء في الجماعة. كما تتشارك المنظمات المذكورة في وضع أعضائها وأصدقائها في المناصب الكبرى في الخدمة المدنية والقطاع الخاص. ولاشك أن أوجه الشبه بينها كثيرة ولا تحصى، ولكن النقطة الجديرة بالذكر أن جماعات القوة النخبوية الخمس المذكورة تؤكد أن الفرضية الأيديولوجية القائمة على التمييز العنصري تفرق جماعة "برودر بوند" عن باقي الجماعات.

فرغم أن الجماعات الأربع الأخرى تنسم بوعي عرقي في نظرتها للعالم، إلا أن أيًا منها لم تصل إلى ذلك الحد من الأيديولوجية العنصرية النازية الجديدة التي كانت العلامة المميزة لجماعة "برودر بوند" و"الحزب الوطني" الذي هيمنت عليه.

(١٢) جدير بالذكر أنه رغم كل المثالب المنسوبة إلى المناورات السياسية التي قامت بها "المافيا" فإننى لم أقرأ أن أى انتقاد ينسب إلى الجماعة تدبير انقلاب يوليو ١٩٦٦. وهى ملاحظة مثيرة بوجه خاص إذا أخذنا فى الاعتبار ذلك النزوع نحو إلصاق كل التطورات السياسية فى نيجيريا "لمافيا".

(١٣) منقول على لسان "شكافى" Shinkafi فى (Newswatch, 29 May, 1989, P.55).

(١٤) يمكن تتبع جذور مقولة "الأوليغاركية الشمالية" فى كتابات "لجنة تخليد بالا محمد" BMMC الموجودة فى زاريا، والخطابات المكتوبة للحاكمين "بالاربي موسى" و"أبو بكر ريمى" أثناء فترة الجمهورية الثانية (١٩٧٩-١٩٨٣). وحسب هذه المقولة فإن "الأوليغاركية الشمالية" هى ذلك القسم المهيمن على الطبقة الحاكمة النيجيرية، وهى تمثل جماعة مميزة لأنها "تتكون من أولئك الذين وصلوا إلى مواقعهم دون مسوغ من قدرة أو إنجاز شخصي، وإنما بحكم المولد والتحالف والموالاة والامتيازات".

ويجرى التشديد على أن هذه "الأوليغاركية الشمالية" هى فى المقام الأول "أوليغاركية إقطاعية" بنت نفسها بالاستفادة من تعاونها مع السلطات الاستعمارية المحلية. ومما يساند هذه المقولة حقيقة أن الاستعمار البريطانى لم يحافظ على القاعدة الاقتصادية الإقطاعية فى إمارات شمال نيجيريا وإنما تكفل بتقويضها لتحقيق اندماج المنطقة فى النظام الرأسمالى. ومن ثم يبدو أن أنصار مقولة "الأوليغاركية الشمالية الإقطاعية" يشددون بقوة على الشكل أكثر من المضمون لدى مناقشتهم لقضايا الاقتصاد السياسى فى نيجيريا. أضف إلى هذا أن العناصر البرجوازية لم تصل إلى مواقعها فى أى مكان فى العالم بمقتضى جدارتها أو قدراتها الشخصية.

وحيثما كان يتأسس بالفعل نظام رأسمالي- سواء في شمال نيجيريا أو أوروبا أو آسيا أو أفريقيا- فإنه كان يتوطد بفعل الموارد والامتيازات الاجتماعية التي كانت تنتقل من جيل إلى آخر بالإرث والمولد.

كذلك فإن الزعم بأن "الأوليغاركية الشمالية" تمثل القسم المهيمن في الطبقة الحاكمة النيجيرية هو زعم قابل للنقض تمامًا لأسباب لا يتسع لها الحيز هنا. ويتضح بمراجعة (Mustapha 1985:29-32).

(١٥) الحقيقة أن "شيهو شاجارى" كان صاحب مزرعة للمحاصيل النقدية أثناء عهد دولة "سوكوتو".

(١٦) يذكر "يحيى" (Yahaya 1980) أن أفراد "المافيا" قد حققوا أنفسهم بمقتضى جدارتهم واحترافهم المهني على وجه الخصوص.

وهو قول من الصعب أن يتوافق مع حقيقة وجود شبكة الولاء الواسعة في الدولة البيروقراطية الفيدرالية التي كانت "المافيا" تمارس النفوذ من خلالها.

(١٧) جاء في أحد تقارير التحري في السبعينيات أن "ملائم آدامو سيروما" (أحد أعضاء "المافيا" البارزين) قد اعترف عام ١٩٧٧ بأنه حصل على عمولة قدرها ٥٠ ألف ليرة من رجل أعمال محلي شهير (الدكتور "أولوسولا ساكارى") مقابل العقد الذى حصل عليه الأخير لتوريد حافلات ماركة "ليلاند" إلى "سكرتارية المهرجان الثانى للفنون والثقافة السوداء" FESTAC. راجع:

Report of the Panel of Inquiry into the Purchase of British Leyland Buses by
the Secretariat of Festac, FMOS, Lagos, 1978, P.16

(١٨) هدد فعلاً بعض ضباط الجيش النيجيرى ذوو الأصول الشمالية بانسحاب الإقليم من الاتحاد الفيدرالى النيجيرى. وقد استلزم الأمر لإثباتهم عن هذا الاتجاه تدخل دوائر مختلفة، من بينها مكتب السفير الأمريكى فى لاجوس.

(١٩) فيما يتعلق بتركيب "المافيا" يذكر "يحيى" أنه "قد غاب بشكل واضح عن قلب الجماعة وجود أى أفراد من مناطق الأقليات فى الشمال القديم" (Yahaya 1980).

(٢٠) مقابلة أجريت فى "كادونا" لمدة أربع ساعات يوم ١٦ أغسطس ١٩٩٠ فى مقر خاص بكبار موظفى الإقليم الشمالى الذين قيل بعضويتهم فى "مافيا كادونا" جرت المقابلة من الساعة الثانية تقريباً حتى السادسة بعد الظهر.

(٢١) للحصول على "مزيد من التفاصيل بشأن هذا الاتفاق راجع (Othman 1984).

(٢٢) إن أسلوب تعامل "الجنرال بابا نجيدا" مع "مافيا كادونا" يتشابه فى عدة جوانب مع الأسلوب الذى اتبعه "آراب موى" مع جماعة "جيما" فى كينيا. فحينما تولى "موى" السلطة فى أعقاب الرئيس "كينياتا" فإن القليلين هم الذين توقعوا بقاءه فى السلطة لمدة طويلة نظراً لأن "جيما" - المكونة أساساً من "الكيكويو" - كان من المتوقع أن تبحث سريعاً عن بديل له. إلا أنه نجح فى احتواء الجماعة باستخدام سياسة "العصا والجزرة" لإنجاز هدفه، حيث انتهى الأمر باختفاء الجماعة عام ١٩٨٠.

المراجع

Abba, Alkassum et al, 1983, 'An Interim Reply to the Critics of the Peoples Redemption Party (PRP)' (mimeo), Zaria

Abba, Alkassum, 1985, 'Some Remarks on the National Question and Radical Politics in Nigeria by Abdul Rauf Mustapha' (mimeo), Zaria

AbdouIraheem, Tajudeen and Adebayo Olukoshi, 1986, 'The Left in Nigeria Politics and the Struggle for Socialism: 1945-1986', Review of African Political Economy, No.37, December, pp. 64-80.

African Guardian, 1986, 'The Invisible Government', in The African Guardian, 30 January, pp. II-22.

Anonymous, 1986, 'The Fall of the Kaduna Mafia', Talking Drums, 16 September, pp.I4-15.

Ayu, Iyorchia, 1987, 'Towards a Revolutionary Resolution of the Mafia Problem' in Takaya B, J, and S, G, Tyoden (eds), The Kaduna Mafia: A Study of the Rise, Development and Consolidation of a Nigerian Power Elite, Jos University Press, pp.125-146.

Bala, Mohammed Memorial Committee (BMMC), 1983, Class, Nationality and History in Nigeria, Zaria: BMMC.

Bangura, Yusuf, 1986, 'Structural Adjustment and the Political Question, Review of African Political Economy, No. 39, December, pp. 24-37.

----, Yusuf, 1989, 'Democracy and Development in the Third World: A Conference Proposal' prepared for UNRISD, Geneva (mimeo).

Bello, Sule, 1983, 'Inherent Limitations of Petty-bourgeois Political Analysis' (mimeo), Zaria

----, Sule, 1983, 'State and Economy in Kano: A Study in Colonial Domination', PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria

Crowther, Michael, 1965, *The Story of Nigeria*, Faber and Faber, London.

Current Issues Society, 1966, 'The Nigerian Situation: Facts and Background', Kaduna.

Fagbola, Patrick, 1986, *Kaduna Mafia*, Ibadan, Heinemann Frontline Series.

Gavin, Williams, 1980, *States and Society in Nigeria*, Idanre: Afrografika.

Hussaini, Umar, 1985, 'Reflections on Rufai's letter to Babangida', *New Nigerian*, 9 November, pp. 3 and 13.

Ibrahim, S, A, 1987, 'The Mafia as a Global Phenomenon', in Takaya and Tyoden, 1987.

Ibrahim, Aminu, 1983, 'NPN: Class Character and Contradictions', *Triumph*, 4 October, p. 5.

Ibrahim, Jibrin, 1986, 'The Kaduna Mafia Syndrome and the New Nigerian' (mimeo), zaria, March.

---, Jibrin, 1986, 'The Political Debate and the Struggle for Democracy', *Review of African Political Economy*, No. 37, December, pp.-8-48.

Ibrahim, Rufai, 1983, 'Of the Mafia, Awo and the Race', *Triumph*, 3 August.

---, Rufai, 1985, 'Babangida, Beware of the Kaduna Mafia', *Sunday New Nigerian*, 3 November, p.3.

Isichei, Elizabeth, 1983, *A History of Nigeria*, Longmans, Lagos.

Jeyifo, Biodun 1986, 'Reflections on the Kaduna Mafia' , *The African Guardian*, 30 January, p. 29.

Katsina, Hassan, 1988, quoted in *The African Guardian*, 30 January.

Last, D. M, 1967, *The Sokoto Caliphate*, Longmans, London.

Logams, Chunun, 1987, 'Traditional and Colonial Forces and the Emergence of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden.

Mamdani, Mahmood, 1989, 'African Studies, Made in USA', Dakar, CODESRIA.

Mohamed, Ismala, 1985, 'Major Umar, A Political Sheriff', *National Concord*, 18 November, p.3.

Muffet, D, J, M, 1982, *Let the Truth be Told*, Hudahuda Publishing Company, Zaria.

Muhammed, Junaid, 1983, 'Which North do these 'Concerned Citizens' Want to Deliver', *New Nigerian*, 10 August.

Muhammed, Junaid, 1985, '50 Days of Babangida's Rule', *New Nigerian*, 5 November.

Musa, Abdulkadir Balarabe, 1982, *Why They Fear Our Forces of Democracy and Social Progress. The Struggle for a New Social Order in Kaduna State: The Politics and Programmes of the PRP Government. 1979-1981*, Kaduna; Government Printer.

Mustapha, Abdul Rauf, 1984, 'Repression and the Nigerian Political Economy' (mimeo), zaria

-----, Abdul Rauf, 1984, 'The Relevance of the NEPU/PRP Heritage to the Nigerian Revolution: A Critique', *Studies in Politics and Society*, No. I, April.

----, Abdul Rauf, 1985, 'Critical Notes on the National Question: Practical Politics and the Peoples Redemption Party', July (mimeo), zaria

-----, Abdul Rauf, 1986, 'The National Question and Radical Politics in Nigeria', *Review of African Political Economy*, No. 37, December, pp.81-96.

News-watch, 1989, 'The Core of Kaduna Mafia', 29 May, pp. 54-57.

Ochoche, S, A, 1987, 'The Mafia Phenomenon', in Takaya and Tyoden.

Olukoshi, Adebayo, 1986, 'The Multinational Corporation and Industrialisation in Northern Nigeria: A Case-Study of Kano, c. 1903-1985', PhD Thesis, Leeds University.

----, Adebayo, 1989, 'Associational Life During the Nigerian Transition to Civil Rule', Lagos, mimeo.

Othman, Shehu, 1984, 'Class Crises and Coup: The Demise of Shagari's Regime', *African Affairs*, Vol. 83, No. 333, October, pp 441-461. '

Paden, John, 1986, Ahmadu Bello, Sarduna of Society, Values and Leadership In Nigeria, Hudahuda Publishing Company, Zaria

Sharif, Ujudud, 1985, 'The Myth of the Kaduna, The Myth of the Kaduna Mafia', November, p. 5.

Smith, M, G, 1964, 'Historical and Cultural Conditions of Political Corruption Among the Hansas', Comparative Studies in History and Society, Vol 6, No 2, January.

Takaya, Bala 1987, 'Socio-Political Forces in the Evolution of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden, pp. 29-45.

----, Bala, 1987, 'Ethnic and Religious Roots of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden, pp.16-28.

Takaya, Bala, J, and Sonni Gwanle Tyoden, 1987, The Kaduna Mafia: A Study of the Rise, Development and Consolidation of Nigerian Power Elite, Jos University Press, and Preface, p. vi.

Tyoden, Sonni Gwanle, 1987, 'The Kaduna Mafia as a Faction of the Nigerian Bourgeoisie', in Takaya and Tyoden, pp. 60-67.

----, Sonni Gwanle, 1987, 'The Mafia and Nigerian Politics Since the Sarduna', in Takaya and Tyoden, pp. 68-83.

Ujo, C, A, 1987, 'The Organisational and Social Manipulation Strategies of the Kaduna Mafia', in Takaya and Tyoden, pp.95-112.

Yahaya, Ali, 1980, 'Nigerian Public Administration Under Military Rule: Experiences of the Northern States', (mimeo), Zaria.

----, Ali, 1980, The Native Authority System in Nigeria, Ahmadu Bello University Press, Zaria.

Yusuf, Lawai, 1985, 'Babangida, Beware of Kaduna Mafia: A Rejoinder', *The Triumph*, 18 November, p.10.

Zabadi, I, S, 1987, 'The Kaduna Mafia's Philosophy of the State and its Implications for Nigeria', in Takaya and Tyoden, pp. 113-124.

Zwingina, Jonathan, 1986, 'The Other Myth of Kaduna Mafia', *Sunday Concord*, January.

المؤلفون في سطور:

١- محمود ممداني (تحرير) Mahmood Mamdani

- المدير الأسبق لمركز البحوث الأساسية بكمبالا (أوغندا) وأستاذ العلوم السياسية بجامعة ماكاريري الأوغندية
- مؤلف: التشكيل الطبقي في أوغندا والفاشية والإمبريالية فيها.
- أستاذ الاجتماع السياسي بجامعة كولومبيا- نيويورك.
- الرئيس السابق للمجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

٢- وامبا ديا وامبا (تحرير) Ernest Wamba dia Wamba

- أستاذ التاريخ الأسبق بجامعة دار السلام (تنزانيا)
- كتاباته عن الفلسفة الأفريقية والتحليل الاجتماعي لمجتمع بلاده (الكونغو)
- عضو البرلمان- وقائد أحد فصائل حركة الثورة الكونغولية.

٣- عبد الله باتيلي Abdoulaye Bathily

- أستاذ التاريخ بجامعة شيخ انتاديوب (داكار)
- كتاباته عن تاريخ الاستعمار في غرب أفريقيا- تاريخ الحركات العمالية والطلابية في السنغال وغرب أفريقيا.
- وزير في عدة حكومات في السنغال وعضو برلماني.

٤- لويس ماسوكو Louis Masuko

- رئيس قسم الاقتصاد والتكنولوجيا بمعهد دراسات التنمية بجامعة زيمبابوي
- حاصل على درجاته العلمية من جامعة كاماجي بكوبا ١٩٨٥

Mohamed Mbodji

٥ - محمد مبودجي

- رئيس قسم التاريخ الأسبق بجامعة شيخ أنتاديوب - دكار
- عضو هيئة تحرير مجلة التاريخ الأفريقي
- مساعد رئيس تحرير مجلة فضاءات مجتمعية

Djillali Liabes

٦ - جيلالي ليابس

- باحث في الفلسفة وسوسيولوجيا المشروعات بالجزائر - أستاذ الاجتماع السياسي بمعهد العلوم السياسية بالجزائر
- بحوثه عن الصناعة في الجزائر، ومحاور تنمية عناية وطلب العمالة في الجزائر.
- اهتم بالتكامل الاقتصادي في المغرب
- جرى اغتياله في العاصمة الجزائرية عام ١٩٩٣

Adebayo Olukoshi

٧ - أديبايو أولوكوشي

- خريج جامعة ليدز (انجلترا)
- أستاذ العلوم السياسية بالمعهد الدولي بلاجوس (نيجيريا) وجامعة زاريا (نيجيريا).
- ألف الكثير عن الاقتصاد السياسي لنيجيريا ومن أحدثها التكيف الهيكلي في بلدان غرب أفريقيا
- الرئيس الأسبق للمجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

M.S. Al Gaddal

٨ - محمد سعيد القدال:

- أستاذ سابق للتاريخ الحديث بجامعة الخرطوم
- ألف العديد من الكتب عن الحركة المهدية وعلاقاتها الخارجية - الحركة الوطنية في السودان

- عضو قيادة وفكرى بالحزب الشيوعى السودانى.
- توفى عام ٢٠٠٨.

Kaire Buende

٩- كير بويندى

- من قيادات حركة تحرير ناميبيا
- تولى منصباً وزارياً بعد تحرير بلاده فى الثمانينيات.

Tukumbe. L.K.

١٠- توكومبى لومومبا كاسونجو

- أستاذ سابق بجامعة منروفيا- ليبيريا
- أستاذ بمعهد التنمية الأفريقية- بجامعة كونيل

Ifi Amadume

١١- إيفى أماديوم

- أستاذة الدراسات الأفريقية فى كلية دارموث بالولايات المتحدة
- لها عديد من الدراسات عن المرأة: الجندر والجنس فى المجتمعات الأفريقية-
- المؤسسات الأبوية الأفريقية
- شاعرة

١٢- سعيد شىخى

- أستاذ بمعهد علم الاجتماع بالجزائر- ومركز البحوث التطبيقية الاجتماعية بها
- متخصص فى سوسولوجيا العمل
- رسالته للدكتوراه عن الطبقة العاملة بالجزائر.

١٣- عبد القادر الزغل

- أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس
- دراسات فى الاجتماع السياسى بتونس والمغرب
- عضو مؤسس للجمعية العربية لعلم الاجتماع

١٤ - محمود بن رمضان

- أستاذ علوم سياسية في تونس
- من الشخصيات الفاعلة في حركة حقوق الإنسان
- عضو المجلس التنفيذي للمجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا).

Salah Zeghidi

١٥ - صلاح زغيدى:

- أستاذ علوم سياسية في تونس
- دراسات عن الاقتصاد السياسى للحركة الاجتماعية التونسية

المترجمون فى سطور:

حلمى شعراوى

- مراجع الكتاب
- خريج قسم الاجتماع- جامعة القاهرة ١٩٥٨
- باحث متخصص فى الاجتماع السياسى والثقافة الأفريقية
- مدير مركز البحوث العربية والأفريقية ١٩٨٧-
- خبير سابق للعلاقات الثقافية الأفريقية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٦/٨٢
- أستاذ الفكر الأفريقى بجامعة جوبا- ٨١/٨٠
- رئيس أسبق للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية
- اشتغل وكتب عدة كتب ودراسات عن التراث الأفريقى العربى، وجدل الثقافات الأفريقية والعربية. ومن أهم أعماله:-
- العرب والأفارقة وجهًا لوجه
- أفارقة وعرب فى مهب الريح
- اللغات الأفريقية بالحرف العربى

د.صلاح أبو نار

- خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- دكتوراه فى فلسفة الدولة
- باحث بوزارة الثقافة
- كاتب ومترجم لعدد من الأعمال السياسية والاقتصادية

عزة عبد المحسن خليل

- خريجة تجارة جامعة عين شمس

- دبلوم معهد الدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة
- باحثة بمركز البحوث العربية والأفريقية
- شاركت في تحرير وكتابة: النخب الاجتماعية
- ترجمات لأعمال المجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية
- مترجمة في صحيفة "الشروق" المصرية

مصطفى مجدى الجمال

- خريج كلية التجارة- علوم سياسية
- باحث بمركز البحوث العربية والإفريقية
- ألف وحرر عدداً من الكتب في الفكر السياسى العربى والأفريقى أحدثها عن "البوليفارى"
- مدير التحرير لمجلة "مختارات عربية- أفريقية"، ونشرة كوديسريا
- له عدة ترجمات أحدثها، تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان- أفريقيا والتنمية المستعصية

يسرى مصطفى

- مدير برامج دعم حقوق المرأة
- باحث فى مجال حقوق الإنسان وقضايا المجتمع المدنى
- شارك فى تأليف وتحرير عدد من الدراسات عن المجتمع المدنى وحقوق الإنسان وقضايا التحول الاجتماعى

التصحيح اللغوي: طارق الشامي
الإشراف الفني: حسن كامل



لهذا الكتاب عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية أهمية خاصة بين الأدبيات الفكرية الأفريقية. فهو من الكتب القليلة في مجاله، بل ومجالات أخرى عديدة على المستوى "الأفريقي" الذي يجمع دراسات معمقة عن المجتمعات الأفريقية والعربية بصفتها "أفريقية"؛ شاملة هذا العدد الكبير من الدراسات عن دول شمال القارة العربى إلى جانب عدد مساو تقريباً من نفس الدراسات من بلدان ما يسمى بجنوب الصحراء. ومن ثم تعبر الدراسات الأربع عشرة عن المعنى المقصود مباشرة.

